مركز دراسات الوحدة العربية

مركز الدراسات العربية المعاصرة
جامعة جورجتاون

العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة

مايكل هدسون
ابراهيم ابراهيم
سعد الدين ابراهيم
نادية حجاب
رشيد خالدي
بهجت قرني
جورج العبد
آلان رينشارد
مايكل سمبسون
عيسى بلاطة
كمال ابو ديب
اسماعيل ع. سراج الدين
هشام شرابي
سميح فرسون
ليلى احمد
نوال السعداوي
جوئيل بينين
نصير عاروري
انتوني كوردسمان
سيث تيلمان
جون ووتربري
السيد يسين
جوديث تكر
ايليا زريق

المحرر: هشام شرابي

العقد العربي القادم :

المستقبلات البديلة

مركز دراسات الوحدة العربية

مركز الدراسات العربية المعاصرة
جامعة جورجتاون

العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة

مايكل هدسون
ابراهيم ابراهيم
سعد الدين ابراهيم
نادية حجاب
رشيد خالدي
بهجت قرني
جورج العبد
آلان ريتشارد

مايكل سمبسون
عيسى بلاطة
كمال ابو ديب
اسماعيل ع. سراج الدين
هشام شرابي
سميح فرسون
ليلى احمد
نوال السعداوي

جوئيل بينين
نصير عروري
انتوني كوردسمان
سيث تيلمان
جون ووتربري
السيد يسين
جوديث تكر
ايليا زريق

المحرر: هشام شرابي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق النشر محفوظة للمركز

الطبعة الاولى

بيروت: تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦

المحتويات

تمهيـــد ٩
مقدمـــة ١١

القسم الأول
الدولة والديمقراطية وحقوق الانسان

الفصل الاول : الدولة والمجتمع والشرعية : دراسة عن المأمولات
السياسية العربية في التسعينات .... مايكل هدسون ١٧
الفصل الثاني : الدولة والمجتمع في مصر والسودان
وليبيا في العقد القادم .... ابراهيم ابراهيم ٣٧
الفصل الثالث : مستقبل حقوق الانسان في
الوطن العربي .... سعد الدين ابراهيم ٥١
الفصل الرابع : الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان
هل يمكن للمرأة ان تنجز التغيير
دون صراع؟ .... نادية حجاب ٦١

القسم الثاني
العلاقات العربية الاقليمية والدولية

الفصل الخامس : شكل السياسات العربية المتبادلة
في العقد القادم .... رشيد خالدي ٧٣

الفصل السادس : الضيف الثقيل: الاقتصاد السياسي
للعلاقات العربية مع القوى العظمى ...... بهجت قرني ٨٥

القسم الثالث

الاقتصاد: الاقتحام أم الاخفاق؟

الفصل السابع : السنوات العجاف: الاقتصاد السياسي
للنفط العربي .... جورج العبد ١١٥
الفصل الثامن : الزراعة العربية في العقد القادم:
رؤيا واعدة أم اضغاث أحلام؟ .... آلان ريتشارد ١٣٥
الفصل التاسع : الآفاق المستقبلية للنمو التكنولوجي في
المجتمعات العربية: تحليل لامكانية التقدم نحو
استقلالية تكنولوجية في الوطن العربي
في العقد القادم. .... مايكل سمبسون ١٦٥

القسم الرابع

التغيير الثقافي، الابداع، والاصالة

الفصل العاشر : تحديات الاصالة الثقافية العربية .... عيسى بلاطة ١٨٧
الفصل الحادي عشر : الابداع الثقافي في مجتمع مجزأ ...... كمال أبو ديب ٢٠٣

القسم الخامس

التحولات الاجتماعية

الفصل الثاني عشر : الممكنات الاقتصادية ـ السكانية
العربية المستقبلية: هل هي سياسة
دواء؟ .... اسماعيل ع. سراج الدين ٢٣١
الفصل الثالث عشر : النظام الابوي والتبعية ومستقبل
المجتمع العربي .... هشام شرابي ٢٥٩
الفصل الرابع عشر : البناء الطبقي والتغيير الاجتماعي في
الوطن العربي في العقد القادم .... سميح فرسون ٢٦٩
الفصل الخامس عشر : المرأة العربية في العقد القادم .... ليلى أحمد ٢٩١
الفصل السادس عشر : ملاحظات عن اضطهاد المرأة
العربية .... نوال السعداوي ٣٠٥

القسم السادس
الصراع العربي ـ الاسرائيلي

الفصل السابع عشر : اسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل
الدولة العسكرية .... جوئيل بينين ٣١٥

الفصل الثامن عشر : المأزق الفلسطيني:
القيود والفرص .... نصير عروري ٣٣٣

الفصل التاسع عشر : متضمنات التوجهات الراهنة للتوازن
العسكري العربي الاسرائيلي..... انتوني كوردسمان ٣٥٩

الفصل العشرون : دبلوماسية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في العقد
القادم: السيناريوهات البديلة ...... سيث تيلمان ٣٧٥

القسم السابع
أولويات للدراسات العربية

الفصل الحادي والعشرون : بحوث العلوم الاجتماعية والدراسات
العربية في العقد القادم........ جون ووتربري ٣٨٣

الفصل الثاني والعشرون : بحثاً عن هوية جديدة للعلوم الاجتماعية
في الوطن العربي: الخطاب، والأصولية
المنهجية، والاستراتيجية .... السيد يسين ٣٩٧

الفصل الثالث والعشرون : دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة
في العقد القادم .... جوديث تكر ٤٠٩

الفصل الرابع والعشرون : علم المستقبل ودراسة
الوطن العربي .... ايليا زريق ٤٢١

ملحق: برنامج الندوة : ٤٢٩

فهرس عام : ٤٣٧

تمهيد

يشرف العالم على القرن الحادي والعشرين، ويحث السير نحوه. وبدأ الناس من العديد من بلدان هذا العالم يستشرفون القرن القادم ويحاولون أن يستطلعوا ما سيكون عليه واقعهم في مطلعه، لعلهم يستفيدون من تجاربهم، ومن تجارب غيرهم، ليقدم عليهم القرن الجديد بالقليل من العثرات، والكثير مما فيه الخير والنفع. ولكي يتحسس العرب حالهم آنذاك اسوة بغيرهم، يجدر بهم ان يتصوروا ماذا سيكون عليه امرهم من الآن وحتى العقد القادم وان يستكشفوا كيف يجتازون المرحلة بين يومهم وبين غدهم المنظور. واذا كان الحاضر استمراراً للماضي، فهو بلا شك تمهيد للمستقبل، ولا انفصام في عرى السلسلة. ومن دون أن نعي حاضرنا، سنقصر عن ادراك ما سيكون عليه غدنا.

ومركز دراسات الوحدة العربية الذي يهمه ما سيكون عليه المستقبل العربي ويسعى لاستكناهه، والمساعدة على تقويم الخطى لبلوغه بسلامة وحكمة، معني باستشراف هذا المستقبل من واقع الحاضر. وقد بدأ المركز منذ عام ١٩٨٣ بمشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» باعداد دراسات تدور حول عدد من المحاور يحاول الباحثون فيها استشفاف غد الوطن العربي انطلاقاً من يومه، ومن المنتظر ان يتم المشروع خلال السنة القادمة. ولهذا اهتم بمسعى مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون في الولايات المتحدة، في هذا الشأن، عندما دعا باحثين عربا وأجانب الى الاسهام في ندوة لاستشراف ما سيكون عليه العقد القادم في بلاد العرب من واقع حاضرهم. وعنى مركز دراسات الوحدة العربية بترجمة البحوث والدراسات التي طرحت خلال تلك الندوة ليضعها امام القراء العرب عامة، وبخاصة اولئك المعنيين بمستقبل هذه الامة، والذين أخذوا على عاتقهم رسم الصورة التي يرون ان يكون عليها المستقبل المنشود.

ولعل القارىء العربي يلاحظ أن الباحثين والمتخصصين الذين شاركوا في الندوة، وفي

طليعتهم المساهمون العرب، كانوا صادقين مع انفسهم بالدرجة الاولى وصريحين مع سامعيهم الى حد القسوة أحياناً. ولهذا جاء تحليل الواقع العربي، الذي منه وحده نستشف المستقبل، خالصاً لوجه الحقيقة - حسبما رأوها - الى درجة المرارة، وأحياناً الاسف. ومركز دراسات الوحدة العربية يقدر فيهم هذه الصراحة وهذا الاخلاص مهما كانت درجة المرارة فيه والشعور بالحبوط. ولعل انجع الدواء واجداه هو غير المستساغ، ولعل في الكشف عن حقيقة واقعنا بداية مرحلة الثقة واسترداد العافية، والداء أقتله دفينه.

ان مركز دراسات الوحدة العربية ليعتز بهذا المسعى الذي أشرف عليه منذ بدايته فكرة حتى عقده ندوة جريئة، صريحة، ومخلصة، الصديق د. هشام الشرابي، ويفتخر بأن يقدم حصيلة هذا العمل الفريد الى القارىء العربي ليساعده في النظر الى حاضره كما هو، والعمل على أن يجيء مستقبله كما يجب أن يكون. والمركز يقدم خالص شكره الى د. الشرابي لحرصه على أن يتولى المركز هذه المهمة ليبلغ بأهداف الندوة درجة تقربها من الكمال.

ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦ — مركز دراسات الوحدة العربية

مقدّمة

هشام شرابي

نحاول في هذا الكتاب، من منطلقات واختصاصات مختلفة، أن نركّز على طبيعة الأزمة التي يعانيها العربي انسانياً ومادياً، وأن نرسم صورة للمستقبل القريب يمكننا من خلالها تبين معالم الطريق التي يتوجب اتباعها اذا كان لهذا المجتمع ان يستمر وان يجابه تحدياته المصيرية ويبني انسان القرن الواحد والعشرين.

ما هي طبيعة هذه الأزمة؟

إنها الأزمة التي يعيشها ويعيها كل عربي بالخبرة المباشرة: خبرة الفشل والهبوط في المجال السياسي، في التنمية الاقتصادية، في التغير الاجتماعي، في النشاط الدبلوماسي، في المجابهة العسكرية، في الحياة الانسانية الكريمة.

اذكر أحلامنا في مطلع مرحلة الاستقلال، وكنا ما زلنا في دراستنا الجامعية: هدفنا الأول كان التخلص من الأجنبي (وقد تم تحقيق هذا بالفعل، أو على الأقل هكذا ظننا)، وتحقيق الوحدة بأي شكل من أشكالها: الوحدة العربية التامة، أو الوحدة الجزئية (الهلال الخصيب)، أو وحدة التعاون والتنسيق بين الدول التي أصبحت مستقلة وذات سيادة. ننظر الى واقعنا اليوم، واقع الاثنتين والعشرين دولة المتخاصمة أو المتحاربة أو السائرة كل منها في طريقها، واقع الوطن الذي أصبح أوطاناً متبعثرة، تابعة، خاضعة. وماذا نرى في داخل المجتمع، على صعيد الدولة، على امتداد أرض الوطن؟

كانت هناك بداية ديمقراطية (في مصر، في الهلال الخصيب) وقضي عليها. قامت «السلطنات» الثورية والتقليدية، واختفت الحقوق الأساسية للمواطن، واضطهدت الأحزاب، وهيمنت أجهزة المخابرات، وأصبحت سلامة النظام الهدف الأول والأخير، أما القضية القومية فأمست في الدرجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة من اهتمامات الأنظمة. تجسّد

هذا الانهيار، على الصعيد السياسي العسكري، في العجز عن مجابهة الاستعمار الجديد بأشكاله المختلفة، وعلى رأسها الاستعمار الاستيطاني الجديد. وتجسّد على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، في هدر رأس المال القومي (الذي وفّرته فرصة تاريخية نادرة كان يمكن من خلالها القضاء على التخلف الاقتصادي ودفع المجتمع نحو مستوى يؤهله لممارسة ثقافة عالية)، وقيام بنية اقتصادية مريضة تابعة عزّزت التفسخ الاجتماعي والوهن القومي، وفساد القيم حتى لم تعد تتحكم بالمجتمع الا شهوة الامتلاك والاستهلاك.

من هنا قامت الايديولوجية الأصولية البديلة، التي وعدت بالخلاص اذا عدنا الى النظام السلفي وأقمنا المجتمع الأبوي الذي تجاوزته الأنظمة البشرية في سير التاريخ. تشكل هذه الردة الغيبية اليوم التعبير الأقوى والأعمق للفشل والحبوط والانهيار التي يشكو منها المجتمع العربي في جميع مرافق حياته في الربع الأخير من القرن العشرين.

ليس مردّ هذا الوضع المرضيّ، والأزمة الناتجة عنه، مجرد احداث عارضة، بل انه صادر عن هذه البنية الأبوية (البطركية) التي تحوّل هذا المجتمع الى مجتمع تابع سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وعاجز حتى عن تحقيق اهدافه الأساسية والقيام بما تتطلبه مصالحه واستمرار وجوده. لقد بقي هذا المجتمع الأبوي «الحديث» خلال المائة سنة الأخيرة يعيش تناقضاته الداخلية دون ان يجد حلولاً لها، متنقلاً من أزمة الى اخرى، تتلاعب به القوى والمؤثرات الخارجة عن ارادته الى ان وصل الى هذه المرحلة التي سيُقرر فيها مصيره ومستقبله لأجيال قادمة: اما العودة الى السلفية والنظام الأبوي التقليدي، أو تجاوز هذا الواقع وبنيته الأبوية «الحديثة» والسير نحو نظام علماني وبنية اجتماعية حديثة.

أقول، هذا المستقبل ستقرّره احداث العقد القادم، وهي الاحداث التي تشكل موضوعات هذا الكتاب. لقد ركزنا في هذه الابحاث حول ستة موضوعات دار حولها النقاش في ندوات المؤتمر، وتناول الأول «الدولة والديمقراطية وحقوق الانسان»، والثاني «العلاقات الاقليمية والدولية»، والثالث «الاقتصاد ومشكلة التنمية والنفط»، والرابع «الأزمة الثقافية والفكرية»، والخامس «المشاكل الاجتماعية» بما فيها تحرير المرأة والصراع الطبقي، والسادس «أبعاد الصراع العربي - الاسرائيلي دبلوماسياً وعسكرياً». وعقدت بعد انتهاء المؤتمر ندوة اضافية تناولت قضايا البحث العلمي والمشاكل المنهجية المتعلقة بالدراسات العربية المعاصرة، وبخاصة في الغرب.

كان انعقاد هذا المؤتمر، بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون في واشنطن، حدثاً علمياً هاماً. فقد أصبح هذا المركز الأول من نوعه لا في أمريكا الشمالية وحسب، بل في الغرب عامة. وهاجمته القوى الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسه، واتهمت جامعة جورجتاون بالتحيّز للعرب

والعداوة لاسرائيل، وبقيت تشنّ عليه الحملات الى ان تبينّ لها أن الجامعة لن تتراجع عن موقفها وان المركز لن يزول ولن يغيّر من هويته، من مركز دراسات عربية الى مركز دراسات شرق اوسطية.

وتعتبر المؤتمرات السنوية التي يعقدها المركز في ربيع كل عام من أهم الاحداث العلمية في حقل الدراسات العربية المعاصرة، وقد نشرت معظم الابحاث التي قدمت في المؤتمرات التسع الماضية في كتب وكراسات من قبل جامعة جورجتاون ودار النشر البريطانية المعروفة، «كروم هلم».

اما المشاركون في مؤتمرنا العاشر، وعددهم ٢٧، فهم اساتذة وكتّاب وباحثون عرب وأمريكيون ذوو اختصاص في حقول السياسة والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع والادب والاستراتيجية العسكرية والعلاقات الدولية. وهم جميعاً، العربي منهم والامريكي، لا يريدون للعرب وللوطن العربي الا كل خير. فليس بينهم «مستشرق» او عالم «سيء النية». ولهذا فإن تحليلاتهم للأوضاع القائمة وانتقاداتهم لما يجري في الوطن العربي إنما تصدر عن روح محبة ترمي الى اظهار الحقيقة للانتفاع منها.

ويسعدني بصفتي رئيس اللجنة التي اشرفت على تنظيم هذا المؤتمر، ان آخذ على عاتقي مسؤولية تحرير هذا الكتاب ودفعه إلى الطبع باللغتين العربية والانكليزية، راجياً أن يكون في هذا العمل خدمة للمجتمع العربي الذي يمرّ الآن في اصعب مراحل تاريخه. ويسرني بشكل خاص ان نشارك مركز دراسات الوحدة العربية في هذا المشروع الكبير. فمركز دراسات الوحدة العربية هو المؤسسة الرائدة والفريدة من نوعها ليس من حيث هدفها الكبير فقط، بل أيضاً من حيث انجازاتها الفعلية في الابحاث العلمية والنشاطات التثقيفية التي قامت بها منذ نشأتها في أواخر السبعينات والتي بدأت آثارها تظهر واضحة على صعيد الوطن العربي بأكمله.

واني ارجو أن يكون هذا المشروع المشترك بداية تعاون مستمر بين هذين المركزين المعنيين بالدراسات العربية في الوطن وخارجه.

واشنطن في أول شباط/فبراير ١٩٨٦ هشام شرابي

القِسمُ الأوّل

الدولة والديمقراطيّة وحقوق الإنسان

الفصل الأول

الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات

مايكل هدسون (*)

من الأيسر عند تحليل السياسات العربية، أن نقرأ الماضي، من أن نقرأ المستقبل. فالمداخل الوضعية والتجريبية التي كانت سائدة منذ عقدين مضيا لا تقدم للمحلل الكثير من الضمان ضد المخزون الدائم من مفاجآت المستقبل، لا هي ولا المداخل التاريخية، ولا مداخل الماركسية الجديدة والتبعية، التي ظهرت في السبعينات. ورغم ذلك فإن السنوات الأخيرة قد شهدت حواراً متصلاً ومثمراً بين علماء السياسة وبين المؤرخين يركز على العلاقات المتغيرة بين الدولة وبين المجتمع. ويعاد الآن فحص قضايا أساسية مثل السلطة، والمجتمع السياسي، والشرعية، وذلك من منظور يركز على التكوين التاريخي والسياسي للثقافة، والتدرج الاجتماعي، والاقتصاد السياسي، وظاهرة الدولة ذاتها. وإذ يظل هذا المنظور الجدي حاضراً في الذهن، فإنني أود أن أتأمل، في حذر، السياسات المحلية العربية في التسعينات.

وأود أن أقترح سيناريوهات ثلاثة مختلفة للعقد القادم يعتمد كل واحد منها على تقويم مخالف لعوامل داخلية وخارجية بعينها. الأول منها استمرار للوضع الراهن القائم، والثاني يمثل حقبة اضطراب من علاماتها كل من السيطرة السلطوية الشديدة وانهيار النظام، أما الثالث فيتمثل في تطوير أنظمة سياسية أكثر شرعية تتميز بحكومة أشد تسلطاً، وبمشاركة شعبية أكثر دلالة، وبكفاءة أعظم. وهذا السيناريو الثالث قد يشتمل على صيغ بنيوية وايديولوجية متنوعة في الأقطار المختلفة: الليبرالية التعددية، أو الملكية الدستورية، أو الاشتراكية ذات الحزب الواحد، أو النقابية الوطنية، أو الإسلامية. وأياً كانت الصيغة، فإن السمة المميزة لمعطيات السيناريو الثالث ستكون الدولة التي يحظى حكامها بمناصرة مجتمعية عريضة، وتملك مؤسساتها القدرة على النقل المنظم للسلطة، واقامة الاتفاق الجماعي في الرأي، وتنظيم الصراع في مجتمعات التسعينات العربية المجزأة.

(*) مدير مركز الدراسات العربية المعاصرة ـ جامعة جورجتاون ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: سيناريوهات ثلاثة

١ ـ الوضع الراهن

النظام السياسي العربي القائم اليوم سلطوي في الأساس. واليقين أن هناك تفاوتات هامة ما بين قطر وبين قطر آخر، بيد أن أحداً لا ينكر هذه السمة الجوهرية. فالحكام يسيطرون، والشعوب تطيع، ومحاسبة الحكام المحكومين لا تكاد تذكر. يضاف الى ذلك أن التوجه منذ بداية السبعينات كان ينحو إلى المزيد من الحكم السلطوي. فقد تضاءلت التظاهرات والاحتجاجات التلقائية، والأسر الحاكمة والأنظمة التي كان يظن أنها لن تصمد لا تزال باقية معنا، وأحزاب المعارضة الأصيلة وحركاتها وتجمعاتها قد خفتت أهميتها، والحريات السياسية قد تم كبتها، أو كاد، فيما أوشك أن يكون «حالة طوارىء» دائمة، وبيروقراطية الدولة، المدنية والعسكرية والأمنية، قد ازدادت تضخماً وانتشاراً.

تختلف المعادلة السياسية للوضع الراهن كثيراً عبر الوطن العربي. فهوية الدولة وجذورها التاريخية في بعض الأقاليم، كالمغرب، أكثر ثباتاً واستقراراً، عنها في أقاليم أخرى كالمشرق. وهناك دول غنية ودول فقيرة، ومن بين الأغنياء هناك بلدان الدخل الريعي من الصادرات النفطية، التي غذت عائدات التدفقات الضخمة نمو البيروقراطية فيها بشكل مباشر. وهناك الاقطار التي تم اختراقها تماما بالتأثيرات الغربية، وهناك التي لا تزال تعيش في عزلة نسبية. والحجم ببساطة هو واحد من أهم العلامات المميزة المتيسرة للمحلل السياسي. فالبلدان ذات التعداد السكاني الصغير، والمدن الصغيرة، والقطاع الصناعي الصغير، والطبقات المتوسطة الصغيرة، والاقتصاد النفطي المتواضع، قد عايشت تأكيداً سلساً لسيطرة الدولة على المجتمع، وكان في مكنة العائلات التقليدية الوراثية أن تعزز من سيطرتها على الدولة. واذا ما قورنت هذه البلدان بالبلدان العربية الكبيرة ذات المجتمعات الأكثر تعقيداً، فإنها قد تبدو كما لو كانت تعكس أفضل حالات الابقاء على الوضع الراهن. غير أن العقد القادم قد يثبت أنه أشد قسوة عليها من العقد الذي مضى، كما سأوضح فيما بعد.

وقد مثلت البلدان العربية ذات التعداد السكاني الضخم اعظم التحديات لحكامها. فالصيغ التقليدية للشرعية، مثل الملكية الوراثية، لم تكن في حد ذاتها كافية لتحقيق الأمن. وقد كان على الحكام أن يلجأوا الى استراتيجيات اضافية ثلاث: (١) الايديولوجيات والرموز التي تحشد «الجماهير» وتهدئها في آن واحد؛ (٢) التعويل على «أرصدة» سياسية خارجية ممكنة، مثل المساعدات الأمنية والدبلوماسية من قوة كبرى، والارتباط التجاري والمالي مع الغرب لخدمة مصالح الشرائح والنخب المؤثرة؛ (٣) تنمية التجمعات الموالية، إما باعتبارها جزءاً من بيروقراطية الدولة ذاتها، أو باعتبارها تجمعات

تعتمد على الدولة أو النظام الذي يسيطر عليها. ورغم ذلك فإن لكل من هذه الاستراتيجيات ضعفها، كما أن الابقاء على الوضع الراهن في البلدان العربية الكبيرة خلال العقد القادم قد تكون خطورته أكثر كثيراً مما هي عليه في البلدان الصغيرة.

ويبدو أن نمو الدولة. ونمو قدراتها على التحكم، مع أواسط الثمانينات، قد سبق التغييرات المجتمعية التي تتولد عنها المطالب السياسية، في كل من البلدان العربية الكبيرة والصغيرة على حد سواء. ومن المنظور الطبقي الاجتماعي فإن العنصر المسيطر، أي البرجوازية، منقسم على نفسه وأضعف من أن يتحكم في الدولة كلية وأن يفرض مصالحه الضعيفة، بينما العناصر المسودة، أي فقراء الحضر والريف، أكثر تشتتاً من أن تمثل تحدياً حقيقياً. ولهذا فإن بعض الباحثين قد يكونون مهيئين لتوقع استمرار الوضع الراهن. ورغم أن حالة خطيرة يمكن أن تنشأ عن مثل هذا الوضع، إلا أن هناك من الأسباب ما يحمل المرء على أن يكون متشككاً، وهو الأمر الذي سوف أبرهن عليه فيما بعد.

وحتى لو استمر الوضع القائم، فما الذي قد يلاحظه مراقب السياسة العربية حوالى عام ١٩٩٥؟ . . . سوف تبقى العائلات الحاكمة نفسها في الدول الوراثية الصغيرة، ويتم انتقال السلطة سلمياً الى الأخوة أو الأبناء في العربية السعودية، وأبو ظبي، ودبي، والبحرين. والملوك الذين كانوا في أواسط العمر في منتصف الثمانينات، في المغرب وقطر والأردن والكويت وعمان، سيبقون في السلطة بفضل مهاراتهم وسلطاتهم الشخصية، واستخدامهم لأدوات السيطرة في الدولة، وبفضل السلبية المتواصلة في مجتمعاتهم. ولا بد أن قادة الثمانينات في البلدان الكبيرة، مثل مصر وسوريا والعراق، قد اتبعوا مساراً مشابهاً، غير أنهم لا بد أن يكونوا تعلموا، زيادة على ما تقدم، استخدام أجهزة الدولة المتضخمة لخلق الاتباع المؤثرين وتهدئتهم بأكبر قدر ممكن من المحسوبية، كما أنهم في الوقت نفسه سوف يطورون شبكة علاقات شخصية (على هيئة «حزب») ويتحكمون فيها حتى يحكموا قبضتهم على الدولة نفسها. وانتقال السلطات الإدارية الذي يحدث في بعض الأنظمة غير الوراثية يكون في بعض الأحيان منظماً (كما هو الحال في الجزائر)، وفي أحيان أخرى غير منظم (كما هو الحال في ليبيا، واليمنين، والسودان)، ولكنه لا يكون ثورياً أبداً. والسياسة (وكذلك الصراع) في لبنان والمجتمع الفلسطيني سوف يتواصلان في فوضى بالغة وإن كان احتواؤهما ممكناً، كما كانا في أواسط الثمانينات. وعموماً فإن السخط والحبط سوف يبقيان أمراضاً متوطنة بسبب القضايا السياسية الإقليمية التي لم تحل، وبسبب الظروف الاقتصادية الداخلية، بيد أن تركيبة حكيمة من أنشطة المعارضة «المدجنة» ومن الوجود الأمني القوي، قد تكون كافية لأن تسمح للحكام أن يخرجوا سالمين من الجو السياسي العاصف.

٢ ـ حقبة الاضطراب

من الضروري قبول فرضية أن «نمو الدولة»، على المستوى النظري، هو في أحسن الأحوال غير مكتمل، حتى نقتنع بأن السيناريو الثاني، «حقبة الاضطراب» هو الحقيقة السياسية البازغة في الوطن العربي. ويعني هذا قبول فرضية أن الدولة قد تكون أكبر، ولكن ليس بالضرورة أقوى. وهو يعني الشك فيما اذا كانت الدولة تطور سلطتها الأخلاقية في تعادل مع تعزيزها لتكنولوجيات السيطرة. ثم إنه يعني توقع أن لا يكون المجتمع غير متماسك إلى الحد الذي يسمح للدولة أن تطوعه إلى ما لا نهاية، وكذلك توقع ظهور قوى اجتماعية يمكن أن تدعم حركات معارضة لا يمكن إغفالها. وإذا كان بالامكان تصور التخمر الاجتماعي ـ السياسي، فإنه من غير المتوقع، على أي حال، أن تظهر بدائل متماسكة وفعالة. وبصدد هذه المسألة، فإن الفروض التي يقوم عليها السيناريو الثاني تختلف عن تلك التي يقوم عليها السيناريو الثالث «حقبة الشرعية» الذي سوف يرد وصفه فيما بعد.

ومن المهم، من أجل الوضوح النظري، أن نؤكد على الفروق بين الفرضيات التي يرتكز عليها السيناريو الثاني، وبين تلك التي يرتكز عليها السيناريو الأول. فسيناريو الوضع الراهن يفترض أن نمو الدولة هو السمة الغالبة على المسرح السياسي، وهو الذي يحفظ له استقراره، كما أنه سوف يبقى كذلك. وكثيراً ما تعزز الدولة القوية من السيطرة الاجتماعية للطبقة الحاكمة، إلى حد أن طبقة صغيرة حاكمة ذات قواعد اجتماعية محدودة هي الآن أكثر قدرة على المحافظة على موقعها، وترد سوريا والعراق إلى الذاكرة كمثالين. كما تؤكد نظرية التبعية بتنوعاتها أن الاستقرار يتعزز من خلال العوامل الخارجية. وفي المقابل، فإن سيناريو «حقبة الاضطراب» يفترض أن الدولة المتضخمة تكون مستقلة ذاتياً، أو أنها يمكن أن تكون نسبياً كذلك، أي أنها تكون «مهيئة لاغتصاب السلطة فيها» كما يقال. يضاف إلى ذلك أن المجتمع أصبح معقداً للغاية وقابلاً للالتهاب إلى حد أنه لا يمكن السيطرة عليه. وهكذا فإن السيناريو الثاني يفترض درجة أكثر من عدم التحديد في الوضع السياسي العربي، إذا ما قورن بالسيناريو الأول. إن الدولة العربية قد تكون الآن أكبر مما كانت، إلا أنها لا تزال عاجزة عن أن تضفي الشرعية على تلك العناصر التي قد يصدف أن تتولى السلطة فيها في أي وقت مفترض. وقد يكون اغتصاب المعارضة سلطة الدولة من نظام ما قد أصبح الآن أشد صعوبة، من الناحية التنفيذية، إلا أن محفزات المعارضين لأن يحاولوا، وأن يقدموا على مثل هذه المحاولة، تتزايد، في الوقت ذاته، مع تزايد قيمة «الجائزة» التي يمكن كسبها. ويصدق هذا على وجه الخصوص مع الأوضاع التي تضطر فيها الأنظمة المتولية للسلطة إلى اللجوء بشكل متزايد الى التهديد، والقهر، وحتى الارهاب، لكي تبقي على إحكام قبضتها على الدولة.

وتتمثل الصفة الأساسية لسيناريو «حقبة الاضطراب» في فشل الدولة في أن تكتسب

الشرعية في نظر المجتمع. والواقع أن نمو الدولة ذاتها، في بعدها البيروقراطي، هو المسؤول عن تنامي النفور منها. فالبيروقراطية المتبرجزة تولد الحبوط، والعجز عن بلوغ الغاية يولد الاستياء، والقهر الشامل يولد الخراب، والسياسة العقيمة تفاقم القلق وتضر بالمصالح وتولد الاحتجاج. والعناصر المسيسة في المجتمع، والتي تزداد تعليمًا، والتي يستمر استبعادها عن السلطة، تتحدى حق النظام في أن يحكم اضافة إلى أن المدى الذي تعتبر فيه الأنظمة الحاكمة «عميلة» لقوى خارجية تمارس سياسات «امبريالية جديدة» سوف يضعف أيضاً من شرعيتها. وهكذا فإن الدولة الشمولية الطاغية، والبدائية، تحدث نهوضاً للمعارضة، غير أن المعارضة لا تكون عامة أو متماسكة بما فيه الكفاية للوصول إلى عقد اجتماعي جديد، أو خلق أوضاع جديدة.

وإذا ما أصبح سيناريو «حقبة الاضطراب» مميزاً للسياسات العربية في التسعينات، فما هي الأشكال الحكومية التي يمكن أن تقوم فيه؟. بإمكاني أن أتصور أنماطاً متنوعة تتراوح فيما بين الحكومة شبه الشمولية وبين الفوضى. وحقبة الخمسينات والستينات قد توحي ببعض الأمثلة التاريخية. ففي الدول الأصغر والأكثر تقليدية، قد تسود «مَلَكية المخابرات»، حيث يتزايد اعتماد العائلات الحاكمة على خدمات الأمن والمخابرات لضمان الاستقرار. ومع الدول الأكبر التي جربت بالفعل بعض صيغ الحكم «الشعبي» من خلال أنظمة رئاسية أو برلمانية اسمية، فإن النماذج المستعارة من تجربة أمريكا اللاتينية قد تصبح مناسبة للوطن العربي. وعلى سبيل المثال فإن المرء إذا ما تابع مصطلحات أودونيل (G.O Donnel) يمكنه أن يتصور في يسر نوعاً من البيروقراطية ـ السلطوية (مع التركيز على السلطوية) متأصلاً في أقطار مثل سوريا والعراق ومصر. والدولة في هذه الأقطار كبيرة جداً إلى حد أنها لا تستطيع أن تنظم فحسب، ولكنها تستطيع أيضاً أن تولد نوعاً من المؤيدين أصحاب المصالح الذين يخدمون مصالحهم من خلال التعامل عن طريق المحسوبية وأن تحافظ عليهم. إن ميدان الصراع السياسي الوحيد ذا الشأن يقع في داخل الدولة ذاتها، وليس في المجتمع الواسع، على الأقل حتى ينتزع «الأغراب» السيطرة على الدولة من الذين يتربعون عليها. وعلى النقيض من السيناريو الأول، ومهما كانت الأحوال، فإن سياسة البيروقراطيين السلطويين (سواء ضمن الدولة أم ضمن المجتمع) سوف لن تكون مستقرة.

ويعرض أودونيل نموذجاً آخر هو نموذج السلطوية ـ الشعبية الذي يتميز بمحاولة من جانب الحاكم (أو الحكام) لخلق شرعية جماهيرية من خلال ايديولوجية تعبئة. ومن المحتمل أن يضفي الاسلام السياسي، بشكل أو بآخر، صيغة شرعية على أنظمة عربية سلطوية ـ شعبية خلال السنوات القادمة، تماماً مثلما فعلت العروبة في الخمسينات والستينات. ومع اشتداد التنافس بين الأنظمة وبين المعارضين على المشروعية الجماهيرية، فإن المرء يجب أن لا يستبعد عودة العروبة، مثلها مثل الرموز الشعبية الأخرى التي تتضمن

الديمقراطية، والاشتراكية، والمناوأة للغرب. وعادة ما تكون «السلطوية ـ الشعبية» العربية مصحوبة بقيادة (كاريزمية)، تقدم (للجماهير) باعتبارها التجسيد الحي لمجموعة المبادىء الرمزية المطروحة. والناصرية هي المثال العربي الأمثل لهذا النموذج. وقد تكون ليبيا القذافي، الحالة الأكثر بروزاً الآن. ويمكن للمرء أن يتصور في المستقبل شخصية خميني عربي يظهر من خلال ثقافة دينية، فقيرة وشعبية سياسية، في بلدان مثل مصر أو تونس أو المغرب. كما يمكنه أن يتخيل هذه الشخصية توظف استراتيجية فاشستية أو نقابية لتحتفظ بسلطتها.

والنموذج الثالث هو ما أسماه صمويل هنتنغتون «الحرس الامبراطوري». وهنا يواجه المرء بحكم تتوالى عليه زمر عسكرية يستولي كل منها على السلطة بقوة السلاح. وتسيطر بالعنف أساساً. وهذه الأنظمة لا تستمر وقتاً طويلاً يكفي لأن تبدع صيغة فعالة للمشروعية، أو لبناء تأييد جماهيري وقائي من مجموعات المصالح. وسوريا الخمسينات والستينات هي النموذج الاساس في هذا الصدد. وقد يجادل البعض بأن نمو الدولة العربية يجعل هذا النوع من الحكم غير محتمل الحدوث، ولكن هذا يكون صحيحاً في المدى الذي تستطيع فيه الدولة المتضخمة أن تجعل من الصعب على المعارضة «نظرياً» أن تزيح القائمين على السلطة. ومن الممكن جداً «للحرس الامبراطوري» أن يعيد فرض نفسه في دولة مثل سوريا، إذا ما تم قلب النظام السلطوي ـ البيروقراطي المستقر (لسبب ما). و حينئذ سوف تقتتل الطوائف من داخل سلطة الدولة، ومن خارجها، وكلها تعمل «بمنطق» كسب الحصة الأكبر، ولا يدعي أي منها أن له مشروعية أفضل، تماماً كما تفعل الدول في السياسة الدولية، إذ تحارب لتملأ فراغ القوة الذي من الأهمية إلى حد لا يمكن تجاهله. ويضاف إلى ذلك أنه في البلدان التي قد تنتهي فيها أنظمة من أنواع أخرى متربعة على السلطة (مثل الملوك الوارثين أو الرؤساء الشعبيين) فإن النزوع الى نموذج «الحرس الامبراطوري» قد يكون شديداً للغاية أيضاً، بخاصة وأن الجيوش وفيالق الضباط قد تضخمت كثيراً.

وهناك في النهاية النموذج اللبناني، أي «الفوضى الشاملة». فهل التجربة اللبنانية تمهيد لأشياء قد تحدث في أماكن عربية أخرى، أم أن لبنان يمثل حالة فريدة؟. يبدو من النظرة الأولى أن حالة لبنان تمثل، على الأقل، انحرافاً أساسياً عن الاتجاه نحو تنامي الدولة، رغم ما يبدو من أن تلاشي الدولة اللبنانية هو السمة المحورية لهذه التجربة. وإذا ما قورنت بالدول الأخرى في المنطقة التي يطلق عليها الدول «المصطنعة» (نظراً لكونها من صنع الامبريالية الأوروبية)، فهل كانت الدولة اللبنانية متميزة بتخلف نموها البيروقراطي؟. وهل كانت متميزة في تخلف النمو هذا بمعايير السلطة والشرعية؟، أم أن المجتمع اللبناني كان فريداً في انقسامه، مما جعل استخلاص أي نوع من التعاقد الاجتماعي مستحيلاً؟. قد يجزم كثيرون بأن هذا هو واقع لبنان. غير أن ما لا يقبل النقاش هو أن

الفروق بين حالة لبنان وبين ما عداه (من دول المنطقة) إنما هي اختلافات في الدرجة وليس في النوع، وبالتالي فإن أموراً مشابهة يمكن أن تحدث في مواقع أخرى من المنطقة. وهكذا فإن انهيار لبنـان يمكن أن يكـون في حد ذاته عاملاً، ونموذجاً، لتفتت مماثل في أماكن مجاورة. إن منظوراً استشراقياً شهيراً يبرهن على أن الوحدات الاجتماعية ـ الثقافية الرئيسية في الشرق الأوسط إنما هي عائلية، وقبلية، وطائفية، وأن فرص الدولة الحديثة عبر هذه الحدود هي في بعض أبعادها «غير طبيعية»، وهناك بالتالي احتمالات ضخمة لأن يعاد رسم الخـريطة السياسية على امتداد تلك الخطوط التي هي «طبيعية» أكثر، في نهاية المطاف. والدول القائمة على مجتمعات «مقسمة» مثل سوريا والعراق والسودان واليمنين وغيرها، يمكن أن تكون عرضة للتفتت في حقبة الاضطراب. ويوحي الاضطراب الدموي الذي حدث في اليمن الديمقراطية في أوائل عام ١٩٨٦[1] أنه حتى النظام الماركسي ذي الحزب الواحد قد لا يكون محصناً ضد «اللبننة».

ومن الطبيعي أنه يصعب التنبؤ، بأي درجة من درجات الثقة، بما يمكن أن يحدث تحديداً للأقطار العربية المختلفة في التسعينات في إطار سيناريو «حقبة الاضطراب». غير أنه لا يندر أن تشيع بين المراقبين في الشرق الأوسط الأنواع التالية من التكهنات: تفتت العربية السعـودية إلى مكـوناتها الجغرافية التاريخية، أي نجد، والحجاز، والحسا. وبروز «قوس الأزمات الشيعي» الذي يضم ايران، والعراق، وشرق العربية السعودية، وشمال سوريا، ولبنان. وكذلك اقامة جمهورية إسلامية في مصر، وانقسام السودان الى دولتين منفصلتين، وتقطيع أوصال ليبيا، وإنشاء دولة فلسطينية في الأردن، وربما في جنوب سوريا، وظهور صراع طائفي في الجـزائـر، وانهيار الأنـظمة التقليدية في المغرب، وتونس، وفي دويلات خليجية عديدة. ويفترض أن إسرائيل المنقسمة والتي يتزايد الحصار حولها ترقب كل هذه الاضطرابات من وراء درعها النووي بمزيج من الرضا والقلق.

٣ ـ حقبة الشرعية

يختلف السيناريو الثالث «حقبة الشرعية» عن السيناريو الأول في أنه يتنبأ بتغييرات سياسية جوهرية، كما أنه يختلف عن السيناريو الثاني في أنه يتصور تغييراً يؤدي إلى نظام سياسي جديد أشد تسلطاً، أكثر مما يؤدي إلى توتر شديد واضطراب. وفي ضوء الظروف السياسية الراهنة في الوطن العربي، فإن أي محلل يقترح مثل هذا السيناريو يجب أن يراعي ما إذا كان قد ارتكب خطأ «التمني». والسيناريو الثالث ليس بالضرورة ليبرالياً، رغم أنه يمكن أن يكـون كذلـك، كما أنـه ليس بالضرورة علمانياً أو غربياً. ولا يتم تقديم هذا

---

(١) راجـع المؤلف دراسـته الاصلية التي القاها في الندوة، وقدم نـسخة معدلة منها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. (المترجم)

السيناريو بأعتباره «الحالة الأفضل»، في مواجهة سيناريوهات «الحالة الأسوأ» من الاضطراب أو الوضع الراهن. إنه، على أي حال، من قبيل ما يحمله علماء السياسة والفلاسفة الغربيون في أذهانهم حين يتحدثون عن التطور السياسي أو عن الحكومة الشرعية.

يتشكك باحثون عديدون الآن في الأصوليات المنهجية (النماذج الأساسية) للتنمية في الستينات طالما أن البعض منها قد افترض مساراً اتجاهياً أحادياً(٢) لمثل هذه التنمية. ونظراً لأن المعارضين لمثل هذه الانحيازات أكثر من المؤيدين لها فإنه قد تم بالفعل تجاوزها بالعوامل التي ذكرت عند المناقشة السابقة لسيناريو الوضع الراهن. وحيال التحليلات «الواقعية» للصراع الطبقي، ومسلك الهيمنة، والاستغلال، وأولوية المصالح المادية على الدوافع «المثالية»، تبدو الفرضيات الليبرالية عن أريحية الطبقة الوسطى المتعلمة، وإمكانية حل المشكلات السياسية بالأساليب التقنية، و«معايير» الانسجام الاجتماعي، ساذجة بالفعل. ويبدو أن تطبيقات الصيغ الليبرالية ـ الديمقراطية في العالم الثالث عادة ما تؤدي إلى عقلنة مسلك البرجوازيين أو النخب الإقطاعية الاناني. وتكون الجماهير إما فاترة الاهتمام أو منقادة بسهولة إلى الشعارات الديماغوجية. وكما رأينا سابقاً، أخذت الدولة في الوطن العربي أيضاً، تسيطر على المجتمع وعلى السياسة، وإن كانت تحت سيطرة نخب ذات قواعد اجتماعية ضيقة، كما أن الأحزاب والتنظيمات المستقلة للمعارضة كثيراً ما تم قمعها أو احتواؤها. وتزايد انتهاك الحقوق الإنسانية والسياسية، التي تم اقرارها كمعايير عالمية. ومناهج العلوم الاجتماعية التي اكتسبت ذيوعاً منذ السبعينات قد جعلت من الصعب الاعتقاد أن هذا الوضع سوف يتغير، مع أن المدافعين عنها (رغم المفارقة) يتوقعون تغيراً رئيسياً (في المدى الطويل)، وعادة ما يفضلون أن يكون على أرضية عقائدية (ايديولوجية) أيضاً.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار رفض دارسين عديدين الواسع للأصولية المنهجية للتنمية السياسية لصالح الاقتصاد السياسي، والماركسية الجديدة، ونظرية التبعية، فهل هناك مبرر لاستمرار الحديث عن ظهور حكومة ترتكز على قاعدة اجتماعية عريضة وتسمو على المصالح الطبقية الخاصة، أو عن إمكان وجود دولة محايدة أخلاقياً، أو عن اتصال وثيق بين المؤسسات وبين الاستراتيجيات من أجل تنظيم الصراع، أو حتى حله، داخل مجتمعات منقسمة، أو فيما بين الأنظمة وبين المعارضين؟.

نعم، هناك مبرر اذا ما كان المرء راغباً في الاعتقاد بأولوية السياسة واستقلالها الجزئي، أي أن السلوك السياسي للأفراد والجماعات يمكن فهمه في صيغ غير محدودة

---

(٢) Unilinear path.

بأوضاعهم الاجتماعية - الاقتصادية، وفي الاعتقاد بفكرة أن الحسابات المنطقية المؤسسة على عقلانية تسمو على المصالح الطبقية يمكن أن تكون مهمة في تفسير اتخاذ القرار السياسي. وإذا ما تم قبول هذه الافتراضات، فإنه يكون من المنطقي عندئذ اعتبار إمكانية استيفاء الملامح الأساسية للسيناريو الثالث. وهذه الافتراضات، ونكررها ثانية، تتضمن نخبة حاكمة ذات قاعدة اجتماعية عريضة، ومؤسسات لتنظيم الصراع الاجتماعي وإقامة علاقات خالية من العنف بين النظام وبين المعارضة، واعترافاً شعبياً بسلطة الدولة (ليست مجرد قوة قهر)، وبعض الحدود لتوجهات الدولة الموسعة نحو الحكم المطلق والاستبداد، ثم حدا أدنى من كفاءة الممارسة السياسية (وإذا ما استخدمنا مصطلحاً تقليدياً نقول «حكومة صالحة»). ويدرك المعني بالسياسة العربية اليومية أن الفاعلين يتمتعون بشيء من حرية الحركة، وأن خيارات يمكن أن تتم، بل وتتم فعلاً، وأنه في اطار الضوابط التي يفرضها المجتمع، والاقتصاد، والثقافة، والنظام الدولي، يوجد نطاق من عدم التحديد (اللاحتم) يمكن فيه لعناصر «الخصوصية» مثل الزعامة، والذكاء، والعقلانية، والسلوك التعاوني، وحتى الإيثار، أن تؤثر بقوة في حصيلة السياسة أحياناً.

يضاف إلى ما تقدم، أن تضخم الدولة لا بد وأن يجعل تحررها النسبي من سيطرة الجماعات المستندة إلى قواعد اجتماعية ضيقة ممكناً. وفي ظروف كهذه يتزايد إمكان وقوع الحلبة السياسية بسرعة ضمن هيكليات الدولة، وتصبح المساومة والمفاوضة، أي السياسة، ضرورة، وليست مجرد احتمال فقط. وكانت نظرية التحديث الليبرالي على صواب في رأيها بأن الدولة في مجتمع متطور يمكن أن تنمي إمكانات التماسك الاجتماعي، وأن تخفف حدة الصراع الطبقي، وأن تخلق الاجماع. وتلقى هذه الفكرة صداها، بشكل ما، في أدبيات الماركسية الجديدة والاقتصاد السياسي، ولكن من منظور يصر على أن مثل هذا الإجماع يموّه سيطرة شريحة اجتماعية مهيمنة، على الدولة والمجتمع، أكثر مما يمثل تعبيراً شرعياً عن المجتمع وعن الجمهور السياسي ككل. وهنا يكمن الفرض الجوهري لسيناريو «حقبة الشرعية» والذي يفيد أن نمو الدولة واستقلالها الذاتي من ناحية، وتزايد تعقد المجتمع من ناحية ثانية، يسهلان عملية التطور السياسي الذي يكوّن الرأي العام، والمساومة، والمفاوضة، في إطار معايير العقد الاجتماعي أو الدستور، البنى الرئيسية فيها، وليس الحكم المطلق أو الفوضى. ويرجع هذا الى أن التحديث الاجتماعي يعزز تدريجياً، ولكن في إصرار، كلاً من المعايير الذاتية التي تتواءم مع مثل هذه العملية، والإدراك الواعي للتكلفة الضخمة للبدائل.

وقد يكون في الإمكان تصور مثل هذا السيناريو نسبياً على مستوى التجريد، ولكن ماذا عن قابلية تطبيقه على الأنظمة السياسية العربية في العقد القادم؟. إن فكرة ظهور حقبة شرعية في السياسات العربية لا تعز على الإدراك، حتى وإن كانت (عموماً) غير محتملة

الحدوث. وللتدليل على ذلك، على المرء تفحص جوانب من الماضي القريب التي لم تركز عليها مناقشتنا. فالاستقرار خلال العقد ونصف العقد الماضيين قد يرجع القدر الأكبر منه إلى الدولة الشمولية المفرطة في بيروقراطيتها، التي توظف أجهزتها البيروقراطية الهائلة في ادارة الدولة وكبت المعارضة. غير أن الأقطار العربية ، فيما عدا بعض الاستثناءات البارزة، كانت غالباً أقل قهراً من دول العالم الثالث، بما فيها الدول المجاورة، مثل تركيا وباكستان وأثيوبيا. وكثيراً ما لوحظ نوع من التضامن القومي في أغلب البلدان العربية في افريقيا، وفي أجزاء من شبه الجزيرة العربية. ويبدو أن أنظمة من قبيل تلك القائمة في مصر والمغرب والجزائر والأردن والكويت والعربية السعودية، تحظى بقدر من السلطة لا يمكن أن يعزى أساساً إلى الخوف. فالتحولات الاجتماعية لم تكن في مجملها سلبية، إذا ما قيست بمعايير التكامل السياسي، على الرغم من وضوح التفتت الاجتماعي والطائفي، بخاصة في منطقة الهلال الخصيب. فالأعداد المتزايدة من المتعلمين قد تضعف من الخصوصية في ظروف محددة. وربما يكون من الواجب عدم استبعاد تقبل النظام مجموعات المعارضة المنضبطة بالقدر المناسب، في إطار المظاهر المحدودة للأنشطة البرلمانية الاستشارية في مصر وتونس والكويت والعراق والمغرب والأردن.

ثانياً: بعض التوجهات وتضميناتها السياسية

أيّ السيناريوهات الثلاثة المبينة هنا يحتمل أن يصور السياسة العربية في العقد القادم أكثر من غيره؟. يحتاج الحكم في هذه المسألة إلى تقدير عدد من العوامل، بعضها يبدو معززاً للوضع الراهن، والبعض الآخر يدعم تحولات أخرى هامة، إما في اتجاه الاضطراب، وإما في اتجاه الشرعية.

من الطبيعي أن تكون جدوى التعميم بشأن الوطن العربي ككل موضع جدل. فالخصوصيات الاقليمية والظروف المحلية والتنوع التاريخي والثقافي في منطقة شاسعة تسيطر عليها إحدى وعشرون دولة، كل منها حريصة على سيادتها، تطرح بعضاً من المشكلات المتصلة بهذا الأمر. ورغم ذلك فإن بعض العوامل المشتركة في المنطقة كلها تبدو وكأنها تعزز الوضع السياسي القائم، بينما يعزز البعض الآخر التغيير. والمهمة الأولى هي أن نعرف أهمية عوامل الأمر الواقع وأن نقارن بينها وبين أهمية عوامل التغيير، إن كان هذا ممكناً. والمهمة الثانية هي أن نواصل تقسيم عوامل التغيير إلى عوامل في صالح «الاضطراب»، وعوامل تزكي «الشرعية». وممارستنا هذه إنما هي استكشافية، وتأملية فقط. وقد يكون من الضروري إجراء بحث تجريبي لتحديد أبعاد ودلالات التوجهات موضوع المناقشة بطريقة متقنة.

١ - عوامل الأمر الراهن

يمكنني أن أذكر توجهات خمسة تؤيد استمرار النظام السياسي العربي كما عرفناه في أواسط الثمانينات حتى العقد المقبل؛ ثلاثة منها داخلية تتعلق بالمجتمعات العربية، بينما الآخران خارجيان. والتوجهات الداخلية هي: (١) النمو المتواصل لمنظمات أمن الدولة؛ (٢) الرغبة المتزايدة في نظام مستقر تقوده نخب تقنوقراطية ذات فعالية متزايدة، وغير مقيدة بالاعتبارات المحلية؛ (٣) الضعف التنظيمي والعقائدي لمجموعات المعارضة. أما التوجهات الخارجية فهي: (٤) توازن القوى على المستويين الإقليمي والدولي؛ (٥) النظام الاقتصادي العالمي الذي يضمن الأمن للنخب العربية، ويضع في الوقت نفسه القيود على اتخاذها للقرار السياسي.

ولعل عاملاً، من بين عوامل نقل التكنولوجيا التي عرفت طريقها إلى الوطن العربي، لم يكن ذا فاعلية مثل ذلك المتعلق بالأمن السياسي. فالمقدرة التقنية اللازمة لإقلاق النظم سوف ترتفع كلفتها بسبب وسائل المراقبة الإلكترونية الحديثة، والتسجيل الآلي لقوائم المشتبه فيهم أمنياً، والعون الفني الذي تقدمه أجهزة الأمن لدى القوى الكبرى المناصرة. ويتوقع المرء أن تواصل الحكومات الإنفاق بسخاء لتطوير فاعلية أجهزة البيروقراطية الأمنية وانتشارها، وحتى المسجد، والقطاع من المجتمع الذي يرمز له، سيكون أكثر عرضة لرصد النظام وبخاصة بعد الفوران الاسلامي في الأوقات الأخيرة. ونتيجة لهذه الأسباب الفنية على الأقل، ربما شعرت الأنظمة أنها أكثر تمكناً من سلوك سياسات «غير شعبية»، داخلياً وخارجياً، وأن تصمد لضغوط الرأي العام وللمجموعات المعارضة. وسوف تتعزز هذه المكاسب التقنية الأمنية بحكم عوامل الجغرافيا و الطبغرافيا والديمغرافيا، داخل المنطقة العربية. فالبلدان الأكبر مساحة، والأكثف سكاناً، والأكثر وعورة، والأوسع عمراناً والأفقر، سوف تبقى السيطرة عليها من قبل الأنظمة أعز منالاً.

ويحتمل أن يتواصل نمو دور الطبقات الوسطى المتعلمة، الذي أكثرنا تحليله فعلاً، بنمو الأجهزة البيروقراطية للحكومة ولتدخلها الاقتصادي (على الرغم من انخفاض السيطرة المباشرة للدولة)، وبزيادة الرصيد من المتعلمين. والمشكلة المحيّرة هي امكانية التنبؤ بالنزعات السياسية لهؤلاء. والتجربة العربية المعاصرة، مثلها مثل القدر الكبير من التنظير لدور البرجوازية، تؤدي بالمرء إلى افتراض أن هذه الشريحة قد تصير النصير الاجتماعي الرئيسي للوضع الراهن. وربما أوشك فجر عصر التقنوقراط العربي على الطلوع. وتقنوقراطي الثمانينات ربما كان أقرب الى نموذج حامل الدكتوراه الواقعي، الذي يؤمن بالتغيير المعتدل والمتطور والمتدرج، أكثر منه الى المثقف الحركي القلِق والناقم أخلاقياً، الذي استبعده «الارستقراط» عن السلطة في الخمسينات والستينات، والذي قاد حركات

الاحتجاج في تلك الأوقات. وعلى النقيض من ذلك لا بد أن يشهد العقد القادم ارتقاء التقنوقراط بخبراتهم الجديدة إلى مراتب القيادة العليا في الاقتصاد والمال وتخطيط التنمية والسياسة والشؤون العسكرية. وسوف تفرض القواعد والاجراءات المبتدعة لمجتمع أكثر تعقيداً استقراراً خاصاً بها، كما أن صانعيها الجدد، والذين سيبتون في شأنها ـ وهم مجموعات مختلفة من المحامين التقليديين ـ سوف يزيدون من نصيبهم في النظام المقنن. وعلى الجانب الآخر، فإنه من المحتمل أيضاً أن يحتضن التقنوقراطيون الجدد ايديولوجيات احتجاج ثورية، وأن يشعروا بالاغتراب، إذا ما قورنوا بأسلافهم، وذلك بسبب التقشف النسبي والفرص الأقل تيسراً في العقد القادم. وإذا ما حدث هذا، فإنهم قد ينتهون إلى محاسبة الوضع الراهن.

والتوجه الثالث الممكن هو استمرار الضعف التنظيمي والعقائدي للجماعات السياسية المعارضة. ورغم ما سنحاول مناقشته فيما بعد بشأن التكنولوجيات الجديدة التي سوف يتزايد تيسرها للمعارضة، إلا أن فشل المعارضة خلال السنوات الأخيرة يوحي بمشكلات هيكلية مستعصية. وقد قيل الكثير، بحق، عن فشل الأحزاب والحركات القومية المناصرة للعروبة. والأحزاب الشيوعية هي الأخرى قد عانت من نكسة إثر أخرى. وحتى الحركات الإسلامية المعاصرة لم تظهر نجاحاً تنظيمياً ملحوظاً في الوطن العربي، رغم القلق الاجتماعي العميق الجذور الذي يحتمل أنها تعبر عنه. أما المعارضة «المسموح بها» فمن الصعب تبين تأثيرها على السياسة والممارسات السياسية. وإذا ما كانت أسباب عديدة «خارجية» تقف وراء الضعف الذاتي للمجموعات المعارضة خلال الماضي القريب، إلا أن المرء لا يملك إلا أن يتقصى وجود تفسيرات داخلية لهذه الظاهرة أيضاً. وعلى سبيل المثال: هل تؤدي عمليات المشاركة، وكذلك الخصوصية الهيكلية للمجتمع ذاته، إلى وضع الصعوبات أمام ظهور المنظمين السياسيين الأكفاء حيال ممارساتهم لأدوارهم؟، وهل تُضعف القيم والعادات الشائعة، باطراد، من المهارات الإدارية والسلوك التعاوني والولاء للجماعة وأهدافها؟. وإذا كان الأمر كذلك، فمن غير المحتمل، حتى التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي السريع الذي يحدث أن يولد أنماط سلوك أساسية أكثر ايجابية في المستقبل القريب.

إن الهيكل المتعدد الأقطاب والمراكز للنظام الاقليمي الذي ينظم دول المنطقة، يولّد هو الآخر تأثيرات تؤدي إلى استقرار الأنظمة السياسية داخل الأقطار الأعضاء. فعلى الرغم من قيام صراعات إقليمية عديدة، بل ويستمر حدوثها إلى حد اعتبارها هي الأخرى جزءاً من الوضع الراهن، فإن النظام الاقليمي يبدو وكأنه يقاوم أية مراجعة جذرية على حساب قطر عضو، أو على حساب أي تجمع محتمل من الأعضاء. ولا توجد، حتى الآن، دولة قلب قوية، تستطيع هز هذا الاستقرار. ويغلب أن يلتزم كل نظام تقريباً باحترام وحدة

أراضي الدول الأخرى. ويبدو أن هناك اتفاقاً شائعاً بين النخب في داخل المنطقة على اعطاء أولوية الاهتمام للأمن الوطني، وهو عامل يعزز من التضامن الداخلي. إن الارتياب في المناخ الإقليمي يعـزز التـماسك المحلي. واليقين أن هناك اعتبارات تؤدي إلى خلخلة استقرار الوضع الاقليمي، وسوف نتناولها بالمناقشة فيما بعد، غير أنه يجب التأكيد هنا على كيفية مساهمة مجموعات الرّيب الصادرة عن الصراعات الجارية، وعن الانتشار الهيكلي للقوة، في استقرار النظم الداخلية القائمة.

والعامل الخامس من عوامل الوضع الراهن يتمثل في الدعم المتدفق من الأقطار المالية والصناعية الرئيسية على النخب والأنظمة العربية. والروابط القائمة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية المحلية وبين مراكز النظام الدولي يجب أن ينظر اليها باعتبار أنها تعزز احتكار الموارد الخاصة بهذه المؤسسات، وإلى حد يبدو فيه منظور التبعية شرعياً. وهذه الموارد ليست مالية فقط ولكنها سياسية وتكنولوجية وثقافية أيضاً. إن اصطلاح الدعم من «المركز العالمي» يتضمن آليات ملموسة مثل المعونات الاقتصادية والعسكرية الأجنبية، والقروض والاستثمارات الدولية والمساعدات الفنية ومعلومات الأمن والمخابرات. كما أنه يتضمن أيضاً مصادر للقوة غير ملموسة مثل الهيبة والتأثير الثقافي على مستوى عالمي. وكل هذا لا بد وأن يؤدي إلى تعزيز مكانة النخب العربية الحاكمة، لكي يكون لها جموع من الأنصار المؤثرين، وشبكات من العلاقات على المستوى الدولي تقف وراءها.

ومن دون مزيد من البحث في هذه التوجهات الخمسة فمن الجلي أن كلاً منها يضرب بجذوره في السياق الاجتماعي ـ السياسي الذي يتغير في بطء. ولذلك فإن رؤية أي من هذه التوجهات يضعف أو يختفي خلال العقد القادم، لا بد وأن يكون مبعث دهشة.

٢ ـ عوامل التغيير

من الضروري أن ندرج مجموعة أخرى من التوجهات التي تسهل متضمناتها السياسية عمليات التغيير والتحول، في مواجهة تلك الظروف الخطيرة التي تساند الوضع الراهن السياسي. وكون هذه التوجهات تعمل لصالح سيناريو «حقبة الاضطراب»، أو لصالح سيناريو «حقبة الشرعية» سوف يتطلب المزيد من المناقشة. ويستطيع المرء أن يميز ثمانية من هذه التوجهات، الثلاثة الأولى منها منشؤها اجتماعي أو خارجي، وهي: (١) انخفاض عائدات النفط؛ (٢) تكاثر عناصر التغيير الاجتماعي الموجهة؛ (٣) اعتبارات إسقاط المشروعية عن «الرابطة الأمريكية». وتنشأ التوجهات الخمسة الأخرى عن النظام السياسي المحلي، وتضم: (٤) ضعف القيادة وعدم كفاءة صنع السياسات؛ (٥) عدم كفاية المشاركة المؤسسية؛ (٦) الضعف المحتمل للسيطرة على أجهزة الأمن البيروقراطية؛ (٧) بدء حدوث تطور تكنولوجي في جانب المعارضة؛ (٨) الإحياء العقائدي.

خلص العارفون منذ أرسطو حتى الجمهرة من علماء الاجتماع المعاصر إلى أن الوفرة حين تبدأ في التناقص شيئاً فشيئاً، وحين يبدأ الحرمان النسبي، يمكن توقع القلق والاحتجاج بل وحتى الثورة. ويتوقع بعض خبراء صناعة النفط أن تنتهي تخمة العالم بالنفط في الثمانينات لغاية التسعينات. وحتى إذا كان هذا التنبؤ المتفائل صحيحاً، فإن المجتمعات النفطية الغنية وجيرانها التابعين سوف يواجهون، على الأقل، سنوات عديدة من التقشف النسبي. ولربما يكون في مقدور العربية السعودية أن تتحمل هبوطاً قدره ٤٠ بالمائة من عائداتها دون حدوث صدامات داخلية حادة، غير أن جيرانها الأقل ثراء سوف يكون وضعهم أكثر سوءاً لو حدث مثل هذا لهم. إن أول أقطار «ما بعد النفط» من بين الدول النفطية، أي البحرين، يعاني فعلاً من عدم الاستقرار. ويمكن أن تكون التأثيرات ذات دلالة في اليمنين، ومصر، والسودان، والأردن، ولبنان، وتونس، وعلى الفلسطينيين. وأغلب هؤلاء الذين يزعمون أن الركود النفطي أمر «صحي»، إنما هم أغنياء بما يكفي لأن يدفع عنهم الشعور بالألم.

والأنظمة العربية، هي في عمومها ذات قاعدة اجتماعية ضعيفة. وقد مال النمو الاقتصادي منذ السبعينات إلى الأعمال التجارية المدرة للثروة، وإلى الطبقات المهنية. وكانت الزراعة راكدة، والنمو الصناعي متواضعاً، بينما كان نمو السكان والهجرة إلى العمران قويين. والنسبة من السكان أنصاف المتعلمين أو المتعلمين، والذين هم شباب، كبيرة ومتنامية. ووضع المرأة في المجتمع يتزعزع بالتوجهات الاجتماعية ـ الاقتصادية والايديولوجية. ويبدو أن التوترات الاجتماعية تنشط التمايزات العرقية والطائفية على حساب الالتزامات المدنية. كل هذه الأمور تقود إلى الشك في احتمال ظهور عناصر محددة للتغيير الاجتماعي، أي «جيوب احتجاج». ومن هذه فقراء الريف، والطبقة الوسطى الدنيا التي تزداد انسحاقاً، والحضر العاطلين والقاطنين في الأحياء الفقيرة، والطلاب والمثقفين، والنساء المتعلمات. وقد بات معروفاً أن أعضاء النخبة الحاكمة أنفسهم يعكسون فقدان الثقة بالنفس، وتدهور المعنويات. وهل ستكون آليات السيطرة وإضفاء الشرعية، التي يملكها النظام والدولة، قادرة على احتواء هذه التطورات؟. ثم هل سيكون في مقدور الاستراتيجيات العقائدية، التي يصنعها النقابيون والعملاء المنتفعون أن تنقذ الموقف؟.

وإذا كنا قد ألمحنا سابقاً إلى أن النظام العالمي يقدم نوعاً من تقوية استقرار المتربعين على كراسي السياسة العربية، فإنه يبقى جانب آخر من الارتباط الخارجي يجب التأمل فيه. فبقدر المباركة التي تتلقاها أنظمة «السلام الأمريكي» ذات الرابطة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسيطر على الوطن العربي في منتصف الثمانينات، فإن هذه النظم تلقى أيضاً اللعنة من الرأي العام العربي المعادي للولايات المتحدة الأمريكية بسبب سياستها تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. والأنظمة في العربية

السعودية ومصر والأردن وتونس والمغرب هي المعرضة للاتهام بالخنوع لواشنطن على وجه الخصوص. وتجد المعارضة المسلحة، من اليمين الديني إلى اليسار العلماني، في هذا اتهاماً فعالاً، وصيحة استنفار مؤثرة.

سوف تكون قوة الزعامة مسألة فاصلة في العقد القادم ما لم يتم كبح جماح بعض التوجهات التي تبدو لنا جلية الآن. إن استقرار السلطة لأنظمة عربية عديدة خلال الماضي القريب قد تعود جزئياً إلى الزعامة المقتدرة على رأس الدولة. ويرد إلى الذهن فوراً كل من ناصر، وبورقيبة، وفيصل بن عبد العزيز، وحسين، والأسد، الذين ساهم ذكاء كل منهم وقوة شخصيته في إطالة عمر النظام. وفي حدود ما يمكن تبينه الآن، فإن الجيل اللاحق من الملوك والرؤساء لا يوحي بالمستوى نفسه من القوة والمهارة. كما أن خيبة الأمل من جراء فشل السياسات الجارية يستنزف هو الآخر هيبة هؤلاء الزعماء وسلطان حكوماتهم. ويبدو ضعف الأداء السياسي العربي بجلاء أكثر في القضايا الإقليمية. فالنزاع العربي ـ الاسرائيلي المتطاول يمثل فشلاً على كل من المستوى العقائدي، ومستوى الأمن القومي. وبالطبع فإن هذه ليست قضية الصراع الإقليمي الوحيدة التي تعالج بطريقة سيئة. وفي إطار السياسة المحلية فإن بعض الأنظمة يمكن أن توصف بالعجز عن إدارة التنمية أو دفع الأزمات الاقتصادية والمالية. إن الانفجارات المترتبة على الاصلاحات المالية (التي يطلبها صندوق النقد الدولي كثيراً) هي الآن قيد التوقع. وقد حدثت أمثلة لهذا مؤخراً في مصر والمغرب وتونس والسودان. وأفراد النخب الحاكمة أنفسهم يعبرون في بعض الأحيان عن فقدان المهابة وفقدان الثقة في مقدرتهم على الحكم وحقهم فيه، حيال الإخفاقات السياسية المتنوعة.

ويتمثل التوجه الخامس في فشل الأنظمة السياسية العربية في تطوير مشاركة مؤسسية، تتجاوز «العلامة المميزة» المعروفة بنسبة ٩٩,٩ بالمائة والتي تمثل الانتصارات الانتخابية للمتربعين على السلطة. وقد أشرنا من قبل إلى وجود تخفيف، نوعاً ما، للقيود على أنشطة المعارضة في بعض الأقطار، على الرغم من أن الليبرالية المصاحبة لهذا التخفيف محدودة للغاية. وعلى وجه العموم، فإن السلطوية تكاد تسود، بشكل أو بآخر، في كل مكان. وإذا ما تساءلنا عما إذا كان بالامكان اعتبار تردد الأنظمة، الوراثية أو الجمهورية، في السماح بحرية النشاط السياسي عاملاً معززاً للوضع الراهن أم للتغيير، فإن الإجابة يصعب أن تكون بأي شيء سوى الاحتمال الأول. غير أن التخمر الاجتماعي إذا ما امتلك القدرة على إزاحة الأنظمة من السلطة، حتى في الدول القوية، فإن نقص «صمامات الأمن» قد يكون عامل تغيير قوي للغاية.

وكما ادعى منظرو التحديث، من أمثال هنتنغتون ومانفريد هالبرن، منذ زمن طويل، فإن نمو البيروقراطية العسكرية والأمنية لا بد وأن يكون تهديداً للأنظمة التقليدية، في نهاية

المطاف. وقد أولت الأنظمة غير الوراثية هي الأخرى اهتماماً لهذا التهديد فأنشأت فرق حراسة وخدمات مخابرات، متعددة ومتنافسة، وهي تأمل أن يواجه كل فريق منها التمرد الذي قد يقع من الفريق الآخر. والأرقام والمنطق، دون سواها، هي التي تدل على تنامي احتمالات حدوث التحديات المدمرة للأنظمة. وإذا ما غابت الشرعية الأصيلة للأنظمة، وإذا ما غاب الالتزام بالإجراءات القانونية، فهل يكون في مقدور الأنظمة أن تضمن ولاء حراسها عن طريق المرتبات الضخمة والعلاوات والمنح والتنافس بين تنظيمات الأمن؟. إن عدداً أقل من الانقلابات، الناجحة أو الفاشلة، قد حدث خلال العقد ونصف العقد الماضيين، مقارنة بما حدث خلال العقود السابقة. غير أن اغتيال متآمرين من الجيش لأنور السادات يوحي بأن هذه الفرضية تستحق استمرار أخذها في الاعتبار. ويفترض أن زعماء المغرب والعراق وسوريا واليمنين والعربية السعودية والسودان وليبيا سوف يقدرون ذلك.

وهناك تخلف زمني في التطور التكنولوجي بين الأنظمة وبين المعارضة في العالم الثالث. فالحكومات هي أول من يحصل على الحاسبات الآلية وعلى سواها من الامكانات العالية التقنية، بخاصة في مجال الخدمات الأمنية. وحين كانت المخابرات تملك آلات التصوير وأجهزة التنصت ومصادر المعلومات، كان المناضلون من القوميين العرب أو الشيوعيين أو من الدائرة الاسلامية، مقيدين باستخدام ماكينات الاستنساخ (الاستنسل) واستخدام أساليب «طباعة» تحتاج إلى عمالة مكثفة للغاية. وقد يكون هذا صحيحاً في الستينات، إلا أن الصورة قد تكون مختلفة تماماً في التسعينات. ان الذي فعله الترانزستور لخلق تأييد شعبي للقومية العربية قد فعلته آلات الاستنساخ وأشرطة التسجيل، وبنجاح، للحركة الإسلامية في إيران، يمكن أن تواصل فعله في أقطار عربية عديدة. إن أمثال هذه الأدوات من إبداعات التقنية العالية في مجال الاتصالات، يمكن أن تسد الفجوة التكنولوجية بين الحكومة وبين المعارضة تدريجياً. و«التكنولوجيا المتدنية» ليست أقل أهمية، بل إنها قد تقدم إبداعات عالية الكفاءة مثل السيارات المفخخة. فمثل هذه السيارات التي لا تقودها الإلكترونيات بل يقودها بشر مستثارون للغاية ومستعدون للشهادة، قد أثبتت أن فعاليتها السياسية أشد قوة من السفن الحربية الجديدة، أو من أحدث الطائرات النفاثة المقاتلة طرازاً.

ويتمثل التوجه الأخير الذي يساند التغيير في الإحياء العقيدي، وقد جسدته حركات الإسلام السياسي النضالي خلال السنوات الأخيرة. وتتزاحم في هذا الميدان صور متناقضة تتنافس على جذب الانتباه. والبعض يرى نهاية فعلية للايديولوجيا في الوطن العربي، ليحل محلها رؤية للعالم عملية، وتجزيئية، وذرائعية. بينما يستشرف البعض الآخر إحياءً لسياسات مغرقة في الرمزية. وسوف تدفع الأنظمة دفعاً، من جانب، إلى اعتماد استراتيجيات إضفاء الشرعية حتى تتغلب على القلق الاجتماعي والاحتجاج السياسي. وفي الجانب الآخر،

سوف تجد الجماهير عزاء في الوعود ومشاعر الانتماء التي تقدمها الفاشية الجديدة والشعارات النقابية. إن التحدي الخطير الذي يفرضه الإحياء العقيدي على الأنظمة القائمة يكمن أساساً في طهارته الأخلاقية واستقامته وما يعد به من ردع للعدوان من العالم الخارجي وللفساد في النظام القائم. لقد ادعى بعض طلاب الشرق الأوسط في أواسط الثمانينات أن موجة الإحياء الاسلامي التي شقت طريقها بواسطة الثورة الايرانية قد بلغت ذروتها، وأن انتكاسات هذا الإحياء في الكويت والسودان ومصر وفي الحرب الايرانية ـ العراقية تساند هذه المقولة. غير أن آخرين قد اختلفوا في شأن هذا التقويم وأشاروا إلى أن الشروط الموضوعية للإحياء الاسلامي لا تزال قائمة، وأن صيغاً أكثر تطرفاً له سوف تزيح التنظيمات الواهنة «المعتدلة» الحالية.

خاتمـــة

أيّ السيناريوهات الثلاثة التي حددناها في بداية هذا المقال يحتمل أن يكون، في عمومه، الأكثر مطابقة للحقائق السياسية في الوطن العربي، خلال العقد القادم أو ما شابه ذلك؟. تتطلب الإجابة أن نبدأ بموازنة أهمية عناصر «الوضع الراهن» وأهمية عناصر «التغيير» لنقدر أيها يبدو أشد قوة. وإذا كان التوقع، في عمومه، لصالح التغيير، فأي نوع من التغيير يكون: في اتجاه «حقبة الاضطراب»، أم في اتجاه «حقبة الشرعية»؟. ومن سوء الحظ أن المرء لا يستطيع الإجابة عن هذا السؤال في غياب مؤشرات فعالة وموثوق بها للأهمية النسبية لهذه العوامل، اللهم إلا بطريقة انطباعية وغير قاطعة.

وإذا ما اعترف المرء (ثانية) أن الظروف تختلف من قطر الى آخر، فإنه يكون مدفوعاً إلى توقع نوع ما من التغيير، أكثر من توقع استمرار «الوضع الراهن». وهذا التقدير يرتكن، ابتداء، على الادراك النظري لكل من المجتمع والدولة في الوطن العربي، الذي يرى المجتمع قادراً على احتضان قوى سياسية مؤثرة ومستقلة عن الدولة، على الرغم من النمو الهيكلي لهذه الدولة. وهذا المنظور يرى في الدولة العربية أداة قوية وهي ليست حكراً لطبقة أو شريحة بعينها بصفة حتمية أو أزلية. وسيطرة نظام بعينه على الدولة لا يعني بالضرورة أنه لا يمكن، أبداً، تحديه. يضاف إلى ذلك أن نمو بيروقراطية الدولة يزيد من احتمالات تخريبها من الداخل. ويجب عدم التقليل من قيمة ومدى ما تقدمه التبعية الخارجية، مالياً وسياسياً، من توطيد للنظام العربي القائم. وعلى المرء أن لا ينسى أيضاً الآثار السياسية ذات الحدين لهذه التبعية، وفي الوطن العربي على وجه الخصوص حيث تبقى «الامبريالية الجديدة» موقع استنفار فعال للمؤيدين للتغيير.

ثم إن ملاحظة السياسات العربية المعاصرة تحرّض على افتراض أن العوامل المعززة للأمر الواقع ليست في مجموعها بمثل قوة العوامل التي تولد التغيير. إن التوجهات التقنية،

مثل تطوير خدمات الأمن الداخلي، لا يحتمل أن تكون حاسمة بسبب القيود التي تفرضها الإدارة والاتصالات المتخلفة، وما شابه ذلك. ان انتشار التقنوقراط والمهنيين، الذين يتوقون إلى الاستقرار، لا يكفي في حد ذاته لدعم التوقعات بشأن مقدرة هؤلاء على إدارة الدولة. إنهم، في الاحتمال الأرجح، سوف يتكيفون، في مرونة بليدة، مع الاضطراب المتواصل في القيادة والايديولوجيا. ومن المؤكد أن «تخلف» مجموعات المعارضة يعد عائقاً، إلا أنهم قد يكونون الآن في وضع صاعد «لمنحنى تعلمهم» (أي قدرتهم على استيعاب الإبداعات الفنية ـ التقنية ـ والتنظيمية)، بينما منحنى التعلم للأنظمة وللبيروقراطيات الأمنية أقرب إلى التسطيح (الأفقية). ولربما كان الدعم الأكثر أهمية الذي يلقاه النظام العربي خارجياً، بخاصة عن الولايات المتحدة الأمريكية في هيئة معونات عسكرية ـ استراتيجية، وأمنية، واقتصادية تنموية، وسياسية ـ دبلوماسية. ولكن رغم ذلك، وكما أثبتنا من قبل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم «قبلة الموت» للأنظمة العربية الصديقة، بسبب اهتماماتها السياسية الواسعة في الشرق الأوسط.

والعمليات التي يحتمل أن تخلخل «الوضع الراهن» هي الأخرى عديدة وعميقة. وهي إضافة إلى هذا قد تكون ذات طبيعة تراكمية. والتقشف الاقتصادي النسبي، وعدم التوازن الاجتماعي، والعبء المعنوي لفشل السياسات الداخلية والخارجية، كلها أمور توحي بأن القائمين على السلطة في الوطن العربي من الحكام والنخب يجب عليهم أن يعملوا بجدية للمحافظة على مواقعهم. ودون تدنية عملية تكوين الدولة الطويلة المدى، فإن العمليات التي توظفها الأنظمة والنخب الحاكمة لإحكام سيطرتها على الدولة في الوطن العربي لن تكون قوية بما فيه الكفاية. وقد ألمحت من قبل إلى أن «عوامل النظام السياسي الداخلي» التي تتمركز حول العلاقات بين الدولة والمجتمع، وكذلك بين الأنظمة والمعارضة، تعد من المعضلات. وإذا ما كانت الرؤية صائبة لهذه التوجهات التي تنحو إلى الركود والتفكك للنظام السياسي العربي، فإن نوعاً ما من التغيير يكون وشيك الوقوع. ولكن أي نوع من التغيير سيكون؟.

إن سيناريو «حقبة الاضطراب» الذي وضعنا خطوطه العريضة من قبل، تنبأ بمسرح سياسي عربي يميزه عدم الاستقرار والتفكك. وسوف تظل الحكومات العربية تتأرجح بين صيغ متفاوتة من الحكم المطلق والفوضى الشاملة طالما أنها لم تحل الأزمة الشاملة للسلطة. غير أن مشهد الحكم المطلق، سواء أكان بيروقراطياً أم شعبياً أم عسكرياً لا بد وأن يكون قصير الأجل. وعلى النقيض من ذلك فإن سيناريو «حقبة المشروعية» يتصور توسع التأييد الجماعي للنخب الحاكمة، وتطوير الإجراءات السلطوية لتسوية النزاعات وصناعة القرارات السياسية، وزيادة الضمانات المقبولة من المعارضة، ووضع قواعد لعلاقة خالية من العنف بين النظام وبين المعارضة. إن المنطق الداخلي لهذا السيناريو يركز على أولوية

السياسة والعقلانية والمصلحة العامة، كما أنه يتنبأ بمتنوعات من صيغ «الشرعية» تضم الملكية الدستورية، والليبرالية الشمولية، واشتراكية الحزب الواحد، والنقابية الوطنية، والدينية (الثيوقراطية).

إن التغييرات الإقليمية في داخل الوطن العربي ومشكلات المقارنة بين دلالات العوامل العديدة التي سبق وأن حددتها، تجعل من الصعب التنبؤ بها إذا كان سيناريو «حقبة الاضطراب» أم سيناريو «حقبة الشرعية» هو الذي سوف يصور السياسات العربية في العقد القادم بطريقة أفضل. وهل يلزم، بصدد مثل هذه الموازنة، أن يتوقع المرء نمو مجتمع المشاركة، ونشوء إجماع اجتماعي، وتطور «قواعد اللعبة»، وازدياد الإحساس بالمصلحة العامة في البلدان العربية؟. وهل يحدث أن نجد نحن التشجيع لتوقع قيام الأنظمة المستقرة بممارسة صيغ جديدة للتمثيل السياسي أو للسماح بحياة سياسية أكثر انفتاحاً؟. وكما اثبت من قبل، فإنه بينما توجد أدلة قليلة على هذا المنحى فإن المرء يستطيع أن يتوقع بطريقة مقبولة في ظاهرها، وفي ضوء التقشف الجديد والتخمر الاجتماعي والتوترات الإقليمية، نشوء توجه نحو نظام للحكم المطلق وانعدام الشرعية في إطار حالة من الهياج السياسي العظيم. وقد يكون هناك بعض قصص النجاح التي يمكن أن تروى عن النجاح في إضفاء الشرعية في البلدان العربية خلال العقد القادم، بيد أنه سوف تكون هناك أيضاً توجهات قوية قد تتولد عنها «حقبة اضطراب». وسوف يستلزم الأمر أن تبقى قضية الشرعية السياسية، بكل مصاعبها المفاهيمية، القضية المركزية التي تستقطب اهتمامات المحللين.

المراجع

Books:

Anderon, P. *Images of the Absolutist State.* London: NLB - Humanities Press, 1974.

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978. xxiv, 1283p. (Princeton Studies on the Near East)

Binder, Leonard. *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt.* Chicago: University of Chicago Press, 1978, xxii, 437 p.

Brinton, Clarence Crane. *The Anatomy of Revolution.* New York: Norton, 1938.

Carnoy, M. *The State and Political Theory.* Princeton: Princeton University Press, 1984.

Evans, P. *Dependent Development.* Princeton: Princeton University Press, 1979.

Gurr, Ted Robert. *Why Men Rebel.* Princeton: Princeton University Press, 1970.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963, xxv, 431 p.

Hudson, Michael. «Social Mobilization Theory and Arab Politics.» In: Merrit and B. Russett. (eds.). *From National Development to Global Community: Essays in Honor of Karl W. Deutsch.* London: Allen and Unwin, 1981.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies.* New Haven: Yale University Press, 1968. 488p.

Ibrahim, Saad Eddine. *The New Arab Social Order.* Boulder: Westview Press, 1982.

Kerr, Malcolm and El Sayed Yassin. (eds.). *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order.* Boulder: Westview Press; Cairo: American University of Cairo, 1982.

Linz, J. and A. Steppan. (eds.). *The Breakdown of Democratic Regimes.* Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1978.

O'Donnell, Guillerino A. *Modernization and Bureaucratic – Authoritarianism.* Berkeley: University of California Press, 1973.

Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat.* Princeton: Princeton University Press, 1983.

الفصل الثاني

الدولة والمجتمع في مصر والسودان وليبيا في العقد القادم

ابراهيم ابراهيم (*)

تستهدف هذه الورقة مناقشة آفاق المستقبل في مصر عند أواسط التسعينات، وكذلك مستقبل جارتيها العربيتين والمباشرتين والهامتين، السودان وليبيا.

وكما هو الحال مع جميع الاسقاطات في مستقبل غير محدد، فإن هناك الكثير من العناصر التي يمكن أن يكون لها دور اعتباطي في العملية، كما أن حالات عارضة من حسن النية يمكن أن تتلبس القائم بمخاطرة التنبؤ. ورغم ذلك فإن محاولتنا هذه في التنبؤ بالمستقبل يمكن أن ينظر اليها باعتبارها تستحق العناء المبذول في سبيلها، رغم مخاطر الخطأ، وذلك لسبب بسيط مؤداه أن مشكلات الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط، تنعكس عبر العالم الثالث بأكمله.

مع انتهاء هذا القرن، سوف يعيش ما يزيد عن المائتي مليون نسمة في الوطن العربي. أكثر من هذا، فإن الثروة المادية الضخمة وقوة العمل التي تضمها المنطقة تتطلب من كل منا أن يستحضر، من الآن فصاعداً، أي درجة يملكها من كشف الحجب، في محاولة لفرز أكثر الطرق وعداً بالتطور السياسي والاجتماعي في السنوات القادمة.

ولذلك، يجب البدء بمصر، أكبر الأقطار العربية، وأكثرها تقدماً وأقواها، والتي كانت لا تزال حتى وقت قريب قائدة الأقطار العربية بلا خلاف. أما الآن، فإن الأمل البراق في أن تواصل مصر دورها قد خفّ كثيراً بسبب التشابك المعقد للأمراض الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد وجود المجتمع ذاته. وهي الظروف التي إذا تركت لتتقيح فقد تؤدي إلى انفجار المجتمع في نهاية المطاف.

وقبل اقتراح مخرج من مأزق الفأل السيء هذا، يحسن أن نبدأ بفحص أبعاد مشكلات مصر الحالية. لقد أنهكت الأزمات المروعة مصر، وساعد الانفجار السكاني غير

(*) استاذ باحث ـ مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

المحدود على استفحال هذه الأزمات. فعدد السكان، حتى في التقديرات المتحفظة، سوف يبلغ ٦٠ مليوناً في عام ١٩٩٥. وهذا العبء سوف يفاقم المعضلات القائمة، مثل نقص الغذاء والإسكان والأرض والمياه، كما يزيد من إجهاد البنية الأساسية المهترئة بالفعل.

وإذا أدركنا حقيقة أن ميزانية مصر مطوقة بعجز شديد في تعاملاتها الخارجية، وأن سداد الديون يمتص ٢٥ بالمائة من عائداتها في الوقت الحالي، كما أنه سوف يكون أكثر حرجاً خلال العقد القادم ما لم يتم التوصل إلى حل، فإن مبارك، أو خلفه، لا بد أن يواصل الاعتماد على العون الأمريكي أو الدولي.

لقد قدر اعتماد مصر على المعونات الأجنبية بحوالى ٦٠ بالمائة من احتياجاتها الأساسية. وتقدم واشنطن وحدها ٧٠ بالمائة من مجموع العون الاقتصادي للغذاء والمعدات العسكرية والحفر عن النفط وتكريره، وتحديث البنية الأساسية. وكما أشار الرئيس مبارك مؤخراً فإن الدّين المصري في تصاعد، وبخاصة في المجال العسكري: «إن الدين العسكري يخلق المشكلات لخطتنا الاقتصادية. وإنني في حاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة، لا أن تضعني في موقف صعب»(١).

قد يكون اهتراء البنية الأساسية، ومشكلة الاسكان، أكثر المشكلات الضاغطة في مصر. فثلث السكان لا يتوافر لهم المأوى المناسب ولا وسائل الصرف الصحي، ولا مياه الشرب، ولا الكهرباء(٢).

ومع افتراض إمكان الوصول إلى «انفراج» بين القوتين العظميين خلال العقد القادم، فإن مصر سوف تجد نفسها حيال مشكلة جديدة. ففي عصر الانفراج سوف يكون الكونغرس الأمريكي أقل ميلاً، وبدرجة كبيرة، إلى أن يزيد أو حتى يستبقي المعونات الأمريكية لمصر عند مستوياتها العالية الحالية. وتردد الكونغرس هذا سوف يقوى في المستقبل بسبب الموقف المصري اللين تجاه الشيوعية في العالم العربي - الافريقي.

ويجب عدم اغفال أن المعونة الأمريكية الحالية لمصر ترتبط بتلك الخاصة بإسرائيل، وأنه يمكن توقع أن تواصل الإدارة الأمريكية والكونغرس رصد علاقة مصر بإسرائيل، بما يضمن بقاء مصر في إطار المخططات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. زيادة على ذلك، فإن اسرائيل، على النقيض من مصر، تستمتع الآن بمعاملة تفضيلية في كل من شروط المعونة وفي التجارة على حد سواء. وهو التفضيل الذي سوف يقوى (قانونياً

---

(١) *The Washington Post*, 28/2/1985, p. A5.

(٢) Eric Rouleau, «Egypt's Identity Crisis: Struggling to Surmount Economic Ills and Islamic Extremism,» *World Press Review*, (November 1984), pp. 26-28.

ومؤسسياً) مع حلول ١٩٩٥ . فالولايات المتحدة الامريكية قد وقعت في ٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ اتفاقا مع اسرائيل يزيل كل الحواجز التجارية بين البلدين خلال عشر سنوات. وقد رحب الرئيس رونالد ريغان بهذا التحرك باعتباره يضيف «بعداً جديداً إلى العلاقة الخاصة بين بلدينا»(٣).

ومثلها مثل أغلب أقطار العالم الثالث، فإن حظ مصر، أو سوء حظها، يعتمد بدرجة كبيرة، على العلاقات بين القوتين العظميين. ومن المؤكد أن الأهمية الجيو - سياسية لمصر قد أتاحت لها ميزة العيش، وليس الازدهار، على الهبات الدولية السخية. غير أن حالة الاعتماد على الغير هذه تكون خطيرة، بخاصة إذا ما ظهر للتنافس بين القوتين العظميين نهاية، مثلما حدث في السبعينات الأولى. فحين تم التوصل إلى «الانفراج» بين الولايات المتحدة الامريكية وبين الاتحاد السوفياتي في حزيران/ يونيو ١٩٧٢، أدى هذا إلى مصادرة بعض فرص مصر لاستغلال تنافس القوى الكبرى لتحقيق ميزات مادية. وقد بلغ تأثير «الانفراج» كلاً من مجالي السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، حيث أدى إلى الانفتاح، أي سياسة اقتصاد «الباب المفتوح»، وإلى قطع للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وانحياز إلى البلدان الخليجية المحافظة والولايات المتحدة الأمريكية(٤).

وإذا افترضنا احتمال توصل واشنطن وموسكو إلى حالة تراضٍ بينهما في ١٩٩٥، فإن مصر، ومرة أخرى على عكس إسرائيل، سوف تجد نفسها في العراء. فالقاهرة أمامها خيارات قليلة، ويجب عليها وقتئذ أن تعتمد خطة يتم تصميمها لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع عام ٢٠٠٠، كما يجب عليها أن تحقق هذا الاكتفاء الذاتي بالاعتماد على نفسها. ولكي تفعل هذا، فإن عليها أن تستصلح مساحة تكاد تعادل كل الأرض المزروعة حالياً، لتكون قادرة على تغذية جوعها الحاشدة، غير أن مواصلة هذه السياسة قد تبين أنها سوف تكون مكلفة للغاية، كما أنها لن تكون في المدى الطويل سليمة من الناحية الاقتصادية.

وحيث أن التغلب على هذه المشكلة المزدوجة لن يتحقق داخل حدود مصر، فإنها يجب عليها أن تنظر إلى الخارج، إلى أقرب الجيران العرب اليها، أي السودان وليبيا، حيث أن كلاً منها تتمتع بإمكانات فريدة. فتكتل الأقطار العربية الثلاثة، وفي اللحظة السياسية المواتية، يمكن أن يجعل منها وحدة تعتمد على الذات، وقادرة ليس على تجاوز المأزق السياسي والاقتصادي الطاحن (الذي تواجهه كل منها منفردة) فقط، بل وعلى بناء نظام

---

(٣) *The Washington Post*, 23/4/1985, p.C4.

(٤) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), pp. 123 ff.

اقتصادي نابض بالحياة وصامد، يمكنه أن يحمل البلدان الثلاثة جميعاً إلى القرن الحادي والعشرين. وقد تكون الفكرة مألوفة، إلى حد ما، إلا أنها قد أضيف إليها اليوم أن صارت ملحة وقابلة للتنفيذ.

فالسودان قطر شاسع يبلغ اتساعه مساحة الولايات المتحدة الامريكية، وهو بمثابة خزان زراعي هائل لا يغيض، وأرضه القابلة للزراعة تتجاوز المائتي مليون فدان، وثروته الحيوانية تضم عشرات الملايين من الرؤوس، إضافة إلى الموارد الإضافية التي بدأت تطفو إلى السطح، وأبرزها احتياطيات النفط الواعدة والثروة المعدنية. وحتى مع هذه الهبات الاستثنائية للغاية، ومع إمكانات الازدهار، فإن هذا القطر سوف يستمر يواجه ضائقة اقتصادية وعللاً مؤسسية في السنوات العشر القادمة، ما لم يبحث عن حل خارج حدوده.

والسودان بتعداده السكاني الذي يبلغ ٢٣ مليوناً فقط، يدرج ضمن الدول الخمس والعشرين الأكثر فقراً في العالم. وعلى الرغم من حقيقة أنه، بعد مصر، ثاني أكبر المتلقين للمعونة الأمريكية في القارة الافريقية، فإنه يبقى، مع كل هذا، واحداً من أكثر الاقطار مديونية. فالسودان يفتقد التشكيل الكافي من قوة العمل المتقدمة في الوقت الذي يعمل العديد من أفضل عقوله خارج القطر، مثلما يفتقد الحد الادنى من الهياكل الأساسية الضرورية، كشرط مسبق، للتنمية.

وهناك أيضاً اهتمام له ما يبرره بشأن النزاعات القبلية والعشائرية، وكذلك الانشقاقات الاقليمية والطائفية. فالسودان، شأنه شأن أغلب الأقطار الافريقية، يعاني من التعدد العرقي والديني والثقافي. حين حصل السودان على استقلاله كان الشمال المسلم والجنوب «المسيحي ـ الروحاني»(*) كلاهما يكاد يكون جزءاً غريباً عن الآخر في وطن واحد. وسرعان ما نشبت الحرب الأهلية بينهما في أعقاب الاستقلال لتستمر ١٧ عاماً. وكيفما كان الأمر، فإن تسوية سلمية قد أمكن التوصل إليها بين الاقليمين في ٣ آذار/ مارس ١٩٧٢، وتم توقيع اتفاق رسمي أقيمت بمقتضاه حكومة إقليمية ومؤسسات إقليمية (في الجنوب). وفي منتصف الثمانينات انهار السلام، وانفجر التمرد في الجنوب للمرة الثانية حين مد النميري سياسته في «الأسلمة» ودكتاتوريته إلى الجنوب. وجيش تحرير جنوب السودان يحارب في الجنوب الآن ليس ضد تطبيق الشريعة فقط، وإنما في سبيل حكم ذاتي إقليمي أيضاً، وفي سبيل إحياء اتفاق أديس أبابا.

إن على الثورة الأخيرة الناجحة ضد نظام النميري أن تسعى لتحقيق مصالحة ثانية مع

(*) الروحانية (Animism)، أو مذهب حيوية المادة، هو الاعتقاد بأن الروح أو النفس هي المبدأ الحيوي المنظم للكون، وان لكل الموجودات في الكون، وحتى للكون ذاته، روحاً أو نفساً. (المترجم)

الجنوب. وهذا الأمر ليس بالمستحيل في ضوء حقيقة أن الشمال والجنوب كلاهما متمثل لهويته السودانية. والانفصال اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أمر بغيض عند الطرفين كليهما. اضافة إلى حقيقة أن الحدود قد صارت مقدسة في العرف الافريقي، فإنه لا الجنوب ولا الشمال منفرداً يمكنه تجنب المشقات التي يتحتم على السودان الموحد أن يواجهها. ومهما بدت الوحدة مسألة صعبة الآن، فإنها سوف تظل مسألة ملحة.

وكما صاغها السفير السوداني في كندا، وهو الشخصية الجنوبية المحترمة فرانسيس م. دنغ، في بلاغة، عام ١٩٨١:

«إن واحدة من أهم مراحل التحدي الثقافي والدبلوماسي في افريقيا تتمثل في كيفية إقامة المصالحة بين المبادىء التي تبدو لنا كما لو كانت متناقضة. وعلى وجه الخصوص، فإن مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة يحتاج إلى توافق مع حق تقرير المصير، عن طريق الموازنة بين الوحدة الوطنية وبين طموحات الأقليات للاعتراف بها، وللمشاركة الفعالة في حكم نفسها. وفي حين أنه ليس من السهل التوصل إلى توازن مرض، فإنني أعلم أنه يمكن تحقيق ذلك، لأنه سبق أن تحقق...»(٦) (التأكيد للمؤلف).

ومن الواضح أن السفير كان يشير إلى تسوية ١٩٧٢ السلمية للحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وكانت إنجازاً أدى إلى مصالحة الجنوب وإشراكه في الحكومة الوطنية. وطوال ما يزيد على عشر سنوات اطلقت المصالحة والوحدة حرية استخدام الموارد للتنمية، كما أنها أتاحتا الفرص لإمكان إقامة علاقات أطيب مع الجيران الأفارقة للسودان(٧).

وليبيا واحدة من الجيران الثمانية للسودان، وهي بدورها كيان محفوف بالمخاطر. فعلى الرغم من ثروتها النفطية، تعاني من ندرة السكان ومن نقص القوى العاملة المدربة. والطابع المتقلب لليبيا معمر القذافي «يتضح في ضوء محاولاته المتعددة والمتنوعة لإقامة اتحاد، التي شملت محاولات مع مصر، وسوريا، وتونس، والسودان، ومؤخراً مع ما كان يبدو عدوه الاكبر المغرب».

وهذا التقلب ينشأ من حقيقة أن ليبيا لم يسبق أن امتلكت الشعور باليقين والثقة الذي يصاحب قيام الدولة. فمن المؤكد أن الملك السنوسي قد حول النظام الصوفي إلى نظام ملكي، إلا أنه فشل في ايجاد المجتمع السياسي. وقد ورث القذافي نظام الحكم غير المستقر هذا، وهو يجهد نفسه لإدماج الريف مع المدينة، وتأكيد السلطة المركزية للحكومة،

---

(٦) Francis M. Deng, «Security Problems: An African Predicament.» Paper presented at: The Thirteenth Annual Hans Wolff Memorial Lecture, delivered at the African Studies Association Conference, Bloomington, Indiana, October 1981.

(٧) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for legitimacy* (New Haven: Yale University Press, 1977), p. 355.

مستخدماً الأساليب الحديثة، وخبرة وعون الأيدي المستأجرة.

ويقيناً ان سياسات معمر القذافي الاجتماعيه والاقتصادية، كانت تتوافق مع رغبات الأغلبية، ومنها الإسكان المجاني، والرعاية الطبية، والتعليم، والنقل، لكل ليبي محتاج. وأكثر مما حدث في مصر الناصرية، فإن ليبيا تحت حكم القذافي قد قلبت النظام القديم جذرياً، والتزامه بقيم المساواة بين الجميع أتاحت التأميم، شبه التام، للاقتصاد، والمشروعات الخاصة قد تم تسليمها إلى العاملين في لجان العمال، والملكيات العقارية قد تم الاستيلاء عليها، وتجارة التجزئة التي ألغيت. وحتى يضمن لكل الليبيين ملكيات متساوية فإن الحسابات في البنوك قد جمدت. أكثر من هذا، فإن المجتمع الليبي كان قد أعيد بناؤه، وبطريقة جذرية، في السبعينات المتأخرة، بخاصة حين نما قسم وافر من السكان وبلغ سن النضوج في صحبة الثورة(٨).

ورغم إصلاحاته الاجتماعية والاقتصادية، فإن الدولة تحت حكم القذافي قد بقيت شمولية، وتحظى بالأسبقية على المجتمع. وقد قدر عدد الليبيين الذين غادروا الوطن ليلتحقوا بمجموعات المعارضة الست أو السبع العاملة في المنفى بحوالى ١٠٠ ألف ليبي في ١٩٨١(٩). وكل من الطبقة المتوسطة والنخب الفكرية المتنامية تتحدى الطبيعة التسلطية للدولة، وتتحدى سياستها القهرية. ويبقى أن القهر الذي تمارسه الدولة، ومحاولات الاغتيال المضادة التي تولدت عنه، تكشف ليس فقط عن الانفصال بين الشعب وبين حكومته، بل إنها تنم أيضاً عن نوع من الحرب الأهلية يحتدم تحت السطح.

إن سلوك ليبيا الحالي يعكس نقص الترابط في مجتمع معاصر. فهي تعاني من انقسامات بيئية بين أقلية حضرية في طرابلس من جانب، وقبائل المناطق الداخلية وسكان الريف الذين يحيطون بها من جانب آخر. ويجب على المرء أن يتذكر أن ليبيا قد صارت دولة موحدة في عام ١٩٦٣ فقط. وأنها كانت خلال فترة الحكم الملكي دولة اتحادية (فيدرالية)، مهلهلة إلى درجة كبيرة، وتتكون من ولايات ثلاث (طرابلس، برقة، فزان).

وعلى أي حال، فإنه قد أمكن الوصول إلى توحيد الدولة، نتيجة اتساع البيروقراطية والقوات المسلحة تحت حكم القذافي. ولكن بالرغم من غيرة القذافي وتفانيه الكامل وراء أفكار ناصر والقومية العربية، وبسبب افتقاد هوية ليبية واضحة المعالم، فقد اضطر إلى أن

---

(٨) Jacques Roumani, «From Republic to Jamahiriya: Libya's Search for Political Community,» *The Middle East Journal*, vol. 27, no. 2 (Spring 1983), p. 168.

(٩) Lisa Anderson, «Assessing Libya's Qaddafi,» *Current History*, vol. 84, no. 502 (May 1985), p. 200.

ينظر إلى ما وراء الحدود الليبية بحثاً عن كيان أوسع في إطار وحدة عربية[10].

ويمكن تشبيه محاولات القذافي المتعددة في سبيل الوحدة بايديولوجية القومية العربية التي يتبناها حزب البعث السوري الذي أراد بسبب وعيه لغياب هوية سورية واضحة المعالم، تجاوز تجزئة سوريا الكبرى من خلال الوحدة. وسوف تستمر ليبيا ما بعد القذافي في البحث عن الوحدة باعتبارها السبيل لتحقيق هويتها.

لقد استهلكت الدولة السلطوية البيروقراطية نفسها في ليبيا ومصر والسودان في زمننا، كما هو الحال في الشرق العربي بصفة عامة. وحتى ناصر، مهندس الدولة السلطوية البيروقراطية في مصر ومعلمها، أمكنه متأخراً أن يرى فشله في هذا السبيل:

«إن مرحلة الاجراءات الادارية الثورية قد عفى عليها الزمن حقيقة. وقد حان الوقت لأن نعتمد على ضمير جماهير الشعب وليس على التدخل الحكومي.. إن الطريق الوحيد الذي يمكننا من تحدي الرجعية والامبريالية، الطريق الوحيد الذي يمكننا من استكمال التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية، هو طريق الاجراءات السياسية وليست الحكومية»[11].

لقد استطاعت الدولة السلطوية البيروقراطية، في الحقيقة، أن تكبت المجتمع وفق رغباتها، وأن تصرف الناس عن المشاركة في العملية السياسية، خلال العقدين أو العقود الثلاثة الماضية. وقد كان الدافع المنطقي الذي أسست عليه سلوكها يتمثل في الادعاء بأن أمن الدولة مطلب سالف لتحقيق الاستقلال الحقيقي والوحدة العربية والاشتراكية والتنمية، وأهم من ذلك تحقيق النصر على إسرائيل.

غير أن الجلي الآن هو أن الدولة قد فشلت على كل هذه الجبهات. فالفوضى

---

(10) Marius K. Deeb and Mary Jane Deeb, *Libya Since the Revolution: Aspects of Social and Political Development* (New York: Praeger Publishers, 1982), p. 127.

(11) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, p. 3.

نقلاً عن: جمال عبد الناصر، بيان ألقاه في افتتاح دورة الانعقاد لمجلس الامة، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤. بالرجوع إلى المتن الأصلي لبيان الزعيم الخالد لم نجد نصاً مطابقاً لهذا المقتطف الذي نقله المؤلف عن جون ووتربري، كما لاحظنا أن الروح العامة للبيان المذكور وظروف إلقائه كانت تدعو إلى المزيد من الإجراءات الثورية بإعمال الديمقراطية الاشتراكية ومشاركة الجماهير.

وبمراجعة مؤلف الدراسة، مع موافاته بالمقاطع من بيان الزعيم الخالد التي تحمل مشابهات (وإن تكن بعيدة) مع المقتطف الوارد في متن الدراسة، اقترح أن نثبت المقطع التالي من البيان والذي يرى أنه قريب من نص جون ووتربري: «الديموقراطية الاشتراكية معناها مشاركة الجماهير في القضايا السياسية، الديموقراطية الاشتراكية تعتمد أساساً على اللامركزية والادارة الذاتية... والديموقراطية الاشتراكية هي تأكيد سيادة الشعب العامل ووضع السلطة كلها في يده.... والديموقراطية الاشتراكية معناها أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية... الديموقراطية الشعبية معناها نقل سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطات الشعبية». وقد وافق المؤلف مشكوراً على مقترحنا بإدراج هذا الهامش للايضاح. (المترجم)

الاقتصادية، والاعتماد على المعونة الأجنبية، يؤكد أن سقوط الاشتراكية العربية، وحتى فكرة القومية العربية قد ابعدت إلى حيز عدم الفعالية.

وقد أظهر الفشل في تقديم جديد، عقم الدولة في كل واحد من الأقطار الثلاثة. فالتي تسيطر الآن دولة متصلبة، وليست دولة مستقلة. أكثر من هذا فإن الدولة تتصدع تحت الضغوط، مثلها مثل الدولة الإيرانية تحت حكم الشاه، وهي أيضاً لا بد وأن تسقط حطاماً[١٢]. فالحكم بالقوة المجردة للقهر والقمع لن يطول احتماله من مجتمع يبلغ مرحلة الانعتاق والنضوج. وقد شوهد ذلك مع الانتفاضة الجماهيرية المتوثبة ضد النميري، والذي يجب أن نتذكر أنه كان أعيد انتخابه مؤخراً بأغلبية ٩٩,٦ بالمائة من الأصوات.

فالتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية، والتآكل الطبيعي للقوة، الذي يصاحب أي جيل، وكل جيل، في نهاياته، يصاحبها طموح الجماهير للحرية والعدل الاجتماعي والرخاء الاقتصادي، وكلها أمور تساهم في تهيئة الظروف اللازمة للتغيير في الدولة. وإنني أتوقع. نتيجة لذلك، أن يستبدل النظام في كل واحد من هذه الأقطار الثلاثة خلال العقد القادم بحكومة تأتي بها انتخابات حرة، وبالتالي تهيء المسرح لمرحلة التحرر الحقيقي للإنسان.

وهذا التغيير سوف يغذى بالانفجار السكاني، والتعجيل به سيكون عن طريق صعود الملايين من الطلاب والخريجين من المدارس الثانوية والجامعات، وعلى وجه الخصوص في مصر. فمع وجود ٢٣ بالمائة من شعب مصر دون سن الخامسة عشرة، ومع مجموع طلابي يزيد عن العشرة ملايين، وهو رقم صاعق يزيد كثيراً عن مجمل التعداد السكاني في الكثير من البلدان العربية[١٣]، فإن مشكلات مصر لا يمكن أن تحل عن طريق جرعات المعونة الخارجية، مهما كان حجم هذه الجرعات. وزيادة على ما تقدم، فإن صادرات النفط، وتحويلات المهاجرين، وعائدات قناة السويس والسياحة، كلها تعتمد على عوامل إقليمية ودولية لا تتحكم فيها مصر[١٤].

يضاف إلى ذلك أن حالة الارتباك الداخلي في مصر سوف تتصاعد مع هبوط تحويلات العاملين في الخارج، نتيجة اكتمال البنية الأساسية في بلدان الخليج. وهذا بدوره يؤذن بعودة الكثير من العمالة غير الماهرة الذين تسلمهم الظروف، مثل ملايين عديدين داخل مصر الآن، إلى البطالة الكاملة أو الجزئية.

---

(١٢) Eric Rouleau, «Instability and New Leadership,» in: Thomas Naff, ed., *The Middle East Challenge, 1980-1985* (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1981), p.33.

(١٣) Mary Mc. David, «Egyptian Education and the Development Process: A Case Study,» (Washington, D.C., 1985). (Unpublished Paper).

(١٤) Friedemann Buttner, «A Country Scenario Analysis of Egypt,» *Vierteljahresberichte*, no. 96 (June 1984), pp. 163-179.

ومن المتوقع أن يتكاتف ملايين العمال والعمال النقابيين وسكان الحضر الجدد مع الطلاب للتعجيل بتصعيد المقاومة، وفي أشكال متعددة، بما فيها أعمال الجماعات الإسلامية المتطرفة والجماعات اليسارية. ومع وضع كهذا، فإن قلاقل جماهيرية متواصلة سوف تنشأ، ولربما أعمال عنف.

والبديل الوحيد الممكن، في حال وقوع الدولة في فوضى شاملة، هو التحول إلى الحكم البرلماني. وسوف يكون هذا التحول بدهية ملحة، كما أنه السبيل الوحيد لاستعادة النظام، واسترضاء الجماعات المتنافسة، بما يؤدي إلى تأسيس حكومة ممثلة للجميع في شكل أكثر نضوجاً، وفي إطار عملية التحول هذه.

إن مصر، في الواقع، من أكثر أقطار العالم الثالث صلاحية للعودة إلى نظام التعدد الحزبي (والحكومة البرلمانية). وإذا ما قورنت مع مجتمعات أخرى في العالم الأفرو- آسيوي، فإن في مصر مجتمعاً متماسكاً، ولها تاريخ طويل مع المؤسسات العلمانية، ولديها كيان ضخم من الرجال والنساء أصحاب التعليم الحديث، ثم انها تملك، فوق هذا كله، تقاليد ممتدة في التسامح والمشاركة. إن تمرس مصر بالأنشطة الديمقراطية يعود في التاريخ إلى الستينات من القرن التاسع عشر، أي منذ كانت تحت حكم الخديوي إسماعيل. فمنذ مائة عام، وفي رده على خطاب الخديوي الافتتاحي، في مجلس شورى النواب، في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٩، تحدث أحد النواب كما يلي:

«نحن ممثلي الأمة المصرية والمدافعين عن حقوقها ومصالحها، والتي هي في نفس الوقت مصالح الحكومة، نشكر صاحب العزة الخديوي لتفضله بعقد مجلس شورى النواب، الذي هو سبيل كل تقدم، ونقطة التحول للحصول على حريتنا التي لا تتحقق بدونها المساواة في الحقوق، هذه المساواة التي هي جوهر العدل»(١٥).

وفي فترة ما بين الحربين كانت في مصر تجربة ليبرالية أصيلة وجادة(١٦). ففعالية المثقفين والقادة السياسيين قد تكاتفوا معاً وقاتلوا بضراوة من أجل إقامة برلمان بالانتخاب الحر، على أن تكون الحكومة مسؤولة أمامه. وأحمد أمين، المؤرخ الثقة، وكاتب المقالات، يكتب في ١٩٣٧: «إن الحاكم الحق للشعب هو الشعب نفسه، وإنما يركز الشعب آراءه في الحكم في أشخاص لأن الناس اعتادوا تجسيد المعاني والرمز لها بمحسوسات تقريباً لعقولهم وتبسيطاً لأفكارهم. ولا ينجح حاكم ولا مصلح إلا إذا مثل رأي الناس على الأقل طائفة صالحة منهم... بل إن الشعب أو الطائفة

---

(١٥) Jamal M. Ahmed, *The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism* (London; New York: Oxford University Press, 1960), p. 23.

(١٦) Afaf Lutfi al-Sayyid - Marsot, *Egypt's Liberal Experiment, 1922-1936* (Berkeley: University of California Press, 1977).

منه هي التي تخلق حاكمها وتخلق مصالحها إذ هو ليس إلاّ مبلوراً لأفكارهم ومُركّزاً لآرائهم»[١٧].

وقد كان طبيعياً أن تحطم حكومة ناصر السلطوية نظام التعدد الحزبي وأن تطيح بالنظام البرلماني، ولكن رغم ذلك كله، فإن مصر الناصرية لا يمكن وصفها بأنها «دولة بوليسية»، كما لا يمكن تشبيهها ببعض الأقطار العربية «التقدمية» الشقيقة. فقد كان هناك قدر كبير من القبول الشعبي، وكان النقاش والإقناع قائمين، وكانت أغلب أهداف النظام تتفق مع الإجماع القومي العريض. وقد كانت هناك تعقيبات نقدية معلنة سواء داخل الاتحاد الاشتراكي أم مجلس الأمة. ومن هذه الناحية، فإن مصر قد بقيت «مجتمعاً مفتوحاً» بدرجة أكثر مما كان الحال في الكثير من المجتمعات العربية[١٨].

وتفسير الذي تقدم ليس بالأمر الصعب. فتاريخ التحديث في مصر هو الأطول في كل المشرق العربي، ومؤسساتها التعليمية والثقافية هي الأوفر عطاء. وليس الحراك الاجتماعي فقط هو الأكثر تقدماً عنه في أي مكان آخر في المنطقة، ولكن البناء السياسي أيضاً يتميز بالتشعب الشديد. وكما كتب مايكل هدسون:

«لا يمكن للإنسان، في أي مكان في الأقطار العربية، أن يجد هذا التنوع في الآراء وفي التنظيمات السياسية. فهناك الاسلاميون الأصوليون، والليبراليون الدستوريون، وتنوعات من الماركسيين.... (و) المنظمات العمالية والطلابية» [١٩].

والفرص المتاحة في مصر حالياً لنقد الحكومة، وكشف الفساد، وصياغة سياسات بديلة، أكثر اتساعاً مما هو متاح للشعوب في أغلب البلدان العربية. وهناك أيضاً أحزاب معارضة جادة، ولها ألسنة حالها الصحفية، مثل جريدة الشعب الخاصة بحزب العمل الاشتراكي، والأهالي أسبوعية اليسار التقدمية، والتي يقال أن توزيعها بلغ حوالى ١٠٠٠٠٠ نسخة، أي بعدد قراء فعلي يقدر بحوالى ربع مليون شخص[٢٠]. وكما يقول محمد سيد احمد، كاتب الرأي السياسي في الأهالي، فإن صحافة مصر اليوم «أكثر حرية مما كانت عليه في أي وقت منذ عهد فاروق»[٢١].

---

(١٧) أحمد امين، «فن الحكم،» الرسالة، المجلد ٥، العدد ٢١٨ (٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧)، ص ١٤٤٢.
وقد رجعنا إلى النص الأصلي لمقال أحمد أمين المنشور في: الرسالة، عدد ٢١٨ (٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧)، والذي نقلناه هنا يكاد يطابق المقتطف الوارد في الأصل الانكليزي لهذه الدراسة، اللهم إلا تغييرات طفيفة غير جوهرية يمكن التجاوز عنها. (المترجم)

(١٨) Robert Stephens, *Nasser: A Political Biography* (London: Allen Lane; Manchester: Penguin; New York: Simon, 1971), pp. 566, 577.

(١٩) للمقارنة انظر: Hudson, *Arab Politics*, p. 134.

(٢٠) انظر: Buttner, «A Country Scenario Analysis of Egypt».

(٢١) انظر: Judith Miller, «The Embattled Arab Intellectual,» *The New York Times Magazine*, (8 June 1985).

والحكومة الجديدة في مصر يجب أن تعكس تمثيلاً حقيقياً للقوى القائمة، وأن تتشكل على هيئة تكتل وطني، وأن تضم الناصريين، والوفديين، واليساريين، وإذا اقتضى الامر، الاخوان المسلمين. وأي محاولة من جماعات العنف المسلح الإسلامية للاستيلاء على السلطة من النظام الحديث النشأة محكوم عليها بالفشل، لا لأن الحكومة الجديدة تساندها قاعدة اجتماعية عريضة فقط، ولكن كذلك بسبب غياب المؤسسات الدينية القوية والمتماسكة والمستقلة التي يمكن أن تأخذ على عاتقها مسؤولية قيادة الجماهير، حيث إنه لا يمكن للعلماء ولا للأزهر أداء هذا الدور بسبب طول خضوع كل منهما للقبضة القوية للدولة العلمانية. وعلاوة على ما تقدم، فإن فيالق الضباط المحترفين سوف تتحرك عسكرياً، إذا اقتضى الامر، لتجهض أية محاولة للاستيلاء على السلطة بواسطة الإخوان المسلمين أو أية مجموعات إسلامية مسلحة أخرى.

وهكذا فإن النظام البرلماني سوف يقوم أولاً في مصر، مثلما سوف يحدث فيها بعد في السودان وليبيا، مع وجود مؤسسة رئاسية قادرة على ضبط وموازنة الجماعات والأحزاب السياسية المتنافسة. غير أن الدولة سوف تكون دولة دستورية، وتكون الحكومة فيها مسؤولة أمام البرلمان، مع ضمان الحقوق الفردية وحرية الحديث والتجمع السياسي. وعلى الإجمال، فإن سيادة القانون سوف تسيطر، والمجتمع المدني سوف يفرض نفسه في مواجهة الدولة.

وبينما لن يقدم الحكم البرلماني، في حد ذاته، حلاً لحشد المشكلات الذي يأخذ بخناق مصر والسودان وليبيا، فإنه سوف يقيم الأساس لما أتصوره الحد الأقصى، وتحديداً الكونفدرالية التطوعية للدول الثلاث. وهذه لن تكون اتحاداً، ولكنها ستكون تشكيلاً رسمياً بديلاً يتألف من الشركاء الثلاثة الطبيعيين، وإطاراً تنظيمياً يتم فيه المحافظة على سيادة واستقلال كل منهم من خلال تحالف براغماتي.

كيف يمكن آنئذ، ومن منطلق عملي، الوصول إلى هذا الاتحاد الكونفدرالي الذي يبدو، في منظور اليوم على الأقل، عزيز المنال؟. ابتداءً، يجب خلق سوق مشتركة بين الأطراف الثلاثة، يتم فيها ضمان الانتقال الحر للعمل ورأس المال. وقد اتخذت مصر والسودان خطوات فعلية في هذا الاتجاه بميثاق التكامل المشترك بينهما في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٢ الذي أكد استقلالية كل من القطرين عن الآخر. والمنطق الكامن وراء هذا الميثاق قد تم التعبير عنه بمدلول الروابط التاريخية والأخوة العربية، غير أن الأسباب الحقيقية (العملية) تكمن في الظروف الاقتصادية والضرورات السياسية. وإلغاء جوازات السفر بين الأطراف الثلاثة يعد خطوة في اتجاه التكامل. أما في الطور الثاني للسوق المشتركة، فإن الأقطار الثلاثة يجب أن تقيم اتحاداً كونفدرالياً رسمياً يسمح بحرية التجارة، وبتكامل الإنتاج، وبالتكامل الفني (التكنولوجي).

بعدئذ، يمكن للأقطار الثلاثة أن تباشر خطة استثمار طويلة المدى، مدروسة ومنتظمة، للقرن الحادي والعشرين. وعلى خلاف المحاولات الجارية مع مشروعات تنموية مكلفة، فإن هذا التخطيط الاستراتيجي يجب أن يكون جزءاً من علاقات التنمية والأمن المتبادل بين حكومة وحكومة، وفي إطار علاقات متسعة بين أكفاء، تفوق على الأرجح ما تأتي به مساعي اليوم، أو ما أتت به المساعي التي بذلت من قبل، وذلك حتى تنجح الخطة في تحقيق مستهدفاتها.

إن مصر، بوفرة العمالة فيها وبالخبرة الفنية التي تملكها، يمكن أن تساهم بإبداع عربي غير مسبوق لتحويل سودان عام ٢٠٠٠ إلى سلة الخبز، التي كان مأمولاً أن تتحقق في السبعينات. وهو إنجاز سوف تكون له أهمية فائقة ليس فقط لما يقرب من ١٠٠ مليون مواطن يضمهم الاتحاد الكونفدرالي، ولكن أيضاً للمواطنين في عدد من الأقطار العربية الأخرى.

ولأن تجربة ناصر المريرة مع سوريا يجب أن لا تنسى، فإن سر الوصول إلى الكونفدرالية المرجوة سوف يكون طبيعتها التطوعية البحتة والمرنة. وقبل مباشرة مثل هذا التخطيط الضخم للمستقبل، على السودان أن يستعيد وحدة وطنه المجزأة. هنا يجب ألا يتغافل المرء عن حقيقة أنه إذا كانت بعض المجموعات السودانية لديها شك مبرر في مخططات الوحدة، فإن حكومة سودانية تأتي بالانتخاب الحر، هي الوحيدة القادرة على اتخاذ قرار بهذه الوحدة، والقادرة على إنجازها بنجاح. وللمرة الثانية، فإن السودان وليبيا يجب أن ينتهيا، وباختيارهما، إلى أن ارتباطهما كونفدرالياً بمصر، وببعضهما البعض، يخدم أعز مصالحهما.

والسودان، على وجه الخصوص، قد يكون موشكاً على حسم أمره في هذا الصدد بسبب اقتصاده الذي هو في حالة احتضار حالياً. ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ بلغ الدين القومي ثمانية آلاف مليون دولار، بزيادة قدرها ألفي مليون دولار منذ بدأ صندوق النقد الدولي تدبير الأمر في ١٩٧٨. ويزيد الدين اليوم عن ٩ بلايين دولار. وهذا الدين، للأسف الشديد، لا يمثل غير الجزء الظاهر من جبل الجليد. فالشعب السوداني يواجه مجاعة يعجل بحدوثها التدفق الكثيف لما يزيد عن مليون لاجىء يتسللون من حدود السودان العديدة. والدولة توشك أن تتهاوى حطاماً في وقت قريب. والتهديد الخارجي من الأقطار المجاورة المعادية للسودان والذي هو، إلى حد ما، أشد خطراً من عدم الاستقرار الداخلي، سوف يستنفر السودان للبحث عن حل جديد. والاتحاد الكونفدرالي سوف يقدم للسودان الدرع ضد البغي الخارجي المحتمل، مثلما يقدم الملاذ من الإفلاس والمجاعة.

إن من مصلحة ليبيا أيضاً أن تنضم إلى الكونفدرالية كوسيلة لتخفيف حالة الحساسية

التي تستولي عليها. فالتجمع سوف يدعم استقرارها، وسوف يمنحها الشعور بالانتماء، وسوف يعزز هيبتها في الوطن العربي وعلى المسرح الدولي أيضاً. وهذا الاتفاق الثلاثي سوف يؤكد أن ليبيا لن تترك وحيدة لألاعيب التاريخ.

وهكذا فإنه في مرحلة أكثر نضجاً للدولة، وبعد عشر سنوات من الآن، يُتوقع أن تتحقق كل من ليبيا والسودان أن من مصلحتيهما على المدى الطويل أن يتحدا كونفدرالياً مع قطر متقدم كمصر التي تملك، وراء كل الذي ذكر، أكبر تجمع من الكفاءات في الوطن العربي. ويجب على مصر وهي الأخرى أن تدرك حقيقة أن أمنها يتعزز من خلال هذا الاتحاد الكونفدرالي. فأمن مصر يرتبط بأمن السودان لأن كليهما يتقاسمان نعمة مياه النيل. والاتحاد الكونفدرالي مع ليبيا سوف يعزز أمن مصر على طول الحدود الممتدة والمكشوفة بينهما (مع التنبيه إلى أن تحالف دولة ليبية مع قطر أو قوة عظمى معادية لمصر يمكن أن يمثل تهديداً بزعزعة الحكم في القاهرة). غير أن الأكثر أهمية هو أن هذه الكونفدرالية سوف تتيح لمصر فرصة استعادة قيادتها الطبيعية للوطن العربي. علاوة على أن هذه الكونفدرالية بين مصر وليبيا والسودان، بشعب يبلغ المائة مليون في ١٩٩٥، وفي هذا الموضع الاستراتيجي الهام، سوف تعزز هيبة مصر وقوتها في المشرق العربي، وسوف تمنحها فرصة إعادة توكيد دورها في مواجهة الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة، بل وسوف تزيد كثيراً من مقدرتها على المساومة، ندا لند، مع القوى العظمى. وأخيراً، فإن القوة العسكرية المصرية الهائلة وصناعة السلاح الناهضة في مصر، سوف تضمنان ديمومة وأمن الاتحاد الكونفدرالي، في إطار النظام العربي، وفي افريقيا على حد سواء.

وفي النهاية، دعوني أشير إلى أن ظهور حكومة برلمانية (وهو حدث يحتمل أن يقع في مصر أولاً، كما ذكرت آنفاً)، وأن تأسيس كونفدرالية ثلاثية الأطراف سوف يلهبان مشاعر مائتي مليون عربي في عام ٢٠٠٠، ولربما يحفزانهم إلى العمل، تماماً مثلما حدث في الخمسينات والستينات حين أبانت القيادة المصرية سبيل الإطاحة بالماضي الجائر. ومرة أخرى فمن المتوقع أن هذا الانبعاث الثوري الجديد للعلاقات بين مصر والسودان وليبيا، سوف يحرض على إقامة تجمعات مشابهة ذات أهداف تنموية بعيدة المدى، وذات محتوى سياسي قابل للاستمرار، في كل من المشرق والمغرب. ومن المؤكد أن العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، باعتبارها جارات الكونفدرالية في اتجاه الشرق، سوف تسعى من أجل تعاون وثيق معها، كما أنها سوف تكون متشوقة للمشاركة في خططها التنموية، والأهم من هذا أنها سوف تسعى للتعاون من أجل الهدوء الذي سوف توفره الكونفدرالية فيما يتعلق بشؤون الأمن. وسوف تقدم القوات المسلحة للاتحاد الكونفدرالي لهذه الدول الحماية الوحيدة التي يمكن التعويل عليها ضد التهديدات الخارجية.

وعلى أي حال، فإن المتشككين قد يصمون هذا المشروع بأنه تمرين فكري لا طائل

تحته. وإنني أود أن أجيبهم بأن هذا الاتحاد الكونفدرالي ليس من أعمال المهارة، لكنه من نتاج الضرورة. واستقلالية الاقتصاد والأمن للدول الثلاث ليست غير اختيار بين أن يغرق كل واحد منها بمفرده، أو أن يعوم الجميع. وواقعياً، فإن المصالح الذاتية وحدها هي التي تفرض الحاجة إلى هذا الاتحاد الكونفدرالي.

ومثلما ذهب هوبز في كتابه ليفياثان، لا مهرب من الارتقاء عسى أن ينجو الناس من الموت العاصف. وليس هناك بديل آخر.

الفصل الثالث

مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي

سعد الدين ابراهيم (*)

منذ حوالي ١٣٥٠ عاماً مضت، نهض بدوي من موالي الاسرة الأموية في اجتماع عام في دمشق مشيراً إلى معاوية، الخليفة الأموي: «هذا هو أمير المؤمنين، فإذا مات فهذا خليفته (مشيرا إلى يزيد بن معاوية)، ومن تحدى فالحكم لهذا (مطوحاً سيفه)». وقد هتف أتباع عديدون آخرون له، وأومأ معاوية. . . واعتبر هذا موافقة اجماعية أو «بيعة»(١).

ومنذ ذلك اليوم من القرن الأول الهجري، فإن أياً من حقوق الانسان أو الحريات الاساسية التي ذكرت في القرآن، والتي اتبعها النبي محمد، وتمسك بها الخلفاء الأربعة الأول الراشدون قد تكرر التنكر لها. وقد كان تاريخ القرون اللاحقة صراعاً لا نهاية له بين المؤمنين حقاً بالرؤية النقية للاسلام وبين السياسيين الأقحاح الغاصبين للسلطة بالقوة. ومن المؤكد أنه كان هناك حكام مقسطون وعادلون في التاريخ العربي ـ الاسلامي. ومع ذلك فإن هؤلاء كانوا استثناء، وكان قسطهم وعدلهم نتيجة التقوى الفردية، أكثر من كونهما نتيجة لأية قواعد مؤسسية تتعلق بالقانون أو بإمكانية المساءلة.

وعلى الرغم من التحولات الكثيرة التي اعترت المجتمع العربي والمؤسسات العربية، بقي أغلب الحكام في الوطن العربي مقادين بروح تلك الصيغة التي نادى بها المولى الأموي في دمشق منذ ١٣٥٠ عاماً خلت. فالقوة المطلقة أو شبه المطلقة انما هي استثمار ذاتي لأغلب

(*) أستاذ اجتماع في الجامعة الامريكية ـ القاهرة.

(١) كان معاوية قد اتفق مع جماعة من الموالين له، في اطار محاولة لم تكتمل لأخذ البيعة ليزيد، ان يذكروا يزيداً وأن يطلبوا البيعة له في اجتماع عام. وقد ذكر ابن قتيبة ان أبا حنيف حين قام يؤدي دوره قال: انت يا أمير المؤمنين، فإن هلكت فيزيد بعدك، فمن أبى فهذا، وسل سيفه، فقال معاوية: انت أخطب القوم وأكرمهم. انظر: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الامامة والسياسة (القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٩٦٧)، ج ١، ص ١٤٨. (المترجم)

الحكام. وبعضهم قد يستخدمها بطرق قسرية ووحشية وبعضهم قد يغلفها أو يخففها بخدع شبه قانونية. والبعض قد يكون أكثر لباقة من الآخرين. ولكن الأغلبية منهم أكفاء في فهمهم المطلق لما اعتبروه حقاً لهم. وهم يصرون على هذا الفهم حتى يُنحّوا عن السلطة بالموت الطبيعي، أو بالقتل، أو بالقوة. ورغم الادعاءات الأولية، فإن خلفاءهم سرعان ما يعتمدون تصورات مطلقة وممارسة للسلطة مشابهة.

وهناك محاولات لا حصر لها في التاريخ العربي ـ الاسلامي، من الانتفاضات، والتمردات، والثورات، استهدفت كبح جماح السلطة المطلقة. وقد نجحت بعض هذه المحاولات في تأسيس نظم حكم تأخذ بالمزيد من المساواة، حتى وان كان لأمد قصير. وفي أزمنة قريبة مارست أقطار عربية مختلفة أشكالاً من الحكومات الليبرالية (قبيل الاستقلال السياسي من الاستعمار الغربي أو بعيده) أو تدنت منها. ولكن هذه المحاولات جميعها كانت استثناءات سرعان ما انتهت.

والسلطة المطلقة تفتقر بالطبع إلى الحريات الأساسية للأفراد والمجموعات. فمن الصعب عليها أن يتواءما معاً. وقلّ ما احترمت حقوق الانسان كما عرّفها الاعلان العالمي في ١٩٤٨.

لقد وقعت أغلب الحكومات العربية على الاعلان العالمي، عدد منها اعتمد الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية الصادر في ١٩٦٦. أكثر من هذا، فإن الدول العربية جميعها قد صوتت إلى جانب اعلان الأمم المتحدة ضد التعذيب في ١٩٨٤. وحيثما وجدت الدساتير العربية فإنها تتضمن أقساماً كاملة عن الحريات الأساسية وحقوق الانسان، تشتمل على مضمون الوثائق الدولية المذكورة أعلاه إن لم تشتمل على نصوصها. ولكن القليل جداً من هذه الحكومات، ان وجد، يراعي روح هذه الوثائق.

وبينما لا يتوهم ان الحكومات العربية تراعي حقوق الانسان والحريات الأساسية للمواطنين مراعاة صارمة، فإن أحداً لم يتوقع أيضاً ان تنتهك تلك الحقوق والحريات بهذا القدر من الضخامة والاتساع. وقد شهدت السنوات العشر الاخيرة قدراً لا مثيل له من الفظاعات التي ارتكبتها حكومات عربية عديدة ضد مواطنيها فحوليات منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين، والمنظمة العربية لحقوق الانسان، ضمن منظمات أخرى، متخمة بالمعلومات والوثائق، والمشاهدات الميدانية وتقارير شهود العيان، والشكاوى التي تؤيد وجود هذه الفظاعات. وليست هناك حاجة إلى التكرار الممل لتفاصيل أرصدة الرعب هذه. ويكفي أن نقدم قائمة ببعض الصنوف العامة من انتهاكات حقوق الانسان، والتي تضم:

١ ـ الاعتقال العشوائي للمشتبه فيهم سياسياً، وحجزهم طويلاً في سجون قوات أمن

الدولة، دون اتهام أو محاكمة. وقد يستمر هذا الحجز لما يزيد عن عشر سنوات.

٢ ـ اعتقال الأقارب عسفاً، واحتجازهم رهائن، إلى حين اعتقال المشتبه فيهم، أو في انتظار أن يسلموا أنفسهم في الأغلب. وقد تكون الرهائن من النساء والاطفال.

٣ ـ محاكمات سريعة أمام محاكم خاصة (شعبية، عسكرية، ثورية، أمن دولة، قيم، اسلامية... الخ، على سبيل المثال) تفتقد الضمانات القانونية الأساسية والسليمة. وتوقع هذه المحاكم عقوبات قاسية (تشمل الموت) غير قابلة للاستئناف.

٤ ـ خطف و / أو قتل الشخصيات المعارضة المعروفة، وكذلك المشتبه في احتمال أن يكونوا معارضين.

٥ ـ تعذيب المحتجزين لانتزاع الاعترافات.

٦ ـ تعذيب سجناء الرأي (الضمير) الذين لم يشاركوا في أي أعمال عنف.

٧ ـ القتل الجماعي و / أو تدمير التجمعات التي يشتبه في أنها تؤوي عناصر المعارضة. وقد يستخدم القصف الجوي، ووابل نيران المدفعية، ضد مثل هذه التجمعات دون تمييز.

وفي كل الأقطار العربية، تقريباً، هناك العديد من القوانين المقيدة للحريات الأساسية (مثل تلك الخاصة بالتعبير، والصحافة، والتنظيم). وأربعة من هذه البلدان فقط (مصر، والمغرب، وتونس، ولبنان) لديها مجال ما يسمح بتكوين الأحزاب السياسية. وحتى هذا المجال يمكن استخدامه وفق هوى الحكومة فقط.

والفصل بين فروع (سلطات) الدولة الثلاثة يندر أن يحترمه الفرع التنفيذي. والفرع التشريعي، أينما وجد، هو غالباً لا شيء غير ختم في يد السلطة التنفيذية. والفرع القضائي غالباً ما يتم تجاوزه أو الالتفاف حوله «بالمحاكم الخاصة». وحتى في بلد لديه بعض التقاليد الخاصة باستقلال القضاء مثل مصر، فإن القوانين المقيدة للحريات الأساسية تكف يد السلطة القضائية. ففي أي وقت تتحقق الحكومة في أن القوانين القائمة ليست كافية لإسكات المعارضة أو عقابها، فإن قوانين أخرى جديدة يتم اقتراحها على عجل بمعرفة السلطة التنفيذية لتبصم عليها السلطة التشريعية. وقد تم تمرير في احدى السنوات حوالى أربعين قانوناً جديداً، دون نقاش يذكر، خلال الأيام الخمسة الأخيرة في دورة انعقاد مجلس الشعب في مصر.

ورغم السهولة التي تستطيع الحكومات العربية أن تصوغ بها مشروعات القوانين المقيدة، وأن تمررها من خلال الجهاز التشريعي لتجعل منها قوانين، فإن هذه الحكومات لا تزال تلجأ إلى وسائل تتجاوز القانون أو هي غير قانونية أساساً، مثل المضايقة، والخطف، والاغتيال. وفي هذا الصدد فإن شكل النظام السياسي أو القانوني المعتمد رسمياً في أي قطر يعني القليل. فالمغرب الملكي بنظامه القانوني الفرنسي إلى حد كبير، وصاحب التوجه

السياسي المحافظ لا يختلف كثيراً عن العربية السعودية الملكية بنظامها القانوني الاسلامي (الشريعة). وكلاهما لا يختلف كثيراً عن سوريا، والعراق، وليبيا، التي هي جمهوريات علمانية، و «تقدمية». ففي هذه الاقطار اختفى الأفراد المشتبه فيهم سياسياً، أو اغتيلوا، أو حكم عليهم، على عجل بالموت.

لقد جاهر بعض رؤساء الدول العربية بتحمل مسؤولية مثل هذه الوسائل المجاوزة للقانون في تعامله مع المعارضة. فقد أعلن الرئيس السوداني النميري في حديث متلفز (٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٤) أن قوانين الشريعة التي طبقها حديثاً إذ تصلح «للمواطن العادي» فإن هناك المنشقين (العصاة) الذين لا يستحقون أن يحاكموا طبقاً لقانونه هذا. . . وهؤلاء يجب أن يحاكموا وفقاً للقانون البطال (أي السيىء). . . . وأنه باسم الاسلام والإصلاح «نخول باستخدام وسائل تجاوز القانون. . . والاسلام يجيزها بدوره في حالات الطوارىء. . . . . ونحن نستطيع أن نقتحم أي بيت. . . . نبحث ونقبض على الناس في أي مكان. . .» واعلن القذافي في ليبيا على الملأ في مناسبات عديدة أنه «باسم الثورة وباسم الجماهير. . . . سوف تتم تصفية اعداء الشعب في كل مكان من العالم قد يكونون فيه» ١٠ أيار/ مايو ١٩٨٠. «وإذا ما وصف هذا الواجب المقدس بأنه ارهاب. . . . فأنا أقبل بسرور أن أكون الارهابي الأكبر في العالم. . . . .» (آذار/مارس ١٩٨٥).

ولم يكن الرئيس الراحل السادات متهوراً أو متأخراً بهذا القدر. فهو قد أعلن ذات مرة في حديث تليفزيوني أنه لن يخرق القانون أبداً في تعامله مع المعارضة، ولكنه سوف يريهم أنه رغم الديمقراطية لا يزال في مقدوره أن «يقطعهم إرباً إرباً. . . لأن الديموقراطية لها اسنان حادة» (أيلول/ سبتمبر ١٩٨١).

وتحت هذه الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان تكمن أزمة مشروعية. فالتوق الدائم الى السلطة المطلقة لمواجهة المعارضة الشعبية المتصاعدة يجعل الحكام العرب يلجأون إلى الارهاب. ونميري السودان حالة مثالية لهذا. فهو بعد أن عزل أغلب القوى السياسية السودانية، وبعد أن شعر أن شرعيته كانت تتآكل في سرعة، أعلن عن تطبيق الشريعة الاسلامية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. وقد ظن النميري ان هذا سوف يكسبه بعض التأييد العام بين الجماهير السودانية المسلمة، وأنه سوف يجمع الاخوان المسلمين المنظمين، على وجه الخصوص، وراءه. وقد بدا هذا الترتيب لأول وهلة ناجحاً. ولكن مع مقدم نيسان/ابريل ١٩٨٤، كان سوء تطبيق الشريعة، إلى جانب حشد من حالات الفشل الداخلية والخارجية الأخرى، جعله يتحقق من ان التهديد يتنامى، ولا يتناقص. وانفجر تمرد مسلح في الجنوب، وجاءت سلسلة من الاضرابات تصيب القطر بالشلل، وتسبب له الارتباك. وهكذا أعلن النميري حالة الطوارىء في البلاد في نيسان/ ابريل ١٩٨٤. وكانت الذريعة هي مواجهة «الفساد الأخلاقي، والاداري، والمالي». ولكنه لم يعجز وقتئذ عن

ارسال مشروع قانون الى مجلس الشعب السوداني (١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٤) يقترح فيه ادخال تعديلات على الدستور «لكي يتفق مع الشريعة الاسلامية» كما تقول كلماته. والذي يثير الكثير من الاستغراب أن كل التعديلات المقترحة كانت تدور حول الرئاسة. فالتعديل المقترح في (المادة ٨٠) من الدستور، على سبيل المثال، ارادها أن تكون على النحو التالي «رئيس الجمهورية هو أمير المؤمنين، وراعي الأمة. وهو رأس الدولة، ويملك السلطة التنفيذية، ويشارك في السلطة التشريعية. وتجب مبايعته طبقاً للشريعة».

وعدلت (المادة ٨٤) بحيث تغيرت مدة الرئاسة المحددة بست سنوات، ولكي تجعل البيعة غير محددة بأي مدى زمني. وقد قصد تغيير آخر في الدستور أن يمد سلطة النميري الى ما بعد موته. فبدلاً من اشتراط انتخاب رئيس جديد خلال ستين يوماً بعد موت أمير المؤمنين (المادة ١١٢)، اقترح التعديل أن يعين النميري خليفته في «وصية مكتوبة ومختومة تقرأ فقط في مجلس الشعب. عند موته». وعلى المجلس أن يصادق على الترشيح، وأن يمنح المرشح البيعة المطلوبة. وقد أعفت المجموعة نفسها من تعديلات الدستور السوداني الرئيس من المساءلة، إذ ألغيت (المادة ١١٥) التي كانت تنص من قبل على مبدأ واجراءات التحقيق مع الرئيس ومحاكمته. وقد أعطت التعديلات الرئيس حق تعيين رئيس مجلس الشعب، بدلاً من انتخابه بمعرفة المجلس. كما جعلت القضاة «مسؤولين أمام الرئيس وامام الله» (المادة ١٨٧). وقد نقلت كل امتيازات مجلس القضاء الأعلى الى الرئيس (المادة ١٩١). وأخيراً، فإن مشروع التعديلات (في المادة ٢٢٠) اعتبر: «ابطال البيعة لأمير المؤمنين خيانة عظمى».

وإذا كنا قد أغربنا بعض الشيء مع الحالة السودانية، فقد كان القصد أن نوضح الرابطة بين سعي الحكام العرب من أجل السلطة المطلقة من جهة، وبين الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان واستخدام الارهاب من جهة ثانية. والحالة السودانية تقدم رؤية حية لهذه العلاقة، وإن لم تكن مثالية بالضرورة. فكل الحكام في الوطن العربي، على وجه التقريب، قد ساسوا الأمور، بدرجات متفاوتة من البراعة لكي يحققوا الشيء نفسه. فكلهم رؤساء للدول مدى الحياة. وأغلبهم يملك سلطة تكاد تكون مطلقة. والتمييز بين سلطات الدولة قد تم طمسه، أو تشوهت حدوده بدرجة كبيرة. والطريق الوحيد لازاحة رؤساء الدول العربية من السلطة هو الموت أو الاغتيال أو انقلاب الدولة. والحاكم والمحكوم كلاهما يدرك هذه الحقيقة. وهوة عدم الثقة العميقة بينهما مملوءة بالخوف المتبادل، والارهاب الفعلي أو المحتمل.

وأغلب الحكام العرب الحاليين قد بنوا شرعيتهم في البداية، على توافق صريح أو ضمني مع شعوبهم. وعادة ما ينص على هذا في اعلان عند تسلم السلطة، أو في المواثيق والدساتير فيما بعد. وهذه المواثيق تتضمن عادة الالتزام من جانب الحكام بتحقيق تلك الأهداف الرئيسية مثل التنمية السريعة، والعدل الاجتماعي، والوحدة العربية، وتحرير

فلسطين، والنهضة الثقافية، والديمقراطية السليمة، وما شابه ذلك. وفي كل الأحوال يغلب أن يكون مفهوماً أن هذه الأهداف قد لا تكون كلها قابلة للتحقيق دفعة واحدة، بخاصة في خضم التهديدات الخارجية لكل من «الامبريالية الجديدة، والصهيونية، والشيوعية». و من هنا فإن بعض هذه الأهداف قد يكون تأجيلها واجباً من أجل أهداف أخرى. وقد كانت الديمقراطية، والحريات السياسية بالتالي، هي المرشحة للتأجيل، دون تغيير، في العقود الثلاثة الأخيرة. وكثيراً ما كانت الأغلبية تذعن لهذه المقايضة. ومثل هذا الاذعان الأولي كان يبدو مقبولاً إذا ما أظهرت الأنظمة الجديدة كفاءة، وقدمت إنجازاً لواحد أو أكثر من تلك الأهداف الأخرى.

وقد أحدثت مسيرة الأحداث الاجتماعية ـ السياسية والاقليمية، خلال العقدين الأخيرين، شكوكاً متنامية، مع ذلك، بشأن قابلية صيغة «المقايضة» للتطبيق. فكل النجاحات الأولية انتهت عادة إلى طريق مسدود بعد سنوات قلائل. وبعض هذه التجارب قد تتعرض حتى للردة، بيد أن الأنظمة المعنية يزداد تأصلها بالسلطة، ويستمر التأخير في اقامة «الديمقراطية السليمة». وبمعنى آخر، تصبح صيغة «المقايضة» بغير معنى.

وقد تنامى منذ منتصف السبعينات رفض شعبي لمقايضة الحريات الأساسية وحقوق الانسان بأي أهداف أخرى، مهما كانت هذه نبيلة أو عزيزة. وقد تولت رفض صيغة المقايضة بادىء الأمر العناصر العالية التسيس من المواطنين العرب، وسرعان ما تبعتها الأحزاب السياسية المنظمة من المعارضة. وضمت هذه أحزاباً ومجموعات سياسية لم تكن في الماضي تجهر بالحديث عن مبادىء الديمقراطية الليبرالية، مثل الشيوعيين والاخوان المسلمين.

هذه المطالبة المتصاعدة بالحريات الأساسية واحترام حقوق الانسان قد دعمتها ظروف وعوامل هيكلية عديدة من بينها:

١ ـ توسع الطبقة الوسطى الجديدة السريع خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

٢ ـ فشل النخب الحاكمة المتنامي في تعاملها مع المشكلات المحلية والخارجية.

٣ ـ تصاعد حجم ارهاب الدولة الحاد ونوعيته.

٤ ـ تفاعل العديد من المواطنين العرب المتزايد مع العالم الخارجي من خلال السفر المتسع النطاق، ووسائط الاعلام الجماهيري، والعمل في الخارج.

٥ ـ الصحافة العربية في المهجر، التي وفرت جانباً محسوساً من حرية التعبير منذ بدأت الحرب الأهلية اللبنانية.

٦ ـ النزاعات المتبادلة بين الأنظمة العربية، والتي كان أحد مظاهرها كشف كل نظام عن اخفاقات الآخر، بخاصة انتهاكاته الضخمة لحقوق الانسان. كما أن كلاً منها قد آوى قوى المعارضة من بلدان الأنظمة المنافسة وساعدها.

٧ ـ تجربة التعدد الحزبي المحدودة، والمهمة مع ذلك، في مصر منذ أواخر السبعينات.

لقد تسبب الغزو الاسرائيلي للبنان، ورد الفعل المخزي، والقاصر، من جانب الأنظمة العربية، في قفزة كمية للمعارضة المتنامية للحكم المطلق. فمنذ ١٩٨٢ كانت هناك عشرات المؤتمرات والندوات.والاجتماعات الجماهيرية التي تطالب بوضع حد للاستبداد. وتكاثرت المنظمات التي تتوفر على الدفاع عن حقوق الانسان في الوطن العربي. وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان التي تأسست في ١٩٨٣ وهي الأكثر أهمية بين هذه المنظمات. وأهمية هذه المنظمة لا تعود بالدرجة الأولى إلى تأثيرها على الأنظمة العربية، ولكن الى الطريقة التي تكونت بها، ونوعية المؤسسين، والاستقبال الذي حظيت به من جانب الجماهير العربية المسيسة. وتكفي الاشارة الى أن المنظمة العربية لحقوق الإنسان تمثل ما يجوز أن نسميه «وعياً سياسياً عربياً جديداً» أو «عقلانية عربية». وقد كان تأسيسها بمثابة الذروة لعملية كانت جارية منذ سنوات عديدة، كما أن مؤسسيها ينتمون إلى جميع التيارات الايديولوجية في الوطن العربي.

إن الضغط من أجل الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان وتوسيعها، يتقدمان جنباً إلى جنب. والتعاطف مع أي منهما والدعوة اليه يسندان الآخر. ويبدو أن هذين التطورين، مجتمعين، يمكن أن يكونا الأساس لإجماع عربي جديد، حتى وإن كان جنينياً.

وانني أعرض رأيي بأن العقد القادم سوف يكون عقداً لحقوق الانسان وللديمقراطية في الوطن العربي. وسوف تكون الأنظمة الاستبدادية في سبيلها الى السقوط، أو أن تتعدل بعنف، في السنوات القادمة. وأصول هذا التوجه تتبدى فيما يلي:

١ ـ الانفراجات الديمقراطية في مصر وتونس والمغرب والأردن والكويت التي تواصل تعزيز عملية التحول الديمقراطي لكل منها. وبعض الأحزاب الليبرالية القديمة (مثل الوفد في مصر) قد أعيد احياؤها، كما أن أحزاباً جديدة تتكون الآن في بلدان عربية عديدة.

٢ ـ تكاثر منظمات حقوق الانسان، إذ يوجد حالياً خمس من هذه المنظمات على المستوى القومي العربي على الأقل، مع ما يزيد على المائة من المنظمات المحلية، في الوطن العربي. وقد أسس العرب المقيمون في أوروبا وأمريكا الشمالية، بدورهم، فروعاً عديدة لهذه المنظمات.

٣ ـ إعادة الحيوية الى المنظمات الوسيطة والتطوعية، مثل الاتحادات المهنية والحرفية، والرابطات النسائية الجديدة. وبينما لا تنغمس هذه المنظمات مباشرة في النضال من أجل حقوق الانسان، فإن العديد منها قد قدم دعماً معنوياً ومادياً لمنظمات حقوق الانسان.

٤ ـ المراكز الثقافية الجديدة، والعالية الكفاءة، التي تتوافر على البحث والحوار الحر

المستقل حول القضايا الرئيسية في الحياة العربية المعاصرة، ويتميز من بين هذه مركز دراسات الوحدة العربية (مقره في بيروت وله فرع في القاهرة)، ومنتدى الفكر العربي (مقره في عمان)، ومنتدى العالم الثالث (مقره في القاهرة). وقد ساند العديد من هذه المراكز الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان، على مستوى الفكر والممارسة (نظرياً وعملياً).

٥ ـ الاستقلال المتنامي للسلطة القضائية، ودورها الفعال في تفسير القانون لصالح حقوق الانسان الأساسية (على سبيل المثال: التعذيب، والاجراءات القانونية..). وقد أصدرت المحاكم المصرية، خلال السنوات الأربع الأخيرة، أحكاماً ضد الحكومة المصرية، ولصالح المعارضة، في عدد من القضايا. وبعض القوانين قد أعلن أنها «غير دستورية» واستبعدت من النصوص. ومن الدلالات الهامة المتعلقة بهذه المسألة أن المحاكم المصرية قد أدانت السلطة التنفيذية بشدة في قضايا تتضمن انتهاكات لحقوق الانسان، وفرضت على الحكومة أن تعوض الضحايا بمبالغ مالية ضخمة (تتراوح من ١٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ جنيه مصري) في ٢٣ قضية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وتقدم مصر ١٩٨١، وسودان ١٩٨٥ الصورة العامة لما هو آت. فالأمور في كلا البلدين قد صارت الى الأسوأ قبل أن تؤول إلى ما هو الأحسن. ولكونها القدوة دائماً، فقد شهدت مصر تطورات مطردة في مجال حقوق الانسان والتحول الديمقراطي. غير أن هذا قد تحقق بعد انفجار ١٩٨١ (الذي بلغ أوجه باغتيال الرئيس السادات في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١). وقد أصبحت المبادىء واللغة الخاصة بحقوق الانسان جزءاً متكاملاً من الخطاب السياسي المصري، منذ ذلك الحين.

وقد مثل السودان بدوره، خلال العامين الأخيرين، مصغّراً للأشياء المنتظرة في الوطن العربي خلال السنوات القادمة. فالنميري قد أطيح به في أوائل نيسان/ابريل ١٩٨٥ عن طريق انتفاضة شعبية قادتها الروابط المهنية. ومن الأهمية بمكان أن التصريحات الأولى للنظام الانتقالي الجديد كافة، قد أكدت على الالتزام بحقوق الانسان. وربما كان من السابق كثيراً لأوانه أن نعرف ما إذا كان سيتم الحفاظ على هذا العهد، ولكن واحداً من الرموز المبكرة لتلك الانتفاضة الشعبية كان اجتياح سجن كوبَر في الخرطوم، واطلاق سراح كل سجناء الرأي. وقد صادف أن كان عديدون من قادة الانتفاضة من الأعضاء المؤسسين للمنظمة العربية لحقوق الانسان. وصار بعض هؤلاء أعضاء في مجلس وزراء الحكومة الانتقالية. ولا يخامرني شك، بسبب هذه الرموز وغيرها، في أن الالتزام بالتحول الديمقراطي وبحقوق الانسان سوف يتم الحفاظ عليه، بما في ذلك اجراء الانتخابات الوطنية خلال عام.

وتمثل حالتا مصر والسودان سيناريو واحداً محتملاً للعديد من البلدان العربية، خلال السنوات القليلة القادمة. وذلك حيث يقتل حاكم عربي مستبد أو يطاح بعرشه كخطوة ضرورية من أجل تأسيس عملية تحول ديمقراطي. وهناك سيناريو آخر محتمل، يتخذ فيه النظام الحاكم أولوية المبادرة في اتجاه التحول الديمقراطي. والمغرب، وتونس والاردن حالات نموذجية لهذا. فبعد سنوات عديدة من التأجيل أجرى الملك الحسن مؤخراً الانتخابات الوطنية (١٩٨٤). وقد تحولت تونس حديثاً الى نظام تعدد الأحزاب بعد حوالى ثلاثين عاماً مع نظام الحزب الواحد. كما عقد الأردن انتخابات برلمانية في ١٩٨٤ وأعاد احياء المجلس الوطني الموقوف منذ ١٩٦٧.

وسواء حصل السيناريو الأول العنيف أم السيناريو الثاني السلمي، فإن عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي قائمة عملياً. وفي هذا الصدد على الأقل، أجدني أكثر تفاؤلاً بشأن العقد العربي القادم.

الفصل الرابع

الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان
هل يمكن للمرأة أن تنجز التغيير دون صراع؟

نادية حجاب (*)

سوف أقدم في هذه الورقة مسحاً موجزاً لحقوق المرأة في الوطن العربي، وسوف أتفحص نتائج عملية التنمية، بمقدار تأثيرها على هذه الحقوق. ومن المهم عند تقويم آفاق التغيير في المستقبل أن نتساءل عن توافر معلومات كافية للحديث عن الحاضر بكل ثقة. ومن المهم أيضاً أن نقرر احتمال تيسر تلك المعلومات، وإمكانية استخدامها حينئذ بواسطة القوى الساعية الى التغيير أو بواسطة القوى التي تتولى السلطة فعلاً.

وفيما يتعلق بحقوق الانسان هناك تشريعات في الوطن العربي تتعصب ضد النساء وحدهن. ومثل هذه التشريعات تنتهك ما بين واحدة إلى ست من مواد اعلان الأمم المتحدة لحقوق الانسان، تبعاً للبلد موضوع البحث. وقد يعتبر البعض تمييز القوانين التي تتعصب ضد المرأة فقط من قبيل الترف، في الوقت الذي لا يتمتع فيه الرجال ولا النساء أجمعين بحقوق الانسان الأساسية (تنتهك الحكومات العربية حوالى ٢٣ من مواد اعلان حقوق الانسان بطريقة أو أخرى). وعلى أي حال فإن قوانين الدولة ـ الأمة في الوطن العربي تتزايد أهميتها الآن فيما يتعلق بتنظيم العلاقات بين المواطنين. وإذا كانت القوانين الخاصة بالمرأة تطبق على جميع النساء مهما تكن نظراتهن السياسية، في حين أن قوانين أخرى تنتهك في حالات الأفراد والمجموعات النشطة سياسياً، وهذه نقطة هامة جديرة بأن تؤخذ في الاعتبار.

تمنح أغلب الدساتير في الوطن العربي نظرياً مساواة كاملة في الحقوق للرجال والنساء من دون تمييز، وكذلك تفعل أغلب قوانين العمل. ولكن هذه المساواة تنتقص بقوانين الأحوال الشخصية التي تعالج كل المجالات الخاصة في الحياة، الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والميراث. وأنا لا استهدف أن أناقش ما اذا كانت هذه القوانين نتيجة التطبيق أو التفسير الصحيح للاسلام أم لا، أم أنها نتيجة تقاليد المجتمعات الأبوية. ولكن

(*) مستشار تحرير في «الشرق الأوسط» وباحث زائر في مركز الدراسات العربية المعاصرة ـ جامعة جورجتاون ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

قصدي، في ايجاز وبساطة، أن أثبت عدم المساواة. ففي حين أن اعلان حقوق الانسان ينص في (المادة ١٦) على أن الرجال والنساء «يخولون حقوقاً متساوية في الزواج، وخلاله، وعند انحلاله». فإن النساء العربيات يواجهن تفرقة، بدرجات متفاوتة، في مؤسسة تعدد الزوجات، وحق الرجل المطلق في الطلاق، وفي حضانة الأطفال بعد سن معينة، والميراث القاسط.

وتونس هي البلد العربي الوحيد الذي جعل تعدد الزوجات غير قانوني، في حين قيدته بعض الأقطار الأخرى. وتتراوح ممارسة هذا التعدد من ٢ بالمائة لتتدهور الى ١٠ بالمائة في بعض بلدان النفط الغنية. وقد عدلت تونس قانون الأحوال الشخصية فيها لتعطي مساواة في الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال؛ بيد أن المرأة لا يزال يصيبها نصف ميراث الرجل. واليمن الديمقراطية هي ثانية البلدان العربية تقدماً في هذا الخصوص. ولأنها تحتاج، بوجه خاص، الى كل الأيدي في عملية التنمية، فإنها وضعت شروطاً صارمة لتعدد الزوجات. وقد عدلت بعض الأقطار العربية قوانينها لكي تسمح للمرأة أن تطلب الطلاق في حال تعدد الزوجات، ولتلزم الرجل بأن يخبر زوجته الأولى بنيته اتخاذ زوجة ثانية. والتعديلات في العديد من البلدان العربية تجعل ممارسة الرجل لحق الطلاق المنفرد أكثر صعوبة الآن، كما تجعل طلب المرأة الطلاق والاحتفاظ بالأطفال لسنوات قليلة بعد سن السنوات السبع المعهودة للأولاد، والتسع للبنات، أيسر قليلاً.

وهناك قوانين أخرى تتحيز ضد المرأة. وتجدر ملاحظة أن العديد من هذه القوانين ليس حكراً على الوطن العربي، ولكنه وجد، أو يوجد في بلدان بها تقاليد دينية وأبوية قوية، كما هو الحال في بلدان اسلامية أخرى، وفي أمريكا اللاتينية. ولا يزال مطلوباً من المرأة في اطار الممارسات القائمة حتى الآن تصريح كتابي من زوجها لكي تغادر القطر، في بعض البلدان العربية وفي بلدان أخرى تحتاج الى تصريح كتابي للحصول على جواز السفر «فقط». ويلزم أن أكرر هنا أن الوضع يختلف كثيراً من بلد عربي الى بلد آخر، وعلى سبيل المثال فإن شهادة المرأة في محكمة تعامل في بعض الحالات كما لو كانت نصف شهادة الرجل، بينما توجد نسوة يتولين القضاء في حالات أخرى.

هل يحتمل حدوث التغيير في مجال المساواة داخل العائلة خلال العقد القادم؟. اذا افترضنا أن الحكومات القائمة أو صيغاً أخرى لها، سوف تكون في السلطة حتى ١٩٩٥، فإن الجواب سيكون بالنفي القاطع. وأقصى ما يرجى هو المزيد من التغيير التدريجي الذي ميز المنطقة منذ الاستقلال. وقد قدمت أسباب عديدة لتردد الأنظمة في ادخال تغيير جذري على قانون الأحوال الشخصية. وأكثر الأسباب المقدمة شيوعاً هي أن أغلب الحكومات، وقد انتزعت سلطة اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي من أيدي الشعب دون تفويض، تجد نفسها مترددة في اقتحام المجال الوحيد الذي لا يزال للرجال فيه بقية سلطة. ففي الوقت

الذي أمكن فيه الفصل بين التراث الديني وبين القوانين التجارية والمصرفية، على سبيل المثال، ثبت أن هذا مستحيل في حالة قوانين الأحوال الشخصية. وما أكثر ما أثارت محاولات التغيير في قوانين العائلة ضجة، دفاعاً عن الثقافة والتراث، وسواء أمكن تبرير هذه القوانين بالقرآن أم لا، الى حد أن تراجعت الأنظمة. وقد أثبتت ضغوط النساء من أجل التغيير خلال هذا القرن، وكما حدث في الجزائر مؤخراً، أنها يمكن أن تكون فعالة بما يكفي فقط لتحقيق بعض الحلول الوسط.

ومن الطبيعي يمكن أن يكون تعلق من هم في السلطة بالثقافة وبالتقاليد بقدر تعلق غيرهم تماماً. وحالة تونس من الحالات المثيرة للاهتمام في هذا الصدد. فالتغييرات الجذرية في القانون قد نفذت عقب الاستقلال مباشرة. وكانت تلك هي الأيام التقدمية للنظام، حين دفع بفكرة مساواة النساء بقوة. ومع ذلك فقد النظام عنفوانه التقدمي بمضي الوقت، وفي أعقاب صراعات القوى الداخلية. وقد انتهت دراسة عن التوجهات بخصوص تحرير المرأة، تم تنفيذها في ١٩٦٧ وأعيدت في ١٩٧٣، الى أن تأييد تحرير المرأة قد تضاءل، إذ انخفضت النسبة من الرجال والنساء الذين يعتقدون بأهمية التعليم بالنسبة للبنات والأولاد على حد سواء من ٦٥ بالمائة الى ٥١ بالمائة، بينما انخفضت نسبة الذين يعتبرون أنه من المقبول أن تمارس المرأة سلطة على الرجل في العمل من ٤٦ بالمائة الى ٣٢ بالمائة. وقد بدأ الرئيس بورقيبة، الذي كان مدافعاً متحمساً عن حقوق النساء، يشعر في السبعينات المبكرة أن الكثير جداً من الاصلاح يرخي أخلاقيات المجتمع.

وهكذا بينما مارست دول مثل تونس فيما مضى، واليمن الديمقراطية حتى الآن، سياسة قوية في مناصرة المساواة، فإنه لا يوجد ضمان بإمكان الحفاظ على الزخم، حتى عند الأنظمة التقدمية، الى حين تتحقق المساواة. وإذا كان لا بد من تغيير في الاتجاه، فإنه يلزم أن يأتي من جهات أخرى.

ولكن السؤال الذي يجب طرحه ابتداء هو ما إذا كانت نصوص القوانين تعكس الواقع الفعلي في الوطن العربي. وقد أبديت من قبل أن القانون يكتسب الآن أهمية أكبر. فالتحضر يضع الناس في موقع أقرب الى القانون، كما يعطي الدولة امكانية الدنو من الشعب. ولكن: هل يعكس القانون توجهات حقيقية؟، وهل تؤثر تشريعات الدولة على حياة الناس في المناطق الريفية والقبلية؟، وما هي تطبيقات الشريعة القائمة على المستوى المحلي، وما هي الأنظمة المعرفية القائمة التي تنظم السلوك الاجتماعي هناك؟.. ان الوطن العربي أبعد ما يكون عن التجانس خلال مراحل تطوره. ومثلما أوضح كثيرون من علماء الاجتماع فإن الكثير من المعلومات المتيسرة عن المجتمع العربي قد جاء بها غير العرب معززة بمصطلحات ومفاهيم لا تتواءم مع هذا المجتمع بالضرورة.

وقد تساءل مؤخراً علماء اجتماع أكثر انسجاماً مع الثقافة السائدة عما إذا كان من

الضروري أن يختلط النقص في الحقوق المكتوبة مع نقص الاحترام (احترام شخوص النساء، أم احترام قدرتهن على تحمل تبعات مهام تقليدية وغير تقليدية متنوعة، أم الاحترام الفعلي للسلطة التي يتمتعن بها داخل المجتمع). فعلى أبسط المستويات تحظى النساء تقليدياً بقدر كبير من الاحترام بسبب دورهن كزوجات وأمهات، كما أن سلطتهن تتنامى كلما صرن، وصار أطفالهن، أكبر سناً. ومهما يكن من تفسير البعض للقرآن بما يؤثر سلباً على أوضاع النساء، فإن القرآن قد ادخر التكريم للوالدية، وللأمومة على وجه الخصوص. يزيد على ذلك أن الاحترام الممنوح للنساء والسلطة التي يتمتعن بها تبدو أكبر في التجمعات القبلية، والفلاحية، وبين الطبقات الحضرية الأفقر، عنها في محيط الطبقات الحضرية المتوسطة والعليا. وقد لوحظ مع الحالات الأولى وجود قدر أكبر من تقاسم الأدوار الانتاجية. ويبدو أنه قد كان هناك نظام من الضوابط والموازين داخل العائلات الممتدة، وفي داخل المجتمع ذاته، لضبط السلطة الأبوية المفترض كونها مطلقة. وقد انهارت هذه الأنظمة مع العمران، وبقاء القوانين الناقصة والقاسطة الملاذ الوحيد الجديد.

وقد لا تكون الحركة الأصولية في الوطن العربي، ضمن هذا المضمون، مجرد ارتداد الى صفة مثالية للحياة في الأيام الأولى للاسلام في القرن السابع، ولكنها ارتداد الى نمط معيشي عاش فيه أفراده قبل هجرتهم إلى المدن حديثاً، ومنذ خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة خلت، أي الى نمط معيشي مرضٍ لجميع أعضائه.

ومن المؤكد أن المجتمع العربي قد تجزأ بسبب الفورانات الاجتماعية الرئيسية التي نشأت، جزئياً، عن نمط للتنمية تختاره الحكومات من دون قدر كاف من المعرفة أو التخطيط. وقد أدى هذا النمط الى تصنيع تدرجي وليس الى اعتماد على الذات. وقد كان هناك تحديث لا هدف له يؤدي الى عمران سريع والى هجرة للعمالة. وقد ترك الأفراد في اطار هذه العملية يدبرون احوالهم بأنفسهم بعد أن فقدوا مساندة العائلة الممتدة أو الجماعة.

ولم تمس هذه العملية جميع أجزاء الوطن العربي في الوقت ذاته أو المعدل نفسه. ومن المهم أن ندرس المناطق المختلفة لكي نقوّم بدقة المشاكل الحقيقية التي تواجه الرجال والنساء. ونحن في حاجة الى أن نقارن أعمال الأنظمة الاجتماعية المختلفة، ونجاحها أو اخفاقها في توفير العدل الاجتماعي والاستقرار، لكي نقترح التغيير المناسب. وما لم يحدث هذا، فإن تلك القوى الساعية الى التغيير في الوطن العربي سوف تجد نفسها، مهما حسنت النيات، في موقع الحكومات العربية نفسه، أي موقع العمل الذي لا طائل للمجتمع من ورائه، والفعل الذي ضرره أكثر من نفعه.

وفي هذا الصدد فإن أكثر مؤشرات التغيير ايجابية، في نظري، هو الادراك المتزايد

لنقص المعلومات التي تؤسس عليها النظريات الراهنة. ويظهر هذا جلياً في لقاءات علماء الاجتماع العرب الذين يسعون الى تطوير تحليل اجتماعي يقوم به العرب عن ذواتهم مستخدمين النظريات الملائمة ومنشئين طرائق البحث (الميثودولوجيات) المناسبة.

وبلغة حقوق المرأة، فإن سبع عشرة من عالمات الاجتماع العربيات قد ضمّهن معاً مؤتمر نظمته اليونسكو في ١٩٨٢ لدراسة وضع بحوث علم الاجتماع عن المرأة في الوطن العربي، وقد نشرت ثمان من الأوراق المقدمة في كتاب صدر عام ١٩٨٤(١). ويمكن المرء أن يقدر منه لماذا صارت اليونسكو غير محبوبة من الدول الغربية. فرغم أن خلفية المؤلفات لم تكن راديكالية أساساً فإن الكتاب حاشد بالتساؤلات عن الأسس الاقتصادية والاجتماعية المستوردة من الغرب.

ولم تصر عالمات الاجتماع العربيات في أوراقهن على أن البحوث الخاصة بالمرأة يجب أن تنفذ كلية بواسطة النساء. غير أنهن أجمعن على الحاجة الى البحث بواسطة «نساء» متخصصات في المنطقة بطريقة تعكس تعقيدات الواقع الاجتماعي وأوضاع النساء من مختلف الفئات الاجتماعية. وقد زدن فأكّدن على «البعد المتعلق بحقوق الانسان في البحوث» وضرورة أن «يعزز المعرفة بوضع النساء وبالمشكلات التي يواجهنها، كما يجب أن يكون تحسين أوضاع النساء أحد مستهدفاته الرئيسية».

وقد قدمت كل واحدة من عالمات الاجتماع نقداً للبحوث التي أجريت حتى ذلك الوقت في بلدها. وأشارت بعضهن الى أن «الكثير من البحوث هي وصفية في طبيعتها، مع القليل من التحليل لتأثير (العادات، والقيم، ومواقف الذكور) فعلياً على وضع النساء». وقد لاحظن أن النساء لا يقاسمن الذكور رؤيتهم لهن، وأنه من الضروري أن نعرف كيف ترى النساء أنفسهن، وما إذا كانت هذه الرؤية متغيرة. وقد حللت عالمات الاجتماع اخفاقات التنمية، مثل «تصحير الأرض، والاستثمار المكثف في المحاصيل النقدية على حساب محاصيل الغذاء، والمكننة غير المتوازنة للزراعة». كما حللن محصلة الهجرة الريفية، وتساءلن عن التعريفات السائدة للحداثة في مقابل التقليد، ولتحرير المرأة. وقد لاحظن التغيير في العلاقات الاقتصادية داخل العائلة نتيجة التحديث، والتحول من الاعتماد على الذات الى الاعتماد على الذكور، ثم الى الاعتماد على الدولة.

وقد الححن على الحاجة الى مقارنة أوضاع محددة في الوطن العربي بأمثلة ملائمة من أجزاء أخرى من العالم. وهن، بايجاز، يبدأن عملية ضرورية من أجل جمع وتحليل البيانات

---

(١) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *Social Science Research on Women in the Arab World* (London; Paris: UNESCO and Francis Printer Ltd., 1984)

المتيسرة لرسم خطط للدراسات المطلوبة في مجالات كثيرة غير مطروقة، ولوضع اطار نظري قائم على حقائق واقعية.

وتشمل الدلائل المشجعة الأخرى الاهتمام الذي تؤخذ به الدراسات عن المرأة في جامعات ومعاهد بحث عديدة. والمزيد من المؤتمرات يتم عقده الآن، ولعل أكثرها جدارة بالذكر تلك التي تنظمها النساء الكويتيات عن نساء الخليج والتنمية، والتي يدعى اليها نسوة من الوطن العربي ومن خارجه. ان حصيلة المعلومات عن نصف المجتمع، التي عولجت طوال قرون بطريقة مختلفة أو بأخرى، تعد شرطاً أساساً للتغيير الاجتماعي في الاتجاه الصحيح.

وفي الوقت ذاته فإن المؤشرات «العصرية» التي تؤخذ مقاييس لتحسن مكانة النساء هي التعليم والمشاركة في قوة العمل، والمشاركة السياسية. وتلك على وجه التأكيد هي المجالات التي تشجعها الحكومات العربية. ولعل المأمول أنه إذا لم يكن ممكناً أن تعالج القضايا المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية مباشرة، فإن التغيير التدريجي يمكن الوصول اليه حينئذ من خلال التعليم، ومن خلال «اندماج النساء في عملية التنمية».

والثابت أن التعليم مجال حدث فيه نمو سريع في معدلات التحاق كل من الجنسين. ولا يوجد الآن خلاف يذكر بخصوص حق النساء في التعليم، على الرغم من أنه لا تزال هناك تساؤلات عن نوع ذلك التعليم ومستواه. والأمية لا تزال أعلى كثيرا بين النساء عنها بين الرجال. ومع ذلك فإنه إذا لم يكن هناك ضغط ثابت من جانب الدولة، وفتح مماثل للفرص أمام كل من الجنسين لكي ينالا ميزات تعليمهما، فإنه حتى هذه العملية لا يمكن اعتبارها أمراً مسلماً به. وإذا ما التفتنا ثانية الى نموذج تونس الذي أنجز خطوات مؤثرة في مجال التعليم في وقت مبكر، فإن الدراسة نفسها التي نقلنا عنها من قبل تسجل أن الحكومة توجه الآن توكيداً على التعليم أقل مما كانت تفعل فيما مضى. وهكذا فإن قيد البنات في المدارس قد استقر بعد ١٩٧٠، وانخفض قليلاً منذ ١٩٧٢، كما أن نسبة البنات اللاتي يلتحقن بالمدرسة الابتدائية لم يرتفع منذ ١٩٧٠.

وفيما يتعلق بالمشاركة في قوة العمل، فإن الاحصاءات الرسمية عن هذه المسألة هي في عمومها مضللة للغاية وغير صالحة لأنها تأخذ في الاعتبار جزءاً فقط من عمالة النساء في الزراعة، كما أنها عادة ما تسقط ربات البيوت والنساء في وظائف الخدمات الدنيا. وعموماً يعتقد أن مشاركة النساء العربيات في قوة العمل هي من أدنى المشاركات في البلدان النامية.

وهناك بالطبع بعض النساء النشطات في ضروب من المهن، وعلى مستويات قريبة للغاية من القمة، في كل قطر عربي. والسهولة التي انتظمن بها في قوة العمل الرسمية حين

أتيحت الفرصة أو ظهرت الحاجة، تعد مؤشراً على أن نقص الحقوق في الكتب، بمعايير الأحوال الشخصية، لا يعني بالضرورة نقصاً في احترام قدراتهن.

وتوجد النساء العربيات حالياً ضمن النظام السياسي بالنسب القائمة ذاتها في البلدان النامية تقريباً، حيث أعدادهن قليلة أيضاً. وقد عين عدد من الحكومات العربية امرأة ضمن مجلس الوزراء في كل منها، حيث تشغل النساء عادة المناصب الوزارية ذاتها التي يشغلنها في الغرب مثل التعليم، أو الشؤون الاجتماعية، أو الثقافة. ولكل قطر عربي تجمعاته النسائية أيضاً، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية. وعادة ما تساند التجمعات الرسمية أهداف الحكومة، كما أنها تركز الى حد كبير على ادماج المرأة في عملية التنمية.

والسؤال الآن: ما هو ثمن التنمية؟. إذا نظرنا الى الكعكة الاقتصادية في الوطن العربي نرى أن لها قشرة علوية غنية رقيقة للغاية، وطبقة وسطى من الأفكار الاقتصادية نصف الناضجة تضمحل تدريجياً، ثم طبقة غليظة من النمو المتفحم غير المستساغ. وقد تطوحت البلدان العربية بين الاكتفاء الذاتي والمديونية الضخمة، حيث يقترب اجمالي الدين الخارجي للأقطار العربية من ١٠٠ بليون دولار في ١٩٨٣. ومع أن أغلب هذا الدين معونة ممنوحة من العرب الأغنياء الى الأخوة الأفقر، الا أنه مع الاقتراب السريع لكسب النفط المفاجىء من نهايته، فإن عدد المشكلات الاقتصادية العربية الشاملة هو الآن رهن الزيادة. فقطاع الخدمات يتوسع على حساب القطاعات الانتاجية، والواردات تتصاعد، والمدن في البلدان العربية الكثيفة السكان تحاصرها الآن أحزمة من الفقر. وقد تركت التنمية في البلدان الغنية السكان المحليين يشعرون بتهديد الحشود الضخمة من العمالة الأجنبية الوافدة، كما تركتهم عاجزين تماماً عن ادارة بلدانهم بأنفسهم.

ومن المؤكد أن السؤال في هذه الحالة يجب أن لا يكون بأي سرعة يتم ادماج النساء في هذه الفوضى؟، ولكنه: ماذا يجب أن نفعل بشأن هذه الفوضى؟. لقد بات ملحوظاً بالنسبة الى النساء أكثر منه بالنسبة الى الرجال، وبجميع المعدلات أن بشارة التعليم والعمل وما يتبعها من الاستقلال الاقتصادي داخل العائلة قد تذوي قبل أن يتيسر لها أن تتحول الى حقيقة واقعة، وتقترب البطالة في بلدان شمال افريقية ومصر من مستويات سوف تجعل المنافسة من جانب النساء صعبة للغاية. ويأتي هذا في وقت تتحطم فيه العائلة الممتدة، وتتصاعد فيه تكلفة المعيشة، لدرجة يحتجن معها الى أجر بطالة لا لغرض الطموح الذاتي ولكن من أجل البقاء. ففي القاهرة الآن تنص اعلانات الوظائف صراحة أن النساء محظور عليهن التقدم لملئها. وقد اقترح بعض الأخوة العرب في شمال افريقيا أن يعيدوا المرأة الى البيت من أجل معالجة مشكلات البطالة. وتعامل النساء بالفعل، حتى في الأمم المتقدمة، باعتبارهن قوة عمل احتياطية، يمكن استدعاؤها في أوقات الحرب أو الانتعاش الاقتصادي، لتعاد بعدئذ الى البيوت. وفي الأردن قد قضت الحكومة العقد الماضي وهي

ملتزمة بالبحث والتخطيط من أجل تشجيع النساء على الالتحاق بقوة العمل لكي يحللن محل الرجال الذين نزحوا الى الخليج. ومن المحتمل الآن أن تنعكس العملية بسبب خفض المشروعات والتوظيف في الخليج، وعودة الفلسطينيين والأردنيين الى الأردن.

وأحد مجالات البحث الضرورية يتعلق بتأثير هجرة العاملين على النساء اللاتي يتركن خلفهم لرعاية العائلات وحدهن. كيف احتلن للأمر، وهل كان هناك أي تغيير في مكانتهن، وماذا سيحدث حين يعود الرجال الى الوطن؟. ويجب أن يكون أحد مجالات البحث تأثير الحرب في لبنان والعراق حيث تعني أعداد الرجال الذين يهلكون في الحرب أن على النساء أن يعلن عائلاتهن، وأن يتصاعد أكثر فأكثر انضمامهن الى قوة العمل ليحللن محل الفاقد من قوة الرجال.

ومن الصعب أن ينظر الى دمج النساء في التنمية باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق المساواة في الحقوق، وفي المكانة، في اطار تلك النتائج الكئيبة للتنمية في الوطن العربي. وقد أظهرت بعض البحوث بالفعل أن التحضر والتصنيع قد زادا مكانة المرأة سوءاً ولم يحسناها، وذلك من خلال تحطيم الروابط العائلية، والاعتماد المتزايد على الذكور، أو على الوظائف غير المستديمة. ويمكن القول ان السياسات الحكومية الراهنة اذا ما استمرت فسوف يكون هناك دافع ضئيل للاعتماد الاقتصادي على الذات وللعدالة في توزيع الناتج. وللنساء، في هذه الحالة، أن يتوقعن بقاء، أكثر من قرنائهن من الرجال، في هوامش المجتمع لعقود قد تطول.

هل يمكن للنساء أن ينجزن التغيير مع مقدم ١٩٩٥ دون صراع؟. من الطبيعي أن التغيير الاجتماعي يستغرق عقوداً، ولا يمكن تخطيطه في مدى سنوات عشر. والذي يغلب احتمال حدوثه في العقد القادم هو أن النساء سوف يحددن أبعاد التغيير المطلوب والمرغوب من المجتمع العربي، كما سوف يحددن الوسائل التي سوف تقترب بهن منه. ومن الواضح أن على هؤلاء النسوة أن يتولين الأمور بأيديهن على مستوى الأحوال الشخصية. وهناك ادراك عام بين النساء المتعلمات بأن حركات التحرر الوطني قد جاءت بالحد الأدنى من الحقوق والحريات (لكل من الرجال والنساء)، وأن حركات التحرر الاجتماعي لم تذهب بعيداً الى ما فيه الكفاية. والذي هو أقل وضوحاً قدرة النساء على انجاز التغيير من خلال الحركات النسائية فقط، سواء أكانت هذه الحركات رسمية، أم اصلاحية، أم نسوية. وليس من الممكن فصل التغييرات في الشؤون المتصلة بالنساء بخاصة عن التغيير الضروري في نمط ومستهدفات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما سوف يكون من الصعب، وربما من غير المستحسن، عزل المصالح الخاصة عن المصالح الجماعية.

وهناك عقبات عديدة قد واجهتها، ولا بد أن تواجهها، الحركات النسوية في الوطن

العربي. وأولاها أن هذه الحركات تصنف كتأثير غربي، كما ينظر اليها من قبل الرجال العرب والنساء الذين لا يزالون يعانون من الاستعمار السياسي والاقتصادي، ومن التبعية، باعتبارها مجرد عدوان آخر في هيئة امبريالية ثقافية. وثانيتها أن هناك تعلقاً متعصباً بالقيم «التقليدية» في حقبة التغيير السريع. وحيث ان النسوة مسؤولات عن نقل القيم الثقافية من جيل الى جيل، فسينظر الى محاولة تغيير دورهن باعتباره هجوماً على الثقافة. وثالثة العقبات هي بالطبع هؤلاء المفكرون الأبويون الجامدون الذين يمانعون في التنازل عن امتيازاتهم.

ولعل أكثر العوامل أهمية هو أن التغيير السريع في الوطن العربي قد دل على أن الفردية لم تأخذ الوقت الكافي للنضج بالطريقة نفسها التي تم بها ذلك في الغرب، إذ لا يزال هناك إحساس قوي بالالتزام بالحياة الجماعية. وحقوق النساء التي يعبر عنها باعتبارها حقوقاً فردية، سوف ينظر اليها وكأنها تهديد للجماعة. ولعل هذا الاحساس بالجماعة هو الذي يسعى التقليديون للمحافظة عليه. واذا ضربنا صفحاً عن كل البلاغيات، فإن محافظة كهذه قد لا تكون أمراً سيئاً، وسوف يكون التحدي هو الاقتراب من الحقوق الفردية من خلال الجماعة. وسوف يحدث هذا في سنوات قادمة تمايزات بين النساء المنخرطات في صراع مع بعضهن البعض، أو ضد الرجال، أو بين الرجال والنساء الساعين إلى العدالة من خلال الصراع مع السلطة.

وثمة بداية قد أنجزها علماء الاجتماع المحليين من أجل العقد القادم، بتعريفهم للمشكلات، وعقدهم المؤتمرات لتبادل المعلومات والتكتيك، سواء في داخل المنطقة أم خارجها. والحركات النسوية غير الرسمية هي قيد التكوين. والنساء ينشطن بشكل متزايد داخل كل من الحركات اليسارية والاسلامية الأصولية الساعية في سبيل التغيير على السواء، على الرغم من أنهن لا يتولين مواقع للسلطة في أي منها بعد. وسوف تكون الخطوة القادمة للرجال والنساء هي ايجاد الوسائل الضرورية لاحداث القدر المعقول من المشاركة السياسية، ومن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالنسبة الى النساء خاصة، فإن الخطوة القادمة يجب أن تكون أيضاً ايجاد وسائل تحقيق التغيير في المجالات التي يتم فيها التمييز ضدهن. ويجب عليهن أن يبتدعن أساليب للمفاوضة من أجل اقتسام السلطة داخل كل الحركات الباحثة عن التغيير. وفي هذا السبيل، دون سواه، تضمن النساء أن قضية المساواة الشخصية لن تهمل ثانية حتى يحين الوقت المناسب، ولكنها تتحقق جنباً الى جنب، مع التحرر الوطني والاجتماعي الحقيقي.

القِسمُ الثاني

العلاقاتُ العربيّة الإقليميّة والدوليّة

الفصل الخامس

شكل السياسات العربية المتبادلة في العقد القادم

رشيد خالدي (*)

- ١ -

مصير هؤلاء الذين يحاولون التنبؤ بالمستقبل أمر لا يحسدون عليه عادة. فهم، إن لم يعاملوا باعتبارهم مجانين أو ذوي غفلة، يتم تجاهلهم حين يكونون على خطأ، ويقابلون بالامتعاض حين تثبت صحة تنبؤاتهم. ومن الصعوبة بمكان أن تقرر أفضلية لأي من هذه المصائر. وإذا كانت محاولة التنبؤ بالمستقبل عملاً تكتنفه المخاطر دائماً، فإن التنبؤ بالمستقبل في الوطن العربي يطرح مخاطره الخاصة والرهيبة.

ويرجع هذا الحال جزئياً إلى كون السياسات العربية المتبادلة لها طابع خاص قد تشاركها فيه أنظمة اقليمية فرعية أخرى، وإن بدا هذا الطابع اكثر وضوحاً مع الحالة العربية. فبينما تقع الأحداث في السياسة العربية بسرعة مذهلة، مع تحول التحالفات، واطراد عدم الاستقرار، وتبدل الحكام، وظهور قوى سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة[1]، على أحد الجوانب، فإن تغييرات طفيفة كانت تحدث في البناء التحتي للنظام العربي الفرعي، وكذلك في أغلب أنظمة الحكم العربية، على الجانب الآخر. وكان هذا هو الحال طوال السنوات الخمس عشرة التي تلت عام ١٩٧٠ على الأقل[2].

(*) استاذ مشارك في قسم العلوم السياسية بجامعة كولومبيا ـ الولايات المتحدة الامريكية.

(١) أحد تفسيرات عدم الاستقرار في النظام الشرق أوسطي ككل قد تم تقديمه في:
L. Carl Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (Princeton: Princeton University Press; London: I.B. Tauris, 1984), pp. 3-18.

(٢) للمزيد عن هذه الظاهرة، انظر:
Rashid Khaldi, «Social Transformation and Political Power in the Radical Arab States,» and other Chapters in: I. William Zartman and Adeed Dawisha, eds., *Nation, State and Integration in the Arab World*, vol. III: *States, Issues and Society* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, [n.d.]), (forthcoming).

وهـذا التنـاقض، الـذي يعكس تغـيراً سريعاً مصحوباً بالركود، ربما يكون رهناً بمجمـوعـة من الظروف العارضة فقط، وربما يكون سمة مميزة للسنوات الخمس عشرة الماضية. فمن المؤكد أن النظام العربي قد تغير جذرياً، لأكثر من مرة وبصورة غير متوقعة، خلال العقود التي سبقت عام ١٩٧٠. وهذا صحيح سواء تحدث المرء عن حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى، أم حقبة ما بين الحربين، أم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين حصلت غالبية البلدان العربية على استقـلالها الرسمي، ووضعت حداً لوجود القوات الاستعمارية المسلحة على أراضيها، وحين عانى الكثير منها اضطرابات اجتماعية ـ اقتصادية.

وفيما عدا الاستثناء الراهن المحتمل في السودان، لا يوجد نظام عربي قد تغير جذرياً منذ عام ١٩٧٠. فقـد مات زعماء، أو قتلوا، أو أزيحوا عن السلطة، في الجزائر ومصر، والعربية السعودية، والعراق، واليمنين كليهما، والكويت، وفي السودان حالياً، خلال تلك السنوات البينية. ولكن الأنظمة ذاتها قد بقيت في هذه الاقطار، تتطور مع الوقت، ولكنها لا تسجل أي انقطاع حاد عن الماضي. أكثر من هذا، فإن الأنظمة والنخب والتكوينات الاجتماعية في البلدان العربية التي كانت راديكالية من قبل، ما كادت تصير، وبجلاء، أكثر استقراراً، حتى نشأت عملية تلاقٍ محددة بينها وبين الأنظمة العربية الأخرى التي كانت تصنف محافظة فيما مضى.

وحتى في لبنـان، حيث كان هنـاك انهيار متنامٍ للنـظام السياسي منـذ منتصف السبعينات، صارت الحرب الأهلية والتدخل الخارجي أموراً روتينية في الغالب: أي أنه كان هناك اضطراب دون تغيير حقيقي، ولربما كان هناك لا تغيير يصاحبه اضطراب يبدو بلا نهاية. وإذا ما عكسنا عنوان مؤلف إيلي سالم الصادر في ١٩٧٤، لقلنا إن لبنان قد شهد على مدى الأحد عشر عاماً المنصرمة ثورة دون تحديث(٣)، وربما لا ثورة ولا تحديث. والأكثر أهمية أن النظام العربي الفرعي قد تكيف دون صعوبة تذكر مع هذه الحالة شبه الدائمة من الفوضى في لبنان.

وبالمثل، بقي الكثير من أنماط السياسات العربية المتبادلة ثابتاً على مدى هذا العقد ونصف العقـد، على الرغم من الأحداث الصاعقة والأزمات الملتهبة العديدة، منذ عام ١٩٧٠. فمع أفول الناصرية اختفى المحور الرئيسي للنظام العربي، أي مصر، الذي كان قائماً منذ منتصف الخمسينات، وترتب على ذلك انتقال لأقطاب هذا النظام. ومن المؤكد أن المرء لا يمكنه مواصلة الحديث عن وطن عربي يتميز بلبابة متنامية من البلدان العربية الثورية، ذي توجـه قومي ومنـاصر للسـوفيات، في مواجهة عدد متضائل من الملكيات

---

(٣) Elie Salem, *Modernization Without Revolution: Lebanon's Experience* (Bloomington: University of Indiana Press, 1973).

والأنظمة التقليدية المحافظة، مثلما كان ممكناً في الستينات.

وقد شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية ظهور نقاط بؤرية عديدة في الوطن العربي، بدلاً من البؤرة الواحدة التي كانت تمثلها مصر فيما مضى. وقد أضحى كل منها في حد ذاته محوراً مصغراً ولكن أياً منها لم ينجح في أن يحل تماماً محل القاهرة. وهكذا فإن أي طرف فاعل في المشرق لا يمكنه اليوم تجاهل دمشق، وأي طرف في الجزيرة العربية لا يمكنه تجاهل الرياض، كما أن أي طرف في المغرب لا يمكنه تجاهل الجزائر، ولكن بغداد، والرباط، والقاهرة ذاتها، تبقى في الوقت نفسه أقطاباً بديلة مهمة في السياسات العربية.

فمع زوال التفوق المصري البارز في الوطن العربي، كان هناك نوع ما من توزع القوى خلال النظام العربي الفرعي. وقد أنتج هذا التوزع توازناً في القوة، وربما توازناً في الضعف، ظل في عمومه ثابتاً لما يزيد عن العقد، على الرغم من التحولات الدورية في الأهمية النسبية لهذا المركز الفرعي أو ذاك.

وضمن الثوابت الأخرى كانت هناك أنماط تحالف معينة داخل النظام العربي الفرعي. ومن بين هذه التحالفات كان المحور الضمني بين دمشق والرياض هو الأجدر بالملاحظة. ويعود هذا المحور إلى حرب ١٩٧٣ على الأقل، وقد تم تعزيزه بمعرفة الملك فيصل في أعقاب تلك الحرب، ليصبح منذئذ ملمحاً رئيسياً للسياسة العربية وإن لم يعط التقدير الكافي. ولم يكن هذا التحالف ليحد من حركة أي من طرفيه، فكما حافظت سوريا على روابطها الوثيقة مع موسكو التي لا تقيم العربية السعودية علاقات دبلوماسية معها، فإن العربية السعودية قد أبقت على صلاتها المتينة مع العراق المنافس الرئيسي لسوريا، وظلت تمول مجهوده الحربي ضد إيران التي هي حليف لسوريا. كما أن وجود هذا المحور لم يعق العلاقات الوثيقة عادة بين سوريا وبين ليبيا. وقد كانت هناك أنماط مشابهة طيلة هذه الفترة، أو بعضها أو معظمها.

وبقدر تعلق الأمر بالصراع الاقليمي تجدر الاشارة إلى أن النزاع العربي ـ الاسرائيلي، فيما بعد عام ١٩٧٣، بقي محصوراً في الأراضي اللبنانية إلى حد كبير، مما خفف عن الأطراف العربية المعنية كافة فيما عدا الفلسطينيين واللبنانيين أنفسهم بالطبع. وفي الوقت ذاته، وإلى حد ما بسبب ما ذكرنا، فإن الصراع اللبناني قد صار مرضاً متوطناً، لا يأبه الآن للجهود التي تسعى لوضع نهاية له. وقد صار النزاعان طويلا الأمد اللذان يجريان على الحدود الغربية القصوى وعلى الحدود الشمالية الشرقية للوطن العربي، أي بين الجزائر والمغرب، وبين العراق وإيران، بمثابة صراعين شبه دائمين. وهناك بؤر توتر أقل خطورة، إلا أن هذه الصراعات الثلاثة قد تم تكريسها باعتبارها الصراعات الرئيسية على امتداد العقد السابق، أو نحو ذلك.

وفي إطار العلاقات الخارجية فإن هذه السنوات الخمس عشرة قد سجلت أيضاً تغيراً عن تلك التي سبقتها، كما أنها شهدت تطور نمط واضح ومستقر نسبياً. فبدلاً من التحول لصالح الاتحاد السوفياتي الذي بدا غير قابل للارتداد في سنوات ما قبل ١٩٧٠، حدث منذ ذلك التاريخ ما يبدو أنه تحول حاسم في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية. وظاهر الأمر أن هذا التحول قد بدأ على الأقل، في السبعينات الأولى مع السادات، ولكنه تجسد مؤخراً في استئناف العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين العراق، وفي زيارة الرئيس الجزائري لواشنطن، وكلاهما يأتي بمثابة تغيير صريح لأنماط العلاقات الخارجية الخاصة بالعقدين الماضيين.

- ٢ -

ربما يكون السؤال الأساسي الذي يلزم طرحه فيما يتعلق بشكل السياسات العربية المتبادلة في عام ١٩٩٥، هو ما إذا كان هذا التوافق بين التغيير الداخلي السريع وبين الركود الداخلي المنتظم سيستمر. وأول شيء يفعله أي محلل يستحق درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم التي يحملها حين يواجه بسؤال مثل هذا هو المراوغة خلف ستار من دخان السيناريوهات. فهذا موضوع من الصعب التعامل معه، لدرجة أن المراوغة قد تكون أكثر المسارات حكمة. ولكن على الرغم من فرائض الحذر التقليدية هذه، فإنه يمكن الزعم، ومن غير لبس، أن هذا النمط الراهن سوف لا يستمر، كما أنه لا يستطيع ذلك فعلياً، لمدة عقد آخر.

والسبب الرئيسي لكون شكل السياسات العربية المتبادلة بعد سنوات عشر من الآن ستختلف عن الشكل الذي طبع السنوات الخمس عشرة المنصرمة، هو أن التشكيل الاقليمي الراهن قد اعتمد إلى حد كبير على الاستقرار الداخلي المزعزع وعلى الرخاء النسبي الذي تحقق في أغلب البلدان العربية على امتداد تلك الفترة. والذي يبدو الآن أن العديد من تلك العوامل التي ساهمت في كل من ذلك الاستقرار وذلك الرخاء هو في سبيله إلى الاختفاء، إن لم يكن قد اختفى. وقد كانت التأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية لتدفق العائدات المستمرة من النفط هي أكثر هذه العوامل أهمية، في كل من البلدان المنتجة للنفط والمرسلة للعمالة.

وهذا التدفق هو الذي وفر القوة الاجتماعية - الاقتصادية الفاعلة وراء المد الذي قد نطلق عليه، لتعذر العثور على كلمة افضل، وصف الانفتاح، وهو العملية التي غيرت من مظهر العديد من البلدان التي كانت ثورية فيما مضى، أو التي غيرت قمة الهرم الاجتماعي فيها على الأقل. ومن اليسير تتبع الطريق الذي سلكته هذه العملية في البلدان المنتجة للنفط والغاز مثل العراق والجزائر. بيد أن هناك آثاراً مشابهة قد حدثت في العديد من البلدان

العربية حيث ان تحويلات العاملين في الخارج، والعون المالي المباشر من الأقطار المنتجة للنفط، وغيرها من موارد الثروة النفطية المماثلة، قد أحدثت تغيراً مناظراً. والواقع أن الأقطار العربية المرسلة للعمالة (مصر وسوريا والسودان وتونس والأردن ولبنان واليمنين والفلسطينيين سواء أكانوا في الضفة الغربية وغزة المحتلتين أم في الشتات) قد أثرت فيها هذه الصدمة تأثيراً عميقاً وبطرق عديدة، مثلها كمثل البلدان المنتجة للنفط ذاتها[٤].

والنقطة هنا أن عصر الثروة النفطية السهلة، والضخمة، والوافرة في بعض الأحيان، قد انقضى، أو أنه في سبيله إلى هذا الآن. ويترتب على ذلك أن القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تكونت خلال تلك الفترة سوف تتأثر بشكل حاسم. ولن تكون الأقطار المنتجة للنفط ملزمة بشد الأحزمة واتخاذ خيارات صعبة للمرة الأولى على مدى عقد زمني فقط، ولكن الأقطار الرئيسية المرسلة للعمالة، وغيرها من الأقطار العربية التي جنت مكاسب ضخمة غير مباشرة من الثروة النفطية، سوف تعاني، إضافة إلى ذلك، من تمزقات خطيرة.

ويبدو جلياً أن نمط الاستقرار الظاهري الذي ساد الوطن العربي على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية لا بد أن يتغير، وربما جذرياً، نتيجة لكل ما تقدم. وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بالتأثيرات المباشرة لمثل هذا التغيير يمكن الاشارة إلى بعض نتائجه المحتملة والمحددة.

واحدى هذه النتائج أن الأقطار المرسلة للعمالة، مثل تونس، ومصر، والسودان، واليمنين، والأردن، ولبنان، وسوريا، إذ تتكيف مع النقص في التدفقات المالية المباشرة وغير المباشرة إلى اقتصاداتها من البلدان المنتجة للنفط، فإن عملية التقارب بينها وبين منتجي النفط التي كانت ملحوظة على امتداد العقد الماضي سوف تنعكس. وقد لا يرتد الوطن العربي إلى نمط التمييز الواضح بين الذين يملكون والذين لا يملكون الذي كان قائماً في الستينات، إلا أن انقسامات جديدة سوف تحدث بسبب هذه التحولات الاقتصادية الرئيسية.

ويضاف إلى ذلك أن العديد من الروابط التي توثقت بين هاتين المجموعتين من الأقطار عن طريق الهجرة والتحويلات وما إلى ذلك (والتي وصفت بذكاء شديد في عنوان العمل الريادي لمالكولم كير وسيد ياسين بأنها تشكل «نظاماً عربياً جديداً»[٥]) سوف تبدأ في

---

(٤) لتفحص عديد من جوانب هذه العملية، انظر:
Malcolm kerr and El Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder: Westview; Cairo: American University of Cairo, 1982).

(٥) المصدر نفسه. انظر أيضاً المقالات في:
Ibrahim Ibrahim, ed., *Arab Resources: The Transformation of a Society* (Washington, D.C.: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, 1983).
والتي يعالج أغلبها هذا الموضوع.

التحطم. والدلائل على هذه العملية يمكن ادراكها فعلياً في ترحيل التونسيين من ليبيا مؤخراً، وفي فشل أعداد متزايدة من الفلسطينيين واللبنانيين في العثور على عمل في الخليج أو في تجديد عقودهم، التي يواكبها الرحيل التدريجي لعمال عرب آخرين تحت تأثير ضغوط اقتصادية أو غير اقتصادية[٦].

- ٣ -

وإذا ما سلمنا بأن تغييرات محلية سوف تنشأ بسبب انتهاء الانتعاشة النفطية، وأن انقسامات جديدة في الوطن العربي سوف تترتب على ذلك، فكيف ستشكل كل هذه العوامل النظام العربي في السنوات القادمة؟.

من المستحيل الاجابة عن هذا السؤال دون أن نصف على الأقل بعض العوامل التي يحتمل أن يعمل هذا النظام من خلالها من الآن وحتى ١٩٩٥. وعلى وجه التحديد: ماذا سوف يكون عليه حال التفاعل بين القوى العظمى في الشرق الأوسط وماذا سوف يكون عليه وضع الصراعات الراهنة بين البلدان العربية وبين البلدان غير العربية مثل اسرائيل وإيران؟.

وبينما لا يستطيع أحد أن يؤكد، بأي قدر من الثقة، ما الذي عساه يحدث على امتداد السنوات العشر القادمة فيما يتعلق بأي من هذه الصراعات، فإنه يمكن افتراض أنه سوف يكون هناك استمرار للتنافس بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط دون أن تكون لأي منهما اليد العليا، أو دون أن تتمكن احداهما من إبعاد الأخرى خارج المنطقة. فبينما كان نجم الاتحاد السوفياتي يبدو صاعداً في الخمسينات والستينات، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد سيطرت على الميدان في العقد ونصف العقد التاليين. وقد يتأرجح البندول مرتداً إلى الاتجاه الآخر ثانية، وقد يحدث توازن لفترة ما، ولكن يبدو أن مصير تنافس القوتين العظميين في المنطقة الاستمرار بكامل قوته في أي الأحوال.

ويحتمل أن يكون هذا بدوره عاملاً وراء ديمومة الصراعات الراهنة بين البلدان العربية وبين اسرائيل أو إيران. وقد تفاقم النزاعان كلاهما في الماضي، وعلى الأخص هذا الذي بين العرب وبين اسرائيل، بسبب التنافس بين القوتين العظميين. وقد كان لهذا التنافس ضرره البالغ حين كان أحد الأطراف يعبر عنه من خلال محاولات تحقيق ميزات مطلقة على حساب الطرف الآخر، ومن خلال إدارة أو استغلال الحرب والسلام في المنطقة. وسواء تم فعل هذا عن طريق تسليح واحد من الفرقاء المتحاربين أم عن طريق «خطط

---

(٦) من أجل تقويم لآثار انقضاء الهجرة الواسعة بين الأقطار العربية خلال العقد الماضي، انظر: Judith Miller and Jon Kifner, «Wave of Arab Migration Ending With Oil Boom,» *The New York Times*, 6/10/1985, pp.1,16.

السلام» التي كانت احدى القوتين العظميين المتنافستين تحابي بواسطتها طرفاً ضد آخر، فإن التأثير النهائي كان في كل الحالات واحداً.

ومن المحزن أنه لا يبدو محتملاً أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سوف يسمحان بأن تكون الأرجحية لأي من الاعتبارات على هواجس أي منهما تجاه الآخر، أو لتحقيق السلام في الشرق الأوسط على وجه التأكيد. كما لا يبدو أن هناك أي أمل واقعي قريب في حل الصراعين العربي - الاسرائيلي أو الايراني - العراقي، لهذا السبب أو لذاك.

وقد يظهر بين الحين والآخر وميض خافت لاحدى فرص الاختراق لواحد من هذه الصراعات التي هي الآن بمثابة ملامح شبه دائمة للعلاقات الدولية للوطن العربي. ولكن هذه الآمال قد ثبت أنها مخادعة إلى حد كبير، ويرجع هذا أساساً إلى الطبيعة الجموح لهذه الصراعات ذاتها، مثلما يرجع إلى عناد القوى العظمى في متابعة أهدافها الضيقة.

- ٤ -

وإذا كان من المحتمل أن تبقى الأمور على المستوى الخارجي دون تغيير ملموس، فكيف يتوقع أن يستجيب النظام العربي حينئذ للتغييرات الداخلية التي حددناها، وأي شكل سوف تبدو عليه السياسات العربية المتبادلة في ١٩٩٥؟.

وفيما وراء عدد من السيناريوهات الغامضة، فكل ما هو ممكن أن نشير إلى بعض التطورات المحتملة في هذا الخصوص.

إن التحول الأساسي في وضع مصر سوف يكون هو التطور الأكثر أهمية. وسوف يحدث هذا، إن عاجلاً وإن آجلاً، بسبب عاملين أولهما، أن ضخامة مشكلات مصر الاجتماعية - الاقتصادية، والتنموية، يحتمل أن تفرض طوراً جديداً لتخفيض الانفاق، والتقشف، والاستثمار، خلال العقد القادم. ومن المحتمل أن هذا سوف يحول مصر مرة أخرى إلى نموذج تحتذيه البلدان العربية الأخرى التي تواجه مشكلات مماثلة، مثلما حدث خلال العقد الذي أعقب ثورة ١٩٥٢.

والعامل الثاني المؤدي إلى تغيير توجه مصر، أنها تعاني بالفعل من قيود مثيرة للحنق بسبب علاقاتها الراهنة مع الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل. والضغوط الداخلية المتنامية، والمصاحبة لعودة مصر الحتمية إلى زعامة الوطن العربي، يحتمل أن تستدعي، على الأقل، إجراء تعديلات أساسية على انحيازها للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى سلوكها تجاه اسرائيل.

وهناك طرق عديدة يمكن أن يحدث هذا من خلالها، وأحدها يمكن أن يكون تجدد الصراع في لبنان وحوله بحيث يشمل اسرائيل، والذي يمكن أن يكون له النوع نفسه من

التأثير الذي أحدثته حرب ١٩٨٢، بما يؤدي إلى المزيد من تحول آراء النخب المصرية عن اسرائيل وعن العلاقات الراهنة معها. وإذا ما تورطت سوريا في حرب واسعة مع اسرائيل، سواء أكان هذا بسبب أحداث في لبنان، أم من أجل أسباب أخرى، فإن هذا قد يكون طريقاً آخر لاحداث تحول في موقف مصر. وبالمثل، فإن عملا اسرائيلياً عسكرياً ضد الأردن بسبب الوجود المتجدد لمنظمة التحرير الفلسطينية هناك، يمكن أن يؤدي إلى توتر شديد في شبكة التوجهات الخارجية الراهنة لمصر.

إن معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية لم تحظ بقبول شعبي من الرأي العام المصري. وقد كان للفهم الحقيقي للمقاصد الاسرائيلية الخبيثة تجاه القضية الفلسطينية أثرا أولياً رئيسياً. وفيما بعد كان قصف اسرائيل للمفاعل النووي العراقي، وضمها لمرتفعات الجولان، وأهم من ذلك كله غزوها للبنان، بمثابة ضربات خطيرة لروح ونصوص المعاهدة، لم تبرأ منها بعد. إن حدوث تمزق آخر مشابه، سواء بسبب الوضع اللبناني، أم بسبب حرب سورية ـ اسرائيلية، أم بسبب تحركات اسرائيلية ضد الأردن، يمكن أن يؤدي إلى التدمير الماحق لهذه المعاهدة.

وأحد الأسباب الأخرى المحتملة لتحول التوجهات الخارجية الراهنة لمصر قد يكون تدهور علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ربما بسبب النزعات المرئية الآن بالفعل. فالامتعاض من مستوى المعونة ومن سياسات إنفاقها، مقارنة بالمعاملة التي تلقاها اسرائيل، وتصلب الولايات المتحدة الأمريكية وانحيازها إلى ما فيه مصلحة اسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام الاقليمية، وكذلك التأثير السياسي لهبوط اقتصادي في مصر في المستقبل، يمكن أن تكون جميعها عوامل فاعلة في إطار هذه العملية. وبالمثل يمكن أن تؤدي إلى نتيجة مماثلة الأزمات غير المتوقعة في العلاقات المصرية ـ الأمريكية كتلك التي حدثت في أعقاب اختطاف سفينة الركاب الايطالية في تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٨٥[٧].

ومن المحتم أن يعكس مثل هذا التحول في موقف مصر نفسه على هيئة مراجعة جذرية للاستقطابات في داخل النظام العربي، والأكثر احتمالا أن تأتي المبادرة من جانب مصر. ومن بين أشياء أخرى، فإن هذه المراجعة لا بد وأن تتضمن عودة التقارب المصري ـ السوري، ربما نتيجة ذلك النوع من الصدمات الذي أشرنا اليه آنفاً، وربما بسبب تغيير النظام أو الزعيم في واحد من القطرين، أو فيهما كليهما، وربما لأن مثل هذا التحرك ولأسباب لا ندركها الآن، قد يقدم لكل من البلدين فرصاً رئيسية جديدة.

---

(٧) انظر: Bermard Gwertzman, «A Chill in Egypt Ties: Washington Worries that Mubarak May Move Closer to Other Arab Lands,» *The New York Times*, 20/10/1985, p.20.
وقد كتب هذا المقال في أعقاب اختطاف السفينة لاعطاء مثال عن كيفية مساهمة حادث كهذا في زخم اعادة توجيه موقف مصر.

وليس من الضروري أن نؤكد على مدى ضخامة العوائق أمام مثل هذا التحول. ولكن، وتماماً مثلما كان الحال مع الانشقاق الصيني ـ السوفياتي، يبدو واضحاً للغاية أن قدراً من عودة التقارب إنما هو في صالح الطرفين كليهما. وهو الأمر الذي يؤدي إلى احداث تغيير طفيف في منظور الذين يعنيهم الأمر. ومثل هذا التحرك قد يبدو في حالات كثيرة منطقياً وحتى حتمياً. ويمكن التغلب على العوائق المتنوعة، حسبما تقتضي الظروف، بالقليل من الابداع، والجسارة، والرؤية الثاقبة. ومثلما طار السادات إلى القدس، وإن كان على مستوى شديد الابتذال، ومثلما طار مبارك مؤخراً إلى بغداد متجاوزاً الاستقطابات التي كانت تبدو، ظاهرياً على الأقل، صعبة المرتقى، فقد يكون في إمكان الزعيم المصري، في ظل ظروف مناسبة، أن يطير إلى دمشق، والعكس بالعكس.

وربما يمكن أن يتم هذا بطريقة تحمل بعض الشبه لعملية السلام بين مصر وبين اسرائيل، حيث يحتمل أن تقوم مصر بتوصيف مثل هذا التحرك باعتبار أنه جزء من محاولة لخلق جبهة عربية دبلوماسية عريضة من أجل حل سلمي شامل للصراع مع اسرائيل. وليس هناك شك في أن مثل هذا النهج سوف يكون أمراً بغيضاً لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، ولكن سوف يكون من الصعب عليهما أن ينازعا فيه، ولو بطريقة مباشرة على الأقل. ويمكن أيضاً أن يكون هذا الأمر مقبولاً من سوريا إذا ما تمسكت بالفهم القائم على الثقة لأهداف وحدود السياسة التي يمكن أن تتبعها مثل هذه الجبهة العربية.

قد يزعم البعض أن هذا سيناريو خيالي. والحقيقة أنه كذلك بشكل أو بآخر. ولكن إذا ما تبع الوضع الداخلي في البلدان العربية الخطوط التي عرضناها من قبل، وإذا ما بقيت المعطيات الخاصة بالقوتين العظميين وبالصراعات مع اسرائيل وإيران، والتي أثبتناها فيما سبق، تقوم فعلياً بدورها كشواخص في الافق العربي العام على امتداد العقد القادم، فإن شيئاً ما لا بد أن يحدث، وسوف يكون التغيير حتمياً. وكما أوضحنا في مستهل دراستنا هذه فإن العامل الذي يغلب أن يغير شكل النظام العربي بطريقة جوهرية، لا بد وأن يكون تحولاً في موقف أكبر الأقطار العربية. وحتى يستطيع هذا النظام أن يتغلب على انتشار القوة الذي يبتليه الآن، فإن مصر يجب أن تكون المحور المركزي الوحيد له.

وهناك سيناريو بديل؛ وقد يتضمن هذا السيناريو استمرار الوضع القائم، مع بقاء مصر معزولة نسبياً عن الوطن العربي. وتحقق هذا السيناريو غير محتمل في نهاية الأمر لأن الضغوط، من داخل مصر، من أجل تغيير الموقف المصري، من الأرجح أن تتصاعد، لا أن تتضاءل. ويغذي هذا التصاعد عدم الرضا عن بعض الخيارات الخاصة بالتنمية، وعن انحياز مصر على المستوى الدولي والذي تم اختياره في عهد السادات، والذي يصاحبه حساسية شديدة تجاه التصلب المتواصل في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من السلام

الشامل بين اسرائيل وبين بقية العرب المناوئين لها، وتجاه جمود الموقف الاسرائيلي في هذا الصدد. وإذ يحتمل أن تعدل بعض البلدان العربية من توجهاتها، فإن أياً منها لا يبدو مستعداً كمصر لاحداث تحول رئيسي، كما أن التواؤم بين اعتبارات السياسة الداخلية وبين اعتبارات السياسة الخارجية، والذي يفرض مثل هذا التغيير، لا يبدو على القدر نفسه من الضخامة في أي من البلدان العربية الأخرى.

وها نحن ننتهي إذن وبين أيدينا صورة لنظام عربي داخلي من الممكن أن نتوقع حدوث تغيير مثير له مع مقدم ١٩٩٥. وما من شك أن تغييرات للحكام، وربما للأنظمة الحاكمة، سوف تحدث. وسوف تكون هناك تغييرات في الثروة النسبية للأقطار المختلفة. ولكن الأكثر أهمية أنه سوف تكون هناك أنماط مختلفة لتوزيع القوة داخل النظام العربي، مع عودة مصر إلى الظهور، إن عاجلاً وإن آجلاً، لتلعب دوراً قيادياً في إطار هذا النظام.

وسوف لا يعني هذا أننا سوف نعود القهقرى إلى نظام الخمسينات والستينات العتيق. فالوطن العربي قد حدثت فيه بالفعل تحولات كبيرة للغاية منذ ذلك التاريخ، إلى حد أن النظام الذي يبزغ سوف يكون أكثر تعقيداً من النظام الأسبق، وأكثر تفاوتاً معه. ومن المؤكد أن الايديولوجيات المجاوزة للوطنية سوف تلعب دوراً أصغر: فالقومية العربية قد ذبلت، والموجة الاسلامية الراهنة لا يبدو أنها تملك القدرة على تجاوز حدود الدولة التي أرستها القومية العربية في الخمسينات (ما يبدو أنه عدم تقبل من الشيعة العراقيين للاغراءات الايرانية بالثورة يمكن أن يقوم دليلا قوياً على هذا)، وإذ تبقى للقضية الفلسطينية أهميتها، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية قد فقدت الكثير من جاذبيتها كحركة عربية قومية.

وفي الوقت نفسه، فإن الحدود بين الدول قد أضحت أكثر منعة في الوطن العربي، باعتبارها سبباً لوجود الدولة كقوة في إطار العلاقات العربية المتبادلة، مع الاصرار على تعزيز أولوية مصالح الدولة الوطنية. والأكثر احتمالاً أن هذه التوجهات سوف لن تتغير. وبالمثل، فإن العديد من التجمعات الاقليمية التي ظهرت منذ الستينات، وكذلك العديد من الاهتمامات الاقليمية الجديدة المفرطة، سوف يكون استمرارها حتمياً.

وهناك تغييرات أخرى ذات أهمية. فالبعض من الدول قد تنامت قوته وأهميته النسبية، في حين تناقصت قوة وأهمية البعض الآخر. وعلى سبيل المثال، فإن سوريا سوف تستبقي دائماً بعضاً من التأثير المتزايد الذي راكمته لنفسها على امتداد عقد مضى أو يزيد. ومن كونها هدفاً للسياسات العربية المتبادلة خلال العقدين اللذين أعقبا الاستقلال - وهو الحال الذي استقى منه باتريك سيل عنوان كتابه: **الصراع على سوريا**(٨) - فإن سوريا

---

(٨) = Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post War Arab Politics, 1954-1958* (Lon-

تواصل كونها ذات شأن رئيسي، أي أن تكون طرفاً عربياً فاعلاً. وعلى الطرف المقابل فإنه من غير المحتمل أن تستفيد العربية السعودية، في أي وقت، الأهمية التي اكتسبتها في السبعينات، أو حتى الدور الرئيسي الذي لعبته في العقود السابقة. وهناك حقائق جديدة هامة، في المغرب وفي أماكن أخرى، سوف تعكس نفسها بالضرورة في هذا النمط الجديد للسياسات العربية المتبادلة.

لكن الواقع الذي لا يمكن تجنبه هو أن مصر يجب أن تستأنف لعب دورها المركزي في الوطن العربي، حتى ولو كان بسبب أن مثل هذا الدور، كما كان الحال في الخمسينات الأولى، ينتظر الزعيم والنظام المصري الذي يملك الثقة والمهارة اللازمين لأدائه[٩]. ولن تكون جميع القيود والتحفظات التي تم فرضها على مصر، فيما مضى، كافية للحيلولة دون مثل هذا التطور، إذا ما كانت الثقة والمهارة موجودتين.

وليس في المقدور أن نتوقع متى وكيف يحدث هذا، ولا حتى ما إذا كان هذا سيؤدي إلى حل المشكلات التي تواجه مصر والعرب. وقد تكون النتائج المترتبة على ذلك هي الأخرى غائمة، مثلها كمثل النتائج التي تحققت في المرة الأخيرة التي هيمنت فيها مصر على السياسات العربية المتشابكة. ومن الصعوبة بمكان أن نتخيل أن يكون مثل هذا التطور واضحاً، دون أن يطرح نفسه على الشعب في الوطن العربي، بالمزيد والمزيد من الفعالية، خلال السنوات القادمة، وطالما بقيت تلك المشكلات المستعصية، الداخلية والخارجية على السواء دون حل. وليس في الامكان التكهن بالمكان الذي سوف تأتي منه المبادرة، وما إذا كانت البداية من السودان، أم من شبه الجزيرة العربية، أم عبر لبنان أم القضية الفلسطينية. ولكن الذي يبدو جلياً هو أن التغيير الكبير على الطريق، وأنه ما إن يبدأ، فإن الاتجاهات التي حددناها للتو تبدو وكأنها الأعظم احتمالاً لأن يتخذها مثل هذا التغيير حتى يعاد تشكيل النظام العربي والسياسات العربية المتبادلة خلال العقد القادم.

---

don; New York: Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, 1965).

(٩) الاشارة الى التعبير المجازي الذي شاع اقتباسه، والذي استخدمه عبد الناصر في:
Gamal Abdel-Nasser, *Egypt's Liberation: The Philosophy of the Revolution*, Introd. by Dorothy Thompson (Washington, D.C.: Devine Adair, Public Affairs Press, 1955).

الفصل السادس

الضيف الثقيل
الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية مع القوى العظمى

بهجت قرني (*)

مقدمة

اختلف المحللون، واختلفت المدارس الفكرية، في تفسير أحداث الماضي، وأحداث الحاضر، في الوطن العربي. فهل يتفقون في تعليلاتهم بشأن المستقبل؟. إن مشكلات التنبؤ في التحليل الإجتماعي أصبحت معروفة للغاية. فالمتغيرات كثيرة جداً، كما أنها تواصل التشكل والتحول طوال الوقت، وتخلق بالتالي مئات إن لم نقل آلاف التشكيلات المتفاوتة. يزيد على ذلك، أننا لا نملك حتى الآن أدوات يعول عليها في تحديد الأهمية النسبية للعوامل المختلفة، أو في التحكم في حركة هذه العوامل.

والمشكلات العامة في علم اجتماع المستقبل لا بد وأن تزداد تعقيداً مع الموضوع الذي هو بين أيدينا. والأسباب يعكسها التساؤلان التاليان[1]. ألا تعتمد حركية العلاقات بين الوطن العربي وبين القوى العظمى أيضاً على ما يحدث داخل هذه القوى العظمى ذاتها، وداخل الكتل التابعة لها، وفيما بينها، أي تعتمد على ما هو ليس بأقل من هيكل[2] ووظيفة النظام الكوني ككل؟. ثم، ألا تولد القلاقل الإقليمية العارضة ما يطلق عليه علماء التحكم (السيبرنتيكا) والاتصالات «الشوشرة»، والتي قد تجعلنا نخلط بين الوقائع المثيرة ولكن الوقتية وبين الأنماط الهيكلية الطويلة الأمد؟. إنه أنور السادات الذي قال في عام ١٩٧٤ إن العرب في طريقهم لأن يكونوا القوة السادسة في العالم، أي قبل ثماني سنوات فقط (ما

(*) مدير الدراسات العربية واستاذ العلوم السياسية بجامعة مونتريال ـ كندا.

(١) هذه الفقرة ليست واردة في المتن الأصلي. وقد أدخلت هنا عمداً لبيان المقصود من التساؤلات المدرجة. (المترجم)

(٢) Structure ويقابلها الهيكل، والبناء، والبنية. والصفة منها الهيكلية، والبنائية، والبنيوية. والأولى من كل هي الأكثر شيوعاً، ولذلك سوف نستخدمها عادة. (المترجم)

يعادل أياماً بمقاييس التاريخ) من سقوط لبنان ـ وحيداً ـ تحت أقدام فرق الغزو الاسرائيلي. فهل كان بامكاننا أن نتوقع خلال «أيام الزهو» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ (حين كان التنسيق تاماً بين الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية العربية)، أن يعقد السادات سلامه المنفرد، أو أن تحدث لبننة شاملة للعلاقات العربية المتبادلة؟ . ولكن الذين يخلطون بين الحافة الظاهرة من جبل الجليد وبين «حقائق الأشياء» سوف يجيبون: ان التقلبات الانسانية ليس لها حدود، والمؤكد أن الوطن العربي لا توجد فيه سلطة الآن قادرة على الامساك بزمامه. نسلم بهذا. بيد أن هذا التسليم يعقد، ولا يحل منهجية التنبؤ. فهل نذعن إذن ونقبل باعتبار التنبؤ مكسباً بقراءة الطالع ومضيعة أكاديمية للوقت؟.

المخرج الذي اعتمدناه في هذه الورقة أن نركز على الثوابت، أو المتغيرات طويلة الأمد، الواقعة بمنجى من الرغبات الفردية والأفعال الشخصية، والتي تشكل نشوء وتطور العلاقات، وتضع الحدود للقرارات الشخصية. ومع حال كهذا، حتى مع وقوع الأفعال المباغتة (مثل زيارة السادات للقدس في عام ١٩٧٧)، قد يمكن حدس درجة نجاحها/فشلها، لأننا لم نغفل عن العوامل الهيكلية، أي المعلمات[٣].

انطلاقاً مما تقدم، وحيث أن التنبؤ عملية ممتدة في التاريخ، فإن الورقة تنتقي هذه التوجهات الهيكلية وتؤكد عليها، وعلى وجه التحديد ما يتعلق منها بالتبعية. وحتى نتوفر على معالجة الموضوع الذي حدده لي منظمو الندوة، يمكن تعقب مسارين للنقاش.

ـ الوجود الراسخ لاختراق النظام الكوني للوطن العربي، تاريخياً، وفي الحاضر، وفي المستقبل. ولا يحتمل حدوث تغيير هيكلي في هذا المستوى حتى عام ١٩٩٥. ومن المؤكد أن بعض الأقطار العربية سوف تستبدل الاتحاد السوفياتي بالولايات المتحدة الأمريكية أو العكس، غير أن مثل هذا التغيير يتعلق بالطرف المسيطر وليس بوجود التبعية ذاتها.

ـ يتم تحليل هذه التبعية وقياسها من خلال مؤشرات خمسة تدعمها البيانات المدرجة في جداول عشرة. ودونما خوض في التعقيدات المتعلقة بامتداد التوجهات، فسوف نوضح، بدرجة ما، كيف أن بعض وجوه التبعية، كالديون، يمكن أن تتغير ما بين وقتنا هذا وعام ١٩٩٥، بينما تغير وجوه أخرى، مثل تبعية الغذاء والسلاح، سوف يكون بطيئاً للغاية، إلى حد أنه لا يحتمل حدوث أي انعكاس أو تغيير كامل للتوجهات على هذا المستوى.

---

(٣) المعلم أو المعلمة (بفتح الميم وتسكين العين) أو البارامتر (Parameter) نمط من المتغيرات، يتم تثبيته عند قيمة معينة، واتخاذه علامة أو مؤشراً، لدراسة استجابة المتغيرات أو الظواهر الأخرى موضوع البحث. ويتكرر تغيير قيمته لدراسة تغيير الاستجابات. وفي العلوم الاجتماعية قد يطلقونه على المتغيرات المستقرة نسبياً أو التي لا تتغير سريعاً. (المترجم)

وبناء عليه، فقد تم تنسيق هذه الدراسة بالشكل التالي: الجزء الأول يتناول القضايا البالغة الأهمية في منهجية التنبؤ، ومسح الأدبيات الخاصة بهذا الجانب يكشف انه لا يزال في طور التجريب، بل ومتخلف أيضا. وأي مستخلصات يمكن استخراجها من الأدبيات المتاحة لا يكمن في القليل مما تقدم من وصفات العلاج بل في الكثير مما غفلت عنه. والجزء الثاني يحلل محددات خمسة للوطن العربي تحكم حركية علاقاته مع القوى العظمى، وتؤكد البيانات المستخدمة وجود واستمرار التبعية الاقتصادية والثقافية، بخاصة للولايات المتحدة الأمريكية. والجزء الثالث يناقش وجهة النظر التقليدية للغاية والشائعة، والتي تقول إن علاقات الوطن العربي لا يحكمها الاعتماد على الآخرين بل يحكمها «الاعتماد ـ المتبادل». ويتناول هذا الجزء في إيجاز جانبين لهذه النظرية المضادة (القوة النفطية والاستثمار العربي) ليكشف عن وهنهما النسبي وسواء استعمالهما بما لم يجعلهما يصلحان أسساً للقوة طويلة الامد. والخاتمة تجمع الخيوط المتعددة المذكورة في الدراسة، وتطرح بعض القضايا للنقاش.

١ ـ التناقضات الداخلية والمشكلات المنهجية

في ربيع عام ١٩٨٣، بدأت الجريدة اليسارية الأهالي نشر جزء من كتاب هيكل **خريف الغضب: اغتيال أنور السادات**. وقد كان هيكل صديقاً حميماً أو «أنا ثانية» لعبد الناصر، مثلما كان للسادات أيضاً حتى ١٩٧٤، حين انفضت الصحبة بينهما حول مشكل علاقات مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب ١٩٧٣. ويعد هيكل مصدراً ثرياً للمعلومات، وكان نتيجة نشر كتابه أن اشتد نقاش ساخن لعقد السادات وسياساته.

وبغض النظر عن الاقذاع المتبادل، كانت بعض مقالات الخبراء وكبار الصحفيين والمثقفين، في النقاش الحاد بين جميع الاطراف، في غاية الأهمية، إلى حد دفع الرئيس مبارك إلى التدخل. والحقيقة ذات الأهمية هنا، أن هذا النقاش قد أعطانا لمحة عن تقدير المصريين لكل من عهدي السادات وناصر، ولدور مصر في الوطن العربي. غير أن بعض الكتابات قد حاولت الذهاب إلى ما وراء السياق المباشر لتركز الحديث على مستقبل مصر. فالصحفي المعروف وضابط الجيش سابقاً صلاح حافظ، على سبيل المثال، كتب في أسبوعية روز اليوسف[٤]، ليعبر عن اعتقاده بأن أحد العوائق في طريق التقدم العربي أن الناس لا يزالون مقيدين إلى الماضي، يتناقشون في تفاصيله، ويعتبرون معاييره في التقويم من الثوابت. ومثل هذا المنهج، كما أكد صلاح حافظ، يمنع العرب من التحليل المنطقي للحاضر، ومن تمييز التوجهات الأساسية المؤدية إلى تطور المستقبل.

ومن سوء الحظ، أن مناقشة التوجهات المستقبلية قد ضاعت وسط المعركة الكلامية الحامية.

---

(٤) انظر: روز اليوسف (القاهرة)، (١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٣).

وقد كانت مناقشات الصحف المصرية هذه فعالة، لا بسبب الانتشار الواسع للاعلام المصري فقط، أو بتأثير الزعامة المصرية (ناصر، والسادات أيضاً، كل على طريقته المخالفة بالطبع)، ولكن أيضاً بسبب وزن مصر، وبسبب كدح مواطنيها من أجل مستقبل أفضل.

مستقبل أفضل؟ . . . إن التقليديين المسلمين والمسيحيين على حد سواء ليسوا وحدهم الذين يصرون على أن المستقبل علمه عند الله فقط وأنه في يده وحده، ولكن بعض علماء الاجتماع الثقات صاروا يسخرون من «صنعة التنبوء التجارية»[*]، ويعلقون على «عام ٢٠٠٠ وما شابه ذلك». وتتدعم نزعة الشك إذا ما أخذنا في الاعتبار بعض الاحداث العالمية التي لم يتم التنبؤ بها البتة[٦]:

أ - وقوع الحرب العالمية الأولى حين كان العالم يبدو في سلام شامل لسنوات قليلة قبلها. (من الصعوبة بمكان التنبوء بهذا «الأول» من أي شيء!).

ب - وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة في روسيا. (لم يؤكد أحد، بما في ذلك لينين نفسه، وقبل عام واحد على الثورة، أنه يتوقع أن يراها في حياته).

ج - ظهور النازية في ألمانيا، وهجوم اليابان على بيرل هاربور، والقصف النووي لنغازاكي وهيروشيما، ونتائج الحرب العالمية الثانية، ثم هذا النهوض السريع لألمانيا واليابان.

د - في مناخ التوتر في الخمسينات والستينات، من كان يستطيع التنبوء بأن حرباً عالمية جديدة لن تقع خلال السنوات العشر أو العشرين اللاحقة؟

هـ - ومن كان يستطيع، في فترة ما بعد الحرب هذه، أن يتنبأ أن انتهاء الاستعمار السياسي سوف يتحقق بهذه السرعة، وأن الامبراطوريات الاستعمارية سوف تتهاوى، وأن الامم المتحدة سوف تضم ما يزيد على ١٥٠ عضواً، وأن أول رجل سوف يهبط على القمر، وأن الدولة التي ارسلته الى هناك سوف تخسر حرب فيتنام بعد أن تدفع اليها بآلاف عديدة من الرجال وبلايين الدولارات؟ وأخيراً، وهو الأكثر قرباً من موضوعنا، من كان يستطيع أن يتنبأ بنتائج حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣، وبحظر تصدير النفط؟

هل العجز عن التنبؤ أو الخطأ هو أساساً بسبب عدم وجود «منهج علمي» متفق

(*) Historical Predict on Business.

(٦) Christopher Freeman and Marie Jahoda. *World Futures* (New York: Universe Books. 1979). pp.2-3.

عليه؟ في كتاب حديث عن الوطن العربي، يجيب المؤلف عن السؤال الخاص بالمنهجية، ويحدد اختياراً واضحاً.

«قد يكون علماء الاجتماع، في أبراجهم العاجية، قادرين على اللعب بمؤشرات ومقاييس القوة، وتحديد الجزر والمد للموارد والقدرات الوطنية، بيد أن الأمم تتشبث بما تعيه ذاكرتها»(٧).

ويحذر متخصص في التنبؤ: «وبعد كل شيء، فإن هارولد نيكلسون هو الذي تنبأ بالقنبلة الذرية في روايته وجوه شعبية، بينما لم يفكر ريدر فورد، وقد شطر الذرة، أن انجازه العلمي العظيم هذا لا بد وأن تكون له تداعيات عملية»(٨).

وحتى مع الحالات التي تتضمن توجهات يسهل وصفها وتحليلها كمياً، فإن حدود الخطأ قد تطيح بالتنبوء. فالمشاركون في حوارات دلفي(٩) كانت تقديراتهم للزيادة في سكان العالم متدنية للغاية. فالرقم الفعلي لعدد السكان في ١٩٨٠، أي ٤,٤ بلايين، قد تجاوز، ومبكراً، الرقم ٤,٣ بلايين الذي حدده التنبؤ لعام ١٩٨٤. زيادة على ذلك فإن «الكثيرين من العلماء الديمغرافيين يتوقعون من الآن أن يكون عدد سكان العالم حوالى ٧ بلايين وليس ٥,١ بليون مع مقدم عام ٢٠٠٠، وأن يكون ١٠ - ١٤ بليوناً على الاقل (وليس ٨ بلايين) خلال القرن القادم»(١٠).

هل يعني هذا أن الحديث عن المستقبل مجرد تحليق في الخيال أو قراءة أكاديمية للطالع؟ ليس بالضبط. شريطة أن نعي المستقبل ليس كأحداث محددة أو وقائع تفصيلية، بل باعتباره في الغالب الأعم أنماطاً للعلاقات ومراتب للقوة. وفي هذه الحالة يمكن التركيز على الثوابت التي يمكن تمييزها، أو المتغيرات طويلة المدى، مثل المحددات الموضوعية للتبعية العربية للقوى العظمى، وأثرها على السلوك العربي.

وإذا نحينا جانباً حقيقة أن هذا هو الموضوع الذي حدده لي منظمو الندوة، فإن تركيز هذه الورقة على الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية مع القوى العظمى يلمس واحداً من الجوانب الأساسية لعلم اجتماع المعرفة: هل للشخصيات اعتبار في التاريخ أم لا؟. وإذا كانت الإجابة بنعم، فإلى أي مدى؟. إن الرئيسين السادات والأسد، هما في النهاية اللذان اتخذا قرار شن حرب تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٧٣، والملك فيصل هو الذي قضى بحظر تصدير النفط، والسادات هو نفسه الذي ذهب إلى القدس وانتهى إلى توقيع سلام منفصل مع إسرائيل. وهل في مكنتنا أن نتخيل تونس من دون بورقيبة؟. هذه الأمثلة قد تؤكد

---

(٧) Fouad Ajami, *The Arab Predicament* (London: Cambridge University Press, 1981), p.104.

(٨) Freeman and Jahoda, Ibid., p.2.

(٩) Delphi Panelists.

(١٠) Thomas Jones, *Options for the Future* (New York: Praeger, 1980), p.57.

أن «رجلاً مؤثراً» يمكن أن يحتل مكاناً متميزاً في التاريخ، ولكن السؤال الاساسي هو: هل يستطيع تشكيل هذا التاريخ؟

دونما إهدار تام «لنظرية الرجل المؤثر» في التاريخ، فإن وجهة النظر المعتمدة هنا هي أن العوامل الموضوعية الحقيقية تضع الحدود لأي تغيير في سياق الأحداث. وبكلمة أخرى، ان الاهواء الشخصية، والأفعال الذاتية، وحتى مثابرة «الرجل المؤثر»، لا تستطيع تغيير مجرى التاريخ بين عشية وضحاها، أو بجهد منفرد. وفي هذا الصدد يمكن استحضار المقارنة بين مطعم وبين قائمة الطعام فيه. فالمرء إذا ذهب إلى مطعم صيني فمن الطبيعي أنه لا يستطيع أن يطلب «بيتزا»[١١] أو فلافل وأن يحصل عليها، فحدود الاختيار قد تقررت في قائمة الطعام. وبالمثل، فإن هامش المناورة أمام أي قائد في أحد اقطار العام الثالث، أي في قطر مغلوب على امره، يحدده هيكل وتطورات النظام الكوني ونشأته التاريخية. فهيكل النظام، وتطوره، ونشأته، قد شكلتها القوى المعاصرة (يمكن تذكر، على سبيل المثال، مؤتمر يالطا وتأثيره على السياسات الدولية الحاضرة).

هل يعني هذا أن الزعامة في الأقطار التابعة يجب أن تستسلم لطغيان النظام الدولي، وأن تقف موقف الخنوع من النزاعات العالمية؟ ليس بالضرورة. فالاكثر أهمية، مهما كانت الاحوال، أن تبدأ الزعامة من حقيقة الهيمنة الكونية، وأن تتفهم آلياتها ومنافذها، وأن تحاول التأثير على قواعد اللعبة وعلى أوضاع أطرافها من خلال سلوك تراكمي متسق.

والكثير من القصور في كل من التحليل السياسي، والسلوك السياسي خاصة، ينشأ فعلا، عن الفشل في الإمساك بهذه الحقيقة الواضحة: تأثير العوامل العالمية. والقوى المحلية التي عملت من أجل تعزيز أهدافها السياسية قد أنجزت هذا بالتصدي لاحتكار قوة عظمى (بريطانيا العظمى في الماضي، والولايات المتحدة الأمريكية في الحاضر) واستدعاء قوة كبرى أخرى بديلة (فرنسا في الماضي، والاتحاد السوفياتي في الحاضر). وفي هذه الحالة فإن استغلال الخلافات بين القوى الكبرى المعاصرة يقوي من البديهية القديمة العهد التي عانت منها الدول الصغرى والتي تستطيع الآن أن تستخدمها لصالحها[١٢]: فرّق كي لا تبقى محكوماً.

٢ ـ الاختراق المتواصل من قبل القوى العظمى

رغم التركيز المثير لوسائط الاتصال الجماهيري على «القوة النفطية»، وان «والعرب

---

(١١) وجبة إيطالية شهيرة، تصنع من الدقيق واللحم المفروم والجبن والطماطم.. الخ، وقد صارت وجبة شعبية في أمريكا الشمالية أيضاً، حيث يعيش كاتب الدراسة مغترباً... (المترجم)

(١٢) C. Carl Brown, *International Relations of the Middle East* (Princeton: Princeton University Press, 1984), p.237.

قادمون»، فإن الوطن العربي قد تم اختراقه وبقوة، من قبل القوى الكبرى، في الماضي، ويستمر حتى وقتنا الحاضر. إن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، سواء بمعايير المدلول الجيوسياسي التاريخي أم الموارد التي أوقفتها الطبيعة عليها، قد كثر التأكيد عليها طويلا، حتى إن هذه النقطة لم تعد في حاجة إلى المزيد من التفصيل. ويكفي أن ننوه أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تستورد من المنطقة ٤٩ بالمائة من مجمل احتياجاتها النفطية، وتستورد أوروبا ٩٦ بالمائة، واليابان ١٠٠ بالمائة، وأن نسبة النفط المستورد من الخليج العربي إلى مجمل واردات النفط هي: ٣٤ بالمائة و ٦١ بالمائة و ٧٢ بالمائة لهذه الاقطار الثلاثة على التوالي[١٣]. ونتيجة لذلك، لن يسمح للوطن العربي أن يتولى إدارة مصيره، حتى وإن اختار هو ذلك. فالقوى العظمى سوف تداوم على الاهتمام المفرط بشؤونه، وسوف تصر على محاولات تشكيل مساره. وإن هذا ليبدو حقيقة تاريخية بغض النظر عن كنه القوى الكبرى القائمة. إن أحد الباحثين المعاصرين يؤكد على استمرارية نموذج البلقنة في المنطقة:

«... وطوال القرنين الأخيرين، على وجه التقريب، فإن الشرق الاوسط كان واقعاً في شراك سياسات القوى الكبرى، بطريقة متعاظمة الاطراد وبإحكام بالغ، أكثر من أي جزء آخر من العالم غير الغربي... ولم يحدث أن بقيت منطقة أخرى أسيرة السياسات متعددة الاطراف للقوى الكبرى، ودونما انقطاع كهذا الذي حدث للشرق الاوسط...»[١٤].

وما دامت المنطقة قد تم اختراقها هكذا عن طريق القوى العظمى، فإن الأنماط السياسية فيها لا يمكن تفسيرها دون الإكثار من الرجوع إلى تأثير النظم الخارجية التي اقتحمتها. فالولايات المتحدة الأمريكية، منذ ترومان وحتى ريغان، تميل إلى تفسير الكثير من الاحداث السياسية الإقليمية بأنها «دليل على التطفل الشيوعي». وعلى سبيل المثال، فإن «مصالح العالم الحر بأجمعه كانت في موضع الخطر في مصر،» بسبب قناة السويس[١٥].

وقد ذهب الرئيس الأسبق جونسون، إلى القول ان «المكائد» السوفياتية كانت هي الاخرى عاملاً محدداً للحرب العربية ـ الاسرائيلية في ١٩٦٧، ولتداعياتها:

«وفي إطار جهوده لكي يكتسب نفوذاً في الدول العربية المتطرفة، فإن الاتحاد السوفيتي قد تحول في منتصف الخمسينات عن دعمه الأصيل لإسرائيل، إلى محاولة دفع الدول العربية المعتدلة في مسارات أكثر تشدداً، وإلى تهيئة قاعدة شرق أوسطية لتوسيع دوره في البحر الأبيض، وإفريقيا، وفي المناطق المطلة

---

(١٣) *The Middle East*, (April 1984), p.13.

(١٤) Brown, Ibid., p.3

(١٥) Dwight D. Eisenhower, *The White House Years: Mandate for Change 1953-1956* (New York: A Signet Book, 1963), p.150.

على المحيط الهندي. وقد استغل السوفييت العداء العربي ـ الاسرائيلي لإلهاب السياسات العربية حتى درجة الغليان. وقد تحولت هذه الأقطار، واحداً إثر الآخر، إلى تبني وجهة النظر السوفييتية، وقد أدى توسع الوجود السوفييتي في المنطقة إلى تهديد وضعنا في أوروبا. ودعا القادة السوفييت علانية إلى انسحاب أسطولنا السادس من البحر الأبيض المتوسط، مثلما دعوا الى تصفية حلف الاطلسي. وإذا ما تمكن السوفييت من التحكم في البحار، والنفط، والفضاء الجوي، في منطقة القوس الشاسع الممتد من المغرب إلى إيران، فإن كل الذي تم عمله منذ عهد الرئيس ترومان لتحقيق الاستقرار والتوازن في السياسة الدولية سوف يتعرض للخطر»(١٦).

ودون قبول مقولات الحرب الباردة من المنظور الامريكي وأسلوب الدعاية الغربية الذي يعبر عنه جونسون، فإن الاشارة إلى الجولة الثالثة في سلسلة الحروب العربية ـ الاسرائيلية في ١٩٦٧، تستحضر بعداً آخر لتدخل نظام الاختراق هذا بالشؤون العربية المتشابكة: أي: وجود إسرائيل.

فالقادة الاسرائيليون يصرون على مفهوم أن اسرائيل هي تجسيد للحلم الصهيوني في هذه الدولة(١٧). والنتيجة، كما صاغها ناحوم غولدمان الرئيس السابق للمنظمة اليهودية العالمية والمؤتمر اليهودي العالمي، أن اسرائيل تواجه مجموعة معقدة للغاية من المشكلات الحساسة وغير المسبوقة ترتبط بعلاقاتها بيهود الشتات (الدياسبورا). وقد تناول مايكل بريتشر هذه القضية في إطار تحليل السياسة الخارجية، في مؤلفه الكلاسيكي ذي الاجزاء الثلاثة:

«وفي عصر النظم السياسية المخترقة، شاع كثيراً وجود مجموعات ذات قواعد في الخارج، ولها مصلحة في السياسة الخارجية. ولا توجد دولة الآن محصنة تماماً ضد مجموعات الضغط التي تمارس معارضة اساسها من خارج الحدود الاقليمية. كما أنه لا توجد أية دولة يمكن أن تقارن بإسرائيل في استخدام هذا الوضع لصالحها، بحال من الاحوال. فإسرائيل تعي ذاتيتها كدولة يهودية، والواقع أن هذا هو سبب وجودها. كما أن إسرائيل هي الدولة اليهودية الوحيدة التي تجسد اليهودية، وارتباطها مع اليهودية العالمية لا ينفصم، في عقول قادتها وفي عقول أغلب اليهود، وعند الغالبية من غير اليهود في العالم الاوروبي ـ الامريكي أيضاً»(١٨).

---

(١٦) Lyndon B. Johnson, *The Vantage Point* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1971), p.288.

(١٧) انظر: Bahgat Korany and Ali E. H. Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Co.: Westview Press, 1984), pp. 34-35.

والمصادر المذكورة فيه.

(١٨) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel* (London; New York: Oxford University Press, 1972), p. 137.

ومن بين يهود الشتات (الدياسبورا)، فإن الملايين في أمريكا الشمالية لهم تأثيرهم المتميز. لا لكونهم ضعف تعداد السكان اليهود في دولة إسرائيل فقط، ولكن لأنهم أيضاً يمدون إسرائيل بوسائل الدعم السياسي والمالي والاقتصادي الأساسية. وما كانت إسرائيل لتحصل، دونهم، على هذا الاعتراف الدولي البالغ السرعة بها، وما كانت إسرائيل لتتغلب على التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية بهذا النجاح. وبالتالي فإنه اما عن طريق إسرائيل أو بطريق مباشرة، أصبحت العوامل الخارجية ضرورية لشرح ما يحدث في الوطن العربي.

والنتيجة أن أطرد الاحساس بتأثير القوى العالمية يوماً بعد يوم في النظام العربي. فمنذ البدايات الأولى، تحدد وجود إسرائيل، وتحددت الصراعات بين العرب والاسرائيليين التي ترتبت عليه، بأحداث خارجية، مثل إعلان بلفور الذي وعدت بريطانيا اليهود بمقتضاه بوطن قومي، ومحارق هتلر (الهولوكوست) وما أدت إليه من رغبة الغربيين في تعويض اليهود بمعاونتهم على الاستيطان في فلسطين، ثم بعدئذٍ قرار تقسيم فلسطين.

وحتى على مستوى اتخاذ القرار السياسي وتنفيذه، فإن اليهود الأوروبيين والأمريكيين يشاركون مباشرة في تقرير التطورات في الشرق الأوسط. ففي السنوات الأولى التي أعقبت قيام دولة اسرائيل حاولت المنظمة الصهيونية العالمية أن توفر لرئيسها ناحوم غولدمان دعوة لحضور اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلي، غير أن رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، بن غوريون، رفض ذلك. وقد عاود غولدمان طرق هذا الموضوع في كتاباته، سارداً المقترحات المقدمة بشأن إقامة منظمة مشتركة لاتخاذ القرارات تتكون من ممثلين عن إسرائيل وعن يهود الشتات (على سبيل المثال: انشاء مجلس للأعيان، إضافة الى البرلمان الاسرائيلي، يضم ممثلين منتخبين عن يهود الشتات. وكذلك، إقامة مجلس دائم يضم أعداداً متساوية من الإسرائيليين وممثلين لليهودية العالمية). وفي غياب مؤسسة مشتركة لاتخاذ القرارات، كان غولدمان يرى أن الممارسات القائمة غير مرضية. غير أن التدخل الخارجي في شؤون ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط يتم في إطار زيارات دورية لإسرائيل يقوم بها قادة المنظمات اليهودية للتباحث مع أعضاء في الحكومة الاسرائيلية بخصوص الشؤون الجارية في الدولة. وهكذا فإن امتداد النفوذ الاسرائيلي خارج حدود اسرائيل قد جلب وكرّس المزيد من تدخل النظام الكوني في شؤون المنطقة. وحتى الخطوط التي كان من المحتمل أن تميز بين التفاعلات الإقليمية وبين السياسات العالمية قد ازدادت غموضاً حتى كادت أن تختفي تماماً.

٣ ـ أسبقية التبعية الهيكلية العربية

نتيجة هذا النمط التاريخي للأحداث تتمثل في وجود درجة عالية من الهيمنة على السياسات العربية الإقليمية، يمكن ترجمتها على الجانب العربي، بوجود درجة عالية من

التبعية غير قابلة للارتداد خلال السنوات العشر القادمة. وقد استخدمت مؤشرات خمسة لتوثيق هذه التبعية وتعقب تطورها. وهذه المؤشرات هي: الغذاء، التجارة، السلاح، الديون، وغزو القيم الثقافية الغربية.

أ ـ تبعية الغذاء

شهدت مصر كلها انطلاقة الجحيم في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ بسبب قرار الحكومة بإلغاء الدعم على الغذاء.

«ومع مقدم صباح ٢٠ كانون الثاني/يناير، حين استعادت القوات المسلحة الهدوء والنظام، كانت مصر قد اهتزت حتى النخاع. فطوال يومين كاملين، شهدت مصر، من أسوان حتى الإسكندرية، أسوأ اضطرابات خلال ربع قرن. ولقد كانت خمس وعشرون سنة، باليوم تقريباً، تفصلنا عن قلاقل «حريق القاهرة» التي كانت تعد علامة بارزة على طريق الإطاحة بنظام حكم فاروق الملكي. وقد تحدث البعض عن حريق ثان للقاهرة... وطبقاً للإحصاءات الرسمية، التي يعدها أغلب المراقبين متدنية للغاية، فإن ٨٠ قد ماتوا، وجرح ٥٦٠، وتم اعتقال ١٢٠٠. وقد تهاوى النظام السياسي تماماً خلال هذين اليومين»[١٩].

وكان على الحكومة أن تستسلم وأن تعيد الدعم. وهذه الأحداث المصرية مهمة، إلى حد ما، لا بسبب حدتها فقط، ولكن لكونها تعكس النموذج في الأقطار العربية الأخرى أيضاً. وهكذا فقد شهد عام ١٩٨٤ تكثف ما سمي «اضطرابات الخبز» في أقطار الشمال الافريقي الثلاثة. وفي وقت كتابة هذا البحث فإن السودان هو الآخر مشلول باضراب عام وقلاقل، تولدت عن إلغاء الدعم، وتحتج على مجمل السياسة الحكومية. وعلى حكومة النميري إما أن تستسلم، وإما أن يطاح بها.

وهذه الأمثلة تكشف كم هي أساسية للوضع العربي تبعية الغذاء هذه، وكيف يمكن أن تجعل الحكومات العربية عرضة للضغوط في علاقاتها مع القوى العظمى، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية (المصدر الرئيس للقمح). وكما يوضح الجدول رقم (١)، فإن العجز العربي في الانتاج الغذائي يتزايد في مجمله. وقد زاد هذا العجز بمقدار ٣٠٤ بالمائة خلال فترة السنوات الثماني ١٩٧٥/١٩٨٣ (آخر السنوات التي تتوافر بيانات من منظمة الاغذية والزراعة بشأنها). وقد لاحظت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وهي وكالة تابعة لجامعة الدول العربية أقيمت في عام ١٩٧٠ ومقرها الخرطوم، أن الواردات العربية من

---

(١٩) Mark N. Cooper, *The Transformation of Egypt* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982), p. 236.

ومن اجل توثيق مفصل للاحداث يوماً بيوم، انظر على وجه الخصوص: حسين عبد الرازق، مصر في ١٨، ١٩ يناير (١٩٧٧)، دراسة سياسية توثيقية (بيروت: دار الكلمة، ١٩٨١).

جدول رقم (١)

تطور العجز في ميزان مدفوعات المنتجات الزراعية في البلدان العربية (آلاف الدولارات الأمريكية)

البلد العربي	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الأردن	-١٤٥	-٢٢٤	-٢٤٩	-٣٣١	-٣٨٣	-٣٦٢	-٤٣٤	-٥٣٤	-٤٩٠
الامارات العربية المتحدة	-٣٣٩	-٣٨٦	-٤٤٢	-٥٠٤	-٧٥٢	-٦٨٩	-٧٨٢	-٦٩٣	-٧١٣
البحرين	-٦٩	-١٠٣	-١٦٢	-١٦٩	-٢١٤	-٢٤٠	-٢٤٣	-٢١٢	-٢١٧
تونس	-١٥٤	-١١١	-١٧٥	-١٨٩	-٢٨٣	-٤٢٧	-٤٣٦	-٣٢١	-٤٤٩
الجزائر	-١٣٧٥	-٩١١	-١٣١٢	-١٤٧٩	-١٦٨٩	-٣٣٦٩	-٣٦٤٣	-٣٧٦٥	-٢٤٦١
الجماهيرية العربية الليبية	-٧٠١	-٥٤٦	-٧٩٢	-٨٥٦	-٩٧٤	-١٤٠٠	-١٦٨٦	-١٣٩٢	-١٤٦٠
جيبوتي	-١٩	-٢٥	-٢٢	-٤٢	-٤٧	-٦٠	-٤٨	-٦٠	-٥٢
السعودية	-٦٩١	-١٢٢٣	-١٨٤٣	-٢٥٧٩	-٣٥٢٦	-٤٧٤٦	-٥٦٤٧	-٥٨٩٣	-٥١٩٨
السودان	٢٠٣	٤٠٥	٤٥٧	٢٩١	٣٨٠	١٤٩	١٢٢	١٧٤	٣٨٠
سورية	-٢٢٤	-١٢٨	-١١٤	-٣٧٤	-٢٦٨	-٤٨١	-٧٢٦	-٤٦١	-٧٠٧
الصومال	١٠	٨	-٣٩	١٨	٢٢	٢٧	-٥٥	٤٢	٨٤
العراق	-٨٤٦	-٦٦٣	-٨٧٣	-١٠٨٧	-١٥٤٤	-٢١١٤	-٢١٩٥	-٢٢٢١	-٢٠٤١
عمان	-٥١	-٥٠	-١٢٤	-١٣٦	-١٧٥	-٢٨٥	-٣٣٦	-٣٨٦	-٤٠٦
قطر	-٥٧	-٨٦	-١٠٥	-١٣٤	-١٦٩	-٢١٣	-٢١٧	-١٨٠	-١٧٠
الكويت	-٤٠٩	-٤٧٤	-٥٨٩	-٦٦٨	-٧٨٦	-٩٩٦	-٩٣٠	-١٠٤٥	-١٠٤٢
لبنان	-٢٨٥	-٢٨٣	-٣٦٣	-٣٢٦	-٣٧٦	-٤٣٨	-٥٥١	-٤٣٧	-٤٣٨
مصر	-٨٣٠	-٨٠٢	-١١٣٩	-١٧٥٥	-١٣٠٩	-٢١٣٣	-٣٥٣٢	-٣٠٩٨	-٣٤٠٨
المغرب	-٤٦٥	-١٩٥	-٢٩٢	-٢٢٥	-٢٨٨	-٣٢٩	-٥٧٧	-٣٩٧	-٣٩٢
موريتانيا	-٣٦	-٣٢	-٢٥٥	-١٤	-٢٦	-٧	٥٢	٧٦	٦٧
اليمن الديمقراطية	-٦٥	-٥٠	-٦٦	-١٤٠	-١٣٢	-٢١٩	-٢٠٨	-٢٤٣	-١٧٢
اليمن العربية	-١٤١	-١٥٩	-١٨١	-٣٧٨	-٤٢٥	-٤٨٩	-٥٩٣	-٥٤٦	-٤٣٣
المجموع	-٦٤٧٩	-٥٩٧١	-٨٦٨٠	-١٠٩٧٧	-١٢٩٦٤	-١٧٨١١	-٢١٦٦٥	-٢٠٦٢٨	-١٩٦٩٧

المصدر: على اساس بيانات مجمعة من:

FAO International Trade Yearbook, 1980-1983 (Rome: FAO, 1983).

السلع الزراعية مثل القمح والسكر قد قفزت من ٦,٦ بلايين دولار في عام ١٩٧٤، إلى ٢١،٢ بليون دولار في عام ١٩٨١. وعلى هذا المستوى من التبعية، فإنه حتى الدول العربية الموصوفة بالغنى ليست في موقف المستغني.

«وقد نمت واردات الغذاء للدول النفطية بمعدل سنوي متوسط ٢٧ بالمائة، وكان أعلى معدل للنمو في العربية السعودية واقترب من ٣٧ بالمائة. وتستورد الدول العربية حالياً ١٠ بالمائة من مجمل الحبوب المطروحة في السوق العالمي، وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فإن الرقم قد يرتفع في سهولة الى ٥٠ بالمائة»[٢٠].

---

(٢٠) *The Middle East*, (June 1984), p. 38.

ويمكن أن يزداد وضع الغذاء العربي سوءاً في العقد القادم، لا بسبب زيادة الطلب العربي فقط، ولكن بسبب نقص العرض العالمي أيضاً. فسليمان سيد أحمد، رئيس قسم اقتصاديات الإنتاج بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، يدق جرس الانذار:

«إن كميات الغذاء التي يحصل عليها العالم من السوق العالمي تقل شيئاً فشيئاً، فالدول التي اعتادت على إنتاج الكثير من الحبوب مثل الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا لم تعد تتوسع في انتاجها الزراعي. وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أوقفت الزراعة في ٨٠ مليون هكتار وعوضت المزارعين لأنها ترغب في المحافظة على الأسعار في السوق العالمي عند مستوى معين. . يزيد على ذلك أن الاتحاد السوفييتي، والذي كان فيما مضى يكتفي ذاتياً من السلع الزراعية، قد صار مستورداً صافياً للحبوب. . . . ويترتب على ذلك أنه إذا ما ثبتت اتجاهات الانتاج والاستهلاك على ما هي عليه حالياً حتى عام ٢٠٠٠، فإن أناساً كثيرين لن يكون في مقدورهم أن يجدوا كفايتهم ليشتروها»[٢١].

وفيما يتعلق بهذا الوضع الغذائي الذي يزداد سوءاً في الوطن العربي، لا يوجد أي شيء بمثابة القضاء والقدر الذي لا يمكن تغييره على المدى المتوسط والطويل. فالعربية السعودية، على سبيل المثال، قد حققت نجاحاً كبيراً في زراعة الحبوب، وإن كان بكلفة ضخمة. وقد كان هدف خطتها ١٩٨٠/١٩٨٥ أن تزيد انتاج الحبوب بمقدار ٥٦٠٠٠ طن، بيد أنها أنتجت ٧٤٠٠٠٠ في عام ١٩٨٤، وهذه طفرة هائلة من الثلاثة آلاف طن التي كانت تنتجها منذ سبع سنوات، أكثر من هذا، فإن المنطقة ككل تملك إمكانات زراعية هائلة، منها على سبيل المثال، ١٨٧ مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، التي لا يستخدم سوى ثلثها على وجه التقريب، والقوة العاملة الوافرة، والسوق الواسع.

غير أن الكلمة «إمكانات» يجب التشديد عليها، لأن الأغلبية من بين ١٥٣ مشروعاً قدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في خطتها ١٩٨٠/١٩٨٥ لا تزال على الورق، والكثير منها لا يزال في حاجة إلى دراسة جدوى. يضاف إلى ذلك، أن القليل جداً من البحوث الزراعية يستغل حالياً في الوطن العربي من أجل زيادة الانتاجية، رغم أن متوسطها في الوقت الحالي ١,١ طن/ هكتار، مقارنة بستة أطنان في الأقطار المتقدمة.

وهناك عقبة أخرى لا بد من تجاوزها قبل أن تتحسن مستويات تبعية الغذاء هذه: عقبة سياسية ـ ادارية تعكس انفصال هذه الخطط عن السياسات العربية المشتركة. فمصادر المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد أوضحت أن بعض القرارات الخاصة بالأمن الغذائي يجب أن تتخذ على مستوى رؤساء الدول. وتأجيل مؤتمرات القمة يؤخر تنفيذ هذه الخطط، وكثيراً ما تسيطر المناقشات السياسية على القمة ولا تترك وقتاً لما يسمى القضايا غير السياسية، كالأمن الغذائي، مثلما حدث في فاس عام ١٩٨٢[٢٢].

---

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.

وإذا ما اتخذت القرارات السياسية الصحيحة سلفاً ونفذت، فإن العقبتين الأخيرتين يمكن تجاوزهما. وفي هذه الحالة، فإن تبعية الغذاء العربي يمكن أن تتناقص خلال العقد القادم، ولكنها لن تختفي في مثل هذه المدة القصيرة نسبياً.

ب ـ تبعية التجارة

تتصف الاقتصادات العربية بأنها خارجية التوجه، شأنها في ذلك شأن العديد من أقطار العالم الثالث، كما أن التجارة تكوّن نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، مثلما يبين الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية للصادرات من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية

البلد العربي	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الاردن	٤١٫٠	٦١٫٢	٥٩٫٨	٦٩٫٣	٧٨٫٨	٣٩٫٣	٣٤٫٥
الامارات العربية المتحدة	٦٩٫٨	٨٥٫٤	٧٤٫٩	٧٦٫٩	٧٨٫٩	٦١٫٧	٨١٫٢
تونس	٣٩٫٣	٣٣٫٠	٣١٫٧	٣٨٫٦	٤١٫٢	٣٦٫٣	٣٥٫٢
الجزائر	٤٣٫٨	٣٦٫٢	٢٨٫٤	٣٥٫٨	٣٥٫٠	٢٦٫٧	٢٤٫٦
الجماهيرية العربية الليبية	٨٠٫٥	٥٤٫٨	٥٧٫٤	٧٦٫٤	٥٩٫٧	٤٨٫٨	٤٧٫٦
جيبوتي	—	١٨٫٨	٣٥٫٠	٢٧٫٣	١٨٫٣	—	—
السعودية	٨٩٫٦	٩٥٫٢	٦١٫٩	٦٦٫١	٦٩٫١	٦٧٫٤	٥٨٫٤
السودان	١٢٫٦	١٣٫٤	١١٫٠	١٦٫٠	٩٫٧	٨٫٧	٨٫١
سورية	٢٧٫٢	٢١٫٩	٢٤٫١	١٨٫٧	١٨٫٠	١٢٫٧	١١٫٣
الصومال	١٨٫٠	١٣٫٥	١٢٫٧	٢٢٫٨	٢١٫٤	١١٫١	١٤٫٢
العراق	٧٠٫٩	٥٢٫٥	٥٣٫١	—	—	—	—
عمان	٩٧٫٨	٨١٫٤	٧١٫٧	٧٩٫٨	٨٦٫٦	٦٧٫٢	٥٠٫٩
قطر	٧٨٫١	٩٠٫٥	٧٠٫٠	٨٣٫٠	٩١٫٠	٧٤٫٤	٦٠٫٤
الكويت	٩٦٫٧	٦٨٫٤	٦٠٫٢	٦٦٫٩	٥٣٫٢	٣٤٫١	٣٥٫٥
مصر	٢٦٫١	٢٥٫٥	٣٣٫٠	٣٦٫٧	٣٠٫٨	٢٧٫٢	٢٧٫٥
المغرب	٣١٫٣	٢٢٫٧	٢١٫٤	٢٣٫٥	٢٦٫٥	٢٠٫٤	٢٢٫٥
موريتانيا	٥٦٫٥	٤٠٫٨	٣٢٫١	٤٤٫٢	٥٠٫٠	٣٣٫٤	٣٤٫٢
اليمن الديمقراطية	٣٢٫٢	٥١٫٥	٥٧٫٦	٦١٫٦	٤٣٫٦	٤٨٫٢	٣٤٫٥
اليمن العربية	٢٧٫٢	٧٠٫٢	٦٦٫٦	٥٢٫٠	٣٩٫٤	٦٫٩	١٫٣
المتوسط	٥٩٫٧	٤٩٫٣	٤٥٫٤	٤٨٫٤	٤٩٫٧	٣٦٫٧	٣٣٫٦

المصدر: International Monetary Fund [IMF]: *Direction of Trade Yearbook* (Washington. D.C.: IMF. 1974-1983). *International Financial Statistics Yearbook* (Washington. D.C.: IMF. 1974 - 1983). and International Bank for Reconstruction and Development. *World Bank Atlas: Per capita Product. Population* (Washington. D.C.: Main Urban Center. 1974-1983).

والفرق الوحيد بين الأقطار العربية «الغنية» وبين الأقطار «الفقيرة»، أن أوضاع المجموعة الأولى، في حقيقتها، هي الأسوأ، إذا ما اعتبرنا التبعية التجارية. فالجزء الرئيس من الدخل القومي لهذه الأقطار لا يعتمد فقط على الصادرات عموماً، ولكنه يعتمد أيضاً على سلعة واحدة، وهي النفط، ويزيد على ذلك أن تبعية التجارة لا تتمثل فقط في الانكباب على عدد محدود من السلع المصدرة، ولكنها تتسم أيضاً بالتركيز على شركاء قليلين، أي على الغرب. فالشرق، أو دول التخطيط الاقتصادي المركزي في اللغة الاصطلاحية للأمم المتحدة، قد حاول المنافسة، ولكنه فشل حتى أن يحتل مرتبة ثانية مقاربة (مع استبعاد السلاح)، دع عنك أن يكون بديلاً أو حتى عامل موازنة. والجدولان (٣) و(٤) يفصحان عن هذه المسألة.

وتشير الجداول الى عامل آخر مهم، ومؤداه أن التركيز على الغرب ينطبق تماماً على كل من حالتي الأقطار «المعتدلة»، والأقطار «المتطرفة»، على حد سواء. فالجزائر تستورد من الغرب ما بين ٨٣ بالمائة ـ ٨٩ بالمائة، في مقابل ٢ بالمائة ـ ٣ بالمائة من الشرق[٢٣]، أي بنسبة تتراوح من ٣٠ : ١ إلى ٤٠ : ١. ولا يختلف نمط التجارة في ليبيا، ولا حتى في اليمن الديمقراطية، عن هذا.

واحتمال انعكاس التبعية التجارية للغرب ليس قابلاً للتحقيق خلال السنوات العشر القادمة، حيث إن القرار السياسي يجب أن يتخذ وأن يوضع موضع التنفيذ قبل أن نحدد زمناً لانعكاس هذه التبعية التجارية. إضافة إلى أنه لا يوجد ضمان بأن تنويع التجارة حين ينفذ فإنه سوف يستمر حتى يتحقق هذا الانعكاس. وتجربة مصر وثيقة الصلة بهذا الموضوع. فبعد استثمار سياسي ضخم، وتحقيق بعض النجاح في تنويع التجارة في الستينات، سرعان ما عادت مصر للتكامل مع الغرب ولتحل بالولايات المتحدة الأمريكية محل الاتحاد السوفياتي في السبعينات. وقد تزايدت واردات مصر من الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة السنوات الأربع ١٩٧٤/١٩٧٨ بحوالى ٣٢١ بالمائة (باعتبار أن الواردات أكثر تعبيراً من الصادرات عن اختيار محدد عند هذا المستوى)[٢٤].

وقد يطرح اعتراض هنا مؤداه أن ما هو قائم بين الوطن العربي وبين الولايات المتحدة الأمريكية هو اعتماد متبادل في مجال التجارة، أكثر من كونه تبعية تجارية. وفي هذا الصدد يكفي القول انه فيما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ انخفضت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات) إلى الوطن العربي بأجمعه من ٨ بالمائة الى ٦

(٢٣) المفهوم ان الارقام المبينة تعطي النسب المئوية في جملة واردات الجزائر. (المترجم)

(٢٤) Bahgat Korany, *The Political Economy of Egypt's Development: Present Patterns and Future Trends* (Ottawa: Canadian International Development Agency, 1984).

جدول رقم (٣)
منشأ الواردات للبلدان العربية
(نسبة مئوية من مجمل الواردات)
(٪)

البلد العربي	اقتصادات السوق الصناعية			الاقتصادات النامية			اقتصادات التخطيط المركزي		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣
الأردن	٥٢,٤	٥٦,٤	٤٤,٥	٣١,٧	٢٩,٢	٣٥,٧	٢,٥	٢,٧	٢,٥
الامارات العربية المتحدة	٦٩,٠	٧٠,٧	٧٣,٩	٢٤,٠	٢٦,٩	٢٥,٨	١,٠	٠,٦	٠,٣
البحرين	٣٥,٢	٣٢,٢	٣٩,٠	٦٣,٦	٦٦,٩	٦٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠
تونس	٧٩,٥	٧٤,١	٧٩,٣	١٧,٤	٢٢,٧	١٧,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٨
الجزائر	٨٩,٣	٨٣,٦	٨٣,٤	٧,٣	١٢,٨	١٤,٤	٣,٤	٣,٤	٢,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٧٤,١	٨٤,٢	٧٩,٢	٢٠,٦	١٢,٩	١٦,٠	٢,٨	٢,٤	٢,٧
جيبوتي	٥٧,٠	٥٨,٨	٥٥,٧	٤٢,٣	٣٩,٥	٤٢,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
السعودية	٦٣,٧	٧٩,٦	٨١,٧	٣٢,٣	١٥,٦	١٥,٤	٠,٧	١,٦	٠,٣
السودان	٥٩,٩	٥٥,١	٥٧,١	٢٨,١	٣٨,١	٣٩,٥	٤,٦	١,٨	١,٤
سورية	٥٩,٢	٥٢,١	٤٤,٩	٢٧,٥	٣٨,٤	٤٤,٥	٩,٢	٦,٤	٨,١
الصومال	٤٤,٤	٧٧,٣	٦٨,٦	٣٤,٢	٢٢,٣	٣٠,٨	٧,٤	٠,٢	٠,٣
العراق	٧٤,٥	٧٦,٨	٥٧,٥	١٨,٩	١٩,٧	٤٠,٤	٦,٥	٣,٥	٢,٠
عمان	٦٤,٩	٦٣,٤	٧١,٢	٣٤,٩	٣٤,٩	٢٨,٧	٠,٢	٠,٨	٠,١
قطر	٧٦,٩	٧٧,٧	٧٨,٦	٢٢,٥	٢٠,٥	١٧,١	٠,٣	٠,٣	٠,٠
الكويت	٧٧,١	٧٤,١	٧٣,٨	١٨,٨	٢١,٣	٢٠,٢	٢,٣	١,٢	١,٣
لبنان	٧١,٢	٦٠,٢	٧١,٨	٢٣,٦	٣٤,٢	٢٧,٢	٥,٠	٤,٩	١,٠
مصر	٦٥,٨	٧٢,٥	٧٨,٨	٢١,٠	١٧,٧	١٣,٩	١٢,٨	٥,٤	٣,٥
المغرب	٦٩,٩	٦١,٦	٦٠,٨	٢٠,٥	٢٦,٧	٢٩,٤	٨,٦	٦,٢	٨,٣
موريتانيا	٧٧,٢	٩٤,٧	٥٥,٣	٢٢,١	٥,٣	١٧,١	٠,٧	٠,٠	٠,٨
اليمن الديمقراطية	٥٠,٠	٢٩,١	٤١,٤	٤٤,٩	٦٩,٨	٥٧,٠	٥,١	١,١	١,٣
اليمن العربية	٤٩,١	٥٣,٥	٥٠,٦	٤٧,٤	٤٣,٣	٣٧,٦	٣,٤	١,٩	٠,٧
المتوسط	٦٤,٧	٦٦,٠	٦٤,١	٢٨,٧	٢٩,٤	٣٠,٠	٣,٧	٢,١	١,٨

المصدر: IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook, 1982-1984.*

بالمائة (كأرقام مقربة)، وانخفضت الواردات من ٣,٥ بالمائة الى ٢,٩ بالمائة. وعلى الجانب الآخر، كان متوسط الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حتى فيما يخص الدول الراديكالية مثل الجزائر وليبيا، فيما بين عامي ١٩٧٤/١٩٨٣ هو ٣٧ بالمائة، ٢٤,٦ بالمائة (من مجمل الصادرات إلى العالم كله) على التوالي. وعدم التماثل هنا أوضح من أن يعقب

جدول رقم (٤)
مقصد صادرات البلدان العربية
(نسبة مئوية من جملة الصادرات)
(٪)

البلد العربي	اقتصادات السوق الصناعية			الاقتصادات النامية			اقتصادات التخطيط المركزي		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣
الأردن	٨,٠	٦,٥	٦,٠	٦٢,٨	٥٨,٥	٥٤,٣	٥,٢	١,٤	٢,٤
الامارات العربية المتحدة	٩٢,٦	٨١,٠	٦٠,٦	٧,٤	١٨,٤	١٨,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
البحرين	٥١,٧	٢٣,٠	١٧,٨	٤٣,٣	٥٤,٦	٥٦,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تونس	٦٠,١	٦٨,٩	٨١,٧	٣٢,٨	٢٨,٣	١٦,١	٦,١	١,٤	١,٣
الجزائر	٨٨,٣	٩٠,٣	٩٣,٥	٧,٩	٥,٤	٦,٠	٣,٨	١,٨	٠,٥
الجماهيرية العربية الليبية	٨٤,٦	٨٩,٨	٧٣,٧	١٤,٩	٩,٦	٢٣,٤	٠,٥	٠,٣	٢,٤
جيبوتي	٦,٠	١٩,٦	٢٠,٦	٩٣,٣	٨٠,٤	٧٩,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
السعودية	٦٨,٣	٧٥,٣	٥٨,٩	٢٤,٢	٢١,٩	٣٧,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠
السودان	٥١,١	٣٥,٣	٣٢,٧	٤٣,٨	٥٣,٤	٥٨,٩	٣,٧	٦,٤	٦,٦
سورية	٤٨,٧	٦٧,٠	٣٦,٨	٢٦,٧	٢٣,٤	٤٥,٦	١١,٤	٧,٠	١٦,٢
الصومال	٧,٧	١٥,٦	١٥,٥	٨١,٢	٨٤,٤	٨٤,٤	٥,٥	٠,٠	٠,٠
العراق	٦٠,١	٥٩,٤	٣٤,٥	٣٩,٥	١٩,٧	٦٥,٨	٠,٢	٠,٢	٠,٢
عمان	٨٣,٢	٧٧,٦	٧٧,٣	١٦,٨	١٥,٧	١٤,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠
قطر	٧٢,١	٧٠,٥	٦٧,٧	٢٦,٨	٢٨,٦	٢٩,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الكويت	٦٢,٤	٥٠,٣	٣٨,٦	٣٣,٢	٣٨,٦	٤٢,٦	٠,٠	٠,٧	٠,٩
لبنان	١٠,٢	١٣,٥	١٢,٩	٨١,٥	٦٨,٥	٧١,٠	٣,١	٦,٤	٢,٦
مصر	١٤,٥	٥٩,٨	٧٣,٧	٢٢,٦	٣١,٧	١٨,٠	٦٢,٧	٧,٦	٥,١
المغرب	٦٦,٣	٦٢,١	٦٤,٥	١٩,٠	٢٠,٣	٢٧,٠	١٣,٦	٨,٧	٥,١
موريتانيا	٩٦,٩	٩٤,٣	٩٤,٠	٣,١	٥,٨	٦,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اليمن الديمقراطية	٨٥,١	٣٣,٦	٥٥,٧	١٢,٦	٦٥,٨	٤٣,٦	٠,١	٠,١	٠,٠
اليمن العربية	٢٦,٨	٢٨,٨	٢٦,٠	٧٢,١	٦٦,٦	٦٤,١	١,١	٣,١	٠,٠
المتوسط	٥٤,٦	٥٣,٤	٤٩,٦	٣٦,٤	٣٨,٠	٤١,٠	٥,٣	٢,١	٢,٠

المصدر: IMF, *Direction of Trade Statistic Yearbook, 1982-1984.*

عليه. وهو أكثر وضوحاً مع المؤشر التالي، أي السلاح.

ج - تبعية السلاح

عادة ما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب المكانة الأسمى، سواء فيما يتعلق

بحالة تبعية الغذاء، أم حالة تبعية التجارة. أما في دائرة واردات السلاح والتدريب فإن للاتحاد السوفياتي وجوداً قوياً، إلى حد ما. ويجب أن يكون حاضراً في الأذهان أن المنطقة كانت احتكاراً غربياً حتى صفقة الأسلحة التشيكية في ١٩٥٥، وأن قضية الأسلحة، على وجه الدقة، هي التي فتحت بابها أمام الاتحاد السوفياتي. وقد قدمت موسكو إلى الوطن العربي، آنئذٍ، بدعوة، وليس بالغزو. وقد دعم تصاعد عسكرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وجود موسكو في المنطقة، وسمح لها أن تقيم علاقات متميزة مع الأقطار العربية المؤثرة. والمثال على ذلك حالة مصر فيما بين ١٩٦٧ و١٩٧٢ حيث كان يقيم حوالى ٢٠٠٠٠ من المستشارين السوفيات.

وإذا ما كانت مصر هي الرائدة في الحصول على واردات ضخمة من الأسلحة السوفياتية، وتوقيع معاهدة صداقة واتفاقيات تعاون عسكري مع موسكو، فإن هذا النمط سرعان ما انتقل إلى الأقطار الأخرى، مثل سوريا، والجزائر، واليمنين، والصومال، وليبيا. فكل هذه الأقطار استقبلت مستشارين عسكريين من أوروبا الشرقية، كما أرسلت رجالها للدراسة في أقطار الكتلة الشرقية، مثلما يبين الجدولان (٥) و(٦).

وهكذا فإنه في فترة السنوات الخمس ١٩٧٦/١٩٨٠، بلغت مبيعات السلاح المسجلة إلى ١٩ قطراً عربياً ما دون ٤٠ بليون دولار بقليل (أو ٣٩,٧٥٥ بليون دولار بالأسعار الجارية)، وكان نصيب الاتحاد السوفياتي منها ٥٠ بالمائة على الأقل (١٩,٩٩٠ بليوناً)[٢٥].

غير أنه مع صعود القوى النفطية، وتأكيد التباعد المصري ـ السوفياتي، تزايد تحول العقود الكبرى إلى الأقطار الغربية، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، بخاصة، ثم إيطاليا وألمانيا الغربية ولكن بمحدودية أكبر. والأقطار الخليجية هي المثال الذي يرد إلى الذهن مباشرة. فالتدفقات الضخمة من الدولارات النفطية لم تقدم لهذه الأقطار الوسائل لاقتناء أحدث المعدات العسكرية فقط، ولكنها زادت أيضاً من إدراكها أنها موضع طمع، وأنها معرضة للاعتداء، مما دفعها إلى تخصيص مبالغ متزايدة للدفاع، مثلما يوضح الجدول رقم (٧).

وهكذا فإنه فيما بين ١٩٧٢ و١٩٧٦ فقط زاد الانفاق الدفاعي في العراق عن الضعف، وارتفع في الكويت بمقدار ١٠٠٠ بالمائة، وفي العربية السعودية بحوالى ١٢٠٠ بالمائة. وفي عام ١٩٨٠، كانت أضخم ثلاثة عقود وقعتها الأقطار العربية تختص بالسلاح.

وقد أدى نشوب الحرب العراقية ـ الايرانية إلى توجيه المزيد من الدولارات النفطية

---

(٢٥) *The Middle East and North Africa* (London, Yearly) (1984 - 1985), p. 141.

جدول رقم (٥)

اعداد الأفراد الفنيين العسكريين من الكتلة السوفياتية في بعض البلدان العربية في ١٩٧٩ (مقارنة بالأقطار الأقل نمواً)

الأقطـار	المجموع	الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية	كوبا
الجزائر	١٠٣٠	١٠١٥	١٥
الجماهيرية العربية الليبية	١٨٢٠	١٨٢٠	—
سورية	٢٤٨٠	٢٤٨٠	—
العراق	١٠٦٥	١٠٦٥	—
الكويت	٥	٥	—
اليمن الديمقراطية	٢١٠٠	١١٠٠	١٠٠٠
اليمن العربية	١٣٠	١٣٠	—
الأقطار الأقل نمواً	٥٠٥٥٥	١٥٨٦٥	٣٤٣١٥

المصدر: مصادر للبيانات متنوعة.

جدول رقم (٦)

أعـداد الأفـراد العسكريين من الشرق الأوسط المتدربين في الأقطار الشيوعية في الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٧٩)

البلدان	المجموع	الاتحاد السوفياتي	أوروبا الشرقية
الجزائر	٢٤٠١	٢١٩٥	٢٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٥٩٥	١٣٧٠	٢٨٥
السـودان	٥٥٠	٣٣٠	٢٠
سورية	٥٤٥٥	٤٢٤٥	١٢١٠
الصومال	٢٥٨٥	٢٣٩٥	١٦٠
العراق	٤٤٠٠	٣٧١٠	٦٩٠
مصر	٦٢٥٠	٥٦٦٥	٥٨٥
اليمن الديمقراطية	١٠٩٥	١٠٧٥	٢٠
اليمن العربية	١٣٦٠	١٣٦٠	—

المصدر: مصادر للبيانات متنوعة.

جدول رقم (٧)

الانفاق الدفاعي في الخليج وفي بعض البلدان العربية الأخرى، ١٩٦٩ ـ ١٩٨١

(بملايين الدولارات الأمريكية الجارية)

البلد العربي	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
بلدان الخليج													
الامارات العربية المتحدة	....	....	....	١٦	١٣	٢٠	٣٢	٨١	٥٠٥	٧٩١	١١٥١	١٦٥٨	١٧٠٠
البحرين	....	....	....	....	٤	٧	١٤	٢٨	٣٩	٤٩	٥٧	٥٥	١٣٥
السعودية	١١٨٢	١٤٨١	٥٧٣	٧٩٢	١١٨٧	٢٦٧٠	٦٥١٩	٩٤٢٦	٩٥٠٥	١٠٧٥١	١٣٨٥١	١٦٧٤٠	٢٤٤٠٠
العراق	٨٢٦	٨٢٢	٧٦٢	٨١٦	١١٦٨	١٥١٠	١٥٥٥	١٦٨٤	١٨٩١	٢١٤٨	٢٦٧١	(*)٣٧٩٠	(*)٤٥٠٠
عمان	....	١٢٧	٤٦	٧٧	١٢١	٣٤٢	٦٩٨	٧٨٥	٦٨٦	٧٦٨	٧٧٩	١١٧٩	١٦٩٠
قطر	....	....	....	٥٢	١١٤	١٠٤	١٢٤	١٦٧	٢٣٠	٢٦٤	٤٥٨	٥٥٥	٨٩٣
الكويت	٢٠٢	٢٠٣	١٨٥	٢١٠	٢٣٤	٥٦٨	٧٣١	١٠٨٦	١٠٤٣	١٠٧٦	١١٨١	١٣١٥	١٣٠٠
اليمن الديمقراطية	٣٢	٣١	٣٩	٣٧	٤٦	٥٣	٤٦	٦١	٦٥	٩٦	١٠٤	١١٤	(*)١٥٠
اليمن العربية	١٤	٢٧	٣٦	٣٧	٤١	٥٩	٨٥	١٠٠٠	١٣٠	١٥٥	٣٧٣	٣٢٥	(*)١٣٥
المجموع	٢٢٥٦	٢٦٩١	١٦٤١	٢٠٣٧	٢٩٢٨	٥٣٣٣	٩٨٠٤	١٣٤١٨	١٤٠٩٤	١٦٠٨٠	١٩٦٢٥	٢٥٧٣١	٣٤٩٠٣
بلدان الصراع العربي ـ الاسرائيلي													
الاردن	١٠٠	٧٨	١٥٥	١٨٤	١٨٢	١٨٦	١٩٢	٣٣٧	٢٨٣	٣١٠	٣٨٢	٣٩٩	٤٢٥
سورية	٢٢٧	٢٨٢	٣٣٥	٢٩٠	٥٠٨	٤٩٧	١٠١٤	١٠٥٥	١٠٧٧	١٢٧٣	١٥٧٧	٢٢٠٥	(*)٢٣٩٠
لبنان	٤٦	٤٨	٤٤	٤٨	٥٤	٨٥	٨٦	٩٣	٩٨	....	....	....	٢٣٢
مصر	٤٣٥	٦٤٥	٨١١	١٠٣١	١٠٧٣	١٥٢٤	١٩٢٩	١٤٧٢	١٨٣٤	٢٠٤٤	١٩٨٤	١٣٦٢	٢١٠٠
المجموع الفرعي	٨٠٨	١٠٥٣	١٢٤٥	١٥٥٣	١٨١٧	٢٢٩٢	٣٢٢١	٢٩٥٧	٣٢٩٢	٣٦٢٧	٣٩٤٣	٣٩٦٦	٥١٤٧
الجماهيرية العربية الليبية	١٨٣	٣٠٢	١٤٠	١٣٤	١٩٣	٢٨٨	٢٤٣	٣٦٤	٤٧٩	٧٢٩	٥٠٠	٥٢٢	٦٣٠
المجموع	٩٩١	١٣٥٥	١٣٨٥	١٦٨٧	٢٠١٠	٢٦٨٠	٣٤٦٤	٣٣٢١	٣٧٧١	٤٣٥٦	٤٤٤٣	٤٤٨٩	٥٧٧٧

المصدر: بالنسبة لبيانات العام ١٩٨١ فقد حسبت من:

International Institute for Strategic Studies [IISS]: *The Military Balance, 1981-82* (London: IISS, 1982), and *The Military Balance, 1982-83* (London: IISS, 1983).

اما باقي البيانات فقد حسبت من:

Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability* (Boulder, Co.: Westview Press, 1984), p. 503.

ملاحظة: تعني اشارة (*) ان الارقام غير مؤكدة الى حد كبير، يغلب انها تقديرات من جانب Cordesman.

الى التسليح ، كما جعل من مبيعات السلاح تجارة مربحة للغاية. وكما صاغتها مجلة أرابيا[٢٦] فـإن الوفود تجيء وتذهب، مؤذنة بعصر، وسطاء مبيعات السلاح الجدد بما فيهم

---

(٢٦) *Arabia* (London, Monthly), (September 1984), p.6.

الوزراء والسفراء. وقد كان الإنفاق الدفاعي للعراق ٧,٧ بلايين دولار في عام ١٩٨٢، وتطور في اتجاه صعود حاد في ١٩٨٣ و١٩٨٤. وكان الانفاق الدفاعي لمجلس التعاون لدول الخليج ٢٨,٥ بليون دولار في ١٩٨٣ يخص العربية السعودية ٧٧ بالمائة منها، أي ٢٢ بليون دولار، وفقاً لما ذهب إليه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن.

وإذا ما تذكرنا درجة التعقيد التكنولوجي للأسلحة المستوردة في جانب، وفي الجانب الآخر مستويات المعرفة والاستعداد العسكريين في أقطار مجلس تعاون دول الخليج على سبيل المثال، فإن تعزيز القوة العسكرية لن يكون فقط أحد جوانب التبعية للقوى العظمى، ولكنه سوف يكون رهن المزيد من هذه التبعية، وللولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. ففيما بين ١٩٧٦ و١٩٨٢ بلغت تعاقدات العربية السعودية منفردة، من مبيعات السلاح والإنشاءات مع الولايات المتحدة الأمريكية ٣٨,٣٣ بليون دولار[٢٧].

د ـ تبعية الديون

في إطار الفهم الشائع عن «العرب الأغنياء»، لا بد وأن يبدو الحديث عن الدين العربي الخارجي المتصاعد تناقضاً في التعبير لدى الكثيرين، غير أنه وفقاً لتقرير مصرف الخليج المتحد (البنك البحراني المؤسس في الخارج) عن عام ١٩٨٤، فإن مجمل الدين الخارجي للأقطار العربية قد ارتفع من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٣ بمقدار ١٠ بالمائة ليبلغ حوالى ١٠٠ بليون دولار. وهذا المبلغ يرقى إلى زيادة قدرها ٢٠ ضعفاً لما كان عليه الدين في عام ١٩٧٠[٢٨]. والمدينون الثمانية الكبار ملزمون بحوالى ٩٤ بليون دولار. ويأتي العراق ومصر والجزائر والمغرب في صدر القائمة، متبوعين بالسودان وتونس وسوريا والأردن واليمن العربية. والجدول رقم (٨) يعطي التفاصيل عن تطور هذا الوضع حتى عام ١٩٨٢ لغالبية هذه الأقطار.

وإذا ما قورنت بتبعية الغذاء والتجارة والسلاح، فإن مشكلة الديون يمكن أن تتحسن، وبسهولة، في المدى القصير، إذا ما ووجهت بجدية. فإسقاطات البنك الدولي لخدمة الدين العام المبينة في الجدول رقم (٩) توضح انخفاضاً من ١٢ بليون دولار في عام ١٩٨٣ إلى حوالى ٧ بلايين دولار في عام ١٩٩١.

وعلى أي حال، فإن عبء الدين قد يشل بالفعل الاقتصادات النامية لأقطار مثل الجزائر ومصر والمغرب والسودان، والعراق بطبيعة الحال. وتحتاج هذه الاقتصادات إلى

---

(٢٧) Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability* (Boulder, Co.: Westview Press, 1984), p. 970.

(٢٨) *Middle East Economic Digest [MEED]* (London), (10 February 1984), p. 55.

جدول رقم (٨)
الدين العام الخارجي(*) للبلدان العربية
(ملايين الدولارات الأمريكية)

البلد العربي	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الأردن	٢٣٨,٥	٣٥٩,٣	٤٦٩,٢	٥٠١,٤	٦٨٣,٩	١١٨٢,٢	١٦٦٥,٢	١٩١٢,٢	٢٤٨٥,٧	٢٤٧٥,٧	٢٥١٦,١
تونس	١٠٨٣,١	١٢٦٨,٦	١٤٧٨,٨	١٧٢٩,٥	٢٢٧٧,٣	٣١٨٢,١	٣٩٨٤,٠	٤٧٢٠,٠	٤٩٧٧,٨	٤٨٨١,٥	—
الجزائر	٢٦٩٧,٤	٤٩١٦,٤	٦٠٠٢,١	٩٥٩٠,٨	١١٩٧٥,٩	١٤٩٦٧,٦	٢٠٠٥٧,٠	٢٣٨٤٢,٣	٢٣١٨٧,٩	٢١٦٨٥,٨	...
جيبوتي	—	—	—	—	—	١٩,٨	٢١,٠	٢٥,٤	٤٩,٥	٧١,٦	٩٣,٢
السودان	٧٠٢,٢	٩٧١,٨	١٤٨٣,٩	١٩٦٠,٤	٢٥٢٦,٧	٣٢٠٢,٤	٣٨٤٧,٢	٤٨١٢,٣	٥٣٦٨,١	٥٩٤٩,١	٩٤٥٥,٩
سورية	٥٢٣,٢	٧٠٧,٦	١٢٨٠,٥	٢٢٢١,٤	٣١٢٩,٢	٣٨٧٢,٩	٤٢٨٤,٥	٤٥٣٦,٢	٤٥٩٦,٩	٤٣٣٩,٢	٤٢٢٠,٠
الصومال	٢٥٠,٧	٢٨٦,٣	٤١٣,٧	٤٦٥,١	٦٤٥,٤	٩٣٠,٥	١٠٦٢,٧	٩٥٩,٥	١١٤٣,٥	١٣١٦,٠	—
العراق	٢٦٨٠,٠	٢٩١٢,٩	٤٤٣١,٣	٧٢٥٤,١	٨٧٨٠,٩	١٢٦٠٧,٩	١٤٣١٠,٠	١٦١٢٩,٠	١٧٨١٠,٥	١٧٣٣٤,٤	—
عمان	٣٢,٠	٩١,٧	٣٤٣,١	٥٧١,١	٨٢٥,٩	٨٦٤,٢	٩٩٤,٦	٧٥٩,٧	٨٩٨,٥	٩٢٥,٥	١٣٠٣,٢
لبنان	٦٢,٥	٩٨,١	٨٩,٧	٧٩,٧	٧٣,١	١٩٠,٣	٣٧٩,٣	٤٢٣,٤	٤٢٥,١	٢٨٤,٨	٣٣٢,١
مصر	٢٦٨٠,٠	٢٩١٢,٩	٤٤٣١,٣	٧٢٥٤,١	٨٧٨٠,٩	١٢٦٠٧,٩	١٤٣١٠,٠	١٦١٢٩,٠	١٧٨١٠,٥	١٧٣٣٤,٤	—
المغرب	١٢١٦,٣	١٣٠٨,٩	١٨٣١,٢	٢٤٠٤,٩	٣١٣٠,٩	٥٠٩٣,٥	٧٤٠٣,٥	٨٥١٩,١	٩١٥٥,٥	١٠٦٧٧,٦	—
موريتانيا	١١٩,٦	٢١٣,٨	٣٧٣,٣	٤١٢,٦	٦١٩,٤	٦٨٤,١	٨٤١,٦	١٢٢١,٥	١٣٣٨,٠	١٥٢١,٠	١٦٥٣,٠
اليمن الديمقراطية	١٤٩,٢	١٧٥,٥	٢٤٣,٨	٢٩٢,٥	٣٧١,٠	٤٣٥,٤	٥٧٩,٩	٨٩٠,٧	١٢٤٠,٧	١٢٧٠,٩	—
اليمن العربية	١٠٨٣,١	١٢٦٨,٦	١٤٧٨,٨	١٧٢٩,٥	٢٢٧٧,٣	٣١٨٢,١	٣٩٨٤,٠	٤٧٢٠,٠	٤٩٧٧,٨	٤٨٨١,٥	—
المجموع	١٠٧٥٦,٧	١٤٤٣٩,٣	١٩٥٤٩,٣	٣١٢٩١,٧	٣٧٠٧٣,٦	٤٩٣٦٠,٤	٦١٨٩٠,٩	٧٠٢٢٨,٢	٧٤٣٨٢,٨	٧٤٨٥٦,١	—

(*) الدين العام غير المدفوع شاملاً غير المستخدمة.

المصدر: World Bank. *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries* (Washington, D.C.: The Bank, 1974-1983).

بعض الوقت لتتعافى من الآثار المناوئة للديون. وقد قدر مصرف الخليج المتحد نسبة الدين المصري إلى الصادرات (المنظورة وغير المنظورة) بحوالى ١٥٤ بالمائة، وان احتياطيات مصر الدولية تغطي الواردات لفترة ٢,٣ شهراً. وبالنسبة للجزائر فان نسبة الدين الى الصادرات (المنظورة وغير المنظورة) كان ١٣٢ بالمائة لعام ١٩٨٢، حين كانت احتياطياتها بالكاد تتجاوز تغطية الواردات لثلاثة شهور. والمغرب لديه أعلى نسبة لخدمة الدين في الوطن العربي، ومن الاحتياطي ما لا يكفي لتغطية الواردات لشهر واحد. أما في السودان، حيث حكومة النميري في مهب الريح وتمثل نذيراً لما يمكن أن يقع لأقطار عربية أخرى، فإن خدمة الدين التي تبلغ ٨٥٠ مليون دولار تكاد تعادل مجمل المتحصلات من الصادرات، كما أن ديونه قد تمت اعادة جدولتها مرات عديدة منذ ١٩٧٨[٢٩]. بيد أن السودان قد سقط

(٢٩) *MEED*, (10 February 1985), p. 10.

جدول رقم (٩)
إسقاطات خدمة الدين العام لبعض البلدان العربية، ١٩٨٣ - ١٩٩١
(ملايين الدولارات الأمريكية)

البلد العربي	الديون الفعلية المستخدمة والمستحقة السداد في نهاية ١٩٨٣	١٩٨٣(*)	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الأردن	١٩٤٠,١	٢١٢,٧	٢٧٣,٥	٣٠٩,٨	٣١٨,٤	٣٣٢,٧	٣٣٣,٧	٢٩٢,٧	٢٥٧,١	٢٣٨,٧
تونس	٣٤٢٧,١	٥٩٨,١	٦٢٦,٥	٦١٨,٢	٥٩٧,٠	٥٩٢,٥	٥٨٦,٧	٥٥٠,٠	٥١١,٣	٤٥٤,١
الجزائر	١٢٩١٥,٠	٤٩٤٥,١	٤٩٧٧,٨	٤٤٨٥,٠	٣٤٦٣,٢	٢٩٠١,٠	٢٥٢٥,١	١٩٦٥,٥	١٢٤٣,٢	٧٨٤,٣
السودان	٥٦٦٤,٥	١٤٤,٤	٦٧٠,١	٧٣٦,٠	٦٦٠,٤	٥٢٧,٦	٤٨٥,٩	٤٠١,٥	٢٩٧,٧	٢٥٧,٣
سورية	٢٦٦٠,٨	٣٩٦,٤	٤٢٤,١	٤٧٠,٩	٤٧١,٦	٤٥٧,٩	٤٣٥,٦	٤٠٣,٨	٣٦٧,٧	٣١٣,٠
عمان	١١٢٥,٠	١٤٣,١	٢٧٤,٩	٣٠١,١	٣٣٣,٨	٣٥٨,٠	٣١٩,١	٢١٨,٧	١١٤,١	١٠٠,٥
لبنان	١٨١,٨	٤٩,٩	٤٨,٦	٤٩,٨	٢٠,٩	٢١,٧	٢١,٤	٢٠,٨	١٩,٤	١٨,٨
مصر	١٥٥٣٠,٨	٢٤٦٥,٩	٢٤١٦,٦	٢٢٦٧,٨	١٨٢١,٢	١٧٤٧,٤	١٤٠٤,٢	١٢٧٢,٣	١٢١٨,٣	١١٣٦,٩
المغرب	٩٤٤٥,٣	١١٢٠,١	١١٨٨,٥	١٩٤٥,٣	٢٤٤٠,٢	٢٠٢٤,٣	١٨٢٥,٨	١٦٤١,١	١٣٦١,٨	١٠٩٩,٦
اليمن الديمقراطية	١٢٦٢,٨	٤٥,٧	٥٨,٠	٢٥٢,٠	١١٧,٤	١٣٤,٥	١٤٩,٦	١٤٦,٩	١٤١,٦	١٢٩,٠
اليمن العربية	١٥٧٣,٩	٤٢,١	١٤١,٤	١٥٧,٦	١٦٨,٤	١٨٢,٠	١٨٨,٨	١٩٠,٣	١٨٧,٢	١٤٣,٠
المجموع	٥٥٣٩٦,١	١٠١٦٢,٥	١١١٠٠,٠	١١٥٩٣,٥	١٠٤١٢,٥	٩٢٧٩,٧	٨٢٧٥,٩	٧١٠٤,٦	٥٧١٩,٦	٤٦٧٥,١

ملاحظة: (*) فعلي.

المصدر: World Bank, *World Debt Tables.*

في شرك «الوضع ٢٢»، الذي لا يمكن الفكاك منه بسهولة، ومن الضروري تقديم عون دولي ضخم إليه لإنقاذه من الافلاس، كما أن الوكلاء الأجانب في وضع موات لممارسة الضغوط على الخرطوم لتنفيذ إجراءات بالغة الصرامة. وحتى الاستسلام للضغوط الخارجية وإلغاء الدعم يمكن أن يطيح بحكومة النميري، ولكنه لن يقدم حلاً حقيقياً للمشكلة.

وأحد الجوانب الإيجابية نسبياً في مشكلة الديون (مرة أخرى إذا ما قورنت بتبعية الغذاء والتجارة والسلاح)، أن جزءاً منها يقع بين «الفقراء» وبين «الأغنياء» من الأقطار العربية، أي في إطار العائلة. بيد أنه مع استمرار تخمة العالم بالنفط، وهبوط عائداته، وزيادة إنفاق التسليح والتنمية، فإنه لن يكون الكثير من الدولارات النفطية متاحاً للاستخدام كمنح أو حتى كقروض إلى الأقطار العربية الأخرى. والولايات المتحدة الأمريكية تزيد فعلا من مستويات المعونة في المنطقة، حتى إن قطرا مثل مصر يعتمد اعتماداً مطلقاً على ما يزيد على ٢ بليون دولار يحصل عليها من واشنطن. وإذا كانت مصر تمثل حالة خاصة بسبب سلامها المنفصل مع إسرائيل، فإن الجزائر قد بدأت تظهر على قائمة

المتلقين للمعونة من الولايات المتحدة الأمريكية، وطلبت ١٠٠ مليون دولار من هذه المعونة عن السنة المالية ١٩٨٦. وفي ذلك العام يمكن أن يكون حجم المعونة الأمريكية الى ١٤ قطراً عربياً حوالى ١٠ بلايين دولار[٣٠].

هـ ـ التبعية الثقافية

يتزايد عدد الطلاب العرب، أي صناع السياسة في المستقبل، الذين يتدافعون أفواجاً للدراسة في الأقطار الأجنبية، وفي الغرب خصوصاً. فخلال فترة السنوات السبع ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥/١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ارتفع عدد الطلاب المتوجهين إلى الدراسة في الخارج والمنتمين إلى ٢١ بلداً عربياً من ٨٣٩٨٣ إلى ١٥٢٠٠١، كما يوضح الجدول رقم (١٠).

ومن الطبيعي أن إرسال الطلاب إلى الخارج قد يكون جزءاً من خطة تنمية متكاملة، حيث إن هؤلاء الشباب يحصلون على المعرفة ويستعدون لادارة مستقبل بلادهم على أساس علمي، كما أنهم العناصر الرئيسة في البنية الأساسية، بيد أن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن غالبيتهم يستوردون معهم نماذج تنمية «متغربة»، بل وقيم «أجنبية». أي أنهم بالتالي يساهمون في زيادة أعراض التبعية. وهؤلاء يمكن أن يكونوا نقلة قيم، وأن يشجعوا استهلاك المنتجات الأجنبية.

غير أن التبعية الثقافية لا تتكثف فقط بإرسال الطلاب إلى الخارج، ولكنها يمكن أن تتوطد أيضاً باستيراد الأفلام الأجنبية، على سبيل المثال. فتونس، مقر جامعة الدول العربية، قد أنتجت في عام ١٩٧٠ فيلمين «طويلين»، وفيلماً وثائقياً، وستة أفلام قصيرة. إلا أنها استوردت ٣٤٦ فيلماً «طويلاً»، من بينها ١٦٧ (أي أكثر من ٤٨ بالمائة) من الولايات المتحدة الأمريكية، وسبعة أفلام فقط من الهند التي تعد أكبر منتج للأفلام في العالم.

ورغم أنها أقل تحديداً وقياساً من مؤشرات التبعية الاقتصادية، فإن التبعية الثقافية يمكن أن تكون أكثر خطورة، كما أنها أشق استئصالاً في المدى القريب، إنها تكوِّن الإطار المرجعي الأساسي الذي يحدد الخيارات المختلفة وتتخذ القرارات من خلاله. إنها يمكن أن تكون أبدية في ذاتها، وأن تكون ذاتية التوالد.

٤ ـ تسمية اللعبة بالاعتماد المتبادل، وليس بالتبعية؟

في مواجهة مقولة دراستنا عن التبعية فإن الأطروحة المضادة عن الاعتماد المتبادل معروفة جيداً، ولا تحتاج إلى إفراط في المعالجة. إنها، في ايجاز شديد، تبث فكرة أن العرب

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤، نقلاً عن: الوكالة الدولية للتنمية، التابعة للولايات المتحدة الامريكية.

جدول رقم (١٠)

اعداد الطلاب العرب في الأقطار الأجنبية

البلد العربي	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٦/١٩٧٥	١٩٧٨/١٩٧٧	١٩٧٩/١٩٧٨	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٢/١٩٨١
الاردن	١١٦٠١	١٣٠١٠	١٣٩٨٨	٢١٣١٠	١٧٠٣٠	١٥٨٣٣
الامارات العربية المتحدة	٣٩٢	٤٨٩	٥٩٥	١٠٩٤	١٢٢٧	١٠٠٦
البحرين	١٤٢٧	١٨٥١	١٧٠٤	٢٠٥٤	١٨٥٥	١٩٤٤
تونس	٨٤٦٠	٩٩٨٣	١١٠٠٥	١٠٧٣٩	٩٨١٧	٩٧٣٧
الجزائر	٧٩٨٦	٩٨٠٦	١٢٧٣٨	١٣٣٤٢	١٢٦٦١	٠١٢٣٥٠
الجماهيرية العربية الليبية	٢١٢٦	٢١٢١	٢٦٥٢	٣٥٣١	٣٩٦٥	٣٥١٦
السعودية	٣٨٣٥	٥٦٩٨	٧٤٢٨	١٠١١٣	١١٧٠١	٩٥٨٥
السودان	٢٧٧٨	٢٩٨٦	٢٧٦٣	٨٦٧٣	١١٠٠٨	١٠٥٢٢
سورية	٦٠٦٩	٦٣١٦	٦٠٠٥	٦٧٢٦	١٣٧٠١	١٣٧٢٥
الصومال	٥١١	٥٦٧	٥٦٩	٧٧٥	١١٥٢	١١٦٢
العراق	٤٢١٧	٤٩٦٧	٥٥٥١	٧٢٣٦	٧٣٦٧	٦٥٠٧
عمان	١٣٢	١٣٧	٢٦٥	٤٢٨	٦٢٥	٧٢٩
فلسطين	٦٢٠١	٧٥٣٧	١٩٦٠	١٧٩٣٦	١٥٤١٤	١٢٩٥٣
قطر	٢٣٠	٣١٠	٢٩٢	٧٥٠	٩٥٠	٩٨٤
الكويت	١٥٤٨	١٦٦٦	٢٣٧٧	٣٨٩٣	٤٥١١	٣٦٧١
لبنان	٧٣٢١	١١٠١٥	١١٢٣٧	١٤٢٦٧	١٥١١٧	١٣٥٩٥
مصر	٧١٨٨	٧٩٢٤	٧٩٢٤	٧٩٤٣	٩١٥٠	٩٠٦٧
المغرب	٩٣٤٤	١٠٧٧٦	١٣٤٠٤	١٦٢٨٥	٢٠٨٧٦	٢٠٩٨١
موريتانيا	٤٥٥	٥٠٧	٥٥٨	٨٢٩	٧٨٢	٩٢٩
اليمن الديمقراطية	١٠٢٢	٨٠٤	١١٤٢	١٣٠٣	١١٤٥	١٦٥٠
اليمن العربية	١١٧٦	١٥٨٠	١٤٤٥	٢٦٦٣	٣٠١١	٢٤٤٥
المجموع	٨٣٩٨٣	١٠٠١٥٠	١١١٨٠٢	١٥٢٠٩٩	١٦٣٠٩٢	١٥٢٠٠١
جملة عدد الأقطار الأجنبية المختارة	٥٠	٥٠	٥٠	٤٥	٤٥	٤٥

المصدر: UNESCO, *Statistical, Yearbook 1977-1984* (Paris: UNESCO, 1984).

ليس لهم نفوذ على القوى العظمى فقط، بل ويمكنهم أيضاً أن يمسكوا بالغرب رهينة. والدليل الرئيس المساق هنا بطبيعة الحال هو حظر تصدير النفط في عام ١٩٧٣، والصفوف الممتدة أمام محطات البنزين في الدول الصناعية، وكذلك نتائج هذا الحظر بمعايير الدولارات النفطية المتراكمة.

بيد أن التفرقة الفرنسية بين[٣١] (البناء الاقتصادي) وبين «الوضع الاقتصادي» في غاية الأهمية. وكما لاحظ هومانز: «قليلة هي الكلمات التي يستخدمها علماء الاجتماع أكثر من كلمة الهيكل (البناء)، غير أننا نادراً ما توقفنا لنسأل عما نعنيه بالكلمة»[٣٢]. إن المقصود بالكلمة هنا مجموعة الظواهر الاجتماعية الأساسية، والمتواصلة، والتي تكون كلاً مستقلاً. وعلى سبيل المثال فإن نمط التجارة الدولية يكون هيكلاً (بناء)، لأنها تقوم على مجموعة من المؤسسات الدولية وعلى المعايير التي تم تطويرها من خلال نظام بريتون وودز[٣٣] (أي بواسطة القوى الكبرى في تلك الأيام). وعلى الجانب الآخر، فإن حظر تصدير النفط في عام ١٩٧٣ يعد وضعاً اقتصادياً جزئياً، أي حدثاً مرتبطاً يقع حين تتوافر مجموعة معينة من الظروف (تأثير المفاجأة بخاصة في عالم جائع الى الطاقة). إنه حدث لا يمكن تكراره الآن في سياق تخمة نفطية، ومع احتياطيات وافرة في الأقطار الغربية. وهذا التمييز بين الشكل وبين المضمون يبيّن، في الحقيقة، حدود القوة المؤسسة على السلع الأولية، أي على النفط في حالتنا هذه.

أ ـ حدود قوة الموارد

تتعرض الموارد الأولية، بما فيها النفط[٣٤]، لتذبذبات في الطلب العالمي، وبالتالي فإن حجم العائدات، ومعدلات التنمية، لمنتجي المواد الأولية، تكون دالة لما يجري في اقتصادات الأقطار المتقدمة. وعلى سبيل المثال، فقد انخفض الطلب على النفط في العالم غير الشيوعي من ٥٢,٤ مليون برميل يومياً، الى ٤٥,٥ مليون برميل يومياً، في الفترة بين ١٩٧٩ و١٩٨٢[٣٥]. وربما يكون نصف هذا الانخفاض بسبب الركود الذي عم العالم (كانت مصانع الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تعمل بحدود ٦٠ بالمائة فقط من طاقتها)، بيد أن سياسة الأقطار المتقدمة للمحافظة على الطاقة قد انقلبت لتكون أحد أهم العوامل في السوق. وقد ارتفع الناتج الاقتصادي في الأقطار الرئيسة الصناعية بمقدار ١٩ بالمائة فيما بين ١٩٧٣ و١٩٨٠، بينما تزايد استهلاك الطاقة بمقدار ٤ بالمائة فقط، كما انخفض استخدام النفط. والمشكلة التي تواجه منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

---

(٣١) Structure - conjoncture.

(٣٢) Peter Blau, ed., *Approaches to the Study of Social Structure* (London: Open Books, 1976), p. 53.

(٣٣) في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٤٤ انعقد في بريتون وود، في نيوهامبشير، مؤتمر الأمم المتحدة لمناقشة المشكلات المالية والنقدية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفيه تقرر انشاء صندوق النقد الدولي، وترتب عليه تحديد الملامح الجديدة للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. (المترجم)

(٣٤) Bahgat Korany, *How Foreign Policy Decisions Are Made in the Third World* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986), pp. 138-165.

(٣٥) من اجل التفاصيل والمصادر، انظر: Korany and Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States*, pp. 32-33.

(أوابيك) أن خسارة السوق بسبب المحافظة على الطاقة غير قابلة للانعكاس. وحتى الأسعار الدنيا للنفط لن تحرض مالكي البيوت على انتزاع المواد العازلة من السقوف، ولن تحث صانعي السيارات على بناء السيارات الشرهة لاستهلاك البنزين.

وقد أقامت الأقطار المتقدمة الدليل على وهن القوة النفطية بدخولها الأسواق كمنتجين جدد من حقول النفط والغاز التي تمتلكها (في آلاسكا وبحر الشمال على سبيل المثال). وقد بدأت مبيعات بلدان الأوبيك تنحدر في عام ١٩٨٢، وللمرة الأولى خلال ما يقارب العقدين، بسبب هذا التنافس المتزايد، وبسبب انخفاض الطلب على النفط. ففي شباط/فبراير ١٩٨٣ استقر نصيب الأوبيك من مجمل عرض النفط في العالم غير الشيوعي عند ٤٦ بالمائة، بعد أن كان ٦٨ بالمائة في عام ١٩٧٦. وقد هبط الطلب العالمي على النفط بمقدار ٩,٥ ملايين برميل يومياً فيما بين ١٩٧٩ و١٩٨٢، بينما انخفض انتاج بلدان الأوبيك بما يزيد عن ١٢ مليون برميل يومياً ليصل الى ١٧,٧٥ مليون برميل يومياً. وتحتاج دول الأوبيك، وفق أحد التقديرات، إلى انتاج حوالى ٢١ مليون برميل يومياً للوفاء باحتياجات اقتصاداتها. وحتى لو لم يكن منتجو النفط العرب، بعد، في المأزق الاقتصادي نفسه لنيجيريا التي اضطرت إلى طرد مئات الآلاف من العمال الأجانب بين عشية وضحاها، فإن الأمور واضحة الآن للعيان. ومنتجو النفط هم في الحقيقة رهائن للنظام العالمي والتقلبات قصيرة الأمد في اقتصادات البلدان المتقدمة رغم أنهم يبدون أقوياء.

وحتى قبل التخمة العالمية بالنفط في ١٩٨٢/١٩٨٣، لم تكن القوة النفطية تستطيع أن تضمن نجاح مؤتمر باريس في ١٩٧٥ بشأن العلاقات بين الشمال والجنوب، ولا تحقيق التغيير الدولي الذي كانت الجزائر تصر عليه، ولا إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يطالب به العالم الثالث.

ب ـ الاستثمارات العربية

لقد ولد النفط الدولارات النفطية التي تعد معيناً لكل من القوة المالية، وإمكانات التأثير السياسي.. فماذا عن الاستثمار العربي اذن؟

إن قضية «الأموال العربية» وما يسمى «السيطرة العربية» على المؤسسات العقارية والمالية، حتى في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، قد تم التركيز عليها مراراً وتكراراً، إلى حد أنها قد صارت بالنسبة للكثيرين حقيقة واقعة. غير أن تقريراً حديثاً صدر عن معهد بروكنغز في واشنطن يلقي ببعض ظلال الشك على هذه الفكرة التي شاع التمسك بها[٣٦].

---

(٣٦) Richard P. Mattione, *Opec's Investments and the International Financial System* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1985).

إن تشجيع الكثير من الدولارات النفطية، التي ظهرت في أقطار لها طاقة استيعاب محدودة في المدى القصير على الهجرة إلى الخارج، أمر حقيقي. وعلى سبيل المثال، فإن الأصول الخارجية الصافية في عام ١٩٧٣ كانت ٢,٤ بلايين دولار للعربية السعودية، ٣,٧ بلايين دولار للكويت، ٥,٠ بليون دولار للأمارات العربية المتحدة، بيد أنه في عام ١٩٨١ ارتفعت هذه المبالغ إلى ١٦٣,٣ بليون دولار، ٨٠,٧ بليون دولار، ٤٠,٧ بليون دولار على التوالي. وطبقاً لأرقام وزارة الخزانة الأمريكية، فإن الأوبيك في عام ١٩٨٢ قد عينت استثمارات كلية تبلغ ٣٩٥ بليون دولار في الفترة ١٩٧٤/١٩٨٢، إضافة إلى ٧٠ بليون دولار من الفوائض النقدية وقليل من الاستثمارات غير المعينة. ورغم ما لهذه المبالغ النقدية من وقع شديد بمعايير العالم الثالث، إلا أنها الثروة الحقيقية التي تكوّن قوة الأمم وليست السيولة النقدية (أو المصاري)، مثلما أفصح بذلك آدم سميث منذ مضي قرنين على وجه التقريب.

وبسبب انتشار عدم التعاطف مع استثمارات الأوبيك في الولايات المتحدة الأمريكية، جنباً إلى جنب مع رقابة واشنطن الدقيقة على الاستثمارات الأجنبية، فإن الاستثمار العربي في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يقول وزير المالية السعودي أبو الخيل، ليس كبيراً، إذا ما قورن بالتدفقات من اليابان وأوروبا الغربية، بل وحتى من أمريكا اللاتينية. وحتى لو كانت هذه الاستثمارات كبيرة نسبياً، فإن هذه المبالغ ليس لها أهمية كبيرة بمقاييس السوق الكلي للولايات المتحدة الأمريكية(٣٧).

يضاف إلى ما تقدم أن حجم أصول الأوبيك يتناقص. ففي ١٩٨٢ ارتفعت استثمارات عبر البحار المعروفة إلى ٣٩٢,٥ بليون دولار، بيد أنها نقصت بمقدار ٩,٩ بلايين دولار بعد عام واحد. ومع تزايد التخمة النفطية، وهبوط الأسعار، وتصاعد الانفاق على التنمية والتسليح، فإن هذه الاستثمارات سوف تكون أقل وأقل. وقد أوضح الممول السعودي سليمان عليان الذي يمتلك نصيباً قدره ٧,٥ بالمائة من مؤسسة «فرست شيكاغو كوربوريشن»، في حزيران/يونيو ١٩٨٤، «أن فيضان رأس المال العربي على المراكز المالية الغربية قد تدنى حتى صار قَطْراً»(٣٨).

خاتمـــة

لن تتعرض علاقات عدم التكافؤ بين الوطن العربي وبين القوى العظمى لتغيرات حادة قبل ١٩٩٥. ويمكن أن تحدث تغييرات فيما يتعلق بأوضاع جزئية معينة، أو فيما يتعلق

---

(٣٧) *MEED*, (February 1985), p. 28.

(٣٨) المصدر نفسه.

بتطور الأحداث في المدى القصير بما يصاحبها من جدل بين القضايا «القديمة» وبين القضايا «الجديدة». وعلى سبيل المثال فإن الأردن وإسرائيل والضفة الغربية، يمكن أن يستنفذوا مصادر المياه العذبة المتجددة، خلال السنوات العشر القادمة، إذا ما استمروا في أنماط استهلاكهم الحالية. ومن هنا فإن الماء باعتباره عاملاً استراتيجياً سوف يلوح أشد ضخامة، ولربما شهدنا صراعات متزايدة تولدها المياه. غير أن هذا لن يغير الخصائص الهيكلية لعلاقة الوطن العربي بالقوى العظمى. وقد تستطيع ثورة شعبية أو حركة إسلامية ذات عزم، خلال العقد القادم، أن تتخذ بعض الخطوات فقط في اتجاه التخلص جزئياً من مخالب العلاقات المهيمنة مع القوى العظمى، وفي اتجاه الاعتماد على الذات، بيد أن تجربة الصين تكشف كيف أن هذه العملية ممتدة، وكيف أن مخلب التبعية ليس قابلاً للانعكاس كلياً.

وفي إطار هذه المعلمات أو المتغيرات الثابتة (البارامترات) يمكن أن تحدث بعض التغيرات والتقلبات الثانوية في القدرة العربية على المساومة. فمع تصاعد الصراع العربي - الاسرائيلي، على سبيل المثال، يمكن أن تجتذب بعض البلدان العربية لشراء السلاح من الاتحاد السوفياتي (مثل الكويت والأردن)، دونما تنكر لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بطبيعة الحال. ورغم أن التأثير السوفياتي يمكن أن يعود جزئياً، فإنه لن يكون في مكنته الحلول محل الولايات المتحدة الأمريكية أو الوجود الغربي في الوطن العربي بصفة عامة. وسوف تواصل الولايات المتحدة الأمريكية، زعيمة المعسكر الغربي، وجودها الفعال، مباشرة أو بالواسطة، حتى عام ١٩٩٥ أو حتى بعده، إما بسبب الاستهواء الثقافي للنخب العربية، بما فيها العناصر الراديكالية، والتي لا تزال تستهلك الآداب والأنماط والدعايات الغربية، وإما بسبب استمرار هيمنة الغرب على النظام العالمي نفسه (بمعايير الآليات الوظيفية والمؤسسية على حد سواء)، وبالتالي امتداد هذه الهيمنة الى العالم الثالث ككل، بما فيها الوطن العربي.

القِسمُ الثَالِث

الاقتِصَادُ: الاقتِحَامُ أمِ الإخفَاق؟

الفصل السابع

السنوات العجاف: الاقتصاد السياسي للنفط العربي

جورج العبد (*)

مقدمـــة

عرف التنبؤ الاقتصادي دائماً بأنه علم مراوغ. والحقيقة البسيطة التي جعلت الاقتصاديين الجادين ينأون بأنفسهم عن هذه الممارسات المتحذلقة هي أن التنبؤات لم تتجسد البتة في الصيغ التي عيّنها لها مبتدعوها. ولذا كان هؤلاء يميلون الى ترك الميدان للذين يجدون شيئاً من الرضا في بريق الشهرة الذي يعكسه اهتمام العوام، ويتوفرون على درس المتطلبات الصحيحة للبحث الاكاديمي.

غير أن للتنبؤات سوقها العتيد، وازدهار الطلب على هذه التكهنات المتعالمة قد استدرج عرضاً متزايداً من المتنبئين المستعدين. ويبدو أن الحقيقة البسيطة والمتداولة بشأن سجل أداء المتنبئين، الذي كان أدنى من أن يوصف بكونه غامراً، لن تعوق انتشار هذه الممارسات، ولن تخفف من غلواء الممارسين. والحالة التي بين أيدينا، أي تنبؤات الطاقة، تعكس تجربة متميزة في رصانتها. والدرس الجوهري من وراء هذه التجربة، إذا وجب استيعاب الدروس، أن أغلب المتنبئين، بدلاً من امتلاك البصيرة اللازمة للكشف عن المستقبل، قد أظهروا أنفسهم قصار النظر، وذاتيين، وضحايا لغرائز القطيع التي صنعوها لأنفسهم. وهكذا، فإنه عندما «تفجرت» أسعار النفط في عام ١٩٧٤، وبدأت عائدات الأوبيك تتزايد بسرعة غير مسبوقة، رأى هؤلاء المتنبئون، دونما خلاف بينهم، فجر حقبة جديدة لا بد وأن تخط فيها أقطار الأوبيك مسار تطور الطاقة في العالم بسبب سيطرتها على

(*) المدير العام لمؤسسة التعاون. وهي منظمة للمساعدات التنموية لا تستهدف الربح، ومقرها جنيف، سويسرا. وقد استكمل البحث الذي تمخضت عنه هذه الورقة، جزئياً، حين كان المؤلف رئيس قسم بصندوق النقد الدولي. وهو يشعر بالامتنان للسيد/ محمد العريان وللآنسة/ الزا ملوي فياض للمعاونة القيمة في البحث. وجميع الآراء الواردة في الورقة تخص المؤلف، ولا تعكس وجهات نظر أو مواقف صندوق النقد الدولي أو الباحثين.

أكثرية العرض العالمي من النفط، وأن تهيمن على النظام المالي العالمي بسبب ثروتها المكتسبة حديثاً. أما في خضم حالات الضعف والتشرذم التي ألمت بالأوبيك مؤخراً، فقد رأى هؤلاء أقطارها على حافة الانهيار، وأعلنوا أنها عاجزة تماماً عن تشكيل أسواق النفط في العالم، ناهيك عن أسواق الطاقة. وعموماً، فإن عدم التحقق الكامل لأي من التوقعين، مع الاعتراف بأنهما شديدا التبسيط، يعطي مصداقية للفكرة الغامضة التي قد تبدو ساذجة، ولكنها ممتلئة بالقوة، والتي تفيد أن الحق غالباً ما يقع بين تطرفين.

وفي إطار هذا السياق، وفي ضوء هذه الخلفية، يجب على المرء أن يقترب من مشكل مستقبل النفط برفق، ولكن مع حس من التواضع المحمود. إنها مهمة صعبة ومحفوفة بالشكوك. ويزيد الطين بلة أنها تتعلق بعالم الشرق الاوسط الذي هو غاية في الاضطراب، وبالبلدان العربية على وجه الخصوص.

إننا يجب أن نتنبأ، وسوف نتنبأ، ولربما كانت لدينا الرغبة العارمة في أن نفعل هذا. وفي هذا الصدد فإن مراجعة موجزة لعقد النفط الذي مضى وللتنمية في البلدان العربية قد تفيد كعمل ممهد للسير الدقيق لأغوار المستقبل، خلال العقد القادم وفيما وراءه. ولعلنا لسنا في حاجة إلى القول ان الاسقاطات كافة في المستقبل تحمل بذور عدم فاعليتها، ومن هنا يجب أن ينظر اليها بحذر. وسوف نخاطر بإجراء تنبؤات كمية لمتغيرات حاكمة بعينها. وهذه المخاطرة مؤسسة على وجهة النظر التي ترى أن تقديم التكهنات الكمية، رغم كل ما يعتورها من قصور، أكثر جدوى من الاكتفاء بطرح افكار غامضة، مطاطة الصياغة وإن كانت حاذقة، عن «المسارات العامة» للتوجهات المستقبلية. ومن هنا فإن السيناريو الأكثر احتمالاً للفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ سوف يتم بيانه بالأرقام. ومن باب الحرص على التخفيف عن القارىء، سوف نحصر هذه الارقام في أضيق نطاق، وبما نحسبه كافياً فقط لتحقيق الهدف الذي نقصده. ودونما دفاع عن ارقامه وتنبؤاته حتى آخر نفس، فإن المرء يستطيع رغم ذلك أن يستنبط منها بعض المستخلصات، ويمكن تأدية هذه المهمة بنجاح حتى مع حدوث تطورات فعلية في المستقبل، بشرط التزام الاحترام الكامل لكل تعليمات المتنبىء. وبهذه الروح فإن المرء يجب عليه الآن أن يباشر مشقة المخاطرة مع النفط والتنمية في الوطن العربي خلال العقد القادم.

أولاً: سنوات الانتعاش: ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢

سببت الزيادات الحادة التي حدثت لأسعار النفط في ١٩٧٣/ ١٩٧٤ تغييرات جوهرية في اقتصادات الوطن العربي، إلى حد لم يسهل معه التعرف على ميدان الاحداث بعد أن سكنت العاصفة. وقد لا تكون هذه هي المناسبة الملائمة لبسط الحديث عن العواقب السياسية والاستراتيجية لهذه الصدمات المالية، بيد أننا سوف نكتفي هنا بملاحظة

حجـومهـا، وطبيعة تداعياتها الاقتصادية. فهذه التداعيات لم تغير فقط الأبنية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المنتجة للنفط، وبطريقة لا يمكن الرجوع عنها، ولكنها أيضاً أثرت بعمق في البلدان الأخـرى التي تنتـج كميات متوسطة، وليست وافرة، من النفط، مثل البحرين ومصر وعمان وسوريا، مثلها مثل البلدان التي لا تنتج نفطاً على الاطلاق، كالأردن واليمنين والمغرب.

وقد تكفي بعض الأرقام المعبرة لمجرد قياس حجم الصدمات الاقتصادية والمالية التي حدثت في أواخر عام ١٩٧٣ وأوائل عام ١٩٧٤. فخلال العقد المنتهي في عام ١٩٧٣، تضاعف مجموع إيرادات البلدان العربية الرئيسية السبعة المصدرة للنفط (الجزائر، العراق، الكويت، ليبيا، قطر، العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة) ثمان مرات، فارتفع من ١,٥ بليون دولار في عام ١٩٦٣ الى ١٢,٤ بليون دولار في عام ١٩٧٣. وحتى عند هذا المستوى الاخير، فقد بقيت هذه المتحصلات متواضعة نسبياً. ففي عام واحد لاحق ارتفعت هذه الايرادات بزيادة مقدارها ٣٨ بليون دولار، ثم تضاعفت أربع مرات في عام ١٩٨٠ لتصبح ٢٠٦ بلايين دولار. وقد زاد مجموع الناتج المحلي الاجمالي الاسمي للبلدان السبعة، والذي يُعترف بتشوهه نتيجة تضمنه قطاع النفط، بمقدار الثلث في عام ١٩٧٤، وبمعدل سنوي يزيد عن ٢٠ بالمائة في المتوسط خلال السنوات الست التالية. وارتفعت الأصول (الموجودات) الحكومية في الخارج للبلدان العربية المنتجة للنفط من حوالى ٩ بلايين دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٧٣ إلى حوالى ١٦٥ بليون دولار امريكي في عام ١٩٨٢. وقـد تضـاعف نصيب هذه البلدان في التجارة الخارجية الدولية، تقريباً، خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢، وزاد نصيبها من الاحتياطي الحكومي إلى ما يقارب ١٤ بالمائة من مجموع الاحتياطيات الحكومية للعالم. وقد كانت هذه التغييرات غير المسبوقة في المؤشرات الاقتصـادية والمالية هي التي قادت بعض المراقبين، في وقت ما، وبخاصة في الأقطار الصناعية المستوردة للنفط، الى رسم صورة مبالغ فيها لقوة الأوبيك، وللأقطار العربية الأعضـاء فيهـا على وجـه الخصـوص، والى نشر الرؤى الخائفة مما قد تؤدي اليه هذه التحولات الرئيسية في القوة الاقتصادية العالمية.

وقد اجتاحت العاصفة النفطية اقتصادات البلدان العربية الاخرى، حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لبلدان كالأردن ومصر واليمنين بمعدل سنوي يقترب من ٢٠ بالمائة في المتوسط. وارتفع الدخل الفردي مما يعادل ٢٣٠ دولاراً أمريكياً في عام ١٩٧٣ الى ما يزيد عن ٧٠٠ دولار أمريكي في عام ١٩٨٣.

ومن موقع الافضلية للوطن العربي ذاته، امتدت هذه التغييرات إلى ما وراء البعد المـالي. فقـد عبر حوالى ٣,٥ ملايين شخص حدود أوطـانهم إلى البلدان المصـدرة للنفط، خلال فترة من الزمن قصيرة للغاية، ليحدثوا تدفقات ضخمة من التحويلات النقدية الى

مواطنهم الأصلية. وقد بلغت هذه التحويلات في قمتها، ما يزيد على ٧ بلايين دولار أمريكي سنوياً. وقد انشئت بسرعة عدة مؤسسات معنوية للتنمية الوطنية والاقليمية وبدأت توزع مبالغ محسوسة الى الاقطار العربية الفقيرة على شكل معونة رسمية. وصيغت خطط طموحة لتنفيذ مشروعات تنموية على المستويين الوطني والقومي العربي، ونشط التبادل التجاري العربي، وإن يكن بمعدلات أدنى كثيراً مما كان متوقعاً.

وهكذا لحق الانتعاش المستحث نفطياً، والذي جاء في أعقاب زيادات الأسعار في ١٩٧٣/ ١٩٧٤، في الوطن العربي وهو واثق الخطى على أعتاب حقبة جديدة للتحولات السريعة ولامكانيات تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية عزيزة المنال. لقد جاء «العقد الذهبي».

غير أن ما يبعث على الحسرة، أن هذا العقد قد بدأ يظهر علامات الكلال والتشتت التي تنذر بالشؤم، حتى قبل أن يصل الى نهايته. لقد بكر العقد الذهبي بالموت الى حد أن الاقتصادات التي كانت متنعشة بدأت تظهر معدلات نمو سلبية في فترة ما بعد ١٩٨٢ وحتى الآن. فقد بدأ الطلب على ما يفترض أنه الذهب الأسود ينخفض فجأة، وتدنت الأسعار ثم انحدرت، وانفجار التنمية الذي اجتاح بلدان المنطقة أخذ يذهب بدداً. وبدا واضحاً في عام ١٩٨٤ أن البلدان العربية المصدرة للنفط، التي لم تتعود التقشف والضيق، في طريقها الى مرحلة ممتدة من الضراء والشك. فالميزانيات يلزم تخفيضها وبشدة، والمشروعات تلغى أو تمدد، والاحتياطي الخارجي يستنزف للوفاء بالحاجات العاجلة، واجراءات التقشف يتم اعتمادها في كل مكان. وقفل العمال المغتربون عائدين الى الوطن، واستقرت التحويلات قبل أن تنحو الى التهاوي. وبدأ حجم التبادل التجاري بين البلدان العربية يتقلص. وتم وقف معونات التنمية إلى البلدان الفقيرة، وتحول المزاج العام في الوطن العربي من الانتعاش والتضامن القومي العربي الى الانكماش والاقليمية.

ولا ريب أن هناك أسباباً أخرى غير تدني أسواق النفط أدت إلى هذا التغيير الغامر في المنطقة العربية من الشرق الأوسط. وتأتي الحرب الايرانية ـ العراقية، والفوائض التي تملكها البلدان العربية، وسوء الادارة وافتقاد البصيرة، في مقدمة هذه الأسباب. وقد كان كل هذا يقيناً في حالة الكويت على وجه التحديد، حيث أن «ثلاثية الحظ العاثر» التي انتظمت الهبوط الحاد في متحصلات النفط، والآثار المكلفة للحرب الايرانية ـ العراقية، ومضاعفات انهيار سوق الأوراق المالية في المناخ، قد تركت اقتصاد البلد في حالة ركود حاد. وقد أدت ضخامة الدّين الداخلي الخاص الى إفلاسات قاصمة لعدد من المشروعات الهامة وإلى تهديد قدرة الكثيرين على البقاء. وانتهى النمو الاقتصادي الى جمود، وساد الشك وعدم اليقين في الاسواق. وزاد الجمود والتراخي الحكوميان في مواجهة الازمة في فقدان الثقة، كما مهدا الطريق لنزوح ضخم لرأس المال بعيداً عن اقتصاد كان متعشاً في يوم ما.

وعانت العربية السعودية، التي كان اقتصادها وبرنامجها التنموي أضخم كثيراً عنهما في الكويت، هي الاخرى من آثار حرب الخليج، ومن هبوط أسعار النفط. بيد أن العامل الحاكم للهبوط الحاد في عائداتها النفطية (وفي حظوظها الاقتصادية بالتالي) كان الانخفاض المفاجىء في انتاجها النفطي. لقد نعمت العربية السعودية بدور «المورد المسيطر» على الأوبيك حين كان السوق متعشاً، إلا أن «الافراخ قد عادت للمبيت في المنزل» الآن. فقد هوى إنتاج العربية السعودية من قمة قدرها ١٠ ملايين برميل يومياً في ١٩٨٠ (ما يزيد على ٣٥ بالمائة من مجمل انتاج الأوبيك وقتئذ) إلى ٣ ملايين برميل يومياً فقط في النصف الأول من عام ١٩٨٥ (أو حوالى ٢٠ بالمائة من انتاج الأوبيك)، حيث التزم القطر الذي كان فيما مضى نجم انتاج النفط بدوره «كمورد مزهو»، ولكن في سوق متهاوٍ هذه المرة. وعائدات العربية السعودية من النفط التي تكاثرت من ٤,٣ بلايين دولار امريكي في عام ١٩٧٣ إلى ما يزيد عن ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠، يتوقع أن تنخفض بمقدار ٦٠ بالمائة في عام ١٩٨٥. والنتيجة أن واحدة من أكثر اندفاعات التنمية طموحاً وقوة في التاريخ، قد تم كبحها في بلد عانى عجز ميزان المدفوعات للمرة الأولى على امتداد عقد كامل، وتم خفض الميزانية بحوالى ٣٠ بالمائة (من حجومها القصوى)، كما جرى الغاء أو تمديد تنفيذ المشروعات الصناعية الكبرى ذات رأس المال المكثف على فترات أطول.

وفيما يخص العراق جاءت آثار حربه مع إيران بما هو أكثر من الدمار. فالعراق حين نشبت الحرب كان في خضم واحدة من اكبر انتعاشات العمران في تاريخ العالم النامي. وكان إنتاجه النفطي يتصاعد، واحتياطياته الخارجية وافرة، وكانت قيادته السياسية تثق أن في مقدورها أن تحول الاقتصاد العراقي، في فترة قصيرة وفي عمر جيل واحد، الى قوة اقتصادية قاهرة في المنطقة. غير أن العراق وجد نفسه، بعد ما يقل عن السنوات الخمس، متورطاً في صراع مكلف يبدو كما لو كان بلا نهاية، ومستنفذاً احتياطه الخارجي، ومراكماً ديوناً خارجية متصاعدة، والأجدر بالقول من كل هذا، متحولاً عن الموقع السياسي الذي كان مجاهراً فيه بعداوة الغرب فيما مضى، ومنسحباً إلى مواقع أقرب الى الولايات المتحدة.

ويبدو أن بقية البلدان العربية المصدرة للنفط لم تتغير أحوالها الى ما هو أفضل فليبيا التي تسلمت ما يزيد على ١٢٥ بليون دولار امريكي من النفط خلال أقل من عقد، وهو مبلغ لا يستهان به لسكان تعدادهم حوالى ثلاثة ملايين، قد وجدت نفسها تعايش عجزاً في ميزان المدفوعات، وتواجه تخفيضات شديدة في برنامجها التنموي. وحتى مصر التي كانت قد بدأت «العقد الذهبي» مصدراً زراعياً صافياً، شهدت اقتصاداً نهباً للاستغلال والضياع، مثلما شهدت تبعية للمعونات الخارجية المتزايدة. وتبددت إمكانات النمو بسبب قيادة سياسية جامدة، وتشوهات شاملة في الاسعار والتكاليف، وملاحقات سياسات اقتصادية تم تكييفها من اجل استثارة الاستهلاك، وليس الادخار من أجل الاستثمار.

والخلاصة أن الموارد الهائلة التي أتيحت للبلدان العربية نتيجة الانتعاش النفطي في السبعينات، يبدو أنها لم توظف لأعداد البلدان العربية للتعامل بكفاءة مع أزمة الهبوط في أسواق النفط حين جاءت. والمتيقن أن كل الأشياء لم تتبدد. فالبلدان العربية، وفق أي منظومة من المعايير الاجتماعية والاقتصادية الراشدة، قد استفادت الكثير من اندفاعة التنمية في السبعينات، حتى ولو كان بتكلفة خيالية. فقد ارتفع الدخل الفردي (الإسمي) في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط ست مرات بين ١٩٧٣ و ١٩٨١، قبل أن يهبط بعض الشيء في العامين اللاحقين. وفي البلدان التي تملك اقتصادات نفط أكثر توازناً (البحرين، مصر، عمان، وسوريا)، وكذلك في البلدان الافقر (الأردن، واليمنين) في المنطقة العربية من الشرق الاوسط، ارتفع الدخل الفردي خمس مرات خلال العقد المنتهي في ١٩٨٣. ويزيد على ما تقدم تنفيذ استثمارات تفوق ١٥٠ بليون دولار امريكي في قطاعات البنية الأساسية وحدها (النقل، الاتصالات، القوى الكهربية.. الخ)، وهي مهمة كان لا بد وأن تستغرق عقوداً إذا ما تمت في ظروف عادية. وهذا إضافة الى ما يقدر بحوالى ضعف هذا المبلغ، والذي تم إنفاقه على الانشطة الإنتاجية المباشرة (الصناعة والزراعة) وعلى الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، الحكومة، والخدمات الأخرى).

وليس هذا مقام الجدل فيما اذا كانت هذه الانفاقات الهائلة قد نفذت بكفاءة أم لا، أو الحكم عما إذا كان قدر كبير منها ضرورياً في الاساس. فالعديد من المشروعات الخاسرة، وحتى العدد الأشد ضخامة من الرجال ذوي النفوذ الذين أثروا من الجشع والفساد السائدين، شهادة قاطعة بانعدام الكفاءة والتبديد اللذين صاحبا اندفاعة التنمية هذه في المنطقة. بيد أن بعض الحقائق لا يمكن نقضها في هذا الخصوص. فمعدلات الأمية قد انخفضت بطريقة مثيرة في البلدان العربية من ٧٠ بالمائة الى ٤٠ بالمائة خلال هذا العقد. والكهرباء، وسبل الاتصال، مثلها مثل الخدمات الاساسية كالنقل والتعليم والرعاية الصحية، قد وصلت الى مناطق في البلدان العربية لم يسبق أن مستها يد التحديث طوال عقود. وتضاعف الطلاب المقيدون في الكليات مرات ثلاث. وتضاعفت أعداد الاطباء وأعداد الأسرة (للفرد) أكثر من مرتين. وانخفضت وفيات الاطفال في حين ارتفعت متوسطات الأعمار كثيراً. وبقدرما تبدد بعض من تأثير الدخل النفطي للوطن العربي في السبعينات مع مقدم الثمانينات، فإن قدراً لا يستهان به من هذا التأثير قد تم إدماجه رغم ذلك في الوجود العربي الجديد ذاته. وهذا القدر هو الذي سيكوِّن، في التحليل النهائي، القواعد المادية الأساسية، والتي يلزم أن نبدأ منها استنطاق العقد القادم.

ثانياً: السنوات الانتقالية: ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥

اذا كان العقد الماضي قد بدأ كعقد الوفرة المادية وانتهى عقداً للفرص الضائعة، فبماذا ينذر العقد القادم؟. إن نقطة الانطلاق في وقتنا هذا مستقرة في واقع أشد رسوخاً، مما يغري

المرء، رغم قصر النظر الذي يعرض للمتنبئين، أن يتوقع أن يكون المستقبل شديد الكآبة. والحاصل أن معظم المراقبين للمشهد النفطي، كما ألمحنا في المقدمة، بخاصة في الغرب، يبدو أنهم قد أجمعوا أمرهم على أن الأوبيك قد ماتت، أو أنها تحتضر، وأن أقطار الشرق الاوسط المصدرة للنفط قد قدر لها في الظروف الحاضرة ان تتصارع على أنصبة لها في سوق للنفط يزداد تقلصاً، وأن تفقد عائداتها النفطية، وأن تستنفد احتياطياتها النقدية الخارجية لمواجهة المتطلبات الجارية. والظن السائد الآن أن الأوبيك إما أن تذوي وتصير عديمة الأهمية، وإما أن تنهار كلية إذا ما طال الوقت.

إن وجهة نظري المتواضعة أن هذه الرؤية مسرفة في الكآبة، ولأسباب سوف يتم ايضاحها حالا. ويستحق أحد جوانب هذا التوكيد القليل من المتابعة الاضافية. والنقطة الهامة التي تستدعي التوكيد هي أن الأوبيك ليست مرادفاً للبلدان العربية المصدرة للنفط. والواقع أن عدم المطابقة بين الأوبيك وبين البلدان العربية المصدرة للنفط، قد يكون متوسط الأهمية في الوقت الحالي، ولكنه سوف يكون أكثر حسماً في العقد القادم. فالأوبيك في مجموعها قد تظهر علامات ضعف حقيقي خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة، حيث تنخفض الأنصبة التي يساهم بها بعض أعضائها في مجمل الأنتاج النفطي، غير أن هؤلاء لن يكونوا من البلدان العربية الشرق أوسطية. والواقع أن منتجي النفط العرب الذين يمتلكون احتياطيات نفط ضخمة، مثل العراق والكويت والعربية السعودية والامارات العربية المتحدة، يتحتم أن يصيروا أكثر، وليس أقل، أهمية بالنسبة الى العرض العالمي من النفط، حتى ولو كانت بقية أعضاء الاوبيك، فيما عدا ايران، تفقد تأثيرها على السوق العالمي للنفط تدريجياً. . . ولأن هذا قد يجرنا بعيداً عن موضوعنا، فلنخط الى الوراء قليلاً.

وحتى نوضح الدور المحتمل الذي يجب أن تلعبه البلدان العربية المصدرة للنفط في السوق العالمي الناشىء، فإنه يلزم تخطيط الحدود العامة لهذا السوق ابتداءً.

إن الطلب على النفط يرتبط إيجابياً مع مستوى النشاط الاقتصادي، وسلبياً مع أسعاره. وحيث أن متوسط معدلات النمو العالمي منذ السبعينات الأولى (للأقطار الصناعية والنامية على السواء) كان دون نظائره في العقدين السابقين، فقد كان من الطبيعي أن لا يرتفع الطلب على النفط بسرعة، إذا ما بقيت الأشياء الاخرى على ما هي عليه. غير أن هذه الاشياء الاخرى لم تبق على حالها. فأسعار النفط ارتفعت بحدة خلال السبعينات لتقيد نمو الطلب ولتحفز موردين اضافيين (من خارج الأوبيك غالباً) على دخول سوق النفط. وكان التحول الى مصادر الطاقة غير النفطية قد حدث في كل مكان، والطلب على نفط الأوبيك قد هبط كثيراً. وهكذا انخفض نصيب الأوبيك الى ٢٦ بالمائة من استهلاك العالم الكلي من النفط في أوائل عام ١٩٨٥، بينما كانت تمده بحوالى ٤٤ بالمائة من هذه الاحتياجات في عام ١٩٧٩.

وفيما يتعلق بالعقد القادم، فإننا قد نفترض أن معدلات النمو في الاقطار الصناعية سوف تبقى معتدلة وفي المدى ٢,٢٥ ـ ٢,٧٥ بالمائة سنوياً، بينما المعدلات المناظرة للدول النامية سوف تكون أعلى قليلاً. أما أسعار النفط فقد نفترض أن تغيراً لن يلحق بالسعر الأسمي في حدود عام ١٩٩٠، ولا بالسعر الحقيقي (أي أن الارتفاع في السعر يساوي معدل التضخم المتوسط) منذئذ وحتى عام ١٩٩٥.

ويتوقع أن تواصل هذه العوامل، مع سواها، إحداث تغييرات في هيكل الطلب على الطاقة، مع استبدال المصادر غير النفطية بالنفط، ومع تواصل اجراءات المحافظة على الطاقة، وإن كان في خطى أبطأ نسبياً عما كان عليه في العقد الماضي. وقد تواصل مرونة النفط/ الناتج المحلي الاجمالي (العلاقة بين النسبة المئوية للتغيير في استهلاك النفط وبين النسبة المئوية للتغيير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) الانخفاض، وإن ليس بالسرعة نفسها التي شهدناها مؤخراً، بعد أن استدامت مرونة هذه الوحدة طوال ما يزيد على عقدين قبل عام ١٩٧٥، حين بدأت في التدني. وقد يفترض أنها سوف تبقى في النطاق ٠,٤ إلى ٠,٧[١]. وقد افترض، على الجانب الآخر، أن مرونة سعر الطلب سوف تكون أعلى نوعا ما (بالمعايير المطلقة) مما كان عليه الحال تاريخياً، أي في نطاق ـ ٠,٣ الى ـ ٠,٤.

واستهلاك أقطار الاويبك من النفط، والذي كان يتزايد فيها أسرع منه في أي مجموعة أخرى من الأقطار، والذي يقدر الآن بحوالى ٣,٦ ملايين برميل يومياً، يتوقع أن يواصل الزيادة، وإن كان بمعدلات أكثر اعتدالاً، حتى المدى ٦,٠ ـ ٦,٥ ملايين برميل يومياً في ١٩٩٥. وسوف تكون البلدان العربية المنتجة للنفط مختصة بنصف هذه الكمية عندئذ.

ويتوقع أن العرض من غير الاويبك، والذي ارتفع بحدة منذ أواسط السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، سوف يواصل الزيادة حتى عام ١٩٩٥، حيث تبين الاسقاطات قمة لهذه الزيادة حول هذا التوقيت قبل أن يبدأ الهبوط فيما بعد، حتى أن العرض من غير الأوبيك (مع استبعاد الكتلة الاشتراكية) قد يكون في نطاق ٢٦ ـ ٢٧ مليون برميل يومياً، أي المستوى نفسه الذي يقف عليه حالياً.

وهذه الافتراضات تتسق مع زيادة هادئة في الطلب العالمي على النفط خلال السنوات العشر أو الخمسة عشر القادمة، ربما بزيادات هامشية، أو حتى عدم زيادة على الاطلاق في البداية، لتشتد بعدئذ نسبياً في اتجاه الثمانينات المتأخرة وأوائل وأواسط التسعينات. والواقع أن أغلب المتنبئين يبدون على وفاق في هذا الصدد، رغم أن التفاوت فيما بينهم،

---

(١) تصلح هذه المعاملات للتنبؤات متوسطة وطويلة المدى فقط، حيث أنه بات معروفاً انها تأخذ سلبية جامحة في بعض السنوات القريبة.

وهو أمر مقبول، يتجه إلى الاتساع كلما امتد أفق الاسقاط الى مستقبل أبعد. وتجدر ملاحظة أن مجمل الاستهلاك العالمي من النفط، بما فيه استهلاك اقتصادات التخطيط المركزي، والذي ارتفع الى قمة مقدارها ٦٤,٤ مليون برميل في ١٩٧٩، قد انخفض منذئذ (رغم مواصلة الاقتصاد العالمي النمو). ويعتقد أغلب المراقبين أنه قد يكون قد وصل القاع الآن، وأنه قد يبدأ الصعود العاجل ثانية، بما يؤدي الى تخفيف بعض عناء أقطار الأوبيك[٢].

وتأسيسا على هذه الاعتبارات، فإن المرء قد يلخص حال سوق النفط العالمي في الفترة «حول ١٩٩٥» كما هو آت. . (لا يحتاج المرء الى أن يكون مغالياً في الدقة بشأن التحديد القاطع للفترة الزمنية، حيث أن حدود الخطأ في كل هذه التنبؤات كبيرة بما فيه الكفاية، حتى إن التطورات المسقطة يمكن أن تحدث مبكرة عاماً أو عامين، أو أن تحدث متأخرة عاماً أو عامين، مثلما يغلب على ظني، ولنقل في ١٩٩٥ - ١٩٩٧):

	في: ١٩٩٥ - ١٩٩٧	ملايين البراميل يومياً	
	الطلب العالمي (مع استبعاد اقتصادات التخطيط المركزي)	٥١,٠٠ -	٥٣,٠٠
ناقصاً	: عرض غير الأوبيك	٢٦,٠٠ -	٢٧,٠٠
ناقصاً	: صافي صادرات اقتصادات التخطيط المركزي والغازات الطبيعية المسالة	١,٥ -	٢,٠٠
يساوي	: العرض المطلوب من الأوبيك	٢٣,٠٠ -	٢٤,٥
زائدا	: الطلب الخاص بالأوبيك	٦,٠٠ -	٦,٥
يساوي	: إنتاج الأوبيك	٢٩,٠٠ -	٣١,٠٠
منه	: نصيب العرب (ويتضمن صادرات: ١٧,٠٠ - ١٨,٠٠)	٢٠,٠٠ -	٢١,٠٠
منه	: نصيب العربية السعودية (ويتضمن صادرات: ٧,٠٠ - ٨,٠٠)	٨,٥ -	٩,٥

وهكذا فإنه وفقاً لمنظومة معقولة من الافتراضات، فإن الاحتمال كبير في أن تصبح البلدان العربية الرئيسية المصدرة للنفط منتجة لحجم من النفط قريب من مستوى القمة الذي بلغته في عام ١٩٧٩ (حين كان ٢١,١ مليون برميل يومياً)، في عام ١٩٩٥ أو فيما بعده بقليل.

---

(٢) البيانات الحالية المتعلقة بالطلب العالمي على نفط الأوبيك (١٩٨٤، ١٩٨٥) يشوبها عدم الدقة لأنه مع سيادة عدم التيقن بشأن أسعار النفط، فإن مخزونات ضخمة يتم سحبها، بما يصادر على احتمال أن تزيد أقطار الأوبيك انتاجها. ومن الطبيعي أن هذه المسحوبات لن تستمر طويلا.

وفيما يتعلق بعـائدات النفط فإنها لا بد سوف تعتمد على تطور الترابط بين حجم الصادرات وبين أسعارها. وحيث أن سعر النفط قد افترض أنه سوف يبقى مستقراً بالمعايير الإسمية حتى عام ١٩٩٠، وأن أحجام الصادرات يتوقع أن تزيد هامشياً فقط حتى ذلك الحين، فإن متحصلات البلدان العربية المصدرة للنفط يحتمل أن تبقى راكدة خلال هذه الفترة، رغم أنها قد ترتفع، الى حد ما، قرب نهاية العقد، من المستوى الحالي الذي يبلغ حوالى ٤٥ بالمائة من قمة ١٩٨٠ التي كانت ٢٠٦ بلايين دولار أمريكي، إلى حوالى ٥٠ بالمـائـة. وفيما بعـد ١٩٩٠، ومـع افتراض حدوث بعض التحرك للسعر الاسمي، فإن متحصلات البلدان العربية المنتجة للنفط يمكن توقع زيادتها بطريقة ملحوظة. وقد تبدأ هذه الزيادة هادئة بيد أنها يحتمل أن تكون أكثر سرعة عندما يبدأ سوق النفط في التماسك. ويمكن أن يرتفع سعر النفط بسرعة أكبر قبيل أو حوالى عام ١٩٩٥[٣]، اعتماداً على عدد من العوامل الهامة مثل مستويات الأرصدة الدولية في هذا الوقت، واتجاه وقوة التوقعات بشـأن التحركات المحتملة للأسعار، واحتمالات حدوث فوضى في الامدادات. . الخ. وهكذا يمكن تصور عودة متحصلات المنتجين العرب من الصادرات النفطية الى الارتفاع حوالى عام ١٩٩٠، وإذا ما تحقق السيناريو المذكور اعلاه بصورة قريبة مما خططناه، فإنها قد تنمو الى حد تجاوز مستوى القمة السابق (بالمعايير الاسمية) قرب منتصف التسعينات.

وقبل أن ننتقل الى مناقشة الملابسات المترتبة على هذه النتائج، يلزم تسجيل بعض الملاحظات على الفروض الأساسية التي استخدمت في توليد هذا السيناريو. ويأتي في المقام الاول افتراض أن امدادات النفط من مصادر غير الأوبيك ذات تأثير حاسم على السيناريو ككل. وينشأ هذا عن حقيقة أن البحث عن موارد جديدة للنفط خارج الأوبيك قد بدأ يدر عائدات بينة التناقص مع أوائل الثمانينات. ولإيضاح هذه المسألة قدّر بارا[٤] أن إنتاج العالم من النفط (مع استبعاد اقتصادات التخطيط المركزي) قد ارتفع بمقدار ٢٥,٥ مليون برميل يومياً خلال العقد ١٩٦٣ - ١٩٧٣، وأن الزيادة قد قدمت أساساً من الشرق الاوسط. وقد طُرح هذا العرض الإضافي في السوق العالمي للنفط بتكلفة رأسمالية كلية تبلغ ٧٦,٢ بليون دولار امـريكي، أو حوالى ٣٠٠٠ دولار على كل برميل/ يوم اضافي. وفي المقابل، فإن الإضافات الجديدة الصافية إلى العرض العالمي للنفط من مصادر غير الاوبيك بلغت ٥,٨ ملايين برميل يومياً (بمجملالإضـافـات ٧,١ ملايين برميل يومياً. وانخفـاض العرض بمقدار

---

(٣) يسهـل على المرء تصور حركية تطور الوضع فيما بين أوائل التسعينات الى أواسطها، عن طريق الرغبة المكبوتة، على الأقل لدى بعض منتجي الأوبيك الذين يرون في الأفق سوقاً ضيقة للنفط، قد تنعكس في مطالبات قوية بتعديلات جوهرية في الأسعار.

(٤) N. Ait-Laoussine and Francisco R. Parra, «The Development of Oil Supplies During the Energy Crisis of the 1970's and Some Questions for the Future,» *OPEC Review*, vol. ix, no. 1(Spring 1985), pp. 29-62.

١,٣ مليون برميل يومياً استهلكت أصلاً في الولايات المتحدة وكندا). وهذه الكمية الجزئية قد أنتجت بتكلفة رأسمالية قدرها ٤٢٠ بليون دولار امريكي، أو حوالى ٦٠٠٠٠ دولار أمريكي لكل برميل/ يوم إضافي. وهذا مبلغ صاعق إذا ما قورن بالتكلفة لإنتاج برميل/ يوم اضافي من مصادر الأوبيك القائمة. إنها مسألة غير اقتصادية بالمرة، والمتيقن أنها موضع اعتبار شركات النفط التي تباطأت أنشطتها الاستكشافية بدرجة ملموسة منذ عام ١٩٨٢(٥). يضاف إلى ذلك حقيقة أن الإضافات الإجمالية للعرض والتي تمت خلال هذه الفترة الأخيرة قد جاءت جميعها من مناطق رئيسية ثلاث خارج الأوبيك، وهي المكسيك، والمنحدر الشمالي، وبحر الشمال. وهذه المناطق الثلاث كلها إما أن تكون بلغت قمة انتاجها، أو هي على وشك بلوغها في السنوات القليلة القادمة. وإذا ما استحضرنا هذه الاعتبارات فإنه من غير المحتمل، إلى حد كبير، توقع دخول مصادر جديدة للنفط مرحلة الإنتاج خلال العقد القادم، بخاصة إذا ما بقيت أسعار النفط هشة لعدد قليل من السنين الاضافية.

والافتراضات الأخرى أقل حسماً بالنسبة للسيناريو، كما أن حدود الخطأ المتضمن فيها أكثر محدودية، مهما كانت الأحوال. فاقتصادات التخطيط المركزي سوف تجهد نفسها للمحافظة على طلبها في أحسن حالاته، والأكثر احتمالاً أنها سوف تعرض كميات متناقصة من نفطها في السوق العالمي خلال السنوات القادمة. وفيما يتعلق بطلب الأوبيك على النفط، فإن معدل الزيادة المفترض بحوالى ٦ بالمائة سنوياً يعد متحفظاً في مقابل معدل زيادة سنوي قدره ٧,٥ بالمائة مورس في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤، وفي مقابل المعدل الأعلى نسبياً والذي تم تسجيله خلال العقد ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ كله.

وفيما يخص إمكانات الإنتاج لبلدان الأوبيك، فإنه تجدر ملاحظة أن الطاقة الإنتاجية القصوى للمنظمة وإن كانت قد قدرت حالياً بما يقارب ٤١ مليون برميل يومياً(٦)، إلا أن الطاقة الانتاجية الدائمة لها أدنى قليلاً من ٣٥ مليون برميل يومياً. يضاف إلى توقع انخفاض الطاقة الإنتاجية لعديد من أعضاء الأوبيك خلال العقد القادم. وتضم هذه المجموعة الجزائر، وأندونيسيا، وليبيا، والأكوادور، والغابون، وقطر، وربما فنزويلا ونيجيريا. وقد يكون مجمل الانخفاض في الطاقة الانتاجية للأوبيك في نطاق ٢ ـ ٣ مليون برميل يومياً عند أواسط التسعينات، مما يهبط بالطاقة الانتاجية القصوى والدائمة للمنظمة الى ٣٢

---

(٥) تباطؤ نمو أنشطة الاستكشاف والإنتاج ليس منتظماً في كل الأقاليم خارج الأوبيك، لأن مثل هذه الأنشطة تتأثر بمجموعات من العوامل معقدة وتنتظم توقعات الأسعار وإتفاقات المعاملة الضريبية. وعلى أية حال فإن الاتجاه العام كان هبوطياً، بخاصة منذ ١٩٨٢.

(٦) يتضمن الرقم طاقة إنتاجية مفترضة قدرها ٥,٥ مليون برميل يومياً لإيران، ٣,٥ مليون برميل يومياً للعراق.

مليون برميل يومياً، من بينها ٩ ملايين برميل يومياً تقريباً تخص إيران والعراق. هذا مع افتراض أن حرب الخليج سوف تكون قد بلغت في نهاية المطاف حينئذ، أو أن تكون الأعمال الحربية قد اتخذت مسالك لما تتجاوز فيها العقبات المزروعة حالياً في وجه زيادة الصادرات(٧). وإذا لم تستطع إيران والعراق توفير هذا الحجم (يبلغ مجموع إنتاج الدولتين حالياً حوالى ٣,٥ ملايين برميل يومياً)، فإن الضغوط الواقعة على بقية أعضاء الأوبيك، بخاصة الكويت والعربية السعودية والامارات العربية المتحدة، سوف تكون ضغوطاً هائلة. ومن هنا تتبدى معقولية استنتاج تماسك السوق العالمية للنفط خلال التسعينات الأولى، بما يرتب حدوث ضغوط على أسعار النفط، وتنشيط الزيادة في عائدات التصدير للبلدان العربية المصدرة للنفط.

ومن الطبيعي تصور أن البعض من هذه الفروض، على الاقل، قد لا ينتهي به الأمر إلى أن يكون فاعلاً، كما أن تطورات أخرى، لم يتم تضمينها في التحليل، قد تطرأ، وبالتالي تنسخ هذه الاسقاطات. فالتطورات السياسية يمكن بالفعل أن تزعزع قواعد التنبؤ، بخاصة وأن المرء قد بات يتوقع ما لا يمكن توقعه، في سياق الأحداث في الشرق الأوسط. ويضاف الى ذلك أن بعض الافتراضات الاقتصادية التي يتم التأكيد عليها قد تكون غير صحيحة. وعلى سبيل المثال فإن معدلات النمو في الأقطار المستوردة للنفط قد تنقلب إلى ما يخالف الذي افترضناه، أو أن يكون عامل النفط/الناتج المحلي الإجمالي أقل في الحقيقة مما توقعنا. وجهود المحافظة على الطاقة قد تستمر جمة النشاط، والاندفاعة في سبيل استبدال مصادر الطاقة غير النفطية بالنفط قد تتواصل في خطو أسرع مما افترضنا. كما أن إمدادات النفط من غير الأوبيك قد تتمثل في كميات أضخم مما كنا ننتظر. والواقع، أن أي تشكيل من هذه العوامل قد يخفض الطلب العالمي على النفط، ويؤجل بالتالي، إن لم يصادر على الوقت الذي يمكن أن تعود فيه بلدان الأوبيك ذات الانتاجية العالية إلى السيطرة من جديد.

ووجهة نظري أن التوجهات الأساسية في سوق النفط العالمية خلال السنوات العشر الى الخمس عشرة القادمة واضحة، رغم وجود بعض الانعطافات الطفيفة للغاية عن الطريق. والصعوبات التي أزعجت سوق النفط وأثرت سلباً على أقطار الأوبيك، وبخاصة المصدرين العرب الكبار، منذ عام ١٩٨٢، يحتمل أن تبقى لسنوات أخرى قليلة، ولربما حتى نهاية هذا العقد، رغم الدلائل التي توحي بأن شدة أزمات الأوبيك سوف تخف تدريجياً. وسوف يرتفع

(٧) تجدر ملاحظة أن الطاقة الانتاجية القصوى المسموح بها، أي بعد أن نأخذ في الاعتبار القيود التي يفرضها أعضاء الأوبيك انفسهم على الحدود القصوى للانتاج، قد تكون أدنى من ذلك كثيراً، ولربما بمقدار ٢ ـ ٣ مليون برميل يومياً.

الطلب على النفط قرب نهاية العقد، وإن كان ببطء في البداية، ثم بشكل ملحوظ فيما بعد. ولا يحتمل أن تقدم المصادر من غير الأوبيك إمدادات يعتد بها إلى سوق النفط فيما بعد عام ١٩٩٠[٨]، مما يتيح للأوبيك الاستعادة التدريجية لدورها «كمورد مزهو» في سوق عالمي مشدودة، وإعادة توطيد قدر من هيبتها السابقة في السوق على الاقل. ويضاف الى ذلك توقع أن يتزايد تركز الطاقة الانتاجية الخاصة بالأوبيك في المنتجين الخمسة الكبار في الشرق الأوسط، أي إيران والعراق والكويت والعربية السعودية والامارات العربية المتحدة. وإذا ما استطال أمد الحرب الإيرانية ـ العراقية، وبقى إنتاج الدولتين مرهوناً بمقتضيات الصراع بينهما، فمن الطبيعي أن الضغوط على الثلاثة الباقين من منتجي الخليج سوف تكون أشد كثيراً مما أسلفنا.

وإنه لمن الخطورة بمكان محاولة إجراء أية توقعات فيما وراء عام ٢٠٠٠، حيث أن عاملاً جديداً غاية في الأهمية، ويتعلق بتكنولوجيا إنتاج واستخدام الطاقة، يمكن أن يقدم منظومة جديدة تماماً من الاعتبارات، مما يؤدي إلى نقض أي توقعات قد تبدو معقولة في هذا المدى الزمني.

ثالثاً: السنوات العجاف: التهيؤ للتغير الثاني

الخلاصة إذن أن البلدان العربية المصدرة للنفط سوف تستمر تواجه تحديات تدني مستوى عائداتها النفطية لسنوات عديدة. والعقد ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢ يحتمل أن يشكل هو الآخر فترة انضباط قاس، يختلف جوهرياً عما كان يميز فترة التهور إبان إنتعاشة النفط. وهذا العقد أقرب إلى أن يكون «عادياً» إذا ما قورن بالسنوات الثماني التي سبقته، وبسبب عديد من الاعتبارات الجوهرية. وأهم هذه الاعتبارات أن البلدان العربية المنتجة للنفط تمتلك الآن فرصة تنفيذ التعديلات التي تشتد الحاجة إليها، والتي تأخرت مواعيد اعتمادها كثيراً، في استشرافها المستقبل وفي سياساتها، بما يجعلها أفضل تهيؤاً لانتزاع مكاسب أكبر من أجل تنمية الوطن العربي إذا ما تحققت الفرصة الثانية للحصول على عائدات نفطية عالية عند أواسط التسعينات.

ومن هذا المنطلق، فإن السؤال الأهم لن يكون ما الذي سوف تفعله البلدان العربية في عام ١٩٩٥ أو فيما بعده؟، ولكنه سوف يكون ما الذي سوف تفعله خلال الفترة البينية (من الآن حتى ١٩٩٥) لتطوير مقدرتها الطبيعية على ادارة مصادرها الضخمة المتيسرة

---

(٨) لا يعني هذا انكار أن الموردين الصغار نسبياً، مثل مصر والبرازيل وكولومبيا والهند وبعض اقطار غرب افريقيا، قد يواصلون زيادة إنتاجهم، أو اهمال امكانية تغذية السوق بإنتاج إضافي لموردين جدد محتملين مثل اليمن العربية. بيد أن التأثير الصافي لكل هذه التطورات على السوق العالمية للنفط سوف يكون، على أية حال، محدوداً.

بكفاءة أكبر، واستغلال الفرص الجديدة من أجل تنمية اقتصادية أصيلة وراسخة للوطن العربي ككل؟. وفي صياغة أكثر تحديداً: هل تستطيع البلدان العربية، المصدرة للنفط وما عداها على حد سواء، أن تدمج الدروس التي تعلمتها من انتعاشة النفط الأولى، ومن تجربة فترة «التقشف النسبي» الحالية، بما يمكنها من انتزاع المكاسب القصوى، لصالح العرب جميعاً، في إطار الفرصة الجديدة التي قد تظهر في أواسط التسعينات؟. ورغم أن الجواب عن هذا السؤال، وعلى سواه من الأسئلة ذات العلاقة، يعتمد إلى حد كبير على عوامل خارجية، فإن الذي تتولاه البلدان العربية نفسها، هو الذي سوف يحدد الناتج النهائي، وبصفة أساسية.

ودعوني الآن أركز الضوء على منظومتين من الاعتبارات سوف يكون لهما تأثير مباشر على مسار التنمية الاقتصادية في المنطقة خلال العقد القادم. والمنظومة الأولى تتصل بالسؤال الجوهري للغاية والمتعلق بالاقتصاد السياسي وباستراتيجية التنمية، بينما تنطوي المنظومة الثانية على اعتبارات ذات طابع أكثر تقنية، وتؤثر على سياسات إقتصادية ومالية معينة يمكن أن تتبعها البلدان العربية في السنوات القادمة.

وأحد الاعتبارات الرئيسية يتصل بنظرتنا نحن إلى التنمية الاقتصادية، طبيعتها، وأساليبها، وأهدافها. وإذا ما راجع المرء عملية التحول الاقتصادي التي اجتاحت الوطن العربي خلال سنوات السبعينات المضطربة، فإنه سوف يصطدم برؤية فريدة للتنمية، يبدو أنها قد سادت وقتئذ، بين صانعي السياسة، وبين الأكاديميين والممارسين، فيما عدا استثناءات محدودة، وإن كانت ذات دلالة، من الفئة الثانية. وهذه الرؤية تنحو الى افتراض أن التنمية الاقتصادية كانت شيئاً جديداً، وأن البناء العلوي، الاقتصادي والمالي، يمكن استيراده وفرضه عنوة على النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وقد كان ركوب موجة الاستيراد الصاخب، المدوّخ، من قبل البلدان العربية «الغنية» المصدرة للنفط و «الفقيرة» المستوردة للنفط والتي تتلقى التحويلات على حد سواء، توكيداً لهذه الرؤية. والحادث فعلاً أن طوفان الواردات، المدعوم كلية بأسعار صرف مفتعلة الارتفاع، قد اكتسح الذي هو قائم والذي هو ممكن في مجال إحلال الواردات. وقد صاحبت الاستثمار مشروعات «تسليم المفتاح» براقة وضخمة. ولأن حسابات الأرباح والتكاليف لها قد أنجزت بالرجوع الى تكاليف وأسعار مفتعلة التشوه، فإنها قد آلت إلى كونها غير اقتصادية فور أن عادت الظروف الاقتصادية والمالية إلى اوضاع مشابهة للأوضاع العادية. وهكذا شوهت الآثار الشاملة للعائدات النفطية، وبقسوة، نسبية القيم في الاقتصاد كله، حتى أن الصناعات التقليدية قد ذوت وماتت. والأفدح من هذا أن هذا الدمار التي أحدثته العائدات النفطية في الاقتصادات المصدرة للنفط، قد أنعكس مرآوياً في الأداء الضار للتحويلات (النقدية) وللمساعدات الأجنبية لاقتصادات البلدان الأفقر المرسلة للعمالة.

والمتيقن أن الزيادة في عوائد النفط قد جعلت الأقطار المنتجة تواجه خيارات صعبة أيا كانت استراتيجية التنمية التي تتبعها، بيد أن افتقاد الانضباط في مواجهة اغراءات الإنفاق الضخم كان قد تأصل في الضعف الموروث للأنظمة السياسية في البلدان العربية. فهذه الأنظمة لم تبحر فقط على غير هدى في عاصفة هوجاء، ولكنها كانت تفتقد أيضاً الضوابط الداخلية لاستغلال القوى المتوافرة من أجل تحقيق منظومة من الأهداف الاستراتيجية الجيدة التحديد. ولذا فإن المطلوب منا نحن العرب أن نبدأ في اعتماد رؤية جديدة لعملية التنمية، حتى يمكننا تحقيق استغلال أكبر للفرصة الثانية. والواجب أن نقترب منها باعتبارها عملية داخلية نستكشف عن طريقها مواردنا وقدراتنا الطبيعية الذاتية، ونحدد أهدافنا وآمالنا بعيدة المدى في وضوح. وبعد استكمال هذا يجب علينا حشد الموارد الخارجية (وينظر إلى عائدات النفط من الناحية الوظيفية كما لو كانت موارد خارجية، مثلها مثل التحويلات والمعونة الاجنبية) من أجل تكثيف عملية التحول الاجتماعي في الاتجاه المرغوب وتسهيلها وتسريعها. ومن أجل توضيح هذه المسألة نفيد أن هذه الرؤية للتنمية لو كانت سادت في أواسط وأواخر السبعينات، فإن منتجي النفط العرب ما كانوا لينتجوا هذا الكم الضخم الذي أنتجوه من النفط، وما كانوا لينفذوا كل هذه الأنشطة المتشعبة التي تولدت عن القرارات المتسرعة، ولكان ممكناً تحقيق تنمية أكثر توازناً، وتجنب الكثير من العواقب المثيرة للأسس التي ترتبت على مسار التنمية المعتمد. والأكثر احتمالاً في هذا الصدد أن دراسة دقيقة لعملية التنمية الاقتصادية في أقطار مثل اليابان في اواخر القرن التاسع عشر، والصين والهند في الماضي الأقرب، قد تكشف أن الاستفادة من التفاعل مع المجتمعات الصناعية الأكثر تقدما، لم يمكن استيعابها بكفاءة الا بعد تحقيق درجة معينة من التأهيل الذاتي (لمعرفة القدرات والدوافع الداخلية) ومن إعداد النفس (للمواجهة وتحمل تبعات التنمية)[٩].

والمسألة الرئيسية الثانية التي يجب أخذها في الاعتبار عند الاستعداد «للفرصة الثانية» تتمثل في عدم انفصال السياسة عن الاقتصاد عند تصميم استراتيجيات التنمية الصحيحة. والكثير من أسباب فشل استراتيجيات التنمية العربية، ولو جزئياً على الاقل، يعود إلى الوهم السائد بشأن إمكان تعجيل التنمية الاقتصادية والمالية في غياب تحرك واضح في اتجاه التحديث السياسي. وهكذا فإن غياب المؤسسات السياسية الراشدة قد حرم قطاعات جماهيرية عريضة من المشاركة في عمليات التنمية، ومن باب أولى من الاستفادة منها، كما أجهض انبعاث حد أدنى من القواعد السلوكية للتوجهات الجماهيرية ومن الإحساس بالمسؤولية، بما يعد ضرورياً لمنع التبديد والفساد. وقد أدى غياب الحد الأدنى

(٩) العبارات داخل الأقواس اضيفت عند الترجمة بياناً للمقصود وتفسيراً. (المترجم)

من الضمانات للحقوق المدنية الأساسية وللحرية الفردية إلى نزيف مستمر وضخم للأدمغة من المنطقة. وقرارات التنمية الرئيسية التي اتخذتها الأنظمة الاستبدادية في بيئة سياسية متخمة بالخوف، واللامبالاة، والفساد، أو بتشكيلات منها، قد أنتجت برامج ومشروعات مفرطة السوء. ونضيف إلى ذلك أنه طالما استمرت هذه الظروف سائدة، وهي لا تزال كذلك في أغلب، إن لم يكن في كل البلدان العربية، فإنه من غير المحتمل أن يكون استغلال «الفرصة الثانية» أكثر جدوى مما كان الأمر مع الفرصة الاولى.

وثمة قضية ثالثة نكررها وتتصل بتلك التي طرحت من قبل من جوانب عديدة، وتؤثر على المشكلة الخاصة بواجبات ومسؤوليات القطاع العام في عملية التنمية، غياب نظام سياسي مؤسس على الديمقراطية قد أتاح لأجهزة الدولة في بلدان عربية عديدة أن توظف الموارد الجديدة المتيسرة لتزيد من قوتها الذاتية إلى حد أنها تركت حيزاً محدوداً للتطور المستقل لمراكز القوة الاقتصادية البديلة في المجتمع، سواء كانت، أم لم تكن، في حاجة الى اللجوء إلى الإجراءات المانعة. ولم يؤد هذا فقط إلى تعزيز قدرة الدولة على القهر ولكنه حال أيضاً دون نمو قطاع خاص قادر على استيعاب التكنولوجيا الجديدة، وتوفير المرونة والقدرة على مقاومة الضغوط في أوقات الأزمات. ولا اريد أن أعكس انطباعاً خاطئاً بأنني أقف في صف نظام «رأسمالية متسيبة» في الوطن العربي. ولكن المطلوب على أي حال، هو التحديد الصحيح للأدوار: لقطاع عام خاضع لمحاسبة الجماهير، ولقطاع خاص يخضع لحدود ومؤشرات مستقاة ضمن إطار ممارسة سياسية راشدة.

والقضية الرابعة التي يجب الالتفات إليها تتعلق بالتكامل العربي. فعلى الرغم من وفرة التصريحات، ومن طوفان المؤسسات القومية التي تمخضت عنها انتعاشة النفط، فإن القليل الأصيل قد تحقق بشأن تكامل الاقتصادات العربية (قد يكون الاستثناء المتواضع هو تجربة مجلس التعاون الخليجي). وكما أشرنا آنفاً، فإن الانتعاشة الاقتصادية التي استثارها النفط قد أدت إلى تبادل اقتصادي ثنائي ضخم للغاية بين البلدان العربية المصدرة للنفط وبين الغرب الصناعي، وأكثر مما حدث بين البلدان العربية وبعضها البعض. فبالرغم من أن انتقال العمالة، وتدفقات التحويلات، قد ازدادت بشكل مثير خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢، فإن القليل من الآثار الدائمة قد تخلف عندما بدأ المد ينكفىء في الاتجاه الآخر. ودونما تهوين من شأن هذه المسألة، فإنه من قبيل ممارسة خداع النفس الادعاء بأن البلدان العربية المنتجة للنفط تستطيع منفردة أن تحقق تنمية إقتصادية راسخة ذاتياً، سواء أكان ذلك في اطار العزلة القطرية أم في إطار تجمعات صغيرة من «أندية الاغنياء». ولا يود المرء أن يشتط في الجدل وأن يقترح اندماجاً فورياً كاملاً بين البلدان العربية. ولكن للمرء أن يقول ان قدرة البلدان العربية على استغلال الفرصة الاقتصادية القادمة، والتي قد تظهر من بين الظروف الخارجية المواتية في منتصف التسعينات، قد تعتمد إلى حد كبير على ما

سوف تكون هذه البلدان قد أحرزته من تقدم، آنئذ، بشأن تحطيم معوقات انتقال العمالة ورأس المال والبضائع، وبشأن تسهيل إنشاء بنية أساسية قومية ضخمة في مجالات النقل والاتصالات تعد من الضرورات الأساسية لتكامل الاقتصادات العربية، ثم أخيراً بشأن تناسق سياسات الاستثمار، والمال، والنقد، والقطاعات الخارجية، في إطار قومي أوسع.

والقضية الخامسة والأخيرة تركز على العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وبين بقية العالم. والمشكلة يمكن اختزالها في أن الموارد المالية المعززة للبلدان العربية كان يجب أن تفضي، مثلما هو متوقع، إلى فاعلية ضخمة للغاية لهذه البلدان في مواجهة الغرب الصناعي، بخاصة فيما يتعلق بالقضايا التي يمكن اعتبارها ذات أهمية قومية طاغية، بيد أن الحاصل هو أن الروابط الاقتصادية والمالية الوثيقة مع الغرب قد أفضت الى اعتماد متبادل في أفضل الاحوال، والى تبعية في أسوأها. وحتى مع القضايا التي قد تعتبر تقنية ومحدودة المجال، ومع مثل الاندفاعية الحالية للعربية السعودية من أجل تحقيق وصول سهل لمنتجاتها البتروكيماوية إلى الأسواق الأوروبية، فإن التبادل الاقتصادي الهائل خلال السنوات العشر الاخيرة، والذي استفادت منه الأقطار الأوروبية، يبدو وكأنه لا يمكن التعويل عليه عند الحاجة. ولذلك فإنه من الضرورة بالنسبة للبلدان العربية، المصدرة للنفط وما عداها على حد سواء، أن تستعد للفترة القادمة، وأن تعيد تحديد طبيعة علاقتها مع الغرب الصناعي ابتداءً، مع أقطار الكتلة الشرقية والعالم الثالث أيضاً، حتى تكون في الموقع الأفضل، وبما يتيح لها استخدام قوتها التفاوضية الجماعية لخدمة الصالح العربي الوحدوي القومي.

والمنظومة الأخرى من الاعتبارات تتلمس تلك القضايا التقنية مثل اختيار الاستراتيجية الأنسب للتنمية، وابتداع محفزات داخلية للتشجيع على الاستثمار وتقييد الاستهلاك، والمزاوجة الصحيحة بين السياسات المالية وبين السياسات النقدية بما يؤدي إلى تحقيق نمو مقبول في اطار توازن مالي، واختيار سياسات أسعار الصرف وما عداها من آليات التعامل الخارجي، بحيث تؤدي جميعها الى تحقيق الاهداف التنموية والمالية. ويضيق المجال عن تناول هذه القضايا بالتفصيل، بيد أنها من النمط المألوف ولا تتطلب إسهاباً في هذا المقام. وإذا ما رغبت البلدان العربية في تنفيذ الإصلاحات السياسية الجذرية للغاية، والتي تمت مناقشتها فيما سبق، فإنها لن تفتقد النبوغ المتوثب، ولا الخبرة المجلوبة من الخارج، لتشير عليها بالاختيار الأنسب للسياسات الاقتصادية والمالية.

خاتمة

إن تعاطي الإسقاطات والتنبؤات هو في جوهره مخاطرة. وفي حالة الطاقة، وضمن سياق التطورات المستقبلية في الشرق الأوسط، قد يكون حتى مجرد المحاولة حماقة.

ورغم ذلك فإن المؤشرات المتوافرة تومىء إلى أن البلدان العربية المنتجة للنفط قد

تقترب تدريجياً من حشد من الظروف المواتية في سوق الطاقة العالمي، قد يسمح بزيادة لا يستهان بها في العائدات النفطية، ويفتح بالتالي «باباً ثانياً للفرص» يؤدي إلى موارد أفضل للتنمية. وسوف تعتمد مقدرة الوطن العربي على اغتنام هذه الفرصة، من أجل تحقيق أهدافه التنموية القومية الواسعة، وبطريقة حاسمة، على النجاح أو الفشل في حل البعض من القضايا الأساسية المتصلة بطبيعة المجتمع العربي، واختيار الأنظمة السياسية، وإعادة تحديد العلاقات مع بقية العالم، والمسائل المتعلقة بالتكامل العربي. وإذا ما فشل العرب، فإن الخسارة من جراء تبديد هذه «الفرصة الثانية» قد تكون أفدح مما حدث مع الأولى. أما إذا نجحوا، فإنه سوف يكون بين أيديهم ما هو أفضل من فرصة وضع اقتصاداتهم في مسار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية والمعتمدة على الذات. وسوف تكون لدى الوطن العربي، وقتئذ، قدرة الاقتراب من القرن الواحد والعشرين كمجتمع يتسم بالحيوية، والتماسك، والإنتاجية المتزايدة، والفرصة الجديدة لتحقيق عوائد نفطية أعلى سوف تسهل هذه المهمة كثيراً. وعلى أي حال، فإن نجاح العرب في حل هذه القضايا الرئيسية خلال العقد الانتقالي القادم، سوف يعزز، دون ريب، فرص إتمامهم لهذه المهمة، حتى إذا لم تتحقق هذه «الفرصة الثانية».

المراجع

١ ـ العربية

الصندوق العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادي (بالتعاون مع منظمات عربية واقليمية اخرى). **التقرير الاقتصادي العربي**. الكويت، ١٩٨٥.

٢ ـ الاجنبية

Books

Abed, George T. «Arab Financial Resources: An Analysis and Critique of Current Deployment Strategy.» in: Ibrahim Ibrahim (ed.), *Arab Resources: Transformation of a Society*. London, U.K.: Croom. Helm, 1983.

Deagle, Edwin A.Jr. «The Future of the International Oil Market.» In: Group of Thirty. *Balance of Payments Problems of Developing Countries: A Report*. New York: The Group, 1983.

World Bank. *Petroleum: Price Prospect for Major Primary Commodities*. [Washington, D.C.: The Bank], 1984.

Periodicals

Abed, Geroge T. «Arab Oil-Exporters in the World Economy.» *American-Arab Affairs:* no. 3, Winter 1982-83. pp. 26-40.

Ait-Laoussine, Nordine and Francisco R. Parra. «The Development of Oil Supplies during the Crisis of the 1970s and some questions for the future.» *OPEC Review:* vol. ix, no.1, Spring 1985. pp. 29-62.

Attiga, Ali A. «Energy and Development in the Arab World: Present Situation and Future Prospects.» *OPEC Review:* Summer 1984. pp. 127-149.

Brookes, L.G. «More on the Output Elasticity of Energy Consumption.» *The Journal of Industrial Economics:* vol. xxi, no.1, November 1972, pp. 83-92.

Deagle, Edwin A. Jr. and Bijan Mossavar-Rahmani. «Oil Demand and Energy Markets: An Interpretation of Forecasts for the 1980's.» *OPEC Review:* vol. vi, no. 2, Summer 1982. pp. 140-160.

Gately, Dermot. «OPEC: Retrospective and Prospects 1973-1990.» *European Economic Review* (North-Holland Publishing Company): no. 21, 1983. pp. 313-331.

–. «A Ten-Year Retrospective: OPEC and the World Oil Market.» *Journal of Economic Literature:* vol. xii, nos. 1-2, September 1984. pp. 125-140.

Ibrahim, Ibrahim. «Energy Forecasting and Energy Data in the Arab Countries.» *OPEC Review:* vol. ix, no.2, Summer 1985. pp.125-140.

al-Janabi, Adnan. «Estimating Energy Demand in OPEC Countries.» *Energy Economics:* April 1979. pp. 87-92.

Kouris, George. «Oil Trends and Prices in the Next Decade.» *Energy Policy:* September 1984. pp.321-328.

Mohnfeld, Jochen H. «European and World Energy Perspectives: The 1980s and 1990s.» *Intereconomics:* July-August 1982. pp.159-166.

Odell, Peter R., and Kenneth E. Rosing «The Future of Oil: A Re-Evaluation.» *OPEC Review:* Summer 1984. pp. 203-228.

OPEC Energy Studies Department. «Domestic Energy in OPEC Member Countries.» *OPEC Review:* Spring 1984. pp.111-125.

OPEC Papers. «Future Demand for Refined Products in OPEC Member Countries and possible Export Outlets.» *OPEC Papers:* vol. 1, no. 3, December 1980.

Stevens, Paul. «The Future of World Oil Prices: The End of an Era?» *Overseas Development Institute Review:* no.2, 1982. pp. 1-19.

Styrikovich, M.A., «An Approach to Evaluating the World's Medium-Term and Long-Term Oil Demands.» *OPEC Review:* Spring 1983. pp. 14-31.

Totta, Lisa and Todd Johnson. «OPEC Domestic Oil Demand: Future Scenarios of Product Consumption.» RSI East-West Resource Systems Institute (Hawaii), Program Report PR-82-2: October 1982.

–. «OPEC Domestic Oil Demand: Product Forcasts for 1985 and 1990.» *OPEC Review:* Summer 1983. pp.190-211.

Zilberfarb, Ben Zion, and F. Gerard Adams. «The Energy-GDP Relationship in Developing Countries.» *Energy Economics:* October 1981. pp. 244-248.

الفصل الثامن

الزراعة العربية في العقد القادم: رؤيا واعدة أم اضغاث أحلام؟

آلان ريتشارد (*)

العجز المتنامي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا عن تغذية نفسها، واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها هذه المنطقة. ويعتبر عدم التوازن المتصاعد بين الاستهلاك وبين الانتاج المحلي بمثابة «كعب أخيل» للانتعاشة النفطية في السبعينات. وعلى الرغم من تراخي اسعار النفط، وتناقص عوائد التصدير (بالنسبة لكثيرين)، فإن «فجوة الغذاء» قد واصلت التوسع. فالتصاعد السريع والمؤثر للطلب في مقابل الاستجابة البطيئة للعرض المحلي قد جعلا الشرق الاوسط وشمال افريقيا من أقل مناطق العالم في الاكتفاء الذاتي بالطعام.

ما هي انعكاسات هذا الوضع على الاقتصادات السياسية في المنطقة خلال السنوات العشر القادمة؟. هل سيتحسن هذا الوضع أم يتدهور؟. هل يمكن سد مثل «فجوة الغذاء» هذه؟. هذه بعض الاسئلة التي يجب طرحها عند تقويم ملابسات أوضاع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في المنطقة على مدى السنوات العشر القادمة.

هناك مدخلان رئيسيان لمناقشة المستقبل: التنبؤ وبناء السيناريوهات، والمتنبئون عادة ما يقوّمون نماذج نمطية للعملية الاقتصادية، ثم يحصلون بعدئذ على تقديرات لمعدلات النمو الماضية لبعض المتغيرات الحرجة. بإعمال الفروض على بعض المعلمات الحاسمة، يجري بعد ذلك اسقاط هذه التقديرات، خطياً عادة، على المستقبل. وتعالج مسألة عدم اليقين عادة بتغيير واحد أو عدة معلمات للحصول على اسقاطات «مرتفعة» و «منخفضة».

وبينما تعتبر هذه التنبؤات تمارين مفيدة، فإنها تستبعد بالضرورة المتغيرات التي يغلب عليها الطابع الوصفي أو السياسي الصريح من تحليلاتها. كما ان فرض «الخطية» هو الآخر

(*) قسم الاقتصاد ـ جامعة كاليفورنيا في سانتا كروز ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

موضـع تساؤل، اضافة الى أن تحديد امتداد وفترات تكرار الدورات من الامور الصعبة للغاية، بخاصة في الاقطار الأقل نمواً التي لا تتوافر لها مجموعات البيانات الممتدة، عادة، والتي يحدث فيها تغير هيكلي سريع، مما يؤدي الى المعلمات تغيير المعلمات المفترضة. والمدخل البـديل هو مدخـل «بناء السيناريوهات». وهو بديل يتزايد استخدامه من قبل مخططي الأعمال لتحديد الملامح الهيكلية الاساسية، أي المتغيرات التي يفترض انها بينة الاستقرار، ثم لمناقشة «الريب[1] الرئيسية». والخطوة الأولى هي في حقيقتها شديدة الشبه بالتنبؤ الى حد أن بناة السيناريوهات عادة ما يعولون، وبحرية، على التنبؤات المتيسرة. إلا أن التركيز هنا يكون على «الريب»، وعلى كيفية استجابة السياسة لاحدى المشكلات بما يؤدي الى تفاقم المشكلات الاخرى، على وجه الخصوص. ومدخل مثل هذا يعيبه انه يتضمن قدراً كبيراً من الذاتية. إلا أن فيه فضيلة الاحتضان الصريح للجوانب الوصفية في المسألة، والاعتراف العلني بمدى جهلنا. انه في واقع الامر تمرين في التعرف على تحديد المشكلات، أكثر منه اجتهاداً لتقديم الحلول لها.

وهذه الورقة سوف تتبنى المدخل الثاني من اتجاه السؤال بشأن الصورة التي سوف تبدو عليها الزراعة العربية في ١٩٩٥ . وبدلاً من بناء «تنبؤ» آخر لميزان العرض ـ الطلب للمواد الغذائية في المنطقة، فإنني سوف استخدم بحرية عدداً من التنبؤات المفيدة المتوافرة، وأكرس أغلب اهتمامي لتلك القضايا النوعية مثل أسباب ونتائج استجابات السياسة «لفجوة الغذاء».

بعض تنبؤات الفجوة الغذائية في ١٩٩٥

هناك ثلاثة تنبؤات رئيسية عن عدم توازن «الطلب ـ العرض المحلي» في المنطقة، على الاقـل، متيسرة لنا[2]. وبغض النظر عن التفاوتات في التفاصيل، فإن «منسوب القاع» واحد في كل منها. فالفجوة الغذائية واسعة، وسوف تستمر في الاتساع في الفترة الباقية من هذا القرن. فالمعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (IFPRI) يرى أن العجز في السلع الغذائية الاساسية يزداد بمعدل حوالى ١,٥ مليون طن متري في السنة، مع تقدير أولي

---

(١) آثرنا استخدام الريب (والمفرد ريبة) في مقابل Uncertainities كمصطلح له دلالته من حيث غياب اليقين بشأن صحة وصدق نتائج التنبؤات والاسقاطات. واستبعدنا (عدم اليقين) لصعوبة وضعها في صيغة الجمع، كما استبعدنا (الشك والشكوك) تجنباً للالتباس مع المعاني الدارجة لكليهما. (المترجم)

(٢) وهذه التنبؤات هي: تنبؤ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وتنبؤ منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وتنبؤ المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء. انظر: احمد جويلي، مستقبل اقتصاديات الغذاء في الأقطار العربية (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٧٩)؛ .Food and Agriculture Organization [FAO], *Agriculture: Towards 2000* (Rome: FAO, 1981), and Nabil Khaldi, *Evolving Food Gaps in the Middle East/ North Africa: Prospects and Policy Implications* (Washington, D.C.: IFPRI, 1984).

لعجز متوقع في الحبوب يبلغ ٣٠ مليون طن مع عام ٢٠٠٠. وتقدير منظمة الأمم لمتحدة للاغذية والزراعة (FAO) مشابه الى درجة كبيرة. وتقدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، وهو الأكثر تفاؤلاً، لا يزال يتوقع فجوة قدرها حوالى ٢٥ مليون طن مع انتهاء القرن. وهناك تقديرات أخرى تذهب الى ما هو أعلى من ذلك. فوكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية (USDA)، على سبيل المثل، تجد أن مجمل الواردات من القمح والدقيق والأرز والحبوب الغذائية لكل البلدان العربية قد اقتربت فعلاً من ٢٨ مليون طن متري في عام ١٩٨١[٣]. والجميع متفقون على أن الطلب سوف يتواصل نموه السريع، بينما سوف تواجه استجابة العرض قيوداً طبيعية واجتماعية على حد سواء. ومن المحتمل إبداع سياسات للتخفيف من هذه القيود، إلا أن نجاحها سوف يكون موضع شك. وحتى لو نجحت هذه السياسات، فإن تحول الزراعة العربية تحت تأثير المهازين التوأمين، أي فجوة الغذاء وسياسات الدول، قد يضيف الجديد الى المشكلات الاجتماعية والضغوط السياسية على الحكومات. والبقية من هذه الورقة مكرسة لاستعراض الريب التي تحيط بكل جانب من جوانب فجوة الغذاء.

الريب في جانب الطلب

دعونا ننظر ابتداءً إلى الريب على جانب الطلب. هناك محددات ثلاثة لنمو الطلب، وهي النمو السكاني، ونمو الدخل الفردي، ومرونة الدخل الموجه للطلب[٤]، وغالباً ما يتم التأكيد على النمو السكاني على حساب العوامل الأخرى، بخاصة في الصحافة الشعبية. وعلى أي حال، فإنه حتى مع الحبوب، فإن كثيراً من، وأحياناً أغلب، النمو في الطلب قد ترتب على زيادة الدخول الفردية. وقد أسهم النمو السكاني السريع، بالطبع، بدرجة كبيرة في زيادة الطلب على الغذاء. ومعدلات النمو السكاني لأغلب الاقطار تزيد عن ٢ بالمائة في السنة، وهي في حالات كثيرة أعلى من ذلك (جدول رقم ١). ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ككل، هي في الواقع صاحبة أعلى معدلات لزيادة السكان، بين جميع مناطق العالم، فيما عدا افريقيا فيما وراء الصحراء الكبرى. أكثر من هذا، فإنه في مقارنة مع نموذج مكوّن من ٦٨ من الاقطار الاقل نمواً، وجد البنك الدولي ان الخصوبة في المنطقة أعلى مما هو متوقع عادة، في ضوء مستويات الدخول[٥]. ومن المؤكد أن المستوى المنخفض لتعليم

---

(٣) انظر: United States Department of Agriculture, Economic Research Service, «Middle East and North Africa: Outlook and Situation Report,» RS-84-3 (Washington, D.C.: April 1984).

(٤) الصيغة الرياضية لنمو الطلب هي: ط = س + د × و، حيث ط = معدل نمو الطلب، س = معدل النمو السكاني، د = معدل نمو الدخل الفردي، و = مرونة الدخل الموجه للطلب. قارن: John Mellor and Bruce F. Johnston, «The World Food Equation: Interrelations Among Development, Employment, and Food Consumption,» *Journal of Economic Literature*, vol. 22, nos. 1-2 (March 1984).

(٥) World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: The Bank, 1985).

الانـاث يغـذي هذه الانماط، مثله مثل الظروف الصحية البائسة، وبخاصة في المناطق الريفية(٦). وقد تم مؤخراً تسجيل بعض الهبوط في الخصوبة لكل من مصر وتونس، غير أن هبوط الوفيات قد اكتسح هذا الأثر، مخلفاً معدل النمو السكاني دون تغيير.

وإذا كان المـزيد من تعليم الإنـاث، والرعاية الصحية، والمشاركة السنوية في قوة العمل، سوف يخفض النمو السكاني، فإن هناك عقبتين في طريق مثل هذه التحولات ولهما تأثير واضح على الطلب على الغذاء في ١٩٩٥. فعلى الرغم من أن أغلب الاقطار العربية قد حققت تقدماً في مجال تحسين الظروف الصحية، فإن البعض منها قد قلص إنفاقه على الصحة والتعليم مؤخراً، نتيجة التقشف الاقتصادي الذي دفع اليه بسبب انخفاض عوائد الصـادرات(٧). أكثر من هذا فإن قلة نسبية من الاقطار لديها برامج لإتاحة وسائل منع الحمل لمن يرغب في ذلك. وأخيراً، فإن مثل هذه التغيرات لا بد وأن تستغرق بعض الوقت لكي يكون لها تأثير محسوس. وحتى تحت أفضل الظروف (وهي في حالتنا نادرة الاحتمال) فإننا يجب أن نتوقع تأثيراً هامشياً لتحولات السياسات السكانية على الوضع السكاني في عام ١٩٩٥.

وحتى إذا افترضنا جدلاً ان معدلات النمو السكاني سوف تنخفض، فإن الطلب على الغذاء سوف يستمر في التزايد. فالاستهلاك الفردي من أغلب المؤن الغذائية كان يتنامى خلال العقد الماضي، نتيجة للنمو السريع للغاية في الدخول. فالدخول قد نمت بما هو أسرع من ٥ بالمائة في العام، في خمسة أقطار، مما يعني مضاعفة هذه الدخول خلال ١٥ عاماً. وحيث إن الارقام المستخدمة في الجدول رقم (١) تخص الناتج المحلي الاجمالي، الذي يستبعـد التحـويلات النقدية، فإن التقديرات الخاصة بالأقطار أمثال الجمهورية العربية اليمنية تكـون دون الحقيقة. ولا يوجد أدنى شك في ان الدخول الفردية قد تطورت في المنطقة، بطريقة مفاجئة، مثل المغرب والسودان، كانت مخيبة للآمال، وبدرجة كبيرة للغاية.

---

(٦) تفوق أمية النسـاء ٥٠ بالمائة في العديد من الأقطار. ومن بين مؤلفات عديدة، أنظر: M. Riad el-Ghonemy, *Economic Growth, Income Distribution, and Rural Poverty in the Near East* (Rome: FAO, 1984), and World Bank, Ibid.

(٧) انظر: Ghonemy, Ibid. فيما يتعلق بزيادة متوسط العمر، وخفض الأمية، كانت قلة من الأقطار العربية ضمن أصحاب أعلى الانجازات من بين الأقطار الأقل نمواً. أنظر التحليل المقارن لمائة من الأقطار الأقل نمواً في: Amartya Sen, «Public Action and the Quality of life in Developing Countries,» *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, vol. 43, no. 4 (November 1981), pp. 287-319.

وقد كان ترتيب تونس والاردن فقط من بين الثلث الأعلى اداء في مجال الاجراءات الخاصة بتحسين هذه الظروف في أقطار العالم الأقل نمواً.

وعموماً، فقد كان الحقن بالعائدات، بعد ثورة أسعار النفط في السبعينات، هو «ماكينة النمو» للمنطقة كلها. وحيث إن مثل هذه التغييرات السريعة تبدو غير مواتية في المستقبل القريب، فإن مواصلة النمو في الدول المصدرة للنفط سوف تعتمد على الاستقطاع من الاستثمارات القائمة والمخططة. وأغلب الاسقاطات تفترض استمرار معدل النمو السريع في الدخول في الأقطار المنتجة للنفط[٨]. وتواصل تزايد الدخول في الأقطار المرسلة للعمالة (مصر، والجمهورية العربية اليمنية، والأردن، على سبيل المثال) يعتمد على أنماط نمو الطلب في الأقطار المصدرة للنفط. والتنبؤ الرئيسي بمثل هذا الطلب، يتوقع إزاحة في تكوين الطلب بعيداً عن العمالة غير الماهرة، وفي اتجاه العمالة الأكثر مهارة، بما يتضمن تقليصاً لتدفقات التحويلات[٩]. وعلى أي حال، فإن الطلب الكبير للغاية على العمالة اللازمة لاعادة البناء في العراق بمجرد انتهاء الحرب قد يزيل مثل هذا الأثر. إلا أن أنماط الطلب على العمالة، وأنماط التحويلات، والتي هي بدورها دوال لأنماط النمو في الدول المصدرة للنفط، ولما سوف تتمخض عنه الحرب الايرانية ـ العراقية، سوف تبقى من الريب الرئيسية.

وإنه لأشد صعوبة أن نكون متفائلين بشأن بعض الاقطار الأخرى، وعلى الأخص تونس، والمغرب، والسودان. فهذه الاقطار تعتمد على: (١) التطورات والاستجابات الداخلية للأزمات الاقتصادية والسياسية الجارية، (٢) إنعاش النمو وتخفيف الاجراءات الحمائية في أقطار السوق الأوروبية المشتركة. والبند الاخير ذو أهمية خاصة بالنسبة لأقطار المغرب. وسوف نتناول هذه الحالات بشيء من التفصيل فيما بعد.

وعلى الرغم من هذه الريب، فإن السيناريوهات التي تتضمن استمرار نمو الدخول في المنطقة، تبدو منطقية للغاية. وضغط نمو الدخل هذا على الطلب على الغذاء يعتمد، بطبيعة الحال، على نوعية المؤن الغذائية. وإذا استخدمنا ٠,٧، ٠,٩و٠ كمقاييس لمرونة الدخل الموجه للغذاء ككل لأقطار الدخل المتوسط والمنخفض، على التوالى، فإننا نجد أن نمو الدخول وليس نمو السكان هو المصدر الرئيسي لنمو الطلب في العديد من الاقطار[١٠].

---

(٨) على سبيل المثال، افترض خالدي (khaldi) نمواً قدره ٥,٤ بالمائة سنوياً.

(٩) غالباً ما تصطحب الكثرة من العاملين المهرة عائلاتهم معهم، مما يؤدي الى تخفيف الدافع الى التحويل. انظر: Ismail Seragedine, et al., *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, 1981).

(١٠) Jhon W. Mellor, «Food Prospects for the Developing Countries,» *American Economic Review*, vol. 73, no.2 (May 1983).

ويحاول خالدي إثبات ان النمو السكاني هو السبب الرئيسي لنمو الطلب في الأقطار غير النفطية غير المرسلة للعمالة، بينما كان نمو الدخل اكثر أهمية من الأقطار المصدرة للنفط ومن الأقطار المرسلة للعمالة.

وإلى مدى بعيد، فإن الزخم الاكبر في اتجاه ازدياد الطلب على منتوجات «الرفاهية»، كاللحم والفواكه والخضروات، والتي لها مرونة دخل عالية، تأتي من قبل اتساع الدخول بسبب انتعاشة النفط. والواقع الآن أن الطلب الناشيء على الحبوب المستوردة للدواب هو أسرع مكونات الفجوة الغذائية في المنطقة نمواً. وأخيراً، فإن أذواق المستهلكين الحضر، في بعض الأقطار، قد تحولت بعيداً عن الحبوب المحلية في اتجاه قمح الدقيق[11]. وتحولات الأذواق هذه لا يحتمل ان تنعكس ثانية، بل الواقع ان استمرار زيادة الدخول يجعل الاحتمال الأكبر أن تستمر هذه الاذواق حتى القرن القادم.

والبادي أنه حتى لو تناقص النمو السكاني بدرجة واضحة، وحتى لو ان الدعم الغذائي الذي يلقى اهتماماً كبيراً الآن قد تم الغاؤه، فإن الطلب على الغذاء في المنطقة سوف يواصل زيادته السريعة. أما إذا حدث انهيار في أسعار النفط، وعوائد الحكومات، والنمو الاقتصادي في المنطقة، ففي هذه الحالة فقط، يمكن أن يتقاصر معدل نمو الطلب، وبوضوح. ويبدو أن هذا الانهيار ليس محتملاً، وإن كان حدوثه ليس بالمستحيل. وحتى هذه الأزمة الضارية سوف تبقي على فجوة كبيرة بين الاستهلاك الحالي وبين الانتاج المحلي، حيث أن استهلاك الغذاء غير مرن للغاية في الاتجاه الهبوطي، كما أن الحكومات يحتمل أن تقتطع من كل شيء آخر (فيما عدا الدفاع القومي) قبل أن تخفض من امدادات الغذاء للأمة. ويمكن أن ننتهي الى انه من غير المحتمل ان يكون هناك أي تضييق «لفجوة الغذاء» صادر عن جانب الطلب.

رؤية عامة لاستجابة العرض

والآن نلتفت الى جانب العرض. وأول ما تجب ملاحظته ان الانتاج الزراعي في الشرق الأوسط قد نما نمواً طيباً، حتى بالمقاييس العالمية. وطبقاً للبنك الدولي، فإن متوسط النمو للانتاج الزراعي خلال العقد ١٩٧٠ - ١٩٨٠ لاقتصادات دول الدخل المنخفض، والدخل المتوسط، ودول اقتصاد السوق الصناعية كان حوالى ٢,٣ بالمائة ، ٣,٠ بالمائة، ١,٨ بالمائة على التوالي[12]. وتكشف النظرة السريعة على العمود الرابع في الجدول رقم (١) ان العديد من الاقطار الشرق اوسطية قد حققت أداء أفضل من هذا. أما إذا تحولنا الى المقارنات الإقليمية فإن صورة مختلفة الى حد ما قد تتشكل. فإنتاج الغذاء في اقطار الشرق

---

(١١) وعلى سبيل المثال، فقد تحول اليمنيون عن الأذرة الصيفية، والأذرة العويجة، وتحول سكان شمال افريقيا عن الكسكسي الذي يصنع من الحنطة الصلدة، وتوقف الريفيون من أهل مصر عن استخدام دقيق الأذرة (الشامية)، وقد استبدل الجميع بهذه المواد الغذائية دقيق القمح والخبز.

(١٢) World Bank. *World Development Report, 1983* (Washington, D.C.: Oxford University Press, [1983]).

الأوسط وشمال افريقيا قد نما بمعدل ٢,٥ بالمائة سنوياً في الفترة ١٩٦١/ ١٩٦٧، وهو أدنى كثيراً عنه في أمريكا اللاتينية (٣,٢٢ بالمائة)، أو آسيا (٢,٧٨ بالمائة)، وإن كان أعلى منه في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١,٦ بالمائة)[١٣]. وانه لمن الاهمية بمكان أن نلاحظ ان القطاعات الزراعية في اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا قد تخلفت ابتداءً عن مواكبة معدلات نمو الطلب في هذه الاقطار. وهذه المشكلة ليست مشكلة ركود أو تقهقر، مثلما هو الحال الغالب في افريقيا ما وراء الصحراء الكبرى[١٤].

ومن المهم أيضاً ملاحظة ان زيادة الغلة مسؤولة عن حوالى ٥٥ بالمائة من هذا النمو في الانتاج الغذائي، بينما يقف التوسع في الاراضي المنزرعة وراء الباقي (٤٥ بالمائة). وقد ارتفع الانتاج للوحدة من الارض بما يقارب ١,٤ بالمائة سنوياً، وهو معدل مساوٍ تقريباً لنظيره في أمريكا اللاتينية، ويزيد كثيراً عما هو في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما هو دون المعدل الخاص بآسيا (٢,١ بالمائة)[١٥] ومع استثناء السودان، ولربما بعض مناطق العراق، فإن القليل من الارض القابلة للزراعة، والتي لم تزرع بعد، قد بقي في المنطقة. ويترتب على ذلك ان معدل توسع الارض المزروعة والذي حققه الجيل السابق (١,١ بالمائة) سوف ينخفض، على وجه التأكيد. وآنئذ، فإن المزيد من نمو الانتاج في المنطقة يمكن أن يتحقق فقط عن طريق زيادة انتاجية الارض. ان المنطقة في سبيلها الى الانتقال من النمو الأفقي الى النمو «المكثف» [الرأسي]. بل ان خالدي يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، ويجادل لاثبات ان هذا التحول قد حدث خلال السبعينات، حين كان ٨٨ بالمائة من نمو العرض المحلي من الحبوب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا نتيجة للزيادة في الغلات[١٦].

إن مواصلة التقدم على هذه السبل سوف يكون صعباً ومكلفاً على حد سواء. والعملية سوف تؤدي الى تورط عميق للدولة، وسوف تتطلب، كما انها سوف تنشط، تغييراً اجتماعياً هائلاً في الريف. وتشكل سياسة الدولة، واستجابات الوكالات الخاصة لهذه

---

(١٣) Mellor, «Food Prospects for the Developing Countries.

(١٤) تخفي البيانات التجميعية الفروق الواسعة بين الأقطار وبين المحاصيل. وإذا استخدمنا بيانات الفاو، فاننا نجد انتاج أغذية «الرفاهية» مثل الفواكه والخضراوات والدجاج والمنتجات الحيوانية قد تزايدت، في المعتاد، أسرع من القمح الذي هو السلعة الغذائية الرئيسية من حبوب الغذاء في المنطقة. ويلاحظ أيضاً ان انتاج الغذاء للفرد قد انخفض بينما ارتفع الانتاج الزراعي في العديد من الأقطار، وهذه الأقطار قد اتبعت استراتيجية «الغذاء في المؤخرة». وهذا يقلل من أهمية مسألة الميزات النسبية والدفع لواردات الغذاء على المدى الطويل. فمن الأمور الشديدة الحساسية في مصر ذلك التركيز على انتاج القطن للتصدير، اكثر من الاهتمام بانتاج الغذاء الذاتي (وهو أمر استحالته واضحة في كل الأحوال). والمخاطر الكامنة في مثل هذه الاستراتيجية مأخوذة في الاعتبار فيما بعد.

(١٥) Mellor, Ibid.

(١٦) Khaldi, *Evolving Food Gaps in the Middle East North Africa*, p. 27.

السياسة وللفرص التي تتيحها فجوة الغذاء ذاتها، مجموعة مركزية من الريب في جانب العرض. فمثل هذه الاستجابات العامة والخاصة سوف تصطدم بسلسلة من القيود الطبيعية والاجتماعية. والكثير يتوقف على المدى الذي يمكن الذهاب اليه في تخفيف هذه القيود.

القيود على تسارع استجابة العرض

إن استجابة العرض للزراعة العربية مقيدة بكل من البيئة الطبيعية والتاريخ. والصعوبات الطبيعية تأثيرها مباشر للغاية. وحيث ان حوالى ٨٠ بالمائة من الارض الزراعية يغذيها المطر، فإن امدادات المياه غير الكافية والتي لا يمكن الاعتماد عليها، تحد من استجابة العرض المحلي. إن المصدر الرئيس للقلق الغذائي، سواء عالمياً أم في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، يتمثل في تذبذبات الانتاج المحلي، وليس في عدم استقرار الاسعار. إن أقطاراً عديدة تواجه احتمالية عالية في أن ينخفض انتاجها بحوالى ٥ بالمائة على الاقل دون المستوى المنتظر في أي عام من الاعوام. والمخططون يجب عليهم، حينئذ، تدبير عملات اجنبية اضافية لشراء كميات «غير عادية» من الغذاء (أي حوالى ٥ بالمائة فوق المستوى المنتظر) لسنوات اربع من كل عشر سنوات

إن المعضلات التي تطرحها البيئة الطبيعية يؤكدها الاثر المدمر لحالات القحط التي حدثت مؤخراً في كل من المغرب والسودان. والوضع في السودان مثير للحيرة بوجه خاص، باعتبار اتساعه وباعتبار قدرته الكامنة على القيام بدور اقليمي كمنتج للسكر وللفوائض الغذائية. ويتفق خبراء المناخ أن الامطار الموسمية الافريقية تتبع أنماطاً دورية، كما انهم يتفقون على اننا حالياً في «طور الجفاف» لاحدى الدورات. ورغم أن طول الدورة موضع خلاف، فإن الاغلبية تعتقد أن طور الجفاف النسبي الحالي يحتمل أن يستمر طوال الثلاثين عاماً القادمة على الاقل[١٧]. وتشكل عواقب مثل هذه التنبؤات في وادي النيل كله واحدة من الريب الرئيسية، وأحد بواعث الاهتمام بمستقبل امدادات الغذاء المحلية في المنطقة. وها هنا تكمن بعض النكبات الحقيقية المحتملة.

والقيود الاجتماعية هي الأخرى قاسية للغاية. وهذه القيود يمكن تقسيمها الى مجموعات ثلاث، تمثل كل واحدة منها موروث فترة تاريخية معينة. والصياغة العامة لهذه المجموعات انها: قيود الانحياز الحضري وثنائية نموذج توزيع الملكية[١٨] (النظام العتيق)،

---

(١٧) اتصالات شخصية مع الاستاذ ميتشيل واتس، قسم الجغرافيا، جامعة كاليفورنيا - بركلي. وعلى سبيل المثال، انظر: A. Biswaf, ed., *Climatic Constraints and Human Activities* (Chicago: Chicago University press, 1981).

(١٨) في هذه الحالة يبدو منحنى التوزيع وله جانبان، لكل منهما قمته. وهذا يعني ان العينة المدروسة تضم =

وآثار سياسات التصنيع لاستبدال الواردات (حقبة القومية والشعبية)، وبلاء «المرض الهولندي»[19] (فترة الانتعاشة النفطية).

والانحياز الحضري له جذوره العميقة في المنطقة. ففيما عدا استثناءات قليلة، فإن النظم تقيم قواعدها في المدن دائماً، وتهمل المناطق الريفية، أو تمتهنها، أو على الاقل تتجاهلها. وسواء قسناه بفجوات «الدخول الحضرية - الدخول الريفية»، أم بالفروق بين تسهيلات التعليم والصحة، أم حتى بدعم الغذاء، فإن الانحياز للحضر حقيقة مركزية في الاقتصادات السياسية لأغلب الأقطار العربية[20]. والاستثناء الوحيد أن الاصول الاجتماعية والقاعدة السياسية للنظام في سوريا توجد في الريف. ولعلها لم تكن مصادفة ان الأداء الزراعي لسوريا كان من بين الاداءات الافضل في المنطقة.

إن الإمكانية الحقيقية الوحيدة للتغيير هنا تكمن في تناقص الحجم السكاني في الريف. وإذا ما أصبح المزارعون نسبة أقل من التعداد السكاني، فإنه قد يكون في مكنة الاقطار، مالياً، ان تقدم اليهم الانواع من الدعم الشائعة في اقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وعلى كل فإن هذا يبدو أمراً بعيداً للغاية، والأغلب أنه لن يحدث خلال السنوات العشر القادمة.

ونظم امتلاك الارض لا تزال تقيد نمو الانتاج الزراعي في المنطقة. والكثير من الأدبيات المتيسرة الآن ينتقد تأثير «النموذج الثنائي» لتوزيع ملكية المزارع على كل من العدالة والكفاءة في القطاع الريفي. إن تكويناً من عدد قليل من كبار المزارعين الذين يستغلون المزارع الكبيرة الحديثة، ومن أغلبية ساحقة من الفلاحين الذين يحتالون للعيش عيشة الكفاف على ملكيات قزمية، إما أن يؤخر نمو الانتاجية الزراعية، أو أن يحرف اتجاه النمو الزراعي ضد مصالح الأغلبية الريفية على الأقل[21]. وغياب الروابط بين الصناعة

= في الحقيقة فئتين تختلف كل منهما عن الأخرى اختلافاً بيّناً. حيث تتركز الملكيات الكبيرة في جانب، بينما تتوزع الملكيات القزمية في الجانب الآخر. (المترجم).

(19) مرض فتاك يصيب أشجار الدردار أو البق (elm) وينشأ عن أنواع من الفطر تنتقل غبيراتها عن طريق خنافس لحاء الدردار من الشجر المريض الى الشجر السليم فينتشر المرض. والأشجار المصابة قد تذبل فجأة، أو ان تصفر أوراقها وتنتهي تدريجياً. وقد يمتد المرض الى الأخشاب فيسبب تعطنها. والعلاج الحاسم ان يتم استئصال الأشجار المريضة، وان ترش الأشجار السليمة بالمبيدات. (المترجم).

(20) انظر الدليل كما أورده الغنيمي: El-Ghonemy, *Economic Growth, Income Distribution, and Rural Poverty in the Near East*.

(21) Bruce Johnston and Peter Kilby, *Agriculture and Structural Transformation: Economic Strategies for Least-Developing Countries* (London, New York: Oxford University Press, 1975), and Alain de Janury, *The Agrarian Question and Reformism in Latin America* (Baltimore; London: The Johns Hopkins University Press, 1981).

وبين الزراعة، والاضطراب في أسواق العرض والطلب واسواق المواد الاولية، تدرج ضمن اهم النتائج السيئة لنظام ملكية الارض هذا. وفي الوقت نفسه فإن التجزئة المكثفة للمزارع تعوق، هي الاخرى، التنمية الزراعية.

إن عدم المساواة الصارخ الذي يظهره الجدول رقم (٢) انما هو ثمرة النظام العتيق في المنطقة، أي فترة السيطرة والتأثير الاستعماري والمخلفات المباشرة لها. والعملية يمكن توصيفها بأنها «انتشار مبتسر لحقوق الملكية الخاصة في الارض»[٢٢] فالمستعمرون الاوروبيون أو الانظمة المحلية التحديثية قد فرضت حقوق الملكية الخاصة في مصر، والعراق، والجزائر، وايران، وسوريا. وملاك الارض المقيمون في الحضر، سواء أكانوا من التجار الاغنياء كما هو الحال في سوريا، أم من اصفياء الحاكم كما هو الحال في مصر، قد راكموا اصقاعاً كبيرة من الارض، معتمدين على ارتباطاتهم بسلطان الدولة. وقد أعقب ذلك اتساع عدم المساواة في توزيع ملكيات الارض في المنطقة، تماماً مثلما حدث في امريكا اللاتينية. وقد كانت هذه العملية أوضح ما تكون في المغرب الذي تميز بتاريخ خاص للاستعمار الاستيطاني. ففي المغرب، كان حوالى ٧٥ بالمائة من المزارعين الذين يحوز كل منهم ما دون الخمسة هكتارات، يختصون بحوالى ٢٥ بالمائة فقط من المساحة المزروعة[٢٣].

وقد حسنت الاصلاحات الزراعية التي نفذت خلال الجيل الماضي هذا الوضع، إلا أنها عجزت عن تغييره. فعلى الرغم من أن الاصلاحات الزراعية قد نجحت في وضع حد للملكيات الكبيرة، ومن التخلص من الكثير من السطوة السياسية لملاكها السابقين، فإن فلاحين كثيرين إما انهم لم يتسلموا أرضاً على الاطلاق (ففي مصر، على سبيل المثال، تسلم ١٢ بالمائة فقط من الفلاحين أراضٍ بعد الاصلاح)، وإما أنهم تسلموا قطعاً صغيرة للغاية لا تكاد تصلح لغير زراعة الكفاف (تسلم ٧٥ بالمائة من الفلاحين في ايران هذه القطع القزمية). وقد بقيت كبيرة تلك الطبقة التي لا تملك ارضاً، وكان حوالى ثلث سكان الريف من اهل المنطقة بغير ارض في ١٩٧٠[٢٤]. وقد حققت الشرائح الفلاحية العليا اكبر المكاسب من وراء الاصلاح الزراعي، في جميع انحاء المنطقة.

وقد خلقت ادارة الاصلاح الزراعي عقبات اضافية، في أغلب الاحوال. فمصادرة

---

(٢٢) ويعني هذا انتشار صور الملكية الفردية قبل ان تهيء النسبة بين عدد السكان وبين المساحه المزروعة الظروف الملائمة لمثل هذا التغيير المؤسسي.

(٢٣) World Bank, *Morocco: Economic and Social Development Report* (Washington, D.C.: [The Bank], 1981).

(٢٤) World Bank, *Land Reform: Sector Policy Paper* (Washington, D.C.: [The Bank], 1975).

انعدام الملكية هو الآن أقل شيوعاً ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى أنماط الهجرة التي نشطتها الانتعاشة النفطية.

الارض قد تأكد انها أسهل من اعادة توزيعها. ففي العراق على وجه الخصوص، تدهور الانتاج الزراعي بسبب تأخير توزيع الارض، والفشل في توفير الائتمان والمستلزمات الزراعية (المدخلات التكميلية) الأخرى، ونقص الملاكات الريفية المدربة، وفي احوال كثيرة، أزاحت الحكومة الملاك الكبار الذين كانوا يوفرون الائتمان والبذور، دون أن تستبدل بهم شيئاً آخر. وفي تجارب الاصلاح الأكثر نجاحاً، مثلما كانت تجربة مصر، تم تأسيس جمعيات «تعاونية» للإمداد بالمستلزمات تسلم المنتوجات بأسعار محدودة من الفلاحين. وقد سيطر الفلاحون القادرون (الأحسن حالاً) على هذه التعاونيات عادة.

والتركيب الطبقي الريفي، الذي نتج عن ذلك، قد تم توصيفه على انه نظام «الكولاك[٢٥] - البيروقراط»، على الرغم من ان البعض قد جادل في أن الشق الاول (الكولاك) أكثر فعالية من الشق الثاني (البيروقراط). وعلى أي حال، فإن استقطاباً كاملاً في المجتمعات الريفية في المنطقة لم يحدث. فقد وجدت شرائح اجتماعية وسطية عديدة كانت ترتبط، في الاغلب، مع الجيران الاغنياء، من خلال روابط اجتماعية واقتصادية عديدة[٢٦].

ويبدو من غير المحتمل أن تتغير أوضاع الملكية الزراعية في الاقطار العربية في المستقبل القريب. فقد استهدفت الاصلاحات الزراعية في الحقبة الماضية الاجانب أو اصحاب الملكيات الكبيرة للغاية، والتي يمكن وصفها بأنها «شبه اقطاعية» دونما انتهاك كبير للحقيقة. والى حد ما، فإن أغلب المزارع الخاصة الموجودة في المنطقة الآن مزارع رأسمالية، ولا يبدو محتملاً انه تجري تجزئتها[٢٧]. والحادث فعلاً، أن التوجهات في الاتجاه المضاد واضحة، أي في اتجاه الزيادة النسبية للدعم الحكومي لمزارعي القطاع الخاص المقتدرين. وتأمل الحكومات أن تحل بعض مشكلات التعاونيات بزيادة الاعتماد على المزارع الخاصة، مثلما توحي بذلك التحركات الحديثة في العراق والجزائر. والريبتان الاساسيتان هنا هما: (١) المدى الفعلي الذي يمكن أن تذهب اليه الحكومات في دعم هذه المزارع بإمدادها بمستلزمات زراعية (مدخلات) يعول عليها، وبتسويق انتاجها (مخرجاتها)، (٢) مدى ما سوف تتضمنه هذه السياسات من تجاهل للأغلبية الساحقة من صغار المزارعين.

---

(٢٥) الكولاك هم الفلاحون الأغنياء الذين كانوا يستثمرون عمل الغير في ملكياتهم الزراعية. والمصطلح روسي المنشأ. ويشير الى طبقة الفلاحين الأغنياء في روسيا قبل ثورة تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٧. (المترجم).

(٢٦) على سبيل المثال، انظر: Richard Adams, «Growth without Development in Rural Egypt: A Local - Level Study of Institutional and Social Change,» (Ph. D. Dissertation, U.C. Berkeley, 1981).

(٢٧) قارن مناقشة دافيد ليهمان للمسألة: David Lehman, «After Chayanov and Lenin: New Paths of Agrarian Capitalism,» *Journal of Development Economics*, no. 11 (1982), pp. 133-161.

وقد باشرت الانظمة التي نفذت اصلاحات زراعية برامج طموحة لتصنيع يستهدف استبدال الواردات. وهذه السياسات التي لا يزال معمولاً بها في المنطقة تكون المجموعة الثانية من القيود الاجتماعية على النمو الزراعي. وعلى سبيل المثال فإن مصر، التي لم يكن لديها مصدر بديل للفائض القابل للاستثمار، قد وظفت النظام التعاوني لتغير من شروط التجارة بطريقة مفتعلة في غير صالح الزراعة وبما يزيد من معدل الاستثمار(٢٨). وقد أثبت كثيرون هذا الانحياز ضد القطاع الزراعي والذي ترتب على سياسة «الاسعار الشاملة» هذه(٢٩). وقد قطعت هذه السياسات أشواطاً بعيدة في اتجاه تفسير أسباب فشل الزراعة السودانيةفي أن تقوم بالدور الاقليمي المأمول لها باعتبارها «سلة خبز». (قد يكون الافضل القول: «غرارة غذاء» أو «وعاء سكر»).(٣٠) يضاف الى ذلك أن التركيز على التصنيع قد أدى الى التدني الشديد للحصة المخصصة للزراعة من اجمالي الاستثمار العام.

ويجب أن نلاحظ هنا أن بعض مصادر التمويل القابل للاستثمار هي، في نهاية المطاف، ضرورية. والقطر الذي يرغب في تسريع نموه يمكنه أن يتجنب نزيفاً صافياً للموارد من القطاع الزراعي(٣١) إذا ما كانت بعض مصادر التمويل البديلة متيسرة.

وقد تملكت أنظمة عديدة هذا المصدر البديل للعملة الاجنبية خلال السبعينات، إما من العوائد النفطية، وإما من التحويلات، التي تعتمد بدورها على الاموال النفطية. وعلى أي حال، فإنه من المعروف جيداً أن الثروة النفطية كانت «نعمة مشوبة»(٣٢). للقطاعات الزراعية في الاقطار المصدرة للنفط. ورغم أن هناك طروحات متفاوتة بعض

---

(٢٨) كون النتيجة الفعلية زيادة في الاستثمار يبقى مثار جدل. على سبيل المثال، انظر: Bent Honsen and Karim Nashashibi, *Foreign Trade Regimes and Economic Development: Egypt* (New York: Columbia University Press, 1975).

(٢٩) عن الحالة المصرية، أنظر: Allen Richard, «Ten Years of Infitah: Class, Rent, and Policy Stasis in Egypt,» *Journal of Development Studies*, vol. 20, no. 4, (July, 1984).

وانظر كذلك المراجع الواردة فيه.

(٣٠) على سبيل المثال، انظر: Shakar N. Acharya, «Incentives for Resource Allocation: A Case Study of Sudan,» (World Bank, Staff Working Paper, no. 367, December 1979).

(٣١) توضح هذه النقطة حالة تركيا التي كان أداؤها الزراعي بين أفضل الأقطار في منطقة الشرق الأوسط في الجيل الماضي. فقد تكاتفت موارد التمويل الضخمة غير الزراعية (المعونة الأمريكية في الخمسينات وتحويلات العمال في الستينات) مع النفوذ السياسي للفلاحين لتهيئة بيئة سياسية مواتية للقطاع الزراعي الوحيد في المنطقة الذي ولد صادرات حبوب صافية.

(٣٢) الجملة لجانجير أموزيجار: Jahangir Amouzegar, «Oil Wealth:A Very Mixed Blessing,» *Foreign Affairs*, no. 60 (April 1982), pp. 814-835.

وهناك تحليل اشمل متاح في: «Oil Exporter's Economic Development in an Interdependent World,» (IMF Occasional Paper, no. 18, April 1983).

الشيء لمسألة «المرض الهولندي» هذه، فإن الجميع يركزون على التحول في شروط التجارة الخارجية الى غير صالح ما يمكن الاتجار فيه[٣٣] (ويشمل الزراعة بطبيعة الحال)، ولصالح ما لا يمكن الاتجـار فيه[٣٤] (الخـدمـات والانشـاء)، كلما ارتفعت معـدلات التبـادل الحقيقية[٣٥]. ويمكن تفسير هذا إما بسبب ان معدل التضخم في الدول النفطية يزيد عن نظيره لدى شركاء التجارة الرئيسيين (أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD)، وإمـا بسبب المرونات التفاضلية للطلب[٣٦]. وهذه التفاوتات النسبية للأسعار تؤدي الى تدفق الموارد بعيداً عن الانشطة القابلة للتبادل في اتجاه الانشطة غير القابلة للتبادل، بما يؤدي الى تعثر النمو الزراعي (والصناعي).

وفيما يبدو فإن ثمة مبالغات بشأن تقدير تأثيرات «المرض الهولندي». فالبنك الدولي يذهب الى ان القطاعات الزراعية في الاقطار المستوردة للنفط وذات الدخل المتوسط قد حققت نمواً قدره ٢,٨ بالمائة سنوياً خلال هذه الفترة، بينما نمت الزراعة في الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المتوسط بمعدل ٣ بالمائة، في حين ان زراعات الدول المصدرة للنفط ذات الدخل العالي نمت زراعاتها بمعدل ٥,٦ بالمائة. والنظرة الخاطفة على الجدول رقم (١) تكشف أن زراعات بعض الدول المصدرة للنفط كان أداؤها طيباً للغاية، إذا ما قورنت بغـيرها من الاقطار. ويبدو أن هذه الاقطار قد صمدت للمرض الهولندي، والى درجة كبيرة، بسبب تدخل الدولة المباشر لمنع تحول شروط التجارة لغير صالح الزراعة. وقد تم هذا بالانـدفـاع في اقامة المشروعات الاستثمارية، وبالدعم المباشر للمدخلات الزراعية (حالة السعودية)، أو بتبديل السياسات السعرية الزراعية التي قيدت أسعار السلع الزراعية وبشدة (حالة مصر)[٣٧].

---

(٣٣) Tradeables

(٣٤) Non-tradeables

(٣٥) انظر ضمن آخرين: Sweder van Wijnbergen, «The Dutch Disease: A Disease After All?» *Economic Journal*, no. 94 (March 1984), pp. 41-55.

وحدث فعلاً ان عرّف بعض المؤلفين (جلب على سبيل المثال) معدل التبادل الحقيقي بانه الثمن النسبي لما يمكن الاتجار فيه الى ما لا يمكن الاتجار فيه، انظر: Alan Gelb, «Capital Importing Oil Exporters: Adjustment Issues and Policy Choices,» (World Bank, Staff Working paper, no. 475, August 1981).

(٣٦) السـلع القابلة للاتجار يمكن توريدها الى «قطر صغير» في مرونة كاملة، بينما تكونُ مرونة الطلب على السلع غير القابلة للاتجار (كالانشاءات مثلاً) أقل كثيراً.

(٣٧) ويتوافق هذا مع ما يطرحه: Robert Bates, *Markets and States in Tropical Africa* (Berkely; Los Angeles: University of California Press, 1981).

وانـظر أيضاً: Van Wijnbergen, «The Dutch Disease,» والتسـاؤل بشـأن امكانية تحمل الآثار البيئية (الايكولوجية) لمعدلات النمو هذه سوف يظل موضع شد وجذب.

ويمكن أن ننتهي الآن الى أن مشكـلات الانحياز الحضري، والنموذج الثنائي، يرجح أنها سوف تستمر، في حين أن السياسات السعرية غير المواتية والتحولات في شروط التجارة قد تتراجع أهميتها باعتبارها قيوداً على نمو الطلب. وهذه التطورات، تمهد، إلى حد ما، لافتراض موارد دخل بديلة غير زراعية. وهنا، بطبيعة الحال، يمكن العديد من الريب الجدية. أكثر من هذا، فإن الزراعة العربية لا يحتمل غالباً أن تنجح في أن تعكس الاتجاه الى الاعتماد المتزايد على واردات الغذاء، حتى مع أفضل فرص الحظ الممكنة مع كل واحد من هذه القيود. ودعونا الآن نلتفت الى الريب التي تحيط بهذه الواردات.

استجابات الدولة ـ واردات الغذاء

أدى عدم التوازن بين العرض وبين الطلب في السبعينات الى نمو سريع للغاية في الـواردات (انـظر العمـود السـادس في الجـدول رقم (١)). وقد كانت هناك مكونات عديدة لطفرة واردات الغذاء هذه. **أولاً**: كان الإنتاج المحلي (ولا يزال) غير مستقر الى درجة كبيرة نتيجة السقوط العشوائي للأقطار، كما ذكرنا من قبل. **ثانياً**: تحركت شروط المقايضة في التجـارة، وبحـدة، لمصلحة مصدري النفط/ مستوردي الغذاء. ففي عام ١٩٧٠ كان برميل النفط يمكن أن يشترى «بوشلاً»[٣٨] من القمح تقريباً، بينما كان البرميل نفسه يمكن أن يشتري ست «بوشلات» قرب ١٩٨٠. وعلى الرغم من أن أسعار النفط تتناقص منذ ١٩٨٠، فإن أسعار القمح تتناقص هي الأخرى، ولا يزال التناسب السعري يقف عند ٦ إلى ١ تقريباً. **ثالثاً**: كانت أغلبية أقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا تمتلك امدادات وافرة من العملة الأجنبية، وكانت موازين المدفوعات لا تمثل قيداً على الواردات خلال السبعينات.

وقـد كان للاعتماد على واردات الغذاء جاذبيته السياسية لدى الحكومات في المدى القصير. فهي، ابتداءً، لم يكن امامها خيار إذا ما ارتفع الاستهلاك في هذا المدى القصير. ثم إن واردات الغذاء تهيء للحكومة درجة عالية من التحكم السياسي في امدادات الغذاء الاستراتيجية للحضر. وانه لمن الأسهل كثيراً لها أن تجمع وأن تدبر شؤون الغذاء الذي يصل الى ميناء واحد أو قلة من الموانىء، من أن تجمع الحبوب من مئات، ولربما من آلاف الاسـواق المحلية في الريف. ونظراً لكون أغلب الحكومات تدعم الاستهلاك الحضري للغذاء، ونظراً لأن امدادات الغذاء في الحضر تعد قضية أمن وطني، فإن الحكومات كانت (ولا تزال) تتردد في الاعتماد على تجار الحبوب في القطاع الخاص لإمداد المدن بالغذاء.

وقد كان للأموال التي أنفقت في استيراد الغذاء، تكلفتها العاجلة، بطبيعة الحال.

---

(٣٨) مكيال للحبوب يعادل حوالى ٣٢,٥ ليتراً حجماً أي ٠,٠٣٢٥ متراً مكعباً. (المترجم)

وكـان المعتـاد أن يتم تخفيض الاستثـمارات نتيجة استخدام الواردات لموازنة الاستهلاك الغذائي(٣٩). وقد كان الارتكان الى واردات الغذاء يعرض بعض الاقطار الى مخاطر جسيمة إذا ما تقلصت العملات الأجنبية المتيسرة، مثلما كشفت حالياً تونس والمغرب. ورغم ذلك فقد كانت القوى التي تفضل زيادة الواردات هي المهيمنة خلال السبعينات.

وحيث إن الطلب على الواردات يرجح أن يبقى قوياً للغاية طوال العقد القادم على الاقل، فإنه يصبح واجباً أن نتساءل عن الريب التي تحيط بمثل هذا الارتكان الى الغذاء المستورد. وهذه الريب يمكن تقسيمها الى نوعين: اقتصادية وسياسية. والقضايا الحقيقية على الجانب الاقتصادي هي القدرة على تمويل واردات الغذاء، والتكلفة العاجلة للعملات الأجنبية المستخدمة في هذا الشأن.

إن المخـاطر الكامنة يمكن تسجيلها كما هو آت. يرد في المقدمة احتمال أن ترتفع أسعـار الحبـوب فجأة. وعلى الرغم من أنه لا يوجد شك بشأن الاتجاه الهبوطي لأسعار الحبوب على المدى الطويل، فإن هناك فترات عارضة (وقصيرة عادة) لحركة صعودية حادة في الاسعار (١٩٥٠/ ١٩٥٢، ١٩٧٢/ ١٩٧٤ على سبيل المثال). ومثل هذا التطور يمكن ان يحدث إمـا بسبب كارثـة منـاخية في أمريكا الشمالية(٤٠)، وإما بسبب زيادة طارئة في مشـتريات الـدول الصنـاعية (اتحـاد الجمهـوريات السوفياتية الاشتراكية كمثال خاص) يصاحبها مخزون من الحبوب محدود نسبياً. إن تكرار تجربة ١٩٧٢ سوف يكون مكلفاً للغاية لأغلب أقطار الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن قطعان الدواب في أمريكا الشمالية لا تزال تمثل «قابلية اضافية» لا يستهان بها لاستهلاك الحبوب، إلا أنه تجدر ملاحظة ان الموجة الحالية من الصعوبات والانكـماشـات في مسـاحـة الارض الزراعية الامريكية، نتيجة معدلات الفائدة المسرفة الارتفاع وما يترتب عليها من حبس للمزارع المرهونة، قد تهيىء المسرح لعرض غير مرن نسبياً لحبوب الولايات المتحدة الأمريكية في المدى القصير. ويمكن لتطورات سعرية مشابهة لما حدث في ١٩٧٢ أن تتكرر، لو أن زيادة مفاجئة في الطلب تطابقت مع قاع دورة انتاج زراعي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولأن مثل هذين الحدثين متوحدان (زماناً ومكاناً)،

---

(٣٩) على سبيل المثال، انظر: Grant M. Scobie, *Food Subsidies in Egypt: Their Impact on Foreign Exchange and Trade*(Washington, D.C.: IFPRI Research Report, no. 40, August 1983).

(٤٠) وهـذا غير محتمـل الى حد ما، لأن حزام القمـح في أمريكا الشمالية يمتد شمالاً ـ جنوباً بينما أغلب المشكلات المناخية تحدث في إطار شريط ضيق من خطوط العرض. أنظر: Philip M. Raup, «Some Domestic Consequences of the Expanded Role of the United States in Meeting World Food Needs,» in: Kenneth C. Nobe and Rajan K. Sampath, eds., *Issues in Third World Development* (Boulder, Colo.; London: Westview Press, 1983).

فإنـه من الصعوبة بمكان توقع حدوثهما معاً. ولربما تكون التطورات على جانب العملة الأجنبية من دفـتر الاستاذ هي الأكثر خطورة. فهبوط جوهري في أسعار النفط يمكن، بطبيعة الحال، أن يعكس الاتجاه المرغوب لشروط المقايضة في التجارة. إن التقويم المرتفع للدولار الامريكي لم يكد يؤثر على كلفة الواردات الغذائية للدول المصدرة للنفط، لأن كلاً من أسعار النفط وأسعار الحبوب يجري تقويمها بالدولار. ومرة أخرى، فإن أقطاراً مثل السودان، والمغرب، وتونس، تمثل حالات مزعجة للغاية. فكلها أقطار غير مصدرة للنفط، وقد عانت من هبوط حاد في عائدات العملة الاجنبية، في الوقت الذي كان طلبها على الغذاء يتصاعد في اضطراد، بينما كان معدل نمو العرض المحلي من الغذاء يقيده الطقس السيىء والسياسات السيئة. وقد استفحلت المشكلة لدى المغرب وتونس بسبب زيادة السعر النسبي للدولار في مواجهة الفرنك الفرنسي الذي تربط به العملات الوطنية في هذين القطرين.

إن الريب الأساسية في المستقبل مع مثل هذه الحالات تكون كما يلي: (١) هل يحدث انعكاس مفاجىء (درامي) في أسعار سلع التصدير الرئيسية لهذه الأقطار؟[٤١] يعتمد هذا إلى حد كبير على احتمالات تنشيط النمو في أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ (٢) هل ستنخفض حواجـز التعرفة الجمركية على المنسوجات والفواكه والخضروات في أقطار السوق الأوروبية المشتركة؟. يبدو أن هذا أمر غير محتمل، والى درجة كبيرة، بسبب وصول الأقـطار الأيبيرية[٤٢] إلى العضوية الكاملة في السوق؛ (٣) هل سيحدث تنشيط لفرص الهجرة الى أقطار السوق الاوروبية المشتركة؟. مرة أخرى، هذا ممكن، لكنه غير مرجح؛ (٤) هل تستطيع هذه الاقطار ان تتوصل الى أسواق بديلة، ولربما تنشىء أيضاً صناعات تصديرية ذات عمالة مكثفة؟. لعل وعسى. غير أن الاقتصاد العالمي عليه ان يوائم بين هذه «الكـوريات» و «التايوانات» العديدة. وتخلق المشكلات الداخلية لهذه الاقطار العربية عوائق في طريق مثـل هذا التوسع، اضافة الى مشكلات النمو البطيء في أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعلى المستوى الاقليمي، فإن منافسة قوية يمكن توقعها من جانب تركيا التي تتـابـع، وبإصرار، استراتيجية «للنمو من أجل التصدير»، والتي تملك أفضليات محددة مثل قوة العمل الصناعي الماهرة نسبياً. وما لم يحدث تنشيط حاد للنمو في الاقتصاد العالمي، فإنه يكون من الصعب التفاؤل بشأن قدرة الاقطار العربية على أن تمول

---

(٤١) فقد السودان على سبيل المثال حوالي ١,٥ بالمائة في كل الناتج المحلي الاجمالي في العام ١٩٧٠ بسبب تدهور شروط التجارة فيه خلال العقد الماضي، انظر:

World Bank, ***Toward Sustained Development: A Joint Program of Action for Sub-Saharan Africa*** **(Washington, D.C.: The Bank, 1984).**

(٤٢) تضم شبه جزيرة ايبريا كل من اسبانيا والبرتغال. (المترجم)

وارداتها المتنامية عن طريق صادراتها في المدى الطويل.

إلى أي مدى تستطيع هذه الاقطار أن تواصل تمويل وارداتها الغذائية الضخمة، وأن تواصل التعامل مع عجز كبير في ميزان المدفوعات؟. لقد أسرفت هذه الاقطار في الاستدانة خلال السبعينات (وإن لم يكن بالدرجة نفسها التي وصل اليها المدينون الكبار في أمريكا اللاتينية، مثل البرازيل، والمكسيك، . . . الخ)[٤٣]. ومن الجلي أن مصادر هذه القروض الخاصة غير متيسرة الآن. غير أن أقطاراً مثل مصر والمغرب يمكن المجادلة وإلى حد ما، بشأن قدرتها على ايجاد البديل وذلك عن طريق تقاضي «إيجار استراتيجي» تواصل به تمويل وارداتها الغذائية. والولايات المتحدة الأمريكية، شأنها شأن بلدان الخليج المحافظة، لا تود أن ترى تغييراً للنظام في أقطار مثل مصر، والمغرب، وتونس. وهي راغبة (وإلى مدى بعيد) في أن تمد هذه الاقطار بالمنح، وأن تساعدها في تغطية وارداتها الغذائية، وأن تنتشل موازين مدفوعاتها ذات الاوضاع الشديدة الضعف. ويصبح المدى الذي تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الخليج أن تذهب اليه وأن تظل راغبة في أن تضمن تغطية العجز في ميزان المدفوعات وفي تنامي واردات الغذاء واحدة من الريب الأساسية الاضافية التي تحيط باستمرارية وجود فجوة الغذاء في بعض الأقطار.

والثمن المقابل لتقاضي «الإيجار الاستراتيجي» هو نقص قدرة الطرف المتلقي على المناورة في مجال السياسات الاقليمية. ومستويات التبعية الغذائية التي يظهرها الجدول رقم (٣)، تحرص في واقع الأمر على إشاعة احساس أقطار المنطقة بالخطر الذي يهدد حقوقها، كما تؤدي الى الخوف من «سلاح الغذاء» الذي تمسك به الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أصبح خطر التحريك السياسي «لحظر الغذاء» هاجساً أساسياً للعديد من المخططين الحكوميين. ويبدو منصفاً أن نقول ان خوف أغلب أقطار المنطقة في السبعينات كان زائداً، كما أن فعالية «سلاح الغذاء» الأمريكي قد بولغ في تقديرها فأولاً: تشكل مجموعات الضغط الزراعية (اللوبي) في الولايات المتحدة الأمريكية قوة محلية فاعلة ضد الحد من صادرات الحبوب من أجل تحقيق أهداف سياسية. ثم ان سلاح الغذاء هذا غير كفء، لكون الحبوب من المنقولات التي يمكن استبدالها، ولكون تجارة الحبوب هذه تتم بمعرفة شركات متعددة الجنسيات. وبالتالي فإن القمح الأحمر[٤٤] العزيز (الذي يعز الحصول عليه) رقم

---

(٤٣) كانت ديون المغرب حوالى ١٢ بليون دولار، وديون السودان حوالى ٨ بليون دولار، في عام ١٩٨٤. وعلى الرغم من ان هذه المقادير تبدو صغيرة اذا ما قورنت بديون البرازيل التي تزيد على ٩٠ بليون دولار، فان نسبة الدين من الناتج المحلي الاجمالي للمغرب كانت حوالى ٨٠ بالمائة قبل إعادة الجدولة، بينما كانت هذه النسبة ٣٣ بالمائة للبرازيل.

(٤٤) يلمح المؤلف هنا الى القمح الذي يصل الى الاتحاد السوفياتي (الأحمر) رغم الحظر المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (المترجم)

(٢) هو هو. . . سواء جاء من أمريكا الشمالية أم من الأرجنتين. والدليل قائم على أن هذا، بالضبط، ما فعلته شركات النفط المتعددة الجنسية لاعادة ترتيب تدفقات النفط العالمي حتى تروغ عن الحظر العربي على تصدير هذه السلعة الى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا في ١٩٧٣. وأنه عين ما فعلته شركات الحبوب متعددة الجنسية لتروغ عن الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على تصدير القمح الى الاتحاد السوفياتي عقب غزوه لافغانستان. وأخيراً، فإن أقطاراً عديدة من المنطقة قد نوّلت مصادرها الغذائية. وكما يظهر الجدول رقم (٤)، فإن قلة نسبية من الاقطار تعتمد بصفة رئيسية على الولايات المتحدة الأمريكية (مصدر الحظر المحتمل الوحيد).

وعلى الرغم مما تقدم، فإن المخاطر السياسية التي تترتب على الاعتماد الشديد على واردات الغذاء لا يمكن انكارها. وقد اشترى قطران عربيان ما لا يقل عن ٢٠ بالمائة من امداداتها الغذائية من الولايات المتحدة الأمريكية، فاشترت مصر ٢٥ بالمائة، والمغرب ٢٠ بالمائة. يزيد على هذا ان النسب من امدادات القمح الاستراتيجية كانت أعلى كثيراً، حيث حصلت مصر على حوالى ٥٠ بالمائة من احتياجاتها من القمح ودقيقه من الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجلي ان وقف تصدير القمح الامريكي الى مصر سوف يكون بمثابة الكارثة، بخاصة وأن صغر حجم هذا القطر بالنسبة للسوق العالمي يوحي أن معارضة مجموعات الضغط الزراعية لأي مقاطعة سياسية الدوافع سوف تكون بالتأييد أدنى مما لو اتخذ مثل هذا الاجراء ضد السوفيات (باعتبارهم مستهلكاً أكبر) وثانياً: تعتبر المعونة الغذائية، عادة، أداة سياسية في يد الطرف المانح، واعطاؤها أكثر فعالية من الامساك بها[٤٥]. والولايات المتحدة الأمريكية قد وسعت من استخدام المعونة الغذائية باعتبارها جزءاً من عملية «مساومة سياسية شاملة»، يقدم الطرف المتلقي من خلالها التنازلات لصالح الاهتمامات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تفسير اتفاقات كامب ديفيد، على سبيل المثال، في ضوء هذه الحقيقة.

ويشكل النفوذ المستقبلي المحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على مستوردي الغذاء العرب مجموعة اضافية من الريب. «فسلاح الغذاء» هو الأقوى، كلما كان سوق حبوب الغذاء اكثر إحكاماً. وتوحدت زيادة أسعار الغذاء مع وضع سياسي تستثار فيه مجموعة ما من الانظمة العربية ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يجعل هذا السلاح اكثر فعالية في المستقبل عما كان عليه خلال السبعينات. والظن عندي إن مثل هذا التزامن

---

(٤٥) Mitchel B. Wallerstien, *Food for War-Food for peace: United States Food Aid in Global Context* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1980). and Robert M. Hathway, «Food Power,» *Foreign Service Journal*, (December 1983), pp. 24-29.

يمثل، على وجه التأكيد، واحداً من أخطر الاحتمالات التي قد تتعرض لها البلدان العربية، حتى ولو كان حدوثه ضئيل الاحتمال.

استجابات الدولة ـ سياسات الاستثمار

مهما كانت مخاطر الاعتماد على الواردات، فإن القليل من الاقطار، وفي كل مكان، يرغب في الاعتماد، بطريقة ناجزة، على المزايا النسبية وقوى السوق، في تشكيل نظامه الغذائي. وليس بالمفاجىء، آنئذ، أن تتضمن ردود فعل الدول تجاه عدم التوازن بين العرض المحلي وبين الطلب على الغذاء تغييرات في سياسات الاستثمار، والتكنولوجيا، والأسعار. وعلى الرغم من أن هذه التحولات في السياسات قد أسهمت في نمو العرض المحلي، فإنها جميعها غالباً ما تجاهلت جماهير المنتجين في الريف، أو قامت على حساب قابلية الانتاج الزراعي للنمو في المدى الطويل، ومثلما حدث في فترة الاصلاح الزراعي، فإن اجراءات الدولة، التي قامت على تفضيل البعض وازدراء البعض الآخر، قد أسهمت في احداث تفاوتات بين الفلاحين وأدت الى تكوينات طبقية. وكان من عواقب هذه التغييرات الاجتماعية، التي حدثت نتيجة لسياسات تم تطبيقها لتقليص فجوة الغذاء، ان ظهرت ريب اضافية بشأن تقويم مستقبل الوضع الزراعي والمجتمع الريفي في المنطقة خلال السنوات العشر القادمة.

وقد عانى الاستثمار الزراعي من الاهمال النسبي في اقطار الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مثلما هو شائع في الاقطار الأقل نمواً[٤٦]. (أنظر الجدول رقم (٥)). والأرجح أن الزراعة سوف تتطلب مبالغ طائلة في المستقبل نظراً لأن الحاجة الى التوسع في الري من المحتمل أن ترفع من نسبة «زيادة رأس المال/ الإنتاج». وقد اعترفت بعض الأقطار بهذه المشكلة خلال السنوات الخمس الأخيرة. فالعربية السعودية، على سبيل المثال، قد بذلت جهوداً رئيسية لتوسع في الانتاج المحلي للغذاء، حيث زادت سلفيات المشروعات الزراعية عن ١٨, ١ بليون دولار في ١٩٨٢. وقد أعادت الجزائر، مؤخراً، ترتيب أولوياتها الاستثمارية في اتجاه قطاعها الزراعي المتخلف بدرجة تثير الرثاء. غير أن العديد من الاقطار لم يبذل في هذا السبيل إلا أقل القليل.

والريب المستقبلية الرئيسية، في هذا الشأن، هي: (١) هل سيعترف المزيد من الحكومات بالحاجة الى تعجيل الاستثمار الزراعي؟ . . . الاحتمالات معقولة في ضوء تنامي

---

(٤٦) Raj Krishna, «Some Aspects of Agricultural Growth, Price Policy, and Equity in Developing Countries,» *Food Research Institute Studies*, vol. xvii, no. 3 (1982).

وقد برهن المؤلف على ان الزراعة يجب ان تحصل على ٢٠ بالمائة من الاستثمارات العامة على الأقل.

الفجوة الغذائية؛ (٢) كيف سيشكل نمط الاستثمارات المعتمد المجتمع الريفي وقابلية البيئة الزراعية للتطور على المدى الطويل؟ . . . المشروعات الاستثمارية القائمة تتصف عادة بالانحياز لصالح المزارعين الذين هم بالفعل مقتدرون نسبياً. ولمثل هذا التفضيل جذوره السياسية والادارية على حد سواء، كما انه يقوى بالخوف من «الأمن الغذائي». فالاهتمام الرئيس للحكومات هو أن تزيد الانتاج. وتعتقد الحكومات أن «المراهنة على الأقوى» هي الطريق الى سد فجوة الغذاء، ويبدو هذا سواء في استثماراتها في الري، أم في دعم المدخلات (مستلزمات الزراعة)، و/ أم في تطوير نوعيات خاصة من المحاصيل أو الدواب. وحتى لو أدت هذه الاستجابات إلى تسريع نمو الانتاج في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فإن أقطار المنطقة قد تقع في مخاطرة تكرار تجربة أمريكا اللاتينية، أي نمو سريع في الانتاج الزراعي يصاحبه انتشار للفقر في الريف. ويمكن أن يكون هذا احدى العواقب المتوقعة للنظام المستقر بشأن توزيع الملكية والسلطة في كل من المنطقتين. وتستحق التداعيات السياسية والاجتماعية لمثل هذه التطورات الرصد الدقيق.

وإذا أخذنا تجربة التوسع في الري في الاعتبار، ومع التسليم بالارتباط بين الري وبين زيادة الغلات، فإن الحكومات قد وقفت واعية وراء الري كحل لمشكلة «فجوة الغذاء». إلا أن نوعين من عدم المساواة قد تفاقما في مصاحبة هذه السياسات، فيما بين المناطق المروية، أو فيما بينها وبين المناطق غير المروية. وتجارب أقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا مع الاراضي المروية كثيراً ما شابهت تجربة المكسيك فيما بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٦٠، حين تم ادخال الري أو توسيعه في إطار نظام زراعي يتميز فعلياً بازدواجية حادة في توزيع الملكية، مما أدى إلى توطيد عدم المساواة القائم بين المناطق المروية(٤٧).

وغالباً ما تضمن التركيز على الري اهمال المناطق التي يغذيها المطر، حيث يعيش حوالى ٨٠ بالمائة من سكان الريف عادة. وقد ساهم نقص المعرفة بكيفية رفع الانتاجية والدخول، مع مثل هذه الظروف، في تكريس هذا الاهمال. لقد بات شائعاً ذلك اليقين بأهمية «نظام المزارع» كمدخل رئيسي للتخطيط الناجح لمشروعات المزارعين الصغار في المناطق الجافة. إلى أن مثل هذا المدخل يتطلب مراكمة هادئة وصبورة للكثير من البيانات الاجتماعية ـ الاقتصادية. كما أن مثل هذه التوصيات قد تجيء متعارضة مع مصالح المجموعات الاجتماعية الريفية صاحبة النفوذ (فأفراد عائلات صغار الفلاحين، على سبيل المثال، إذا ما تملكوا قدراً اكبر وأفضل من الدواب (المواشي والدواجن)، قد يصرون على تقاضي أجور عالية مقابل العمل في المزارع الكبيرة القريبة . ومهندسو الحكومة قد يجادلون،

---

(٤٧) على سبيل المثال، انظر: Cynthia Hewitt de Alcantara, «Modernizing Mexican Agriculture: Socio-Economic Implications of Technological Change, 1940-1970,» (UNRISD Report, no. 76.5, Geneva, 1976).

عن حق، بأنهم يعرفون كيف يقيمون أحد السدود، وعلى الرغم من قيام الدليل على أن هذا العمل ليس لمصلحة المزارع الصغير، بل انه لخدمة تجمعات المشروعات الزراعية، فإن المعهود أن دعوى المهندسين هي التي تكون موضوعاً للاقتناع في وزارة التخطيط. وهكذا فإن خبرات المهنيين وميولهم تعزز من دور الانحيازات السياسية في تشكيل برامج الاستثمار.

وتمثل العواقب البيئية (الايكولوجية) و«الاجتماعية ـ السياسية» للأهمال النسبي لقطاع الري المطري على المدى الطويل ريبة اضافية. فالطلب على المنتوجات الحيوانية يتنامى بسرعة فائقة، وأغلب هذه المنتوجات يقدمها المزارعون الصغار في اطار ظروف الري المطري. وتعزيز الحكومة لعمليات التحصيص الغذائي، والتي لا تزال تمثل الاستجابة الرئيسية للطلب الحاد على المنتوجات الحيوانية، قد تؤدي الى اهمال مصدر هام بعيد المدى لهذه المنتوجات. ويساهم النقص النسبي للمشروعات الملائمة لصغار المزارعين في تشجيع الهجرة من الريف (مع كل مصاحباتها من الضغوط الاجتماعية والسياسية)، والتدمير البيئي (بخاصة إزالة الاحراج)، وبما يؤدي الى تخريب نظم الري، مثلما حدث في كل من تونس والمغرب. وتضمين أي توصيات لزيادة العرض من محاصيل العلف التي يمكن أن تنمو في ظروف الري بالمطر مثل الذرة الصيفية(٤٨) والشعير سوف يتطلب استخداماً موسعاً «لنظام المزارع» كمدخل لمواجهة الأمر(٤٩). ورغم أن كثرة الجماهير التي يعنيها الامر، والحاجة الى صيانة نظام الري القائم، والحاجة إلى زيادة امدادات العلف المحلية، تحرض على إيلاء المزيد من التشديد على رفع إنتاجية المزارعين الصغار في مناطق الري المطري، فإن أقل القليل قد تحقق في هذا الصدد.

والمعضلات والريب البيئية (الايكولوجية) ليست مقصورة على مناطق الري بالمطر. فقد كان لبعض محاولات توسعة الانتاج عن طريق الري عواقب بيئية مؤسفة. وقد تم «شراء» إنتاج الحاضر على حساب انتاج المستقبل في الكثرة الغالبة من التجارب الحديثة(٥٠). وإذا كانت هذه الظاهرة يصعب قصرها، عادة، على اقطار الشرق الاوسط

---

(٤٨) الرغوم، أو الرغو (Serghum). وهو نوع من الأذرة فيه خليط من خصائص الأذرة والقصب. ويمكن استخدامه في صناعة بعض أنواع السكر. (المترجم)

(٤٩) انظر التوصيات في: Khaldi, *Evolving Food Gaps in the Middle East/ North Africa.* وضمن أعمال اللجنة الدولية لاصلاح الزراعة والتنمية في آسيا (ايكاردا ـ ICARDA)، تبين ان المزارعين السوريين في المناطق الأكثر جفافاً لا يحصدون النوعيات العالية الغلة من الشعير ما لم يتأكدوا من كفاية المعروض من النخالة لتغذية أغنامهم. ويساعد فهم هذا على التحسب للصعوبات المصاحبة لنشر التكنولوجيا بقصد زيادة الغلات، انظر: Thomas L. Nordblom, «Livestock - Crop Interactions: The Decision to Harvest or to Graze Mature Grain Crops,» (ICARDA Discussion, Paper no. 10, Aleppo - Syria, May 1983).

(٥٠) ولهذه المشكلة تاريخ يمتد حوالى ١٠٠ سنة في بعض الأقطار مثل مصر، انظر: Alain Richard, *Egypts Agricultural Development, 1800-1980* (Boulder, Co.; London: Westview Press, 1982).

وشمال افريقيا، أو حتى على الاقطار الاقل نمواً فقط، إلا ان المشكلة تاخذ صفة الحدة في هذه الاقطار. وقد نزلت كارثة الملوحة بالكثير من الاراضي في مصر وسوريا بسبب عدم تجهيزها بسبل الصرف (البذل) الكافية حين تم التوسع في الري. ولا تزال غالبية الاراضي المصرية تعاني من الملوحة، الى حد ما، رغم جهود سنوات عشر، ورغم التمويل الضخم من البنك الدولي. ويوجه النقد الى التوسع الزراعي في ليبيا والعربية السعودية على اعتبار أنه زراعة «تعدين للماء». فقد انخفض مستوى الماء الأرضي بمعدل ٥ أمتار في السنة في بعض مناطق سهل الجفرة الساحلي في ليبيا. ويعتقد عديد من علماء الهيدروليكا أن الموارد المائية الساحلية هي الآن معرضة لخطر جاد بسبب التوسع السريع والمفرط في الري بالآبار[٥١]. واعتبار مثل هذه العوامل يؤدي إلى تركيز الضوء على بعض الريب الإضافية التي تحيط بالأداء الزراعي خلال السنوات العشر القادمة. والعديد من علوم التبيؤ الزراعي في الشرق الأوسط هش للغاية، وسوف تكون هذه العلوم موضع إدانة قاسية في حال التعرض لمخاطر الانتاجية في المسقبل.

استجابات الدولة ـ سياسات الاسعار

تحيط ريب إضافية بسياسات التسعير الحكومية. ويعتقد البعض أن نتائج سياسات التسعير الحكومية هي السبب في فجوة الغذاء. وضجة هؤلاء تستند الى أن الحكومات اذا استطاعت «التوصل الى الاسعار الصحيحة»، أي سمحت بارتفاع أسعار الحبوب الى المستويات العالمية على وجه التحديد، فإن فجوة الغذاء سوف تنكمش بدرجة مثيرة. وعلى الرغم من التشوهات الشديدة التي أحدثتها سياسات التسعير في العديد من قطاعات الزراعة في المنطقة، فإن تصحيح مثل هذه الانحيازات لن يقدم دواء سحرياً لجميع المشكلات الزراعية. ويبقى أن نوضح أن الإنتاج الزراعي في مجمله يكون مرناً إذا ما قورن بالنسبة للسعر. وأغلب الدراسات بشأن استجابة الطلب الزراعي الكلي[٥٢] للتعديلات في شروط التجارة (رغم ندرتها النسبية) تنتهي الى مرونات تدور حول ٢,٠ و٣,٠. واستجابات المحاصيل المفردة عالية للغاية، بينما هي في حالة الانتاج القطاعي أقل إقناعاً[٥٣].

---

(٥١) J.A. Allen, *Libya: The Experience of Oil* (London: Croom Helm; Boulder, Co.: Westview Press, 1981).

(٥٢) أي لكافة المحاصيل والسلع (Aggregate Agricultural supply).

(٥٣) لعموم القضية، انظر: Krishna, «Some Aspects of Agricultural Growth, Price Policy, and Equity in Developing Countries».

ومن أجل دراسة تفصيلية متخصصة، انظر: Joachim Von Braun and Hartwig de Haen, «The Effects of Food Price and Subsidy Policies on Egyptian Agriculture,» (IFPRI, Research Report, no. 42, Washington, D.C., 1983).

وإعادة تخصيص المحاصيل يعد مشكلة حقيقية في المنظور الصحيح. ففي تونس حيث معامل الحماية الاسمي للحبوب دون الواحد الصحيح، بينما معاملات المتوجات الحيوانية والفواكه والخضروات تفوق الواحد الصحيح، فإنه لا يكون مفاجئاً أن تصادف نمواً بطيئاً في انتاج الحبوب. ومصر تخصص الآن حوالى ٢٥ بالمائة من أراضيها المحدودة للغاية لانتاج الاعلاف للحيوانات! . والعربية السعودية تدفع للمزارعين ما لا يقل عن ستة أمثال السعر العالمي للقمح، وبالتالي فإنه ليس بالمفاجأة أن يكون لديها فائض قمح حالياً. وقد تناقصت مساحات الشعير في السعودية، في الوقت ذاته، فارتفعت بالتالي وارداتها من اغذية الحيوانات ارتفاعاً حاداً.

وهذه السياسات قد تعجل في حدوث توجه نتوقع من جانبنا أنه لا بد وأن يحدث بوسيلة أو بأخرى. فمع ارتفاع الدخول، ومع تزايد تحول الطلب الى المحاصيل عالية القيمة، لا بد من توقع أن يتحول المزارعون الى السلع «شبه القابلة للمتاجرة» مثل الفواكه الطازجة، والخضروات، والمتوجات الحيوانية، والتي يحتمل ان ترتفع أسعارها أسرع من أسعار الحبوب في ظل ظروف حرية التجارة[٥٤]. والريبة التي تقوم، آنئذ، لابد وأن تدور حول ما إذا كانت الحكومات سوف تسمح بمثل هذه التطورات، أم انها سوف تحاول تعزيز انتاج الحبوب عن طريق استخدام الدعم.

وقد لعبت عائدات النفط دوراً حاسماً في هذا الصدد. ففي الوقت نفسه الذي اتسعت فيه فجوة الغذاء، أصبح تحميل الزراعة مشقات توفير الفوائض المالية للتراكم، أو توفير امدادات الغذاء للمدن، من خلال سياسات الاسعار، أمراً أقل أهمية. وقد طورت الحكومات التي كانت قلقة بشأن الأمن الغذائي سياساتها في أعقاب ذلك. وكان هذا واضحاً في كل من مصر، والعربية السعودية، والأردن، وسوريا. فقد تناقصت الأعباء الضريبية عن الفلاحين في كل هذه الأقطار، كما أنهم يتقاضون الآن أسعاراً أعلى من المستويات العالمية في الاقطار الثلاثة الأخيرة. ولا يزال كل من سوريا والأردن يعتمد، إلى درجة كبيرة، على واردات الغذاء. إن إصلاح السياسات السعرية يمكن أن يحسن من فجوة الغذاء فيما يتعلق بالحبوب، غير أن مثل هذه التعديلات لن تكون علاجاً سحرياً لفجوة الغذاء التي تواجه البلدان العربية بأي حال من الأحوال.

= وقد أوضح المؤلفان ان السماح لكثافة الأسعار بالتحرك الى المستويات العالمية يحتمل ان يؤدي الى انخفاض الانتاج المصري من القمح، بخاصة إذا تذكرنا «العزم النسبي» الذي تواجهه مصر بخصوص هذا المحصول.

(٥٤) يمكن اعتبار هذا جزءاً من ظاهرة «المرض الهولندي»، والذي يجري في إطارها تفكيك القطاع الزراعي ذاته عن طريق «درجة القابلية للاتجار. . . Degree of Tradeability».

خاتمـــة

ضبابي هو مستقبل الزراعة في الوطن العربي. والأرجح أن يكون آمناً أن نفترض أن الطلب سوف يستمر سباقاً للعرض المحلي في المستقبل المرئي لأغلب الاقطار. وسوف تكون الواردات الضخمة من الغذاء ضرورية اذا ما واصلت معدلات الاستهلاك الارتفاع. وهذا الـوضـع لن يكـون على الأرجح عبئاً مفرط الثقل على الدول المصدرة للنفط، إلا إذا انهار السعر العالمي للنفط بطبيعة الحال. أما الدول المصدرة للعمل فإنها تواجه وضعاً أشد التباساً، بخاصة إذا ما تذكرنا التقلب التاريخي للتحويلات. والتكيف مع نقص التحويلات لا بد وأن يكـون صعبـاً، بخاصة مع أقطار مثل الجمهورية العربية اليمنية التي تمتلك بدائل تصديرية محدودة للغاية. وأخيراً، فإن البلدان العربية غير النفطية في افريقيا تواجه أعتى مشاكل تمويل وارداتها من الغذاء في المستقبل. وقد واجهت هذه الاقطار، مؤخرا، مواكبات غير مواتية ومثيرة للطقس السيىء، والسياسات ذات التأثير السلبي على الزراعة، والتحركات المعوقة في شروط التجارة، والنمو البطيء، والأسواق التي تتزايد فيها حماية الصادرات. والوضع في مثل هذه الدول سيىء للغاية، ومن السهل أن يزداد سوءاً.

والرؤيا الواعدة محتملة الحدوث دائماً. فنطاقات «الكارثة المحتملة» تضم: (١) انهيار السعر العالمي للنفط؛ (٢) استمرار، أو ازدياد قوة الجفاف في افريقيا؛ (٣) تواصل النمو البطيء للاقتصاد العالمي وزيادة الحمائية الجمركية للأسواق؛ (٤) بقاء السياسات الحكومية المعوقـة للنمـو الـزراعي. ولا أحد يعرف الاحتمالات المتعلقة بأي من نطاقات الكارثة المحتملة هذه، إلا أنني أحدس أن الطقس السيىء والنمو البائس قد يكونان، الى حد ما، أكثـر احتمالاً من انهيار أسعار النفط. والاصلاحات السياسية قيد التنفيذ في العديد من الأقطار، كما أن تعزيز هذه الاصلاحات يعتمد بشكل حاسم، ومهما كانت الظروف، على موارد بديلة غير زراعية للايرادات العامة. وإذا ما استمرت الدول المصدرة للنفط تتلقى عائدات ضخمة، فإنها قد تكون قادرة على مواصلة تأمين وارداتها الغذائية، مهما بلغت علاقاتها بالآخرين من الضعف. وما لم تكن هذه الاقطار راغبة في حدوث تغيير للنظم، فإنه ليس أمامها من خيار إلا أن تعمل على هذه الشاكلة.

وعلى الرغم من هذه الاحتمالات الكئيبة، فإن من صنوف الرحمة أن الكوارث الكبرى تكون في حكم الاستثناءات في الحياة الاقتصادية. واستمرار التشوش والتخبط يبدو أنه سوف يكون الحصيلة الأكثر احتمالاً. فالحكومات العربية يحتمل أن تجد سبيلاً ما لتمويل وارداتهـا، على الـرغم من تنامي فجوة الغذاء. وفي اطار الخيارات المحدودة المتيسرة، فإنه لن يكون أمامها، في الوقت ذاته، إلا أن تعيد توجيه الاستثمارات والطاقات في اتجاه القطاعات الزراعية من اقتصاداتها. وفي إطار نمط التوزيع القائم للأصول (الملكيات)، فإن المحتمل أن يؤدي التطوير الناجح للانتاج الزراعي الى مضاعفة التفاوتات الاجتماعية بين سكان

الـريف. ويحتمل أن يكون لمثل هذه التغيرات الاجتماعية نتائجها السياسية والاقتصادية الهامة، رغم أن مثل هذه النتائج لا يمكن التنبؤ بكنهها. وتثبت التجارب في المنطقة، وفي أي أماكن أخرى، أن مثل هذه العمليات شديدة التغاير، وأنها تتسم بتعددية التقلبات، وبـالتنـاقضـات غير المتوقعة، وبالنتائج غير المرئية. وقليلون هم الذين تنبأوا بالأحداث المضطربة التي تواترت في عقد ثورة أسعار النفط. والارجح اننا لن نأتي بأي شيء أفضل.

جدول رقم (١)
مؤشرات زراعية منتقاة.
الشرق الأوسط وشمال افريقيا
(١٩٨٢/١٩٧٠)

القطر	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
الاردن	٢,٥	٦,٨	٧٠	٠,٢٠	٣,٠	١٧,٠
الامارات العربية المتحدة	١٥,٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٩,٥
ايران	٣,١	غير متاح	١١١	غير متاح	غير متاح	٥,٣
تركيا	٢,٣	٢,٨	١١٥	٣,٢	٣,٣	١٠,٦-
تونس	٢,٣	٤,٧	١٢٨	٣,٦	٤,٤	١٤,١
الجزائر	٣,١	٣,٥	٧٥	٣,٩	٣,١	٩,٣
الجماهيرية العربية الليبية	٤,١	١,٧-	١٢٧	١٠,٥	٩,٤	٤,١
السودان	٣,٢	٣,١	٨٧	٤,١	٣,٧	١٩,٨
سوريا	٣,٥	٥,٣	١٦٨	١٠,٠ (*)	٩,١ (*)	٢,٩
السعودية	٤,٨	٥,٠	غير متاح	٥,٦	٥,٢	٣٠,١
عمان	٤,٣	١,٥	٩٥	غير متاح	غير متاح	١٧,٠
الكويت	٦,٣	٤,٢-	غير متاح	٥,٥	غير متاح	١٨,٤
مصر	٢,٥	٥,٩	٨٥	٣,٠	٣,١	٦,٨ (**)
المغرب	٢,٦	٢,٤	٨٤	٠,١	٠,٥	٩,٦
اليمن الديمقراطية	٢,٢	غير متاح	٩٢	غير متاح	غير متاح	٧,٤
اليمن العربية	٣,٠	٥,٥	٩٣	٣,٦	٥,٠	١٥,٨

(١) معدل النمو السكاني، بالمائة في السنة، ١٩٨٢/٧٠.
(٢) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد، بالمائة في السنة، ١٩٨٢/٧٠.
(٣) الرقم القياسي (المؤشر) لانتاج الطعام للفرد، ١٩٨٢/٨٠، (١٩٧١/٦٩ = ١٠٠).
(٤) معدل نمو الانتاج الزراعي، بالمائة في السنة، ١٩٨٢/٧٠.
(٥) معدل نمو القيمة المضافة في الزراعة، بالمائة في السنة، ١٩٨٢/٧٠.
(٦) معدل النمو في واردات حبوب الغذاء، بالمائة في السنة، ١٩٨٢/٧٤.
(*) الأرقام تخص السنوات ١٩٨٠/٧٠.
(**) يكون المعدل ٨,٢ بالمائة اذا ما أضيفت معونات الغذاء.

المصدر: The World Bank, *World Development Report, 1984* (New York: Oxford University Press, [1984]).

جدول رقم (٢)

معاملات جيني (Gini) لأحجام المزارع

القطــر	معامل جيني
بلدان عربية	
تونس	٠,٦٤٥ (١٩٦١)[ج]
سوريا	٠,٤٦١ (١٩٧٠)[أ]
مصر	٠,٦٠١ (١٩٦١)[ج]
	٠,٤٦٠ (١٩٧٤)[ب]
	٠,٥٥٠ (١٩٧٩)[ب]
المغرب	٠,٦٤٠ (١٩٦٠)[ج]
	٠.٥٨٨ (١٩٨١)[هـ]
بلدان أجنبية	
ايران	٠,٦٢٤ (١٩٦٠)[ج]
باكستان	٠,٦٣١ (١٩٦٠)[ج]
البرازيل	٠,٨٣١ (١٩٦٠)[ج]
بيرو	٠,٩٣٥ (١٩٦٠)[ج]
تايوان	٠,٤٠١ (١٩٦٠)[ج]
تركيا	٠,٦٢٩ (١٩٦٠)[ج]
جمهورية كوريا	٠,١٩٥ (١٩٦٠)[ج]
السنغال	٠,٣٩٩ (١٩٦٠)[ج]
شيلي	٠,٩٣٣ (١٩٦٠)[ج]
كولومبيا	٠,٨٦٨ (١٩٦٠)[ج]
كينيا	٠,٨٢٢ (١٩٦٠)[ج]
المكسيك	٠,٧٤٧ (١٩٦٠)[ج]
الهند	٠,٥٨٥ (١٩٦٠)[ج]

المصدر:

أ - Raymond Hinnebusch, *Party and Peasant in Syria* (Cairo: American University in Cairo Press, 1980).

ب - وزارة الزراعة المصرية، ١٩٦١، ١٩٧٥، ١٩٧٩. (بيانات غير منشورة)

ج - بيانات البنك الدولي كما وردت في:

R. Albert Berry and Cline, *Agrarian Sturcture and Productivity in Developing Countries* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1979), pp. 36-39.

هـ - القطاع المروي، كما ورد في: Saad Eddin Ibrahim, *Population and Urbanization in Morocco* (Cairo: American University in Cairo Press, 1980).

جدول رقم (٣)
نسب الاكتفاء الذاتي في الغذاء لأقطار وأغذية منتقاة في السنتين (١٩٧٠/ ١٩٨١)

	الحبوب		الزيت النباتي		اللحم		السكر	
القطر	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١
ايران	٩٨	٦٦	٣٣	١١	٩٠	٦٦	١٠٠	٣٨
تونس	٦١	٥٤	١٠٠	٩٩	٩٨	٨٤	١٠	صفر
الجزائر	٧٣	٤٠	٢٦	١١	٩٧	٨٧	صفر	صفر
الجماهيرية العربية الليبية	٢٥	٢٠	٤٢	٢٨	٦٠	٣٠	صفر	صفر
السعودية	٢٢	٧(*)	صفر	صفر	٣٨	٢٧	صفر	صفر
سوريا	٧٣	٨٤	١٠٠	٩٠	١٠٠	٧٥	١٧	٢٤
العراق	٩١	٤٧	١٥	٤	٩٨	٤٤	صفر	صفر
مصر	٨١	٤٩	٥٦	٣٢	٩٤	٧٥	١٠٠	٥٢
المغرب	٩٤	٦٠	٥١	١٦	١٠٠	١٠٠	٣٦	٥٥

(*) تتمتع العربية السعودية باكتفاء ذاتي من القمح الآن (١٩٨٤).

المصدر: United States [U.S.], Department of Agriculture.

جدول رقم (٤)

الواردات الزراعية من الولايات المتحدة الأمريكية

كنسبة من إجمالي الواردات الزراعية لبعض الأقطار، (١٩٨٣)

القطر المستورد	النسبة المئوية للواردات الزراعية من الولايات المتحدة الامريكية
بلدان عربية	
الاردن	١٤,٤
الامارات العربية المتحدة	٤,٥
البحرين	٤,٨
تونس	١٦,٨
الجزائر	٨,١
الجماهيرية العربية الليبية	٣,٠
سوريا	١١,٨
العراق	٧,٠
السعودية	٢,٦
عمان	٣,١
قطر	٤,٤
الكويت	٩,٢
لبنان	٤,٠
مصر	٢٥,٠
المغرب	٢٠,٣
اليمن الديمقراطية	(اقل من) ١,٠
اليمن العربية	٩,١
بلدان اجنبية	
اسرائيل	٤
ايران	١,٠
تركيا	١٥,٢

المصدر: United States [U.S.], Department of Agriculture.

جدول رقم (٥)
حصة الزراعة من الاستثمار العام طبقاً لخطط التنمية
(١٩٧٥/ ١٩٨٠)

القطر	حصة الزراعة نسبة مئوية (٪)
الاردن	٥,٢
تونس	١١,٩
الجزائر	١١,٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٧,٩
السعودية	٠,٩
السودان	٢٢,٦
سوريا	٢٣,٩
العراق	٢٣,٦
مصر	٣,٥
المغرب	١٦,٣
اليمن الديمقراطية	٣٥,٠
اليمن العربية	١٤,٢

المصدر: Yusif A. Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (New York: Oxford University Press, 1982), p.116.

الفصل التاسع

الآفاق المستقبلية للنمو التكنولوجي في المجتمعات العربية: تحليل لإمكانية التقدم نحو استقلالية تكنولوجية في الوطن العربي في العقد القادم

مايكل سمبسون (*)

هناك متطلبات رئيسية أربعة لأي قطر نام يسعى إلى إحراز مستوى عال من التكنولوجيا. وأولها وجود قوة اجتماعية ـ طبقة أو نخبة قادرة على تحديد أهداف تكنولوجية واقعية، وتنظيم الموارد البشرية والمادية للقطر، من أجل تحقيق هذه الاهداف. والثاني هو الوصول الى جمهرة فعالة من العلماء، ومن قوة العمل الفنية الماهرة، من أجل إبداع هذا المستوى المرغوب من التكنولوجيا والمحافظة عليه. ويجب على هذا القطر ثالثاً، أن يمتلك، أو أن يكون من السهل عليه الوصول إلى موارد كافية، على هيئة مواد خام أو رأس مال، حتى يضمن أن لا يحول دون تقدمه التكنولوجي غياب المدخلات من المواد الخام أو رأس المال، كل على حدة. والمتطلب الأخير هو وجود سوق لمنتوجات التكنولوجيا المتقدمة.

لم تكن القوة الاجتماعية القائدة هي نفسها في كل الحالات الخاصة بالأقطار التي أحرزت مستوى متقدماً من التكنولوجيا في وقتنا الحالي. ورغم وجود عدد من البدائل داخل كل من المجموعتين الاشتراكية والرأسمالية، فإن المسالك الرئيسية للتقدم التكنولوجي تبقى هي تلك التي اختطتها الأقطار الرأسمالية والاشتراكية المتقدمة. فقد لعبت طبقة المقاولين وأصحاب الشركات المهيمنة دوراً رئيسياً في الأقطار الرأسمالية، مع أنواع وأقدار متفاوتة من دعم الدولة. وعلى وجه العموم، فإن أهمية دور الدولة قد اختلفت وفقاً للفترة التاريخية، ووفقاً لمرتبة كل قطر في إطار النظام الدولي. فقد كان نزوع الدولة لأن تكون أكثر نشاطاً أمراً معهوداً في القرن العشرين، عنه في الفترات السابقة، وفي الأقطار الساعية إلى التقدم السريع تحت قيادات اقتصادية، عنه في الاقطار التي تأخذ موقع الصدارة. وعلى الجانب الآخر أي في الأقطار الاشتراكية، فإن الاستبعاد الكامل للمقاولات الصناعية الخاصة قد جعل من تطوير التكنولوجيا برمته دائرة اختصاص للدولة، ووجهه بالتالي لتحقيق أهدافها (الهياكل الأساسية القومية، والصناعات الثقيلة، والمتطلبات العسكرية، وإمداد الجماهير بالضرورات الاساسية).

(*) باحث زائر في مركز الدراسات العربية المعاصرة ـ جامعة جورجتاون ـ الولايات المتحدة الامريكية.

وعلى الرغم من اختلاف القوة الاجتماعية القائدة فيما بين النظامين، فإن تحليل التطور فيهما يوحي بوجود البعض المشترك من الالتزامات ومن صيغ التنظيم التي تبنتها النخب والطبقات التي تولت مسؤولية التقدم التكنولوجي في كل منهما. وتشمل هذه:

ـ التزامات قوية بتوجيه الموارد المادية لخدمة التطوير التكنولوجي. وتنشأ هذه الالتزامات عن المصلحة المنظورة للنخبة أو للطبقة في هذا النوع من التطوير. وفي القطاع الخاص في البلدان الرأسمالية، تمثلت هذه المصلحة أساساً في عوائد وأرباح عالية، وفي إقامة الشركات في السوق وضمان وتطوير أوضاعها. وفيما بين نخب الدولة، تميل المصالح المنظورة لأن تكون أهدافاً حاسمة للدولة. وتتراوح هذه الاهداف بين المحافظة على البقاء وبين احراز مكانة أرفع، اقليمياً أو دولياً.

ـ تنسيق فعال مع المجموعات التي تمتلك المعرفة العلمية والتكنولوجية في المجتمع وذلك في الحالات التي لا تكون فيها هذه المجموعات بالفعل جزءاً من الطبقة أو النخبة المسيطرة. وبالطبع فإن احتمالات تحقيق نتائج واعدة تكون أقل في المجتمعات التي توجد فيها حواجز اجتماعية قوية بين النخب الاقتصادية وبين النخب السياسية من جهة، وبينها وبين الجماعات الماهرة في العلوم والتكنولوجيا من جهة ثانية، أو التي يتم فيها كبت النشاط العلمي أو عدم مساندته من قبل نخب سياسية ذات معرفة محدودة بما يستتبع ذلك.

ودون وجود قوة اجتماعية منظمة، فإن توافر القوة البشرية الماهرة والموارد والمستوى الكافي من الطلب، لا يضمن في حد ذاته تحقيق تطوير تكنولوجي سريع. فمن الشائع تاريخياً أن تحوز بعض الأقطار موارد طبيعية غنية ولكنها غير مستغلة، أو يتم تصديرها الى الخارج حيث تتم معالجتها لأغراض صناعية. وقد يمتلك الشعب أيضاً مقادير ضخمة من رأس المال المادي التي لا تستخدم في الأغراض التكنولوجية على الاطلاق. وقد يوجد في الأقطار الفقيرة نسبياً احتياطيات من القوة البشرية الماهرة التي لا توظف في التنمية التكنولوجية، ولكنها تهاجر إلى أماكن أخرى كجزء من هجرة العقول ولا يزال عدد من دول العالم الثالث، التي يوجد فيها طلب على المنتوجات الصناعية، تستوفي حاجاتها من خلال الاعتماد على السلع الصناعية المستوردة من الغرب، وليس عن طريق الجهود المحلية.

ومن المهم أن تتوافر تشكيلة من هذه العناصر الأربعة كلها، أي من القوة الاجتماعية، والقوة البشرية، والموارد، والطلب. وتنشأ الصعوبة الرئيسية التي تواجه الوطن العربي عن غياب هذه التشكيلة من المتطلبات الأساسية.

ويمكننا أن نعرض مشكلات التنمية التكنولوجية العربية على أي من المستويين: المستوى القومي العربي الذي يتعامل مع الوطن العربي ككل، ومستوى القطر المفرد. وهناك عوائق رئيسية للتنمية التكنولوجية في كل حالة. فإذا ما اعتبرنا الوطن العربي ككل، نرى

انه يتمتع برأس المال، وبعض الموارد الرئيسية الهامة على الاقل. يزيد على ذلك أن التطور التعليمي الحديث قد وفر له جمعاً مشتركاً من قوة العمل المتعلمة، والماهرة التي تتميز حالياً بالوفرة. كما أنه يُعد الآن سوقاً عالمية هامة للبضائع التي تنتج في البلدان الصناعية. ومع ذلك فإن افتقاد الوحدة السياسية والاقتصادية قد تسبب في عدم وجود قوة اجتماعية قادرة على تنظيم هذه الموارد في اتجاه أهداف تكنولوجية مشتركة.

وإذا ما فحص الوطن العربي، من جهة ثانية، على مستوى الأقطار العربية منفردة، فإن أياً من هذه الاقطار لا يجمع كل العوامل الأربعة المذكورة. فمصر التي تمتلك الجمع من قوة العمل الأكثر تقدماً والتي تمتلك النظام الأكثر تطوراً (وإن يكن بعيداً عن الكمال) لترقية العلم والتكنولوجيا، تفتقد الى الموارد. وفي أي مكان آخر، حتى حين لا يكون نقص الموارد مشكلة أساسية، هناك قصور في القدر الضروري من قوة العمل العلمي والتكنولوجي، وفي الالتزامات والتنظيمات الفعالة من قبل النخب الاقتصادية والسياسية.

١ ـ المقاولون العرب والنخب الحكومية العربية

في البلدان العربية التي يقوم اقتصادها أساساً على المشروع الخاص، توجد طبقة هشة من المقاولين (المتعهدين) الصناعيين فقط، كما توجد مشكلة عدم كفاية التزام الاستثمار الخاص تجاه القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن يحدث فيها تطور تكنولوجي داخلي. ويكمن السبب الرئيسي لهذا في هيكلية فرص الربح التي تولدت عن دور الأقطار العربية في داخل النظام الاقتصادي العالمي، وعن الزيادة الضخمة في تدفق العائدات النفطية التي حدثت في أعقاب الزيادة السريعة للأسعار في السبعينات على وجه الخصوص. فقد كانت نتيجة كل هذا أن وجدت فرص رئيسية للربح في مجالات الانشاء والتمويل، والعقارات، والخدمات، وتجارة الواردات. وقد كان النشاط الأخير مهمًا، بوجه خاص في الوطن العربي، حيث كانت قيمة الواردات والصادرات، كنسبة من الناتج القومي الاجمالي، أكثر من تلك التي تخص أي أقليم آخر في العالم[1].

ويتوطن الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة حالياً في البنية الاقتصادية للمجتمعات العربية. وعادة ما يكون استيراد السلع المصنعة أكثر ربحية في الأقطار التي ينتشر فيها المشروع الخاص، إلى حد أن مشكلات خطيرة تواجه محاولات الفكاك من هذه التبعية. فمع أوائل الثمانينات كان الوطن العربي يستورد من البضائع الصناعية ما تقترب قيمته من ١٠٠ بليون دولار سنوياً. والسؤال المحتمل لدى مجموعات الأعمال التي تحوز رأس المال الذي يمكن استثماره، والتي تسلك سبل استيفاء هذا الطلب على البضائع الصناعية، هو

---

(١) احتسبت من الجداول الخاصة بأقطار مختلفة والواردة في: **World Bank**, ***World Tables***, **1980.**

ما إذا كان يمكن تحقيق الربح الأعظم بمحاولة استيراد منتوجات التكنولوجيا الأجنبية الى الوطن العربي، أم عن طريق تطوير الصناعة المحلية المنافسة لهذه المنتوجات. وعلى الرغم من وجود زيادة في الاستثمار الصناعي المحلي، فإن عدداً من الاعتبارات قد رجحت كفة السعي إلى الربح عن طريق استيراد سلع صناعية، أو عن طريق مشروعات أو أعمال أخرى. وتتطلب المنتجات الصناعية استثمارات طويلة الأمد، بخاصة حين تكون التكنولوجيا اللازمة لإبداعها معقدة نسبياً. وهي، أي المنتوجات، تفتقد أيضاً إلى العائد السريع الذي يميز الصفقات التجارية، وبعض أساليب الاستثمار البديلة، مثل الاستثمار في العقارات. وإذا ما استخدمت هذه المنتجات المحلية كبدائل للواردات، فإنها عادة ما تنافس منتوجات مستقرة لشركات تصنيع كبيرة ومتمكنة، كما أن المشروع المحلي المقترح قد يفشل بسبب هذه المنافسة الدولية. أكثر من ذلك فإن الاستثمار في مصانع وماكينات قد يكون من السهل مصادرتها من قبل حكومات ثورية هو مسألة غير جذابة، في منطقة من العالم يشتد فيها الخوف بين المستثمرين من عدم الاستقرار السياسي. والحادث فعلاً، أن تصدير الأرباح الناتجة عن الصفقات المالية والتجارية، والعقارية الراهنة -إلى الغرب، باعتباره ضماناً للمستقبل، قد صار شائعاً.

وقد كانت النتيجة ان تكاثرت مجموعات رجال الأعمال العرب الذين أصابوا حظاً وافراً من جراء مواصلة استيراد التكنولوجيا الأجنبية، وذلك بسبب النصيب من الواردات التي تقترب قيمتها من ١٠٠ بليون دولار، والذي يتراكم لهم كأرباح باعتبارهم وكلاء للشركات الأجنبية(٢). وفي إطار دأبهم اليومي من أجل حيازة هذه المنتوجات، اللازمة للمستهلكين المحليين، وللإدارات الحكومية، فإن هؤلاء يشكلون مصدراً للضغط المنتظم على الحكومات وعلى المستهلكين الرئيسيين من أجل شراء منتوجات متولدة عن تكنولوجيا أجنبية. وتكون المحصلة ان ينشأ نظام اقتصادي بطريقة تؤدي الى التعزيز القوي للتكنولوجيا الأجنبية، وليس للتكنولوجيا المحلية، فيما عدا استثناءات قليلة.

وبناء على ذلك فان دوراً رئيسياً في ترويج التكنولوجيا يؤول الى الدولة، حتى في البلدان التي تملك قطاعاً خاصاً يعمل في حرية، حيث يظهر ضعف هذا القطاع في هذا الميدان. وفي البلدان التي يكون القطاع الخاص فيها مقيداً، في أية حالة، ولأسباب سياسية، فان الدولة تكون مسؤولة بالفعل عن التطوير التكنولوجي. ولم يحدث ان كانت النخب الحكومية، في البلدان المحافظة او في البلدان الثورية، قادرة على ابداع أي نظام

---

(٢) تعد حالة قطر كالجزائر يمنع مواطنيه من العمل وكلاء للشركات الاجنبية من الحالات النادرة في الوطن العربي. والواقع أن بعض الاقطار، مثل السعودية، تفرض استخدام رجال الأعمال المحليين وكلاء للشركات الأجنبية العاملة في القطر.

مؤسسي لتطوير العلم والتكنولوجيا يحتمل ان يؤدي الى طفرات أو الى تقدم سريع في اتجاه الاستقلال التكنولوجي. ويبدو ان أحد الأسباب الهامة لهذا هو الروابط الضعيفة بين النخب السياسية وبين التجمعات العلمية. والسبب الثاني يحتمل ان يعود الى أن النخب الحكومية لا تعتبر التطوير التكنولوجي امراً مركزياً ضمن محاولاتها بناء تأثير اقليمي لها. فمثل هذا التأثير يرتكز بقوة، حالياً، على عوامل مثل القوة العسكرية، والقدرة على توزيع المعونات الأجنبية (بالنسبة الى الأقطار ذات الثروة النفطية)، أو ترويج معتقدات سياسية تكون مغرية بالنسبة الى جماهير عريضة في أنحاء الوطن العربي.

والتزام دولة عربية ما تجاه تطوير البحوث والتجارب في ميدان العلم والتكنولوجيا يعد مؤشراً رئيسياً للجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف. وتظهر أحدث الاحصاءات المتيسرة ان هذه الالتزامات، في عمومها، ضعيفة في الوطن العربي. ويوضح الجدول رقم (١)، بالفعل ان التزام الوطن العربي، معبراً عنه بالإنفاق كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، كان في ١٩٨٠ أدنى من ذلك الذي يخص اي اقليم آخر في العالم. ويقل الانفاق الكلي المطلق للوطن العربي عن ثلث إنفاق أمريكا اللاتينية. وقد كانت الالتزامات النسبية لبعض البلدان العربية، مثل مصر والعراق، أعلى من متوسط السبعينات المتأخرة الى حد ما، أي حوالى ٠,٩ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في مصر و ٠,٧ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في العراق [٣]. ورغم هذا فان الإنفاق الإجمالي المطلق، في كل من هذه الحالات كان يمثل استثماراً متواضعاً في البحوث.

وبسبب الصعوبة الكبيرة التي تواجه البلدان النامية لسد الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة التي تمتلك مؤسسات تكنولوجية ضخمة وموارد هائلة تستثمر في المزيد من التطوير، فان الأمر يحتاج الى تخصيص أولوية قصوى للتطوير البحثي والتكنولوجي، حتى تكون الجهود ناجحة. ففي البلدان التي تلتزم فيها الدولة بكفالة نشيطة للعلم والتكنولوجيا، يكون أحد مؤشرات هذا الالتزام تحديد المسؤوليات الخاصة بتعزيز العلم والتكنولوجيا على مستوى مجلس الوزراء. وفي حالة واحدة، وهي حالة الهند، على سبيل المثال، كانت توجد في السبعينات المتأخرة وزارات أربع تتوفر كلية أو بطريقة شاملة على التطوير العلمي والتكنولوجي [٤]. وعلى نقيض ذلك فإن أربعة أقطار عربية فقط (الجزائر، ومصر، والعراق،

---

(٣) United Nations Educational. Scientific and Cultural Organization [UNESCO]. *National Science and Technology Policies in the Arab States*. Science Policy Studies and Documents. no. 38 (Paris: UNESCO. 1976). and UNESCO. *Science and Technology in the Development of the Arab States*. Science Policy Studies and Documents. no. 41 (Paris: UNESCO. 1977).

(٤) Jack N. Behrman. *Industry Ties with Science and Technology Policies in Developing Countries* (Cambridge: Oelgeschlager: Gunn and Hain. 1980). pp. 50-51.

جدول رقم (١)
الالتزامات تجاه البحث العلمي والتكنولوجي، والتطوير التجريبي، في أقاليم مختلفة من العالم، (١٩٧٠ - ١٩٨٠)

الإقليم	الإنفاق (مليون دولار)			الإنفاق كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي			عدد العلماء والمهندسين في مجالات البحث والتطوير لكل مليون شخص من السكان		
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
اجمالي العالم	٦٢١٠١	١١٣٨١٥	٢٠٧٨٠١	٢,٠٤	١,٨٧	١,٧٨	٧٩٠	٨٠٣	٨٤٧
البلدان المتقدمة	٦٠٦٧٧	١٠٩٣٣٠	١٩٥٣٧٧	٢,٣٦	٢,٢٥	٢,٢٤	٢٢٩٠	٢٦٩٦	٢٩٥٤
البلدان النامية	١٤٢٤	٤٤٨٥	١٢٤٢٤	٠,٣٠	٠,٣٦	٠,٤٣	٨١	١٠١	١٢٥
الأقطار العربية	١١٥	٣٣٤	١٠٢٧	٠,٣١	٠,٢٣	٠,٢٧	١٢٣	١٦٥	٢٠٧
افريقيا (مع استبعاد الاقطار العربية)	١٠٥	٣٠٠	٦٩٨	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٦	٢٩	٤٣	٥٢
آسيا (مع استبعاد الاقطار العربية)	٤٥٤٠	١٢٣٠٤	٣٠٦٦١	١,٠٢	١,٠٨	١,١٨	٢٢٥	٢٧٠	٢٨٤
أوروبا	١٥٧٣٩	٣٦٤٥٥	٧٠٦٤٩	١,٧٠	١,٧٨	١,٧٩	١٢٥٣	١٥٥٢	١٧٤٣
أمريكا اللاتينية	٤٩٨	١٦٨٦	٣٧٤٥	٠,٣٠	٠,٤٤	٠,٤٩	١٣٦	١٨١	٢٥٣
أمريكا الشمالية	٢٧٦٢٠	٣٨٣٨٢	٦٦٦٤٦	٢,٥٩	٢,٣٦	٢,٢٣	٢٥٢١	٢٣٦٩	٢٦٧٧
اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية	١٢٩٨٧	٢٣١٩٤	٣٢٤٢١	٤,٠٤	٤,٧٩	٤,٦٧	٣٨٨٢	٤٨٠٩	٥١٧٢

المصدر: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *Statistical Yearbook, 1984* (Paris: [n.pb.], 1984), pp. v-27, v-28.

وتونس) كان لدى كل منها مع نهاية عام ١٩٨٢ وزارة للتكنولوجيا. وفي هذه الحالات كانت هذه الوزارة مندمجة في وزارة التعليم العالي، بدلاً من كونها كياناً مستقلاً.

وتنشأ مشكلة إضافية تتعلق بالتنظيم المؤسسي لتطوير العلم والتكنولوجيا في البلدان العربية. فالتكنولوجيا التي تنظمها الدولة تتطلب انشاء أجهزة تنسيق تكون مسؤولة عن مراقبة وتوجيه البحوث في مجالات العلم المختلفة، وعن إقامة الروابط مع المستخدمين العديدين للتكنولوجيا (في الصناعة والزراعة على سبيل المثال)، من أجل ضمان التطبيق العملي للبحوث، وعلى ان يكون الهدف ان يتم إنشاء «مثلث بحث» يربط بين الحكومات

والجامعات والمشروعات ويعاني الوطن العربي في عمومه من قصور في هذه الأجهزة. ومصر فقط هي التي تملك أجهزة لصناعة السياسة او للتنسيق في أغلب المجالات المتصلة بالبحث العلمي، مضى على وجودها عشر سنوات أو يزيد. ورغم حقيقة التقدم النسبي لنظام تنسيق العلم والتكنولوجيا في مصر، إلا ان عدداً من العيوب في هذا النظام قد أشير اليها في دراسة حديثة كانت تستهدف مقارنة التنظيم المصري في مجالات العلم والتكنولوجيا مع نظائره في عدد من البلدان النامية التي تشمل بعض الأقطار التي حققت طفرات تكنولوجية هامة، مثل كوريا الجنوبية، والبرازيل، والهند. وقد انتهت الدراسة الى ان المشكلات الرئيسية في مصر هي: نقص التمويل، وضعف الاتصالات والتنسيق بين الصناعة وبين المجتمع العلمي، وافتقاد اتجاه واضح، وسيطرة فعالة، من قبل الأجهزة الرسمية لصنع السياسة العلمية(*). ويحتمل ان تكون مثل هذه المشكلات حادة أيضاً في بلدان عربية أخرى، تمتلك كلها أنظمة لترويج العلم والتكنولوجيا أقل تطوراً من تلك التي تمتلكها مصر.

وقد ركز خبير عربي رائد في سياسة العلم والتكنولوجيا، في تحليل حديث له، على بعض المشكلات الشائعة في العلاقة بين نخب الدولة (النخب الحكومية) وبين المجتمع العلمي:

«انتشرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة جهود شخصية هائلة بواسطة أعداد من العلماء العرب كبيرة بكل معنى الكلمة. وقد تخلى كثيرون من هؤلاء، عن طيب خاطر، عن وظائفهم المهنية كي يعملوا في المشكلات التطبيقية، أو أن يتولوا إدارة مراكز البحوث الوطنية، أو أن يصيروا اعضاء في أجهزة السياسة العلمية. والذي لاحظته شخصياً أن وجود علماء ورياضيين أكفاء راغبين وقادرين على تكييف انفسهم مع المشكلات التطبيقية، كان هو القاعدة، ولم يكن الاستثناء. وقد يكون المرء مضللاً إن هو تعقب أسباب الوضع القائم في التعصب المهني للعلماء، أو في نقص اهتمامهم بمجتمعاتهم...

ويمكن لقيادة سياسية عميقة الالتزام تجاه السياسة العلمية ان توفر أسساً بديلة من اجل تخطيط معقول للتطوير...

ان افتقاد تقاليد علمية مستقرة في الوطن العربي، واعتماد صناع القرار على عدد محدود من المستشارين الفنيين، والسهولة التي يمكن لأفراد ان ينتحلوا بها لأنفسهم أدواراً أسمى، وعدم الاطمئنان الى السلطة، والسهولة التي يمكن لأشخاص سيئي التأهيل ان يتقدموا بها الى قمة الآلة الحزبية، والتسييس القهري للمهنيين والنزول بهم، بالتالي، لأن يخدموا كأختام مطاطية، والسهولة التي يمكن بها إرهاب المثقفين، والعلماء، وأصحاب الآراء المستقلة، لكي يلوذوا بالصمت، كلها أمور شلت بالفعل ما يسمى نظام التكنولوجيا الذي أنشىء على الورق بمشقة وكدح...».

لقد شرعت أغلب البلدان العربية في السبعينات في إيجاد كيانات لصناعة السياسات

---

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧، ٢٣ و ٢٥.

العلمية، أو للتنسيق بين الأنواع المختلفة من البحوث العلمية. ومع هذا فإن المشكلات التي وصفها زحلان، لا تحل بمجرد قيام المؤسسات، ولكنها تتطلب تغييرات محسوبة في علاقات النخب الحكومية مع المجتمعات العلمية. وهذه التغييرات لا بد وان تشمل: قدراً أكبر من تقبل الحكومات للمقترحات المقدمة من مجموعات العلماء وأصحاب المهارات الراقية والمعززة بفهم واقعي للتطبيقات العملية للأعمال البحثية القائمة او الممكنة، واحترام ودعم التسيير الذاتي للمجتمعات العلمية، والرعاية من خلال مبادرات الدولة او الحوافز المترتبة على اقامة علاقات أوثق بين المجتمع العلمي وبين الزبائن الصناعيين والزراعيين الذين يستخدمون البحوث. ودون هذه التطورات لن يكون عملياً ان نتوقع تقدماً تكنولوجياً رئيسياً تكفله الدولة.

٢ ـ العقد القادم ـ سيناريوهات ثلاثة

ما هي إذن الآفاق المستقبلية للعلم العربي وللتكنولوجيا العربية في العقد القادم؟. إن الهدف المعلن من جانب الحكومات، والذي يلقى تأييداً كاسحاً من الرأي العام، هو التقدم في اتجاه الاستقلالية التكنولوجية. وهو الأمر الذي سوف نعالجه باعتباره وضعاً يمتلك فيه الوطن العربي المقدرة الداخلية على استيفاء أغلب حاجاته المادية. وفي هذا الوضع، فإنه يكون قادراً على تصنيع قدر هام من المنتوجات الصناعية والزراعية التي يستهلكها أو يستخدمها، وان ينشىء عدداً ضخماً من الماكينات التي يوظفها في هذا الانتاج، وان يعالج المواد الخام الهامة التي يمتلكها دون عون خارجي كبير. وفي مجال الصحة عليه ان ينشر تكنولوجيا الصحة العصرية بين الجماهير، وان يبحث في الأمراض المتوطنة، وان يعالجها، وان يستأصلها، من خلال جهود الملاكات الوظيفية العربية.

والسيناريو الأول الأكثر تفاؤلاً يتصور طفرات على طريق الأهداف التكنولوجية التي كانت موضع اهتمام بعض الأقطار العربية لأمد طويل: انتاج هائل من الصلب، وتقدم محسوس في تصنيع المحركات والآلات الصناعية، والكيماويات، ونوعيات عديدة من منتوجات الصناعات الخفيفة، الاحلال الجوهري للمحاصيل والمنتوجات المحلية محل السلع الزراعية المستوردة، وخفض كبير لبعض الأمراض والمخاطر الصحية المتوطنة في بلدان الشرق الأوسط عن طريق الجهود المحلية.

ويتخيل السيناريو الثاني بعض التقدم دون حدوث طفرات رئيسية. وفيه قد يتحسن مجمل الانتاج الصناعي، مع تطور صناعات البتروكيماويات والصلب، والأسمنت، والأسمدة، والمنسوجات، وتأسيس وحدات ذات طاقات إنتاجية متوسطة لمنتوجات أخرى، ولكن دون أن يتوطد وضع البلدان العربية على الخريطة الصناعية للعالم. وقد يحدث ضمن هذا السيناريو بعض التطور في الانتاج الزراعي، كما يتم انجاز بعض الحملات ضد

الامراض في مجال الصحة العامة، ولكن دون إحداث تغيير مثير في الوضع القائم. وسوف يظل الاعتماد الكبير على المنتوجات الصناعية الغربية قائماً.

ويتميز السيناريو الثالث، وهو سيناريو مقفر، بالركود الشامل، وحتى بالتدهور في بعض المجالات: الفشل في زيادة الانتاج الصناعي، أو خفض الانتاج في عدد من الصناعات التي تدار بمعايير غير اقتصادية، وافتقاد تحسين الانتاج الزراعي أو تدهوره، وعجز الأنظمة الصحية القائمة عن مجاراة المشكلات الصحية للتعداد السكاني السريع النمو. وسوف يكون الاعتماد على المنتوجات الصناعية من البلدان الأجنبية شبه كامل. وسوف يبدو الوطن العربي ضمن هذا السيناريو وكأن قدره الذي لا مهرب منه أن لا يكون أكثر من مورد للمعادن وللمواد الخام إلى النظام الاقتصادي العالمي، والذي قد لا يكون دائماً في حاجة اليها.

والزعم الذي أتبناه أن تخيل السيناريو الثاني، أي سيناريو التقدم المحدود، هو الأكثر معقولية، بالنسبة لأغلب الوطن العربي، خلال السنوات العشر القادمة. وأول الأسباب الرئيسية وراء هذا الزعم هو تلك التأثيرات للتطور السريع لقوة العمل الماهرة، والذي ترتب على الاستثمار الشديد الضخامة من أجل تنمية رأس المال البشري والذي تعهدته كل البلدان العربية تقريباً خلال العقدين الأخيرين. والسبب الثاني هو هذا المستوى العالي القائم من رأس المال المتاح للاستثمار في الوطن العربي، حيث تسيل تأثيرات المال النفطي، حتى في العديد من البلدان غير الغنية نفطياً، وحيث من المتوقع أن تستمر هذه التأثيرات حتى في حال حدوث انخفاض معتدل في أسعار النفط، وذلك رغم ضعف أعمال المقاولات العربية في المجالات المتصلة بالتكنولوجيا. وبسبب هذين العاملين فإن أكثر السيناريوهات تشاؤماً ليس من المحتمل أن يتجسد بالنسبة للغالبية من البلدان العربية. وعلى الجانب الآخر، فإن المناقشة السابقة لضعف تنظيم الحكومة للتكنولوجيا، وتهافت التزام مقاولي القطاع الخاص تجاهها، توحي بعدم وجود أي أسس يمكن أن يقوم عليها في الوقت الراهن السيناريو الأكثر تفاؤلاً، والذي يفترض حدوث طفرات رئيسية مع حلول عام ١٩٩٥.

٣ ـ تنمية القوة البشرية

التطور السريع للقوة البشرية العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي واحد من العوامل الهامة التي تقلل من فرص تحقق السيناريو الأكثر تشاؤماً. وقد حدث هذا التطور على جميع المستويات، أي على مستوى العلماء القادرين على إجراء البحوث المتقدمة، ومستوى الممارسين الجامعيين المدربين على العمل العلمي في المجالات التطبيقية (المهندسين، والأطباء.. الخ)، ومستوى الفنيين الذين هم على قدر أدنى من التدريب النمطي، وإن كانوا أصحاب مهارات تطبيقية مؤثرة كتلك التي تكتسب في المدارس المهنية.

وأحد التساؤلات التي تتولد عن هذه التطورات لا يتعلق فقط بالمدى الذي تعكس فيه مجرد زيادة في عدد العلماء، وانما يتعلق أيضاً بنمو التجمعات العلمية والهيئات المستقلة التابعة لها، والأنظمة الرسمية لتصنيف انجازات أعضائها، على أن يتم كل ذلك في إطار ادراك قوي بأهمية المشاركة المهنية، والتزام مشترك تجاه تعزيز الثقافة العلمية في بلدانها. ومن سوء الحظ أن هذه الجماعات الهامة قد لقيت من الاهتمام ما هو أدنى كثيراً مما تستحق، إلى حد أن هذا النوع من التطور لا يمكن إعلان الرضا عنه في الوقت الراهن. ويعتمد تقويم التقدم في هذا الاتجاه، على مسح للبيانات الكمية المتيسرة، والتي يمكن عن طريقها استخلاص الخطوط العريضة الخاصة بالتغيرات التعليمية.

فعلى أعلى المستويات، أي مستوى العلماء المنخرطين في التطوير البحثي والتجريبي، فاقت الزيادة الضعف في الوطن العربي عن الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠، بحيث ارتفع العدد من ١٥٠٠ إلى ما يقارب ٣٤٠٠[٦]. ومع ذلك، فإن عدد هؤلاء العلماء يظل صغيراً، في أغلب الاقطار العربية كل على حدة، رغم هذه الزيادة[٧]. وقد كان النمو في عدد ومستوى مؤسسات البحث العلمي المتخصصة في المجالات الفرعية للعلم والتكنولوجيا (المحاصيل الزراعية الرئيسية للقطر، أو الأمراض المحلية الأكثر أهمية فيه، على سبيل المثال) في أي من الأقطار المعنية، على صلة وثيقة بتلك الزيادة في عدد العلماء. وعلى الرغم من صعوبة المقارنة بين الأقطار المختلفة، على أساس المعلومات المتوافرة عن هذه المؤسسات، وذلك بسبب أنظمة التصنيف المتفاوتة للمؤسسات المنخرطة في البحوث، إلا أن مصر تمتلك العدد الأكبر، بينما يبدو أن العراق يحتل المرتبة الأعلى الثانية. ويحتمل أن يكون في مصر ما يزيد على ٧٠ مشروعاً، ووكالة حكومية، ومعهداً، تمارس أنشطة البحث والتطوير[٨]. وتشمل اهتمامات البحوث التي يتم تنفيذها المجالات الصناعية، والزراعية، والطبية، وما سواها.

وقد حدث نمو مضطرد في مؤشرات أخرى لانتاجية البحوث، مثل الدوريات المحلية المكرسة للموضوعات العلمية والتكنولوجية، أو المقالات الواردة من الوطن العربي، والمنشورة في مجالات مهنية مدرجة في قوائم المراجع (الببليوغرافيات) العلمية الدولية، وخلال فترة تقارب الثماني سنوات (١٩٧٢ إلى ١٩٨٠ تقريباً) ارتفع عدد الدوريات بحوالى

---

(٦) UNESCO. *Statistical Yearbook 1984*, table (5.0).

(٧) في الأردن، الكويت، ولبنان، على سبيل المثال، وهي الاقطار التي قدمت احصاءات عن العلماء العاملين في ميدان البحوث والتنمية (التطوير) في السبعينات المتأخرة، كان العدد الاجمالي لا يتجاوز الألف في كل حالة. انظر: UNESCO. Ibid., table (5.2).

(٨) هذا التوقع مبني على البيانات الواردة في: UNESCO. *National Science and Technology Policies in the Arab States*, p. 73.

٢٥ بالمائة في أقطار عربية سبعة تمد اليونسكو ببياناتها، وهي الجزائر، ومصر، والأردن، والكويت، والعربية السعودية، والسودان، وتونس[٩]. وقد تضاعف عدد المقالات الواردة من الوطن العربي والمدرجة ضمن القوائم المرجعية الدولية، خلال السبعينات[١٠]. ورغم ذلك فإن الاجمالي لكل قطر على حدة لا يزال متدنياً، كما يبدو أن نطاق البحث، في أغلب البلدان العربية، يغطي فقط العدد الأقل من مجالات البحث الفرعية[١١].

ويعد القدر المتدني من التعليم ما بعد العالي، في مجال العلوم، في الوطن العربي مشكلة إضافية. فهذا النوع من التعليم له أهمية خاصة لأنه المستوى الذي تتم فيه تنمية المهارات البحثية. والذي يحدث بالفعل أن بعض ثمن التوسع السريع في تعليم العلوم عند مستوى الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) قد تمثل في تطورات عوقت تهيئة الطلاب لإجراء البحوث. مثل نسبة المدرسين/ الطلاب المتدنية التي حالت دون الاهتمام بالطلاب كأفراد من قبل هيئة التدريس، وفقر التسهيلات الخاصة بالمعامل والمكتبات التي لا يمكنها مواجهة المطالب الخاصة بالطلاب. وتتيح الاحصاءات الحديثة إمكان اجراء تقويم لمدى اتساع تعليم ما بعد المرحلة الجامعية الأولى في عدد من البلدان العربية، مثل الجزائر، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، وقطر، والعربية السعودية، والسودان، وتونس، والجمهورية العربية اليمنية. ومن بين هذه البلدان فإن مصر فقط هي التي يبدو أن فيها التزاماً واسعاً تجاه هذا النوع من التعليم العلمي حيث أن ما يزيد على ١٠ بالمائة من طلابها مقيدون في مستوى ما بعد البكالوريوس[١٢].

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور التعليم البحثي والتكنولوجي في الوطن العربي، وذلك بالتركيز على الطلاب الحاصلين على درجات جامعية في التخصصات العلمية. ومن

---

(٩) UNESCO, *Statistical Yearbook 1984*, table (7.22), and UNESCO, *Statistical Yearbook 1974* (Paris, 1974), table (12.3).

(١٠) هذا التقدير مستنبط من: Institute for Scientific Information yearbook,. *who is publishing in Science: Annual Publication, 1974 to 1978* (Philadelphia, 1978), and A.B. Zahlan, *Science and Science Policy in the Arab World* (New York: St. Martin's Press Inc., 1980), p. 30.

(١١) من اجل تقويم الوضع في منتصف السبعينات، انظر:
J. Davidson Frame and Aileen Sprague, «Indicators of Scientific and Technological Efforts in the Middle East and North Africa,» Report prepared for the Office of Science and Technology, Agency for International Development by Computer Horizons, Inc. (Unpublished manuscript, estimated late 1970's).

في ذلك الوقت، كانت اغلب البلدان قيد الفحص تغطي ٢٠ بالمائة من بين ١٠٦ مجالات فرعية سجلها المؤلفان. ولا توجد بيانات محدثة عن هذه المسألة، وإن كان من غير المحتمل حتى لو قبلنا بحدوث تقدم منذ السبعينات، ان تغطي أغلب هذه البلدان الاكثرية من هذه المجالات الفرعية.

(١٢) UNESCO, *Statistical Yearbook, 1984.*

جدول رقم (٢)
الطلاب المتخرجون في المجالات العلمية من الجامعات ومن المستويات المعادلة لها في الوطن العربـــي

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
	عدد الطلاب المتخرجين في مجالات العلـم والتكنولوجيا	(١) كنسبة مئوية من اجمالـي عدد الطلاب المتخرجيـن	العدد من (١) لكـل ١٠٠٠٠٠ مـــن السكـان	عدد طلاب العلـم والتكنولوجيا المتخرجين في عشر سنوات	الزيادة في عشر سنوات (١): (٤)
الأردن (١٩٨٢)	٢١٥٠	١٧,٤	٦٢	٢٨٢	٧,٦
الامارات العربية المتحدة (١٩٨٢)	٨٠	١٣,٤	١٠	صفر	—
تونس (١٩٨٢)	٢٠١٥	٤٠,٨	٣٠	٢٦٩	٧,٥
الجزائر (١٩٨١)	٣٥٤٥	٤٥,٤	١٨	٦٤٩	٥,٥
الجماهيرية العربية الليبية (١٩٧٨)	٥١٠	٢٢,٦	١٩	١٢١	٤,٢
السعودية (١٩٨٠)	١٣٥٠	١٦,٥	١٦	١٢٥	١٠,٨
السودان (١٩٨١)	١٤٦٦	٣١,٦	٩	٥٤٠	٢,٧
سوريا (١٩٨١)	٨١٦٨	٥٦,٥	٨٨	٢١١٣	٣,٩
العراق (متوسط ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩)	٩٦٠٠	٤٥,٢	٧٤	٢٩١٥	٣,٣
الكويت (١٩٨٢)	٤٩٣	٢٩,٨	٣٢	٦٩	٧,١
لبنان (١٩٨١)	٨٦٥	٩,٣	٣٠	٧١٦	١,٢
مصر (١٩٨١)	٣١٠٢٨	٣٦,٧	٧٢	١٤٣٨٢	٢,٢
المغرب (١٩٧٩)	٦٣٦	١٤,١	٣	١٧٦ (تقدير)	٣,٦
اليمن الديمقراطية (١٩٨١)	١٥١	٢٠,٣	٧	صفر	—
اليمن العربية (١٩٨٠)	١٧	٤,٥	١	صفر	—
كل الوطن العربي (تقديرات ١٩٨١)	٦٤٠٠٠	٣٣,٥	٤٠	٢٤٠٠٠	٢,٧
مقارنات					
البرازيل	٥٧٠٩١	٢٤,٤	٤٦	٢١٩٩٣	٢,٦
كوريا الجنوبية	٥٣٣٨٧	٤٤,٢	١٤٠	٢٠٥٢٠	٢,٦
الهند	٢٢٣٠٩٧	٢٠,٤	٣٥	١١٣٢٠٩	١,٩

المصدر: احصاءات التعليم في المستوى الثالث الواردة في:

UNESCO, *Statistical Yearbook: 1970-75* (Paris: [n.pb.], 1970-1975) and *1980-84* (Paris: [n.pb] 1980-84).

والمجالات المشمولة في الجدول هي العلوم الطبيعية، والرياضيات وعلم الحاسب الآلي، والهندسة، والعلوم الطبية، والزراعة. ونظراً لبعض التفاوتات في التقارير الواردة من الحكومات فإن الاحصاءات تشير الى انجازات تقريبية اكثر من اشارتها الى مستويات مطلقة. والاحصاءات اللبنانية قد لا يعول عليها بسبب الحرب.

الواضح أن هذا العدد قد تزايد بطريقة مثيرة على امتداد فترة عشر سنوات، وحتى ١٩٨١ تقريباً، ليرتفع من حوالى ٢٤٠٠٠ الى ٦٤٠٠٠ كمجموع سنوي. وإذا ما أدمجنا التوقعات المؤسسة على مثل هذه التقديرات التي أعدها انطوان زحلان(١٣) فإنه يمكن تقدير وجود حوالى المليون من حملة البكالوريوس في الوطن العربي حالياً، وأن هذا العدد لا بد وان يتضاعف مع مقدم ١٩٩٥.

ورغم أن التدريب المهني يعد واحداً من مجالات الضعف التقليدي في الوطن العربي، إلا أن تطورات هامة قد حدثت في هذا الميدان خلال السنوات الأخيرة. ففيما بين ١٩٧٠/ ١٩٨١ (وهي الفترة التي تتيسر عنها احصاءات لستة عشر قطراً عربياً) ارتفع العدد الإجمالي للطلاب الذين يتلقون تدريباً مهنياً من ٣٥٠٠٠٠ إلى ١٠٣٠٠٠٠ في الوطن العربي كله. وبينما كان ما يزيد عن ثلثي هؤلاء الطلاب من مصر، فإن أقطاراً أخرى، كالعراق وسوريا وتونس، حققت تقدماً هاماً، قد تبلغ الزيادة فيها الأربعة أضعاف، أو ما يفوق ذلك خلال فترة الاحدى عشرة سنة هذه.

وهكذا فإن التغييرات التي تحدث في الوطن العربي تؤدي إلى زيادات هامة في الرصيد المشترك من القوة البشرية العلمية والتكنولوجية الماهرة. ورغم أن الاعداد الإجمالية على المستوى القومي العربي شديدة الوقع، إلا أن الذي يجب تذكره هو أن الاندفاعة القائمة في اتجاه التطور العلمي والتكنولوجي يمكن تحليلها بطريقة أكثر واقعية على مستوى البلدان المفردة. فالتطوير العلمي والتكنولوجي لا يتطلب فقط تدريب هذه النسبة العالية، إلى حد ما، من السكان في المجالات المطلوبة، ولكنه يتطلب حجماً ضخماً وحاسماً من القوى البشرية الماهرة، بخاصة إذا ما كان المقصود أن يكون التطوير شاملاً، ولا يتكون من إنجازات تحدث في مجالات منعزلة، وهي الحال التي يصعب على البلدان العربية الصغيرة أن تصل اليها. وإذا ما تمعنا في أحدث كتاب إحصائي سنوي لليونسكو (١٩٨٤)، وعلى سبيل المثال، نجد أن البلدان النامية التي حققت طفرات تكنولوجية كانت توجد بها أعداد كبيرة مطلقة من القوى البشرية العلمية والتكنولوجية الماهرة، بوجه خاص(١٤). وقد كان العدد في الهند ٣٢٨٠٠٠ في ١٩٧٧، وفي الصين ٥٢٩٦٠٠٠ في ١٩٨٠، وفي كوريا الجنوبية ٢٠٢٥٦٣٩، وفي البرازيل ٦٨٧٠٨٢٨ في ١٩٨٠. ورغم أن هذه الاحصاءات يجب أن يتم تداولها بحذر خاص، بسبب اختلاف مصادر التقارير، إلا أن مصر يبدو أنها أقرب البلدان العربية إلى هذا النوع من البلدان ذات الأعداد الاجمالية الكبيرة من القوى البشرية الماهرة، وإن كانت لا تزال متخلفة عن تلك الدول كثيراً. وآخر

---

(١٣) Zahlan. *Science and Science Policy in the Arab World.*

(١٤) UNESCO, *Statistical Yearbook, 1984*, table (5.1).

الاحصاءات لهذا النوع من القوى البشرية في الأقطار العربية الأخرى يعود تاريخ أغلبها إلى أوائل السبعينات، ولكنها تقع أدنى كثيراً من المستويات المسجلة في أوائل السبعينات للبلدان النامية التي أشرنا اليها من قبل. والحقيقة أن أي قطر عربي في ذلك الوقت، فيما عدا مصر، لم يكن يملك القدر ذاته من إجمالي القوة البشرية العلمية والتكنولوجية التي كانت تمتلكها هونغ كونغ، والذي بلغ ٨٠٥٦٥ في ١٩٧١.

وبينما تشير هذه الاحصاءات إلى أن مقاصد التطور التكنولوجي الطموح في الوطن العربي لم تكن واقعية منذ عقدين، وخلال فترة الالهامات القومية الكبرى، بسبب صغر العرض من القوى البشرية الماهرة، فإن الجدول رقم (٢) يظهر أن هذا الوضع يتغير الآن. فالانجازات التعليمية المتزايدة في المجال العلمي، توفر الفرصة لتقدم تكنولوجي معتدل، على الأقل، خلال العقد القادم.

ونزيف الأدمغة الذي يحدث لعدد من البلدان العربية بمثابة عقبة تحول دون تحقيق المزيد من التقدم المثير. وبعض البلدان العربية التي حققت إنجازات تعليمية ضخمة في مجال العلوم (أنظر الجدول رقم (٢)، لا تزال مستويات المعيشة فيها أدنى كثيراً من تلك القائمة في الغرب أو في البلدان النفطية الغنية. ورغم أن مشكلة نزيف الأدمغة كانت في وقت ما مشكلة هجرة الى الغرب من قبل العلماء أصحاب الكفاءات القادرة على المنافسة على المستوى الدولي، في الأساس، فإن إرسال القوى البشرية الموهوبة من البلدان العربية الأفقر إلى البلدان الأغنى يفوق الآن كثيراً هجرة العمالة الماهرة الى الغرب. وهناك عدد ضخم وظاهر من الحالات التي ترك فيها علماء على قدر طيب من التدريب وظائفهم العلمية والتكنولوجية الإنتاجية نهائياً، من أجل وظائف إدارية عامة، أو ديوانية، أو تجارية، أو خدمية، في البلدان النفطية الغنية، وذلك لأنه حتى الوظائف المتواضعة في المجالات الاخيرة تتيح أجراً أكثر من هذا المتاح في الجامعة، أو المدرسة الثانوية، أو الوظيفة الحكومية في الوطن الأم.

٤ ـ الموارد

الموارد هي العامل الرئيسي الثالث الذي يحدد فرص التطور التكنولوجي المتقدم. وهناك نوعان من الموارد على صلة باهتماماتنا. فهناك، أولاً الموارد الطبيعية القابلة للتسويق في الظروف الاقتصادية الراهنة أو التي يمكن معالجتها لكي تصير سلعاً قابلة للتسويق. ويغلب أن طبيعة هذه الموارد سوف تؤثر بقوة على نوع التكنولوجيا الصناعية التي يجب أن يحوزها القطر، حيث إن الخطوة الطبيعية الأولى للتصنيع أن تتم معالجة الموارد الطبيعية التي هي أقرب الى اليد. والنوع الثاني من الموارد هو رأس المال الذي يمكن استثماره في مشروعات يمكن أن توسع الطاقات التكنولوجية للقطر.

والنفط، إلى حد بعيد، هو المورد الطبيعي الأعظم أهمية في الوطن العربي وذلك على الرغم من أن احتياطيات ضخمة منه تتركز في بلدان عربية قليلة. وبينما يتيح هذا التركيز لهؤلاء فرصاً هائلة للتنمية، فهو يترك الأقطار الأخرى التي لا نفط فيها مع مشكلات رئيسية تتعلق بتمويل الاستثمار في مجال التكنولوجيا. وتعد مصر أحد الامثلة للأقطار الواقعة تحت ضغوط شديدة من هذا القبيل، حيث تراكم فيها جمع مشترك من القوة البشرية الماهرة، وحيث أقيم كيان تنظيمي لترويج العلم والتكنولوجيا، إلا أن محاولات توظيف هذه القوة البشرية في المشروعات العلمية والتكنولوجية الرئيسية كثيراً ما انتهت الى الحبوط بسبب النقص في الموارد. والمثال الثاني، يخص بلداً أكثر فقراً، وهو السودان الذي يمتلك إمكانات زراعية ضخمة، ولكنه يفتقد إلى التمويل اللازم لتطوير أنظمة الاتصالات والنقل الضرورية من أجل استغلال هذه الموارد.

وفي حين أن الاقطار العربية الغنية بالنفط تمتلك رأس المال الكافي للاستثمار في مشروعات صناعية متنوعة، فإن اندفاعها الرئيسي كان في اتجاه تطوير الصناعات ذات الصلة بالنفط. وسوف تكون النتائج شديدة الوقع في العقد القادم، حين يتم تصنيع عدد من المنتوجات البتروكيماوية بكميات هائلة (الإيثيلين جليكول، والبولي إيثيلين المنخفض الكثافة، والميثانول، على سبيل المثال).

وتتضمن الوحدات الصناعية المنشأة في الوطن العربي لتصنيع هذه المنتوجات آخر مستحدثات التكنولوجيا. ويُتوقع أن يكون للبتروكيماويات المنتجة في الوطن العربي تأثير رئيسي على السوق العالمي. والحادث أن توقع المنافسة من قبل الوحدات الصناعية في الوطن العربي قد أثار بالفعل اهتماماً كبيراً بين الصناعات البتروكيماوية الأوروبية، كما دفعها في اتجاه اتخاذ اجراءات حمائية. وعلى أي حال، فإن التكنولوجيا المطلوبة غاية في التعقيد، وحيث إن منتوجات الوطن العربي سوف تتنافس مع تلك التي تخص بلداناً على مستوى عال من التقدم الاقتصادي، فإن الصناعات البتروكيماوية العربية سوف تحتاج الى مواصلة الارتكان الى التكنولوجيا المتقدمة للغاية في هذا المجال حتى تحتفظ بالقدرة على المنافسة. وهكذا فإن الاستقلالية في هذا الميدان لن تكون أملاً مستقبلياً في المدى القصير أو المتوسط، على الرغم من أنه سوف يكون هناك نمو هام للقوة البشرية العربية القادرة على تشغيل وصيانة مصانع البتروكيماويات.

ولدى عدد من البلدان العربية النفطية الغنية تصور لتطورات هامة في ميادين رئيسية أخرى (الصلب، والصيدلانيات، والسيارات)، غير أنه من السابق لأوانه أن نتوقع عائداً لمثل هذه المشروعات.

وفيما يتعلق برأس المال فإن عدداً من الاقطار العربية غير الغنية بالنفط تمتلك موارد

من المؤكد أنها تسمح، رغم ضآلتها، بتقدم معقول خلال العقد القادم. وقد استفادت بعض الأقطار (مثل سوريا، والأردن، ومصر) من التحويلات (المالية) الهائلة للمواطنين العـاملين في البلدان النفـطية الغنية، أو من العون المباشر من هذه البلدان. وحتى مع انخفاض في أسعار النفط، فإن هذه العوائد يحتمل أن تلعب دوراً هاماً في اقتصادات هذه الاقطار في العقد القادم[١٥]. وبمعايير الموارد الطبيعية فإن بعض الاقطار غير الغنية نفطياً (مثل المغرب، وتونس، والأردن) تمتلك احتياطيات هامة من الفوسفات هي مصدر لرأس المال من خلال التصدير فقط، ولكن لإمكان استخدامها كمدخلات في صناعات الأسمدة (المخصبات) المحلية. وقد حدث أيضاً نمو في عدد من الصناعات في عدد من البلدان غير المنتجة للنفط خلال العقد الماضي. ففي أحدث الفترات التي تتوافر لها الاحصاءات بوجه عام، وهي الفـترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢[١٦]، كانت هناك زيادات هامة في انتاج الصلب في مصر، والأسمنت في الأردن والمغرب وسوريا وتونس، ومن المحتمل تحقيق المزيد من التقدم في هذه المجـالات، وفي سواهـا مثـل الكيماويات والمنسـوجات، وغيرها من الصناعات الخفيفة. ومن المحتمل أن يكتسب العلماء والفنيون والمديرون المحليون المعرفة والخبرة اللتين تمثـلان تقـدمـاً للطاقـات العربية، وذلك على الرغم من استمرار الاعتماد على الماكينات والأجهزة الدقيقة الاجنبية.

وكما يجب أن يكون متوقعاً، فإن المستويات المختلفة من الموارد لن تؤثر فقط على الفرص المجردة لتطوير التكنولوجيا الصناعية والزراعية، ولكنها تؤثر أيضاً على تكنولوجيا الصحة. ورغم عدم سلامة الإحصاءات، إلا أن تلك المتوافرة في أحدث طبعات كتاب الأمم المتحدة السنوي للإحصاءات السكانية تشير الى أن زيادة قدرها ٢ ـ ٣ سنوات في متوسط الاعمار خلال السبعينات كانت أمراً نمطياً في أغلب البلدان العربية التي تمتلك احتياطيات نفـطية رئيسية، وأن زيادة قدرها ٦ ـ ٧ سنوات كانت هي النمط السائد في البلدان ذات الاحتياطيات الكبيرة. وكانت أقل التطورات إثارة للتفاؤل تلك التي تخص ثلاثة من أفقر البلدان العربية، حيث تشير الاحصاءات الى نقص في متوسط الاعمار. ففي السـودان كان العمر المتوسط في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ يقدر بحوالى ٤٧,٣ عاماً للرجال و ٤٩,٩ عامـاً للنسـاء، في مقابل ٤٣,٩ عاماً للرجال و ٤٦,٦ عاماً للنساء على مدى السنوات الخمس اللاحقة. وقد انخفض متوسط الأعمار من تقدير مشترك يبلغ ٤٣,٧ عاماً للرجال و ٤٥,٩ عاماً للنساء في اليمنين كليهما في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ إلى ٤٠,٤ للرجال

(١٥) في مصر هي الأخرى كانت العائدات من البلدان الغنية بالنفط مصدراً رئيسياً للدخل الذي يخفف من الفقر المدقع في القطر.

(١٦) في الكتاب الاحصائي السنوي للامم المتحدة لعام ١٩٨٢، انظر:
United Nations [UN], *Statistical Yearbook, 1982* (New York: [U.N.], 1982).

و ٤٢,٢ للنســاء في اليمن العــربية، والى ٤٣,٠ للرجـال و ٤٥,١ للنسـاء في اليمن الديمقراطية خلال السنوات الخمس اللاحقة[١٧].

٥ ـ الطلب على المنتوجات المؤسسة على التكنولوجيا المتقدمة

وجود سوق للمنتوجات التي تستخدم التكنولوجيا الجديدة لإنتاجها، هو المتطلب الأخير من أجل التطوير التكنولوجي. ولا يبدو في الوقت الراهن أن افتقاد الأسواق يمثل عقبة رئيسية لهذا التطوير، في الوطن العربي. فحوالى ١٠٠ بليون دولار تنفق كل عام على المنتوجات الصناعية المستوردة، كما انه من الواضح وجود فرص ضخمة لاحلال الواردات في مجالات عديدة.

ويتـوزع الطلب العربي على منتوجات التكنولوجيا المتقدمة بنسب مختلفة تتركز في جانب البلدان المنتجة للنفط. وتعد هذه سوقاً اقليمية للبلدان العربية التي لا نفط لديها، ولكنها تمتلك طموحاً صناعياً. وهناك عيوب في مثل هذا النوع من الأسواق إذا ما قورن بالسوق المحلي الذي يقوم داخل حدود القطر. فهذا الأخير يمكن حمايته بتعريفات خاصة في حالة نشوء صناعات محلية، بينما لا يمكن إعمال هذه الحماية مع السوق العربي الإقليمي. وتواجه المنتوجات الصناعية العربية أيضاً المشكلات المعهودة الخاصة بمنتوجات جديدة تحاول اقتحام القـائمـة التي تهيمن عليهـا مشروعـات مستقـرة تماماً. ويشير الدخول الحـديث، إلى هذه الأسـواق، لسلع من أقـطار نامية أخـرى، مثـل كوريا الجنـوبية والـبرازيل، إلى أن هذه المشكـلات قابلة للحـل، إذا ما كان هنـاك علاج للمشكلة الأساسية الخاصة بالانتاج الكفء للبضائع التي تتطلب تكنولوجيات جديدة.

خاتمــة

نوجـز فنقول ان المستقبل المتوقع لأغلب البلدان العربية في العقد القادم يتضمن بعضاً من التقدم التكنولوجي. ويشير نمو رأس المال البشري، والموارد المتيسرة في عدد من الأقطار إلى أن الركود سوف لا يكون هو القاعدة العامة. والعقبة الرئيسية في طريق المزيد من التقدم المتوازن أنه لا يوجد قطر عربي تأتلف لديه المتطلبات الرئيسية للتطوير، التي تضم طبقة قوية من المقاولين الصناعيين، أو من نخب الدولة، الملتزمين بالتطوير التكنـولـوجي، والمستـوى الضروري من القـوة البشرية العلمية والتكنولوجية، والموارد اللازمة لمثل هذا التطوير.

---

(١٧) كل البيانات الواردة في هذه الفقرة من:

U.N., *Demographic Yearbook* (New York: U.N., 1983), table (4) and U.N., *Demographic Yearbook, 1977* (New York: U.N., 1977), table (4).

وكل الاحصاءات بمثابة تقديرات للجنة نفسها التابعة للامم المتحدة.

وإذا ما حللنا وضع الوطن العربي ككل، وليس على مستوى البلدان المفردة، فإن القوى البشرية والموارد القائمة تكون شديدة الوقع . وقد يكون مغرياً أن نتصور الآثار المترتبة على وضع يتوافر فيه التمويل الكافي لكي تعمل التجمعات العلمية في أقطار عربية مختلفة، طبقاً لخطة منسقة، في مشروعات تتصل بتلك المجالات التي اكتسبت فيها هذه التجمعات أعظم الخبرات والإمكانات. وقد كان العامل الحاسم الذي يحول، في كل الأحوال، دون بلوغ هذا النوع من الاستخدام للموارد المادية والبشرية العربية، هو الافتقاد إلى أي إطار اقتصادي أو سياسي وحدودي فعال.

مراجع اضافية

Books:

Durbin, Paul (ed.). *A Guide to the Culture of Science, Technology and Medicine.* Riverside, Newyork: Free Press, 1980.

Gaston, Jerry. «Sociology of Science and Technolgy.» In: Ibid.

International Institute for Strategic Studies [IISS]. *Military Balance.* London: IISS, [n.d.]. (Annual Publication).

Ina Spiegel-Roseing and Derek J. de S. price (eds.). *Science, Technology and Society.* Beverly Hills: Sage, 1977.

Jones, Graham. *The Role of Science and Technology in Developing Countries.* London: Oxford University Press, 1971.

Kazimi, M.S. and J.I. Makhoul (eds.). *Perspectives on Technological Development in the Arab World.* [n.p.]: Association of Arab-American University Graduates, 1977. (Monograph Series, no.8)

Layton, Edwin. «Conditions of Technological Development.» In: Spiegel - Roesing and de S. Price (eds.). *Science, Technology and Society.*

Merton, Robert K. *The Sociology of Science.* Chicago; London: University of Chicago Press, 1973.

Morgan, Robert P. (et al.). *Science and Technology for Development.* New York: Pergamon, 1979.

Nader, Claire and A.B. Zahlan (eds.). *Science and Technology in Developing Countries.* Cambridge: Cambridge University Press, 1969.

Nagi, Saad and Ronald Corwin (eds.). *The Social Contexts of Research.* New York: Wiley, 1972.

Skorow, G.E. (ed.). *Science, Technology and Economic Growth in Developing Countries.* Oxford: Pergamon, 1978.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO]. *National Science Policies in Countries of South and South-East Asia.* Paris, [UNESCO], 1965. (Science Policy Studies and Documents, no.3)

—. *Bilateral Institutional Links in Science and Technology.* Paris: [UNESCO], 1969. (Science Policy Studies and Documents, no.13)

—. *The Role of Science and Technology in Economic Development.* Paris: [UNESCO], 1970. (Science Policy Studies and Documents, no. 18)

Zahaln, A.B. (ed.). *Technology Transfer and Change in the Arab World.* Oxford: Pergamon Press, 1978.

Periodicals:

Zahlan, A.B. «The Science and Technology Gap in the Arab-Israel; Conflict.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 1, no.3, Spring 1972, pp. 17-36.

القسم الرابع

التغيير الثقافي، الإبداع، والأصالة

الفصل العاشر

تحديات الاصالة الثقافية العربية

عيسى بلاطة (*)

في سياق التغيير الثقافي في الوطن العربي ومناقشات المفكرين العرب الراهنة حول الموضوع، يتم أحياناً التعبير عن الخوف من أن المزيد من التغيير سوف يؤدي في النهاية الى تبدل في الهوية العربية. لذلك فإن النصيحة التي تقدم أنه يجب على العرب أن يحدوا من عملية التغيير لكي يحافظوا على أصالتهم الثقافية، ويبقوا على خصوصيتهم، باعتبارهم شعباً له تراث قومي متميز.

وإذ أسلم بأن ثقافة أي مجتمع يجب أن يكون لها ضوابطها ومعاييرها الخاصة، وأنها يجب أن تطور قواعدها الخاصة بالقبول والرفض في اطار حركية التغيير، الا أنني أعتقد أن نزعة حمائية مبالغ فيها، في هذا الخصوص، لا تكون غير مبررة في الوطن العربي المعاصر فقط، ولكنها تكون أيضاً معادية لجوهر الأصالة الثقافية التي تعزى اليها هذه النزعة. ووجهة نظري أن هذه النزعة الحمائية المفرطة انما هي في حقيقتها تمويه يغطي الرغبة في تضييق الخطى في طريق التغيير، أو حتى ابقاء الوطن العربي في قبضة التقليد، ومن ثم تحت هيمنة أنظمة القوة الراهنة على المستويين الوطني والدولي.

ومن الصحيح أنه كانت في الوطن العربي خلال العقود القليلة الأخيرة حركة هائلة في اتجاه التحديث، وان كانت هذه الحركة في بعض المناطق أكبر منها في الأخرى. ولكن قد يكون من المبالغات الضخمة أن يقال ان الوطن العربي قد صار معاصراً في هياكله الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأفكاره، وعلومه وفنونه، وقيمه، وتوجهاته وسلوكه، وفي حياة أفراده. ولا يزال هناك مجال ضخم للمزيد من التغيير قبل أن يصير العرب من الشعوب المعاصرة ذات الفعالية في المجتمع الدولي. ولذا فإنهم قد يواصلون التغيير، مع القليل من الخوف، أو دون خوف على أصالتهم الثقافية. والحقيقة أن في مقدورهم، بل ومن واجبهم، أن يتغيروا، حتى يكونوا أكثر صدقاً مع أنفسهم.

(*) أستاذ الأدب العربي في معهد الدراسات الاسلامية بجامعة ماك جيل ـ مونتريال، كندا.

وعند هذا الحد قد يتساءل المرء: وما هي الأصالة الثقافية العربية؟ وكيفما تكون، فهل هي خصيصته يمكن أن تعد سجية في العرب؟ وهل وُهب العرب خصلة جوهرية تميزهم عن جميع الشعوب الأخرى؟، وهل ثقافتهم شديدة التباين مع ثقافة كل كيان آخر في العالم الى حد وجوب التعامل معها بأسلوب مخالف في العصور الحديثة؟

ودعوني أسلم للفور بصعوبة هذه الأسئلة التي شغلت اهتمام المثقفين العرب مؤخراً، ومنذ عام ١٩٦٧ على وجه الخصوص حين صارت الهزيمة العربية دافعاً ملحاً لهم على اعادة التفكير، وفرصة لاطلاق أدبيات كثيرة ومتتابعة عن تحليل الذات تضم قدراً هاماً عن نقد الذات. ولا يستطيع المرء أن يقدم حكماً على كل هذه الأدبيات في اطار الحيز الضيق لهذه الورقة، إلا أنه بالامكان القول ان فيها اتفاقاً عاماً على وجود أصالة ثقافية عربية، وان كان من الصعب الاتفاق حول طبيعتها. ويترتب على ذلك عدم وجود اتفاق بشأن الدرجة من التغيير الثقافي التي يمكن أن يبادر العرب اليها، وأن يظلوا مع ذلك صادقين مع أصالتهم الثقافية.

والمشكلة، كما أتصورها، تنشأ عن الفكرة الغامضة التي تعتبر الثقافة العربية كما لو كانت كياناً كلي التجانس (أحادي الخواص)، دائماً وثابتاً بطبيعته، نشأ دفعة واحدة والى الأبد، ثم صار يُتداول بعد ذلك من جيل الى جيل. وحتى يكون العربي أصيلاً في ثقافته، وفق هذا المفهوم، فإن عليه أن يحافظ على هذا الكل المتجانس، وأن يسلمه في أمانة، وعلى حاله، الى الأخلاف.

وعلى الرغم من تبسيطي الشديد والجلي للمسألة، الا أن المرء مهيأ لأن يلمح هنا رؤية للثقافة غير تاريخية، كما أنها في حقيقتها غير صحيحة. ولأن ثقافة أي مجموعة بشرية هي حصيلة تجربتها في الزمن، فإن هذه المجموعة إذا ما تحركت في هذا الزمن من جيل الى جيل تقابل باستمرار حاجات جديدة تمثل تحدياً لها. واستجابة المجموعة للتحديات تشكل خبرتها في الواقع، وهذه بدورها تضيف الى ثقافتها. وتتعلم المجموعة أن تكتسب عناصر ثقافية جديدة وأن تطرح عناصر أخرى، بحيث تواصل ثقافتها التطور الى ما يعينها على البقاء وتعزيز وجودها. وهكذا فإن الثقافة تتغير باستمرار، وتقيم مواءمة بين المؤسسات والمعتقدات والقيم الخاصة بالمجموعة وبين الحاجات المادية وغير المادية المتجددة ابداً لها. وقد تكون بعض الثقافات اكثر انفتاحاً على التغيير من سواها، بيد أنه لا توجد ثقافة لا تتغير، اللهم الا إذا كانت ميتة، أي أن تكون ثقافة آثارية لمجموعة بائدة أعيد احياؤها. يزيد على ذلك أن أي ثقافة حية يوجد التنوع في اطار وحدتها دائمًا. وقد تسمح بعض الثقافات بمدى من التنوع في داخلها أكثر من سواها، ولكن من الصعوبة بمكان أن توجد أي ثقافة تتسم بتجانس كلي وجامد.

وهنـاك نقاش جاد حول التراث العربي، في اطار التناول الراهن للثقافة العربية، والأصالة الثقافية العربية، في الوطن العربي. وقد قدم المفكرون العرب المعاصرون نظرات ثاقبة فيما يعتبرونه تراث الماضي الثقافي العربي، وفيما يعتقدون أنها وظيفته الواجبة في الحاضر والمستقبل، وذلك في مقالات، وكتب، ومؤتمرات وندوات عقدت خصيصاً لهذا الغرض. وهذا التناول يمثل جانباً هاماً من التفكير العربي المعاصر على وجه العموم، بيد أن له أهمية خاصة فيما يتعلق بمفهوم الأصالة العربية. فعلى الرغم من أنه يتعامل مع الماضي العربي، فهو في الحقيقة يكشف عن اهتمامات العقل العربي المعاصر اذ يعبر عن نفسه من خلال واحدة من أكثر المشكلات الفكرية أهمية، وذلك في اطار نضاله من أجل الوصول الى مكانة للعرب في العالم المعاصر بين القوى والايديولوجيات العالمية المتصارعة، وفي ظل ظروف صعبة للاستقلال، والتنمية الوطنية، والتغيير الاجتماعي.

والمفكرون العرب المعاصرون يرون تراثهم الثقافي بطرق متنوعة. وهذا التنوع انما هو دالة لتنوع المواقف الأيديولوجية لهؤلاء المفكرين. وحيث إن هذا لا يوجد، بالطبع، في فراغ، فإنه يكون انعكاساً لواقع موضوعي. ولست أعني بالانعكاس مجرد صورة مرآوية يشكلها آلياً داخل الوعي أي من الأشياء الموجودة خارج هذا الوعي، ولكنني أعني العلاقة الجدلية بين الشيء وبين الوعي الانساني. وهذه العلاقة يلزم أن تكون جدلية لأن الوعي الانساني ليس لوحاً صافياً، وليس صفحة بيضاء خالية تتلقى الذي يطبع عليها في سلبية، ولكنه النتيجة المركبة للخصائص الفردية الموروثة وللتأثيرات الاجتماعية البيئوية. وبالمثل فإن التراث ليس شيئاً بسيطاً يتم ادراكه، ولكنه كيان ثقافي مركب، تشكل تاريخياً في الماضي بفعل قوى مجتمعية ونفسية عديدة، ولا يزال حياً فاعلاً في الحاضر. وهكذا فإن العلاقة بين التراث وبين الفكر واحدة من المدركات المتغيرة أبداً، حيث إن كل جيل يرى الماضي من منظور مخالف خاص به، وتتحكم فيه حاجات هذا الجيل بقوة. يضاف الى هذا أن الأفراد، رغم أنهم يختلفون واحداً عن الآخر في وعيهم بالتراث، يتمتعون بقابليات فطرية للوعي عنـد أولئك المنتمين الى طبقة واحدة. ومن هنا، فإن التفاوت داخل جيل واحد لا يعكس فقط الجُبْلَة الفردية، ولكنه يعكس أيضاً التمايزات الطبقية التي هي في واقعها تمايزات ايديولوجية.

وفيما يتعلق بالثقـافـة العربية الراهنة، يجب ابتداء أن نتعرف على تاريخها الطويل المبرقش، الذي كان نشوؤها وتطورها يتواصل من خلاله. واستناداً الى الوقت الذي يظن انها بدأت فيه، فإن للمثقفين العرب المعاصرين تقويماتهم المتنوعة للملامح الأساسية لهذه الثقافة. ولكن ان يكن هناك أي شيء حقيقي، يكاد يكون موضع اجماع، بشأن الثقافة العربية، فهو الحقيقة التي تفيد انها قد تعرضت لتغيير ثوري مع مقدم الاسلام في القرن السـابع، وانها واصلت الابقاء على عناصر ثقافية من فترات أسبق وتطويرها. ومنذ ذلك

الوقت أيضاً، وانها كانت خلال تلك الفترات في احتكاك مع شعوب لها ثقافات مخالفة مثل البابليين، والآشوريين، والآراميين، والفينيقيين، والعبرانيين، والكنعانيين، والفراعنة المصريين، والبربر، وكذلك الاغريق، والرومان، والقوط الغربيين، والفرنجة، والصينيين، والهنود، والفرس، والأتراك، والأمم الغربية الحديثة، من بين آخرين. وقد كانت هذه الثقافات تتضمن موروثات دينية مثل اليهودية، والمسيحية، والهندوكية، والبوذية، والزرادشتية، وغيرها. ان ثقافة شبه الجزيرة العربية التي تم تثويرها بالاسلام واثراؤها بعناصر من ثقافات شعوب أخرى هي اليوم تراث ما صار يسمى الوطن العربي، والذي يقطنه ما يزيد على ١٨٥ مليوناً من الناس المتحدثين بالعربية.

وقد كان احتكاك الثقافة العربية بالثقافة الغربية المعاصرة سبباً في واحد من أكبر المؤثرات في هذه الثقافة في تاريخها الحديث. وقد استمر هذا الاحتكاك ما يزيد عن القرن ونصف القرن حتى الآن، في درجات من العمق والشدة متفاوتة، وفي أزمنة ومناطق مختلفة من الوطن العربي. والثقافة العربية، مثلها كمثل أي ثقافة أخرى، ليست كلاً متجانساً، وبالتالي فإن العرب قد تعرضوا للاتجاهات المتباينة في داخلها. ان العرب يرون ان المواجهة الثقافية المعاصرة مع الغرب انما هي اكثر عدوانية واكثر شمولاً من المواجهات الأخرى التي حدثت في ماضيهم، ولا ينشأ ذلك من أن ثقافة الغرب أكثر قوة فقط، وإنما ينشأ أيضاً بسبب رؤيتهم لها من موقع ضعفهم المعاصر الذي جاء في أعقاب قرون عديدة من الركود والخضوع الفعليين.

وقد تبنت الثقافة العربية الكثير من عناصر الثقافة الغربية الحديثة. ولم يكن هذا ملحوظاً فقط في عالم الحضارة المادية فقط، ولكن أيضاً في التنظيم المجتمعي، وفي الأفكار. وتوجد الآن مقاومة متزايدة لعملية التبني هذه. وقد تكثفت الدعوة الى الحفاظ على التراث الثقافي القومي وعلى الأصالة في بلدان الوطن العربي بعد أن نالت استقلالها، وبعد أن انحسرت السيطرة الاستعمارية الغربية. وقد بدا التقليد (التراث) لعرب كثيرين وكأنه الركيزة المؤكدة للصمود، والأمن، والقوة، والتي يمكنهم التشبث بها في مواجهة تغيير قلق وغير مأمون. ففي التقليد فقط يمكن للكثيرين منهم ان يجدوا هويتهم وأصالتهم الثقافية. وقد أكدت هزيمة العرب في عام ١٩٦٧ ثقتهم في التقليد، وذلك بعد عقود من التحديث.

غير ان هناك عرباً آخرين يفكرون بطريقة مخالفة. وسوف أحاول في إطار هذه الورقة ان أقدم اتجاهات ثلاثة معاصرة للفكر العربي، وهي: (١) الاتجاه الخاص بالتراثيين (التقليديين)، (٢) الاتجاه الخاص بالليبراليين، (٣) الاتجاه الخاص بالجذريين (الراديكاليين). ونظراً لأن المثقفين لا يمكن، حقيقة، توزيعهم تحكمياً في خانات، ونظراً لأن الحياة الفكرية شديدة التعقيد، فانه يلزم الاعتراف بأن التصنيف السابق غير كاف،

وان كان يخدم غرضنا الراهن الخاص باعطاء فكرة عن الاتجاهات الرئيسية في الفكر العربي المعاصر.

وأنا أدرج ضمن التراثيين مفكرين من أمثال سيد قطب، وآخرين من مثقفي جماعة الأخوان المسلمين وتفريعاتها المحدثة، وكذلك أغلبية الأشخاص في المؤسسة الدينية الاسلامية. ويعتقد التراثيون في ضرورة احياء مجتمع اسلامي مؤسس على ما يتصورون انها القيم والمؤسسات المستمدة من القرآن ومن تعاليم النبي محمد. وحيث انهم يرون ان العناصر الاسلامية هي العناصر الرئيسية، ان لم تكن الوحيدة، التي يجب ان تهيمن على الثقافة العربية، فإن التراث العربي، في نظرهم، انما هو تراث اسلامي في الأساس. وهم يدافعون عن استبعاد جميع التأثيرات الأجنبية، والغربي منها أساساً، على المجتمع العربي، كما أنهم يدعون الى العودة الى الجوهر النقي للاسلام، في صورته التي يتخيلون انه كان عليها في القرون الأولى، وفي حياة النبي على وجه الخصوص. والتراث، بالنسبة اليهم، قد أعطى مرة واحدة، والى الأبد. والحياة المعاصرة، كما يتصورونها، يجب ان تتطابق مع هذا التراث. وهم لا ينكرون العلم والتكنولوجيا، وان كانوا يعتبرونهما منتوجات معاصرة للجهود المبكرة للمسلمين خلال ازدهار الحضارة الاسلامية، ويوجهون الى وجوب اعادة اكتساب هذه المنتوجات. وهم يريدون ان يتطابق النظام الاقتصادي، بل والحياة كلها في حقيقة الأمر، مع قيم ومثاليات التراث الاسلامي التي يعتبرونها كافية لصلاح الوجود الانساني في الأزمنة المعاصرة، مثلما كانت في الأزمنة القديمة.

والمثقفون العرب الذين يساندون هذه الرؤية يكتبون الكثير مدافعين عنها. وعلى الرغم من انهم جميعاً لا يتفقون، بالضرورة، مع بعضهم البعض، الا انهم يساعدون على زيادة التوجهات المتشددة بين قطاعات جماهيرية كبيرة، كما انهم يعززون الأفكار الخاصة بالماضي العربي، والتي ترى المناهج المثالية في واحدة أو أخرى من الفترات السلفية، وفي الفترة المبكرة من التاريخ الاسلامي على وجه الخصوص. ومناهج الاسلام المبكر هذه هي في الغالب رؤى للماضي مصبوغة بالرومانسية. ولا يقلل هذا من جاذبية هذه المناهج، نظراً لأنها تعتبر متأصلة في الثقافة العربية، حيث تستقر الأصالة الثقافية الحقيقية التي تمنح العرب قوتهم وعظمتهم التاريخية. وقد أصبحت اعادة تخليق هذا الماضي ومؤسساته في المجتمع العربي المعاصر قيمة تستحق ان تعاش، كما تستحق الموت في سبيلها. وفي إطار هذا الادراك، فإن الثقافة العربية يتزايد اعتبارها مكتفية بذاتها، وعلى ثقة من أصالتها.

وهذه الرؤية التقليدية للثقافة العربية والتراث انما هي رؤية جامدة فهي لا تأخذ في الاعتبار العوامل التاريخية التي ساهمت في تكوين التراث الثقافي في المقام الأول. واذا ما أذعنت هذه الرؤية للتغيير، فإنها لا تربطه بالتأثير المتواصل للعوامل التاريخية في المجتمع، ولكنها تربطه بضلال القصد البشري، وبالقوى الخارجية الشريرة ذات النيات الشائنة التي

تستهدف تخريب التراث. ويعتقد التقليديون، باخلاص، انهم يمتلكون الحق، وانهم يهدونه، كما هو، الى معاصريهم، وهم يعتقدون ان أي مفهوم آخر للتراث انما هو مفهوم خاطىء، ومحكوم عليه بالسقوط في نهاية الأمر.

وانني أدرج ضمن الليبراليين كتاباً ومفكرين من أمثال قسطنطين زريق، وزكي نجيب محمود، ومحمد النويهي، والقوميين من أمثال ساطع الحصري، والتربويين من أمثال عبد الله عبد الدائم. وهؤلاء الليبراليون يعتبرون ان عناصر معينة في التراث العربي قابلة للتطبيق في الأزمنة الحديثة، ولكن فقط اذا ما أعيد تفسيرها وأحسن فهمها، واذا ما طورت في ضوء الحاجات العربية المعاصرة، وفي ضوء خبرات الأمم الحديثة. والمسعى الرئيسي لهؤلاء هو في اتجاه التغيير الجذري. فهم يقصدون اصلاح، وليس تحويل، المجتمع العربي. ورغم انهم يودون التخلص من كثير من قيم ومؤسسات التراث العربي، الا انهم يواصلون الاعتقاد في البعض الآخر الذي يرغبون في إعادة تفسيره، وفي دعمه بعناصر أخرى جديدة يعتبرون انها سوف تتيح للعرب أداء أفضل في الأزمنة الحديثة. وقد يزكي بعض هؤلاء الاقتصاد الاشتراكي، ولكن أغلبهم يرغب فقط في بعض التحسينات للنظام الاقتصادي الراهن في الوطن العربي، من اجل ضمان توزيع معقول للثروة. وينظر كثيرون من هؤلاء بعين العطف الى ادخال بعض العناصر الثقافية الغربية على الثقافة العربية. وتشمل هذه العناصر مفهومات الحرية والديمقراطية، والحياة البرلمانية والأنظمة الحزبية، والمساواة بين الرجال والنساء، وعلمنة الأنظمة السياسية والقانونية، وتساوي المواطنين أمام القانون، والتأكيد على الحقوق الفردية، والتعويل على العلم والتكنولوجيا. والبعض من بين هؤلاء، مثل محمد النويهي، يعيد تفسير عناصر ثقافية اسلامية منتقاة، بحيث انها قد تعمل بطريقة تناسب العصر الحديث. ويرى بعض آخر من الليبراليين الثقافة الغربية باعتبارها الـ . . . . ثقافة الكونية للعالم المعاصر دون منازع. ولا يتفق هؤلاء جميعاً بالضرورة، مع بعضهم البعض، ولكن أغلبهم يضارع التراثيين في رومانسيته. فرؤية هؤلاء لثقافة غربية مثالية، لا يضارعها في السخف، الا الطريقة الساذجة التي يظنون ان بالامكان استزراعها بها، دون أدنى اعتبار لنوعية وقابلية التربة العربية. ولا يزال هؤلاء يكتبون بكثرة دفاعاً عن وجهة نظرهم، ويجتهدون لكسب قطاعات صغيرة من الجماهير العربية، أغلبها من بين هؤلاء المعرضين لأنظمة التعليم الغربية. وعلى الرغم من ان الرؤية الليبرالية للثقافة العربية وللتراث ليست جامدة تماماً إلا أنها تكاد تتناسى حقيقة ان التراث نتاج مشترك للظروف الاجتماعية في عصره. ويعطي الليبراليون للفكر قيمة عالية وكأنهم يتخيلونه عاملاً فردياً مستقلاً، كما انهم يخلعون عليه القدرة على تغيير الظروف الاجتماعية. وهم كذلك يثبتون قيمة عالية للفرد المبدع، ويخلعون عليه قدرة المبادأة بالتغيير اما بنفسه، واما باعتباره عضواً في نخبة. وهم يظنون ان الأشخاص اذا ما كانوا مهيئين بطريقة سليمة لقبول التغيير، فإن

المجتمع ككل سوف يدفع في نهاية الأمر الى التغيير بحكم الارادة الديمقراطية. وهكذا فإنهم يتجاهلون البنية الاقتصادية الاساسية للمجتمع، وهي الخلفية المادية التي تعطي للتراث مضمونه. وهم يدافعون عن انتقاء ما يبدو لهم انه الأفضل من كل من الثقافتين العربية والغربية. وهم يمارسون في بعض الأحيان بهلوانيات عقلية حاذقة لتفسير عناصر من الثقافة الأجنبية بمعايير للثقافة المحلية، حتى يجعلوها مقبولة من الجماهير العربية، ولكنهم كثيراً ما يستعيرون عناصر ثقافية غربية، بخاصة في مجالات التكنولوجيا والتنظيم المجتمعي، دون اثارة لغط كثير، ويضعوها في مرتبة لاحقة لمنتخباتهم من العناصر العربية، مع ابداء اهتمام محدود بالتكامل بين هذه العناصر. وبسبب طبيعته العملية، والسرعة التي يمكن انجازه بها، فإن هذا التهجين الثقافي الناتج يستهوي عرباً كثيرين، وعلى وجه الخصوص أغلب الحكومات العربية التي عقدت عزمها على اتباع التحديث السريع. وعلى الرغم من ذلك فإن التساؤلات الخاصة بالأصالة الثقافية تبقى مصدر ازعاج بين صفوف العامة، مما يفتح الباب لأن تقطع المعارضة مسار عملية التهجين هذه بين وقت وآخر.

ومن بين الكتاب والمفكرين الجذريين (الراديكاليين)، فان المرء قد يذكر في أحد الجوانب مثقفين من أمثال أدونيس (علي احمد سعيد)، وعبد الله العروي، وأنور عبد الملك، الذين لهم نزعات يسارية مختلطة بمسحة ليبرالية، كما يذكر على الجانب الآخر مثقفين ماركسيين مثل الطيب تيزيني، وحسين مروة، ومحمود أمين العالم، وسمير أمين، الذين يستلهمون رؤيتهم للتاريخ من المادية الجدلية. والمفكرون الجذريون يعترفون بالتراث العربي كحقيقة تاريخية لها استمرار حيوي في الحاضر. ولكي يفهمونه فإنهم يتبنون المدخل التاريخي اليه، كما ان الأكثر يسارية من بينهم يلتزمون النظر الصارم الى وضعيته الاجتماعية ـ الاقتصادية، والتي يتم اختزالها الى علاقات الانتاج التي يعتبرونها المنبت الذي ينشأ فيه التراث، والذي يكون في الوقت نفسه نتيجة له. وهم يعتبرون ان المحتوى الديني من التراث العربي، في جزء منه، تعبير عن الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية في التاريخ العربي. ويفترض الماركسيون ان الصراع الطبقي هو محرك التاريخ. والتغيير بالنسبة اليهم، هو الحصيلة للصراع الطبقي. وكلما تطور نمط الانتاج استجابة للأسواق المحلية والعالمية فإن العلاقات الطبقية تتغير، كذلك تتغير الأفكار. وهم يعتقدون ان الايديولوجية السائدة تكون دائماً هي ايديولوجية الطبقة المهيمنة التي تسيطر على النمط الانتاجي. وهم الآن يرون ان البرجوازية العربية هي المهيمنة، وان مصالحها تتراص مع مصالح الامبريالية الرأسمالية في العالم، في إطار حالة تبعية. وايديولوجية هذه البرجوازية مهددة بالقوة الصاعدة للطبقات العربية الدنيا التي تملك، بالضرورة ايديولوجية مختلفة.

وللتراث العربي، عند الماركسيين، جانبان: أحدهما ادراكي، وثانيهما نفعي. والجانب الادراكي هو ذاك المرتبط بالدراسة المنهجية للتراث بقصد اظهار طبيعته الحقيقية،

باعتباره نتاجاً للمصالح الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية للطبقة المهيمنة في المجتمع العربي الاسلامي في الماضي. اما الجانب النفعي فهو الذي يرتبط بفهم طبيعة هذا التراث في الحاضر، باعتباره واقعاً متواصل الوجود، وباعتبار انه من الضروري تجاوزه عن طريق استحداث فكر جديد. وهذا الفكر يؤسس نظرياً على الماركسية، ويضرب بجذوره في ممارسات وخبرة الطبقات العاملة العربية، ويستهدف القضاء النهائي على البرجوازية العربية واقامة الاشتراكية العلمية. ويعتقد الماركسيون مخلصين انهم يفسرون التراث العربي بطريقة صحيحة اذ يستخدمون هذه الحقيقة الخاصة بطبيعته. وهم يؤكدون ان الحقيقة في كل الدراسات العلمية تكون حقيقة ليس لأنها نفعية، وانما هي، على النقيض من ذلك، تكون نفعية بسبب كونها حقيقية.

وعلى الرغم من هذه الفكرة السامقة، وغيرها من المبادىء المنطقية، والتي تشمل الاعتقاد في وجود قدر من الاستقلال النسبي للفكر في علاقته مع الواقع الاجتماعي، فإن منهج الماركسيين العرب يعاني من الجمود الشديد في تطبيقه للنظرية على حقائق التاريخ العربي، وعلى ظروف المجتمع العربي المعاصر. فهذا المنهج يتضمن نقلاً مسطحاً لمقولات تحليلية قد تكون قابلة للتطبيق على المجتمع التقليدي (الكلاسيكي)، او على مجتمع العصور الوسطى، أو على المجتمع المعاصر في أوروبا، ولكنها تنطبق بقدر ضئيل، أو بصعوبة، على المجتمع العربي - الاسلامي الذي كانت مؤسساته القديمة الخاصة بملكية الأرض ورأس المال، والرق وعلاقات العمل، والنظم الطبقية والأبنية السياسية - القانونية، تختلف كلية عنها في حالة أوروبا، كما ان الظروف المعاصرة له لا تتوازى تماماً مع تلك التي استنفرت التحليل الماركسي. ولم تنتج محاولات الماركسيين العرب لتطوير مفهوم ماركس وانغلز عن «نمط الانتاج الآسيوي» نظرات على أي قدر من العمق يمكن أن تصحح، أو أن تحل كلية محل الرؤى الأخرى الخاصة بالموضوع. وهكذا فإن حقائق التاريخ العربي - الاسلامي المتصلة بالاقتصاد السياسي لا تزال في حاجة الى سنوات من العمل المنهجي قبل أن يتم الكشف عنها جميعها، وبما قد يعني كتابة هذا التاريخ من جديد في ضوئها. والمزيد من تطبيق الماركسيين العرب للتنظير اللينيني، او الستاليني، او الماوي، يكشف فقط عن مواقف او تخريجات عقيدية (دوغماتية)، ولا يلقى الا القليل من الضوء الاضافي على الثقافة العربية، وعلى التراث العربي. وتنظير أنور عبد الملك الجديد عن الجدل الاجتماعي في أقطار العالم الثالث، وعن التفاعل بين الشرق والغرب، يبدو شديد الخداع، الى حد عدم قبوله حتى من الماركسيين العرب أنفسهم، والذين أظهروا من العنف تجاهه ما قد يعادل الجرأة في محاولته. وعموماً فان الراديكاليين العرب ليسوا بقادرين على جذب أتباع كثيرين أكثر من قطاع من المثقفين والعمال. وعلى أي حال، فإن جهودهم قد صادفت جدلاً فيما بينهم، ومع ايديولوجيين عرب آخرين، وهذا الجدل قد يؤدي إلى بحث أعمق، والى فهم أفضل للثقافة العربية، وللتاريخ العربي.

ومما سبق، يتبين المرء أن التراث الثقافي العربي رغم كونه واحداً، فإن وجهات النظر بشأنه متعددة وكل منها يعتمد على ايديولوجية صاحب التصور. والالتزام الايديولوجي للمثقفين العرب هو، في الأساس، الذي يملي عليهم الطريقة التي يرون بها تراثهم الثقافي في ضوء الشروط الراهنة، محلياً وعالمياً. والتزامهم الايديولوجي هذا هو العامل الحاسم في تحديد ما هو التراث، وكيف يجب ان يعمل في المجتمع العربي الحاضر، وفي المستقبل؟. ومن هنا، فإن ما تعنيه الأصالة العربية، وما يجب ان تكون عليه، انما هي اسئلة ايديولوجية. وتعتقد كل جماعة ايديولوجية، في اخلاص، انها تملك الحقيقة فيما يتعلق بالأصالة العربية، كما أنها تحاول، في حمية، ان تقدم مثل هذه الحقيقة الى معاصريها. ويعكس هذا التنوع في الرؤى نفسه في الكثير من الحيرة التي تسود اليوم في الوطن العربي، فيما يتعلق بالسياسات، والتوجهات العامة للتنمية والتغيير الاجتماعي.

لقد بدأت أصوات تعلو مدعية ان هناك أزمة ثقافية في الوطن العربي. وفي ادعاء مضاد، يقول البعض انها أزمة المثقفين العرب، بينما يقول آخرون انها بالأحرى أزمة الأنظمة العربية. وقد راوغ مؤتمر جامعة الكويت المنعقد في نيسان/ ابريل ١٩٧٤ وأسماها «أزمة التطوير الحضاري في الوطن العربي». وكانت جامعة الكويت وجمعية خريجيها قد حشدت قسماً من أفضل المثقفين العرب المعروفين لمناقشة هذه المسألة. ومنذ ذلك الحين تضاعفت المؤتمرات والكتب، والمقالات، حول الموضوع، وهي لا تزال تتضاعف. ولم يستخدم المصطلح «أزمة» في عنوان ندوة القاهرة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية (ومقره بيروت) في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤، والتي كانت عن «التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة و المعاصرة». وليست الحقيقة المؤسفة الخاصة بوضع «الأصالة» في مقابل «المعاصرة» في عنوان الندوة الا نتيجة لسوء الفهم الذي يتواصل لدى الكثيرين في الوطن العربي، والذي هو في حد ذاته دليل على وجود الأزمة. فالأصالة لا تلزم بالضرورة، ان تكون سجية تسجن الناس في الماضي، أو في اطار فهم محدود للثقافة العربية، والتراث العربي، باعتبارهما منتوجين لحقبة معينة من الماضي منتقاة على أساس ايديولوجي. ولأن الثقافة العربية والتراث العربي لا يزال كل منهما حياً اليوم، فإنهما يبقيان أساسين للأصالة العربية.

وهكذا فإنه لا يوجد شك في ان هناك أزمة ثقافية في الوطن العربي، وأن الوضع في حالة تغير مستمر. وتزداد هذه الأزمة تعقيداً بسبب حالة التبعية التي يجد الوطن العربي نفسه فيها، في معية صراع المصالح بين القوى العظمى في المنطقة، والخطط الصهيونية والاسرائيلية لفرض السيطرة عليه، والحماقة المبتذلة للأنظمة العربية بادائها غير المتقن وغير الواعي في الشؤون الداخلية والخارجية الى حد الاضرار بالجماهير العربية وبمصالحها الحقيقية.

والسؤال الآن هو: ما هي الآفاق الثقافية المستقبلية للوطن العربي في العقد القادم؟.

والعقد فترة قصيرة للغاية في حياة شعب لثقافته تاريخ طويل كالشعب العربي. ومع ذلك فإنني اذا ما استندت في تقديري الى الذي انجز حتى الآن، والى الذي كان يجب ان ينجز، أخاطر بقولي ان الأزمة لن تحل في ١٩٩٥، ولكن أبعادها سوف تكون اكثر وضوحاً. فالانبعاث الاسلامي سوف يواصل نموه وانتشاره بين العرب، وذلك لأن الاسلام مهيأ، أكثر من أي ايديولوجية أخرى، لأن يجلب لب الطبقة الوسطى الدنيا المتزايدة، والبروليتاريا الحضرية المكدسة في المدن، كما أن في مقدوره أن يقدم لها احساساً بالانتماء، ومعنى للوجود، في اطار التغيير المستمر للنظام الاجتماعي الجديد الذي يبزغ في أقطار عديدة من الوطن العربي. وسوف تواصل الحكومات العربية استخدام الرموز الاسلامية، وتقديم تشريعات مهلهلة ذات نكهة اسلامية لكي تواجه مطالبات الجماهير الاسلامية الناهضة. وقد يؤدي هذا الى بقاء بعض الحكومات العربية في السلطة لبعض الوقت.

وسوف تتحقق الجماهير العربية، ان عاجلاً وإن آجلاً، من أن هذا الترقيع الحكومي سوف لن ينتج تقدماً حقيقياً، كما أنه لن يمهد السبيل الى قوة ومجد الماضي. والأبعد من ذلك أن الجماهير سوف تتحقق أن هذا الترقيع لا يجسد الأصالة الثقافية التي تتمناها. وكما خاب ظن هذه الجماهير في القومية العربية، وانطلاقتها في الخمسينات والستينات في اتجاه الوحدة العربية القومية، فإنها سيخيب ظنها في الانبعاث الاسلامي، وفي محاولاته خلال الثمانينات والتسعينات لأن يستعيد ماضياً مثالياً. وهي سوف يخيب ظنها لا لأن القومية العربية والانبعاث الاسلامي لا يملكان عناصر يمكن أن تؤدي الى النجاح، ولكن لأن كليهما لم يقم على أسس الظروف الحاضرة للعرب، ولأن كليهما لم يكن قد تعرف على الظروف المعاصرة الفعلية للعالم الحديث عموماً، كما إن كليهما كانت لديه رؤية غامضة وورومانسية للثقافة العربية التاريخية وللتراث الاسلامي التاريخي.

وهذه عوامل فشل في الماضي غاية في الأهمية، ويجب استيعابها بجدية قبل تخطيط الاتجاه المعاكس. فوحدة العرب القومية واعادة البناء الاسلامي لا يمكن أن يتحققا عن طريق النيات الطيبة، ولا عن طريق الرومانسيات الوجدانية. والقوى الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية التي تألبت ضدهما تجب مواجهتها ومعالجتها. ويجب أن تؤخذ في الحسبان الحقائق السكانية للقطاعات المختلفة في الوطن العربي بما فيها الفروق في نمط الانتاج، ودرجة التحضر، ومستوى التعليم، ومدى الوعي السياسي، ودونما استبعاد أو إهمال لمشكلات تنوع الأقليات والطوائف الدينية، والمجموعات العرقية، وما شابه ذلك. وكل النزعات الطاردة والعدوانية يجب أن تفهم بموضوعية، بالمشاركة الكاملة من الجميع. وسوف يستغرق هذا وقتاً طويلاً، ولكن العملية سوف تتجنب الحبوط في المستقبل على الأقل.

وبالمثل فإن التفكير العربي ـ الاسلامي يجب أن ينتهي الى الامساك بالحقائق الفعلية للعالم المعاصر. فهو يجب عليه أن يمتلك فهماً أصيلاً، وأن يبدأ في تطبيق مبادىء العلم الحديث، لا أن يكتفي بمجرد حيازة واستهلاك منتوجاته التكنولوجية النهائية. ويجب عليه أن يدرك حقاً ضرورة التنظيم المجتمعي المعاصر، وأن يتفهم آلياته، دون أن يتوقف عند مجرد نقل هياكله المؤسسية. كما يجب عليه أن يستوعب الطبيعة الحقيقية للحداثة بكل قسماتها الايجابية والسلبية. وفي ضوء هذا، وكما يبدو من خلال منشور التحليل الطيفي الخاص بالثقافة العربية، فإنه يجب أن يعاد التفكير في قيم الحياة العربية ـ الاسلامية من أجل تحديث هذه القيم، ومن أجل معاونة المجتمع في استكمال الصياغة المؤسسية لها. وسوف يتحتم أن يرى الانبعاث الديني الوجداني، والفورة السياسية والاجتماعية المصاحبة له، وكأنهما غير مثمرين، بينما يمكن أن تكون اعادة البناء الاسلامي العقلانية، في مجتمع قيد التحديث، مثمرة.

ويجب أن يتم اخضاع الثقافة العربية والتراث الاسلامي لفحص دقيق، ولدراسة نقدية. وإذا لم يحدث هذا، فسوف يتم تركيز الضوء على المرغوب فيه فقط، وسوف يرى في ألوان وردية، وسوف يعتبر وكأنه حقيقي. فالانتقائية سوف لن تكشف عن الحقيقة. ولكن دراسة الماضي ككل، بجميع حقائقه التفصيلية، بعد القبول الشامل به، هي وحدها ـ مهما بلغ بها عدم الاكتمال ـ التي سوف تكشف عن أصالة الذات العربية التي يجب أن تبقى حية في الحاضر.

ومثلما تيقن بعض المثقفين العرب مؤخراً فقط، فإن الجماهير العربية سوف تتيقن مع مقدم القرن الحادي والعشرين أنه لا مناص من الأخذ الجدي للثقافة العربية وللتراث الاسلامي في الاعتبار ضمن أية عملية تحديث، على أن يكيف كل منهما وفقاً لحاجات الحاضر والمستقبل. وسوف يبقى التراث الثقافي العربي ـ الاسلامي قاعدة ضرورية تبنى عليها الحداثة العربية، ويتم بها الحفاظ على الأصالة الثقافية العربية، الا أن بعض عناصره يجب أن تطرح أو أن يعاد تفسيرها. وسوف يكون من المحتم اتخاذ بعض الخيارات الصعبة فالعرب لا يمكنهم أن يواصلوا المراءاة، ورفض مواجهة حقائق الحياة. وليس في مقدورهم أن يواصلوا تمثيل دكتور جيكل ومستر هايد، وأن يكونوا معاصرين وتقليديين في الوقت ذاته. ويجب عليهم أن يطوعوا موروثهم لحاجات الحياة العصرية. فبعض العناصر المعطلة في ثقافتهم يجب أن تسقط نهائياً، مهما تكن هذه العناصر عزيزة عليهم، ومهما يكن هذا الفعل مؤلماً. وبعض العناصر الأخرى من التراث الثقافي العربي ـ الاسلامي يجب أن يتم تغييرها في جرأة، كما أن عناصر عديدة أخرى يجب أن تبقى حية لأنها لا تزال مهمة ومفيدة. وسوف يكون واجب العرب أن يطبعوا المعاصرة بهويتهم العربية الخاصة. وهم ليسوا في حاجة الى اعتماد الحداثة الغربية، لأن هذا يؤدي فقط الى الاغتراب والى استمرار

التوترات الداخلية. وما دام العرب عاجزين عن اعادة بعث الموروث العربي ـ الاسلامي كما هو، ومـا دامت التجربة قد أثبتت أن هذا مستحيل، وأن المحاولة غير عملية، وغير واقعية، ولا طائل من ورائها، وأنها تضر حتى بتطورهم المعاصر، فإنه يجب عليهم ابداع معاصرتهم العربية الخاصة. وهذا هو التحدي الذي يجب أن يقبلوا به، إذا أرادوا أن ينهضوا وأن يكون لهم اعتبار.

ويحتاج ابداع المعاصرة العربية التي تستبقي الأصالة الثقافية الى رؤية ثاقبة، وتخيل، وشجـاعـة، كما تحتـاج الى زعـامة على معرفة وثيقة بدقائق الثقافة العربية ـ الاسلامية، وتعقيدات الثقـافـة الغربية المعاصرة، والحاجات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع العربي. والتحدي الذي يواجه المثقفين العرب هو أن يأخذوا دور القيادة ضمن مسؤولية توجيه الرأي العام، عساهم يؤثرون في اتجاه التغيير في اعادة تنظيم المجتمع وفي الأداء الحكومي، وبما قد يعـزز المناخ الذي قد يساعد على تطوير توجهات جديدة، وقيم جديدة، وأنماط من السلوك جديدة، ويساعد في نهاية المطاف على اقامة مؤسسات جديدة، قادرة على البقاء، تقوم بدورها بتثبيت هذه التوجهات والقيم وأنماط السلوك.

وسوف يكون هناك جدل ساخن. ويجب أن تكون هناك حرية مفرطة. ولا شيء أدنى من هذا سوف يحل الأزمة الثقافية المتواصلة للوطن العربي، أو يقترب به من ولادة الرجل العربي الجديد، والمرأة العربية الجديدة. وهذا الجدل يجب أن يتم عبر الوطن العربي كله، ويجب أن يستخدم جميع القنوات الممكنة، بما فيها الأليكسو (منظمة الجامعة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، ومركز دراسات الوحدة العربية، وسواهما. ويجب أن يصل هذا الجدل الى بيت كل عائلة عربية من خلال التليفزيون، أو الراديو، أو الكلمة المكتوبة، في نطاق الجهـد الفـردي أو الجـماعي، بقصـد استثارة الوعي، ونشر الاهتمام بمشكلات العرب واحتياجاتهم. ويجب أن يستهدف الجدل الأجيال الأكثر شباباً في مدارسهم، وكلياتهم، وجـامعـاتهم، وكذلك الشباب العاملين في حقولهم ومصانعهم. ويجب أن يبلغ النساء، ويجب أن يكون جدلاً قومياً، والمساهمة فيه يجب أن تلقى التشجيع من الجميع، ولتكن المشاركة في هذا الجدل مضمونة للجميع.

ويجب على الايديولوجيات المختلفة أن تقبل ديمقراطياً بوجود بعضها البعض، وأن تسمح بالتفاعل فيما بينها. كما يجب السماح بتواصل الممارسة الحرة للخلافات المتصارعة، ولـوجهـات النـظر المتنـافسة، والتي سوف تستمر. فتلك ليست مجرد توجهات عنيدة أو انتقامية، ولكنها انعكاسات لانقسام فعلي في المجتمع العربي. وإن كان الأمر سوف يستلزم توفير امكانية تسوية بعض الخلافات، بخاصة إذا ما بدأت الجماهير تتحقق من قدرتها على التحكم في معطيات الحوار.

وليس من السهل التنبؤ بما سوف تكون عليه النتيجة. ولكنني أظن أنه سيظهر في

النهاية تركيب تنصهر فيه العناصر الحية في الموروث العربي ـ الاسلامي مع العناصر الهامة في الثقافة المعاصرة، بحيث ينتهي الأمر الى ابداع معاصرة عربية متكاملة عضوياً. وسوف تؤثر الظروف الاجتماعية ـ السياسية، والظروف الاقتصادية للجماهير العربية على طبيعة هذا النتاج الثقافي، وإن كانت هذه الظروف بدورها سوف تتأثر به جدلياً، كلما تقدمت عملية التغيير.

ومن المحتمل أن تكون العقلانية واحدة من المبادىء التكوينية الحيوية للمعاصرة العربية البازغة في القرن الحادي والعشرين، ولكن في تقديري سوف يتم التخفيف من غلوائها بواسطة الاعتبارات الانسانية. فهي سوف تظاهر العلم والتكنولوجيا وتكتسبهما، ولكنها سوف تسلم بمحدودية القدرة البشرية. والذي لن يكون موضع شك هو تلك الحقيقة التي تفيد أنها سوف تكون معاصرة عربية، على المستوى الثقافي، وسبيلاً عربياً أصيلاً للحياة في الأزمنة الحديثة، وأنها لن تكون غربية. وبالضبط مثلما أبدع اليابانيون معاصرة يابانية، هي في مجموعها من خصوصياتهم، ساهمت بنجاح في رفاهية العالم المعاصر، فإن العرب، مهما طال بهم المدى، سوف يبدعون معاصرتهم الخاصة، التي سوف تجعل منهم مجتمعاً فعالاً ضمن عائلة الأمم، وأصحاب مشاركة كاملة في رفاهية وحضارة العالم. وهذه المعاصرة التي تخصهم سوف تكون أصالتها العربية أكثر مما عليه حال مجتمعهم الحالي الحائر والمتردد. ومن المؤكد أن الوطن العربي سوف تكون لديه مشكلات جديدة يلزم أن يحلها، مثلما سوف تكون لديه بعض المشكلات القديمة. ولكنه سوف يكون في عمومه وطناً في طريقه الى التقدم والحياة الأفضل، أي وطناً عربياً ينظر الى آفاق جديدة وواسعة أمامه.

وهكذا يتم استرجاع الأصالة العربية وإثبات أهليتها.

المراجع

١ ـ عن التغيير الاجتماعي ـ الثقافي في الوطن العربي عموماً، انظر:

Asad, Talal and Roger Own (eds.). *Sociology of Developing Societies: The Middle East*. New York: Monthly Review Press, 1983; Berque, Jacque. *Cultural Expression in Arab Society Today*. Trans. by Robert W. Stookey. Austin: University of Texas Press, 1978, Lerner, Daniel. *The Passing of Tradional Society*. Glencoe, Illinois: Free press, 1958, and Lotfiyya, Abdulla M. and Charles W. Churchill (eds.). *Readings in Arab Middle Eastern Societies and Cultures*. The Hague-Paris: Mouton, 1970.

٢ ـ عن تأثير حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ على النفسية العربية والثقافية العربية، انظر:

البيطار، نديم. من النكسة الى الثورة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨؛ زريق، قسطنطين. معنى النكبة مجدداً. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٧. العظم، صادق جلال. النقد الذاتي بعد الهزيمة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨؛ ياسين، السيد. الشخصية العربية بين صورة الذات والمفهوم الآخر. بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣.

Scudder, R. Lewis, Jr. «Arab Intellectuals and the Implications of the Defeat of 1967.» (M.A. Thesis, American University of Beirut, 1971). (Unpublished).

٣ ـ بخصوص دراسات عن التراث الاسلامي العربي، والنضال العربي من اجل المعاصرة، (الحداثة)، انظر:

سعيد، علي احمد [ادونيس]. الثابت والمتحول. ٣ ج. بيروت: دار العودة، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨؛ خوري، بولس. التراث والحداثة. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣؛ حنفي، حسن. التراث والتجديد. بيروت: دار التنوير، ١٩٨١؛ تزيني، الطيب. من التراث الى الثورة. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨؛ سحاب، فكتور. ضرورة التراث. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤؛ شكري، غالي. التراث والثورة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣؛ والتراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الاصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

٤ ـ بخصوص دراسات عن الاسلام في اطار عملية التغير، انظر: جعيط، هشام. الشخصية العربية الاسلامية والمصير العربي. ترجمة المنجي الصيادي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤؛ صعب، حسن. الاسلام تجاه تحديات الحياة المعاصرة. بيروت: دار الآداب، ١٩٦٥.

Dekmejian, R. Hrair. *Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1985; Esposito, John L. (ed.). *Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change*. Syracuse, N.Y.:Syracuse University Press,1980; Voll, John Obert. *Islam: Continuity and Change in the Modern World*. Boulder: Westview Press, 1982; Gilsenan, Michael. *Recognizing Islam: Religion and Society in the Modern Arab World*. New York: Pantheon, 1983; Dessouki, Ali E. Hillal (ed.). *Islamic Resurgence in the Arab World*. New York: Praeger publishers, Inc., 1982, and Haddad, Yvonne Yazbeck. *Contemporary Islam and Challenge of History*. Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1982.

٥ ـ عن الازمة الثقافية والفكرية العربية، انظر: مصطفى، شاكر (محرر). أزمة التطوير الحضاري في الوطن العربي: وقائع ندوة الكويت، نيسان/ ابريل ٧ ـ ١١، ١٩٧٤. الكويت: جامعة الكويت، جمعية الخريجين، ١٩٧٥؛ مهدي، عامل. أزمة الحضارة العربية أم ازمة البرجوازية العربية. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤.

Laroui, Abdallah. *The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism*.trans.Diarmid Cammel. Berkely, CA.: University of California Press, 1976.

٦ ـ بخصوص نقد الفكر العربي، انظر: العظم، صادق جلال. نقد الفكري الديني. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠، محمود، زكي نجيب. مجتمع جديد أو الكارثة. بيروت؛ القاهرة: دار الشرق، ١٩٧٨؛ الجابري، محمد عابد. الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية. بيروت: دار الطليعة؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٢؛ عوض، لويس. ثقافتنا في مفترق الطرق. بيروت: دار الآداب، ١٩٧٤، والجراري، عباس. الثقافة في معركة التحرير. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٢.

٧ ـ عن تحديث الفكر العربي والثقافة العربية، انظر: صعب، حسن. تحديث العقل العربي. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٢؛ محمود، زكي نجيب. ثقافتنا في مواجهة العصر. بيروت؛ القاهرة: دار الشرق، ١٩٧٦؛ تجديد الفكر العربي. ط ٤. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٨ سعيد، علي احمد [ادونيس]. فاتحة لنهايات القرآن: بيانات من اجل ثقافة عربية جديدة. بيروت: دار العودة، ١٩٨٠؛ النويهي، محمد. نحو ثورة في الفكر الديني. بيروت: دار الآداب، ١٩٨٣؛ عبد الدايم، عبدالله. في سبيل ثقافة عربية ذاتية: الثقافة العربية والتراث. بيروت: دار الآداب، ١٩٨٣، وعبد الملك، انور. ريح الشرق. [القاهرة]: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

٨ ـ بخصوص مسؤوليات الايديولوجيات العديدة في الوطن العربي، انظر:

مرقص، الياس. طريق الاحزاب الشيوعية في الوطن العربي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤؛ القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٠؛ زيادة، معن (محرر). بحوث في الفكر القومي. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣.

Bender, Leonard. *The Ideological Revolution in the Middle East*. New York: Wiley and Sons 1964; Ajami, Foad. *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice*. Cambridge: Cambridge University Press, 1981; Hanna, Sami and George Gardner. *Arab Socialism: A Documentary Survey*. Leiden: E.J. Brill, 1969; Ismael, Tareq Y. *The Arab Left*. Syracuse: Syracuse University Press, 1976; Rodinson, Maxim. *Marxism and Muslim World*. Trans. by Jean Mathews. New York; London: Monthly Review Press, 1981; Tibi, Bassam. *Arab Nationalism: A critical Inquiry*. (ed.)., trans. Marion-Farouk Sluglett and Peter Sluglett. London; New York: Macmillan Press, 1981. Micheal, Richard P. *The Society of the Muslim Brothers*. London: Oxford University Press, 1969; Jansen, G.H. *Militant Islam*. New York: Harper and Row, 1979; Dessouki, (ed.). *Islamic Resurgence in the Arab World*; Esposito, John L. (ed.). *Voices of Resurgent Islam*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1983; and Dekmejian. *Islam in Revolution*.

٩ ـ بخصوص وجهات النظر حول المستقبل العربي، انظر: زريق، قسطنطين. نحن والمستقبل. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧

Said, Edward and Fuad Suleiman [eds.]. *The Arabs Today: Alternative for Tomorrow*. Columbus, OH.: Forum Associates Inc., 1973, and Hudson, Michael C. (ed.). *The Arab Future: Critical Issues*. Washington, D.C.: George Town University, Center for Contemporary Arab Studies, 1979.

١٠ ـ عن التحديث (المعاصرة) في اليابان، ولأغراض المقارنة، انظر:

كورودا، ياسـومـازا. «التحديث والاغتراب في اليابان.» في: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الاصالة والمعاصرة).

Word, E. Robert and|Dankwart A. Rostow. ***Political Modernization in Japan and Turkey.*** **Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1964, and Shively, Donald (ed.).** ***Tradition and Modernization in Japanese Culture.*** **Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971.**

الفصل الحادي عشر

الإبداع الثقافي في مجتمع مجزأ

كمال أبو ديب (*)

هدف هذه الدراسة أن تحدد وضع الإبداع الثقافي في داخل الإطار الأشمل الذي شكّله الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للوطن العربي على امتداد السنوات الخمس عشرة المنصرمة، وأن تتنبأ بمسارات التطور التي نشأت عن مثل هذا الفعل طوال العقد الماضي. وسوف أناقش كون خصائص الكتابة العربية، وعلى المستوى البنيوي تحديداً، قد تحددت بعملية تجزئة حدثت في مجالات للحياة متعددة. وسوف أجادل أكثر بشأن استمرار عملية التجزئة هذه، وبشكل أكثر حدة، على امتداد السنوات العشر القادمة، مما سوف يجعل الكتابة العربية ذاتها تعكس بصورة متزايدة هذه الخصائص المصاحبة للتجزئة. وعلى الرغم من امكانية تطوير الإبداع الثقافي لاستجابة أكثر فاعلية في مقاومة التجزئة، مما ينقله بالتالي الى مساحات جديدة، أو شبه جديدة، للوجود الإنساني، وبما يؤدي الى إبداع بنيات جديدة، واكتساب خصائص بنيوية جديدة، في إطار هذه العملية، إلا أن الذي يبدو لي أن مثل هذه الإمكانية لن تتجسد في مدى سنوات عشر، حيث إن العقد فترة زمنية أقصر كثيراً من أن تحدث فيها مثل هذه التغييرات الرئيسية في الفن والأدب. وفي مساق اكتمال صياغتها، فإن هذه الورقة سوف تأخذ في الاعتبار عدداً من القوى والعوامل التي تتصور أنها قد تولدت عن عملية التجزئة و/أو ساهمت فيها. كما أنها سوف تناقش أيضاً دور البعض من القوى التقليدية التي تعاود الظهور في المجتمع العربي، والتي تجسدت باعتبارها منتوجات للتجزئة، وأسباباً أعمق لانتشار وهيمنة هذه التجزئة، على حد سواء.

وسوف تشير هذه الورقة في النهاية إلى أن نظام وجود جديد في الوطن العربي قد لا يتشكل إلا إذا بلغت التجزئة مستويات أكثر دنواً، وأثرت على المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة، وعلى هياكل الدولة، والسلطة، والايديولوجية، على وجه الخصوص.

(*) استاذ اللغة العربية بجامعة اليرموك ـ الاردن.

١ ـ وضعنة الإبداع الثقافي

يجب تحديد وضع الإبداع الثقافي على امتداد السنوات الخمس عشرة الأخيرة داخل الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأوسع، حتى نكون قادرين على تحقيق فهم أفضل لخصائصه وتوجيهاته. ويلزم تضمينه في سياق من الفشل العربي المتتابع، ومن تزايد هيمنة القوى الاستعمارية والإمبريالية، بما فيها إسرائيل، وفي سياق من الانقسامات والصراعات الداخلية على المستويات السياسية، والدينية، والطائفية، والاجتماعية (الطبقية)، وعلى الأخص تلك الصراعات بين أنصار الحداثة والتحديث وبين أنصار التقليد، أي رؤية مستقبلية وبين رؤية ماضوية التوجه، ثم في سياق تراجع في اتجاه الأخيرة، وانكماش وانحسار تدريجيين للأولى. غير أن هذا الإبداع الثقافي يجب وضعه أيضاً في بنية الممارسة المتزايدة للعنف من قبل السلطة، والتي تتجسد على وجه الخصوص في النمو الشيطاني لقوة الدولة، وفي تناقص قوة «المجتمع المدني». ويتحتم أيضاً تحديد وضعه في إطار ظهور مجتمع استهلاكي قح، بما يعني نمو ما نطلق عليه الإنسان ذا البعد الواحد في بعض الجوانب، ونمو مجتمع دون طبقة وسطى، أي مجتمع الغنى المفرط والفقر المدقع، في جوانب أخرى. أكثر من هذا، فإن هذا الإبداع الثقافي يجب وضعه في سياق الفصام الشديد بين الواقع وبين الفكر. الواقع، ولنقلها صراحة، الذي يتميز بتكثيف الاندفاعة في اتجاه «التغريب»، في حين أننا نشهد في الفكر (المنقسم) تياراً قوياً مسلحاً بإدراك حاد لمخاطر التغريب، كما أننا نشهد مؤخراً تياراً آخر يضم أصواتاً أعلى تدافع عن «العودة» الى الموروث «القومي» والهوية «القومية». وفي صياغة أخرى، فإننا يجب أن نضع النشاط الثقافي في حيز ما بين قوتين متعارضتين هما صدمة الحداثة (أي صدمة الآخر باعتباره كياناً خارجياً)، وصدمة التقليد (أي صدمة الآخر باعتباره ذاتاً نائية). ولطالما ناضل مثقفون عرب، خارج المحيط التقليدي، لاحتواء الآخر، واستيعابه في البناء العضوي للثقافة. والآن يحاول هؤلاء المثقفون أن ينفصموا عن الذات ويبعدوها، وأن يحيلوا التقليد الى قوة قادرة على اعادة خلق الحاضر واثبات انه أكثر صلة بمشاكلنا من الغريب الآخر. وأخيراً، فإنه قد يكون أكثر أهمية، أن نحدد وضع الإبداع الثقافي في إطار الثقافة السائدة بنماذجها الجاهزة التي تتراوح بين الإسلام في جانب، وبين الغرب في جانب آخر. وقد عانت تيارات الفكر الرئيسية في الوطن العربي من هذا القصور، أي من استعارتها نماذج صلتها واهنة مع واقع الوطن العربي. وهذه النماذج قد تكون غربية، وقد تكون إسلامية قديمة. والأخيرة ليست أقل سوريالية من الأولى.

وإذا ما تم وضع الإبداع الثقافي في إطار هذه السياقات، فإن الأسئلة ذات الأهمية تكون: كيف ستنتهي كل هذه الصراعات في المستقبل؟، وما هو المسار الذي سوف تتخذه هذه العمليات؟. والذي يتراءى لي أن العقد القادم سوف يشهد درجة أكبر من التجزئة،

وذوبان الهويات، وانفصامات أكثر جذرية في إطار الثقافة. وسوف أبرهن فيها بعد، ولربما أصيب البعض منكم بالدهشة، أن هذه العملية بمثابة شرط ضروري لإمكان ظهور عالم عربي بمفهوم أكثر إيجابية.

٢ ـ التجزئة

سوف أميز العقد الأخير في الوطن العربي بكونه «عقد التجزئة». فخلال نصف القرن السابق، على الأقل، كانت الحياة السياسية والثقافية العربية مستثارة بمشروع جماعي، برؤية وحلم وحنين وطموحات جماعية. وكان الإبداع الثقافي يستمد حيويته وأهميته واتصاله بالناس من انغماسه في هذا المشروع الجماعي، أي هذا الإجماع. ولقد كان هذا الإجماع في بعض الأحيان غامضاً، وعاطفياً، ولكنه كان على أي حال إجماعاً. لقد كان هذا الإجماع يمثل عملية نمو لكل عضويّ يتم في داخله استيعاب وتكامل (جزئياً على الأقل) الكثير من التفصيلات، والنزعات، وتيارات الفكر. وقد جسد الإبداع الثقافي هذه الشمولية في جميع أشكاله ابتداء من الشعر حتى النحت، حيث طور معنى للجماعية خاصاً به، ووجوداً كاملاً، وتوازناً عضوياً، لم يكن قادراً على إتيانه من قبل. ففي الشعر صار التركيز على الوحدة، وعلى حرية الإنشاء التي تسمح بإنتاج عمل محكوم بقوانينه واحتياجاته الداخلية، بمثابة الشرط الجوهري للإبداع الفني. وفي الرواية صار البطل ـ الفرد ـ المرسوم بعناية فائقة، والذي يتمتع بدرجة عالية من الكمال، والقدرة على الفعل، وأهمية الذات، وأهمية دوره في السياق الاجتماعي الذي يتحرك من خلاله، حقيقة فنية، لم يسبق بلوغها في الكتابة العربية من قبل. وقد حدث هذا الكمال في إطار زمني كان هو ذاته ينظر اليه باعتباره يمتلك هذه الطبيعة العضوية، حيث كان الزمن يبدو زمناً تاريخياً مكتمل المعنى، أي عملية تغير، ونشوء وتطور، هادفة وذات دلالة. وهذه هي الحقبة التي كان في مقدور الخيال الأدبي الذي جسد هذه العملية العضوية أن ينتج خلالها، وفي أحيان كثيرة، شخصية، أو عملاً قصصياً، لا يبدأ وينتهي في إطار رواية واحدة، أو أثر أدبي واحد، ولكنه يمتد في بعض الأحيان، وفي سياق عملية تطورية، من خلال ثلاثية روائية، أو من خلال تتابعات قصصية تجسد معنى الاستمرارية في مجمل أعمال فنان بعينه. وقد شهدنا في هذه الحقبة تصدر المسرح الثقافي كتاب، ومسرحيين، وشعراء، ورسامين يمتلكون رؤية كلية للواقع، والإنسان، والمجتمع، والثقافة، والتغير، والأشكال، والعملية الفنية، وكذلك للغة ذاتها. وقد تميز في مجال الشعر أشخاص مثل أدونيس، والبياتي، وحاوي، والسياب، وعبد الصبور، وحجازي[1]، (وأشخاص لهم المكانة نفسها في مجالات النشاط الثقافي

---

(١) علي أحمد سعيد (أدونيس)، وعبد الوهاب البياتي، وخليل حاوي، وبدر شاكر السياب، وصلاح عبد =

الأخرى). وكانت هذه هي الحقبة ذاتها التي جعلت من جمال عبد الناصر مصادفة يجوز حدوثها على المستويين السياسي والاجتماعي، كما جعلت منه تسجيداً للمشروع أو الحلم الجماعي، أو للإجماع، على هذين المستويين.

وكان الإجماع حتى ١٩٧٣/١٩٧٥ يستثير الحياة العربية، وحتى ولو كان إجماعاً على الحبوط، والفشل، والمعاناة. فقد كانت هزيمة ١٩٦٧ مأساة على كل المستويات، فيما عدا هذا المستوى على وجه الخصوص، حيث تجسدت عليه «حادثاً» جماعياً، أي انهياراً جماعياً، وخيبة أمل جماعية. وقد جسد الإبداع الثقافي هذه الطبيعة الجماعية للمأساة بقوة، في المناحات الجماعية، والمراثي، والهجاء، والنقد والشخصيات والأصوات المعذبة للذات. وقد سيطرت على الشعر هذه النغمة البكائية تماماً. وكذلك كانت الأشكال الأخرى للإبداع الثقافي.

ثم جاءت التجزئة. ومن ذا الذي يستطيع أن يرى في الأحداث الجارية في لبنان رؤية ومأساة ومصيراً جماعياً؟. إن بعض الأصوات تهلل وتكبر، بينما تندب أصوات أخرى. فالبعض يرى (ولا يزال) في انتصار حركة المقاومة على إسرائيل (رغم محدوديته) فجراً عربياً جديداً (وقد كان لدينا الكثير منها في الماضي، ولكنها لم تنفعنا إلا قليلاً)، بينما يرى البعض فيه خطراً على هويتهم، ولذا فهم يتصدون له. ومن كان، أيضاً، يمكنه أن يرى في الإنتاج الأدبي اللبناني خلال العقد القادم نظرة أو صوتاً أو رؤيا جماعية؟. من ذا الذي كان يمكنه أن يرى غير «جلبة الأصوات، والقنابل، والصواريخ» التي كتبت أنا شخصياً عنها في ١٩٧١/١٩٧٢؟. لقد قفزت فجأة إلى اللحظة الحاضرة لأن الذي تجسده بمثابة علامة مميزة للفترة كلها. وهذا هو الذي دعاني إلى تسمية العقد الماضي «عقد التجزئة». والتجزئة تتواصل، وفي تقديري أنها سوف تتواصل حتى تجعل من العقد القادم كابوساً أقسى.

وقد كان التجسيد الأفضل لتلك التجزئة التي تناولناها، في إطار كيان واحد، وعلى المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، هو هذا الذي حدث في لبنان (حيث نشأ ونتج كم كبير من الإبداع الثقافي الحديث). غير أن هذه التجزئة قد تشكلت أيضاً على مستوى يتجاوز حيز قطر منفرد. وهذا التجلي للتجزئة سوف أطلق عليه «هدم المكان»، أو في عبارة أكثر دقة «هدم المركز».

إن هدم المكان، أو هدم المركز[٢]، كان له، وسوف تظل له، آثار أبعد عمقاً على

= الصبور، وأحمد عبد المعطي حجازي، على الترتيب. (المترجم)

(٢) لا أستخدم «الهدم» هنا في صيغة مجازية، انما بالمعنى الحرفي والفيزيائي. فبيروت كمركز، على سبيل المثال، قد تحطمت فيزيائياً، وانتشر الكتّاب والمثقفون العرب على امتداد العالم، كما ان حركة التحرير الفلسطينية قد تحطمت فيزيائياً وتبددت. وهذا الثقل الفيزيائي والمادي للهدم هو الذي أرغب في توكيده هنا. وهذا الهدم الفيزيائي =

المجتمع العربي، وعلى الثقافة العربية، وأشد جذرية من أي عامل وحيد آخر، بخاصة فيما بعد ١٩٧٣. لقد تلقى المركز ضربة ثقيلة، وبدأ يتصدع، مع تاريخه الطويل نسبياً مع الليبرالية، والعلمانية، والقومية (محلياً وعربياً)، والاشتراكية، والصلة الوثيقة بالغرب، وبالثقافة الغربية على وجه الخصوص. لقد بدأ مركز جديد، مناقض تماماً للمركز الأصلي، يظهر في التخوم الخارجية التي كانت على عكس المركز تماماً، سلفية، دينية وملكية (شيخية وأميرية)، ومعادية للقومية وللاشتراكية. وقد كان هذا المركز الجديد، تقليدياً، الأقل تأثراً بالعلاقة الوثيقة بين العرب وبين الغرب على مدى المائة عام الأخيرة. وفجأة أصبح يسيطر على الكثير من الثروة ومن الموارد الاقتصادية، والتكنولوجيا (المستوردة بالطبع)، والمقدرة على الإسراع بالجانب العملي البحت للتنمية، أي الجانب الفني. وبدأ هذا المركز يمارس تأثيراً سياسياً في كل قضية أساسية على نطاق الوطن العربي كله. وكان التعامل مع هذه القضايا، خلال السنوات الخمس والعشرين السابقة على الأقل، يتم في المركز القديم من منظورات التحديث، والاشتراكية (الليبرالية إذا شئت)، والتوجه نحو الغرب، والقومية. والاقتراب من هذه القضايا يتم الآن من منظور مخالف تماماً. وهذا على وجه التحديد الذي عنيته «بهدم المركز». غير أن المركز الجديد كان غنياً من الناحية الثقافية (ونتجنب هنا استخدام أصناف من النعوت مزرية). لقد كانت الرؤية والتصورات الثقافية لهذا المركز مختلفة، وضيقة، وأشد إقليمية، وأكثر محافظة، من تلك التي سادت في المركز القديم. وقد كان هدم المركز هذا هو المسؤول، إلى درجة كبيرة، عن حالة التجزئة الثقافية والسياسية الموجودة الآن في الوطن العربي.

إن مستقبل الإبداع الثقافي يتوقف، إلى حد كبير، على عاملين. والعامل الأول يتمثل فيما سوف تتمخض عنه عملية هدم المركز هذه على مستوى نسبية أوضاع القوى التي سوف يحتلها كل من المركز القديم والمركز الجديد، كل منهما حيال الآخر، وحيال الغرب. والعامل الثاني يتمثل في التطورات الداخلية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، التي تجرى داخل المركز الجديد. مع التأكيد على أن جميع هذه العلاقات تحدث في إطار الصراع مع إسرائيل (عسكرياً، سياسياً، سلمياً، أو بأي وسيلة أخرى)، وأنها سوف تتحدد، وبالدرجة التي لا مهرب منها، بشكل هذا الصراع وبنتائجه.

هناك دلالات على أن المركز القديم بدأ، وسوف يستمر، في الرد على المركز الجديد، وأنه يحاول أن يعيد فرض ذاته بعد عقد من الضربات الموجعة، والحبوط، والشك الذي

= هو الذي يلزم التغلب عليه، وفي استماتة لا ريب فيها، اذا كان لا بد وأن يكون للوطن العربي وللثقافة العربية مستقبل على الإطلاق.

بلغ في بعض الأحيان حدود الفقدان الكامل للإيمان. وهناك دلائل على أن الصراع على جبهتين من أجل إعادة الحيوية إلى الوطن العربي، سوف يتواصل، بعد أن تعلم الكثير من سقطاته السابقة. وأعنى بالجبهتين الصراع ضد السلفية، والصراع ضد الاستعمار، والإمبريالية، والهيمنة الإسرائيلية، والاحتلال. إن العقد القادم سوف يكون حاسمًا، وتحديداً على المستوى المصيري لتيارات الفكر القومية، والاشتراكية، والليبرالية، واليسارية، والعلمانية، ولأنماط إبداعها الثقافي، ولقدرتها على إعادة صياغة رؤية جماعية تجسد إجماعاً جديداً. وأنا شخصياً لا أعتقد أن القوى التقليدية تملك القوة أو التماسك اللازمين لصياغة هذه الرؤية الجماعية. ولست أعتقد أن لديها العلاقة مع العالم المعاصر التي تمكنها من صياغة هذا الاجماع. إن مستقبل المجتمع العربي يعتمد، تحديداً، على من يعالج صياغة هذه الرؤية الجماعية وتسجيد هذا الاجماع. وحالة التجزئة القائمة لن يتم تجاوزها كلية ما لم تتم صياغة هذه الرؤية الجماعية. والإبداع الثقافي ذاته سوف يتشكل بما سوف يحدث على هذا المستوى، خلال السنوات العشر القادمة على الأقل.

إن النمو السرطاني لقوة الدولة في جميع مناطق الوجود الانساني كان واحداً من الملامح البارزة، والمأساوية، للحياة الاجتماعية في الوطن العربي كله على مدى السنوات العشرين الأخيرة. ويصح هذا بالنسبة للأنظمة المعادية للاشتراكية، مثلما يصح تماماً بالنسبة للأنظمة الاشتراكية (اسمًا على الأقل) المتفجرة حماساً. إن الصراع بين الاشتراكية وبين الرأسمالية في الوطن العربي يعكس نفسه في أشكال عديدة، ليس من بينها هذا الشكل تحديداً، أي درجة تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية. لقد استخدمت للتو كلمة غريبة عن أوصاف وضع الدولة في الحياة العربية، وهي «التدخل». وقد يكون في هذا بعض السخف لأن الوضع الحقيقي للدولة في الحياة لا يمكن وصفه بمصطلحات التدخل. وإذا ما تأملت أغلب الأشكال الشاملة والعنيفة للتحكم، والتسلط، والهيمنة، والقهر . . . الخ، فإنك قد تقترب بما فيه الكفاية من إيجاد مصطلح صحيح. والحقيقة أن مصطلح «التدخل» إذا جاز استخدامه ابتداء، فإنه يجب أن يطبق في هيئة معاكسة، بمعنى أن الحياة العربية والمجتمع العربي يمكن أن يقال انها تمثل ـ أحياناً ـ شكلاً من أشكال التدخل الواهن في حياة الدولة. وأنا أقول «أحياناً» و«واهن» لأن المجتمع العربي مصادر كلية كحقيقة ذات دلالة سياسية في تقدير الأنظمة العربية كافة. إنه صيغة لكيان ميتافيزيقي يمكن أن يصير واقعاً فقط في مناسبات مثل التصويت في انتخابات الـ ٩٩,٩٩ بالمائة نعم، أو في تلك اللحظات التي يلزم فيها إظهار الولاء المدله من الشعب لحكامه الخالدين. وكثيراً ما يتم هذا احتفاء برؤساء الدول الزائرين. وعادة ما يأخذ شكل المسيرات العامة، أو الجموع الحاشدة التي تحتفل بالأيام «التاريخية» العديدة في حياة الحاكم، ابتداء من عيد ميلاده، إلى صعوده على العرش (ولا أشير هنا الى الملوك على وجه الخصوص، لأن للرؤساء العرب عروشهم أيضاً. . . ولماذا لا يكون لهم؟)، إلى مناسبات المعارك «التاريخية»

التي قادها ضد المتآمرين، أو الخونة، أو أحياناً ضد التهديدات الخارجية المتوهمة لصميم وجود الأمة، وحتى اللحظة القائمة لوجوده على قمة العالم وفوق العرش. وأنا أستبعد «موته» لأن الحكام العرب «لا يموتون» عادة، وإن كانوا في بعض الأحيان «يُقتلون». وبالطبع فإن هذا يغير كل شيء. فالحاكم الجديد «الخالد» يحتل مكان الحاكم القديم الذي كان «خالداً»، وإن لم يعد كذلك. وسرعان ما تبدأ عجلات الزمان الدوران كرة أخرى لتكتب تاريخاً جديداً ومجيداً للأمة، يبدأ عادة بمحو وجود، ومخلفات، وفي النهاية ذكرى النظام القديم. وهنالك، على أي حال، استثناءات معروف أنها قد تحدث، بخاصة حين يرث الابن أباه، أو حين يعقب الأخ أخاه، إلا أن هذه الحالات لم تكن بالكثير طوال حياتي.

إن النمو السرطاني للدولة قد واكبه - وهذا ليس صدفة، وليس بفعل الطبيعة، (أو بفعل إلهي - كما هو مأثور في المتون العربية) - ضمور متزايد لقوة كل شخص وكل شيء آخر، بخاصة هذا الذي يستمتع بعض المفكرين والقادة العرب بتسميته «الشعب». إن الكلمة لا تزال معروفة، وجارية في الاستخدام العربي المعاصر، ولكن في سياقات محدودة. ولكن اختفاءها لن يكون مبعث مفاجأة في المستقبل القريب، كما أن هذا لن يكون مناقضاً لطبيعة تاريخنا الذي لم يعرف كلمة مثل هذه قط. وفي لغة غرامتشي، فإن «المجتمع المدني» يختفي، ونبقى نحن مع الدولة في مواجهة الأفراد، ملايين منهم، ولكن بغير مجتمع. ويحدث أحياناً أن تلتقي تجمعات بعينها على أهداف محددة، وتسمى «برلمانات»، أو «مجالس شعب»، أو «مجالس استشارية»، أو «مجالس شورى»، أو أي تسمية أخرى. غير أنها جميعها لا تملك الا القليل لتفعله مع أي من المهام التي تؤديها المؤسسات في المجتمع المدني عادة. إنها بمثابة أختام من المطاط في أيدي الأنظمة المختلفة، «تقدمية» و«مرتدة»، «ثورية» و«رجعية»، على حد سواء. (وقد يثبت أن الاستثناء الوحيد في الكويت).

وقد انعكست قوة الدولة على المستويات السياسية والاقتصادية كقوة مطابقة في المحيط الثقافي في الوطن العربي. فوزارات الثقافة قد أقيمت لتضم منظمات النشر، والجماعات المسرحية، والمسارح الوطنية، والمتاحف، وصالات العرض الوطنية، وحتى شركات التوزيع في بعض الأقطار. وقد أعطت جميعها للدولة درجة غير مسبوقة من القدرة على التحكم في الأنشطة الثقافية، سواء على مستوى الإنتاج أم على مستوى الاستهلاك. وقد يكون النمو الخارق المألوف للصحف والدوريات الثقافية المملوكة للدولة هو الأكثر دلالة. فالصحف قد صارت وسائل فعالة لترويج الأفكار، والعقائد (الايديولوجيات). والتيارات الثقافية... الخ، وحلت محل الكتاب كأدوات تأثير. لقد كانت الحركات الأدبية والسياسية الرئيسية على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة مرتبطة بالصحف، ومنها شعر، ومواقف، والآداب، وفصول،... الخ. وخطورة الوضع الجديد أن الدولة تسيطر الآن على

الصحف الرئيسية، فيما عدا استثناءات قليلة تشمل مواقف، والثقافة الجديدة[٣]، والمهد، وكلمات. وانتشار هذه السيطرة خارج الوطن العربي تمثل هي الأخرى ظاهرة أكثر إثارة للخوف. فقد أنشأت نظم عديدة جرائدها الخاصة، ومجلاتها، وصحفها... الخ، بل وحتى دور النشر الخاصة بها في الخارج، في عواصم ودول بعيدة بُعد قبرص والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا المناخ الذي يبدو إيجابياً إذ يظهر الدولة وهي تساهم في تقدم المعرفة، فإن المأساة الحقيقية تكمن في الفقد الكلمي للحرية ولإمكانيات التفكير أو التعبير النقدي. وقد بقي القليل من هذه الإمكانات (مثل: مواقف)، وإن كانت قد عوقت من قبل أنظمة عربية عديدة، لسبب أو لآخر (والآخر عادة نقيض الأول).

وإذ يضيف المرء إلى ما تقدم السيطرة المطلقة للنظم على وسائط الاتصال الجماهيري (الإذاعة، والتليفزيون، وغالبية الصحافة) في جميع أرجاء الوطن العربي، فإن صورة القوة الشيطانية للدولة تبدو أكثر وضوحاً، وحتى أكثر إثارة للقنوط، ويمكن أن يكون المستقبل خانقاً أكثر، ما دامت البلدان العربية قد بدأت السيطرة على الفضاء، من خلال شرائها لما أطلق عليه «عرب سات»[٤].

لقد شهدت السنوات الثلاثين المنصرمة النقد الأشد عنفاً، والذي لم يسبق له مثيل، للثقافة العربية، وللمجتمع العربي، وللتاريخ العربي. وقد ولدت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ موجة من نقد الذات، والهجاء، والرثاء، لم تنج منها آلهة مقدسة، مختفية كانت أم ظاهرة؛ وتمزقت كل الأشياء فيما بين الديني والدنيوي، حيث خضعت للتفحص الشديد والنقد كل من السلطة السياسية، والمؤسسات، وكذلك أشكال التنظيم الاجتماعي، والعائلة على وجه الخصوص. وقد نُظر إلى التقاليد الثقافية، والعقلية «العربية»، واللغة، والتاريخ، باعتبارها جميعاً متدهورة، ومنهارة، وفارغة، وميتة. ولربما كانت الصورة المهيمنة خلال تلك الفترة هي صورة الأرض اليباب.

لقد كانت العملية استنفاداً للقوة، غير أنه لم يكن قد تم اكتشاف أي بدائل، ولم يكن قد تم العثور على أي احتمالات، أو مؤسسات، أو آفاق. وكان التدهور الساحق في كامل قوته. وتبع ذلك مجيء الانفجار النفطي الذي كان ظهور المجتمع الاستهلاكي، والتفتت الشامل للبناء الطبقي، أعتى ضرباته مباشرة وتخريباً. والعملية التي جاءت بهذا كانت انفتاحاً غير مسبوق على إنجازات الغرب التكنولوجية. وكانت العملية مثيرة، وضخمة،

---

(٣) وقد أغلقها النظام المغربي، رغم ذلك، في العام الماضي.

(٤) (Arab Sat). والمؤلف يشير هنا الى القمر الصناعي العربي الذي أطلق الى الفضاء مؤخراً. (المترجم).

وسريعة للغاية، وفورية، إلى حد أنها ولدت حركة ارتجاعية عنيفة اتخذت صورة التعلق بالهوية القومية وبالتقليد. وفي إطار هذا المفهوم، يمكن النظر إلى الموجة التقليدية (السلفية) في الوطن العربي باعتبارها نتاجاً لعملية التحديث الفظة التي أحدثها الانفجار النفطي. إن مجتمعاً يعايش آلام وملذات عملية تغيير بطيء، ويستجيب لها بطريقة إيجابية، قد تعرض فجأة لزوابع تغيير بدا وكأنه لا يهدد فقط «بتغيير» بالغ في أساليب وأنماط حياته، ولكنه يفجره ويقتلعه من جذوره تماماً. قد تعرضت العملية للمزيد من التعقيد بسبب عاملين: (١) الثروة الخرافية التي استأثر بها فجأة عدد كبير من الأفراد (يكوّنون في الغالب طبقة جديدة)، ويعملون عادة وكلاء لمؤسسات التصدير الغربية(*)، (٢) ازدياد سيطرة الغرب وإسرائيل على العملية السياسية في الوطن العربي. وقد ألقى السلام الساداتي مع إسرائيل بالوطن العربي إلى المزيد من الحبوط، واليأس، والتجزئة، بما زاد من هدم المركز الذي وصفته آنفاً. وقد بدا الموقف عبثياً، حيث كانت هناك قوة مالية واقتصادية هائلة يواكبها عجز سياسي وعسكري تام. وقد كانت الثورة مطلوبة، بيد أنها لم تكن ممكنة، لأن القهر كان شاملاً إلى حد أنه لم يفسح المجال لأي فرصة للتمرد. والحاصل أنه حتى عملية التغيير سيئة الصيت الشائعة في الوطن العربي، أي الانقلاب، قد توقفت عن الوقوع. ولم يكن في الإمكان مواجهة القهر الفظ (في مناخ من الحبط التام) إلا بدرجة من العنف مماثلة. ولم يكن هذا ليتأتى في أحد الجوانب إلا عن طريق ايديولوجية طال غيابها عن المحيط السياسي، ولم يتم بالتالي سحقها كلية، مثل القوى الأخرى، بمعرفة النظم العربية، كما أنها لم تكن مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالهزائم العربية، في جانب آخر. يضاف إلى ذلك أن تكون هي الايديولوجية الأكثر حظاً في أن تعرف بكونها «خاصة» أو «أصيلة»، وأن تكون قادرة على تحديد نفسها كقوة معارضة، بخاصة فيما يتعلق بالغرب وبإسرائيل. ويمكنني أن أكون مشيراً بهذه الايديولوجية فقط إلى «الفكر» الاسلامي.

٣ ـ إضفاء الرومانسية على التقليد

في جزء سابق من هذه الورقة، وصفت صراع الحديث ضد الثقافة المهيمنة بأنه صراع بين رؤية مستقبلية التوجه وبين رؤية ماضوية التوجه للإنسان، والمجتمع، والثقافة. وأكثر الإنجازات إيجابية في الوطن العربي اليوم، وعلى المستوى الثقافي خصوصاً، تدين بوجودها لهذه النظرة التحديثية. وحتى مع كون علماء الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، ولأسباب عديدة، مؤهلين أفضل مني لتقرير هذه الانجازات، إلا أن البعض منها الذي ألمحت اليه من قبل، قد ولد صراع الحديث عنده ردود أفعال من قبل الثقافة التقليدية المسيطرة. وقد أخذت ردود الأفعال هذه أشكالاً من الرفض العنيف للغرب (الذي طال اقترانه بالحداثة

(*) أو باعتبارهم وكلاء أعمال (أو شركاء) للشخصيات القوية في معظم الأنظمة العربية.

وتعـريفـه بها في الـواقـع)، ومن التعلق «بـالخصـوصية» والشخصية القـومية، والتقليد (الموروث)، و«الأصالة». وكل هذه النعوت متنوعات لمصطلح أكثر بساطة هو: الماضي، أو العصر الذهبي (الذي لم يحدده أحد بوضوح بعد). وقد سبق أن وصفت رد الفعل هذا بأنـه «صـدمـة التقليد»، في مقـابلة مباشرة لما سماه أدونيس، على سبيل المثال، «صدمة الحداثة». ويجب على المرء أن يميز هنا بين قوى الثقافة التقليدية التي لا تزال منكفئة على ذاتها باعتبارها ماضياً في هيئة وجود معاصر، والتي بدأت تعاود القتال بدرجة من العنف ملحوظة خلال العقد المنصرم، وبين قوى التقليدية الجديدة (أو التراثية الجديدة)، التي يغلب أن تكون من مجموعات وأفراد ينتمون إلى الحركات التحديثية، والتي تنتظم مثقفين عرب اكتشفوا فجأة أن لديهم «تراثاً»، أي موروثاً غنياً بالاكتشافات، والتيارات الفكرية، والإنجـازات الثقـافية، والمناهج . . . .، الخ، والتي تجعله أكثر اتصالاً بالعالم المعاصر. وهؤلاء الأفراد يعانون بحدة من «صدمة التقليد»، وإحدى العواقب المباشرة لصدمتهم هي الظاهرة الجديدة لإضفاء الرومانسية على الثقافة التقليدية. وهي الإخفاء الرومانسي الذي أنتج اهداراً كاملاً للمنظور التاريخي، وتسبب فعلاً في فقدان التوازن.

ولست أود أن أبالغ في أهمية رد فعل القوى التقليدية حالياً. وأنا أعتقد أن المبالغة في أهميتها كانت السمة المميزة للكثرة من التقارير في أجهزة الاعلام، وحتى في المجلات الجادة، وبواسطة مفكرين جادين. يضاف إلى ذلك اعتقادي أن خلق مثل هذا العبق حول رد الفعل هذا، والتضخيم من أهميته هو على وجه التحديد ما تود هذه القوى أن تحققه، إن لم تكن قد حققته بالفعل. إن كثرة من الكتاب العرب قد وقعوا فريسة لهذه اللعبة، وبدأوا يشاركون في المباراة المدمرة ذاتها. وفي تقديري الشخصي، فإن هذا أمر طبيعي في وطن عربي تمزقه ايديولوجيات وتيارات فكرية متصارعة عديدة. وهو لا يعدو أن يكون مجرد اتجاه آخر يوشك أن يهيمن في إحدى دورات صعود وسقوط الايديولوجيات. وهو، كما قلت من قبل، ظاهرة عابرة.

إن جميع المجتمعات معنية بظاهرة ردود الأفعال التقليدية التي تبدو أحياناً كما لو كانت قوى مهيمنـة في الحياتـين الثقـافية والاجتماعية. وقـد عايش الغربِ رد فعل من النوع «الروحاني» على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. ولكن رد الفعل هذا لم يغير الكثير. والمجتمع العربي لا يشذ عن هذا إلا في وجهة واحدة، وهي أن القاعدة التقليدية أكثر قوة. بيد أن هذه القاعدة ليست قوية بما يكفي لإحداث ثورة إسلامية خلال العقد القادم.

إن القـوة التي عبر بها رد الفعـل الإسـلامي عن نفسـه تتنـاسب مع قوة صدمـة «التحديث» فيما بعد ١٩٧٣ . كما أن الفجائية، واتساع الخطو، والحجم الذي انفتحت به الأسواق العربية والحياة العربية أمام الفيض الغامر للمستورد من المشروعات، والناس، والأفكار، والأدوات التكنولوجية، قد تسببت جميعها في تصدع جوهري للبنى الاجتماعية،

بخاصة بين طبقة بعينها من البرجوازية الصغيرة الصاعدة التي فوجئت بنفسها عاجزة عن استيعاب هذا الفيض الجديد. وكانت الطبقة التجارية التقليدية، والمستقرة، دون غيرها، هي القادرة على جني المكاسب الضخمة، في صحبة مجموعتين أخريين: القائمون على السلطة بسبب أصولهم الملكية أو الرئاسية، وهؤلاء الذين صاروا يملكون القوة ويمارسونها من خلال وظائفهم العسكرية.

٤ ـ ظهور الحركات الاسلامية

حاولت أن أبرهن فيما سبق على أن ظهور الحركات الدينية (الإسلامية) يرتبط مباشرة بعاملين: (١) قهر المعارضة السياسية بواسطة الأنظمة العربية الحاكمة، (٢) عنف وحجم عملية التحديث على امتداد السنوات الخمس عشرة المنصرمة[٦]. وهناك مع ذلك، بعد ثالث يرتبط مباشرة بظاهرة التجزئة التي كرست لها الكثير من الوقت. فمع مثل هذه الحالة للتجزئة، حالة انهيار الرؤية والمشروع التقدميين الجماعيين، حالة اختفاء المستقبل باعتباره إمكانية تتطلب الاستيفاء، يبدو الماضي وكأنه وحده الذي يبقى متماسكاً، وصلباً، ويمكن الوصول إليه. وحين يقدم الحاضر اللاشيء، ويبدو المستقبل مجهضاً، فإن الماضي وحده، بإنجازاته الحقيقية، يصبح قادراً على تقديم الأمان للوعد، والوعد بالأمان، وكذلك الوعد بالإنجاز في الحاضر عن طريق محاكاة أنماط الشعور، والتفكير، والعمل الخاصة بهذا الماضي. ويوجد هذا الماضي، في الوعي العربي في هيئة واحدة لا يعدوها، أي باعتباره خبرة دينية، وأنماطاً من التنظيم السياسي، والاجتماعي، والثقافي. وهذه الحقيقة في حد ذاتها شاهد على فشل مجهودات كتاب عرب معاصرين، ومفكرين وفنانين أيضاً، في إعادة تفسير التاريخ العربي بمعايير غير تلك التي تهيمن على الثقافة التقليدية. ولربما كانت إعادة تفسير فترة الاستعمار العثماني للوطن العربي، دون غيرها، هي التي صادفت النجاح، بمعنى أنها قد أثرت في الفكر العربي المعاصر وفي الحياة الاجتماعية لتغير من رؤية عملية الاستعمار هذه وكأنها استمرار شرعي للخلافة. بيد أننا، حتى مع هذا الأمر، نشهد الآن رد فعل تقوده وتوجهه الحركات الإسلامية التي تروج لوجهة نظر مفادها أن الحكم العثماني كان حكماً شرعياً إسلامياً، وأن الحركة من أجل الاستقلال كانت هجوماً على الإسلام يقوده الغرب، بإسهام من القوى القومية المعادية للإسلام.

وهذه الرؤية للماضي باعتبارها ملاذاً، ومثالاً، وقوة دافعة، ومشروعاً من أجل إيجاد

---

(٦) يجب أن أذكر هنا تحديداً التغييرات التي تؤثر على وضع المرأة في المجتمع العربي. ومن وجهة نظري المتواضعة فإن أغلب رد الفعل الديني تستثيره التخوفات من ثورة جنسية، والخوف على الشرف، والخوف من التأثيرات الجذرية لتحرير النساء على وضع للرجال استمتعوا به لمدة ١٤٠٠ عام. ولا يحتاج اكتشاف هذا «الإلهام» إلا للعمل بالتدريس في جامعة عربية فقط.

مستقبل أفضل، لم يحدث أن كان لها بعد أي تأثير جوهري على مستوى الإبداع الثقافي. غير أن العقد القادم يغلب أنه سوف يشهد، على وجه التأكيد، نمواً محدداً في هذا الاتجاه. والحادث أن عدد المطبوعات الإسلامية من الكتب، والمجلات، والصحف، على طريق الزيادة.

٥ ـ عن توظيفات التقليد

أحسب أن فرانز فانون هو أول من وصف العملية المعقدة التي يعزز عن طريقها مجتمع مستعمَر هويته الثقافية في مواجهة مجتمع استعماري(٧). وسوف أستخدم الخطوط العريضة لهذا النموذج دون اعتبار لكل تفاصيله كجزء من مناظرتي هذه. والطريقة التي يستجيب فيها المجتمع المستعمَر ابتداء بتمثل (استيعاب) الأشكال الثقافية للمجتمع الاستعماري تبدو لي وكأنها الأكثر أهمية في وصف فانون. والقدرة على استيعاب هذه الأشكال تصبح معياراً، واختباراً، لقدرة المجتمع المستعمر على البقاء فيما بعد مرحلة الاستعمار. وتتضمن هذه العملية كلاً من الاعتراف بتفوق الأشكال الثقافية للقوة الاستعمارية، وتحديد ملامح هذا التفوق في إطار وضع القوة الذي يتخذه المجتمع الاستعماري. والمستعمَر، في حالة من هذا النوع، يستجيب لتحدي القوة الاستعمارية بمحاولة اكتساب لغتها (وأنا هنا لا أعني اللغة بمعناها الضيق، ولكن باعتبارها نظاماً سيميوطيقياً كاملاً قد تطور في أحضان المجتمع الاستعماري، مع تركيز اهتمام خاص على الجوانب من هذا النظام التي ترتبط بالظواهر الثقافية(٨)). ومع استيعاب مثل هذا النظام السيميوطيقي، واكتساب المقدرة على استخدامه بكفاءة، أي بالإبداع نفسه والطلاقة والقوة التي يستخدمه بها المجتمع الاستعماري، فإن المجتمع المستعمَر يطور مفهوماً جديداً للقوة، ومفهوماً جديداً لمقدرته، ومفهوماً جديداً لتساويه مع المجتمع الاستعماري. وإذا ما استطاع هذا المجتمع المستعمَر أن يستخدم هذه الأشكال في ارتباط وثيق مع «أسرار» القوة للمجتمع الاستعماري، وفي ارتباط أوثق بعالمه الداخلي، وبرؤيته الداخلية، فإنه يبرهن لنفسه وللمجتمع الاستعماري أن في إمكانه أن يقف مع هذا الأخير على قدم المساواة، وأن يزعم أنه ينتمي إلى عالمه الخاص (الذاتي).

---

(٧) نستخدم دائماً اللفظ «مستعمر» بفتح الميم للمجتمع الذي تم احتلاله، واللفظ «استعماري» للمجتمع الذي قام بالاحتلال (بدلاً من «مستعمِر» بكسر الميم)، حتى لا تختلط على القارىء الكلمات المتشابهة الرسم. (المترجم)

(٨) سيميوطيقا أو سيميولوجيا اللغة تطبيق لعلم منطق العلامات والدلالات على اللغة، على اعتبار ان اللغة نظام من العلامات تعبر عن أفكار، أي ذات دلالات. والدراسة السيميوطيقية للعمل الأدبي تعني الكشف عن منطق العلامات والدلالات فيه باعمال النظر الى العمل من داخله في خصوصيته، دونما اعتبار لتاريخ الأديب صاحب العمل، أو لظروفه الخاصة. (المترجم)

وإذا ما وطدت الثقافة مقدرتها على منافسة القوة الاستعمارية، فإنها تكتسب الثقة بالنفس، وبما يجعلها تسمح لصيغها الثقافية الخاصة أن تنتقل إلى مستوى الممارسة. وحتى لو كانت هذه الأشكال جزءاً من النظام التقليدي الذي كان في الأساس مواكباً لحالة عجز هذه الثقافة عن الاحتفاظ بقوتها وباستقلالها، إلا أنها سوف تنحو الآن إلى فقد دلالاتها الأصلية. إنها سوف تُستخدم (الآن)، كرة أخرى، باعتبارها نظاماً سيميوطيقياً جديداً. وليست الوظيفة الأساسية لهذا النظام بيان المفاهيم والمعاني التقليدية، أو بيان أنماط التفكير والوجود، ولكنه، وإلى درجة كبيرة، تكريس الهوية الوطنية باعتبارها هوية معارضة، أي في مواجهة الهوية الاستعمارية. وهذه الوظيفة التكريسية، إلى حد كبير، للنظام الرمزي السيميوطيقي الجديد تأتي طوراً ثانياً في الصراع بين المستعمَر وبين الاستعماري. إنها تحدث عملية بحث واعٍ عن صيغ التعبير «الأصيلة» من الرقص، والغناء، والفولكلور بصفة عامة، والأشكال الأدبية، بخاصة تلك التي تضرب بجذورها بعيداً في الثقافة، والتي ربما تكون قد ماتت، أو تكون قد تُركت دون استخدام لأمد من الزمان طويل.

وهذه الصيغ سوف لن توظف، رغم ذلك، باعتبارها بناء مكتملاً يعبر عن ايديولوجية أو عن رؤية للعالم محددة. إنها سوف تصبغ بمعاني مختلفة، وسوف يتم الإغداق عليها بتوظيف رمزي محدد، في سياق الصراع المحتدم.

لقد وظف إميل حبيبي أشكالاً تضرب بجذورها بعيداً في تقاليد الكتابة العربية (التي تعود الى الجاحظ في القرنين الثامن والتاسع)، حين كان يقيم في اسرائيل، وفي وضع كانت فيه هوية الفلسطينيين، باعتبارهم عرباً، مهددة. وقد كان المحتوى المتجسد في هذه الأشكال مختلفاً كلية، ولا شيء يربطه برؤية العالم التي عبر عنها الجاحظ، أو بالمجتمع الإسلامي (أو العربي) في القرنين الثامن والتاسع. والقضايا التي كان الصراع يحتدم حولها لم تكن هي أيضاً تتصل من قريب أو من بعيد بالقضايا التي كانت تعبر عنها هذه الأشكال القديمة في الأصل. وعندما يصير الشكل في حد ذاته سلاحاً، فإن هذا الشكل ذاته يصبح وثيقة هوية. وهكذا فإن محمود درويش إذ يصيح «سجِّل... أنا عربي» إنما يستخدم رموز العروبة ذات الوقع الوطني، وان كانت لا تتصل بالصراع بين الفلسطينيين وبين الاسرائيليين على المستوى الواقعي. وهو يأتي هذا في الأسلوب، أو في الصياغة (الشكل)، التي هي الأشد ارتباطاً بالثقافة، أي بالشعر. ومثل هذا فعله جمال الغيطاني حين وظف أشكال القص التقليدية في الزيني بركات، وفي التجليات، حيث استخدم الشكل كجزء من نظام سيميوطيقي كامل وظيفته في الأساس تكريسية، كما أوضحت من قبل. انني لا أقول، وسوف أزيد هذا وضوحاً فيما بعد، أن رؤية العالم في الثقافة قد انمحت، أو أن محتواها قد زال. ولكنني أقيم تمييزاً حيوياً بين توظيف نظام سيميوطيقي للأشكال الثقافية من أجل إشباعها بمحتوى جديد، وبين الاستمرار الفعلي لأشكال تقليدية (تراثية) لا تزال

تحمل محتواها الأصلي. وفي صياغة أخرى، فانني اميّز بين تيارين يظهران في الثقافة. والأول هو تيار الفكر الباقي على تقليديته، أي الايديولوجية ورؤية العالم التقليديتين. والثاني هو بناء ايديولوجي جديد، ورؤية للعالم جديدة، يستخدمان النظام السيميوطيقي للأشكال الثقافية التي تنتمي الى ثقافة وطنية في موقف المعارضة لهيمنة الأشكال الثقافية الغازية. ومن واجبي هنا أن أعبر عن هذا التمييز بمصطلحات الداخل (الجواني) والخارج (البراني). فالجوانيون يواصلون السير في حياتهم ومع أنماط تصورهم وتعبيرهم التقليدية، ويبذلون مقاومة للقوة المهيمنة ذات طبيعة خاصة. ومقاومتهم هي الأقل أهمية، والأقل فاعلية. والبرانيون هم أولئك الذين يحاولون، في المقام الأول، الفكاك خارج حدود الثقافة التقليدية، والذين يتمثلون الأشكال الثقافية للقوة المهيمنة. وهم الآن يستديرون الى الداخل مسلحين بهذا الشعور الجديد بالقدرة على الإنجاز وبالثقة في النفس ليعيدوا إحياء الأشكال الثقافية التقليدية ويضفوا عليها مدلولاً جديداً. ومقاومة هؤلاء هي الأعظم دلالة، وهي الأشد قوة. إن الثقافة الجوانية تبقى أسيرة رؤيتها التقليدية الذاتية للعالم، وأسيرة ضعفها. والثقافة البرانية تمتلك الحيوية، والقوة، والشعور الجديد بالذات. إنها تعمل لتحقيق أشياء أربعة: الأول ان تعزز الهوية الوطنية، والثاني أن ترد هيمنة القوة الخارجية. والثالث الأكثر أهمية ان تعزز قدرتها على الإبداع، وأن تظهر مقدرتها على الخلق، وأن تضيف الى الرصيد العظيم الثراء الذي راكمته الثقافة المهيمنة. (وقدرة هذه الثقافة على الإبداع تتحقق ويتم التعبير عنها في أفضل الصور على هذا المستوى، لأنها تأتي بأشكال جديدة، وبإمكانات جديدة، وبلغة جديدة[٩]). والرابع أن تعيد تفسير التقليد (التراث) من منظور «ثوري» جديد، أو على الأقل، من منظور التغيير.

وقد بقي التيار الأول هو السائد في الثقافة العربية لفترة من الزمن طويلة، وكان هو الأقل قدرة على مقاومة الهيمنة الخارجية. والتيار الثاني كان هو على وجه التحديد الذي انفلت من حدود الثقافة التقليدية، واستوعب الخبرة الغربية، ثم استدار الى الداخل مسلحاً بهذه القوة الجديدة التي كنت أصفها للتو، وهو الذي يعود اليه الفضل في أغلب الإنجازات، وفي الإسهام الثقافي الذي يصنعه العرب، وهو التيار الذي سوف يكون قادراً على زيادة مثل هذا الإسهام على امتداد العقد القادم، ولمدى زمني أطول من ذلك كثيراً.

هذا الذي كنت أقوله يطرح للتو السؤال: ماذا عن «الأصولية» الإسلامية؟. ماذا عن الحركات التي تدعو الى العودة الى العصر الذهبي؟، ماذا عن تيارات الفكر «الرجعية»

---

(٩) كنموذج جيد، أنظر، على سبيل المثال، كيف يرى رولاندبارت (Roland Barthes) العمل الذي أعده «عبد الكبير الخطيبي» عن سيميوطيقيات الثقافة الشعبية.

تلك - بالمعنى الحرفي للكلمة - في الثقافة العربية الآن؟. وفي هذا الصدد، يبدو لي ان ما قد نسميه «المصادر الداخلية للفنان» في الوطن العربي سوف ترسخ اكثر في الثقافة القومية، والتي لا أعني بها الإسلام. وما من شك في أن الإسلام يكوّن السياق الذي وجد المجتمع العربي خلاله. ولكن طالما أن الإبداع الثقافي هو موضع الاهتمام، فلا أظننا نستطيع ان نميز فترة وحيدة للحيوية الثقافية، بكونها فترة دينية، أو باعتبارها فترة كانت الرؤية الدينية للعالم فيها تشكل المصدر الرئيسي لإلهام الفنان. والاستثناء الرئيسي لهذه الإفادة لا يعدو فترة كان التراث الصوفي، تحديداً، يمثل فيها تياراً رئيسياً في الثقافة. وفيما عدا هذا، فان الأدب العربي، وأشكال التعبير الثقافية الأخرى كانت تهيمن عليها الرؤية العلمانية للعالم، والتي يفضل ادوارد سعيد أن يسميها «العالمانية»[١٠]. ففي النقد الأدبي، على سبيل المثال، لم تشكل التيارات الفكرية الرئيسية بتاتاً باعتبارها تعبيراً عن رؤية الأدب أداة لنشر الايمان، أو لتجسيد السلوك الديني تجاه العالم. والواقع أن الخصوصية الصارخة لمجمل النقد العربي (مع استثناءات ثانوية للغاية) كانت إصراره على استقلالية المتون الأدبية، وعلى الفصل بين الدين وبين الأدب. والذي كان صارخاً أيضاً ان التيار الأدبي الوحيد الذي هيمنت عليه الرؤية الروحية او الدينية للعالم في كل من النثر والشعر على حد سواء، أي الصوفية، قد تم اهماله كلية من قبل النقد الأدبي.

إن فحول الكتابة العربية هم أولئك الشعراء الذين كانوا لادينيين، أو معادين للدين، ابتداء من أبي نواس حتى المعري. وقد يكون الاستثناء الوحيد لهذه الإفادة، وأقول قد يكون، هو ما نسميه الآن الفن الاسلامي. فهذا الفن لم يكن ممثلاً (للرؤية الدينية)، وان كان انعدام تمثيليته لم يحل دون القول بأنه يستوحي مصادر إلهامه ولغته الفنية من الرؤية الدينية للعالم. وأنا شخصياً لست على ثقة من أن فن الزخرفة العربي (الأرابيسك) كان بالنسبة للذين يمارسونه تعبيراً عن رؤية للعالم دينية. كما أنني لست على ثقة من كونه تعبيراً عن الروح الدينية حتى في أشكاله التي نراه عليها الآن، في المساجد، وعلى الصواني النحاسية، وعلى الأثاث، وفي أسواق دمشق، والتي أنتجها مسلمون وغير مسلمين على السواء. وانني أظن اننا في حاجة لإعادة فحص القضية برمتها من جديد[١١]. كما أنه لا يوجد رواية واحدة عن هؤلاء الذين يمارسون فن الزخرفة العربي يفيد أن هذا هو جوهره. ومن ناحية أخرى فقد كانت المبالغة شديدة بشأن بعد انعدام تمثيلية الفن العربي هذا. ونحن نعرف الآن، أن نماذج ممثلة لهذا الفن قد وجدت مع بواكير العصر الأموي. والأعظم أهمية اننا نعرف ايضاً ان مجالس الخمر، ومجالس المجون، ومشاهد الصيد، ومجالس الثرثرة، اكثر

---

(١٠) (Worldiness) ، وقد يكون المقابل العربي «الدنيوية» أيضاً. (المترجم)

(١١) إنني في حقيقة الأمر أنظر الى فن الزخرفة العربي (الأرابيسك) باعتباره على وجه الدقة نتيجة للعمل من خلال القيود، والعوائق، الممنوعات، التي فرضها الإسلام، اكثر من كونه «استلهاماً» له.

من أي ممارسات دينية أخرى، قد كونت الأساس للكثير من الفن العربي، سواء في العمارة أم في المخطوطات الباهرة، مع استثناء منطقي للغاية يتعلق، بالطبع، بالمخطوطات القرآنية. واذا ما استخدمنا الفاظاً مستوردة لقلنا إن الفنان العربي حين يستخدم الزخرفة العربية (الأرابيسك) أو الخط العربي، فان هذا لا يعني بالضرورة انه يعبر عن وجدان ديني او روحي، أو عن «رؤية للعالم» دينية أو روحية. وليس هناك شك ان بعض الفنانين قد فعلوا هذا، إلا ان الأغلبية لا تزال توظف الزخرفة العربية والخط العربي في سياق مخالف تماماً، وبسبب دورهما في تعزيز الهوية في الأساس. إن موضوعات الفن الشعبي (الفولكلور) في الفن العراقي، والمغربي، والسوري، لا تركز على الرؤية الإسلامية للعالم، إنما على الإحساس بالهوية الوطنية، في إطار ثقافة «عربية». ويصدق هذا على الخط العربي لكمال بلاطة. على الرغم من أننا ندرك في أعماله أسلوباً يغلب عليه أن يكون أسطورياً في رؤيته للأشياء، وان كنت أنا شخصياً أرد هذا الى خبراته الشخصية، اكثر من رده الى انفعال جماعي بالأفكار الإسلامية الرئيسية في المجال الثقافي، أو الى خبرة دينية. (قد يكون ذا دلالة أن نذكر هنا ان بلاطة، مثله كمثل فنانين آخرين يعملون في الخط، ليس مسلماً).

وفي تصوري ان التيار الرئيسي في ثقافتنا سوف يتطور في نهاية المطاف في هذا الاتجاه، أي في اتجاه استخراج العناصر التي هي قومية في جوهرها من النظام السيميوطيقي للثقافة التقليدية (التراثية)، أي العناصر الأكثر عمقاً وصراحة في معارضتها للأشكال الغربية، ثم إفراغها من الدلالة، والايديولوجية، ورؤية العالم التقليدية، وإشباعها بحساسية محدثة. ويحدث هذا في المسرح، وفي الشعر الى حد ما، وفي الرواية، وفي النقد الأدبي، وفي الفن، وبدرجة أقل في الموسيقى. والواقع يقرر ان كل هذا كان قد بدأ يحدث عند نقطة من الزمن كانت فيها الهوية القومية هي المهددة للغاية، وليس البعد الديني في الثقافة. لقد عبرت عن هذه المسألة بطريقة سيئة. والصياغة الأفضل تقول ان هذا قد بدأ يحدث قبل ظهور «الأحزاب الإسلامية» الحديثة بوقت طويل (مع ملاحظة انني استخدم «الاحزاب السياسية» هنا متعمداً). إن سعد الله ونّوس، على سبيل المثال، كان يكتب للمسرح محاولاً استكشاف امكانات الأشكال التقليدية (الراوي على وجه الخصوص)، قبل أن يبدأ أحد في الوطن العربي أو في الغرب ـ حيث تبدأ الأشياء دائماً ـ الكلام عن الإحياء الإسلامي. وكان أدونيس يستخدم رموزاً مثل الحسين، والحلاج، وعمر بن الخطاب في وقت لم تكن فيه الهوية الإسلامية بادية للعيان. وكذلك هو إميل حبيبي (الذي هو حتى ليس بمسلم)، والذي كان، في حقيقة الأمر، يجادل دوماً من أجل غوص أعمق في تقاليد الكتابة العربية وفي اللغة ذاتها، باعتبارها قضية ايديولوجية (ماركسية) وفنية، اكثر من كونها قضية دينية (إسلامية). وهو يرى استخدام التراث كأداة، وكوسائل فنية لبث الرسائل من خلالها الى «الجماهير» التي تفشل في إدراك المراد إذا ما استخدمت الرموز الغربية.

وهناك نقطة إضافية تحتاج الى المعالجة مع تركيز خاص عليها. فتوظيف رموز الثقافة الوطنية، وأشكال التعبير التي تولدت في أحضانها، لم يكتسب أي مدلول حقيقي طالما كانت الممارسة تجري في عالم الثقافة التقليدية. ولكنه اكتسب هذه الدلالة فقط حين بدأ الكتاب «المحدثون» ـ ونكتفي هنا بصفة واحدة ـ في استخدامه في ممارساتهم. وضمن هذا السياق الجديد،! فإن الإسلام، أو الإسلام السني في تحديد أدق، لم يكن هو الإطار المرجعي لهذا التوظيف. أي ان الثقافة الرسمية، والتي كثيراً ما دعوها بالثقافة المضادة او الهامشية، لم تكن هي الإطار المرجعي. إن سلسلة الرموز التي تضمنتها النصوص ابتداءً من عروة بن الورد في شعر ما قبل الإسلام (الجاهلي)، وحتى المعري في الشعر «الإسلامي» لم تبدعها مؤسسات دينية، إنما أبدعها أشخاص ينتمون الى ثقافة الخارجي (البراني). وتكتسب هذه الحقيقة أهميتها من سبيلين: أولهما هو طبيعة الرموز ذاتها، والتي تنتمي جميعها الى الثقافة المضادة: الصوفية، والشيعية، والرافضية، والثورية، وثقافة الخوارج، وشعراء الخمر، وشعراء المجون (الجنس والجنس المثلي)، والشعراء المعادين للدين، والمعادين للقبلية، والاشتراكيين، والقوميين. وثانيهما ان الاشخاص الذين يستحضرون هذه الرموز ينتمون هم أيضاً إلى التيارات الفكرية ذاتها، أي أنهم قوميون، ورافضون، وملحدون، ومعادون للدين، وشعراء جنس (وإن لم يكونوا لوطيين الى حد كبير)، ومحدثون، وغير مقلدين، واشتراكيون، وثوريون، اي خارجيون (برانيون). ان الكيان الأدبي اليوم، وأعني به كيان الأدب المقروء في الوطن العربي والذي يعتبر ممثلاً للابداع وللنشاط الثقافي، يتم إنتاجه بمعرفة اشخاص مشابهين وتهيمن عليه رموز مشابهة. وقد يكون من الأهمية بمكان أن نذكر هنا انه حتى الشخوص الذين يمثلون شخصيات دينية قد تم تجريدهم من خصائصهم الدينية (وقد ضم هؤلاء شخوصاً مثل الحسين، والحلاج، والمسيح، وفي الأقل النادر محمداً). وهذه ظاهرة ذات أهمية مطلقة، واذا ما قرأناها القراءة الصحيحة فسوف نرى انها تسهم في تعزيز القضية التي كنت أعالجها[١٢]. وأنا شخصياً لست أرى ان الكثير يمكن ان يتغير على هذا المستوى خلال السنوات العشر القادمة.

---

(١٢) وقد أضيف هنا هامشاً يفيد أنه حتى المعجم الديني حين يوظف في الشعر الحديث أو في القصص، فانه يتم تجريده من المضمون الديني. ففي الشعر الحديث تنطلق نغمة قوية اسميتها «الابتهال»، وان كان معجمها (لفظها) «الديني»، وروحها علمانيان وقوميان وثوريان تماماً. فكلمات مثل «الصلاة» ما عادت تعني الصلاة باعتبارها جزءاً من دستور ديني للممارسة. وبين يدي كتاب (قادم من الكويت) أتصفحه الآن عنوانه صلاة في معبد الصحراء، وليس بينه وبين الاسلام أدنى صلة. وهكذا فان مقاطع مثل «أصلي لعينيك»، والتي هي بغير معنى، والتي تشير حتى الى إلحاد في الدين، قد صارت مألوفة للغاية في الشعر العلماني الحديث. وقد لعب هذا التوظيف للرمزية الدينية، وللغة الدينية، وللأسطورة، دوراً جوهرياً على أحد المستويات الهامة. ففي الوقت الذي كان فيه نضال الحديث ذو محتوى محدد علماني، وقومي، واشتراكي، وليبرالي، وماركسي، انبعثت الرمزية الدينية في شكلها الأسطوري وشاعت. وكان هذا في الستينات التي انقضت. ولعله مما يثير الحيرة ان هذه الرمزية الدينية كادت تذوي الآن تماماً، وتحديداً عند النقطة التي بدأ فيها تيار الفكر الديني القومي يفرض وجوده.

في حقبة الكلية والكمال التي وصفتها آنفاً، انتهى الأمر بكتّاب كثيرين، وفنانين، الى تجسيد هذا الشمول والتكامل في أعمالهم. وهكذا كان لدينا جيل، بالمعنى الدقيق للكلمة، كان الترابط والتواؤم الداخليين في أعمال أفراده أشد قوة من التناقضات الداخلية فيها، لأن هؤلاء جميعهم كانوا يستوحون الهاماتهم من جماعية الرؤية، جماعية المشروع أو الحلم، أو من هذا الذي أسميته «الإجماع». والجيل الذي تلا ذلك الجيل مباشرة لم يجتهد ليفرض الإحساس به بذات القوة في الكتابة العربية المعاصرة. ان هذا الجيل الأخير، في معنى من المعاني، نصف مُحَسّ، ولهذا دلالته القصوى في السياق القائم. وبالنسبة لأعضاء هذا الجيل، أو في الأغلب مجموعة الأفراد المنتجين في تلك السنوات، فانهم قد بدأوا مبكرين في فترة الشمول والتكامل، وكانوا قد شرعوا يفرضون الإحساس بهم كجيل جديد. غير انهم فوجئوا بالتاريخ يصعقهم، وهم في منتصف العمر وفي منتصف الطريق، فتضاءل حجمهم، وان شئت قلت انهم قد تهاووا. وقد تعرض هؤلاء لعملية التفسخ ورضخوا لها. والأعمال التي أنتجوها حازت الصفة ذاتها التي امتلكتها الثقافة ككل، وامتلكها المجتمع في مجمله، وهي غياب الروابط والعلاقات الداخلية، غياب الرؤية الجمعية، غياب الإجماع. وقد بقوا منذئذٍ معلقين في الهواء، نصف متشكلين، نصف مشوهين، نصف متكاملين، نصف مفسخين. كثير منكم سوف يعرفون الأسماء: في الشعر على سبيل المثال، يضم هؤلاء أفراداً مثل سعدي يوسف، ومحمد عفيفي مطر، وأمل دنقل، ومعاصريهم في العراق، وسوريا، ولبنان، ومصر، والجيل الأحدث، أو المجموعة الضخمة الجديدة من الأفراد الذين ينتجون في ميدان الثقافة فيما بعد تلك المجموعة نصف المتشكلة نصف المجزأة، بدأ ويواصل العمل في إطار التجزئة. ولم يحظ هؤلاء حتى بنعمة نصف التشكل، كما أنهم لا يكونون جيلاً بأي معنى فني أو ثقافي. انهم مبعثرون ،ومجزأون، مثلهم كمثل الناس على أي مستوى آخر، اجتماعي، أو سياسي، او اقتصادي، ولم يحدث ان رأينا في تلك الموجتين المتتابعتين من المجموعات فناناً لديه رؤية كلية للواقع، للإنسان، للماضي والحاضر والمستقبل، للوطن العربي وللثقافة العربية. كما اننا لا نرى في أي مكان أبنية ذات معنى، أبنية مشبعة بالكلية وبالاكتمال. وعلى النقيض من ذلك، فإننا نشهد تجزئة كاملة. ان اعمال المجموعة المتميزة من الأفراد في مصر ابتداء من عبد الحكيم قاسم حتى يوسف القعيد تقدم مثالاً جيداً لهذا. ونرى في أعمال هاني الراهب في سوريا مثالاً جيداً آخر. وفي الشعر تكثر الأمثلة، والأغلب أن التقاط بعض الأسماء سوف يكون حماقة. ونحن لا نرى هنا شخصية ضخمة، أو فناناً فذاً. ويبدو الأمر كما لو ان عصر الأفعال البطولية أو الأفراد مكتملي التكوين، والمتكاملين تماماً، قد ولّى. ونحن قد نرى بعض قطع أدبية مفردة بالغة الجودة، وقصائد مفردة، وقصصاً قصيرة مفردة، وروايات، ومسرحيات، وتصاوير (لوحات)، ولكننا لا نرى كياناً أدبياً، أو كياناً في دنيا الإبداع الثقافي. وهذه هي السمة المميزة للانتاج الثقافي العربي اليوم، وكما نوهت سابقاً، فإنها سوف تبقى العلامة المميزة للانتاج الثقافي العربي

خلال العقد القادم على الأقل. وهذا الذي أقوله الآن يصح وسوف يستمر صحيحاً على مستويين مختلفين. وأنا قد وضعته، حتى الآن، على مستوى المبدع، غير انه صحيح أيضاً على مستوى الشيء الفني المبتدع ذاته. وفي كلمات أخرى نقول ان غياب الفعل الفردي البطولي، والتشكل الجيد، والجماعية، والشمولية، والذات المتكاملة، مثلما هو شديد الوضوح فيما يخص المبدع، الشاعر، والروائي، والمسرحي، والمفكر، والرسام، فهو أيضاً شديد الوضوح فيما يخص الشخصية والبناء الكلي في الرواية، أو فيما يخص الشخصية في المسرحية أو القصة القصيرة، أو «الصوت» في القصيدة، أو التكوين في الرسم، حيث تشهد على هذا المستوى أيضاً تجزؤ الشخصية، وغياب المركز والشمولية والجماعية، وغياب الأبنية المتكاملة.

لقد ذكرت بالفعل بعض الأسماء والأعمال في سياق وصفي السابق للتجزئة. وأود الآن ان أركز على بنية القصيدة وان أتخذ من قصيدة أدونيس الأخيرة الهامة «إسماعيل» مثالاً. وليس قصدي هنا أن أقدم دراسة لهذا العمل المركب، ولكن أن أشير ببساطة الى حقيقة انها تمثل عملاً مختلفاً للغاية عن العديد من قصائد أدونيس التي كتبت في حقبة الجماعية، والشمولية، والاكتمال العضوي. ان «اسماعيل» تبدو مجزأة، حتى على المستوى الفيزيائي. إنها مقسمة الى أجزاء، وكل جزء يتم تقطيع السرد فيه بأسلوبين مختلفين. الأول داخلي، حيث تحتل مربعات مغلقة مركز النص فجأة. وتقف هذه المربعات غير متصلة، أو ضعيفة الاتصال، بتطور الجزء (الذي يضمها) ككل. والأسلوب الثاني يقطع النص خارجياً عن طريق إضافة هوامش مختلفة، الى حد ما، عن الهوامش المألوفة، لكون كل منها ينبع من السطر في المتن الذي هو متعلق به، وفي الوقت ذاته يعد استطراداً له. وهذا الاستطراد لا يرد باعتباره سرداً عضوياً، اي استمراراً أصيلاً للتركيب اللغوي أو للتصوير، ولكنه يرد في شكل تعليق على هذا السطر المحدد، بما قد يضيف في بعض الاحيان بعداً جديداً له، أو بما قد يغير من توجهه ومن طبيعته في أحيان اخرى. وهذا التقطيع الثابت للنص (المتن)، داخلياً وخارجياً، إنما هو التجسيد لعملية هدم البناء التي كنت أناقشها من قبل. وهذا المثال المتميز قد تم انتاجه في لبنان في العام الماضي[١٣]. واذا كنتم سوف تسامحون معي، فإنني أشير الى واحد من أعمالي الخاصة. ففي زمن يعود الى ١٩٧٠ كنت قد كتبت قصيدة عنوانها «معارضة»[١٤]، وقد تم تلقيها بإحساس بالصدمة كبير من قبل عدد من الشعراء الكبار الذين كانوا قد استوفوا نضوجهم خلال تلك الحقبة التي أسميتها حقبة الاكتمال، والنمو العضوي، والتكامل. وكانت القصيدة نصاً طويلاً للغاية، بلغ أربعين صفحة ونيفاً، وكان مقسماً، ومهشماً، ومفككاً، وغير متجسد، في مجموعه. وكانت أجزاء منه تتكون من

---

(١٣) كان أدونيس (علي أحمد سعيد) قد نشر قصيدته «اسماعيل» في شباط/ فبراير ١٩٨٤ م. (المترجم)

(١٤) كمال أبو ديب، «معارضة»، مواقف (بيروت)، (١٩٧٢).

خرائط، أو مقطوعات موسيقية، أو نسخ مصورة من قصائد لشعراء آخرين، أو نسخ مصورة من قصص الاضطهاد والرعب جاءت من التراث القديم، ورسوم لبيكاسو، أو صفحات بيضاء، أو صفحات تشغل فراغها نقط صغيرة خابية. وكان النص يتكوّن من سلسلة طويلة من المعارضات والتناقضات تمزق كلها جسد القصيدة وجسد الأمة التي دعوتها بالرمز «مرسيّة المغنّي». ولعل هذا كان هو العمل الرئيسي الأول للتفتت والتجزئة، والذي لم يجسد هذه الفترة وحسب، ولكنه تنبأ بها أيضاً. ونحن نشهد في الرواية والمسرح عملية التفتت والتجزئة نفسها التي نشهدها في الشعر. ففي روايته ألف ليلة وليلتان يقدم هاني الراهب نصاً طويلاً لا يتكوّن من تتابع روائي يشغل الزمن على هيئة عملية نمو عضوي تبدأ من الألف الى الباء... الى التاء... وهلم جرا حتى الياء، أي على هيئة سرد توالدي(١٥)، ولكنه (أي العمل) يأتي على هيئة سلسلة متكاملة من الطبقات النصية التي توجد متزامنة، والتي ترسم عالم عدد ضخم من الشخصيات والظواهر والأحداث والتناقضات، والتي تتصور الزمن سكونياً، وغير عضوي. وقد قوبلت الرواية هي الأخرى بالهجوم العنيف، ولكنها ببنائها (أو على الأصح بافتقادها البناء) تجسد العملية نفسها، أو حالة التفتت والتجزئة نفسها التي جسدتها أعمال اخرى كثيرة لحقتها بعد فترة قصيرة.

وأحد الجوانب الرئيسية لحالة التجزئة هذه التي كنت أحاول وصفها يرتبط مباشرة بخصيصة أخرى مهمة لكل من الواقع المعاصر والإبداع الثقافي في الوطن العربي. وبهذه الخصيصة أعني «التشيؤ». وهذه ظاهرة على قدر كبير من الأهمية الى حد انها تستحق مناقشة أطول كثيراً مما هو متاح لنا عملياً هنا. ولهذا فإنني سوف أقدم خطوطاً عريضة للطريقة التي تتجلى بها هذه الظاهرة.

اننا ندين للوسيان غولدمان بفهمنا للآلية التي يتم عن طريقها تضمين «التشيؤ»(١٦)، باعتباره حالة نفسية وعقلية للإنسان في المجتمع الرأسمالي، في البناء الروائي. فغولدمان هو الذي حلل الرواية الفرنسية الحديثة على وجه الخصوص، وأوضح بطريقة مقنعة (على ما أظن) أن استحواذ الأشياء على الإنسان، وأن الطريقة التي تحتل بها الأشياء مركز الصدارة في الرواية، إنما هي تجسيد «لظرف انساني» اذا ما استخدمنا تعبير مالرو، الذي قصد به ان هذا هو ميدان تطور المجتمع الرأسمالي الذي تنبأ به ماركس، والذي أوقف عليه مصطلح «التشيؤ». وطبقاً لغولدمان فإن «الحياة العقلية والفعالة للرجال تتضاءل باطراد وتذوي بقوة»

---

(١٥) (Diachronically) . والمقابل العربي من مأثورات مؤلف هذه الورقة. انظر: كمال ابو ديب، «الحداثة، السلطة، النص،» فصول (القاهرة)، العدد ٣، المجلد ٤ (١٩٨٤). (المترجم)

(١٦) التشيؤ أو التشييء (Reification) تجسيد أو تصوير المجرد في هيئة مادية. ويراه ماركس تعبيراً واقعياً عن الاغتراب، والاغتراب الاقتصادي بخاصة، في المجتمع الرأسمالي حيث يتحول نشاط الانسان (مجرد) الى سلع ونقود وملكية (أشياء) لها قوة طاغية تسيطر على هذا الإنسان المنتج وتسحقه وتنزل به الى مرتبة الأشياء. (المترجم)

في هذا الميدان. ثم ينهض نوع من الرجال الذين لهم بنيان نفسي سلبي تماماً، والذين هم مبعدون كلية عن مسؤولية اتخاذ القرار، والذين هم موجهون في الأساس نحو الاستهلاك (الذي يشمل بطبيعة الحال ثنائية الفراغ ـ والاستهلاك الثقافي)(١٧).

وقد يكون مفارقة ان نرى ابنية مشابهة في الرواية تظهر في مجتمع متخلف النمو، وتفصله عقود عن ميدان التطور الرأسمالي. وعلى أي حال، فإنني لست أشير هنا الى دراسة غولدمان من أجل المفارقة، ولكن لأن التطابق يساعد على إثارة بعض التساؤلات الخاصة بالثقافة، والأدب، والإبداعية، والأصالة.

إن استحواذ الأشياء على الانسان، والحالة الضمنية للتشيؤ التي يمثلها، سرعان ما صار خصيصة مألوفة في التأليف العربي المعاصر. وتعد رواية مالك الحزين لإبراهيم أصلان مثالاً نموذجياً في هذا الشأن. وسوف أقتطف فقرة من هذه الرواية، ثم أتركها لكم لتتأملوها في ضوء المناقشة التي قدمتها. وها هي الفقرة:

«كانت جدران الحجرة مزدحمة بصفوف الكتب المتراصة على أرفف الخشب المحمولة من أطرافها بالحبال المجدولة، كما كانت هناك لوحتان كبيرتان على جانبي النافذة، إحداهما نسخة من الموناليزا التي فردت على الجدار وثبتت من أعلاها بمشبك معدني صغير، أما الأخرى فقد علقت في الجانب الأيمن، فوق نهاية الكنبة التي يجلس عليها. كانت مرسومة بالحبر الشيني على ورق أبيض مال لونه الى الصفار موضوعة داخل إطار عريض دون زجاج، انطفأ طلاؤه الذهبي وصار في لون النحاس القديم المطروق، تمثل رجلاً يركب بغلة عجوزاً، بدرع على الظهر، ورمح طويل كالعصا. وكان التابع قريباً من الأرض على ظهر حماره اللاهي ذي الخرجين، يرفع رأسه المدور ويتطلع الى فارسه العالي وهو صامت. وكانت الأرضية مجموعة من الخطوط التي استكملها توقيع بيكاسو والتاريخ، وعلى هذه الأرضية، بين قوائم البغلة والحمار، عدد من طواحين الهواء الصغيرة مثل لعب الأطفال. وبدت الشمس معلقة كأنها الحلقة المعوجة المفتوحة ترسل أشعتها في خطوط قصيرة وطويلة. كما كانت بالحجرة بندقية صيد قديمة، ومجموعة مختلفة من زجاجات الخمر الفارغة، والأكواب وأقلام الرصاص، وخوذة من الحديد امتلأت بعلب الأدوية وأمشاط الكبريت، ومكتب، ومرآة ثقيلة بإطار منقوش، ودولاب صغير عليه (بيك آب) وتحته زوجان من الأحذية. وخلف الباب، كانت ثيابه معلقة على المشجب النحاسي الصغير».

إن تحليلاً دقيقاً سوف يكشف عن الشخصيات والمواقف والتصورات التي رسمها الروائي العربي في إطار بناء جديد (لا بد وانه قد تعلمه من الغرب) تصدر عن ظروف مشابهة في طبيعتها، وان كانت مختلفة في أصولها، لتلك التي يعايشها الفرد في مجتمع التشيؤ. ان الفرد الإنساني في المجتمع العربي منفي بواسطة السلطة والقهر اللذين هما في أغلب الأحوال سياسيان، وحياته النفسية سلبية في أساسها، وهو مبعد عن مسؤولية اتخاذ

---

(١٧) Lucien Goldman, *Cultural Creation in Modern Society* (Oxford: Blakwell, 1977), p 85

القرارات، وموجه الى الاستهلاك من جراء الآثار الساحقة للسلطة. والإنسان الغربي امنفي بواسطة السلطة والاستغلال، على المستوى الاقتصادي غالباً. وكما قال المتنبي:
«تعددت الأسباب والموت واحد».

ومن ناحية اخرى، فإن الفقد الجزئي لأهمية الفرد في المجتمع الغربي قد حدث في سياق الرأسمالية المؤسساتية وبزوغ الهيمنة (مجسدة في إعمال آليات تنظيم ذاتي واعية)، أما الفرد العربي فإنه فقد كل أهميته (إن كان له منها شيء على الاطلاق) بسبب تنظيم ذاتي لممارسات السلطة على المستويات كافة، وبسبب الضغوط الماحقة لنسق القيم الذي يعد بناءً كلياً بأبعاده السياسية، والاجتماعية، والثقافية، واللغوية، والأخلاقية. ان بزوغ المجتمع الاستهلاكي خلال العقد الأخير قد أدى الى تدهور الموقف، ولربما يكون قد عجل بتبلور مبتسر لشروط «التشيؤ».

ان البناء القادر على تجسيد التجربة الثانية إنما يكون قادراً على تجسيد التجربة الأولى[18]. و«الغزو» الثقافي هنا هو بمثابة فعل مثرٍ، ولا يمثل تهديداً للأصالة[19].

أوليست حالة التجزئة والتشيؤ هذه التي أنتجت الفرد «ذي البنية النفسية السلبية في جوهرها، والمبعد عن كل مسؤوليات اتخاذ القرارات» هي على وجه الدقة الحالة العقلية للملايين من العرب في أرجاء الوطن العربي كافة الذين يستمعون وينظرون بسلبية ثم ينشغلون بشؤونهم اليومية بينما كانت اسرائيل تدمر لبنان والفلسطينيين، عبر لبنان، وفي صبرا وشاتيلا؟. في حقبة الكمال، كما سوف أتبسط في تسميتها الآن، كان لا بد لهذه الملايين، على الأقل، ان تتدفق في شوارع المدن العربية في مظاهرات ضخمة، وعاطفية، وعنيفة. غير ان تلك كانت أزمنة مختلفة.

ودعوني الآن انتهي من حيث بدأت، أي مع التجزئة، وأن أقدم شهادتي الأخيرة ليس عن طريق التلخيص، وإنما عن طريق إعادة صياغة رؤية لأشكال الأشياء القادمة، نصف متشكلة، ونصف مشوهة.

ان المجتمع العربي مهدد خلال العقد القادم باحتمال بلوغ حالة تجزئة كلية. وأوضح أنماط التجزئة هو هذا الذي تسببه الانقسامات الطائفية، في جانب، والتنوعات العرقية، في جانب آخر. ان تجزئة ايديولوجية قحة تسود بالفعل، وسوف تبلغ أبعاداً جديدة (في المستقبل). يضاف الى ذلك اننا سوف نشهد احتدام الصراع الطبقي داخل كل قطر عربي،

---

(١٨) يبدو أن المؤلف يعني بالثانية هنا التجربة الغربية، ويعني بالأولى التجربة العربية المعاصرة. (المترجم)

(١٩) التعبير الأصيل يحتمل ان يأخذ شكل المقامة او الخبر، وكلاهما يجسد توجهات، وحيوات نفسية، وشخصيات مختلفة، كما أن كليهما لابد وأن تكون مقدرته أدنى مما يلزم لأداء هذه الوظيفة الجديدة للبناء. (المترجم)

أولاً، ثم فيما بين الأقطار العربية بعضها البعض، ثانياً. وفي بعض الأقطار سوف يبلغ البناء الاجتماعي نقطة لا بد وان يسيطر عندها توازن يأخذ شكل «الانسان ذي البعد الواحد»، او «المجتمع ذي البعد الواحد». وسوف يكون الصراع الطبقي مكتوماً بسبب المكاسب التي تحققها الطبقات العاملة في مجتمع «الوفرة». وفي أقطار اخرى سوف تكاد الطبقة الوسطى ان تختفي، وينقسم المجتمع الى الغنى الفاحش والفقر المدقع. وفي البقية الباقية من الأقطار، فإن نمطاً أكثر تقليدية سوف يظهر او يبقى، حيث توجد طبقة صغيرة من الأثرياء، والبرجوازية، والجماهير الشعبية الفقيرة.

وفي خضم هذا كله، فإن سلطة الدولة سوف تبلغ سَمْتَها في بعض الأجزاء، بينما تبدأ في التهاوي في أجزاء اخرى. وسوف يجسد الإبداع الثقافي هذه الحالات بأن يكوِّنها، وأن يحاول ان يتسامى عليها، في آن واحد.

ان فكرة، وإمكانات تحقيق، مشروع جماعي، أو حلم عربي، سوف تتقلص وتصبح أدنى مما هي عليه الآن، رغم انها فعلياً عند نقطة شديدة التدني.

من عملية التفتت والتجزئة الكلية هذه التي رسمتها قد تظهر امكانات نشوء مشروع جديد اكثر صلابة. وأي شيء يظهر، سوف يكون في تقديري أعمق تجذيراً في واقع الوطن العربي. وبهذا المعنى، فإنه سوف يكون أكثر أصالة. والنماذج الجاهزة (المسبقة التصور)، والشمولية، يحتمل ان تذوي، بما فيها الماركسية والإسلام. وإذا كانت السنوات المائة المنصرمة قد تميزت بوجود مثل هذه النماذج مفروضة على الواقع، فإن السنوات العشرين الى الخمسين القادمة يكثر احتمال ان تتميز بالتنقيب في الواقع، وفي الأبنية الاجتماعية، وفي الظروف الاقتصادية، وفي الأشكال الثقافية.. الخ.. الخ، مما سيساعد على صياغة أسلوب جديد، وعربي على وجه التحديد، لرؤية الأشياء، وصياغة نمط للوجود العربي وللتنظيم الاجتماعي والسياسي العربي، وصياغة تركيبة عربية. ومثل هذه التركيبة سوف تتمثل المبادىء الأساسية للايديولوجيات السارية في الثقافة العربية اليوم، وان كان أي من هذه الايديولوجيات لا يحتمل ان يبقى في إطارها باعتباره ايديولوجية مهيمنة. وليس هناك شك في أن جوانب من الثقافة التقليدية (بما فيها الإسلام) سوف يتم دمجها في هذا النظام الجديد للاعتقاد والتنظيم. إلا ان الإسلام باعتباره تنظيماً شاملاً للحياتين الاجتماعية والسياسية، وباعتباره نموذجاً جاهزاً (مسبق التصور) موجوداً في العصر الذهبي، لن يهيمن على الحياة العربية. وهذا مجرد تنبؤ فقط. ولكن التنبؤات يمكن الاعتراف بفاعليتها في بعض الأحيان اعتماداً على الحدس. وأنا أقول «بعض الأحيان»، لأنني أتذكر سراً ما حدث في المرة السابقة التي حاولت فيها طرح تنبؤات... واعذروني اذا لم استطع إفشاءه لكم.

وإذ أنتهي الى الختام الآن، فانني أود تأمل الاحتمالات التي يمكن ان تنفتح أمام الإبداع الثقافي في إطار منظومة الأحوال السيئة التي أصورها وأتوقعها.

لقد هيمنت العقيدة (الايديولوجيا) والسلطة على الثقافة العربية قروناً عديدة. وقد تحول الإبداع الثقافي لهذا السبب الى أداة لكل من الايديولوجيا والسلطة، أو أداة في يد واحدة منهما في قتالها ضد الأخرى. وفي الأزمنة القديمة كانت الايديولوجيا والسلطة تنبعان من الرؤية الدينية للعالم، والى حد ما، من التنظيم الديني للمجتمع. وربما تكون طبيعة الايديولوجيا والسلطة قد تغيرت خلال السنوات الخمسين الأخيرة، غير ان علاقتيهما بالإبداع الثقافي لم تتغير إلا بطريقة هامشية. فقد حدث الانتقال من إجماع الإسلام الى إجماع القومية، والاشتراكية، والثورة، ومن سلطة الشخوص السياسية ـ الدينية الى سلطة الحزب الواحد، أو الى تشخص الإله في الحاكم العسكري، أو الشيخ، أو الأمير، أو الملك. وعلى أي حال فإن الإبداع الثقافي قد بقي الى حد كبير تهيمن عليه الايديولوجيا والسلطة. وما من فترة واحدة هيمنت فيها حالة البحث الحر عن الثقافة: البحث الحر عن البدائل، وعن حرية الإبداع، وعن التفاعل الفردي (الذاتي) مع العالم ومع تفسير الواقع، وعن تقديم إجابات فردية عن الأسئلة العويصة التي تواجه الانسان سواء في داخل المجتمع، أم في خارجه (وبمنطق قد لا يكون صحيحاً تماماً)، أي الأسئلة ذات الطبيعة الميتافيزيقية. وها نحن قد بدأنا الآن، وللمرة الأولى منذ قرون، نرى وضعاً، ونعيش في محيط اجتماعي، يتم فيه تحدي كل من السلطة والايديولوجيا بدرجة ما.

ان الذي يبدو ان ما تطمح اليه الكتابة العربية والإبداع الثقافي العربي هو تكثيف هذا التحدي لإحداث تجزئة، ليس للقوى الاجتماعية في هذه المرة، وإنما للسلطة وللايديولوجيا. فنحن نرى للمرة الأولى نوعاً من الأدب لا تحكمه الرؤية الجماعية، ولا الايديولوجيا، ولا السلطة، وإنما يحكمه البحث الحر غالباً. ونحن نشاهد أعلى درجات التجريب التي عرفتها الثقافة. اننا نشهد حس مغامرة أصيل عند استكشاف الواقع، وعند اكتشاف وسائط تعبير في المسرح، والشعر، والرواية، والرسم، والنحت، وحتى في الموسيقى. لقد بدأنا نرى حالة تعددية أصيلة، في مقابلة الرؤية ذات البعد الواحد، والصيغة ذات البعد الواحد، التي تولدت في الماضي عن هيمنة الايديولوجيا والسلطة. انها حالة التدفق والبحث الحر التي ترقد تحت الشعور بالقلق الذي يأخذ بخناق الناس في الوطن العربي اليوم. إنها الحالة التي تجعل الناس يعلنون اننا نعيش مع حالة أزمة، أزمة في الإبداع، أزمة في الشعر، أزمة في الفكر، أزمة في النقد، وأنا أدعي اننا لا نعيش حالة أزمة. اننا نعيش حالة تمت فيها تجزئة مثل هذا الإجماع، ويحتمل ان تبزغ فيها روح جديدة. ان هذه الحالة تنعكس بقوة في نوع جديد من الكتابة في مصر التي دخلت، على سبيل المثال، للمرة الأولى في حالة بحث حر وتجريب. اننا نراها في الكتابات الجديدة التي أسميها كتابات

ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية، ولربما يكون الأكثر أهمية اننا نراها في سياق الصراع الفلسطيني، وفي الشعرالحديث لمحمود درويش على وجه الخصوص. ان العملية أبعد ما تكون عن الاكتمال بعد، إلا اننا نقترب من النقطة التي يتحتم ان تتهاوى عندها الايديولوجيا والسلطة باعتبارهما مصادر للقوى المهيمنة وللإبداع الثقافي السائد. وسوف تتهاوى معهما أيضاً هيمنة النماذج الجاهزة، سواءً أكانت غربية الأصل أم اسلامية قديمة.
وانني واع تماماً، وأنا أقول هذا، بأن مثقفين ومحللين آخرين يتحدثون عن إحياء اسلامي، وكما أعلنتها صريحة من قبل، فإنني شخصياً أهوّن من شأن هذه الظاهرة باعتبارها في الأساس سلسلة من ردود الفعل ضد عملية إزاحة وتنازع عنيف مع الغرب، وضد تكنولوجيته، وضد تقدمه المادي، وضد هيمنته، التي لم يعد المجتمع التقليدي قادراً على التكيّف أو التعامل معها. اننا نقترب الآن من النقطة التي سوف تبدأ عندها التجزئة للوصول الى الأسس العميقة للسلطة وللايديولوجيا، والتأثير في قواعد قوة الدولة. وتحدث هذه التجزئة الآن على مستوى المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والفئات الاجتماعية المختلفة، والكيانات الثقافية المتنوعة. وسوف يكون العقد القادم حاسماً في هذا الصدد.
وقد كانت هذه الأمور كلها، وسوف تكون في صالح الإبداع الثقافي، بمعنى انه يحتمل ان يكون اكثر ثراء، واكثر تنوعاً، واكثر انسانية، وحتى مع استغراقه في الصراعات الاجتماعية والسياسية فإنه سوف يكفّ عن ان يكون ايديولوجيا قحاً، وسوف يبدع لغة اكثر انسانية. وفي هذا السياق فإن الخبرة الفردية يحتمل ان تصير ذات أهمية بالغة في الإبداع الثقافي وفي التعبير، اذا ما قورنت بما كانت عليه في أي وقت مضى. كما أن أشواق الإنسان، حبوطاته، وآماله، ورغباته، وأسئلته وإجاباته، سوف يتم الكشف عنها في قوة وثراء في أشكال الإبداع الثقافي كافة التي سوف تحرر نفسها، الى درجة كبيرة، من هيمنة كل من الايديولوجيا والسلطة. وقد أكون مخطئاً تماماً، إلا انني أحسب ان التغييرات الآخذة في التبلور طوال السنوات العشر الأخيرة توحي بأن هناك فرصة طيبة أن لا أكون هذا المخطىء كلية.

وهناك بعد آخر غاية في الأهمية لانهيار الايديولوجيا والسلطة والنماذج الجاهزة. فهذا الذي يبدو وكأنه أزمة إبداع في الوطن العربي اليوم ينشأ جزئياً عن كون قوى بعينها ترفض الغرب الآن باعتباره نموذجاً تلزم محاكاته، مثلما يرفض آخرون بالكثرة نفسها، ان تكون الثقافة الإسلامية هي هذا النموذج. وتلك نبضة حاسمة في ثقافتنا الآن، حيث يتحتم على الوطن العربي ولمرة واحدة ان يرتفع الى مستوى تحدي الحضارة الحديثة دون نماذج جاهزة (سابقة التصور). ودونما نموذج (خاص) فإن الوطن العربي لا بد وأن يعترف ان خياراته محدودة للغاية، سواء أهلك أم طور قواه الإبداعية، وقدرته على الاستكشاف، والخلق، واستنباط نموذجه الخاص في نهاية المطاف. وسوف يولّد هذا نبضات ومسارات جديدة في

المجال الثقافي. وهذا على وجه التحديد الذي سوف يقوم، اكثر من أي شيء آخر، بتشكيل مستقبل ما هو آتٍ. ومن طبائع الأمور ان السلطة والايديولوجيا سوف تكافحان للإبقاء على تحكمهما التاريخي في الانتاج الثقافي، كما اننا سوف نشهد محاولات عنيفة من أجل إخضاع الإبداع الثقافي بواسطة كل من الدولة والحركات التقليدية (الدينية في الأساس) التي تنبعث الآن تحت لواء «الإحياء» الإسلامي. بيد انني شخصياً أثق ان نتيجة هذا الصراع لن تكون انتصاراً لهذه القوى على المدى البعيد.

القِسْمُ الخَامِس

التحَوّلاتُ الاجْتِمَاعِيّة

الفصل الثاني عشر

الممكنات الاقتصادية - السكانية العربية المستقبلية: هل هي سياسة دواء؟

اسماعيل ع. سراج الدين (*)

مقدمـــة

حدثت التغيرات في الأنظمة الاجتماعية - السكانية المستقرة، التي حدّت الحوادث البيئية، حين تم اعتماد تكنولوجيات جديدة للانتاج وتم تنظيمها اجتماعياً على نطاق واسع. يواكب في أغلب الحالات عملية التغير هذه المزيد من التخصص، وبالتالي فتح الأسواق المحلية وتكاملها مع النظام الاقليمي والدولي الأوسع للتجارة والتبادل. ويجب التأكيد هنا ان التغييرات التكنولوجية الأساسية ليست غير وجه واحد، وان كان لها دور مركزي في تنمية حضارتنا التكنولوجية المتطورة ابداً. ولكن، ما ان تمسك «تكنولوجيات الانتاج» الجديدة بزمام الأمور، حتى ينشأ نظام جديد من الاستقرار السكاني والعلاقات الاجتماعية يكون متناغماً مع الموجة الجديدة من «التقنيات» البازغة.

وتتجه معدلات الوفيات والمواليد، خلال فترات التغييرات البنيوية هذه، نحو الانضباط في اتجاه مستويات جديدة تتواءم مع هذه المنظومات الجديدة لعلاقات الإنتاج وللتكوينات الاجتماعية المواكبة. ويدعى هذا الانتقال من مستوى توازن معدلات الحيوية الى مستوى آخر في أدبيات الإحصاء السكاني «التحول السكاني». والواقع ان «التحول السكاني» الحالي[1] إنما هو ناتج عن تجربة العالم الدرامية لتغيرات تكنولوجية جديدة (تُعرف

(*) استاذ اقتصاد سياسي وديناميكية سكان في جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة الامريكية، وفي معهد الكويت للبحث العلمي.

ويقدم المؤلف الشكر للدكتور يوسف الابراهيم للنقاش المتبادل الذي ساهم في بلورة الافكار في هذه الورقة، وكذلك على المساعدة البحثية من حنين سيد وجوليتا دحداح. والآراء الواردة في الورقة هي للمؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء المؤسسات التي ينتسب اليها. وهذه الورقة تطوير لعمل اسبق تم تقديمه في اللقاء السنوي الاول للجمعية الباكستانية للتنمية، اسلام اباد، نيسان/ابريل ١٩٨٤.

(١) كما هو معروف تماماً، فإن التحول السكاني الحالي المواكب للثورة الصناعية لم يكن بالخبرة الاولى للجنس =

بالثورة الصناعية). وهذا التحول الاجتماعي ـ السكاني الذي يعود الى القرن السابع عشر، والذي تسارع خلال النصف الثاني من هذا القرن، قد أثر على كل معاملات الحياة الإنسانية وغير الإنسانية، بما في ذلك معدلات الحيوية، كما أنه وضع المجتمع الدولي على طريق «استقناء»[٢] لا بديل عنه.

لا يمكن بالنتيجة تعريف التحولات السكانية بطريقة مستقلة عن سياقها الاجتماعي ـ الاقتصادي، وبدرجة أعمق، عن تكنولوجيا الإنتاج السائدة. ومن الممكن للمعاملات السكانية (الديمغرافية) ان تتغير نتيجة التغير في العلاقات الاجتماعية، دون أن يواكب ذلك تغير مهم في المعاملات التكنولوجية. غير ان مثل هذه التغيرات تكون محدودة بالضرورة بإمكانات النظام الإنتاجي الذي يجب ان يكون، في التحليل النهائي، قادراً على توفير الدعم الحيوي (البيولوجي) اللازم للنمو السكاني.

كان نصيب الدراسات المعاصرة للتغير السكاني التي تُنَظِّر أو تَصِفُ طرق ووسائل التأثير في الخصوبة أو سلوك الهجرة دونما اعتبار لأولوية الأسباب الهيكلية التي تلهب هذه التغيرات، الفشل. وعلى اي حال، فليس من الضروري ان تكون الأسباب البنيوية وحدها كافية للتشخيص الصحيح ووصف العلاج لقضايا التنمية. ولا يكاد يوضع التغير السكاني في حالة الحركة إلا ويكتسب قوة دفع ذاتية تتفاعل بدورها مع المعاملات الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع. ويظل من الأهمية بمكان فهم محدِّدات ونتائج التغير السكاني (الديمغرافي).

وتظل بالنتيجة البحوث الخاصة بالتنمية الاقتصادية او باختيار الأنماط التنموية الملائمة، والتي لا تدمج الحركية السكانية، بالمعنى الذي سبق، قاصرة. والمقولة الرئيسية لهذه الورقة هي ان تلك بالفعل هي حال أغلب تحليلات التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية، بخاصة فيما يتعلق بالوطن العربي. وكما سوف تثبت هذه المناقشة، فإن التحليلات الموضعية (الإقليمية) للتغير السكاني إذ تكون غير كاملة بالضرورة، إلا ان «رؤية عالمية» متكاملة للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية لا تنمي في داخلها حركيات التغير السكاني تكون غير

= البشري ولن يكون الاخير. للمراجعة والمناقشة، انظر:

Ismail Sirageldine, *Population Policies and Development in the 80's* (Pakistan: Pakistan Institute of Development Economics, 1984).

(٢) تستخدم هنا Technicalization استقناء و Techniques تقنيات أو أساليب، بالمعنى الذي تم تحديده في:

Jacques Ellul, *The Technological Society* (New York: Vintage Books, 1964).

والذي يختلف عن Technology تكنولوجيا. وفي هذا الاطار فإن تقنيةتشير الى «أي تجمع من الوسائل القياسية يستخدم لتحقيق نتيجة مقدرة سلفاً». أو «لاجبار الكيفي ان يصير كمياً. . . (و) لدفع كل مرحلة من النشاط الانساني، والانسان ذاته، الى الخضوع للحسابات الرياضية لهذه التقنية». انظر: المصدر نفسه، ص vi, xvi .

متسقة داخلياً. وسوف يكون تركيزنا تشخيصياً، الى حد ما، اكثر منه علاجياً.

في القسم الثاني (من هذه الدراسة) سوف نفحص التوجهات السكانية في المنطقة العربية حتى نهاية القرن الحالي، ونقوّم قوة دفع كل منها، مركزين على معدلات الحيوية. بعد ان يتم في مكان لاحق من الورقة، فحص الظاهرة الهامة للهجرة الإقليمية الداخلية. وفي الجزء الثالث سوف نراجع الأصوليات المنهجية[3] المتنوعة للتنمية للبحث في دور الحركيات السكانية في إطار أبنيتها الخاصة. وسوف تكون خطوتنا التالية أن نقوّم قابلية هذه المناهج المتنوعة للتطبيق على الاحتمالات الاقتصادية ـ السكانية المستقبلية في الوطن العربي، وهو موضوع القسم الرابع. في القسم الأخير سوف نناقش باختصار بعض المضامين السياسية، ومن بينها تلك التي تخص الهجرة الدولية.

أولاً: التحول السكاني في الوطن العربي: هل هو قدر مكتوب؟

كانت معدلات المواليد الخام في الوطن العربي، في عام ١٩٦٠، تزيد عن ٤٠ بالألف من السكان في جميع الأقطار دون استثناء، وقريبة من الخمسين في أغلبها. وكانت معدلات الوفاة الخام في المقابل، تزيد على ١٧ بالألف لجميع الأقطار فيما عدا اثنين (جدول رقم ١). وفي عام ١٩٨٢، احتفظت معدلات الخصوبة بمستواها العالي، ما عدا استثناءات محدودة بلغت فيها مستويات أدنى نوعاً ما، في حين انخفضت الوفيات بطريقة درامية، مما عكس مزجاً بين تحسن العناية الصحية وبين بنية الشباب، الأمر الذي أدى بدوره الى زيادة حادة في المعدلات الطبيعية للنمو السكاني. ويوضح الشكل رقم (١) الوضع فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠، والاتجاهات المتوقعة خلال عام ٢٠٠٠.

ومن الجلي أنه فيما عدا مصر ولبنان، حيث يُتوقع ان تكون معدلات النمو أدنى بقليل من ٢ بالمائة، فان معدل النمو السكاني العربي سوف يزيد عن ٢ بالمائة سنوياً، ويتجاوز ٣ بالمائة لأغلب الأقطار في عام ٢٠٠٠. مما سيجعل احتمالات معدلات الزيادة السكانية العالية هذه تستمر خلال القرن الحادي والعشرين. وبمعنى آخر، فإن استكمال التحول السكاني، بالمعنى الضيق، لن يتحقق في الوطن العربي، إلا خلال القرن الحادي والعشرين.

ما هي المتضمنات الاجتماعية ـ الاقتصادية لهذه الصورة السكانية، وكيف تؤثر على امكانات التنمية أو على قابلية الخيارات السياسية المتيسرة للتطبيق؟

في محاولتنا للإجابة عن هذا السؤال الاساسي سنسلك طريقين ممكنين. نسقط في أولهما ونختبر منظومة من المؤشرات المتابعة لنوضح ما يجب على الوطن العربي التعامل معه

(٣) Paradigms.

جدول رقم (١)
المعدلات الخام للمواليد والوفيات في الوطن العربي
(١٩٦٠ - ٢٠٠٠)*

القطر العربي	١٩٦٠(*)		١٩٧٠(**)		١٩٨٠(**)		١٩٩٠(**)		٢٠٠٠		السنة المقترحة لبلوغ المعدل الصافي للتناسل الوحدوي(*) (NRR=1)
	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل المواليد	معدل الوفيات	
السودان	٤٧	٢٥	٤٧	٢٢	٤٧	١٨	٤٤	١٦	٤١	١٢	٢٠٣٥
مصر	٤٤	٢٠	٤٠	١٧	٤٠	١٣	٣٣	١٠	٢٧	٨	٢٠١٥
اليمن الديمقراطية	٥٠	٢٩	٤٩	٢٤	٤٨	٢٠	٤٨	١٧	٤٤	١٤	٢٠٤٠
اليمن العربية	٥٠	٢٩	٤٩	٢٧	٤٩	٢٣	٤٨	٢٠	٤٥	١٦	٢٠٤٠
الأردن	٤٧	٢٠	٤٨	١٦	٤٦	١٠	٤٧	٧	٤٢	٥	٢٠٢٠
تونس	٤٧	١٩	٤٠	١٤	٣٥	١١	٣٢	٨	٢٥	٧	٢٠١٥
سوريا	٤٧	١٨	٤٧	١٤	٤٧	٨	٤٣	٦	٣٤	٤	٢٠٢٠
لبنان	٤٣	١٤	٣٦	١١	٣٠	٩	٢٨	٨	٢٤	٧	٢٠٠٥
المغرب	٥٠	٢١	٤٨	١٧	٤٥	١٣	٤١	١١	٣٣	٨	٢٠٢٥
الامارات العربية المتحدة	٤٦	١٩	٣٦	١١	٢٩	٦	٢٦	٤	٢٥	٥	٢٠١٥
الجزائر	٥١	٢٠	٤٩	١٦	٤٦	١٣	٤٥	١١	٤٠	٨	١٠٢٥
الجماهيرية العربية الليبية	٤٩	١٩	٤٩	١٦	٤٧	١٢	٤٤	١٠	٤١	٨	٢٠٢٥
السعودية	٤٩	٢٣	٤٨	١٨	٤٥	١٣	٤٣	١١	٤٠	٨	٢٠٣٠
العراق	٤٩	٢٠	٤٨	١٦	٤٦	١٢	٤٣	٩	٣٦	٨	٢٠٢٥
عمان	٥١	٢٨	٥٠	٢٢	٤٨	١٧	٤٢	١٣	٣٥	١٠	٢٠٢٠
الكويت	٤٤	١٠	٤٨	٦	٤٠	٤	٣٢	٣	٢٥	٣	٢٠١٠

ملاحظة:

(*) البنك الدولي للانشاء والتعمير (IBRD) .

(**) الأمم المتحدة.

المصدر: The World Bank, *World Development Report, 1984*, and *World Population Projection, 1984*.

خلال العقود القليلة القادمة. وعلى سبيل المثال، فإن الحجم الكلي للتعداد السكاني العربي بين ١٩٠ و٢٠٠ مليون عام ١٩٨٥. ومع بعض الفرضيات التي تخص مسارات الخصوبة، والوفيات، والهجرة الصافية، فمن المتوقع أن ينضاف ما بين ١٤٠ و١٥٠ مليون مولود جديد بين عام ١٩٨٥ ونهاية هذا القرن، وأن تحصل حوالى ٤٠ ـ ٤٥ مليون وفاة خلال الفترة نفسها. وإذا افترضنا حوالى ٥ ـ ١٠ ملايين حالة هجرة خارجية صافية، فبإمكاننا أن نتوقع

شكل رقم (١)

التحولات السكانية في الوطن العربي

(١٩٦٠ - ٢٠٠٠)(*)

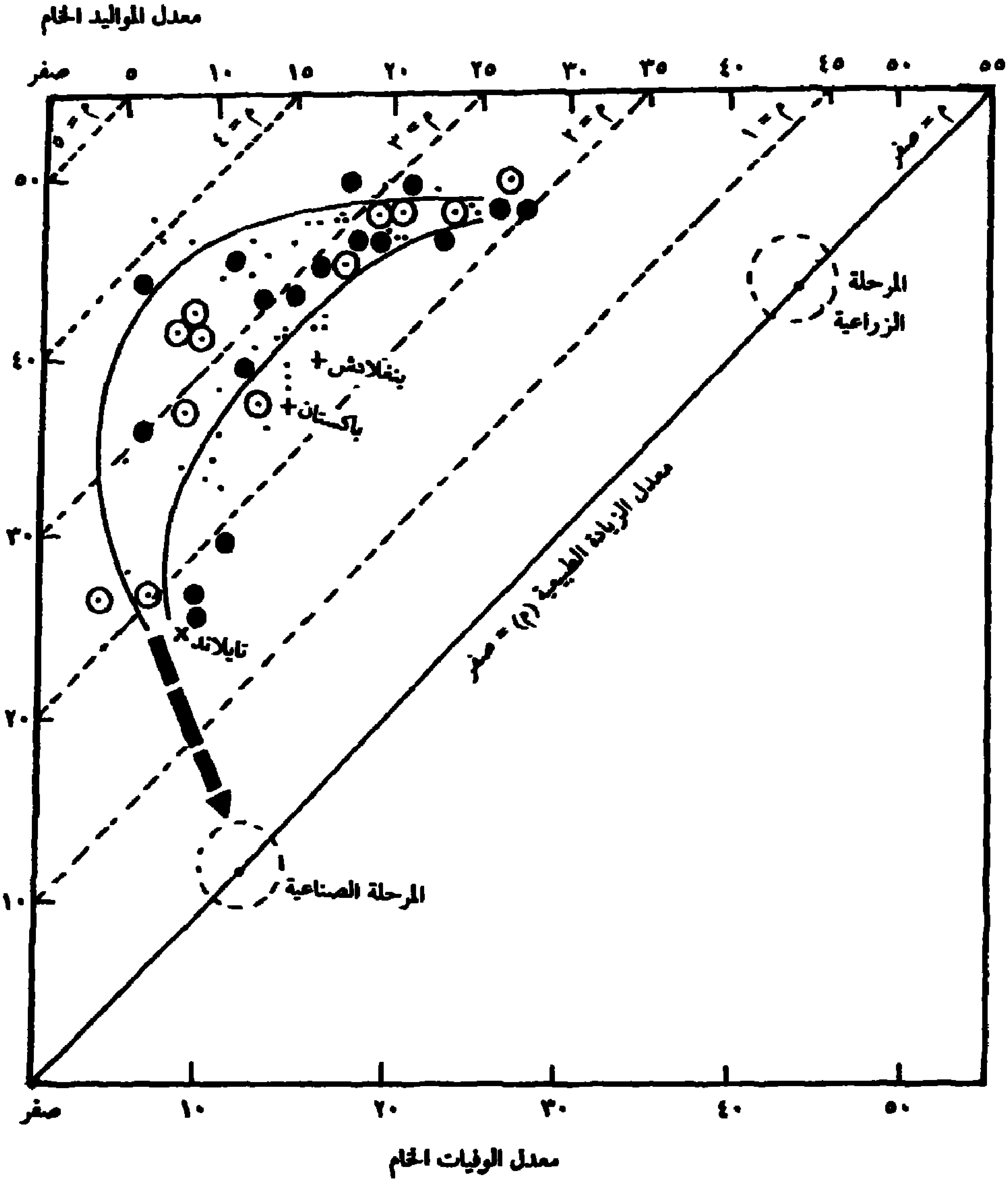

الدليل: (١٩٦٠) ● (٢٠٠٠)⊙ الأقطار المصدرة لرأس المال

(١٩٦٠)• ● (٢٠٠٠) الأقطار المصدرة للعمل

* أقطار مختارة.

المصدر: World Development Report, 1984, IBRD, and World Population Projection 1984. IBRD

أن يصل مجمل الحجم السكاني العربي إلى ٢٧٥ ـ ٣٠٥ ملايين نسمة مع قدوم سنة ٢٠٠٠. ويمكن أن نطمئن إلى افتراض أن حوالى نصف الـ ٤٠ ـ ٤٥ مليون حالة وفاة سوف يكون شديد الالتواء. (يتجاوز معامل ديمني ٠,٦ على سبيل المثال).

وفي مجال تتوافر فيه برمجة أفضل، فإن خبراء في علم السكان، واقتصاديين، وعلماء اجتماع، قد يحكمون بشأن الفروض التي قام عليها هذا التقدير، من أجل تحسين التقديرات التخمينية العديدة، بخاصة عند محاولة تقدير عدد الوظائف الاضافية التي يجب توفيرها لأغراض التخطيط. وبالمثل، فإن تأثير النمو السكاني على الاستثمارات الاجتماعية الضرورية للتعليم، والصحة، والاسكان، والاحتياجات الأخرى الاساسية، وأهمية دمجها في الاطار الاقتصادي الكلي (Macro) يفتح الابواب لدور هام للكفاءات التقنوقراطية الماهرة من الاقتصاديين، وعلماء الاجتماع، وخبراء السكان، كما أنه يتيح مباراة مسلية في الارقام، وإن كانت جادة. هذا هو المدخل الذي يشيع استخدامه عند التعامل مع التأثيرات السكانية. وهو، على أي حال، لا يسبر أغوار القوى الرئيسية التي أدت بالصورة السكانية إلى حالتها القائمة.

المدخل الثاني، الذي سوف نعتمده، يقوم على فحص المحددات لمعاملات النظام، وربطها بالنتائج. وسوف نقوم بالتحديد بفحص مدى النمو الداخلي للعوامل السكانية في المرحلة الحالية للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية العربية. إلا أن المستخلصات الخاصة بالسياسات التي يتم اشتقاقها من هذا الفحص يمكن أن تفسر في اطار الاصوليات المنهجية التنموية فقط. لهذا علينا أن نفهم كيفية معالجة التعداد السكاني داخل المنظورات التنموية العديدة. وليس هدفنا أن نقدم تقويماً شاملاً للجدل القائم بشأن الاصوليات المنهجية للتنمية. فمهمة كهذه ضخمة وأساسية وتقع خارج بعد هذه الدراسة. وسوف نقدم مفهومنا لدور حركية السكان في المناهج التنموية المختلفة من أجل ربط الوضع السكاني الذي حددنا ملامحه للتو بالسياق التنموي للوطن العربي.

ثانياً: السكان في الأصوليات المنهجية للتنمية

يبدو أن الخطوات المتلاحقة والمتنوعة للأحداث الوطنية والدولية، والتغييرات الهيكلية المواكبة التي حدثت في العالم خلال العقدين الماضيين قد حطت من قدر عدد من التعميمات المريحة التي تم احتضانها وتعزيزها من قبل أصوليات منهجية متنوعة للتنمية. وتشمل هذه الاحداث تغيير دور الصين في سياستها الداخلية وسياستها الخارجية، والتغيير في حظوظ أقطار الأوبيك، وظهور مجموعة من الاقطار الحديثة الصناعة من بين صفوف الأقطار الأقل نمواً يمكن تصنيفها الآن بكونها شبه امبريالية، والأفول الجلي لبعض الاقطار التي كانت

من قبل صناعية، وبزوغ صنف جديد من الأنظمة العسكرية ـ البيروقراطية في أمريكا اللاتينية المرتبطة برأس المال العالمي، وزوال الوهم بشأن تطور مفاوضات الشمال ـ الجنوب. وقد أزالت هذه الاحداث الوهم من اذهان علماء الاجتماع المهتمين بدراسات التنمية. وبالنسبة لهؤلاء الذين يؤسسون تصوراتهم للعالم على التحليل الآني (اللحظي) فإن السبعينات والثمانينات قد وضعتهم بالتأكيد بحالة ضياع. وبغض النظر عن الميول الايديولوجية للفرد، فقد ازدادت صعوبة تحديد الدول الاصدقاء أو الاعداء، أو حتى التنبوء بالتوجهات القصيرة المدى خلال هذه الفترة(٤). وكانت النتيجة أن وضعت اقتصاديات التنمية، باعتبارها نهجاً ـ فرعياً، في التجربة(٥).

ومن الواضح أن الحالة القائمة لاقتصاديات التنمية شفافة للغاية. ونحن في حاجة لأن نكون دوغماتيين في اتخاذ المواقف قبل إجراء مسح دقيق للميدان. وفيما يلي نقدم مراجعة موجزة للأصوليات المنهجية المختلفة للتنمية مبتدئين بالنموذج التقليدي (الكلاسيكي). واهتمامنا منصب على بيان كيفية تناول المسألة السكانية في هذه النماذج. وعلى أي حال، يجب أن نحرص على الا يكون رفضنا لأي أصولية منهجية، إذا كان قائماً على أرضية معنوية، سببه منطقية بنائها التحليلي، وإنما عدم صحة تطبيقها. فبإمكان الخنجر أن ينقذ

(٤) Alejandro Portes and John Walton, *Labor, Class and the International System* (New York: Academic Press, 1981), p.1.

(٥) كانت استجابات خبراء اقتصاد التنمية متباينة. على سبيل المثال، انظر:
Joan Robinson, *Economic Philosophy* (Chicago: Aldine, 1962); A.O. Hirschman, *Essays in Trespassing* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); Dudley Seers, «Births Life and Death of Development Economics,» in: *Development and Change* (London: Sage, 1979); Thomas E. Weisskoph, «Economic Development and the Development of Economics: Some Observations from the left,» *World Development*, vol. 11, no. 10(1983), pp.895-899; Jagdish N. Bhagwati and John Gerard Ruggie, eds., *Power, Passions and Purpose: Prospects for North-Negotiations* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1984).

وعن حوار الشمال ـ الجنوب، انظر:
Hans W. Singer, «Further Thoughts on North-South Negotiations: A Review of Bhagwati and Ruggie,» *World Development*, vol. 13, no. 2 (February 1985), pp. 255-260; Shigeto Tsuru, ed., *Human Resources, Employment and Development: The Issues* (London: The Macmillan Press Ltd., 1983), esp. vol. 1; Samir Amin, «Introduction,» in: Amin, ed., *Human Resources, Employment and Development: Developing Countries* (London: Macmillan Press Ltd., 1984); vol.5; Weisskoph, «Economic Development and the Development of Economics,» Alejandro Portes and John Walton, *Labor, Class and the International System* (New York: Academic Press, 1981)

الذي يحتوي قائمة ببليوغرافية مطولة الى جانب التحليل العميق؛ وعن الدفاع عن نهج التنمية، انظر:
S.N.H. Naqvi, «Development Economist in Emperor's Clothes» *The Pakistan Development Review*, vol. xxiii, nos.2 and 3 (Summer-Autumn 1984);

وعن اصول الهيكلية، انظر:
H.W. Arndt, «The Origins of Structuralism,» *World Development*, vol. 13, no. 2 (1985), pp. 151-159.

نفساً أو يقضي عليها، يتوقف ذلك على ما إذا كان مستخدمه جراحاً أم مجرماً.

١ ـ من مالتوس إلى ماركس

إن مالتوس، كنظام للتحليل لا للاستغلال، وجد قبل مولده بزمان طويل. ومن هذا التصور فإن الفرضية المالتوسية بان متوسط انتاجية العامل تنخفض مع الزيادة في حجم السكان، مثله مثل الفرضيات المالتوسية الشهيرة عن قاعدة الموارد الثابتة وعن التكنولوجيا الثابتة والذي يتضمن فكرة الحجم الأمثل للسكان، والذي يتحدد في إطار مستوى متوسط مرغوب من الرفاه (أو الكفاف)، قد أوضحه كونفوشيوس وتابعوه في الصين قبل مالتوس[٦].

كان مالتوس اقتصادياً كلاسيكياً، وطبقاً للنظرية الكلاسيكية (والكلاسيكية الجديدة)، فإنه في مجتمع المنافسة الكاملة، ومع غياب التدخلات الخارجية، تضمن قوى السوق، التي تعمل من خلال آلية الثمن، توزيعاً أنسب للموارد، استاتيكياً وديناميكياً وقد كان هذا النهج عرضة للنقد من جوانب رئيسية ثلاثة؛ وثالثها: أن الآليات الخالصة لقوى السوق، والتي تعمل من خلال نظام الثمن، تفشل في العمل، إما بسبب آليات إرسال إشارات، مشوهة، أو بسبب استجابة غير كافية، من العامل أو من عوامل الانتاج الأخرى، لإشارات السعر، أو بسبب صعوبة تحرك هذه العوامل[٧].

إن تفحصا دقيقاً للنظام الكلاسيكي قد أوجدته مراجعات ماركس النقدية. فقد اعتبر ماركس أن الطبيعة الاستغلالية للنظام الرأسمالي متأصلة في قواعد العمل الداخلية للنظام. وكما عبرت عنها جوان روبنسون[٨] في بلاغة بقولها: إن الاستغلال هو المحرك الاعظم للتراكم، والذي يدعى في هذه الأيام بالنمو الاقتصادي. والرأسماليون ينتزعون فائض القيمة ليس بقصد الاستمتاع بالرفاهية، ولكن لمراكمة الوسائل التي تزيد التوظيف (التشغيل)، الامر الذي يسمح بانتزاع فائض اكبر.

والأمر في حقيقته مباراة في شد الحبل. فإذا تراكم رأس المال أسرع من نمو قوة العمل، بما فيها استنفاد احتياطي العمل، فإن الأجور الحقيقية ترتفع، ويقل الربح على كل عامل، مما يسبب تباطوء التراكم بالنسبة لنمو العمل. وهكذا تبدأ دورة جديدة حيث تميل الزيادة النسبية لقوة العمل إلى تخفيض الأجور الحقيقية، وتحدث بالتالي زيادة في الفوائض وفي التراكم. والواضح من هذا التحليل أنه: «في مجتمع طبقي (سواء أكان إقطاعياً

---

(٦) E.A. Hammed, *The China Lectures: Program in Population Research*, Paper no. 10 (Berkeley: University of California, 1983).

(٧) انظر على سبيل المثال مناقشة:

Arndt, «The Origins of Structuralism.»

(٨) Joan Robinson, *Aspects of Development and Underdevelopment* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 27.

أم رأسمالياً) يكون نمو الأعداد ميزة لأصحاب الملكيات. فهو يمدهم بالمزيد من الناس الذين يستغلونهم، كالأحداث، والخدم، والعبيد، والعمال»[9].

في الواقع اتخذ مالتوس من التوزيع الوظيفي للدخل قاعدة (قياساً) في نظامه، ووجه اللوم إلى الفقر والبطالة باعتبارهما أسباب للسلوك التكاثري للطبقات العاملة. وان تنامي حاجات الاستهلاك الضروري لهذه المجموعات هو الذي يفوق نمو الإنتاج، مما يخفض الأرباح والتراكم. ويقع علاج حالة البؤس هذه تحديداً على عاتق العمال الصناعيين (البروليتاريا)، وليس على خصائص الهيكل الاجتماعي للنظام الرأسمالي وعلاقات الانتاج الخاصة به.

من الجلي إذن أن التعداد السكاني يلعب دوراً هاماً، وإن كان مختلفاً، في أداء كل من النظامين التقليدي والماركسي.

يعالج في الاطار المالتوسي اذا تغافلنا عن التفسير الانفعالي، التعداد السكاني داخلياً ضمن هذا الإطار بمعنى أن النمو السكاني يكون دالة موجبة للأجور الحقيقية. غير أن الإطار الفكري الذي تقوم عليه هذه العلاقة لم يتمفصل في النظام ككل، وبقي مرتكزاً في الأساس على القوى البيولوجية للعاطفة. ومن المثير للاهتمام أن الاحياء المعاصر للنظرية الكلاسيكية للربح قد تجاهل حتى هذه الرابطة الواهنة، وعالج التعداد السكاني كأنه يقع كلية خارجة النظام[10]. ففي عالم فون نيومان، ينمو توظيف العمال آلياً كلما زاد نما الإنتاج بالنسبة للأجرة. وهذه الحالة إما تعني ضمناً أن التعداد السكاني يتزايد دائماً بالمعدل الصحيح أم ان وجود احتياطي لا نهائي من العمال العاطلين الذين يعتاشون على الثمار في الغابة والذين هم على استعداد لقبول الوظائف حين تعرض عليهم اجور السوق الحقيقية.

لقد تقدمت المدرسة الكلاسيكية الجديدة (المالتوسية الجديدة) بإطار التحليل المالتوسي خطوة الى الامام، وإن كانت بؤرة التحدي قد ضاقت وانحصرت في الفرد باعتباره وحدة اتخاذ القرار عند التحليل، كما أنها عزلت مثل هذه القرارات عن الحركية (الديناميكية) الطويلة المدى للنمو الاقتصادي والتكوينات الطبقية الاجتماعية. إن هذه المدرسة تحاول، من خلال حساب التكامل الخاص بتعظيم السلوك، والمؤسس على المصالح الفردية الذاتية، أن تظهر أن السلوك الخاص بالخصومة إنما يكون استجابة للتغييرات في الكلفة والفوائد النسبية التي تصاحب الاستراتيجيات المنتجة المختلفة. وقد انتقد هذا النهج من منطلقات عدة[11]. وعلى أي حال فإن الجدل ارتقى بمعرفتنا بمدى تعقيد هيكل تجدد

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٠) Von Neumann, «A Model of General Economics Equilibrium,» *Review of Economics Studies*, vol. xiii, no.3 (1945-1946).

(١١) Ismail Sirageldin and John F. Kantner, «Equity, Social Mobility and Fertility Control =

الانتاج، وبالبعد الزمني له. ولكن التركيز على الفعل الفردي، في إطار هذا التحليل، يفترض أن العامل في مقدوره أن يحسن وضعه دونما اللجوء إلى التضامن الطبقي. وهذه مقولة مشكوك فيها.

ومن الجلي أن هناك حاجة إلى مؤشرات مفاهيمية أكثر وضوحاً. فهل يقدم منظور النظام العالمي الجديد عن التنمية وعن تخلف التنمية هذه المؤشرات المفاهيمية المطلوبة؟

٢ ـ منظور النظام الدولي

تميل دراسات التنمية إلى اعتبار تخلف التنمية «مشكلة» اجتماعية. وتظهر مجموعة أعراض متزامنة حيث تعاني أقطار العالم الثالث من مرض التخلف أو غياب التحديث. فالأقطار الأقل نمواً لا بد وأن تعتبر الدول الصناعية نموذجاً صحياً لها، وأن تتبع طريقها في إطار عمليات أو مراحل تاريخية معينة. بيد أن المرض يشخص باعتباره بلوى ذاتية، ومتوطنة في داخل الجسد المريض. والبحوث وتحليلات السياسة التي تستهدي بأعراض التحديث المتزامنة هذه تركز على المشكلات الداخلية لأقطار العالم الثالث. وتقع آليات الترابط بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية خارج اهتمام هذا المنهج، كما أنها لا تتعرض للتفحص. وعلى الجانب الآخر فإن منظور النظام الدولي يعتبر أن التنمية، وتخلف التنمية، أجزاء من كل متكامل. ومن الواجب أن نؤكد أن الأصوليات المنهجية الخاصة بالنظام العالمي ليست كياناً متناسقاً، حيث أن هناك تفاوتات في الآراء فيما يتعلق بالأساليب المفهومية والتجريبية.

وتحصل حالياً عودة إلى التصورات الأصلية لكل من لينين ولوكسمبورغ. وقد اكتملت هذه العودة من خلال شروح إيمانويل وسمير أمين(١٢) لنظام دولي مؤسس على التبادل غير المتساوي(١٣).

Policies,» in: *Research in Human Capital and Development* (Greenwich, Conn.: JAI Press, Inc., = 1979), vol.1, and Sirageldine, *Population Policies and Development in the 80's*.

(١٢) Samir Amin, *Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism* (New York: Monthly Review Press, 1976).

(١٣) من اجل المراجعة الموجزة لهذه القضايا، انظر بخاصة الفصلين الاول والاخير في: Portes and Walton, *Labor, Class and the International System*.

أما المراجعة التفصيلية فانها يجب ان تشمل: V.I. Lenin, *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism* (New York: International Publishers, 1939); Evgeny Preobrazhensky, *The New Economics* (Oxford: Clarendon Press, 1965); Rosa Luxemburg, *The Accumulation of Capital* (London: Routledge and Kegan Paul, 1959); Raul Prebish: *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems* (New York: United Nations, 1950); *The Economic Development of Latin America in the Post War Period* (New York: United Nations, 1964); and «The Latin American Periphery in the Global System of = Capitalism,» in: Tsuru, ed., *Human Resources, Employment and Development: The Issues*; J.A.

وعلى وجه العموم فإن الأصولية المنهجية للنظام الدولي تعتبر الاقتصاد العالمي نظاماً ذا جدلية مزدوجة(١٤): أي الجدل بين الانتاج وبين الدورة الداخلية لكل قطاع من النظام، والجدل بين المركز وبين المحيط والهامش(١٥).

ويؤدي التبادل غير المتساوي بقيمة الفائض، بعد التخصيصات للاستثمارات الرأسمالية المختلفة أو للانتاجية التفاضلية، لأن تتدفق من إنتاج المحيط على المحور بسبب المستويات المتباينة لمكافآت (أجور) العمل. وقدر سمير أمين قيمة هذا الانتقال الخفي بحوالى ٢٢ بليون دولار في عام ١٩٦٦، وهو مبلغ يكاد يعادل كم «المعونة» ورأس المال الخاص الذي يتلقاه المحيط(١٦).

وبالفعل، وفقاً لهذه الأصولية المنهجية، فإن استمرار وجود فائض العمال في المحيط هو شرط ضروري للهبوط بمعدلات الأجور، وبما يؤدي بالتبعية الى ديمومة نظام التبادل غير المتساوي. وقد بذل سمير أمين غاية جهده(١٧). لدراسة الطبيعة الحركية (الديناميكية) للتراكم على مستوى العالم ككل: «إن النظام ينحو دون توقف إلى اعادة انتاج الجيش الاحتياطي الذي يحتاج اليه لضمان ربحية رأس المال. وهذا القانون الرئيس للتراكم... المتأصل في نمط الانتاج الرأسمالي، يعمل في وقتنا هذا على صعيد العالم كله، وليس فقط على مستوى كل إقليم مركزي على حدة.. (وهو).. قد وصل الآن إلى حالة إنشاء سوق عمل عالمي». (التشديدات من إضافاتنا).

Hobson, *Imperialism* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1971), and Amin: *Unequal* = *Development. An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism*, and «Introduction,» in: *Human Resources, Employment and Development: Developing Countries*.

ومن اجل الدراسة النقدية، انظر:

R. Brenner, «The Origins of Capitalist Development: A Critique of Neo-Smithian Marxism,» *Review*, 104: 25-21; Philip O' Brien, «A Critique of Latin American Theories of Dependency,» in: Ivar Oxaal, et al., eds., *Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa* (London: Routledge and Keyan Paul, 1975); Ernest Ladan, «Feudalism and Capitalism in Latin America,» *New Left Review*, no. 67 (May-June 1971); Robert Bach, «The Reproduction of Trivality: Critical Notes on Recent Attempts toTest the Dynamics of World Capitalism,» (Binghampton, New York: State University of New York, Department of Sociology, 1978), (Memeographed); Aidan Foster-Carter, «From Restow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment,» *World Development*, vol. 4, no.3 (March 1976), pp. 167-180, and Gary Gereffi, «A Critical Evaluation of Quantitative Cross-National Studies of Dependency,» Paper presented at: The Panel on Dependency Theory, Meetings of the International Association, Toranto, March 1979).

(١٤) Alain De Janrry and Carlos Garramon, «Laws of Motion of Capital in the Center-Periphery Structure,» *Review of Radical Political Economics*, no. 9 (Summer 1977), pp. 29-38.

(١٥) Portes and Walton, *Labor, Class and the International System*, p. 68.

(١٦) Amin, *Unequal Development: An Essay on the Formations of Peripheral Capitalism*.

(١٧) Amin, «Introduction,» in: Amin, ed., *Human Resources, Employment and Development: Developing Countries*, p. xiii.

لكن ما هي الآلية التي يحدث من خلالها هذا «التجدد الانتاجي المتواصل» لفائض العمالة أو «الجيش الاحتياطي»، الذي هو ضروري لقانون التراكم الجوهري هذا؟ إن المحددات لهذا السلوك السكاني المشار اليه لم تتم مفصلته في الإطار التحليلي للنظام. وعلى سبيل المثال، يظل من غير الواضح السبب وراء كون إعادة إنتاج قوة العمل في المحيط باعتبارها سلوكاً منعكساً عملية آلية.

ويبدو أن الأدلة التجريبية الحديثة للدراسات السكانية (مستخلصات مسح الخصوبة في العالم على سبيل المثال) لا تدعم هذه القوانين العامة المفترضة لاستجابة تجدد الانتاج. فهناك انخفاض غير قانوني للخصوبة يشمل الطبقات الاجتماعية المتباينة في البلدان الصناعية. وهذا الانخفاض غير القانوني قادته في الاساس مجموعة من المتعلمين والمهنيين، في حين كان السلوك الدوري للخصوبة يتقاطع عبر جميع المجموعات الاجتماعية. وقد دلت التجربة في البلدان الأقل نمواً على أن سلوك تجدد الانتاج ظاهرة معقدة للغاية. ويجب التحوط ضد التعميمات، كما يجب تحديد السياقات في هذا الشأن[١٨].

٣ ـ نحو أصولية منهجية عربية للتنمية السكانية

في النهاية، نختتم هذا الجزء، بالتأكد ما إذا كانت توجد «أصولية منهجية عربية للتنمية السكانية» تختلف عن تلك الأصوليات المنهجية التي عرضناها من قبل. وتساؤل مثل هذا تصعب الإجابة عنه. فهناك ما يزيد من الأدبيات الخاصة بأنماط التنمية العربية قدمه الاقتصاديون وعلماء الاجتماع العرب، ولكن لم تظهر حتى الآن فلسفة تنموية مهيمنة يمكن أن نصنفها بكونها «عربية». وإذ نقبل بمخاطرة العرض السيء (وربما التبسيط المخل)، فإننا سوف نركز على إسهامات أربعة حديثة. الأولى قدمها جلال أمين (١٩٨٥) في محاولة لتصنيف وتقويم الأصوليات المنهجية المختلفة للتنمية التي تعكس الخبرة التخطيطية في الوطن العربي؛ والثانية تجميع لمقالات عن التنمية العربية أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٤)، وهي تشمل إسهامات بشأن هذا الموضوع نشرتها مجلة المستقبل العربي في الاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، وراجعها جودة عبد الخالق[١٩]؛ والثالثة مقابلة مع سمير أمين[٢٠] عن التنمية المستقلة في العالم الثالث. أما الأخيرة فتتكون من إسهامين معاصرين

---

(١٨) Sirageldine and United Nations Secretariat, «Demographic Transition and Socio-Economic Development,» in: *Demographic Transition and Socio-Economic Development*, and Sirageldine and Kantner, «Equity, Social Mobility and Fertility Control Policies,» in: *Research in Human Capital and Development*.

(١٩) يشير المؤلف هنا الى: جودة عبد الخالق، «مراجعة كتاب: التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، تأليف مجموعة من الباحثين،» المستقبل العربي، السنة٨، العدد ٧٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ١٥٣ ـ ١٦١. (المترجم)

(٢٠) سمير امين، «التنمية المستقلة والعالم الثالث. . .،» اجرى الحوار السيد زهرة، المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ١١٤ ـ ١٢٤.

لكل من رمزي زكي[21]، ونادر فرجاني[22]، عن المشكلات السكانية مع تركيز على التنمية العربية.

يحاول جلال أمين[23] أن يبرهن على أن الخبرة التنموية في الوطن العربي إنما كانت نتيجة للتفاعل الحي لمدارس فكرية ثلاث: الليبرالية العلمانية، والماركسية العلمانية، والتراثية (التقليدية). وقد استعاد التراثيون عزيمتهم بعد انهيار التجربة الناصرية بأن عزوا انهيارها الى فشل النظام في الاعتراف بالدين كأساس لاستلهام الاستراتيجيات التنموية. وقد عززت الآثار الجانبية لسياسة «الانفتاح» والثورة الإسلامية الإيرانية موقف التراثيين الذي يعرف مشكلة التنمية باعتبارها افتقاداً للهدف. وحلول المشكلات المجتمعية، في رأيهم، موجودة في المبادىء الإسلامية، وليس في العقائد (الايديولوجيات) المستوردة.

وقد اكتسبت الليبرالية العلمانية بدورها ارضية واسعة بعد ناصر والسادات. وتعتبر المشكلة الحقيقية للتخلف هي في نقص التنمية العلمية، وفي تطبيق الطرق والأساليب العلمية، ليس فقط في مجالات الإنتاج والتنظيم، وإنما أيضاً في مجالات الحكم والعلاقات الشخصية. وهم يرون التنمية المستقلة حلاً غير واقعي في عالم يسيطر عليه الاعتماد المتبادل. فيتمسكون بمبدأ السوق، والمنافسة، والحكومة الصغيرة. والليبرالية العلمانية يمكن، إلى حد كبير، توصيفها بأنها «كلاسيكية جديدة».

والماركسيون العلمانيون، طبقاً لعلم النماذج الشخصية لجلال أمين[24]، على القدر ذاته من التحمس لقوة العلم والتكنولوجيا، ولكنهم يرون في النظام الدولي للتبعية والتبادل غير المتساوي العقبات الرئيسية للتنمية. كما أنهم يختلفون مع الليبراليين العلمانيين في إلحاحهم على الحاجة إلى إعادة بناء المجتمع باعتباره مطلباً أساسياً (مسبقاً) لضمان عدالة بعيدة المدى، حتى وإن كان الثمن تنمية أبطأ.

وإذا ما استثنينا التراثيين، فإن الليبراليين (الكلاسيكيين الجدد) والماركسيين لا يقدمون مناهج جديدة. ومن المثير للفضول أن المنهج التراثي لم يكن معروضاً ضمن تلك

---

(٢١) رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، ٨٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤).

(٢٢) نادر فرجاني: «السكان والتنمية في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٦٧ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨٤)، ص ٧٣ ـ ٩١، و «عن غياب التنمية في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ٦ ـ ٣٤.

(٢٣) جلال أحمد أمين، «التراث والتنمية العربية،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ٤ ـ ٢٢.

(٢٤) المصدر نفسه.

المجموعة من المقالات عن التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل [25].

ونستطيع أن نستخلص ونحن مطمئنين أنه لم تبذل أي محاولة في إطار المناقشات الخاصة بالاسهامات النظرية الستة لتقديم أساس مفاهيمي لسياسة موحدة للسكان والتنمية.

وفي مقابلة مثيرة، يبحث سمير أمين[26] موضوع التنمية في الوطن العربي منطلقاً من نظامه المعروف عن التبادل غير المتساوي في العالم. والحل كما يراه سمير أمين أن يتم التركيز على القطاع الزراعي، وأن يتم الاستخدام الكامل لإمكانات قوة العمل، وأن تتم زيادة الطلب من خلال مساواة أكثر (مساواة أجرية)، وأن يتم جعل الصناعة تابعة للتنمية الزراعية، أي أن تنتج ما هو مطلوب لتنشيط الإنتاجية الزراعية. إنها عودة بالذكريات إلى النموذج الصيني الأصيل. وقد أفضت المناقشة إلى مخطط أولي عام. وقد تم اغفال التفاصيل في هذه المرحلة، بخاصة ما يتعلق منها بالكيفية التي ترتبط بها هذه الرؤية التنموية مع الطبيعة الخاصة لديناميكية السكان وانتقال العمالة في المنطقة.

ويعتبر كتاب رمزي زكي[27] محاولة طموحة لتقديم هذه الرؤية. حيث يقدم منظوراً تاريخياً، متقناً عن السكان في الفكر الاقتصادي. ورغم ذلك، فإن أغلب الكتاب كان هجوماً على إطار عمل المالتوسية الجديدة، مع تكرار وتأكيد التحفظات المعروفة تماماً.

وعلى أي حال، فإن جهد التحليل يظل بعيداً عن إدماج حركية السكان مع التنمية في إطار العمل المنطقي. وتنطبق التحفظات ذاتها على مناقشة نادر فرجاني عن السكان والتنمية في الوطن العربي[28]. والمزج بين التغييرات القصيرة المدى والطويلة المدى، وبالتالي بين محدداتها وتداعياتها، هو أحد مصادر التشوش[29].

ونلخص الأمر فنقول إن التعداد السكاني يلعب دوراً هاماً في الأصوليات المنهجية

---

(٢٥) عادل حسين، محرر، التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤). ويتضمن الكتاب الى جانب المراجعة الثاقبة لعادل حسين، اسهامات في كل من: نادر فرجاني، يوسف صايغ، علي الكواري، مجيد مسعود، محمد عبد المنعم سعيد، نادية رمسيس فرج، اسماعيل صبري عبد الله، وآخرون.

(٢٦) أمين، «التنمية المستقلة والعالم الثالث...».

(٢٧) زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة.

(٢٨) يتبنى نادر فرجاني الرؤية التي تقول ان تقويم التأثير السكاني على التنمية يمكن ان يتم فقط في خلال اطار اجتماعي ـ اقتصادي، وضمن سياق تاريخي. وهو يؤكد ان اطر العمل النظرية التي تربط السكان بالتنمية غير قابلة للتطبيق مع أوضاع العالم الثالث، انظر: فرجاني، «السكان والتنمية في الوطن العربي،» ص ٧٨ ـ ٧٩. كما أنه يتخذ موقفاً سياسياً صارخاً من ناحية ثانية.

(٢٩) Sirageldin, *Population Policies and Development in the 80's.*

المختلفة للتنمية التي راجعناها في هذا القسم. ونمو السكان مهم بالنسبة لمراكمة رأس المال في النظام الرأسمالي. ففي النظام الماركسي يُنظر إلى النمو المتفاوت للتعداد السكاني بين الطبقات الاجتماعية على أنه يوفر أسس الاستغلال، مثلما يوفر أسس الزوال النهائي للنظام الرأسمالي، ويمهد الطريق من أجل الاشتراكية. والأصولية المنهجية الخاصة بالتبادل غير المتساوي توسع من هذه المقولة الأخيرة وتتعامل بها على مستوى العالم ككل. إلا أن محددات وتداعيات حركية السكان لم يتم فحصها بطريقة حاسمة في كلتا الحالتين. ويحاول التحليل الكلاسيكي الجديد أن يطور نظرية سلوكية تحديد الانتاج، ولكن لكونه يرى الأمور من منظور فردي، فإنه ينأى بنفسه بعيداً عن الاطار الجوهري للتنمية باعتبارها قضية اجتماعية.

ومهما كانت الأحوال، وبغض النظر عما إذا كان النظام موضع الاهتمام هو الكلاسيكي، أو الماركسي، أو نظام التبادل غير المتساوي، فإن المستخلص الهام التالي يظهر: ان التغييرات في الهيكل السكاني، وكذلك نموه، يُفترض أن تكون لها رابطة سببية مع حركية (ديناميكية) الانتاج، والتراكم، والتوزيع. وهناك توازن دقيق بين إعادة إنتاج (إنجاب) السكان وإعادة إنتاج رأس المال. ويحدد نظام توزيع الناتج الاجتماعي استقرار (توازن) النظام. والتغير السكاني جزء متكامل في النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي، وهو لا يعمل في فراغ.

وهذه مسألة جوهرية، يجب أن نتذكرها عندما نختبر قابلية هذه الأصوليات المنهجية المختلفة للتطبيق على الوضع العربي، في الجزء التالي من هذه الدراسة.

ثالثاً: الأصوليات المنهجية للتنمية: إلى أي مدى يمكن تطبيقها على الحالة العربية؟

يعتبر الطور الراهن للتغير السكاني والاقتصادي في الوطن العربي فريداً إذا ما قيس بمقدار التغير في كل من معاملاته المختلفة، وإن كان هذا الأمر لم يكن غير متوقع. والخصائص السكانية ـ الاقتصادية العامة للنظام بسيطة للغاية. والقصة مألوفة. وهدفنا ليس أن نوثق الأحداث والتوجهات، ولكنه بالأحرى أن نقوّمها في سياق قابلية الأصوليات المنهجية المختلفة للتنمية للتطبيق بقصد تفسيرها (أي الاحداث والتوجهات) والتنبوء بأنساقها.

إن الخطوط العريضة للصورة السكانية قد تم تقديمها فيما سبق. والتزايد السكاني العربي واحد من أسرع الزيادات السكانية في العالم بسبب هيكله المتميز بالأعمار الشابة، فإن له قوة دفع نهائية داخلية طويلة المدى. وتتبع الاوضاع السكانية العربية التحولات المألوفة في الاقطار الأقل نمواً والتي عانت من الهيمنة الاستعمارية. واعتقادنا أن هذا التحول إنما هو جزء لا يتجزأ من التطور التكنولوجي للرأسمالية ومن نظام التبادل الدولي الذي

تتضمنه. فمع مطلع القرن بدأ الإنفاق ببطء على اجراءات الصحة العامة، وكان محدداً بالمحافظة على تجدد انتاج قوة العمل المستخدمة في إنتاج الصادرات من السلع الأولية اللازمة لتغذية ماكينة الثورة الصناعية (القطن في مصر والسودان على سبيل المثال)، وفي الادارة المدنية والأمنية المطلوبة لضمان التدفق الكفء لهذه البضائع، والأمان للوجود الاستعماري. ولم يكن مثل هذا الكسب المحدود متاحاً للبلدان أو المناطق التي تقع خارج نظام التبادل الدولي هذا. ولم تكن يقظة الضمير بشأن سياسة صحية عالمية قد ولدت على النطاق الدولي في ذلك الحين.

وما إن أفل الاستعمار «المباشر»، حتى صار الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بين الاقطار الحديثة الاستقلال مجالاً رئيسياً للنشاط على كل من المستويين الوطني والدولي. وقد تحسن «معدل» الحالة الصحية في العديد من الأقطار. وقد أضحى الانخفاض في معدل الوفيات في البلدان العربية أكثر حدة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تسارع، بخاصة في الاقطار العربية المصدرة للنفط بعد الطفرة النفطية. وفي المقابل، فإن الخصوبة لم تظهر أي تراجع ملحوظ عن مستوياتها العالية حتى الوقت الراهن[٣٠]. وقد تسارع بالتالي معدل زيادة النمو السكاني. وتثير هذه الصورة السكانية سؤالاً محورياً: هل إعادة الانتاج المتسارعة لقوة العمل المستقبلية في الوطن العربي يسوغها الإيقاع السريع للتراكم الرأسمالي، وهيكلية هذا التراكم، أو يسوغها هيكل العلاقات الإنتاجية في المنطقة؟

إننا نجيب بالنفي. نؤكد أنه حتى في نطاق الإطار الاجتماعي ـ الاقتصادي الراهن، يمكن أن تكون للتوجهات السكانية البعيدة المدى التي يتضمنها الهيكل القائم للمعاملات السكانية تداعيات تنذر بكارثة لبلدان المنطقة ككل، سواء أكانت مستقبلة أم مرسلة للعمالة/ لرأس المال... كيف تأتي لنا أن ننتهي الى هذه المستخلصات في مواجهة ما تبدو وكأنها أدلة واضحة التناقض... والتي يعكسها ما يلي على سبيل المثال:

ـ تدفق العمالة الوافدة غير العربية إلى الداخل.

ـ التخلخل السكاني الواضح كما تعكسه المقاييس غير الدقيقة مثل الكثافة (السكانية)، أو؛

ـ التدفق الهائل لرأس المال المالي إلى الخارج والذي لا يجد التوظيف الداخلي الكافي.

وتعتمد حجتنا الرئيسية على مأثور ماركسي مطور:

«إن رأس المال لا مشاعر له. انه فقط يعيد إنتاج الذي يحتاج اليه من أجل تجدد الإنتاج، ومن أجل

---

(٣٠) World Fertility Survey [WFS], *World Fertility Survey: Major Findings and Implications* (London: Alden Press, 1984).

التراكم الخاص به. وهو يتخلص، على مستوى العالم، من الوفرة (الفائض) بحرية أكبر. وإذا ما صار العالم أكثر «استقناء»، حيث تتحكم «التقنيات» في «التكنولوجيا»، فإن معيار الكفاءة يحتل وضعاً متميزاً، ويصير التخلص من الفائض أشد قوة»[31].

دعونا نوضح هذه المسألة. لقد استعرضنا في البداية الخطوط العريضة للنظام العربي ـ الدولي للإنتاج والتبادل من منظور الأصولية المنهجية الخاصة بالنظام العالمي ككل، ثم قمنا بتقويم النظام. ويقدم الشكل رقم (٢) عرضاً بيانياً لعمل النظام. وكما ذكرنا من قبل فإن القضية مألوفة ولا تحتاج إلى المزيد من الجهد لإضافة التفصيلات أو التوثيق. ومن باب التبسيط فإن الأقطار العربية والصناعية قد تم تمييزها على هذا العرض البياني في الشكل رقم (٢). وتنقسم الأقطار العربية إلى مجموعتين رئيسيتين: بلدان الموارد (المواردية)، وبلدان الكفاف (الكفافية)[32]. وتمثل المجموعة الثالثة الدول الصناعية (القلب) ونصفها بأنها (صناعية). ويوجد ثلاثة أزواج من العلاقات المباشرة: ١ ـ المواردية ـ الصناعية؛ ٢ ـ الكفافية ـ المواردية؛ ٣ ـ الكفافية ـ الصناعية. وكل علاقة لها ماضيها التاريخي الخاص، وحركيتها الراهنة القصيرة المدى، ومساراتها المستقبلية البعيدة المدى. والعلاقتان الأوليان سوف يتم فحصهما بالتتالي. ونبدأ الفحص من منظور كل مجموعة في عزلة عن الأخريات، ثم الأمة العربية المتكاملة من خلال تصور النظام العالمي ككل. وسوف يتم تضمين المناقشة الخاصة بالعلاقات الثالثة في الملاحظات الختامية.

١ ـ المواردية ـ الصناعية

تتسم الخبرة الماضية لهذه العلاقة بأنها متسعة الأبعاد، تعود بجذورها إلى ذكريات الإمبراطورية العثمانية، والاستعمار الفرنسي في الجزائر، والاستعمار الإيطالي في ليبيا،

---

(٣١) أنظر تعريف التقنية والتكنولوجيا في الهامش رقم (٢) الوارد من قبل. على الرغم من عدم وضوح أي الاتجاهات يقودنا المجتمع التكنولوجي اليها، وهل هي الى النعيم أم الى الفناء، فمن المؤكد ان التقنيات تفرض المزيد من التنميط على جميع الشؤون الانسانية، وأن هذه العملية تراكمية. وإذا ما انتهى بنا الطريق الى الانهيار، فإنه سوف يكون من بواعث السخرية أن الانسان سوف يكون مخلوقاً فريداً، لأنه دون غيره قد ابتدع المحميات لضحاياه (انظر المحميات التي تتم المحافظة عليها من أجل الكائنات المهددة بخطر الانقراض)، وهو دون غيره لن يجد مثل هذا العون حيث يحتاج اليه، سواء من نفسه أم من الكائنات الأخرى الباقية.

(٣٢) تضم المجموعة «المواردية» الاقطار الرئيسية المصدرة للنفط ذات الفائض من رأس المال المالي (الجزائر، العراق، قطر، الجماهيرية العربية الليبية، السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، البحرين، عمان). وتضم المجموعة «الكفافية» بقية الأقطار العربية بخاصة ذات العمالة الفائضة والعجز الرأسمالي. وهذا التصنيف يجاري التقرير العربي الموحد، والذي سوف نسميه (التقرير) من الآن فصاعداً (صندوق النقد العربي ١٩٨٤)، وهو التصنيف الذي اعتمده يوسف صايغ (١٩٨٤). ونحن نضع مجموعتي (التقرير) الأولى والثانية تحت التسمية «مواردية» ونضيف اليها البحرين وعمان. وعلى الرغم من أن التصنيف الوارد في التقرير أكثر تفصيلاً ودقة، فإنه سوف يعقد المناقشة دون أن يؤثر على المستخلصات العامة.

شكل رقم (٢)
التحولات الاجتماعية-السكانية
النظام الدولي الجديد للعائدات (NIRS)

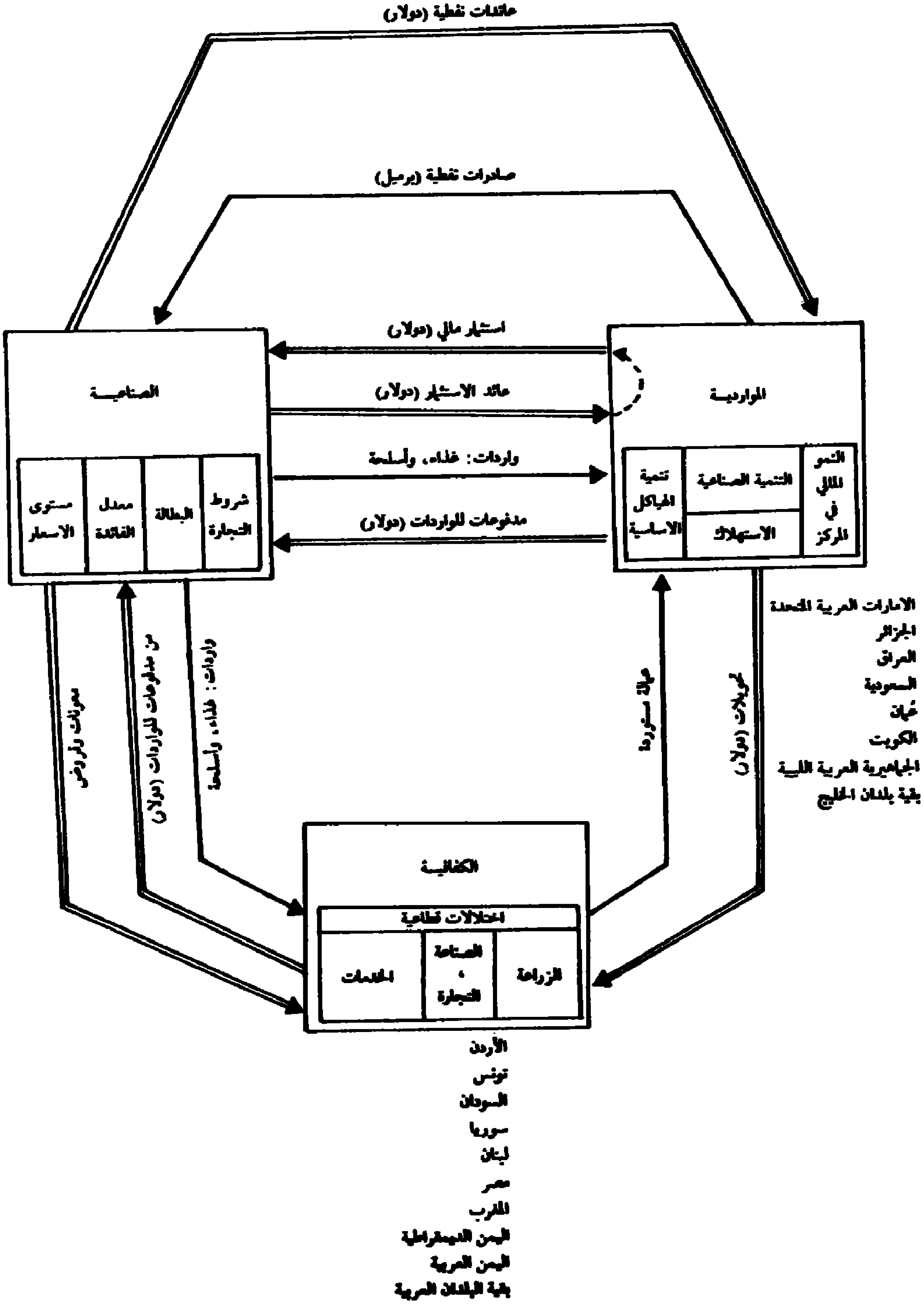

والاستعمار البريطاني في العراق وفي الجزيرة العربية. إن الماضي الاستعماري مهم لفهم النسق الراهن للتنمية، غير أن الحاضر يسيطر عليه النفط ويؤطره إلى حد كبير؛ تصدر البلدان ذات الموارد النفط إلى البلدان الصناعية؛ تزيد عائدات النفط عن طاقة الاستثمار الأولية للبلدان ذات الموارد؛ تباشر البلدان ذات الموارد برامج مبهرة لبناء الهياكل الأساسية المادية والبشرية؛ الفائض من عوائد النفط يتم حدفه ثانية إلى البلدان الصناعية؛ تمتلك البلدان ذات الموارد عمالة محدودة بالنسبة إلى الخطو المتسع لإنفاقها الاستثماري؛ تفتح البلدان ذات الموارد أبوابها للعمالة المهاجرة؛ البلدان ذات الموارد (فيما عدا العراق) لا تؤثر منح الجنسية كخيار لمواجهة العجز «المرحلي» لموارد العمالة الوطنية؛ تطبق البلدان ذات الموارد بقوة سياسة تشجيع الخصوبة؛ تحول البلدان ذات الموارد جزءاً من ثروتها الجديدة على هيئة دعم للمنتجين والمستهلكين إلى مواطنيها لأسباب اجتماعية وسياسية، وتعتمد سياسة الباب المفتوح لتوظيف الوافدين من جميع الجنسيات، والنتيجة أنه خلال فترة قصيرة للغاية تترسخ مستويات جديدة للاستهلاك الفردي بصفة عامة، وللاستهلاك المبتذل بصفة خاصة. تجد البلدان ذات الموارد نفسها ملتزمة ببرامج مكلفة لشراء الأسلحة، وبتمويل الحروب والانتفاضات المحلية: تقوم خطط الإنفاق في البلدان ذات الموارد اساساً على «توقعات» متفائلة بشأن التوجهات الخاصة بالطلب على النفط وبأسعاره؛ تزيد أسعار وأحجام الواردات في البلدان ذات الموارد بالنسبة الى الزيادة «الحقيقية» في قيمة الصادرات النفطية (قصور في «التوقعات»)؛ تلتزم البلدان ذات الموارد بالإنتاج الذي تحدده الأوبيك، وبخطط تنموية طموحة، وبإنفاق في مجال الرفاه الاجتماعي، وتدير ميزانيات بها عجز واضح؛ يجب على البلدان ذات الموارد أن تقوِّم وضعها بالنسبة لمعايير الاستثمار، وسياسات الدعم والرفاه الاجتماعي، والسياسة الخاصة بالعمالة الوافدة. إنها قصة سنوات عشر من الحظوظ المتغيرة في البلدان ذات الموارد.

ما الذي يحمله المستقبل للبلدان ذات الموارد؟ إن البحث عن المستقبل من خلال مناظير مشاهدة يمكن أن يكون مضللاً. فنحن قد نرى صورنا الشخصية فقط، أي أفكارنا وعقائدنا الجاهزة (المسبقة). إن هذا تنبيه مشدد للمؤلفين المعاصرين، أكثر من كونه انعكاساً للحال الذي عليه معارفنا اليوم. إن المستقبل ينشأ من التفاعل بين قوى الخبرات المتراكمة، والعوامل الخارجية المنشأ (سواء أكانت مخططة أم عفوية)، والجهد الواعي من جانب البلدان ذات الموارد لتشكيل مستقبلها. ودعونا الآن نتأمل هذه القضايا في إطار الأصوليات المنهجية المختلفة.

إن النفط هو الممثل الرئيسي في رأي الكثيرين من المهتمين بدراسة المستقبل. ومسلك النفط هو الذي يخط «المسار» الرئيس لسيناريوهات المستقبل. ومثلما أوضح مابرو[٣٣]

(٣٣) روبرت مابرو، «الآثار الاقتصادية لانخفاض طلب الطاقة مستقبلاً على العالم العربي،» المستقبل العربي، =

ويوسف صايغ (١٩٨٤): فإنه يوجد الآن تغيير من سوق البائعين الى سوق المشترين. وطبقاً لما ذهب إليه باحثون عديدون، فإن النفط أثناء ازدهاره كان نافعاً للغاية، ليس بإلهابه للأنشطة الاقتصادية في البلدان ذات الموارد فقط، ولكن أيضاً باعتباره سلاحاً في أيدي الجنوب أثناء حوار الشمال ـ الجنوب[٣٤]. ووجهة النظر الأخيرة هذا دافع عنها سمير أمين[٣٥]، نصير منهج التبادل غير المتساوي. وإنه لأمر يدفع إلى التهكم، لأن «للسلاح» حداً آخر: أن تتكامل البلدان ذات الموارد في السوق العالمي والنظام العالمي، وأن تتثبت «تبعيتها». وعلى أي حال، فإن الرابطة بين نمط سوق البائعين أو نمط سوق المشترين وبين التحليل الحركي (الديناميكي) الطويل المدى ليس واضحاً بالنسبة لنا.

لقد كان النفط دوماً سوقاً للمشترين. وينشأ الطلب عليه عن الاحتياجات التكنولوجية للبلدان الصناعية. وتكون الحاجة لرأس المال من أجل إعادة الإنتاج الخاص به. وهذه هي الرؤية الطويلة المدى للتحول الاجتماعي ـ السكاني الذي حدث منذ بدء الثورة الصناعية كما ذكرنا من قبل في هذه الورقة. وتعد أحداث السبعينات تأثيرات قصيرة المدى. وتعود الثمانينات إلى المسار الطويل الأمد. وهناك الكثير من الاستشفافات التي تنشأ عن وجهة النظر الأخيرة هذه:

أ ـ إنتاج النفط نشاط لرأس مال كثيف للغاية. وفكرة «الجيش الاحتياطي» للعمالة، أو «تجديد إنتاج» رأس المال من خلال العمل، أو من خلال تبادل المنافع بين القلب والمحيط، حتى وإن كان «غير متساوٍ»، أصبحت منبتة الصلة بإمكانية توضيح علاقة «الصناعية ـ المواردية».

ب ـ دعمت الزيادة المثيرة للعوائد نزعة تأسيس دول صغيرة، إن لم تكن غير قابلة للاستمرار، في المواردية.

ج ـ سوف يتواصل الإبقاء على أسعار عالية للنفط حتى تتمكن «البلدان الصناعية» من انفاذ تكنولوجيات جديدة. لقد نقل عن هنري كسينجر[٣٦] أنه عرض في أوروبا، في عام ١٩٧٥، خطة: «من أجل برنامج استثماري من ألف بليون دولار لتطوير مصادر جديدة للطاقة... وقد كان الدكتور كيسنجر عنيداً على وجه الخصوص فيما يتعلق بوجوب رفع أسعار النفط، والإبقاء عليها عالية، حتى يكون تطوير هذه المصادر البديلة للطاقة مربحاً».

= السنة ٨، العدد ٧٨ (آب/ اغسطس ١٩٨٥)، ص ٥٥ ـ ٥٨.

(٣٤) Bhagwati and Ruggie, *Power, Possions and Purpose: Prospects for North-South Negotiations*, and Singer, «Further Thoughts on North-South Negotiations: A Review of Baghwati and Ruggie,» p. 255.

(٣٥) امين، «التنمية المستقلة والعالم الثالث.»

(٣٦) Andre Gunder Frank, «Economic Crisis: Thirld World and 1984,» *World Development*, vol. 4, no. 10-11 (1976), p. 854.

في عام ١٩٧٩ حدثت طفرة أخرى في أسعار النفط. وفي عام ١٩٨٠ بدأت الحرب العراقية ـ الايرانية. وكانت إحدى نتائجها نقص إمدادات النفط. وقد أشار أديلمان[٣٧] في هذا الصدد إلى أن «عدم استقرار وعنف بعض الأعضاء صار بمثابة اتحاد (كارتل) آخر للموارد... لقد كانت الحرب الايرانية العراقية ضربة حظ هائلة. والاقتتال القادم قد يكون إلى حد كبير ثمرة الحيلة الواسعة (حسن الترتيب)»!.

د ـ تنمية الموارد البشرية التزام طويل الأمد. والإيقاع السريع لإقامة الهياكل الأساسية الضرورية، والتي تتضمنها الخطط الاجتماعية ـ الاقتصادية، وكذلك التدفق الضخم للعمالة الوافدة اللازمة لهذا الطور من الأنشطة الاقتصادية، نشأت عنها علامات خلط بين المتطلبات القصيرة الأجل وبين المتطلبات الطويلة الأجل. «والمرض الهولندي» الذي يوجه اليه اللوم باعتباره السبب في انخفاض السلع غير النفطية المتجر فيها (من قطاع التصنيع في الأقطار الصناعية التي تحولت إلى تصدير النفط مؤخراً مثل هولندا وانكلترا)، قد يكون مسؤولا عن اختلالات خطيرة في قطاع الموارد البشرية في الوطن العربي. وهذا «المرض الهولندي» يمكن نعته بأنه «مرض الموارد البشرية» ضمن السياق الراهن في الوطن العربي. إن الحاجة ملحة إلى تحليل كامل للعلاقات بين السياسات التي تقدم الدعم للمتجين، والتعليم، وإسكان العمالة المستقبلية، في جانب، وبين تحقيق الأهداف الاجتماعية المرغوبة، في الجانب الآخر[٣٨].

هـ ـ في خضم انتعاش الإنفاق الذي ولدته العائدات المتزايدة للنفط، يبدو أنه قد تم نسيان عقيدة أساسية، وهي أن الزيادة الحادة في التعداد السكاني المحلي لا يمكن إعالتها في غياب العوائد النفطية. ودون هذه العوائد فإن هذا النمو السكاني للسكان المحليين يكون مفرطاً. والسؤال الحيوي الذي يجب طرحه هو: هل توفر الجهود الراهنة القاعدة لضمان توظيف متصل للعرض القائم والمتنامي من العمالة؟ وكما هو قائم الآن، فإن الطلب على العمالة الوافدة إنما هو طلب استهلاكي، ويمكن أن يتحول إلى طلب إنتاجي إذا ما

---

(٣٧) M.A. Adelman, «An Unstable World Oil Market,» *The Energy Journal*, vol. 6, no. 1 (1985), p. 20.

(٣٨) على سبيل المثال، فإن دعم الاسكان قد لا يشجع على انتقال (حركة) العمالة. وكذلك فإن استيراد العمالة ذات المهارات الحساسة قد يؤدي الى انهيار نسبي في الاجور، والى الحد من الحافز على التدريب والتأهيل التحويلي لدى العمالة الوطنية. وحوافز التعليم التي لا تميز بين المتطلبات المهارية في المدى القصير وفي المدى الطويل، ينشأ عنها هي الاخرى علامات خاطئة تتعلق بالاختيارات الفردية، مثلما ينشأ عنها تباعد بين الاهداف الخاصة وبين الاهداف الاجتماعية، بخاصة حين يكون التوظيف في القطاع العام يُنظر اليه باعتباره الملاذ للعمالة الوطنية. (بخصوص تحليل حالة المملكة العربية السعودية)، انظر:
Ismail Sirageldin, N. Sherbiny and M.I. Serageldin, *Saudis in Transition: The Challenges of a Changing Labor Market* (London: Oxford University Press, 1984).

كانت الإجابة عن السؤال السابق بالإيجاب.

و ـ وأخيراً، فإن الآثار السلبية الطويلة المدى للأنماط البازغة للسلوك الاستهلاكي لا تحتاج الى تأكيد. وآثار اختلاط الأجناس (التوليد) لمثل هذا السلوك لم يتم تقويمها بعد. ومن الاسئلة التي يلزم إدراجها في جدول أعمال البحوث الراهنة بشأن مستقبل التنمية العربية التالية: ما هي آليات الضبط العامة والخاصة اللازمة لمواجهة انخفاض عائدات النفط؟ وما هي التكلفة المطلوبة لتحقيق هذا الضبط؟

والنقطتان الأخيرتان لهما تأثير خطير على قضية التنمية في «الكفافية».

٢ ـ الكفافية ـ المواردية

الأدبيات الخاصة بخبرات التنمية في المجموعة «الكفافية» وفيرة[٣٩] وسوف يكون تركيزنا محصوراً في إلقاء الضوء على عدد قليل من المسائل المتعلقة بتفاعل الكفافية ـ المواردية الراهن. والهجرة الإقليمية الداخلية للعمالة هي البؤرة الرئيسية، في رأي العديد من المحللين[٤٠]. وقد كان الاهتمام منصباً على دور التحويلات، والتأثير الاجتماعي والسياسي للمواجهة بين العرب وبين غير العرب من العمالة الوافدة في الأقطار المستقبلة للعمالة، والاختلالات القطاعية التي نشأت بسبب الهجرة الانتقائية من الكفافية، وقضايا الحقوق المدنية. وكما هو مبين في الشكل رقم (٢) فإن تدفق الهجرة (والتدفق المضاد للتحويلات) كان وافراً. ويتضح هذا من الجدول رقم (٢)، حيث ارتفعت التحويلات (من جانب واحد) إلى مصر من الخارج، من ٢٩ مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨٢. وإذا ما عبرنا عن هذه التحويلات كنسبة مئوية من الصادرات السلعية فإنها كانت ٦٣,٩ بالمائة في عام ١٩٧٣، ثم ارتفعت الى ٧٢,٥ بالمائة في عام ١٩٨٠[٤١]. وبالنسبة لسوريا، ارتفعت التحويلات الرسمية (من جانب واحد) من ٧ ملايين دولار في عام ١٩٧٠ إلى ١٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ أو من ٦٣,٥ بالمائة من الصادرات السلعية في عام ١٩٧٤ إلى ٧٢ بالمائة في عام ١٩٨٠. وقد أظهرت أقطار كفافية أخرى زيادة مماثلة في التحويلات من جانب واحد. وقد أوضحنا من قبل أن وجود تدفق الهجرة هذا (وتدفق التحويلات المضاد) إنما هو أحد نواتج قاعدة الموارد الخاصة التي تتصف بها المجموعة «المواردية»، كما أنه نتيجة للطلب على النفط اللازم للمجموعة «الصناعية».

---

(٣٩) بخصوص تقويمات شاملة حديثة، انظر: تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٤)، واسماعيل صبري عبدالله، «نظرات في تجربة التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث،» في: التنمية العربية: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، ص ١٩٥ ـ ٢١٩. مع ملاحظة ان النمو الحالي للادبيات، والمؤتمرات والندوات بشأن الهجرة الدولية الى اقطار الخليج (الموارديه) معبر.

(٤٠) لم يورد المؤلف افادة بالمرجع الذي يحيل اليه في هذا الصدد. (المترجم)

(٤١) International Monetary Fund [IMF], *Supplement on Output Statistics, 1984*, pp. iv-xiv.

والطلب على العمالة في المجموعة «الكفافية» يتولد عن الطلب على النفط من قبل المجموعة «الصناعية»، والذي يتكيف مع أنماط الإنفاق التنموي في المجموعة «المواردية». ولهذا الطلب على العمالة أثران رئيسيان. ويتمثل أولهما في تبديد أي اهتمام بسياسة جادة وطويلة المدى لتنمية السكان، يمكن أن تتعامل في قوة مع الاختلالات بين إعادة إنتاج وتراكم رأس المال والعمالة. إن عدم المبالاة قد شاب التعامل مع الحقيقة التي تفيد أن إعادة إنتاج و«تراكم» السكان في المجموعة الكفافية قد التهبا وتسارعا بواسطة قوى من خارج ميدان التغيير الاجتماعي، ومع حقيقة أنه يجب التعامل معها في إطار عملية ضبط متزامن لجانبي المعادلة وللإطار الاجتماعي على حد سواء، حتى يمكن التكيف مع هذه التغييرات الضرورية. ويوجد هنا تشابه بين رفض الفلسفة الماركسية للحل السكاني الذي تقدمه المالتوسية الجديدة اعتماداً على مقولة انها قد تتيح فرصة تحويل المسيرة الطويلة الامد من أجل حل نهائي، وبين عواقب أنماط الهجرة من «المجموعة الكفافية» على إمكانات التنمية في أقطار هذه المجموعة.

والأثر الثاني الرئيسي للهجرة من «المجموعة الكفافية» يتعلق بالاختلالات القطاعية. ومرة أخرى نقول إن القصة معروفة، وإن كانت الأدلة التجريبية غير قاطعة. فالزيادة المثيرة في التحويلات قد خلقت زيادة مثيرة مكافئة في الطلب على البضائع والخدمات في «المجموعة الكفافية». وعلى سبيل المثال فإن واردات الغذاء قد زادت زيادة هائلة في جميع أقطار «المجموعة الكفافية» فيما بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٢، كما هو واضح في الجدول رقم (٢). كما تلقت بعض الاقطار معونات غذائية أيضاً مثل مصر، والسودان، والمغرب، والأردن، ومع ذلك فإن إنتاج الغذاء لم يواكب خطوة الزيادة المفاجئة للطلب والتي تعود إلى عوامل خارجية. وقد حظيت هذه القضية باهتمام واسع في الأدبيات المتيسرة. ومن المثير للجدل أن هناك سبباً آخر يجب اعتباره عند دراسة التفاعل الديناميكي للهجرة مع الإنتاج الزراعي على المستوى الجزئي[٤٢]. النتيجة أن فائض الميزان التجاري كان سلبياً لجميع الأقطار في «المجموعة الكفافية»، كما أنه تجاوز قيمة التحويلات إليها بفارق كبير. وسقطت «المجموعة الكفافية» في حلقة الدين العالمية. فالدين العام الخارجي، كنسبة من الناتج القومي الاجمالي، قد زاد من متوسط قدره ١٩ بالمائة في عام ١٩٧٠ إلى ٤٧ بالمائة في عام ١٩٨٢. ومن الإنصاف أن يقال ان هناك عناصر ايجابية للهجرة، وأن الجدل يمكن أن يتواصل إلى غير نهاية فيما يتعلق بالفوائد الاجتماعية ـ الاقتصادية الصافية له[٤٣]. وهذا على وجه التحديد هو بيت القصيد الذي تعاملت معه هذه الورقة. إن التركيز على الهجرة التي

---

(٤٢) Ismail Sirageldin, «Some Issues in Middle Eastern International Migration,» *The Pakistan Development Review*, vol. xxii, no.4 (Winter 1984).

(٤٣) بخصوص تقويم حديث لحالة مصر، انظر: عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، ٢ ج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ج ٢، ص ٢٦، ٥٦٠ ـ ٦٢٥.

جدول رقم (٢)
مؤشرات اقتصادية منتقاة للاقطار العربية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢)(*)
(مصحوبة بنسب مئوية)

القطر العربي	القيمة المضافة للزراعة (مليون دولار)				واردات الحبوب (ألف طن)				المعونات (ألف	
	٧٠	٪	٨٢	٪	٧٤	٪	٨٢	٪	٧٥/٤	٪
السودان	١٣٧٦	١٩	٢١٢٧	٢٣	١٢٥	٢	٦١١	٥	٥٠	٥
مصر	٢٦٨٣	٣٨	٣٨٧٨	٤٢	٣٨٧٧	٦٠	٦٧٠٣	٥٣	٦١٠	٦٦
اليمن الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٤٩	٢	٢٧١	٣	٣٨	٤
اليمن العربية	٢٢١	٣	٤٠١	٤	١٥٨	٣	٥٦٠	٤	صفر	صفر
الأردن	٩٢	١	١٣٢	٢	١٧١	٣	٦٦٨	٥	٦٣	٧
تونس	٤٨٠	٧	٨١٦	٩	٣٠٧	٥	٩٤٦	٨	١	٠,١
سوريا	٥٩٥	٨	٠٠	٠٠	٣٣٩	٥	٤٢٦	٣	٤٧	٥
لبنان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٥٤	٦	٥٢٩	٤	٢١	٢
المغرب	١٧٢٥	٢٤	١٨٣٦	٢٠	٨٩١	١٤	١٩١٢	١٥	٧٥	٨
الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٢	٣	٢٨٢	٢	-	-
الجزائر	٩٥٢	٣٦	١٣٧٥	٥٧	١٨١٦	٤٥	٣٨٣١	٢٨	٥٤	٩٨
الجماهيرية العربية الليبية	١٣٦	٥	٣٨٨	١٦	٦١٢	١٥	٨٤٩	٦	-	-
العراق	١١٧٢	٤٥	٠٠	٠٠	٨٧٠	٢١	٢٥١٠	١٨	١	٢
السعودية	٣٣١	١٣	٦١٦	٢٦	٤٨٢	١٢	٥٥٨٤	٤١	-	-
عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٢	١	٢١٧	٢	-	-
الكويت	٢٠	١	٣٠	١	١٠١	٣	٤٣٩	٣	-	-

يتبع

(٠٠) غير متاح، (*) أقطار منتقاة، (()) قيم سالبة أو تقديرية

المصدر: The World Bank, *World Development Report, 1984*

تتمة جدول رقم (٢)

الغذائيـة طن)		الدخل الفردي (دولار) (٪)	متوسط النمو	الميزان الجاري (مليون دولار)		الميزان التجاري (مليون دولار)	التحويلات (مليون دولار)		احتياطي الواردات (شهر)	الدين العام الخارجي (٪ من الناتج القومي الاجمالي)	
٨٢/١	٪	١٩٨٢	٦٠ـ٨٢	٧٠	٨٢	١٩٨٢	٧٠	٨٢	١٩٨٢	٧٠	٨٢
١٨٥	٧	٤٤٠	(٠,٤)	(٤٢)	(٢٤٨)	(٧٨٦)	٠٠	١٣١	٠,٢	١٦	٤٨
١٩٥٢	٦٩	٦٩٠	٣,٦	(١٤٨)	(٢٢١٦)	(٥٩٥٨)	٢٩	٢٠٧٤	١,٩	٢٤	٥٣
٢٥	٠,٩	٤٧٠	٦,٤	(٤)	(٢٢١)	(٦١٣)	٦٠	٤١١	٣,٤	٠٠	٨٠
١٣	٠,٥	٥٠٠	٥,١	٠٠	(٦١٠)	(١٩٤٣)	٠٠	١١١٨	٢,٩	٠٠	٣٦
٧٣	٣	١٦٩٠	٦,٩	(٢٠)	(٣٣٦)	(٢٤٨٨)	٠٠	١٠٨٤	٣,٨	٢٣	٤٣
٩٦	٣,٤	١٣٩٠	٤,٧	(٥٣)	(٦٥٧)	(١٣٣٤)	٢٩	٣٧٢	٢,١	٣٨	٤٢
٨	٠,٣	١٦٨٠	٤,٠	(٦٩)	(٤٩٣)	(١٩٨٩)	٧	١٤٠	١,٥	١٣	١٥
١١	٠,٤	(١٥٠٠)	٠٠	٠٠	٠٠	(٢٦٤٤)	٠٠	٠٠	٠٠	٤	٠٠
٤٦٥	١٦,٤	٨٧٠	٢,٦	(١٢٤)	(١٨٧٦)	(٢٢٥٦)	٦٣	٨٤٩	١,١	١٨	٦١
-	-	٢٣٧٧٠	(٠,٧)	٠٠	٠٠	(٧٤٦٤)	-	-	٠٠	-	-
٥	١٠٠	٢٣٥٠	٣,٢	(١٢٥)	٨٥	١٥٩٦	٢١١	٤٤٧	٤,٦	١٩	٣٢
-	-	٨٥١٠	٤,١	٦٤٥	(٢٩٧٧)	٩٧٧	-	-	٦,٩	-	-
٠٠	٠٠	(٦٠٠٠)	٠٠	١٠٥	٠٠	(٩٩٧٢)	-	-	٠٠	٩	٠٠
-	-	١٦٠٠٠	٧,٥	٧١	٤٥١٢٥	٣٨٤٦٩	-	-	٥,٩	-	-
-	-	٦٠٩٠	٧,٤	٠٠	٣٥٨	١٧٣٩	-	٤٣	٤.٨	-	١٢
-	-	١٩٨٧	(٠,١)	٠٠	٥٧٨٦	٨٥١٩	-	-	٧,٥	-	-

هي مؤقتة بطبيعتها، وغلبة التعامل معها كما لو كانت ظاهرة دائمة، وهو الأمر الذي ينعكس على سبيل المثال في اقتراح تعظيم عوائد الهجرة من خلال اقامة برامج تدريب تخدم تجارة ارسال للعمالة ذات الكفاءة، كانت نتيجته إهمال طبيعتها التكوينية الطويلة الأمد. واعتبار هذه الطبيعة التكوينية هي المنظور الوحيد الصحيح الذي يجب أن تعتمده هذه الأقطار وهي في خضم تحولاتها الاجتماعية ـ السكانية.

رابعاً: المستخلصات

ترتبط المناقشات في هذه الورقة بقضايا مفاهيمية (تصورية) وقضايا تطبيقية. فعلى المستوى المفاهيمي، يمكن تلخيص الأطروحة الرئيسية باعتبارها تدور حول المقولة التالية التي ذكرناها آنفاً: «إن التغييرات في الهيكل السكاني، وكذلك نموه، يفترض أن تكون لها رابطة سببية مع حركية الانتاج، والتراكم، والتوزيع. وهناك توازن دقيق بين تحدد إنتاج السكان وإعادة إنتاج رأس المال. ويحدد نظام توزيع الناتج الاجتماعي استقرار (توازن) النظام الاجتماعي».

إن التوازن بين القوى السكانية وبين تراكم رأس المال قد تمت المحافظة عليه في حدود تجاوزات مسموح بها، في التجارب الغربية، وفي التجارب الشرقية، على حد سواء. وعندما حدثت انحرافات كبيرة (ليست بضخامة التجربة الراهنة ذاتها في الأقطار النامية)، فإن المخرج كان يتوافر عن طريق استعمار أراضٍ جديدة. وكانت التغييرات في معدلات الخصوبة والوفيات، دالة سالبة لعملية التصنيع. وكان نموهما داخلياً. وبالفعل، لو لم يكونا كذلك، فإن النظام كان لا بد أن تتوافر لديه حلول مختلفة، ولا بد بالتبعية أن تكون نواتجه مختلفة أيضاً. ويبدو أن هذه الحقيقة البسيطة قد تعرضت للنسيان عند تطبيق الأصوليات المنهجية المختلفة.

إن انخفاض الخصوبة الذي هو مستقل عن القوى الحقيقية في عملية الاعتماد على الذات لمراكمة رأس المال في سياق تنمية اجتماعية متكاملة، وفي غياب هذه القوى، لا يمكن اعتباره شرطاً ضرورياً أو شرطاً كافياً للتنمية. ونحن نوافق على هذا، وإن كنا نضيف أن المثل صحيح بالنسبة إلى الوفيات. ولا يستتبع ذلك، على أي حال، ألا تكون لمعالجة مسألة الخصوبة أولوية ضمن استراتيجية التنمية. إنها الطبيعة ذات النمو الخارجي للانخفاض الكبير للوفيات، على وجه الدقة، التي تجعل من المحتم أن تخفض الخصوبة. ومثل هذه السياسة لا يمكن أن تنجح، على الجانب العملي، دون تضمين داخلي للوفيات والخصوبة في عملية التنمية. إن عادل حسين، في الفصل الختامي لواحد من أكثر التحليلات دقة للاقتصاد المصري خلال الحقبة الساداتية، يطرح سؤالاً عن الكيفية التي أمكن بها اجتثاث أساس ثورة ناصر الاجتماعية تماماً خلال مثل هذه الفترة القصيرة. وقد بقي السؤال نصف مجاب. أوليس من الممكن، أن تكون بعض سياسات التوزيع

التجميلية للناتج الاجتماعي، كزيادة التوظيف العام أو دعم المستهلكين على سبيل المثال، غير كافية لتوفير استقرار حقيقي للنظام، مع وجود خلل سكاني هائل؟

في الجانب التطبيقي، يمكن فهم الحالات الاجتماعية ـ الاقتصادية للوطن العربي بطريقة أفضل في إطار التصورات البعيدة المدى للتحول السكاني ـ الصناعي. ولهذا التحول تأثيران معروفان. أولهما تلك الزيادة التي حدثت مؤخراً، وإن كانت بطريقة مثيرة، لمعدلات نمو السكان في الأقطار الأقل نمواً، والتي لا يعد الوطن العربي استثناء منها. وهذا التغيير السكاني المفاجيء وغير المتوازن (حيث انخفضت الوفيات فقط) لا يعطي بالضرورة تلك النواتج الإيجابية التي تتوقعها المناهج الكلاسيكية، أو الماركسية، أو ما بعد الماركسية. ومن المنطقي أن المناهج ذاتها يمكن أن تشير إلى تكلفة غير ضرورية إذا ما تركت التوجهات دون مراجعة.

الأثر الثاني هو الدور الذي يلعبه الوطن العربي في الإمداد بالموارد اللازمة لدعم التحول السكاني ـ الصناعي. لقد فقد المكون السكاني أهميته مع أفول صناعة النسيج في انكلترا، والتي كانت تعتمد على زراعة القطن الكثيفة العمالة. إن النفط هو الطرف الفعال في المعادلة الآن. إنه صناعة رأس مال مكثف للغاية متوطنة في مناطق تفتقد إلى أي موارد أخرى داخل حدودها. ومن هذا المنظور، فإن المناهج التقليدية فشلت في أن تكون دليلاً لنا. والتوجهات الاقتصادية والسكانية في «الموارديه» تظهر لنا اختلالات عنيفة.

إن الصورة الشاملة يمكن أن تبدو وكأنها كئيبة للغاية. بيد أن هناك ملاحظات إيجابية. إن الامة العربية لا تستطيع مواصلة العيش بما يتجاوز الوسائل التي تملكها، أي وهي توسع وتغير من أنماط استهلاكها بما يفوق قدراتها الانتاجية الحقيقية. والحدود الوطنية الراهنة تحول دون أي قطر بمفرده وتحقيق طموحاته كاملة. وإمكانات النمو في أفضل أحوالها محدودة، كما أن التبعية لا يمكن تجنبها، في نطاق هذه الحدود الضيقة. وحتى إذا ما تم اتباع سياسات اقتصادية كفؤة، فإن الحال سوف يبقى على ما هو عليه، طالما أن هذا يتم في إطار التجزئة. إن قوة الدفع السكاني تحكم على نفسها بالهلاك، إذا لم تتوافر لها متطلباتها من التراكم الرأسمالي الكافي لتوليد طلب حقيقي متوازن، ضمن إطار اجتماعي ـ ثقافي متماسك. ونحن نشعر أن هذا هو مستقبل الوطن العربي، إذا بقي مجزأً. مع الإفادة بأن الاتحادات السياسية ليست كافية.

وفي النهاية نتطرق إلى رؤية نأمل أن تتجاوز الوطني، والايديولجي، وحتى الحدود الجنسية (العرقية)، في هذا العالم المتضائل الذي يمقتنا. فمن الجلي أننا في انتظار مولد ثورة علمية جديدة: مجتمع المعلوماتية ما بعد الصناعي. وسوف ينشأ قلب جديد[٤٤]. ولكن

= Leon F. Bouvier, *Plant Earth 1984-2034: A Demographic Vision* (Washington, D.C.: (٤٤)

الأكثر أهمية أن ثورة المعلومات سوف تتضمن، ولا ريب في ذلك، قواعد جديدة تحكم مبارة التراكم وإعادة الإنتاج، وتجهز المسرح بالتالي لتحول اجتماعي ـ سكاني جديد. وملاءمة الأصوليات المنهجية الراهنة يجب اختبارها بطريقة محكمة وباستمرار. ومع إصلاحنا للوضع المتأزم الراهن يجب علينا أن نرقب المستقبل. إن البحوث الأساسية في الهندسة الوراثية بخصوص توظيف الدماغ والذكاء الصناعي لانتهاك حرمة جميع الدوائر، تنتهي إلى نتائج مثيرة وغير متوقعة. وتتراكم الأدلة بشأن امكان حدوث تغييرات جذرية سوف تؤثر على جميع وجوه التنظيم الإنساني، بما فيها تلك الأسس البيولوجية والاجتماعية لإعادة الإنتاج كما نعرفها الآن.

وكما ذكرنا آنفاً، فإننا لا نستطيع الحكم على كيفيه استخدام النتيجة النهائية «لمسيرة التقنية» المطواعة هذه، طالما أن «التقنيات» ليست لها أهداف خيِّرة. وهناك قاعدة مكتوبة، في واحد على الاقل من معاهد البحث العلمي الرائدة، تمنع أعضاءه من النوم أثناء ساعات العمل. ولكن كيف يمكننا أن نتقدم من دون أحلام، حتى ولو كانت كوابيساً؟

= (Population Reference Bureau, 1984).

الفصل الثالث عشر

النظام الأبوي والتبعية ومستقبل المجتمع العربي(*)

هشام شرابي(**)

كنت جالساً في خيمة في الصحراء بعد ظهر يوم من أيام كانون الثاني/يناير الماضي فتصورت أني سأجد صيغة لبعض الأفكار المناسبة لأستهل بها كلمتي هذا الصباح. كنا قد شاهدنا برنامجاً تلفزيونياً ملوناً (ندوة في التلفزيون المصري حول تأويل بعض النصوص الدينية الغامضة، وبرنامجاً آخر أمريكياً اشترك فيه روبرت فاغنر وستيفاني باورز). وإذ كنت أحاول وضع اطاراً لأفكاري مرت بسرعة أمام الخيمة عدة سيارات منها سيارات عائلية كبيرة للنقل والسياحة. وكنت أشاهد عن بعد طريقاً واسعة تعج بالسيارات ووراءها محطة كبيرة للمخابرات اللاسلكية للأقمار الصناعية. كانت الصحراء تنبض حياة بالناس والسيارات، ولم أجد على مدى النظر أي بدوي أو أي نوع من أنواع الابل. كان هذا في صحراء الكويت الشمالية، بالقرب من الحدود العراقية في رأس الخليج، حيث كان بلدان من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط يبذلان كل ما في وسعهما لاغراق ناقلات تحمل نفط كل منهما الى الأسواق العالمية. وعلى كل، فإن الأفكار المنشودة لم تتبادر الى ذهني بعد ظهر ذلك اليوم.

لكنها اتضحت بعد ذلك بأسبوع، أثناء اشتراكي في مؤتمر علماء الاجتماع العرب في تونس. كان ذلك في شكل اطروحتين تقدم بهما العالم الاقتصادي المصري المعروف سمير أمين. وكان أحد المشاركين في الحلقة التي تناولت البعد السياسي والايديولوجي والتي كنت أرأسها.

الاطروحة الأولى أن عصر النهضة العربية الذي انطلقت فيه حركة الوعي في مطلع القرن التاسع عشر قد انتهى وأن مرحلة تاريخية جديدة قد بدأت. والأطروحة الثانية ان زعامة البرجوازية الوطنية قد انتهت بانتهاء عصر النهضة، وأنه لا وجود لزعامة تحل محلها. وكما يقول سمير أمين، فالمرحلة التالية مرحلة فراغ لا يمكن للحركة الدينية أن تملأه، لأنها ليست أكثر من حركة شعبية مبعثرة تنقصها القيادة والنظرة الاستراتيجية.

(*) ترجمت هذه الورقة بمعرفة المؤلف د. هشام شرابي، ودققها مترجم الكتاب. (المحرر)

(**) استاذ في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

قد يبدو من الطموح بمكان أن نحاول، كما سنفعل في هذا المؤتمر، تكوين صورة عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي خلال السنوات العشر القادمة. لكن هدفنا لا يقتصر على محاولة استشراف المستقبل، بل يشمل محاولة لتأويله. ومثل هذا التأويل لا يتناول المستقبل كمقولة تحليلية مستقلة بل كجزء من مفهوم أوسع يشمل الحاضر والماضي في آن معاً. بهذا تصبح الأبعاد الزمنية الثلاثة، الماضي والحاضر والمستقبل، مقولة واحدة تحدد أفقاً موحداً يتبدى فيه المستقبل على شكل امتداد بعيد المدى.

من هذه النقطة بالذات، يصبح التطلع إلى المستقبل نمطاً فاعلاً شكله مبنيّ على فهمنا للماضي والحاضر. وبهذا تصبح نظرتنا الى المستقبل، في حد ذاتها، عاملاً من عوامل تحديده.

سأكتفي، في ملاحظاتي هذه، أولاً بتعريف ما أراه اطاراً أساسياً للتأويل. ومن ثم سأحدد العوامل التي ستتحكم في التطورات الاجتماعية والسياسية خلال العقد المقبل.

ان الأزمة الراهنة تصبح أكثر وضوحاً عندما ننظر اليها في اطار العالم الثالث. فبعد أكثر من ثلاثين سنة من الاستقلال وازالة آثار الاستعمار، نجد أن معظم بلدان العالم الثالث لم تفلح في انشاء أنظمة اجتماعية متينة ومستقرة، سواء أكان ذلك على مثال الأنظمة الديمقراطية في أوروبا الغربية أم على مثال الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية. وأنظمة الحكم في معظم تلك البلدان دكتاتورية أو استبدادية أو ثيوقراطية، وهي مبنية على أسس قبلية أو إثنية أو دينية. والجدير بالذكر، من هذه الزاوية، أن الصين والهند، وهما اثنتان من الحضارات الثلاث الكبرى في العالم الثالث، قد نجحتا في انشاء نظامين مجديين أحدهما اشتراكي والثاني ليبرالي، في حين أن الوطن العربي، وهو الحضارة الثالثة الكبرى في العالم الثالث، قد فشل في تحقيق تطور دائم في أي من الاتجاهين. فكيف نفسّر، مثلاً، نتائج الثورات الكبرى الثلاث التي حدثت في حقبة ما بعد الاستقلال (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠): الثورة الناصرية (لتحقيق الوحدة العربية)، والثورة الفلسطينية (لتحرير فلسطين)، وثورة النفط (لتحقيق التحول الاقتصادي الجذري)؟

من الصعب عليّ أن أعالج بشكل مناسب هذه المسألة وغيرها من المسائل الوثيقة الصلة دون استخدام مفهومين أساسيين هما مفهوم النظام الأبوي (البطركي) ومفهوم التبعية. ولا يسعني هنا سوى أن أتناول بايجاز هذين المفهومين وما يعني كل منها في اطار تحليلنا هذا.

ان اندماج النظام الأبوي ونظام التبعية، كما حدث في المجتمع العربي خلال القرنين الماضيين، قد أدى إلى قيام بنية اجتماعية ـ سياسية خاصة يمكن وصفها بالنظام الأبوي

الجديد. ويتميز هذا النظام الأبوي الجديد بأنه ليس تقليدياً كما أنه ليس حديثاً، بل هو بالأحرى فريد في نوعه. ولهذا النظام أنماطه الخاصة في التفكير والعمل والقيم والسلوك العملي، إضافة الى نهج خاص في التعامل مع العالم والواقع. وبإمكاننا، من الزاوية الاجتماعية، تحديد النظام الأبوي الجديد بالخصائص التالية:

١ ـ التفتت الاجتماعي: أي أن العائلة أو العشيرة أو الدين أو الجماعة الاثنية (بدلاً من الأمة أو المجتمع المدني) تشكل أساس العلاقات الاجتماعية وما يقابلها فيه من تنظيم اجتماعي.

٢ ـ التنظيم السلطوي: أي أن السيطرة والقسر والتسلط الأبوي (بدلاً من التعاون والمساواة) تسيّر جميع العلاقات القائمة فيه، وذلك من مستوى العائلة حتى مستوى الدولة.

٣ ـ النماذج المطلقة: أي أن هناك وعياً مغلقاً ومطلقاً (في نظرية العمل والسياسة والحياة اليومية) في هذا المجتمع، وهو وعي يرتكز على مفاهيم التعالي وما وراء الطبيعة والوحي والانغلاق (بدلاً من الاختلاف والتعدد والتساوي والانفتاح.. الخ).

٤ ـ الممارسات الشعائرية: أي السلوك المبني على الرسميات والعادات والشعائر (بدلاً من العفوية والابداع والابتكار).. الخ.

ويظهر تفرد النظام الأبوي الجديد غاية في الوضوح إذا ما قورن بالحداثة. ولا أعني بالحداثة هنا نمطاً مستمداً من الحضارة الغربية على وجه خاص بل نمطاً عاماً يمكن استنباطه من ممارسة حضارية مختلفة.

مثلاً، إذا أخذنا مقولة «المعرفة»، التي يقابلها في اطار الحداثة مفهوم «الفكر» ومفهوم «العقل»، نجد أن المفهومين المقابلين في النظام الأبوي الجديد، هما «الأسطورة» و«الايمان». كذلك اذا أخذنا مقولة «الحقيقة»، التي يقابلها في اطار الحداثة مفهوم «الحقيقة العلمية» و«الحقيقة التهكمية». نجد أن المفهومين المقابلين في النظام الأبوي الجديد هما «الحقيقة الدينية» و«الحقيقة المجازية». وفيما يتعلق بمقولة «اللغة»، نجد أن المفهوم المقابل في الحداثة هو «اللغة التحليلية»، وأن ما يقابله في النظام الأبوي الجديد هو مفهوم «اللغة الخطابية». وفيما يتعلق بمقولة «الحكم»، نجد في إطار الحداثة مفهوم «الحكومة الديمقراطية» و«الحكومة الاشتراكية»، في حين أن النظام الأبوي الجديد يتصف بمفهوم «السلطنة» أو «السلطنة الجديدة». أما بشأن «العلاقات الاجتماعية» فنجد، في اطار الحداثة، مفهوم «المجتمع» ومفهوم «المتحد»، مقابل مفهوم «الرعية» في النظام الأبوي الجديد. وأما بشأن مقولة «التدرج الاجتماعي» فنجد، في اطار الحداثة، مفهوم «الطبقة الاجتماعية»، مقابل مفاهيم «العائلة» و«العشيرة» و«الطائفة» في النظام الأبوي الجديد.. الخ.

ومن الممكن القول ان النظام الأبوي يتحول الى نظام أبوي جديد حينما يستوعب في اطار التبعية. وأن النظام الأبوي الجديد، من حيث هو تركيب اجتماعي، ليس إلا نظاماً أبوياً دب فيه الفساد. مدموجاً بحداثة مشوهة. والعامل المفسد في هذا السياق ليس النظام الأبوي (الروح التقليدية) بحد ذاته، بل التبعية، التي تجد في الامبريالية تعبيرها وأداتها التاريخيين. ولكن من المهم التشديد على أن التبعية هي أكثر من مجرد نتيجة لعدوان غاشم وسيطرة وقمع وتجريد من الملكية. فهي أكثر من سيطرة سياسية واقتصادية مباشرة يمارسها المركز على التخوم. ونجد، في الوطن العربي، أن التبعية موجودة بكل أشكالها، ومنها شكل حاسم هو شكل العلاقة الثقافية الضمنية، الثقافة القائمة في ظل سيطرة الآخر. وبهذا المعنى، ليست التبعية مجرد علاقة سياسية واقتصادية وعسكرية خارجية فحسب، بل هي كيان ثقافي داخلي. وهذه هي الخاصية الأساسية بالضبط، في وجهيها الاجتماعي والنفسي، وهي تضفي على هذا المجتمع طابع النظام الأبوي الجديد.

وفي ضوء هذا، لا يمكننا أن نفهم فشل البرجوازية ومسلكها، في النظام الأبوي الجديد، بالرجوع فقط الى اطارها الخارجي: الامبريالية والصهيونية، الفساد والجهاد، الصدفة والتآمر، وما شاكل ذلك، بل في تحليل حركية (دينامية) النظام الأبوي الجديد وتركيبه. ومن حيث إن هذا النظام نظام اجتماعي ونفسي، فإنه لا يكفي أن نتحدث عن فشل طبقة معينة من طبقاته الاجتماعية، حتى لو كانت هي الطبقة المهيمنة. فمقولة «الطبقة» هنا ليست من الاتساع والدقة بما يكفي لتفسير جميع الظواهر الاجتماعية والنفسية. ولذا فمن الضروري، في دراسة هذا المجتمع، ابراز دور البنية الاجتماعية فوق دور الذات، وتغليب مفهوم الثقافة على مفهوم الطبقة الاجتماعية.

وسأدعم هذا الرأي باستشهاد من الفيلسوف جيورغا لوكاس، الذي يرى أن بالامكان ادراك جوهر حقبة تاريخية معينة من خلال ثقافتها كما يمكن ادراكه من خلال أشكال الانتاج فيها.

«ان تطور المجتمع هو سياق موحّد. وهذا يعني أن مرحلة معينة من مراحل التطور لا يمكن حصولها في أي ميدان من ميادين الحياة الاجتماعية دون أن تؤثر في جميع الميادين الأخرى. وبالامكان، من خلال ما في هذا التطور الاجتماعي من وحدة وتماسك، فهم السياق نفسه من زاوية أي من ظواهره الاجتماعية. وبالتالي، من الممكن التكلم عن الثقافة في انعزالها الظاهري عن سائر الظواهر الاجتماعية. ذلك أننا، عندما نفهم ثقافة أية حقبة تاريخية فهماً صحيحاً، نفهم في الوقت نفسه جذور تطور تلك الفترة بكاملها، تماماً كما يحصل عندما نبدأ بتحليل العلاقات الاقتصادية»[1].

وعلى كل حال، فإن أهمية المسألة تتجاوز المستوى المنهجي. ذلك أن النظرة التي

---

(١) Georga Lukacs, «The Old Culture and The New Culture,» in: Bart Grah and Paul Piccone, eds., *Toward a New Marxism* (St. Louis: Telos, [1973]), p.21.

نكـونها عن امكانيات المستقبل متعلقة، الى حد كبير، بما إذا كنا نحصر آفاقنا بالتعاليم الموروثة، أي بالجوانب العملية المباشرة، أو نقبل بنمط تحليلي يتجاوز التجريدات السائدة، للنظر الى المستقبل في ضوء جديد.

ان صورة المستقبل تختلف كل الاختلاف في اطار افتراض أساسي، وهو أن تتمكن الطبقة العربية الحاكمة من اتباع نهج عمل بديل. وهذه الطبقة الحاكمة مؤلفة من مجموعة قليلة من الأفراد توجد في أيديهم مقاليد السلطة بكاملها إضافة الى القسم الأكبر من الثروة الاجتماعية، وذلك لا بسبب حب المواطنين لهم أو موافقتهم المعبر عنها في صندوق الاقتراع (يتم تحقيق الحلم الانتخابي من حين لآخر على يد هذا أو ذاك من الحكام في انتخابات خيالية تحصل على تأييد ٩٩,٩ بالمائة أو ما يزيد عن ذلك من أصوات الناخبين)، بل بواسطة قبضة من الموظفين والعسكريين والاتباع الذين قد لا يتجاوز عددهم بضعة آلاف في جميع الأنظمة (ضباط عسكريون وضباط أمن، وقادة ميليشيا الحزب أو القوات الخاصة، والقادة البيروقراطيون، والمستشارون الخاصون وبعض كبار الاختصاصيين). فكيف يمكن للطبقة الحاكمة أن تعمل بنهج آخر؟. إنني لا أشير هنا الى برنامج مثالي بل الى ما يمكن تحقيقه بالفعل من زاوية الموارد البشرية والمادية المتوافرة اجتماعياً، شرط أن تكون هناك ارادة ورؤية. ولا شك، مثلاً، في أن الأهداف التالية ليست مستحيلة:

١ - في الميدان السياسي: الغاء نظام القمع الداخلي (دون أن يؤدي ذلك بالضرورة الى تغيير النظام السياسي)، ووضع حد لانتهاك الحقوق المدنية وحقوق الانسان، مع الاعتراف بالحقوق السياسية الأساسية.

٢ - في الميدان الاقتصادي: اعتماد العقلانية في السلوك الاقتصادي بالنظر إلى الثروة الوطنية على أنها ليست ملك عائلة أو عشيرة بل ملك المجتمع، ومنع النمط الاعتباطي في تخصيص الاعتمادات وانفاقها، ووضع حد للرشوة والفساد.

٣ - على الصعيد الوطني: اقامة حد أدنى من التعاون العربي المشترك المبني على مصالح عربية مشتركة، وذلك بانهاء التنافس بين الأنظمة وحل الخلافات الراهنة بالتفاوض والتسوية وجعل الأمن العربي الجماعي هدفاً رئيسياً للعمل العربي المشترك.

٤ - على صعيد العلاقات الدولية: المحافظة على جبهة عربية مشتركة في جميع أشكال التعامل الدولي، وذلك، على سبيل المثال، بإعادة صلاحيات جامعة الدول العربية الى ما كانت عليه أصلاً وقيام دولها الأعضاء بالتشاور والتعاون فيما بينها بشأن القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تهم أي عضو من أعضاء الجامعة، وكذلك باتخاذ اجراءات جماعية تنفيذاً لما يتخذ من قرارات مشتركة.

٥ ـ على صعيد القضية الفلسطينية والحرب العراقية ـ الايرانية: العمل جماعياً على تنفيذ استراتيجية أو سياسة أو طريقة مشتركة لإنهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، وايجاد حل للقضية الفلسطينية.

من الممكن النجاح في تحقيق هذه الأهداف وغيرها اذا تبنتها نخبة حاكمة متبصرة وحكيمة، لكن معظم الحكام العرب قد اختاروا السير في خط مغاير. والآن لننتقل من التأمل النظري الى بعض الحقائق القاسية التي يحتمل أن تعين مجرى التطورات العملية خلال السنوات العشر القادمة.

أولاً، ان حدوث تغيير ثوري على المدى المتوسط، وفق النموذج الايراني أو اليمني الديمقراطي، يبدو ضعيف الاحتمال نظراً للحالة التي توجد فيها القوى الراديكالية يسارية ماركسية كانت أم يمينية دينية. لكن هذا لا يزيل امكانية حدوث اضطرابات داخلية وعدم استقرار اجتماعي في بعض البلدان العربية التي توجد فيها جذور عميقة للحركة الدينية الاسلامية والتي قد تتدهور فيها ظروف الحياة الاقتصادية بما يتجاوز مستوى احتمال الجماهير الفقيرة.

هذا أمر واضح. ولكن، أياً كان شكل التغيير فلا بد أن تحدده بنية كل نظام بمفرده. ومن الممكن تصنيف هذه الأنظمة حسب ثلاثة أنواع: النظام شبه الليبرالي، والنظام المحافظ، ونظام الزعامة الشخصية. فإذا أقصينا امكانية التدخل الخارجي (مع أنه ليس بالامكان اقصاؤه من زاوية التحليل السياسي العملي) أمكننا الافتراض، من الناحية السياسية، أن النوعين الأول والثاني من الأنظمة لهما حظ أفضل في استيعاب التغيير والاستمرار في البقاء حتى سنة ١٩٩٥. لكن هذا القول لا ينطبق على النوع الثالث، أي نظام الزعامة الشخصية وما يتصف به من تصلب وتركيز شخصي للسلطة. وهكذا فإن كلاً من النظامين شبه الليبرالي والمحافظ سيتمكنان، على وجه الاحتمال، من استيعاب تغيير تدريجي (أي غير جذري) دون الدخول في عملية تحول بنيوي، في حين أن هناك احتمالاً أقوى بأن يمر النظام الشخصي بعملية تحول جذري أو بانهيار شامل.

غير أن الركود الاقتصادي والضغط السكاني (الديمغرافي)، إضافة الى التهديد والاذلال الخارجيين (من جانب اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية) قد تؤدي جميعها، خلال السنوات العشر القادمة، الى تعريض كل أنواع الأنظمة لخطر السقوط تعريضاً كبيراً. ومن الواضح، حالياً، أن العنصرين الرئيسيين المؤثرين في جميع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي هما الحرب العراقية ـ الايرانية والقضية الفلسطينية. ففي كل منهما طاقة انفجار لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة الى مستقبل جميع أقطار المشرق العربي. وفضلاً عن ذلك، فإن طموحات اسرائيل التوسعية ستؤدي، إذا لم يوضع لها حد بشكل من الأشكال،

الى زيادة الشعور بالعجز والحرمان، مما سيسهم في زيادة عدم استقرار الأوضاع.

لنعد الآن الى مسألة الثورة. فلماذا لا يحتمل حدوث ثورة في المستقبل القريب؟ الجواب عن هذا السؤال لا بد أن يكون ازدواجياً (في تناقضه). أولاً، الثورة فرصة تاريخية وثغرة في السياق التاريخي إذا لم تستغل انغلقت وكان تكرارها أمراً صعباً. فالتاريخ الحديث في الوطن العربي مليء بالثورات المشوهة أو الناقصة أو الفاشلة. والأهداف الثورية التي كان الشباب المتعلم، يخيف بها أساتذته وأفراد الجيل القديم، منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، قد فقدت مصداقيتها، حتى لدى الذين ما زالوا يتلفظون بها.

كذلك ليس هناك احتمال بحدوث ثورة من النوع الآخر، أي الثورة من فوق. ومن أسباب ذلك ترسيخ القوة السياسية وانشاء أنظمة للأمن الداخلي لا يمكن التغلب عليها عملياً، وهذا دون شك أفضل مثل عن عملية التحديث في المجتمع الأبوي الجديد. ولكن، حتى لو حصل انقلاب فهو لن يغير عملياً إلا القليل من نظام الحكم في معظم البلدان.

لكن هذا لا يعني أن الوضع السائد لن يتغير خلال السنوات العشر القادمة. فالسؤال هو: بأي شكل يحتمل أن يتم مثل هذا التغيير؟

في أسوأ الحالات، يكون شكل التغيير تحقيقاً للقول التالي: «كلما ازدادت الأحوال سوءاً كلما سارت نحو الأفضل». وهذا موقف يفترض أن الأحوال لن تتحسن قبل أن تسوء. ولكن، الى أي حد تستطيع الأحوال أن تسوء قبل أن تتحسن؟

من الممكن أن تسوء الأحوال فعلاً في ظروف كالتالية: إذا انهار على الطريقة الايرانية نظام من كبار الأنظمة العربية في المشرق. ومن الممكن أن يحدث ذلك أثر حركة ثورية دينية أو طائفية. ومن الممكن، في أسوأ الحالات، أن نتصور ليس فقط ردود أفعال تسلسلية في أنحاء الوطن العربي بل أيضاً تحولاً تدريجياً في عدة بلدان نحو نمط من المجتمع المغلق، السائر الى الوراء.

ومن الغريب أيضاً أن شكل التغيير الممكن حدوثه، في أفضل الحالات، يفترض أيضاً حدوث انحلال في الوضع السائد، دون أن يكون ذلك بالضرورة نتيجة للعنف. أولاً، ان القوى التقدمية المناهضة للردة الدينية المحافظة تشكل حالياً قوة لا يستهان بها داخل المجتمع العربي. فهي تشمل طبقات مهمة انجذبت، خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، الى ميدان العمل السياسي بسبب التقدم في حقول التعليم والصحة العامة والاتصالات.. إلخ. ان حركة الوعي والعلمانية، المجسدة في مواقف هذا الجزء من المجتمع وممارساته، أمر لا يمكن التغاضي عنه. وقد يكون له في السنوات المقبلة دور حاسم في تحويل بنية المجتمع الأبوي الجديد نحو تغييرات جذرية. كذلك فإن بروز وعي نقدي

جديد في أوساط النخبة المثقفة، التقدمية والعلمانية في آن واحد، أمر على قدر مماثل من الأهمية. والمطلع منكم على الكتابات العربية الحديثة يعلم ما أقصد بهذا النوع من الوعي، المبني على رؤية مختلفة للذات والمجتمع والتاريخ، والقائم على لغة جديدة وتعبير جديد للحقيقة والواقع.

وثمة تعبير عملي عن الاتجاه الذي تسير فيه هذه الحركة، وهو المحاولة التي يقوم بها مفكرون واختصاصيون عرب لتنظيم نشاطاتهم المهنية على المستوى القومي (العربي)، مما يشكل تحدياً سياسياً بوسائل غير سياسية، وطريقة للتخفيف من قبضة الرقابة السياسية والايديولوجية. هذا وتوجد حالياً رابطة لعلماء الاجتماع العرب وأخرى لعلماء السياسة، وستؤسس قريباً رابطة لعلماء الاقتصاد العرب وأخرى للمرأة العربية. وفي السنة الماضية، انشئت في القاهرة أول منظمة عربية مشتركة تعنى بحقوق الانسان، وهي قائمة حالياً بالدفاع عن حقوق الانسان في الوطن العربي. وإذا نظرنا الى السنوات العشر القادمة على انها مرحلة انتقالية تقودنا الى مرحلة من التطور جديدة وأرقى أمكننا، عندئذ، أن نشير الى بعض امكانيات التغيّر الايجابي اتي يمكن حدوثها خلال السنوات العشر القادمة.

قد تقع امكانيات هذا التغير، في البدء، خارج الميدان السياسي المباشر، ولكن سيكون لها أثر عميق في التطور السياسي والاجتماعي. فإذا نجحت قوى التغيير هذه، من اجتماعية وايديولوجية وفكرية، في فتح ثغرة في المجتمع الأبوي الجديد من الصعب ايقافها. ذلك ان المجتمع الأبوي الجديد عاجز تماماً عن ايقاف التغيير أو قمع الوعي بعد نشوئه في صفوف الأجيال الطالعة. وجميع التغيرات الاجتماعية والايديولوجية ستؤدي، حتى لو حصلت تدريجياً ودون انتفاضات عنيفة، الى انحلال جذري في البنية الأبوية، كما حصل مثلاً في بنية الامبراطورية العثمانية في أواخر عهدها. وإذا كانت الاطروحة التي تقدم بها سمير أمين صحيحة فالسؤال هو التالي: إذا كان لا يحتمل، خلال المرحلة التالية، حدوث تغيير ثوري من النوع الكلاسيكي، فهل بالامكان حدوث ثورة من نوع آخر؟

إذا كان الجواب نعم، فشكل التغيير في أفضل الحالات يفترض، خلال السنوات العشر القادمة، تطوراً ايجابياً فيه شيء من المفارقة، بمعنى أن الوضع الراهن سيتمكن داخلياً، الى حد كبير، من استيعاب ضغط اليمين الديني دون الخضوع له، وأنه سيستجيب، في الوقت نفسه، للمقتضيات الداخلية الاجتماعية والسياسية، خصوصاً فيما يتعلق بالحقوق السياسية والحريات الأساسية. أما على الصعيد الخارجي فيشمل ذلك الوقوف في وجه العدوان الاسرائيلي بشكل أو بآخر.

أعلم أن هذا قد لا ينسجم تماماً مع ما قلته سابقاً عن التصلب غير المجدي في صفوف الطبقة الحاكمة العربية. غير أن النقطة التي أود ابرازها تنبثق من خيارات ممكنة

الحـدوث ستتحكم في الصراع الاجتماعي خلال السنوات العشر القادمة. وسيكون هذا الصراع، في الدرجة الأولى، صراعاً ثقافياً ذا نتائج اجتماعية وسياسية حاسمة، صراعاً يتم بين قوى الرجعية الدينية وقوى الحداثة المشبعة بالفكر النقدي.

ويمكننا القول هنا، مع أنطونيو غرامتشي، اننا نقبل بتشاؤم العقل دون أن يحطم ذلك تفاؤل ارادتنا.

الفصل الرابع عشر

البناء الطبقي والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي في العقد القادم

سميح فرسون (*)

في إطار التنوع الشديد الذي تتسم به المنطقة، ومع اعتبار تشتت البيانات التي يمكن التعويل عليها وعدم تناسقها، فإن دراسة البناء الطبقي وحركيته (ديناميكيته) في الوطن العربي تكون غاية في الصعوبة. وبقدر ما هو صعب أن ترسم صورة للبناء الطبقي المعاصر في الوطن العربي وحركيته، فإن مهمة محاولة إسقاط هذا على امتداد عقد في المستقبل تبدو على وجه التقريب مستحيلة. ولربما يكون المدخل الأفضل أن نرسم مخططاً أولياً لرؤية كلية للتطورات الهيكلية الاجتماعية وتطورات الدولة، وأن نواصل المحاولة للتعرف على التكوينات الطبقية وحركية الطبقات في إطار هذه التطورات. وقد يمكننا هذا بدوره من تقديم بعض التعقيبات بشأن ممكنات التوجه السياسي في داخل الأقطار العربية الرئيسية، وفي المنطقة ككل[1].

أولاً: الاقتصاد السياسي للوطن العربي

عايش الوطن العربي ـ المنقسم إلى إقليمين متمايزين هما المشرق والمغرب ـ أطواراً ثلاثة عريضة في اقتصاده السياسي «الحديث». وقد تميز الطور الأول في المشرق باقتصاد «قبل رأسمالي» متكامل تحت الحكم العثماني[2]. وكان الطور الثاني هو فترة الاستعمار الأوروبي التي

(*) استاذ الاجتماع المشارك في قسم الاجتماع ـ الجامعة الامريكية واشنطن ـ دي. سي. الولايات المتحدة الامريكية.

(١) المنهج في هذه الدراسة قد اوحي اليّ من: جيمس بتراس، «الطبقات الاجتماعية، والتغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط،» ورقدمت الى: المؤتمر الدولي، الذي عقدته مؤسسة دراسات البحر الأبيض، اثينا ـ اليونان، ٣ ـ ٦ ايار/ مايو ١٩٨٤. انظر لاحقاً: هامش رقم (٣٤). (المترجم)

(٢) انظر تحليلاً لأطوارها الأخيرة، في: I.M. Smilianskaya, «From Subsistance to Market Economy, 1850's,» in: Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago: The University of Chicago Press, 1966).

أدت إلى التجزئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. أما الطور الثالث فكان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفيه ظهرت الدول الوطنية المستقلة «والمبلقنة». وعلى الرغم من حقبة القومية الراديكالية، سياسة واقتصاداً، في الستينات، فإن الوطن العربي في السبعينات والثمانينات قد عايش تكاملاً متزايداً مع التقسيم الغربي الجديد للعمل. وهذا التقسيم الجديد للعمل يتميز بتدويل تدوير رأس المال والعمل. والأقطار النفطية الغنية في المشرق تصدر رأس المال النقدي جنباً إلى جنب مع النفط، وتستورد قوة العمل ونوعيات عديدة من البضائع والسلع الاستهلاكية(٣). وبينما تصدر هذه الدول رأس المال النقدي إلى الغرب فإنها تستقبل قوة العمل من الأقطار العربية الفقيرة نفطياً، وهي بذلك تلحق اقليم المشرق كله في التقسيم الدولي للعمل.

وعلى الجانب الآخر فإن المغرب العربي يرسل قوة العمل إلى أوروبا، ويستقبل السائحين المستهلكين من الشمال. أي أن الأقطار العربية الفقيرة نفطياً صارت هي محل إعادة إنتاج الإمدادات (العروض) الرئيسية من قوة العمل إلى أوروبا والبلدان العربية النفطية الغنية. وفي إطار هذا الفهم فإن الأقطار العربية قد برزت باعتبارها احتياطيات العمل للأمم الغربية ولدول النفط الغنية الجائعة إليه(٤). والبلدان العربية المرسلة للعمل تستقبل التحويلات النقدية من العمالة المغتربة(٥). وقد بلغ حجم تحويلات العاملين، معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، ٢٨ بالمائة لمصر، ٤٣ بالمائة للمغرب، ١٩٨ بالمائة للأردن، ٥٨٩٧ بالمائة لليمن(٦).

وقد كان لعملية التكامل المتصاعدة مع التقسيم الدولي للعمل تداعياتها سواء على الأقطار العربية منفردة، أم على المنطقة ككل. فالمشرق العربي يمارس دوره من هذا العمل

---

(٣) تتراوح تقديرات اعداد العمال المهاجرين من بلدان النفط الغنية في الجزيرة العربية بين ٣ - ٦ ملايين في سنة معينة. وهذه التقديرات لا تشمل عائد قسط وافر من هؤلاء العمال. انظر:
J.S. Birks and C.A. Sinclair: *Arab Manpower* (New York: St. Martin's Press, Inc., 1980), and *Migration and Development in the Arab World* (Geneva: International Labor Organization [ILO], 1980).

(٤) يشكل العرب الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة احتياطي العمل في كل من اسرائيل وبلدان النفط الغنية. انظر: F.A. Gharaibeh, *The Economics of the West Bank and Gaza Strip* (Boulder, Co.: Westview Press, Inc., 1985).

(٥) تبلغ التقديرات الخاصة بمصر ٣ بلايين دولار عادة. وقد ذكر دافيد أوتواي من الواشنطن بوست ان دخل مصر من التحويلات يقع بين ٦ و ١٠ بلايين دولار.

(٦) انظر: H. Askari, «Oil and Economic Development in the Middle East,» (Lecture, Washington, D.C.), and

محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، ط ٢، فريدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٥٧

استجابة للحركيات (الديناميكيات) الاقليمية، وللحركيات الأكثر قوة المترتبة على ارتباطه برأس المال الغربي. وعناصر التكامل الإقليمي للمشرق العربي هي ما تمت ملاحظته بالفعل بشأن حركة العمل والبضائع في مقابل تدفق مضاد، على القدر نفسه من الضخامة، لرأس المال النقدي. ويشمل تدفق رأس المال المعونات الثنائية من دولة أخرى، والمعونات عن طريق المؤسسات العربية المشتركة، والاستثمار العربي المشترك لرأس المال، والاستثمار الخاص المباشر، إضافة إلى تحويلات الأفراد. وقد نشّط تدفق هذه المبالغ الضخمة من رأس المال التوسع الاقتصادي في الأقطار العربية الفقيرة نفطياً. وكما استخلص روجر أوين، فإن المشرق كله قد صار اقتصاداً نفطياً واحداً[7]. بينما بقي المغرب مجزءاً، وغير متكامل اقتصادياً.

والذي قد يوهم بالتناقض، أن تزايد التكامل الاقليمي للمشرق يتحقق آنياً مع عملية التعزيز الشديد للاقتصادات الوطنية للأقطار العربية منفردة. وهذا التطور الذي يبدو متناقضاً، هو في جانبه الأكبر، يأتي نتيجةً لحقيقة أن العمليات الفاعلة من أجل تكامل أوسع للمشرق العربي، إنما هي أضعف فيما لو قورنت بتلك التي تُلحق جميع الأقطار العربية، كل بمفرده، في التقسيم الدولي للعمل.

وقد صاحب تكامل الإقليم المتزايد مع الاقتصاد العالمي، حدوث انخفاض في إنتاج الكفاف (موارد العيش الرئيسية)، إضافة إلى تحولات أخرى[8]. وقد حدث، تبعاً لذلك، تحول مهني مكثف من الزراعة إلى الصناعة والأنشطة الخدمية[9]. والقطاع الزراعي في أقطار عربية متنوعة كان ولا يزال يمر بتحولات تؤدي إلى تغييرات طبقية في المناطق الريفية. وهذا لا يدفع الناس بعيداً عن الأرض فقط ولكنه يخلق علاقات اجتماعية ريفية جديدة أيضاً. وهكذا فإنه يحدث خروج كثيف للعمالة الزراعية الزائدة، والفقيرة في الأساس، وللفلاحين والمزارعين غير المهرة والشباب، إلى التجمعات الحضرية، وإلى البلدان النفطية الغنية. وملمحان أساسيان لهذه التطورات يستحقان الملاحظة. أما أولهما فهو تهميش المرأة العربية خارج الانتاج في تلك المناطق التي استقرت فيها زراعة الأشجار، وأما الثاني فهو تحويل الذكور الشباب المهاجرين إلى عمال بالأجر (بروليتاريا). وهناك ملمح آخر تابع وله

---

(٧) R. Owen, «The Arab Oil Economy: Present Structure and Future Prospects, in: S.K. Farsoun, ed., *Arab Society: Continuity and Change* (London: Croom Helm, 1985).

(٨) انظر: خالد محسين علي، «تطورات مقلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات،» في: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، تأليف مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي، ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٤٠٥ - ٤٤٣.

(٩) انظر: عبد الحميد براهيمي، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، بخاصة ص ٥١ - ١٢٥.

تداعياته في المدى الطويل. فسياسات الانفتاح (التحرر الاقتصادي) في الدول الفقيرة نفطياً قد أدت إلى عملية تقليص للتأميم الاقتصادي وتوسعه لإعادة اقتصاد المشروع الخاص، مما سمح بنمو وسطاء جدد، وبرجوازية جديدة، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ومع ذلك، فقد تفاوت مدلول سياسات الانفتاح وعودة الصيغة الخاصة للاقتصاد، في البلدان العربية المختلفة فهاتان السياستان، على سبيل المثال، قد بادر أنور السادات بإقامتهما في مصر (في بواكير السبعينات) على نطاق شديد الاتساع. وقد قُدمتا فيما بعد، في حيز أضيق وبدرجات متفاوتة، في السودان، واليمن العربية، وسوريا، والعراق. وقد صارت الجزائر، منذ بومدين، أحدث الدول الثورية (الراديكالية) القومية، التي اعتمدت في هدوء نمطاً من هذه السياسات. وبينما أعلن السادات عن إدخال هذه السياسات في إطار من الجعجعة السياسية المفرطة، وفي صحبة وعد مبالغ فيه بالرفاهية لكل المصريين، فإن القادة في البلدان الأخرى قد قدموا «التحرر الاقتصادي» بهدوء، وعادة ما كانوا يطرحونه تحت عنوان ايديولوجي صارخ باعتباره إصلاحاً. وبالطبع فقد أدى تكامل البلدان النفطية الغنية في النظام الاقتصادي الدولي إلى وثبة هائلة فيما يتعلق بتتجير الاقتصاد، والإزالة النهائية لاقتصاد الكفاف.

وكانت النظم الوطنية الراديكالية في الستينات، في الأقطار العربية الفقيرة نفطياً، وفي العراق أيضاً، قد نفذت اصلاحات زراعية واسعة، أدت إلى تجزئة الحيازات الشاسعة للإقطاعيين ملاك الأراضي. ووزعت الأراضي المصادرة على الفلاحين والمزارعين الصغار. وقد أدت هذه السياسة الزراعية، على امتداد السنين، إلى خلق طبقة كولاك[10] جديدة من الملاك الزراعيين. وقد تزايد تنظيم هذه الطبقة لانتاجها الزراعي، بمعاونة الدولة، كما أنها أدخلت الزراعة العلمية والعمل الزراعي المأجور بديلاً لتأجير الأرض، أو فلحها بالمزارعة (اقتسام المحاصيل)، وغيرها من صور علاقات الإنتاج قبل الرأسمالي. وقد ساعدت هذه التطورات على حدوث المزيد من الخروج الريفي إلى الحضر. وقد أدى توطين البدو في البلدان النفطية الغنية (وإن كان بدرجة أقل في ليبيا)، بمعاونة دعم هائل من الدولة، إلى إيجاد برجوازية ريفية مالكة للأرض. وفي العربية السعودية تستخدم هذه البرجوازية العمل المأجور الوافد.

وقد انتهى تتجير[11] الزراعة في الوطن العربي إلى ما يعني تزايد الاعتماد على سياسة الدولة الاقتصادية فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، والتمويل، والتسعير، ودعم الأسعار، وعلى سياسات الدعم والاستيراد المتعلقة بمعدات المزارع، والأسمدة، والمبيدات،

---

(١٠) الكولاك، مسمى روسي المنشأ، يطلق على الفلاحين الأغنياء الذين يستأجرون الغير للعمل. (المترجم)
(١١) Commercialization، اي ادارتها على اساس تجاري. (المترجم)

والمستودعات، والنقل، والتسويق. وهكذا، فإنه في ظل سياسات الانفتاح في السبعينات، قد تزايد اكتساب الرأسماليين الزراعيين ذوي الصلات أفضلية على الآخرين، في إطار عملية أخذت تؤدي إلى تركيز شديد لرأس المال، وإلى رسملة الريف، وإلى تغييرات هيكلية عميقة هناك. ولما كان هذا الوصف التحليلي يتسم بالعمومية، فإن البحث لا يزال مطلوباً من أجل تحديد وتحليل التحولات النوعية التي حدثت في الريف.

والنمو الصناعي العربي غير متناسق[12]، وله في المعتاد قاعدة مالية ضعيفة، فيما عدا الصناعات المتصلة بالنفط، في بلدان النفط الغنية بالطبع. وتصنيع البلدان العربية يتسم بالتفاضلات الشديدة في كل من عمق ومستوى التطور الصناعي والتقني[13]. ويبدو أن هناك ميلاً ثنائياً إلى مركزة الصناعة وتركيزها في البلدان المنتجة للنفط، وإلى التخلص من المركزية والتركز في الأقطار المرسلة للعمالة الفقيرة نفطياً. وتتقاسم العراق والجزائر، بالطبع، ملامح كل من البلدان الفقيرة والغنية نفطياً. وإحلال الواردات، وصناعة المنسوجات، وبعض صناعات التكنولوجيا العالية، وبعض الصناعات الثقيلة، من الخصائص المميزة للأقطار الفقيرة نفطياً. وتعاني الصناعات الأقدم مثل النسيج والصلب من الركود، كما هو الحال في مصر على سبيل المثال. وصناعات التكنولوجيا العالية لم تتكون لها جذور راسخة بعد، كما أن الانتقال من الصناعات القديمة الآفلة إلى صناعات جديدة أمر معضل، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. وفيما عدا صناعة استخراج النفط، فإن الوضع التنافسي للصناعات العربية ضعيف عموماً، إقليمياً ودولياً على حد سواء. وهذا الضعف، مثله مثل البنية الخاصة بالصناعات على مستوى المنطقة ككل، وعلى مستوى كل دولة بمفردها، يرتبط مباشرة بسياسات البلدان العربية فيما يتعلق بالتمويل، والدعم، والقواعد المنظمة للاستيراد، والتسويق. وتحتاج أوضاع القطاع الصناعي العام، والمختلط، والخاص، في كل قطر عربي بمفرده، إلى دراسة مفصلة. والطبقات المتوسطة الصناعية (البرجوازيات) ضعيفة، وصغيرة للغاية، وأقل أمناً من أن تحدث تأثيراً في السياق القائم للاقتصاد السياسي العربي. فالبرجوازيات المحلية لا تستطيع التنافس مع رأس المال الغربي، ومفروض عليها أن تكمل رأس المال الغربي، أو رأس المال الحكومي، أو أن تدخل الى مناطق الأعمال الضعيفة. وبينما تكثر الدراسات والخطط من أجل تنمية عربية اقتصادية - بما فيها الصناعية - فإن نتائج قليلة طيبة قد تحققت.

---

(١٢) براهيمي، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي والاحتمالات المستقبلية؛ رأفت شفيق بساده، «الانماط العامة للتنمية الصناعية في الوطن العربي (١٩٦٠ - ١٩٧٥)»، في: انماط التنمية في الوطن العربي (١٩٦٠ - ١٩٧٥) (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠)، ص ١٦٥ - ٢١٠، و
A. Bourgey, et al., *Industrialization et Changements: Sociaux dans L'orient Arabe* (Beirut: CERMOC, 1982).

(١٣) المصدر نفسه.

ولم يمتص التطور الصناعي، وأكثره ذو رأس مال كثيف، اعداداً كبيرة جداً من العمال الذين نزحوا من المناطق الريفية. وترتبط العمالة العربية المهاجرة في أغلبها بالخدمات والانشاء. ومن الصعب أن يكون لأي قطر عربي أكثر من ١٥ بالمائة من قوة العمل لديه في الصناعة[١٤]. ويتسبب القرويون النازحون في تضخم الحشود الحضرية المتبطلة، كلياً أو جزئياً، في البلدان العربية الفقيرة نفطياً. والمحتمل أن تعاني الصناعات القديمة الآخذة في التدهور، في الأقطار الفقيرة نفطياً، بعمالها الأكثر مهارة والمنخرطين في اتحادات عمالية، تخفيضاً في التوظيف، وتسويتاً لظروف العمل. والصناعات الجديدة العالية التكنولوجيا سوف يكون لها مجموعاتها العمالية المتنوعة وغير المنظمة، والتي سوف تزيد من تباين وتجزؤ الطبقات العمالية المتناظرة في الأقطار العربية. وسوف يكون لهذا، إضافة إلى ما للفرز الداخلي للطبقة العاملة، متضمنات اجتماعية وسياسية هامة في المستقبل. وهذه الطبقات، التي يتزايد فيها التمايز والتجزؤ، سوف تنتج أنماطاً متباينة وغير موحدة من الفعل السياسي في المستقبل.

وقد اكتسب رأس المال العقاري في الوطن العربي أهمية رئيسية بامتصاصه كميات ضخمة من المدخرات الخاصة، ورأس المال المصرفي، ومن الدعم الحكومي الواسع في بعض الأقطار (الأقطار المنتجة للنفط أساساً). وقد عكس هذا النمط الاستثماري نفسه في الاستثمارات التي كان يقوم بها مضاربون عرب في الأقطار الصناعية الغربية. ومع ذلك، فإن الاستثمار العقاري في الوطن العربي ليس مقصوراً على الأغنياء الجدد أو الأثرياء. فالمدخرات الصغيرة للكثيرين من العمال العائدين (بعد الهجرة) استثمرت هي الأخرى في العقارات[١٥].

وشعبية الاستثمارات العقارية لم تنشأ فقط بسبب النقص في المساكن، ولكنها تعود جزئياً إلى الأمان الذي تحظى به مثل هذه الاستثمارات. أكثر من هذا فإن الحيازات العقارية لا تتداخل مع أي حرف أخرى، كما أنها قد صارت مصدر دخل لأعداد متزايدة من الأسر. وقد برز ريع الإيجار، وعائد استثمار الأعمال الصغيرة، والدخل من الأجر أو العمل إذا أمكن، كمصادر رئيسية لأعداد متزايدة من العائلات متعددة الدخول. وهذا النمط الذي تسارع منذ بدء عقد النفط، قد شوه الحدود الطبقية وبوضوح، وتدنى باحتمالات الوعي الطبقي وبالسياسات ذات الأساس الطبقي، وارتفع بالفرص من أجل أساليب جديدة من الفعل السياسي والاجتماعي. ومن الصعب التكهن بالصيغة التي سوف يتخذها هذا الفعل

---

(١٤) ويعد لبنان استثناءً في هذا الصدد.

(١٥) على سبيل المثال، انظر: C.B. Keely and B. Saket, «Jordanian Migrant Workers in the Arab Region: A Case Study of Consequences for Labor Supplying Countries,» *The Middle East Journal*, vol. 38, no. 4 (Autumn 1984), p. 695.

في الأقطار الغنية المنتجة للنفط، وفي الأقطار المرسلة للعمالة الفقيرة نفطياً. وتلك الصيغة سوف تنشأ من الطبيعة التجزيئية للمجتمعات العربية.

ولربما كان لتكاثر منتجي وموزعي السلع البسيطة (بما فيها الخدمات)، في مجتمعات المشرق العربي، أهمية أكبر في هذا التجزؤ الهيكلي. وينتظم هذا التكاثر حشداً ضخماً من المشروعات العائلية المحدودة الحجم للغاية، ومن التجار الذين يعملون لأنفسهم، والصناع والحرفيين، وعمال الإصلاح، وعمال الخدمات والنقل، وغيرهم من المناطق الريفية(١٦). ومنتجو وموزعو البضائع البسيطة يكثرون على وجه الخصوص في «القطاع غير الرسمي»، الذي يشمل النساء، أو الذي يمكن تسميته «الاقتصاد الخفي». وفيما يتعلق بطريقة العمل (الإنتاج) فإن أغلب هذه الأنشطة الاقتصادية البسيطة تتبع أساليب تنظيم وعلاقات عمل اجتماعية تقليدية (تقوم على المحسوبية). وقد رافقت شرائح جديدة مشابهة منتجي وموزعي البضائع البسيطة «القدامى» هؤلاء. وهذه الشرائح تضم مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، تتصف بالحداثة والكفاءة والقدرة على التنافس، وتخص مضاربين ومصممين ومقاولي باطن يتميزون بالتخصص والتقدم التكنولوجي الشديد أو المهارة العالية. ويعمل هؤلاء محلياً، أو إقليمياً، وحتى في بعض الأحيان دولياً، وقد تكون لهم شبكاتهم الخاصة من مقاولي الباطن الأصغر الذين يلتزمون بهذه الأعمال. إن تكاثر منتجي البضائع الصغيرة وموزعي الخدمات «القدامى»، وظهور «الجدد» منهم، قد زادت من التنوع الداخلي ومن عدم تجانس هذه الطبقة، مثلما زادت من حجمها، وبما يناقض الحكمة التقليدية. فالقطاع التقليدي لا يتضاءل لحساب القطاع الحديث. يزيد على ذلك، أن أعضاء من القطاع الأخير [الجديد] كثيراً ما يمتلكون أسهماً وسندات في أسواق المال الغربية، أو عقارات محلية، أو أراضٍ، وهم بالتالي أصحاب دخول متعددة، مما يزيد التمايز وتعدد الشرائح داخل الطبقة، ويدعم تسوية الحدود الطبقية، والتشرذم الاجتماعي، وعدم التجانس في هذه المجتمعات.

وتكاثر منتجي وموزعي البضائع البسيطة وتوسعهم، لا تناقصهم، قد صاحبا تطوير

---

(١٦) يصعب جداً العثور على إحصاءات في هذا الخصوص، واحد المؤشرات يتمثل في بقاء و/أو زيادة المؤسسات الحرفية، او الانتاجية، او التوزيعية الصغيرة. وعلى سبيل المثال، فان عدد المؤسسات التي تستخدم ما دون عشرة عمال تزايدت من ٧١٤٩ من عام ١٩٥٥ الى ١٣٩٣٩ في عام ١٩٧١، بينما كانت الأرقام النظيرة للعراق ٢١٧٣٣ في عام ١٩٥٤ و٣٧٦٦٩ في عام ١٩٧٦، وفي شرق الاردن ٢١٤٠ في عام ١٩٦٧ و٤٧٩٠ في عام ١٩٧٧. انظر: S [alim] Nasr, «Les travailleurs de L'industrie manufacturier au Machrek.» dans: Bourgey, et al., *Industrialization et changements sociaux dans L'Orient Arabe*, p. 158.

وقد قررت روز مصلح ان ٩٢,٧ بالمائة من قوة العمل الصناعي في شرق الاردن، كانت تعمل عام ١٩٧٨ في مؤسسات يتراوح عدد افرادها ما بين الواحد والتسعة. انظر: روز مصلح، «الصناعة في شرق الاردن، ١٩٧٦ - ١٩٧٩،» شؤون فلسطينية، العدد ٩٩ (شباط/ فبراير ١٩٨٠)، ص ١٠

صناعة مثالية تقيمها الدولة، وذات رأس مال كثيف للغاية، ومتقدمة تكنولوجياً. وهذا التطور الثنائي، الذي يبدو متناقضاً، يرتبط مباشرة بدور الوطن العربي في التقسيم الدولي للعمل، أي بطبيعة تكامل المنطقة مع الاقتصادات الأوروبية والأمريكية. وسرعان ما تصاحب إعادة الانتاج وتوسع الأشكال قبل الرأسمالية، وكذلك علاقات الانتاج والتوزيع، عملية النمو والتطور الرأسمالي المشوه في المنطقة. وهذه التحولات في صيغ (أشكال) الانتاج الرأسمالي وقبل الرأسمالي، وفي طرق العمل (الانتاج)، والتي تتداخل وتتناول الدعم فيما بينها، لم تحدث تحطيماً لا عودة عنه للعلاقات الاجتماعية، والعقيدة (الايديولوجيا)، والثقافة المصاحبة للتكوينات الاجتماعية «التقليدية» السابقة. ولكنها، على نقيض ذلك، ساعدت على إعادة إيجاد العلاقات الاجتماعية «التقليدية» المصاحبة للبناء الاجتماعي قبل الرأسمالي للنشاط الاقتصادي، وقيمه الاجتماعية، وعلاقاته العائلية، وسلوكياته الاجتماعية والسياسية.

وقد يتواءم التنظيم الأبوي (البطريركي) والمحسوبية، وروح الاتجار، مع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الجديدة، لينتجوا مزيجاً فريداً يتجلى في سلوكيات وقيم المجتمع العربي(١٧). وقد أدى البناء الطبقي غير المتجانس والمجزأ، كما أدت الاشكال الاجتماعية غير المتجانسة والمجزأة، والتي جاءت حصيلة لما تقدم، إلى رؤية وأفعال اجتماعية مجزأة وغير متجانسة. وهذه الحشود الحضرية المجزأة (المشتتة)، والتي لم تُستثر إلا قليلاً بالقضايا الوطنية البارزة. التي تبناها الجيل السابق، يتضاءل احتمال ارتباطها بتنظيم طبقي. والأكثر احتمالاً أن تنخرط هذه الحشود في أعمال اجتماعية وسياسية مؤسسة على تنظيمات العائلة، والجوار، والشارع، والتنظيمات العرقية، أو الطائفية، أو الدينية. وهذا كل ما يمكن إدراكه في غياب الوعي الاجتماعي، وغياب الأحزاب السياسية المستقلة (عن الحكومات).

ثانياً: الطبقات والتغير الاجتماعي

التكامل المتسارع للوطن العربي في النظام الرأسمالي العالمي، وتحصيل عائدات نفطية ضخمة وغير مسبوقة، والنمو السريع للبلدان التي تنتظمها المنطقة، أدت جميعها إلى تحولات طبقية واجتماعية ذات مغزى. وأول ما نلاحظه أن هجرة العمال في موجات بشرية حاشدة طوال العقد الأخير، تعني، ضمن أشياء أخرى، حدوث تشكل بروليتاري خارجي(١٨) (خلق العمل المأجور) لأعداد متزايدة من الفلاحين السابقين، وعودة جزء منهم إلى الوطن باعتبارهم برجوازيين صغار. فالقروي من أهل الريف يغادر قريته فلاحاً، حيث يستخدم

---

(١٧) انظر: H[isham] Sharabi, «The Dialectics of Patriarchy in Arab Society,» in: Farsoun, ed., *Arab Society*.

(١٨) Externalized Proletarianization.

كعامل أجير، ثم يعود إلى موطنه بمدخراته الصغيرة، ليقيم من نفسه منتجاً و أو موزعاً صغيراً للبضائع. وبينما يحدث تشكل بروليتاري[19] وتبرجز[20] مستحثان خارجياً، فإن تشكلاً بروليتارياً داخلياً أدنى، متزامناً معهما، يتتابع هو الآخر على نطاق واسع. ونسبة الريف/الحضر تتبدل بسرعة، وأصبح الحضر يتنامى بطريقة انفجارية. وهذه العملية المزدوجة للتشكل البروليتاري/التبرجز الخارجي، ووالتشكل البروليتاري الأدنى» الداخلي، والتي يواكبها بعض التصنيع، تؤدي إلى نمو التفاوتات، والتجزؤ، داخل الطبقة العاملة في الأقطار العربية العديدة الفقيرة نفطياً، وداخل التجمعات العربية المختلطة في أقطار النفط الغنية.

وبينما تصير أغلبية العمال العائدين إلى الوطن من البرجوازيين الصغار، فإن عدداً أقل يحالفه الحظ ويعود لينضم إلى البرجوازية الجديدة التي تتكاثر وبسرعة. وقد أتاح هذا، إلى جانب الانفتاح في الأقطار العربية الفقيرة نفطياً، حدوث تراكم سريع لرأس المال، وأوجد برجوازية كبيرة وقوية داخل عملية التطور هذه. والبرجوازية الجديدة في شبه الجزيرة الغنية بالنفط، تتكون في أغلبيتها من الوسطاء، والتجار، والسماسرة، ووكلاء المصالح الاقتصادية الغربية وحسابها، والذين تسمح لهم الدولة، بل وتشجعهم إلى أبعد المدى، أن يغتنوا فعلياً بين عشية وضحاها. وسرعان ما تصب أنشطة هذه الطبقة في استثمارات ومضاربات عبر البحار في العالم الغربي، وأساساً في العقارات (الفنادق، ومباني المكاتب، والممرات التجارية، . . . الخ)، والأوراق المالية الحكومية، وتجارة الأسهم والسندات، وأنشطة المتاجرة. وقد ساعدت هذه الطبقة على تكامل الوطن العربي مع رأس المال الغربي. وتتكون هذه الطبقة، في الأقطار النفطية الغنية من أفراد العائلة الحاكمة، وأقاربهم، ورفقائهم المقربين، ومستشاريهم. بينما هي في الأقطار الفقيرة نفطياً تتكون من هؤلاء العائدين من مناطق النفط، وهؤلاء الذين ترسملوا باستغلال وظائفهم أو صلاتهم بالدولة لتحقيق الثراء السريع. والفساد والمحسوبية متفشيان. وفيالق الضباط ليست محصنة ضد هذا في أغلب المؤسسات العسكرية في البلدان العربية. وقد التحق كثيرون من الضباط، أو الضباط السابقين، أو الأقارب الأدنى، بمراتب الأثرياء الجدد، عن طريق استثمار مناصبهم، أو استثمار ارتباطاتهم مع الدولة.

وسياسات الدولة التي ساعدت على إيجاد البرجوازية الجديدة، ووسعت من البرجوازية الصغيرة، قد أدت أيضاً إلى الاتساع الكبير لشريحة ذوي الياقات البيضاء الذين يستخدمون في مكاتب الدولة، ووزاراتها، وأجهزة القمع التي تملكها، وفي وكالاتها

---

(١٩) Bourgeoisification.

(٢٠) Internal Subproletarianization.

الاجتماعية والاقتصادية. والدولة في عديد من أقطار الوطن العربي هي، إلى حد بعيد، المستخدم الوحيد والأكبر. فإضافة إلى بيروقراطيي الدولة المذكورين من قبل، فإن موظفي القطاع العام يخضعون، هم أيضاً، للدولة بطريقة مباشرة. وفي الأردن، على سبيل المثال، تستخدم الدولة ما يزيد عن ٥٠ بالمائة من قوة العمل[٢١]. وقد يكون الرقم أعلى في سوريا. ويتيح الشغل فيما بعد ساعات الدوام[٢٢]، أو في الأعمال التجارية، أو في الاستثمار العقاري، مصدراً أو مصادر دخل إضافية، للعديد من بيروقراطيات الدولة تلك. وهنا، ومرة أخرى، تتكاثر العائلات متعددة الدخول من بين الشرائح الوسطى. وكما هو الحال بين عمال عديدين، فإن أعداداً متزايدة من الشرائح الوسطى تحتل مواقع طبقية متعددة، مما يؤدي إلى تعزيز عملية تشويه الحدود الطبقية وزيادة عدم التجانس والتجزؤ الطبقيين.

والعوامل الاقليمية التي ولدت التحولات الاجتماعية الطبقية هي بعينها المسؤولة عن مجموعة أخرى من الظواهر الاجتماعية. والظاهرة الأولى هي الارتفاع المطرد للدخل، والارتفاع السريع في المستوى المعيشي، لقطاعات عريضة من سكان الوطن العربي. وتنعكس هذه «البرجزة» واضحةً، لا في معدلات نمو الدخل الإجمالي فقط، وإنما في الانتشار السريع للنزعة الاستهلاكية أيضاً[٢٣]، بخاصة للبضائع الغربية المستوردة. وقد ساعد هذا بدوره على تجنيس نمط حياة المستهلك العربي، والذي يحاكي النمط الغربي في أغلب جوانبه. وتبدأ المحاكاة باستهلاك البضائع، ولكنها تتزايد لتنتقل إلى السلوك. وتجنيس أنماط الحياة الاستهلاكية العربية، يصاحبه، في تناقض ظاهري، تجزؤ اجتماعي، وإعادة بعث للهويات الضيقة، والتي تشمل المشاعر العرقية، والطائفية، والدينية، والقبلية، والعشائرية. وعملية التجزؤ الاجتماعي، والتكوينات والقيم الاجتماعية المجزأة المصاحبة، هي التي تسمح بإيجاد الشعور الأبوي الضيق وتعزيزه، على الرغم من تجانس النزعة الاستهلاكية.

والظاهرة الثانية هي إيجاد التفاوت (الاجتماعي)[٢٤] في الوطن العربي وتوسعه، على الرغم من «التبرجز» الواضح الشامل، وعلى الرغم من الارتفاع الظاهر في مستويات المعيشة. وقد قام ر. بول شو بتحليل أنواع ثلاثة من التفاوت (الاجتماعي) في المشرق

---

(٢١) الدستور (الأردن)، ٢٠/٣/١٩٨٥.

(٢٢) ينتهي العمل (الدوام) في مكاتب الدولة الإدارية (البيروقراطيات) في الساعة الواحدة أو الثانية بعد الظهر عادة.

(٢٣) يوسف عبد الله صايغ، «التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية،» في: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ص ٣٥٧؛ Keely and B. Saket, «Jordanian Migrant in the Arab Region,» and عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، ص ٦٠ - ٦٨.

(٢٤) صايغ، «التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية،» ص ٣٦٤.

العربي، التي نمت بسرعة فائقة، حتى كانت ظاهرة مفرطة التفرد في التاريخ كله. وقد كتب شو:

«فيما قبل... [١٩٧٤/٧٣]، كان التفاوت المطلق في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين مجموعتي الأقطار ٤٦٠ دولاراً فقط..... ومع مقدم ١٩٨٠.... تضخم هذا التفاوت إلى ما يزيد على ٥٠٠٠ دولار للفرد. وتضاعفت النسبة بين الدخول الفردية في أقطار النفط الغنية، في مقابل الأقطار الفقيرة نفطياً، بما يزيد عن ٧٣ مرة»(٢٥).

وفيما بين ١٩٧٦، ١٩٨١، خصصت الأقطار النفطية الغنية ٣٦ بليون دولار من المتوسط سنوياً، لإنجاز خططها الوطنية للتنمية... ويقابل هذا متوسطاً قدره ١٤,٥ بليون دولار سنوياً للأقطار الفقيرة نفطياً. وتأسيساً على ما يخص الفرد، فإن الأقطار النفطية الغنية استثمرت ما متوسطه ١٣٦٠ دولاراً سنوياً، في مقابل ١١٥ دولاراً فقط للطرف الآخر الفقير نفطياً»(٢٦).

وعلى النقيض من الأقطار النفطية الغنية التي تملك فوائض وافرة تنتشر عبر البحار، فإن الأقطار العربية الأكثر فقراً لديها عجز واضح في الميزان التجاري، وديوناً مذهلة، وخدمة دين ضخمة. وعدم التساوي هذا على المستوى الإقليمي، يصاحبه عدم تساوٍ داخلي فيما بين القطاعات أيضاً. وإذ يقصر تحليله على الزراعة في مقابل الصناعة، فإن شو يكتب:

«والزراعة... التي تستخدم ما لا يقل عن ٥٠ بالمائة من مجمل قوة العمل العربية، تلقت ٨,٨ بالمائة من مجمل تمويلات التنمية، فيما بين ١٩٧٦/١٩٨١ أيضاً. وفي المقابل، فإن التصنيع المقام في الحضر، والذي يستخدم ٩ بالمائة فقط من مجمل قوة العمل العربية، قد عين له ما يقارب ٢٠,٣ بالمائة من مجمل ميزانيات التنمية»(٢٧).

والدخل الفردي لقوة العمل الزراعي، مثله مثل الانفاق على التنمية، يمثل جزءاً صغيراً من نظيره الخاص بالقوى العاملة في مؤسسات الصناعة والخدمات الحضرية. وتحتد الفروق في الدخل الفردي و/أو الدخول العائلية، بوجه خاص، في الأقطار الفقيرة نفطياً. وعلى سبيل المثال، فإن ٤٤ بالمائة من العائلات الريفية في مصر والمغرب، يعيشون دون حد الفقر (الرسمي)(٢٨). ولا تزال توجد تفاوتات حادة بين الدخول في المناطق الريفية، على الرغم من برامج الإصلاح الزراعي الطموحة. «وقد فتح الخفض الأوّلي لتركز الملكيات الزراعية في مصر فيما بين ١٩٥٨، ١٩٦٥ الطريق أمام ظهور تركز لاحق، بسبب: (١) كون توزيع الأرض محصوراً في الأجراء والزراع الصغار السابقين، (٢) عدم توزيع الإصلاحات المتأخرة حقوق ملكية الأرض على العدد

---

(٢٥) R. Paul Shaw, «The Political Economy of Inequality in the Arab World,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 6, nos. 1 and 2 (Winter - Spring 1984), pp. 126-127.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

المتنامي من الفلاحين الذين كانوا بغير أرض»[29].

وقد يكون تتجير الزراعة، ورسملتها، قد تسببا في وقف إعادة توزيع الأرض و/أو أحدثا إعادة تركز في ملكيتها.

«وفقاً لأحدث جولات الإحصاء الزراعي، فإن المزارع الكبيرة لا تزال تحوز أنصبة غير متكافئة من الأرض المزروعة. وعلى سبيل المثال، تحوز الـ ٥,٢ بالمائة من المزارع الكبيرة نسبياً (٥٠ هكتاراً فأكثر) ٢٩ بالمائة من الأرض المزروعة في سوريا، وفي الجزائر ٢,٢ بالمائة تحوز ٤٧ بالمائة، وفي تونس ٤,٦ بالمائة تحوز ٤٦ بالمائة، وفي المغرب ٢,٥ بالمائة تحوز ٢٧ بالمائة، وفي الكويت ٣,١ بالمائة تحوز ٣٧ بالمائة، وفي لبنان ٠,٢ بالمائة تحوز ١٥ بالمائة. وفي مصر لا يزال ١٢ بالمائة من الأرض في حيازة ٠,٢ بالمائة فقط من المزارع، ومع كون ٤٦ بالمائة من مجمل الأرض مؤجراً، فإن سيطرة ملاك الأرض الغائبين قد تعود جلية مرة أخرى»[30].

وبينما تتضمن بيانات توزيع الدخل[31] في المنطقة، وكذلك البيانات المجمعة الواردة أعلاه، استثناءات هامة، فليس هناك شك بشأن التفاوت المفرط فيما بين الأقطار النفطية الغنية والأقطار الفقيرة نفطياً وفي داخلها، في الوطن العربي. وقد ازدادت تلك التفاوتات الواسعة، في تواز مع نظيراتها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، طوال عقد النفط، بشكل جوهري[32]. وساهمت التفاوتات الاجتماعية داخل المنطقة، وداخل كل قطر على حدة، في تجزؤ التكوين الاجتماعي العربي وعدم تجانسه. فالثروة الجديدة قد تكونت أساساً في ظل شروط مقدرة المضاربين بين رجال الطبقة الوسطى أو التجار على إقامة الصلات أو الوصول إلى مراكز السلطة في الدولة، وليس في إطار شروط إبداع صناعي، أو أي تنمية أخرى إنتاجية. وقد عززت هذه الأنماط النظام الأبوي القائم على المحسوبية في العلاقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تجزئة العلاقات والرؤى الاجتماعية، وكذلك الوعي الاجتماعي في المجتمعات العربية. . . . وهذا هو التعصب.

والمثقفون العرب لم يتناولوا العمليات السابقة ولا القضايا الاجتماعية السياسية المتولدة منها بجدية. وأغلب المثقفين/الحركيين في الخمسينات والستينات قد صاروا مهنيين، وتم استيعابهم داخل الأجهزة البيروقراطية، أي تم إدماجهم في المؤسسات القائمة. أكثر من هذا، فإن البعض منهم قد هجر مبادئه الاشتراكية (حتى العدالة الاجتماعية الإسلامية)، وظهر كمنظر عقائدي (ايديولوجي) للنظام الاجتماعي المتبرجز الجديد. وقد تناقل هؤلاء

---

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) محمود عبد الفضيل، «انماط توزيع الدخل في الوطن العربي (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥)»، في: أنماط التنمية في العالم العربي (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ٢٤٣ ـ ٢٩٠.

(٣٢) صايغ، «التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية»، ص ٣٦٤.

العقائديون الجدد تعاليم الليبرالية الجديدة، و«الديموقراطية التي تولد من جديد»، وهي التي قدمت التبرير الموضوعي لسياسات الدولة التي أدت خلال عقد النفط المنصرم إلى سياسات الانفتاح. تلك السياسات التي تميزت باندفاعة محمومة في مخططات «كن غنياً ويسرعة»[٣٣]، كما تميزت بطبقة نهّابة من البرجوازية الطفيلية (الكومبرادور) التي أثرت وبقوة على نموذج التنمية في المنطقة، وأثرت علاوة على ذلك على التجزؤ الاجتماعي. وقد عكست هذه السياسات اتجاه المحاولات الحقيقية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، في القطاعات الانتاجية، في الدول الفقيرة نفطياً على الأقل. وقد دعمت، بدلاً من ذلك، تحول المنطقة إلى الرأسمالية المؤسسة على الخدمات. كما أنها ربطت قدر المنطقة عضوياً بمصير الاقتصادات الغربية. وهكذا صار حال المعافاة للاقتصاد العربي يتحدد خارجياً بدل أن يكون محكوماً داخلياً بواسطة الجماهير التي تنتمي اليه.

ثالثاً: الدولة والطبقة والتغير السياسي

في الأقطار العربية دول توفيقية تتميز بما أسماه جيمس بيتراس «الدول التعددية»، أي دول ثلاث في واحدة[٣٤]. وأولى هذا الثالوث هي «الدولة التاريخية»، حيث البيروقراطية التقليدية التي تعمل كأداة للمحسوبية السياسية، والتي تعمل، مثلما كان الحال في مصر الناصرية، «كوكالة للتوظيف باعتباره الملاذ الأخير». وهذه «الدولة» توزع الهبات الاقتصادية، ومواقع السلطة، وفرص التوظيف. وتستخدم النخب الحاكمة نظام المحسوبية لتعزيز مواقعها ولتكسب التضامن والدعم من القطاعات الجماهيرية المتنوعة. وفي البلدان النفطية الغنية، يكون نظام المحسوبية هو مَرْكبة الانتقاء التي تعمل على الخطوط العائلية والعشائرية والقبلية بصفة أساسية، غير أنها تلتقط المساعدين والوكلاء والأصدقاء والزملاء والمشجعين، وآخرين غيرهم. وهذه الدولة التاريخية تخضع للنخب السياسية ولأنصارها من الجماهير، كما أنها تستجيب لهم. وفي الأقطار الفقيرة نفطياً، تعمل الدول التاريخية بطريقة مشابهة، غير أنها تكون خاضعة أيضاً لادعاءات الزعامة من قبل الحزب السياسي أو ائتلاف الأحزاب المسيطر. إن نسق المحسوبية هذا هو الذي يضع على قمة القيادة، الأصهار، والأقارب، والمقربين من أفراد العشيرة نفسها أو القبيلة، أو ذات الجزء العرقي أو الطائفي

---

(٣٣) «Get-rich-quick» ويقول العامة من شعب مصر «اللي ما يجري ما يلحق». وقد طوروها في عصر الانفتاح لتصبح «اهبش واجري».

(٣٤) J. Petras, «Class and Political Economic Development in the Mediterranian.» Paper Presented at: The International Conference, Foundation for Mediterranian Studies, 3-6 May, 1984.

أو الطبقي، كما أنه هو الذي يخلع على النظم العربية خاصية أن تكون ذات قاعدة اجتماعية ضيقة مثلما استخلص حنا باتاتو على نحو نموذجي[٣٥].

ونظام المحسوبية هذا تصاحبه «الدولة» الثانية، أو «الدولة الحديثة». وهي تجمع في الأقطار العربية وشبه المستقلة، ومن البيرقراطيات، التي تؤدي وظيفتين رئيسيتين في الأقطار العربية. وأولى هاتين الوظيفتين هي تخطيط وتمويل وإقامة المشروعات الاقتصادية الجديدة وهياكل البنية الأساسية. إنها دولة التقنوقراط الذين يغلب أن يكونوا قد تعلموا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها دولة القطاعات الموجهة تنموياً لصالح البرجوازية المحلية. أما الوظيفة الثانية فهي إقامة وتمويل وإدارة بيروقراطيات «دولة الرفاه». وتعمل وكالات دولة الرفاه، في الأقطار النفطية الغنية، لدمج المواطنين المحليين في الأمة ـ الدولة، ولتأكيد شرعية النظام، وشرعية النخب الحاكمة على وجه الخصوص. ثم تعمل، زيادة على كل ذلك، لتعبئة التضامن فيما بين المواطنين المحليين، وفيما بينهم وبين الطبقة الحاكمة، في مواجهة الخطر الماحق للأكثرية الساحقة من العمال المهاجرين المقيمين في أقطار النفط الغنية. وعلى الطرف الآخر، فإن برامج «دولة الرفاه»، في الأقطار الفقيرة نفطياً، والتي تتضمن دعم الغذاء، تعمل أيضاً من أجل تبديد عدم الرضا، ومن أجل تعبئة التضامن مع النخبة الحاكمة. ففي مصر، على سبيل المثال، انتهى الأمر ببرنامج الرفاه[٣٦] الذي أسسه السادات أن يعرّف شعبياً بكونه «معاش السادات».

ونقطة التداخل بين «الدولة التاريخية» وبين «الدولة الحديثة»، هي مواقع السلطة القائمة على المحسوبية في وكالات (مؤسسات) التنمية والرفاه المختلفة. وهذا الترابط يتوشح بكفاءة من أجل تأكيد شرعية النظام ومن أجل حشد الدعم له. والخلاصة أن القيادة الحديثة أو التقليدية لها مصلحة راسخة في بقاء واستقرار النظام في الدولة التي تعنيها في الوطن العربي.

أما «الدولة» الرئيسية الثالثة فهي «دولة القمع». وهذه «طائفة منغلقة منكفئة على ذاتها» وتدير اجهزة القهر التي تملكها الدولة، والتي تحمي الطبقة الحاكمة، والنخبة الحاكمة، والملكيات الطبقية. وهي دائماً فوق المجتمع وفوق القانون، وكثيراً ما تصنع هي قانونها الخاص. ان مثلها كمثل العصا مع جزرة الرفاه التي تقدمها الأقطار العربية. انها تستطيع ان تكون قاسية، مثلما يمكن ان تكون مبعث سرور، كما انها تستطيع ان تخرق الحقوق الانسانية والمدنية للمواطنين، دونما تقديم حساب الى أي مخلوق، اللهم إلا قادة

---

(٣٥) H. Batatu, «Political Power and Social Structure in Syria and Iraq,» in: Farsoun, ed., *Arab Society*.

(٣٦) صايغ، «التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية».

الطائفة أنفسهم. ومثلها مثل بقية التشكيلات البيروقراطية، فإن «دولة القمع» هي أيضاً مستخدم رئيسي من صنف «الملاذ الأخير»، كما انها تعمل لحسابها كأداة حشد لدعم النظام، وكأداة تعزيز له.

وتوفيقية «الدولة في ثلاثة» هذه هي التي تشكل هيكل الدولة المعاصرة في الوطن العربي. وعلى أي حال، فإن تفسير كل هذا كثيراً ما يؤدي الى انساق متناقضة ومتصارعة داخل الدولة وداخل المجتمع ككل. وهذه الانساق المتناقضة قد تؤدي الى بعض من عدم الاستقرار السياسي في المدى القصير، بينما هي تهيىء المسرح لتحول اكثر عمقاً على المدى البعيد. ويكفي هنا مثال واحد كهذا عن تلك الحالة الأخيرة. فبرامج الرفاه، ودعم الأغذية الأساسية، والتي أقامتها النخب الحاكمة لتبديد السخط الشعبي، ولحشد التأييد للنظام، سوف تتحول بمضي السنين من كونها منحة تفضل من قبل الحكام الى حق سياسي للمواطنين. وهكذا فان الإلغاء أو التقييد الشديد لهذه البرامج في المستقبل يحتمل ان يطلق حركات المعارضة ضد النظام. وفي ايجاز، فإن جميع بلدان المشرق العربي تستنبت، ودون قصد، بذور مبدأ سياسي هام مؤداه ان للمواطنين حقاً سياسياً (وليس مجرد حق انساني) في الأمن الاقتصادي. وهذا الحق قد يبرز في القرن الحادي والعشرين باعتباره القضية المركزية في السياسات المحلية العربية. وقد تكون هذه القضية، أو لا تكون، مرتبطة مباشرة بالسياسة الخارجية للبلدان المعنية، مثلما صارت بالفعل في مصر. والحركيات الفعلية للسياسات المحلية والاقليمية في العقد ونصف العقد الأخيرين من القرن العشرين هي التي سوف تحدد طبيعة هذه الرابطة.

وجانبان للبناء الاجتماعي المعاصر، المجزأ وغير المتجانس، للمشرق العربي سوف يكون لهما تأثير مباشر على مستقبل السياسات العربية. وأولهما عقائدي (ايديولوجي)، وثانيهما تنظيمي (مؤسسي). فقيادات الأنظمة العربية، في كل من بلدان النفط الغنية والبلدان الفقيرة نفطياً، أصبحت يُنظر اليها من قبل المواطنين على انها فاسدة، وانها تمتلك شرعية أو شعبية محدودة. وعلى أي حال، فإنه مع التبرجز السريع، أو مع الاندفاعة المحمومة للاثراء الفردي في المشرق العربي على وجه الخصوص، قد وضع إعلاء المصالح الذاتية محل الكثير من الايديولوجيات التقدمية (قومية او يسارية) والمحافظة (الاسلامية عادة) للجماهير، والمجموعات، والمثقفين، والأفراد، الذين كانوا حركيين فيما مضى. وهذا التطور قد يكون أحد العوامل وراء ظهور الأصوليين الاسلاميين الذين يحبذون استخدام العنف. والايديولوجيات التحررية العظيمة، التي قامت في الوطن العربي فيما بعد الحرب العالمية الثانية تنادي بالحرية، والاستقلال، والعدل الاجتماعي، والتنمية، ومشاركة المواطنين، قد استبدلت بها ثقافة سياسية بين الشرائح الوسطى تدور حول نزعة الاستهلاك المفرط، والتملك المفرط، والتملك الفردي، وتحريض المواطنين للانقطاع عن تعاطي

السياسة. وقد استبدلت بالقومية العربية التحررية، وحدة قمع عربية (أو دون اقليمية)، وقد جاء ذلك نتيجة سيطرة الدولة، ونتيجة فهمها المستحدث للأمن، وهو الفهم الذي أدى الى استيراد أدوات القهر وتنظيماته الاجتماعية. وقد عمّ القمع الاجتماعي والسياسي، وصار اكثر حدة، في أغلب المجتمعات العربية. ويبدو الأمر وكأنما تم تعميم الاستبداد الأبوي في العائلة التقليدية العربية على أجهزة أمن الدولة الحديثة، وعلى الايديولوجيا التي شاعت في الحياة اليومية.

لقد انتهت مؤسسات «المجتمع المدني» العربية الى ان تكون محدودة الشرعية والكفاءة. والمؤسسات الرسمية الوسيطة التي كانت تربط ما بين الأفراد والدولة، فيما مضى، مثل الاتحادات والأحزاب... الخ، قد فقدت استقلالها، وجوهرها، ومشروعيتها، تدريجياً. لقد أصبحت مجرد اشكال متحجرة لوجود سابق، كما انها تحولت الى أدوات جاهزة تستخدمها البلدان العربية للسيطرة على المواطنين. ويعني هذا ان هذه المؤسسات الوسيطة قد صارت وسائل ضبط للشعب بواسطة الدولة، بدلاً من ان تكون بمثابة وسائل لتعبئة هذا الشعب، أو أن تعمل كمراكز مراجعة وضبط لسلطة الدولة. وقد ساهم التكوين الاجتماعي المجزأ للمجتمعات العربية في هدم مؤسسات «المجتمع المدني» هذه، من ناحية، بينما كان هو ذاته احدى نتائج توقفها عن أداء دورها من ناحية ثانية. ودون «المجتمع المدني» يكون الفرد العربي مجرد «شيء»، وليس مواطناً في دولة. فالديمقراطية اذ تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره، يستحيل أن توجد دون «مجتمع مدني».

وكثيراً ما لاحظ المحلل تأثير الثروة الجديدة في عقد النفط في وقف او إفساد الثورة الاجتماعية الوطنية. وتأثير «الثروة» على «الثورة» ليس مجرد صيغة مبتذلة. انها صياغة بالغة الإيجاز تشخص صعود العشائر و الطبقات الطفيلية المحدثة التي اغتنت من الفوائض المذهلة لعائدات النفط. وباعتبارهم تجاراً، ومقاولين، ووكلاء، وتقنوقراط، وغير ذلك، فإنهم قد تحالفوا مع الأسر النفطية الحاكمة ومع حكام «الأقليات» لخلق نظام سياسي جديد، وثقافة جديدة. وهذه الثقافة السياسية الجديدة تنسجم جيداً مع مجموعة جديدة من الأعراف التي تشمل زوال قيمة العمل(٣٧). فالعمل الآن تصعب نسبته الى الدخل المرتفع او النجاح. انها صلات الشخص، ومرتبته، التي تحدد ما يحظى به من المحسوبية، والتي هي المفتاح للثراء السريع والمؤكد. والأعراف العربية الجديدة، تتميز زيادة على ما سبق، بالنزعة الاستهلاكية المفرطة، والإسراف في الاستهلاك، والتباهي بالمراتب وادعاء

---

(٣٧) S.K. Farsoun, «State Capitalism and Counter Revolution: A Thesis,» in: B.H. Kaplan, ed., *Social Change in the Capitalist World Economy* (Beverly Hills, CA.: Sage Publication, Inc., 1978).

العظمة، وتعزيز ايديولوجيا النظام الأبوي، والتسلسل الهرمي للسلطة، وايديولوجيا الإخضاع، كما تتميز بفقد الأصالة الثقافية، وصعود ثقافة التقليد والمحاكاة (للغرب)، وأخيراً، فقد الثقافة الشعبية الأصيلة. وقد صاحب كل هذا نزوع الى استهلاك الثقافة الأمريكية [والاوروبية] الجماهيرية. وكل هذه الأعراف الثقافية الجديدة تأتي انعكاساً لعوامل تعزيز خصيصة تهشم التكوين الاجتماعي العربي. وقد كانت التداعيات التي لحقت بالثقافة السياسية للوطن العربي مدمرة. فالشعور الجماعي العربي قد تمت تذريته، والاندفاعة التقدمية قد تم ردها على أعقابها.

أتاح الكفاح العربي من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الفرصة لبزوغ رأسمالية الدولة في أقطار رئيسية عديدة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد كان لرأسمالية الدولة في الوطن العربي حركيتها الداخلية والمنطقية، ضمن «تاريخها الطبيعي» الذي كان يدفعها بعيداً عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية والخارجية التقدمية الى سياسات اخرى ضد ـ ثورية[٣٨]. مثلما لوحظ في التحولات من الستينات الى السبعينات والثمانينات. ان بناء رأسمالية الدولة في الوطن العربي وحركيتها معقدان ويتطلبان بحثاً جدياً مفصلاً. ويكفي هنا ان نقول ان رأسمالية الدولة العربية لا تنتج البرجوازيات الطفيلية فقط، ولكنها تنتج برجوازيات النهب ايضاً، كما انها تساعد في ايجاد هياكل دولة متقدمة للغاية، وقوى انتاجية شديدة التخلف. ان الحدوث البيروقراطي المفرط، وعدم الكفاءة، والقمع، والفساد، والمحسوبية، ورفاه رأسمالية الدولة، لم تولد سخطا واسع المدى ولا مقاومة منظمة، في وجود حالة تبرجز شاملة مرتبطة بالنفط، وبدلاً من ذلك، فإنها قد انتجت «سياسة امتعاض» معقودة الى تبرم عرقي/ طائفي في بعض البلدان بخصوص توزيع الموارد، والوصول الى السلطة (وهو عمل مربح)، والتفرقة، ونقص الحقوق المدنية والانسانية، ثم من القهر الاجتماعي بين بعض القطاعات. وتعبير «امتعاض» هو الآخر مجزأ، مثله مثل البناء الاجتماعي، والرؤى الاجتماعية، والوعي الاجتماعي. وحركات الأصولية الدينية هي نفسها مجزأة، كما انها تعكس قاعدتها الاجتماعية (المجزأة ايضاً). وحتى العنف المضاد للدولة هو الآخر مجزأ وغير متواصل ايضاً.

وخلال الحقبة النفطية، وعلى المستوى القطري، عايشت البلدان العربية ظهور الليبرالية الجديدة على المستوى الاقتصادي، والقمع على المستوى السياسي، والمحافظة على المستوى الاجتماعي. بينما عانى الوطن العربي، على المستوى القومي، فقدان هوية القومية العربية، والاستقلال، والتنسيق بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والخارجية على المستوى الاقليمي. وفي موازاة هذه التطورات، انتقلت أرضية الصراع بعيداً عن الشوارع المعبأة والمؤسسات والحركات المستقلة (الى حد ما)، الى البلاط ومجموعات الضغط داخل الأسر الحاكمة أو داخل أنظمة الحزب الواحد. وأغلب العامة من العرب هم أقرب كثيراً

الى المتفرجين السياسيين، منهم الى المشاركين. وهذا التحول مسؤول هو الآخر جزئياً عن ظهور الأساليب التجزيئية الجديدة في الفعل السياسي والاجتماعي، كما انه مسؤول عن العنف الذي تشنه مجموعات صغيرة مجزأة. والخلاصة ان البناء الطبقي المجزأ وغير المتجانس قد سمح بقيام نظام سياسي تصاحبه مستويات عالية من قهر الدولة. والتخريب المتكافىء لـ «المجتمع المدني»، وللحريات الديمقراطية، يأتي في جزء منه كمحصلة للتكامل الواسع للوطن العربي مع الاقتصاد السياسي الغربي. والقول الموجز ان التبعية والقمع يسيران معاً في وحدة طبيعية.

خاتمــــة

التحولات الطبقية الرئيسية لا تحدث بين عشية وضحاها. والنخب الحاكمة أو الأنظمة قد تأتي وتذهب في العقد القادم، والصراع الطبقي داخل أي قطر، أو حتى في المنطقة العربية، قد يتصاعد أو يخمد، بيد ان تغييرات طبقية واسعة سوف تحدث، وببطء شديد الى حد ما. ويفترض هذا، بالطبع، ان ازمة مستحكمة، وان استيلاءً ثورياً على السلطة كنتيجة لها، ليسا من بين أوراق اللعب في المدى القصير. وعمليات التغيير الهيكلي التي هي قيد الحركة الآن، سوف تستمر في الاتجاه ذاته، غير ان هذا ربما يكون بمعدلات واهنة الى حد ما، بسبب انخفاض عائدات النفط ومعدلات النمو. والأسباب وراء ذلك، كما سوف يتضح حالاً، يجب تعقبها في البناء الاقتصادي والاجتماعي لكل قطر على حدة، وفي المنطقة ككل. والبناء الاقتصادي والاجتماعي العربي المعاصر قد صار الى أفول، وإذا صح القول، فإن أمره قد انتهى على امتداد العقدين الماضيين، وفي السنوات الثلاث عشرة الأخيرة التي أعقبت بداية الانتعاشة النفطية على وجه الخصوص. والسياسة الاقتصادية الحالية، وخطط التنمية الاقتصادية في أغلب الأقطار العربية، لا توحي باحتمال حدوث أي تحول حاد عن السياسة السابقة. ويعد هذا، في بعض جوانبه، من التداعيات المترتبة على الخصائص الطبقية للدول في هذه المجتمعات العربية، وعلى الدور الاجتماعي ـ السياسي لها.

والدول في جل الأقطار العربية قد وسعت أغراضها ووظائفها وقواها، بخاصة في المجال الاقتصادي، وبالتالي فيما يتعلق بتشكيل البناء الطبقي للتكوين الاجتماعي في كل منها. وقد صارت الدول في أقطار المشرق غاية في المركزية، وشمولية تماماً، وعالية الكفاءة، بما يمكنها من تدبر الأمر لتحييد كل المعارضة المنظمة، وتعبئة التأييد لها من قطاعات كبيرة من الجماهير التي تستفيد من سياساتها، وان كان بدرجات متفاوتة. وهذا هو واقع الحال، على الرغم من حقيقة ان القاعدة الاجتماعية لهذه الأنظمة ضيقة، ومحصورة في شريحة عشائرية، أو عرقية، أو اقتصادية. وهذه الظاهرة يمكن التعبير عنها في ايجاز شديد بالمفهوم

التالي: دولنة المجتمعات العربية وزيادة خصوصية الدولة. وهذا الملمح الذي يبدو متناقضاً، حيث يتسع بناء الدولة ووظيفتها وتضيق قاعدتها، هو المسؤول عن نموذج الإكراه والاصطفاء المطابق تماماً للبلدان العربية المعاصرة. وهذه المقدرة المزدوجة تقف وراء الاستقرار النسبي للأنظمة (وللحكام بدرجة أقل) في البلدان العربية. وقناعتي، المؤسسة على ما سبق، انه حتى مع حدوث تغييرات في النظام، فمن الأرجح ان اتساع دور الدولة المعاصرة في المنطقة العربية سوف ينتج سياسات اجتماعية ـ اقتصادية مشابهة في المدى القصير، وفي المدى المتوسط. وهكذا فإن الأنساق الاجتماعية، والتكوينات الطبقية، والحركيات (الديناميكيات) الحاصلة، سوف يعاد انتاجها دون تغيير يذكر في العقد القادم.

وهذا الإسقاط على المستقبل سوف يكون أقصى ما يمكن الدفاع عنه، بخاصة اذا تذكرنا طبيعة البناء الاجتماعي الذي تعمل من خلاله هذه الدولة الشمولية. وكما برهنت من قبل فإن تطور الرأسمالية مقترنة مع تكاثر الانتاج والتوزيع البضاعي الصغير وتوسعهما منذ الحرب العالمية الثانية، قد أوجد ولا يزال بناء اجتماعياً ممزقاً وغير متجانس. وهذا البناء يعزز تجزؤ وعدم تجانس الوعي الاجتماعي، والفعل الاجتماعي ـ السياسي، ويعزز بالتالي الجمود الحركي المتسم بالعنف العارض. وقد استجمعت هذه التوجهات قوتها الدافعة واندفاعتها التي لا تلوي على شيء في السنوات التالية للزيادة المذهلة من عائدات النفط. وقد تصاعدت الانطلاقة من أجل التغيير، وبطريقة مثيرة، خلال «السنوات السبع السمان» للانتعاشة النفطية، وقد عادت الى التباطؤ، غير انها لم تعكس اتجاهها ولم تغير طبيعتها فيما يبدو حالياً انه فترة «السنوات السبع العجاف». وهذا التباطؤ ليس متواكباً حتى الآن مع أزمات حادة. ولكنه، مع ذلك، يحدث على أعتاب أزمة اجتماعية ـ اقتصادية هامة، حيث تصل اعداد كبيرة من الشباب الى سن الاستخدام (٥٠ بالمائة من السكان في أغلب البلدان العربية دون العشرين من العمر). وتعد حالة الجموع العريضة من الشبان المتبطلين غير المهرة، في إطار ظروف اجتماعية تفتقد الأمل والمستقبل، بمثابة المعادلة (الصيغة) الاجتماعية الكاملة المؤدية الى الحبوط، والمرارة، والعنف، السياسي والإجرامي على السواء. وإذا ما تزاوج هذا مع القهر الشديد، كما هو الحال مع الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة أو مع أشقائهم الذين يواجهون العداء والقهر اللبنانيين في لبنان، فإن المحتمل آنئذٍ أن يزيد العنف السياسي ـ الفردي أو المنظم ـ بطريقة مثيرة. وإذا كانت ظروف الفلسطينيين هي الأكثر إثارة، إلا ان شعوباً اخرى، كالشعب المصري على سبيل المثال، لا تتخلف عنهم كثيراً. غير ان الذي يجب ان يكون واضحاً هو ان أُسس تنظيم هذا العنف وهذا النضال السياسي يغلب ان تكون في عمومها تقليدية (أي تتم من خلال القرابة، والعشيرة، والجوار، والشارع، والطائفة، والجماعة العرقية، وما شابه ذلك)، ومجزأة، ومتقطعة.

والهياكل الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية والسياسية، للمجتمعات العربية المعاصرة، هي، في اختصار، الاساسات التي تقوم عليها النظم المجتمعية والطبقية، لا عند تخوم ١٩٩٥ فقط، ولكن خلال القرن الواحد والعشرين أيضاً. ومنطق الرأسمالية التابعة المؤسسة على الخدمات، والمنسجمة رسمياً مع الاشكال الاجتماعية قبل الرأسمالية سوف يؤدي إلى ايجاد المجتمع المعاصر في المدى القصير، وفي المدى المتوسط، ولكنه قد يكون في سبيله لأن يتطور الى أزمة حقيقية في المدى البعيد حين يغيض النفط و/أو حين تعود العمالة الوافدة الى أوطانها. وعموماً فإن البناء الطبقي حينئذ، أي في العقد القادم، سوف يتكون من برجوازية مقتدرة، وإن كانت ضئيلة للغاية، ووثيقة التكامل مع رأس المال الغربي. وكثيراً ما تتصرف باعتبارها برجوازية عالمية لها ممتلكات عالمية متنوعة. إنها برجوازية دافقة الحيوية، غير أن حيويتها تستند أساساً إلى التراكم السريع لرأس المال من خلال أنشطة الخدمات، مفضلة ذلك على استغلال الارض أو العمل. وهذه البرجوازية الطفيلية، التجارية ـ المالية، والتي لها مصالح واسعة أيضاً في الانشاءات والملكيات العقارية، تسيطر وتعين معاملات التنمية العربية، بخاصة في المشرق. وقاعدة الخدمات التي تملكها لا تبشر باستثمار مستقبلي في القطاعات الانتاجية في الوطن العربي. فهذه أمور متروكة للبلدان ذاتها، غير أن أداء هذه البلدان في العقد المنصرم يبقى على الرغبة في الكثير.

والبرجوازية الصناعية هي الأضعف. وعلى الرغم من رأسمالية الدولة فإن الطبقة العاملة صغيرة، وسوف تبقى كذلك. (٩ ـ ١٢ بالمائة في المتوسط، في كل الوطن العربي)، كما انها ضعيفة، ومشغولة بحماية المزايا التي كسبتها على مر السنين، بخاصة في مواجهة جيش الاحتياط الضخم من المتعطلين وأشباه المتعطلين. وفيما بين الاثنين [البرجوازية الطفيلية والبرجوازية الصناعية] يوجد، وسوف يتزايد، حشد عريض وضخم من شرائح البرجوازية الصغيرة، أي من منتجي وموزعي البضائع البسيطة القدامى والجدد (بما فيهم المهنيين العاملين في مجال الخدمات). أكثر من هذا، فإن اعداداً متزايدة من منتجي وموزعي البضائع البسيطة والمتوسطة سوف تواصل استخلاص دخلها من مصادر متنوعة، بما يؤدي الى الظاهرة الهامة للعائلات متعددة الدخل. تلك العائلات التي سوف يكون وضعها الاجتماعي غير واضح، والتي سوف تشجع مصالحها المتقاطعة عدم تجانس وتجزؤ الوعي والسياسة. وفي أفضل الاحوال فإن المرء سوف يتوقع سياسات شعبية من أطرزة متنوعة، اذا امكن لهذا الحشد العريق وغير المنتج من عامة الشعب أن ينظم وأن تتم تعبئته، وبقوة، من مواقع الانتاج. وقواعد تنظيم هذا الحشد سوف تكون بالضرورة غير متجانسة، مثلها مثل هذا الحشد ذاته.

وهذا البناء الاجتماعي المجزأ وغير المتجانس سوف يسمح بتحركات جماهيرية مثيرة

في فترات استحكام الأزمات، شديدة الشبه بثورة الخميني الاسلامية في ايران. أما في فترات عدم استحكام الأزمات، فإنه سوف تنشأ معارضة عنيفة، مشتتة، وغير متماسكة، ومجزأة، وغير متواصلة. وقد ينشأ ايضاً فوران واسع المدى وتلقائي، ويحتمل ان يكون عنيفاً، اذا ما تجسدت قضايا «الخبز والزبد»، بخاصة فيها بين الطبقات الأفقر في المراكز الحضرية. وهذه لن تختلف كثيراً عن اضطرابات «الغذاء» أو «الخبز» التي حدثت خلال العقد الماضي في مصر، والمغرب، وتونس، والسودان، وفي أماكن أخرى. هذا وإلا واصل العسكريون المحترفون، والمنظمون مركزياً، في كل من الجمهوريات والممالك، السيطرة على وطن عربي يتميز بالجمود الحركي، وذلك في اطار تحالف مع التجاريين، والملاك العقاريين، ومع رأس المال النقدي (المالي). وإذا قدر للتغيير السياسي، أو عدم الاستقرار الواسع المدى، ان يحدث، فالأرجح انه سوف يكون نتاجاً لصراع زمر (مجزأة) داخل المؤسسة العسكرية المحورية أو داخل العائلة الحاكمة، أو قد تتدخل القوى المسلحة، بطريقة اخرى، في مسار أزمة في الحكم، مثلما حدث في السودان. والخلاصة ان الوطن العربي الذي عُرف طويلاً بالقابلية للاستثارة، وعدم الاستقرار السياسي، سوف يتحول في الواقع، وبطريقة متزايدة، الى لُمّةٍ من المجتمعات الممزقة بنيوياً، وان تكن مستقرة نسبياً، وذلك على الرغم من الانقطاع العارض لهذا الاستقرار بأحداث عنف مثيرة.

وهذا الاستقرار السياسي النسبي ـ المميز بمستوى من العنف منخفض ـ إنما هو صيغة للتوازن المحلي (الداخلي) للقوى. وهو، مع ذلك، يتوقف جزئياً على التوازن الاقليمي للقوة. واذا ما اضطرب هذا الأخير بشدة، سواء من خلال حرب شاملة (ليست مجرد صراع حدود) أم من خلال إعادة ترتيب القوى الرئيسية بما يؤدي الى استبدال أحد الأنظمة والى إحداث تغيير جوهري للتوازن الاقليمي، فإن البنية الاجتماعية ـ السياسية الداخلية المستقرة نسبياً في البلدان ذات الصلة يمكن ان تصير شديدة القابلية للتفجر. وإذ يعتمد التوازن الاقليمي للقوى على كل من العلاقات الاقليمية والمحلية، فإنه يرتبط مباشرة، هو الآخر، بسياسات وأنشطة القوى العظمى. والخلاصة، انه مما يثير السخرية ان الروابط (التكامل) الخارجية نفسها التي تعاون في نشوء هياكل اجتماعية مجزأة، وان تكن مستقرة نسبياً في بلدان المنطقة، قد تكون هي السبب في كل من عدم الاستقرار السياسي، والتغيير، إقليمياً ومحلياً، في العقد القادم.

الفصل الخامس عشر

المرأة العربية في العقد القادم

ليلى احمد (*)

من الطبيعي ان يكون الملبس كله، وليس النقاب فقط، رمزياً بطريقة ما، اضافة الى كونه وظيفياً بدرجة أو بأخرى. وقد يكون من الصواب الظن ان النقاب يفوق الرداء الفضفاض الذي هو مظهر للزي الاسلامي، المحايد جنسياً، في قوة ظهوره، وفي رمزيته، على السواء. ففضلاً عن أن النقاب كغطاء للوجه قد تم تحميله الكثير من الدلالات القوية، والشديدة التفاوت عادة، وعلى سبيل المثال فإن دلالته في العالم الاسلامي كانت تختلف كلية عن دلالته بالنسبة الى الغرب، حيث معنى هذا الحجاب ربما يكون اكثر تحميلاً بالدلالات بالنسبة الى هذا الغرب، مما هو بالنسبة الينا نحن ايضاً. والمعهود ايضاً ان يكون للنقاب ايحاءات مختلفة وشديدة الحدة لدى الذين يصطدمون به (وهم من الرجال عادة) اكثر مما له لدى النساء اللاتي يلبسنه بالفعل. والناس حين يُجابهون بالنقاب بدلاً من الوجه النسائي (هذا الجزء من بنيتنا التشريحية الذي هو في جوهره بؤرة التعارف الانساني) فإنهم يعتبرونه فراغاً، ورفضاً، وعدماً، بل ويعتبرونه التزاماً، كما انهم يصبغون مفاهيمهم الخاصة بهذا الخواء. وليس هناك شك في ان مدلولات النقاب بالنسبة الى النساء الشرق أوسطيات تتطابق، الى حد ما، مع مدلولاته بالنسبة الى الرجال الشرق أوسطيين. غير ان الأمر بالنسبة الى النساء يعبر إضافة الى ذلك عن وجود مادي للنقاب. وهذا الوجود تتعايش معه النساء باعتباره عائقاً مادياً، أو لباس وقاية، أو حتى وسيلة تمكين لهن، كما سأبين فيما بعد.

وقبل ان اناقش كل هذا فإنني أحب ان أثبت، فيما يتعلق بي وأنا أعد هذه الورقة، انني قد خبرت النقاب، لا كشيء مادي، وانما بطريقة عقلية، وباعتباره وجوداً مسيطراً وملفتاً للنظر. وقد وجدت انه من المستحيل حتى ان أحاول طرق موضوع «المرأة العربية في عام ١٩٩٥» الذي دعيت لمناقشته دون التفكير في عودة ظهور النقاب، وفرضه الدائم لنفسه، باعتبارها نقطة البداية الضرورية والوحيدة، بل والمركزية، لأي مناقشة للموضوع

(*) استاذ مساعد لدراسات المرأة في جامعة ماساشوستس في امهرست ـ الولايات المتحدة الامريكية.

ككل. وقد حاولت في الحقيقة ان أقاوم اتخاذ مثل هذا المدخل لأنني باضفائي المركزية على النقاب قد يُنظر اليّ باعتباري أدمج الهويتين الاسلامية والعربية، وأنا لست أحب حتى ان أبدو، ولو ضمنياً، وكأنني أفعل هذا. ذلك لأنني استطيع ان أتصور بعض الموانع الراهنة التي هي اكثر اهمية من مجرد تكرارنا الممل ان مجتمعات وحضارات الشرق الأوسط (المتعاقبة) ليست مقصورة على الاسلام، كما انها لم تكن كذلك في أي وقت من التاريخ. وعلى النقيض من هذا، فانه اذا كان هناك أي شيء يكوّن جزءاً أصيلاً وجوهرياً من ذاك التراث، فهو الحقيقة المجردة لتعدديته العرقية والدينية التي تم الحفاظ عليها عبر آلاف السنين. وأنا أعتقد عن يقين ان تراثاً كهذا يجب ان يكون من بين أعظم ما نعتز به، ونصونه، ونوصي به تركة للمستقبل.

وبعد تبرؤي من مثل هذا المضمون [الذي يدمج الهويتين الاسلامية والعربية]، فإنني أعود الى الحديث عن النقاب. فعودة النقاب الى الظهور، عند اكثر مستوياته وضوحاً، انما هي مجرد اشارة لا تخطئها العين، ومثيرة الى حد ما، تفيد ان مجتمعات الشرق الأوسط تندفع الى اضطراب هائل بشأن تلك القضية التي تعاني مجتمعات العالم الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، الاضطراب بسببها، ألا وهي قضية المرأة. فالذين شهدوا مناظرات الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعاينوا بروز الأصولية الدينية في هذا البلد، ورأوا الصراع الرهيب حول مسألة العائلة، والانفعال الطاغي والعنف المفضوح الذي تولد عن مسألة الإجهاض، لا يمكن ان يكون لدى أي منهم كثير من الشك في ان الاضطراب بشأن ما يعرف «بقضية المرأة»، انما هو في واقع الأمر اضطراب بشأن جميع المسائل التي يمكن ان تؤدي اليها هذه القضية، وليس في الحقيقة مجرد هياج بخصوص أدوار الرجال. وتتراوح هذه المسائل من كيف يجب على الناس التزيي، الى ما يجب ان تكون عليه طبيعة ومعنى الحياة الانسانية.

وتماماً مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، فان الاضطراب الايديولوجي الذي نخوض فيه الآن قد سبقته، وأفرزته جزئياً على الأقل، تغيرات اقتصادية واجتماعية هائلة قد لحقت بالفعل بأدوار النساء، وأدوار الرجال، وبأنماط الحياة في تلك المجتمعات. وعلى سبيل المثال، فإن المشاركة المتزايدة للنساء في قوة العمل، ووصولهن الى التعليم، ودخولهن الى المهن المختلفة، كلها حقائق تزداد تأكداً في الحياة الشرق أوسطية. ومن هذا القبيل أيضاً ظهور الأسرة النووية بدلاً من العائلة الممتدة، وظهور وتزايد انتشار العائلات التي تتولى قوامها الإناث بسبب الهجرة الكاسحة للذكور من البلدان العربية الأكثر فقراً، مثل مصر والاردن، الى بلدان النفط.

ومن ثم فإن المشكلات، وكذلك محاولات حلها، لن تكون أقل تعقيداً من تلك التي تعالجها الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما صح اي شيء فهو ان كلاً من المشكلات

والحلول تكون اكثر تعقيداً بسبب الانحرافات التي تلحق بكل منها بسبب هيمنة الغرب الاقتصادية والسياسية والثقافية. وعلى سبيل المثال، فإن شعوب الشرق الأوسط تجد نفسها مجبرة على المعاناة الدائمة للرؤية المزدوجة، والقلق المضاعف، وهي الحالة التي يبرزها اثنان من المضمونات الرئيسية للنقاب الذي يعاود الظهور في الوقت الراهن. وأحد هذين المضمونين هو تأكيد الاعتقاد في ثقافة خاصة تحمل مفهوماً متميزاً للعلاقة الصحيحة بين الرجال وبين النساء. وهو مضمون يعبر في وضوح عن نظرة داخلية التوجه. والمضمون الثاني، الذي يعبر عن نظرة جلية الى الخارج، يعني الرفض للحضارة الغربية، في ترتيباتها الاخلاقية والاجتماعية (وليس التكنولوجية) على الأقل.

ويستحق التساؤل عن السبب في أن النقاب كان ولا بد أن يؤول الى ما يعني الرفض للغرب بعض التأمل. فالدعوة الى استئناف التزيي بالنقاب تتحول الى اكتساب ثقل تاريخي مشابه ومواز لتعبير «السواد هو الجمال»[1]. وقد بدا النقاب للأوروبيين، في أول مواجهة لهم معه، تعبيراً عن الاضطهاد الشرقي للنساء، والذي يشير بدوره الى التخلف الشرقي بصفة عامة. والسبب في كون الرجل الغربي يتبنى مثل هذا التأويل للنقاب ليس واضحاً. فالنقاب في حد ذاته، ورغم كل شيء، زي حميد بما فيه الكفاية، وهو على النقيض من المشدّ (الكورسيه) أو الكعب العالي، على سبيل المثال، لا يسبب أي إيذاء بدني[2]. واذا ما عدنا أيضاً الى تاريخ القوانين والاخلاق الأوروبية المتعلقة بالنساء حتى هذا القرن، فإن المرء تدهمه الحيرة اذا ما فكر في الاهتمام المفرط للرجال الأوروبيين بحقيقة اضطهاد الرجال الشرقيين للنساء، اللهم إلا اذا نظر الى مثل هذا الاهتمام على ان وظيفته الأساسية الحفاظ على موقع الصدارة للرجل الغربي، كنقيض للرجل الشرقي، وباعتباره انسانياً، وعقلانياً، ومتسامحاً (لا يمارس الاضطهاد)[3]. وعلى أي حال فإن مثل هذه الأفكار التي تعود أصولها

---

(١) يبدو ان المؤلفة تحيل الى شعار «Black is Beauty» الذي شاع في اطار نضال السود في الولايات المتحدة الامريكية ضد عنصرية البيض. وهو الشعار الذي استخدمته مجلات الجنس الفاضحة، للأسف، لترويج بضاعتها ايضاً. (المترجم)

(٢) يبدو أن واحدة على الاقل من النساء الاوروبيات وهي الليدي ماري ورتلي دي مونتاج قد تشككت في هذه الحقيقة، انظر:

Lord E. Wharn Cliffe. ed., *The Letters and Works of Lady Mary Wartlery Matague*, 2 vols. (London: R. Bentley, 1837), vol. 1, p. 247.

(٣) تبدو هذه الاستراتيجية في مجملها ذات فعالية عالية الى حد انه من الجلي أن النسوة الأوروبيات قد قبلن كلية وجهة النظر التي تفيد أنهن محظوظات إذ كن أوروبيات وليس مسلمات (أو تركيات). فإحدى المؤلفات الإناث تحتج في القرن السابع عشر وتكتب: «عندما لا يدعنا بعض هؤلاء (الرجال) نقول ان أرواحنا ملك لنا، فإننا حينئذ يجب أن نسألهم المغفرة إذا لم نكن سلبيات تماماً الى حد تحمل كل شيء دون إبداء كثير من التذمر. نحن نشكو هنا من خطة صريحة ومفضوحة لإحالتنا الى مجرد جواري، إلى زوجات تركيات تماماً، دون ملكيات (مخصصات)، أو =

الى العصور الوسطى، قد تم التمكن لها في الثقافة الغربية في زمن التوسع الاستعماري الأوروبي. وحيث إن الشرق الأوسط في نهاية القرن الماضي كان قد تزايد انجرافه الى المدار الاقتصادي والسياسي الغربي، كما ان النخب كانت قد تشبعت بالثقافة الغربية، فإن تلك الأفكار قد صارت افكاراً لهذه النخب ايضاً، وفي جميع الأحوال. ومن هنا كان النظر الى النقاب باعتباره رمزاً لاضطهاد الأنثى، وبكونه السبب والمحصلة للتخلف الشرقي للمنطقة. وهكذا افتتح القرن الحالي بالتخلص الرسمي من النقاب الذي ساوى زعماء الشرق الأوسط، من أمثال أتاتورك وقاسم امين وغيرهم، بينه وبين التخلف الشرقي لمجتمعاتهم، والذي جزموا بوجوب طرحه جانباً حتى تخطو تلك المجتمعات الى أمام في الطريق الذي كان يعرف وقتئذٍ بانه «التقدم»، والذي يدعى الآن «التغريب».

واليوم يأتي استئناف التزيي بالنقاب بمثابة تبرؤ رمزي من قبول الثقافة وتمثلها، أو على وجه الدقة قبول وتمثل النخب، للقيم التي فرضها الغرب على هذه الثقافة، وعلى المجتمع، لأسباب تخصه، مثلما يأتي لينكر على الجميع التعلق الساذج بالغرب، والتحمس له، منذ وقت مبكر. وهذا على وجه الدقة ما تعبر عنه بعض النساء الشابات اللائي يتخذن النقاب لباساً. فقد قالت امرأة في إحدى المقابلات: «لقد حدث ان حسبنا ان المجتمع الغربي قد امتلك كل الاجابات الخاصة بالحياة الناجحة والمثمرة. واننا اذا ما تبعنا خطو الغرب فإننا سوف نحقق التقدم. ونحن نرى هذا الآن غير صحيح. فهم الآن (أي الغرب) مجتمعات مريضة. وحتى رخاؤهم المادي يتداعى. فأمريكا ممتلئة بالجريمة والفوضى الجنسية. وروسيا سيئة. من يريد ان يكون مثل هؤلاء؟». ويناقش التحليل التالي الذي تقدمه عفاف لطفي السيد مارسو مدى اتساع وشمولية ما تتضمنه الظاهرة من رفض للغرب، ومن استئناف الأخذ بهوية أصيلة حدث ان أنكرت من قبل. فهي حين تكتب عن ظهور الزي الاسلامي في مصر تقرر: «لقد كان علامة معارضة للحكومة ولسياساتها... وللاتفاق المنفصل مع اسرائيل، وللتغريب الفظ المتبدي في النزعة الاستهلاكية... وهو يشير الى ان التي تتزيا به ترتبط بالقانون القيمي الاسلامي وباخلاقيات الإسلام، كما انها تطرح جانباً «التفسخ» الأخلاقي للغرب... وبنفس القدر كان هذا الزي تعبيراً عن تجنب الايديولوجية الغربية (وليس التكنولوجيا الغربية)، كما كان تأكيداً على ان المشروعية تكمن في داخل الإطار الديني، وليس ضمن اية «مذهبية» مستوردة من الخارج»(٤).

= أحاسيس، أو أرواح...» والفكرة الغامضة عن المرأة المسلمة باعتبارها جارية، إذا ما قورنت بالمرأة الغربية التي تعد محظوظة، تعد «حقيقة» مقبولة في كتابات الأنثى الغربية، وفي أعمال المؤلفين الذكور أيضاً، منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحالي. ومن أمثلة الكتابات المعاصرة اعمال سيمون دي بوفوار على سبيل المثال. وتشكل كتابات الليدي ماري ورتلي دي مونتاج (التي أشرنا اليها سابقاً) استثناءاً هاماً بدحضها للفكرة الغامضة التي توحي بأن النساء التركيات كن اكثر عرضة للاضطهاد من النساء الغربيات. ومن الجلي انها كانت الوحيدة التي أسست ملاحظاتها على مشاهدات في تركيا، وليس استناداً الى متون وتوكيدات لرجال غربيين.

(٤) John Alden Williams, «A Return to the Veil in Egypt.» *Middle East Review* (Spring =

وهكذا فان النقاب يظهر ابتداءً، وفي كل المجالات، باعتباره عاملاً مضاداً لمواجهة في مجال التبادل الثقافي. ومن بواعث السخرية ان القيمة الأولى لهذا التضاد، والتي تحددت باعتباره رمزاً لاضطهاد النساء، لم تصغها النساء الشرق أوسطيات، ولا حتى الرجال الشرق أوسطيين، ولكن صاغها الرجال الغربيون. والذي يستحق الذكر، على سبيل المثال، ان احداً لم يسجل، على حد علمي، ان النساء قد تظاهرن محتجات ضد ارتداء النقاب، فيما قبل هيمنة الثقافة الغربية. (لا يعني هذا القول عدم وجود سجل لتظاهرات النساء، ولكنه يعني فقط ان النقاب على وجه الخصوص لا يبدو انه كان في حد ذاته باعثاً على التظاهر). وحيث ان النقاب قد تم طرحه جانباً منذ ستين عاماً مضت، فإن العودة اليه اليوم، ضمن هذا السياق، تكون تعبيراً بالغ الأهمية عما إذا كانت هذه المجتمعات قد قبلت، أو لم تقبل، بالقيم الغربية، وبالرؤية الغربية لها، وان كان من المحتم ان يبقى النقاب رغم ذلك قضية تخص النساء. ورغم ان المرء لا يستطيع حقيقة ان يستنبط منطقاً واضحاً من وراء بلاغة كل من المدافعين عن إبطال النقاب في بواكير هذا القرن، او المدافعين عن استئناف التزيي به اليوم، فلربما كانت مصلحة النساء في هذه القضية ذات أهمية ثانوية، في حين كان الذكور الأكثر صخباً في دفاعهم عن هذه القضية يهتمون حقيقة بـ «التقدم» في أحد الجوانب، وبـ «الأصالة الثقافية» على الجانب الآخر. واذا كان طرح النقاب منذ ستين عاماً مضت قد بدا وكأنه أداة فعالة لفتح الطريق امام النساء، وهو الأمر الذي حدث بالفعل اذ حدد الاتجاه الذي يجب ان تسلكه تلك المجتمعات فيما يتعلق بتعليم النساء على سبيل المثال؛ فإن استئناف التزيي به اليوم، رغم كل مضموناته التي تدل على التمسك بنظام قانوني وديني، غير واضح، يضع المرأة في مرتبة ادنى، ويقيم تفرقة ضدها، يبدو في أحد وجوهه على الأقل نذير سوء لا تخطئه العين.

وتصريحات النساء اللاتي اتخذن النقاب ملبساً حول هذا الموضوع (ودعك من هؤلاء المناصرين من الذكور) تشير الى ان العبء الضمني الذي يقع على النساء بسبب إخضاعهن للرجال، وتقييدهن في إطار المحيط المنزلي، يلقى في حقيقة الأمر اعترافاً وقبولاً، قولياً على الأقل، باعتباره جزءاً من معنى النقاب. فالزعيمة الاسلامية النشطة (الثائرة) زينب الغزالي، على سبيل المثال، تقرر أن: «الإسلام... لا يمنع المرأة من العمل، أو دخول حلبة السياسة... الخ»، طالما ان كل هذا «لا يتداخل مع واجبها الأول كأم... [حيث] ان مهمة المرأة الأولى، والمقدسة، والأكثر اهمية، أن تكون زوجة وأماً». وترجّع كلمات نسوة شابات هذا الصدى. فإلهام طالبة الطب تخبر أحد محاوريها انها قد تعمل اذا ما وافق زوجها على ذلك، واذا لم يتعارض هذا مع واجباتها كزوجة وأم. وتصرح امرأة شابة اخرى انها لم

1979). p. 54. and Al-Sayyed Marsot. «Religion or Oppression?: Urban Protest Movements in = Egypt.» *IJMES*. 16 (1984). p. 550.

يحدث ان اعتقدت ان النساء كان لهن حق اختيار أزواجهن، على الرغم من وجوب أن يبدين رأيهن، وتقول: «اننا معشر النساء لا نملك الخبرة التي يملكها الرجال، ويمكن لأبي ان يحكم على رجل آخر بطريقة أفضل مني»(*).

ومهما يكن الأمر، فاننا إذا ما تفحصنا الوظيفة التي يمكن ان يؤديها النقاب في حياة النساء، فإنه يصير من الجلي، حسبما أظن، اننا قد نكون مخطئين اذا ما نظرنا الى ظاهرة إعـادة الحجـاب (وأنا أعني بهذا الزي الاسلامي بالمعنى الواسع) باعتبار انها لا بد وأن تكون ظاهرة سلبية بالنسبة الى النساء. وعلى سبيل المثال، فان الهام طالبة الطب التي ورد ذكرها من قبـل، قد حاورها سعد الدين ابراهيم، ووصف ظروف تحجبها كما يلي: كانت قادمة من مدينة اقليمية في مصر، وكانت درجاتها عالية بما يكفي لحصولها على حق الدخول الى جامعة القـاهـرة، والتي اختارتها وقتئذٍ للالتحاق بها مفضلة اياها على الجامعة الكائنة في المدينة موطنهـا، بسبب شهـرتها الفائقة. وقد وجدت القاهرة تختلف بطريقة مذهلة عن المدينة الموطن. وكانت زميلاتها في الصف، وفي المسكن الجامعي، يمتلكن نقوداً اكثر، وملابس أفضل، كما كان يبدو انهن على معرفة بالمواعيد الغرامية، والشرب، والجنس. ولأنها لم تكن قادرة على مجاراتهن فيما يتعلق بالنقود والملابس، ولأنها لم تكن ترتاح الى اخلاقيات المدينة اللائي يتبنينها، فانها قد شعرت بنفسها منعزلة ومشتتة، الى ان التقت بطالبة في الكيمياء متنقبة، واكتشفت عن طريقها انها قد تجاوزت الصعوبات في ظروف مشابهة باتخاذ الزي الاسـلامي لبـاسـاً لها، وان هذا الزي إذ ساعدها على تعريف نفسها باعتبارها متمسكة بالأخـلاقيات المحـافـظة، فإنه قد حل أيضـاً مشكـلاتها الخاصة بافتقادها الى الملابس المبهرجة. وهكذا فإن إلهام هي الأخرى قد اتخذت الزي الاسلامي لباساً لها. (وهو قرار عارضته عائلتها في البداية باعتباره رجعية)، لتنتهي الى النتيجة السعيدة ذاتها.

والاختيار الوحيد الذي يبدو انه لا إلهام، ولا عائلتها، قد أخذاه في الاعتبار، هو على وجه الدقة ذلك الخيار الذي يفرضه الإسلام العتيق المتشدد، كمخرج وحيد. وهذا الخيار ان تترك دراستها في المدينة [القاهرة] وان تعود الى موطنها لتعيش في كنف الذكور من أفـراد عائلتها، والذين هم فقط المهيئون، والقادرون، والذين يملكون بالفعل مسؤولية حماية شرف الإناث. فاللباس الإسلامي كانت وظيفته هنا ان ينقل الى إلهام مسؤولية الدفاع عن شرفها الشخصي، وأن يسمح لها بأن تواصل متابعة الأهداف التي حددتها لنفسها، وبالشروط التي ارتأتها. ويشير البحث بين النساء الأخريات الشابات ان حالة إلهام حالة

(*) Valerie J. Hoffman, trans., «An Islamic Activist: Zaynab al-Ghazali.» in: Elizabith Warnock Fernen, ed., *Women and the Family in the Middle East* (Austin: 1985), p. 236; Saad Eddin Ibrahim, *The New Arab Social Order* (Boulder, Co.: Westview Press, Inc., 1982), p. 19, and Safia K. Mohsen, «New Images, old Reflections: Working Middle Class Women in Egypt.» in: Fernea, ed., Ibid., p. 76.

نمطية وليست استثنائية، وأن اتخاذ اللباس الإسلامي كثيراً ما يوظف من أجل توسعة استقلالية الإناث. وكما أشارت صفية محسن، فإنه في سياق التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهنية السريعة، التي طرأت، ولكون الآراء التقليدية الخاصة بالمرأة لم تواكب خطو تلك التغييرات، فإن النقاب يوفر استراتيجية قابلة للتطبيق يمكن للنساء عن طريقها ان يوائمن بين وجهات النظر القديمة وبين القواعد الجديدة. وهكذا فإن اللباس الإسلامي يجرد الوجود النسوي من مضموناته الجنسية، ويمكن للنساء ان يشاركن الرجال أماكن العمل ـ المكاتب والفصول ـ دون ان يصرن موضع اشتباه جنسي. وهي، اي صفية محسن، تذكر ان واحدة من اللاتي قابلتهن صرحت لها: «قبل ان أرتدي النقاب كنت دائماً قلقة مما قد يظنه الناس حين يرونني أتحدث الى رجل في المقصف (الكافتيريا) أو في الفصل. بل انني حتى كنت أحار فيما قد يفكر فيه الرجل ذاته... [الآن] لم أعد أقلق على الاطلاق. ان احداً لن يسعى الى اتهامي باللااخلاقية، أو الى الظن اننا نتبادل عهود الغرام... وانا لست أتردد، كما كنت أفعل من قبل، في أن أدرس مع... رجال... أو حتى أن أسير معهم الى القطار»(٦).

وأكثر حالات استخدام الزي الاسلامي وسيلة للتمكين للأنثى، إثارة للفزع، هي تلك التي قدمتها زينب الغزالي الزعيمة الإسلامية التي أوردنا على لسانها، من قبل، ان الواجب الأساسي والمقدس للمرأة هو واجب الزوجة والأم. فقد شرحت في مقابلة انها قد انفصلت عن زوجها الأول بسبب: «انني قد تبينت ان زواجي قد استنفد كل وقتي، وباعد بيني وبين رسالتي، كما أن زوجي لم يوافق على عملي. وكنت قد وضعت شرطاً يفيد انه إذا ما قام بيننا خلاف جوهري، فإننا يجب ان ننفصل، كما يفيد ان القضية الاسلامية أساسية». وعند زواجها الثاني حصلت على موافقة مكتوبة (أي التزام قانوني) بأن زوجها يجب ان لا يحول بينها وبين قضيتها (أي مهنتها) التي أخذت أسبقية على كل ما عداها، بما في ذلك حياة الأسرة، وانه على النقيض من ذلك يجب «ان يعاونها وان يكون مساعداً لها». واشترطت زينب الغزالي أيضاً ان تكون لها حرية مقابلة الرجال حين تشاء. وهي تصف كيف ان الرجال يقبلون فعلاً الى بيتها للتشاور معها (باعتبارها زعيمة لرابطة النساء المسلمات) في كل الأوقات، وكيف ان زوجها يقودهم الى الداخل ثم يأوي الى فراشه(٧).

وهكذا فإن الادعاء القوي باسم الاسلام، في حالة زينب الغزالي، قد أبطل أو عكس كل المحظورات عند الممارسة، حيث حررها حتى من أفضلية واجبها كزوجة وأم، كما مكنها من حرية التعامل مع الرجال، ومنهم زوجين لها، بشروطها الخاصة. وقد بدأت زينب الغزالي الحياة العامة بالعمل مع هدى شعراوي في الاتحاد النسائي المصري الذي

---

(٦) Mohsen, Ibid., p. 69.

(٧) Hoffman, trans., «An Islamic Activist: Zaynab al-Ghazali,» p. 237.

استقالت منه، في سن الثامنة عشرة، لكي تؤسس رابطة النساء المسلمات الخاصة بها. وكانت تعتقد ان «الاستيراد الأجنبي» الذي كان الشيء الوحيد المتاح امام الحركة النسائية، انها صار ضرورة بسبب سقوط الإسلام في التخلف، ولهذا فإن التجديد الإسلامي سوف يجعل الحركة في وضع أفضل. وباعتبارها بنتاً لتاجر قطن تعلم في الأزهر، وكان داعية أيضاً، فإنها كانت تنتمي الى تلك الطبقة الوسطى التي كانت ترتبط بمعارضة اتجاهات التغريب التي كانت تتبناها الطبقات العليا. وكان من الجلي أن أباها ينشط في تقديمها على انها إجابة الإسلام المستقبلية على الحركة النسوية المستوردة لهدى شعراوي. وتتذكر زينب الغزالي انه: «كان يقول لي: هدى شعراوي تفعل هذا، وملك حفني ناصف تفعل ذاك، ولكن من بين صحابة النبي... كانت امرأة تسمى نسيبة... وقد يحكي لي كيف جاهدت في سبيل الاسلام، ثم قد يسألني: من تختارين؟. هل تختارين هدى شعراوي، ام انك سوف تكونين نسيبة بنت كعب المازني»(٨).

وهذه الأمثلة عن الوظائف التي يؤديها تبنى استخدام الزي الإسلامي للنساء اليوم بالفعل تؤكد على التوترات الشديدة والتناقضات المتأصلة في «العودة إلى النقاب». فبينما تتوافر لهذه العودة كل مظاهر التعزيز للقيم الأبوية (البطركية) على أحد الجوانب، فإن الأمثلة التي ذكرت تجبرنا على الاعتراف بأن الزي الإسلامي، في واقع الأمر، يغلب أن يعاون على المستوى العملي في دعم استقلالية النساء. (وبغض النظر عما إذا كان النقاب، أو لم يكن، في جوهره أكثر أو أقل في أبويته عن الكورسيه أو الكعب العالي، ودونما اعتبار لمدى الحذق الذي تتناول به القوى الغربية معناه، فإن النقاب يعتبر اليوم رمزاً للإسلام الأبوي). ويعني هذا أن النساء اللاتي يتخذن النقاب، ورغم ما قد يحطن به فعلهن هذا من خنوع كلامي للرجال، إنما يتابعن، بالمقاييس العملية، ويحققن بالفعل الهدف الذي يتخذن النقاب وسيلة إليه، وهو في الغالب الأعم توسعة لميدان استقلالهن الشخصي. وفي حياة زينب الغزالي على وجه الخصوص تبدو هذه المسألة حرية بالتأمل ومثيرة للمفارقة في الوقت ذاته، حيث إن مدافعة عنيدة عن الاسلام الأبوي تضع التباين بين الوظيفة البلاغية الفصيحة وبين الوظيفة الحقيقية للنقاب في أكثر حالاته سطوعاً.

وهكذا فإن نزعة العودة الى النقاب يمكن تقديمها ليس باعتبارها ارتداداً، ولكن باعتبارها بدلاً من ذلك استمراراً راهناً، على أحد المستويات، لنمط محلي للحركة النسوية، التي بدأت في الوطن العربي مع بواكير هذا القرن، بديلاً للنمط الغربي الذي تبنته الطبقات العليا القديمة عن طريق شخصيات مثل باحثة البادية وهدى شعراوي. ورغم ذلك، وعلى النقيض من تلكم المناصرات الأوليات للحركة النسوية، فإن نسوة اليوم اللائي يعتمدن رموز الاسلام الأبوي سواء كنوع من السعي وراء حقوق النساء ضمن «إطار إسلامي»

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(كما توحي جزئياً الكلمات المنقولة عن زينب الغزالي أعلاه)، أم باعتبارها، على الحافة الأخرى لقوس الطيف، مجرد مسعى براغماتي لتحقيق أهدافهن، لا يمكن أن ينظر إليهن وكأنهن يتقدمن بقضية الحركة النسوية بأي معنى واقعي أو طويل المدى. وذلك لأن رموز الإسلام الأبوي ـ النقاب والزي الإسلامي ـ إذا كان قد ثبت عرضاً، وفي لحظات معينة من التاريخ، أن كان لها نفع عملي للنساء ـ إلا أن الذي لا لبس فيه هو أن هذا النمط من الإسلام يوظف لاعطاء النساء دوراً ثانوياً، كما أنه لا يمكن أن يوضع موضع التنفيذ من أجل منفعة مؤقتة وبسيطة للنساء إلا مقابل ثمن من المراوغة الفكرية والتشوش الثقافيين اللذين تترتب عليهما عواقب خطيرة. واللجوء إلى توظيف النقاب والزي الإسلامي يدل بطريقة ضمنية على الفشل ورفض المواجهة مع المضمونات الكامنة ورائهما، كما يدل على تنازل عن التحليل المسؤول في مواجهة حرمان يقدم للنساء مظهراً كاذباً للأمان والاستقلال الشخصي، بل إنه يهدف، إن لم يكن يلغي بالفعل، الأرضية التي يجب الوقوف عليها للمطالبة بهذا الاستقلال باعتباره حقاً أصيلاً. فبينما يرتكز أي إدعاء بأن «حقوق النساء» يمكن السعي إليها، بكيفية ما، من خلال الإسلام الأبوي إلى التهرب والتعتيم، على أحد طرفي الطيف، فإن اعتماد الزي الإسلامي، على الطرف الآخر، لكونه في التحليل النهائي يخدم أهداف النساء الخاصة بطريقة نفعية، إنما يلحق هو الآخر الضرر البليغ بالقضية النسوية. والنسوة اللاتي يلذن بهذه الوسيلة إنما يسعين إلى الاستقلال النسوي بمعناه الضيق، حيث إنهن يتعقبن استقلالهن الذاتي فقط. وإعمال تلك المعايير يمكن أن يؤدي إلى وصف كل امرأة، مهما تكن، بأنها تتوفر على النضال من أجل «الاستقلال النسوي» (الخاص بها) من خلال اعتناقها للقيم الأبوية.

ومن أكثر الآثار التي تلحق بهذه الظاهرة أذى يرد دعمها الصامت للنظام الأبوي العربي، وتنازلها الضمني عن أي تحليل واعٍ له باعتباره نظاماً يعم المجتمع كله، قانونياً، واقتصادياً، وثقافياً، من أجل حرمان النساء مما يجب أن يكون حقوقاً إنسانية لهن. هذا بينما قد يحتمل أن لا يكون من قبيل المبالغة القول، في المقابل، بأن النساء العربيات النشطات فكرياً وسياسياً قد قمن جميعهن، فيما عدا استثناءات نادرة، خلال السنوات الستين الأخيرة، أو ما شابه ذلك، بتوصيف ذلك النظام بأنه مقيت وغير مقبول، كما أنهن قد خضن معركة ضده. ويحدث هذا منذ أصبح التعليم، واللغة، وأدب الثقافة العربية العالية، الذي حرمت النساء منه وأبعدن عنه من قبل، متاحاً في مجموعه لهؤلاء النسوة. وقد حدث أن كثيرين من المثقفين والسياسيين العرب الذكور قد شاركوا في المعركة المذكورة مساندين النساء.

وإذا ما تعرضنا للنساء الأديبات دون غيرهن وسمينا قلة منهن فقط، فإن كل واحدة منهن قد تبنت القضية، ابتداء من نازك الملائكة، وانتقالاً إلى أمينة السعيد، ومنى سعودي،

وسلمى الجيُوسي، وحنان ميخائيل، وفدوى طوقان، وفوزية أبو خالد، وسنية صالح، وليل بعلبكي، وفضيلة مرابط، وغادة السمان، وريموند طويل، ومي صايغ، وفاطمة مرناسي، ونوال السعداوي. فإضافة الى التطواف في أعمالهن مع جميع القضايا التي تشغل زملاءهم الذكور، فإنهن قد تعاقبن، واحدة وراء الأخرى، في دبلوماسية، وصبر، ومثابرة، ومع الرؤيا المأساوية للشعر، أو في غضب رافض واتهامي، ليكتبن أيضاً عن شيء جديد تماماً في الأدب العربي، ألا وهو تجربة أن تكون الواحدة منهن أنثى تعيش في إطار ثقافة عربية. وكما فعلت فرجينيا وولف في زمانها، وكما تفعل النساء الأمريكيات اليوم فيما يتعلق بمجتمعاتهن، فإنهن قد فضحن بقوة، واحدة وراء الأخرى،كم هو شيء مختلف أن تكون عربية وأنثى عن أن يكون المرء عربياً وذكراً[9]. فنازك الملائكة، على سبيل المثال، تشجب الوحشية والنفاق المصاحبين لقتل الإناث حماية للـ. . «شرف»، في المقاطع التالية من قصيدتها المعنونة «غسلاً للعار»:

رحلت عنا غسلاً للعار

. . . .

ويعود الجلاد الوحش ويلقى الناس
«العار؟»، ويمسح مديته، «مزقنا العار»

. . . .

«وصمة عار في جبهتنا وغسلناها»[10]

. . . .

«يا رب الحانة، أين الخمر؟، وأين الكاس؟»
«ناد الغانية الكسلى العاطرة الأنفاس»

. . . .

يا جارات الحارة، يا فتيات القرية
الخبز سنعجنه بدموع مآقينا

---

(٩) تسرد فرجينا وولف أقوال اللورد الانكليزي رئيس المحكمة العليا عن الوطنية والتي تذهب الى أن «انكلترا هي وطن الحرية»، وأن «منزل الرجل الانكليزي هو قلعته»، ولهذا فإن «الوطنية هي قتال الرجل الانكليزي ذوداً عن هذين». ثم تتساءل: وماذا بعد بخصوص المرأة الانكليزية؟، ما الذي تعنيه «الوطنية» بالنسبة اليها؟، وهل لديها الدوافع ذاتها لكي تباهي بانكلترا وحبها، والدفاع عنها؟، وهل هي في «نعمة كبرى» في انكلترا؟. وتجيب فرجينيا وولف: «التفتيش في التاريخ والسير يبدو أنه يكشف ان وضع المرأة في وطن الحرية يختلف كلية عن وضع أخيها. . .». وتواصل: «سوف تكتشف المرأة الانكليزية اذا ما درست المسألة ان لديها الاسباب الكافية للمخالفة بشأن الذود عن انكلترا. فهي سوف تكتشف انها لا تمتلك الأسباب المعقولة لكي تطلب من أخيها أن يحارب بالنيابة عنها لكي يحمي بلدنا. وسوف تقول: بلدنا الذي عاملني طوال الجزء الأكبر من تاريخه باعتباري جارية، وحرمني من التعليم ومن أي نصيب من المقتنيات. . .».

انظر: Virginia Woolf, *Three Guineas*, pp. 12, and 124-125.

(١٠) موقع هذا البيت من النص الاصلي للقصيدة، والذي رجعنا اليه، متأخر نسبياً. غير أننا اثبتناه متقدماً هنا، وفي الموقع ذاته الذي اوردته فيه مؤلفة هذه الدراسة ضمن ما اقتطفته من القصيدة. (المترجم)

وتكتب فضيلة مرابط عن البيان التأسيسي الجزائري الذي يعلنون فيه أنهم يقصدون أن يكونوا معاصرين، مع المحافظة على التقاليد الخاصة بالنساء، فتصرح: «رأيت في عام ١٩٦٥ طفلة عمرها اثنى عشر عاماً قد تزوجت بالفعل وصارت أماً. كانت تحمل طفلها بصعوبة، وكانت هي نفسها مريضة. . . » هذا هو العرف. تكتب فضيلة مرابط: العرف أن يضرب زوج زوجته «من أجل شيء تافه، أو من أجل لا شيء. . . شاهد فلاح جزائري يعمل في الحقول ابني أخيه يغادران منزله. اقتنع أن زوجته قد خانته. اندفع إلى البيت ومزق رأسها وأنفها. . هذا الرجل، كما يفسر المحامي، كان ينتقم لشرفه جرياً على العادة. . . لكل بلد عاداته. لقد كان بإمكانه أن يقتلها. ولكنه لم يفعل. إن هذا من صالحه. . . إن الشرف موضع احترام كبير في البلاد الإسلامية». وتواصل فضيلة مرابط: «ليس العرف أن لا تتعلم أي شيء. . . وأن يتم تزويجها وهي صغيرة جداً، وأن تلام (باستمرار) إلى أن تنجب، وأن لا يكون لها أية حياة اجتماعية، وأن لا يكون لها أي نصيب في إدارة الشؤون العامة. تلك بعض أعرافنا. أعراف جامدة». وأخيراً، فإن نوال السعداوي التي رسمت، أكثر من أي كاتبة أخرى، خريطة لمساحات الخبرة الأنثوية العربية، تصف كيف تعاني الطفلة الأنثى القهر منذ اللحظة الأولى لمولدها، فتكتب: «الناس لا يرحبون بمقدمها إلى العالم. . . وهذا القدوم. . . [قد] يؤدي حتى إلى عقاب الأم بالإهانات أو اللطمات، أو حتى بالطلاق»(١١).

إن نظاماً تكون وظيفته تبني الزي الإسلامي فيه أن يحرف النقد الموجه إليه أو يبطله، في صمت، هو نظام خرب تماماً. وإذا ما عم مثل هذا التوجه في المجتمع العربي وحفر لنفسه مجرى تحت أساساته، فإن عواقبه لا بد وأن تكون هدامة بالنسبة لهذا المجتمع ككل. وهو الأمر الذي أشار إليه باحثون من أمثال هشام شرابي، الذي أظهره بالفعل أدباء عرب كبار مثل طه حسين الذي رسم في وقت مبكر صورة تعكس بصيرة شاعرية مكثفة للاأخلاقية هذا المجتمع وانهياره، في عمل مثل دعاء الكروان. وإذا كان التلاعب والتزييف سمات الهيمنة الغربية التي لا تنكر على تراثنا العربي، إلا أن الأمر الجوهري هو أن رفضنا لنظام يقوم على التزييف والظلم لا يجعلنا نجد أنفسنا، تلقائياً، في موقف الدعم، والإقرار لأي نظام آخر.

إن المعضلة التي تواجه المفكرين العرب، من الرجال والنساء، اليوم، من خلال القضية الخاصة بالزي الإسلامي للمرأة، إنما هي في الواقع، وبسبب جدتها الشاملة والواضحة، معضلة لازمت المجتمع العربي في هذا القرن، وإن كانت تبدو في وقتنا الراهن في مظهر جديد مخالف بعض الشيء. فعلى امتداد القرن كانت هذه المعضلة في أكثر حالاتها حدة تدور حول قضية المرأة. وقد بدا من خلال هذا كله أن الجدل بشأن قضية المرأة، إنما

---

(١١) Nazik al-Malaika, «Washing off Disgrace,» in: Kamal Boullata, ed., and trans., *Women of the Fertile Crescent* (Washington, D.C.: Three Contienents Press,1961), pp.20-21; Fadela M'Rabet, «Future Directions?» in: Elizabeth Warnock Fernea, ed., *Middle Eastern Muslim Women Speak* (Austin: University of Texas Press, 1977), p. 324, and Nawal al-Sa'adawi, *The Hidden Faces of Eve: Woman in the Arab World* (London: Zed Press, 1980), p. 6.

كان في جوهره يدور حول ما إذا كان المجتمع العربي يجب عليه أن يتبنى القيم والتوجهات الغـربية، فيحـاكي الغـرب، ويمنـح المرأة حق التعليم والانضـمام إلى قوة العمـل المهني[١٢]، . . . الخ، أم إن هذا المجتمع يجب عليه، في جانب آخر، أن يبقى صادقاً مع التراث «الإسلامي»، وأن يواصل إنكار هذه الفرص على النساء، وأن يظل مصراً على أن الدور الوحيد الصحيح للمرأة، كما يتطلب «الإسلام»، أن تكون ربة بيت وتابعة. لقد دافـع مثقفـون وسياسيون عرب، مع بواكير هذا القرن، عن أهمية تعليم المرأة وتقدمها بالنسبة للمجتمع ككل. وقد انتهى هؤلاء، إلى أن دعوتهم تلك أبعد من أن تكون غير إسلامية، بل هي في توافق تام مع الروح الحق للإسلام[١٣]. ومع ذلك، فقد بدا هذا التوجه هو الآخر، في التحليل النهائي، وكأنه خدعة حاذقة وظيفتها أن تخفى أهدافاً غربية الإلهام في زي إسلامي مقبول.

والنضال في سبيل هذه القضية، في الوقت الراهن، لا يقل عن كونه يدور بصفة أساسية حول رؤى ثقافية متنافسة. كما أن النقاب قد صار في جوهره شعاراً على مثل هذا النقاش وشاهداً عليه. وهذا يعني أن القضية تتم مناقشتها كما لو أنها مجرد فكرة غربية أن تكون النساء ذوات إنسانية مكتملة، وصاحبات شخصيات ذات استقلالية ومسؤولات عن أفعالهن، مثلما هن مؤهلات كالرجال للتعليم، وممارسة المهن، وللمعاملة بعدالة مطلقة أمـام القـانون. وعلى الجانب الآخر، تتضمن هذه المناقشة كون الوضع الإسلامي «في جوهـره» يعتبر النساء في الأساس غير مسؤولات تماماً بعد، حتى وإن كن مكتملات في الانسانية. وعادة ما يتم صك مثل هذا الادعاء من خلال بلاغيات مخادعة. وهاهنا تكون النسـاء خاضعات للرجال الذين يكون لهم حق تولي المسؤولية عنهن، والذين تكون لهم السلطة عليهن، والذين يكون لهم وحدهم حقوق التعليم واتخاذ المهن. . . الخ. ومثل هذه الأمور لا تكون حقوقاً أصيلة للنساء، ولكنها تكون حقوقاً في أيدي الأوصياء عليهن من الذكور الذين بلغوا من الحكمة كمالها، والذين قد يرون من الأنسب منح هذه الحقوق للنساء أو حجبها عنهن. أكثر من هذا، فإن الأمر كان يعني ضمنياً أن كل فرد، بما في ذلك النساء، كان يكافح للعيش في إطار هذا الوضع الإلهي، وأن أي تساؤل بخصوصه لم يكن ليجد أذناً صاغية، حتى كان التدخل الاستعماري الغربي.

إن التعمية التي تلحق بقضية المرأة من خلال طرحهـا باعتبارها مسألة تتعلق في جوهرها برؤى ثقافية متباينة إنما هي أمر مناف للعقل، ويخدم بشدة مصالح الملالي، ورجال

---

(١٢) بالطبع، فإن النسـاء كن دائماً، وبالفعل، جزءاً من قوة العمل المنتسبة الى الطبقة العاملة (الكادحة).

(١٣) انظر: Leila Ahmed, «Feminism and Feminist Movements in the Middle East - A Preliminary Exploration: Turky, Egypt, Algeria, People's Democratic Republic of Yemen,» in: Aziza Al-Hibri, ed., *Women and Islam* (London: Pergamen Press Ltd., 1982).

الدين، وغيرهم من الذين يمارسون تأثيرات هائلة في المجتمعات الاسلامية. وتماثل هذه المسألة في التفاهة تلك الافتراضات الشائعة بين هذه المجموعات عن غياب الطبقات في الاسلام، وانتفاء الصراع الطبقي، وأن كل الذي هناك نظام الهي، وأن الذين قديتحدوا هذا النظام انما هم أفراد هراطقة وملحدون، ويستطيع الأوصياء على الاسلام استئصالهم في سرعة، وبنجاح.

ورغم ذلـك، وعلى النقيض منه، فإن الاتجاهات الحديثة في البحث التاريخي قد جعلت الأمر اكثر وضوحاً بالنسبة لحركات كانت هامة، ومنتشرة في المجتمع الاسلامي، وتشغل نفسها بالقضايا التي يمكن توصيفها الآن بأنها قضايا طبقية. ومن الأمثلة كانت حركة القرامطة التي اجتثها المسلمون المتشددون بقسوة، والتي بقيت في أعمالهم التاريخية باعتبارها مجرد «هرطقات». والذي يبدو أن التصوف هو الآخر قد اعتبر بالفعل، ومنذ وقت مبكر، من هذا القبيل، بسبب ميوله الباطنية الغامضة. وكما ناقشت الأمر في موضع آخر، فإن كلا من هذه الحـركـات قد تحدت وجهات النظر المتشددة الخاصة بالمرأة وبالطبقة، بطريقة جذرية، وعلى المستويين الصريح والضمني(١٤).

وكـما يحدث في كل العـوالم الاخـرى، فإن أنـماط التـاريخ التي خلدت في العـالم الاسلامي باعتبارها أنماطاً سلطوية لم تكن تتحلى بميزة العلاقة «المتجردة» مع الواقع، رغم النزوع الى ادعاء هذا. بل ان الصيغ الحاضرة من هذه الأنماط، تمثل بالأحرى مصالح ورؤى الذكور من الطبقات الحاكمة. وبالمثل فإن الأنماط من الاسلام التي تشكل ما يدعى بأنه الاسلام «الحقيقي»، والتي تسلطت على مدى قرون كثيرة للغاية، انما هي أنماط تتواءم مع ديمومة هذه الطبقات. فهي قد تحكمت في الانتاج الثقافي، والتاريخي، والايديولوجي، وجميع الانواع الاخرى من الإنتاج الفعلي (كالقانون)، بالضبط مثلما تحكمت في الانتاج الاقتصـادي. ومرة أخرى، إذ نذكر فقط الأمثلة الاكثر وضوحاً، فإن حركات القرامطة والصوفية توحي أن المضطهدين في العالم الاسلامي، كما هو الحال بالضبط في أي مكان آخر، قد قاوموا القهر، وأعلنوا سخطهم عليه، كما أن التوق الى العدالة داخل المجتمع كان عنيداً ومتوطناً، سواء في دائرة الجنسانية(١٥) أم الطبقة.

ومن طبائع الأمور أن المقهورين في الوطن العربي، كنظرائهم في كل مكان قد استاءوا من القهر مهما كانت الأرضية التي يقع عليها، بيولوجية كانت أم اقتصادية. وبالطبع فإن الإناث مثلهم كمثل الذكور كن يتقن في حماس إلى العدالة. وهذه الأمور التي كان يجب

---

(١٤) لم تورد المؤلفة هامشاً تحت هذا الرقم، ومن الارجح انها تحيل هنا الى مؤلفها المذكور في الهامش رقم (١٠). (المترجم)

(١٥) «Gender» وهي تعني الجنس من حيث الذكورة والانوثة. (المترجم)

أن تكون حقائق بديهية، لم يحدث أن كانت كذلك لأن الكثير للغاية من البراعة قد تم بذله لطمسها. ومن الضروري الإصرار على أن هذه أمور حقيقية. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الفكرة التي تفيد أن رغبة النساء في العدالة إنما هي مجرد فكرة غربية، قد ثبت أنها كانت ذات نفع بين أيدي هؤلاء الذين يسعون، عن جهل أو عن عمد، إلى اقناع النساء العربيات (والرجال حسني النية) أن الخيار المتاح أمامهن انما هو خيار بين أمرين. فعلى أحد الجانبين يقوم تبنيهن للأفكار الغربية الغربية، وخيانتهن لثقافتهن. وعلى الجانب الآخر يقوم قبول النساء بالدونية، والعجز عن أن يكن مسؤولات عن أنفسهن، باعتبار ذلك جزءاً جوهرياً ثابتاً من تراثهن الثقافي «الاصيل». وإذا كانت الحقيقة، وكما أشرت من قبل، أن النساء الشرق أوسطيات لم يحدث أن عزفن عن العدالة بالقوة نفسها التي رغبتها بها أخوات لهن في أماكن أخرى، بما فيها الغرب، إلا أن القوى المتحكمة في صناعة وكتابة تاريخ المنطقة حتى اليوم كانت متميزة في قسوتها، وفي نجاحها، فيما يتعلق بكبت المقاومة، ومحوها من صفحات التاريخ. وعلى أي حال، فالذي هو أكثر أهمية التعرف على الأبعاد الفعلية للتشوه الايديولوجي، كما أن المصالح الطبقية والجنسانية التي تشكل وتلون الانماط «السلطوية» و «المحايدة» للتاريخ وللإسلام، والتي هي قائمة اليوم، يجب التعرف عليها هي الأخرى بطريقة واضحة. وذلك إذا كان علينا أن نصوغ فهماً دقيقاً للقوى التي نناضل ضدها، والتي نود تعريتها، ونحن ننشد مجتمعاً يتصف بالعدالة.

الفصل السادس عشر

ملاحظات عن اضطهاد المرأة العربية

نوال السعداوي (*)

كان مفروضاً أن أكون في القاهرة، ولكني ها هنا. أذكر زيارتي الاخيرة لواشنطن، والتي كانت في صيف ١٩٨١. فبعد المؤتمر عدت الى القاهرة لأذهب الى السجن. وأنا الآن أفكر فيما عساه يحدث حين أعود.

ومهما يكن، فنحن إذا ما نظرنا الى المستقبل، وحاولنا أن نفكر فيه، فإنني أحب أن أفكر في مستقبلي باعتباري أمرأة فرداً، وبعدئذ باعتباري من نساء البلدان العربية.

وأنا أظن باعتباري امرأة فرداً، أنني إذا ما عشت العقد القادم، فإن مشكلاتي سوف تكون أكثر، سواء أكانت شخصية، أم سياسية، أم اقتصادية، أم ثقافية. قد لا أذهب الى السجن ولكن الاضطهاد سوف يتخذ وسائل غير مرئية، أكثر خبثاً. وإن لم أعش العقد القادم وتوفيت، فإنني آنئذ قد لا أذهب إلى الجنة. وحتى اذا ما ذهبت الى الجنة فإنه لن يكون لي باعتباري امرأة حقوقاً متساوية مع الرجال هناك. فلا يزال تعدد الزوجات حقاً للرجال في الجنة، ولا يزال في الجنة للرجال هناك نسوة من نوع خاص، بيض وشقراوات ويانعات، ولكن لا شيء للنساء. وبالنسبة إلى امرأة سمراء مثلي، فأنا أحسب أنه لا أمل لي، حتى في الجنة. فالرجال يضمنون حياتهم بعد الموت. وباعتباركم رجالاً، فإنكم يمكن أن تثابوا، ولكننا نحن النساء لا نثاب، لا بعد الموت، ولا فوق التراب.

وعلى أي حال، فإنني أظن أن سياسة اضطهاد النساء في الوطن العربي لا تختلف في جوهرها عن سياسة قهر النساء في الغرب. وكثيرون جداً من العلماء هؤلاء الذين يظنون أن المرأة العربية تضطهد بسبب الاسلام، بسبب أننا عرب، بسبب أننا متخلفون. ولكن النساء هنا في الغرب يضطهدن أيضاً بواسطة العدو ذاته (النظام الأبوي والطبقة) وقد كنت سعيدة حقاً إذ استمع الى د. هشام شرابي متحدثاً عن الأبوية (البطركية) وقد سمعته في

(*) باحثة في قضايا المرأة ـ مصر.

العام الماضي في الأندلس، في أسبانيا، يتحدث في الموضوع نفسه.

والحديث عن الأبوية نادر جداً بين المثقفين العرب. ولكن: ما الذي نعنيه بالأبوية؟ ما هي الأبوية، وما هي العلاقة بينها وبين الطبقة، والعرق (الجنس)، والاضطهاد العالمي بواسطة القوى الاستعمارية؟ وما هي الرابطة بين كل هذه القوى فيما يتعلق بالرجال والنساء؟ والحقيقة أن دراسات المرأة وكتابات النساء، والقلق المحدث بين «النسويات»[1]، والأدبيات الجديدة عن النساء، قد أوضحت الرابطة بين محاولات كانت من قبل منفصلة. فالعلوم السياسية، وعلى سبيل المثال الاقتصاديات، وعلم الاجتماع، والطب، وعلم الأحياء، والدين، وعلم النفس، والتاريخ، متباعدة عادة، ولكن دراسات المرأة تحاول أن تجمعها معاً وأن تلقي المزيد من الضوء ليس على اضطهاد النساء فقط، ولكن على اضطهاد الرجال أيضاً، لأن الرجال، مثلهم كمثل النساء، مضطهدون بالنظام الأبوي، وإن كان اضطهاد النساء مضاعفاً ومن نوع مختلف.

حين كنت أصغي إلى الزملاء المتحدثين عن الابداع، وعن دور الكتاب المبدعين، فإنني كنت أفكر في نفسي كامرأة كاتبة مبدعة. فالكاتب الرجل المبدع في منطقتنا آمن نسبياً، ولكن الكاتبة المرأة المبدعة يحيق بها خطر أكبر. وهذا هو السبب في أن امرأة مثلي لم يسبق لها بتاتاً أن كانت عضواً في حزب سياسي، قد ذهبت الى السجن في عام ١٩٨١، تحت حكم السادات. ما هي العلاقة بين كتابة الروايات أو الكتابة عن النساء وبين الكتابة في القضايا السياسية كالديمقراطية والاشتراكية؟

أذكر أنني قد ذهبت الى السجن في عهد السادات بسبب مقالين كان احدهما عن الديمقراطية. فما هي العلاقة بين النساء وبين الديمقراطية؟ لم يحدث البتة أن أقام علماء السياسة رابطة بين الاثنين. وحين كنت أجلس في مقعدي مصغية إلى أغلب المحاضرين لاحظت أن النساء مبعدات خارج العلوم السياسية، وأنهن خارج الدين، وأنهن خارج الاقتصاديات أيضاً.

وحين نتحدث عن النساء عادة فإننا نقيد أنفسنا بقانون العائلة، وبشؤون الأسرة غير أننا لن نكون قادرين البتة على فهم سياسات اضطهاد النساء ما لم نقم الرابطة بين الأبوية والطبقية، وبين الاضطهاد الدولي والوطني، وبين القهر داخل العائلة وفي المجتمع كله.

والاحياء الاسلامي هو، بالطبع، واحدة من المشكلات الرئيسية في الوطن العربي. ولكن، من الذي يساند الجماعات المتعصبة؟

---

(١) «Feminists» أي نصيرات الحركات النسوية الثورية المطالبة بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً. (المترجم)

قبل كل شيء، فإن هذا الاحياء الاسلامي ليس شيئاً خاصاً بالوطن العربي. فهناك احياء ديني في كل مكان، في الغرب، وفي الشرق. هناك احياء مسيحي أصولي، واحياء يهودي، واحياء بوذي. فالاحياء الديني مطلوب دولياً من قبل الأنظمة السياسية لكي تعالج مشكلات بعينها، اقتصادية في الأساس.

فالاحياء الاسـلامي جزء من ظاهـرة عالمية، ولكن، لماذا هو شديد الخطورة في منطقتنا؟ السبب أننا لم نفصل بعد بين الدولة وبين الدين. فالدولة والدين يهيمنان على حياتنا، بخاصة بالنسبة الى النساء، وحتى في اشد خصوصيات حياتهن. فالدين يقتحم على النسـاء حجرات نومهن، ويقرر لهن ما يجب أن يفعلنه. انه يدخل في كل مجالات الحياة، ويسيطر على الناس، رجالا ونساء، وبخاصة النساء. ذلك لأن النساء هن الأدنى من الرجال في المسيحية، في اليهودية، في الاسلام، وفي البوذية. وكل هذه الديانات يمكن أن تصنف باعتبـارهـا ديانات أبوية. ولكن أغلب الناس يظنون أن الاسلام هو الديانة الوحيدة التي تكون النسـاء فيها أدنى من الرجال.

وإذا ما قارنا بين الأديان المختلفة، فإننا نجد أن الاسلام هو الأقل ظلماً للنساء. ولكن الاحياء الاسلامي شديد الوضوح في منطقتنا ولأسباب عديدة، كما أنه يؤثر على النساء مباشرة. ونحن نعيش في حقبة استعمار جديد، وأغلب قوى الاستعمار الجديد تفضل ثورة اسلامية عن ثورة اشتراكية، أو ما يسمى ثورة شيوعية. والعديد من الجماعات الاسلامية يتلقى الكثـير من الدعم، سواء مباشرة أم من خلال الوسطاء. ومثلما حدث في ايران، ويحدث الآن في مصر والعديد من البلدان العربية، فإن المنتمين الى الاجنحة اليسارية، وحتى البعض من المـاركسيين، يداهـنون الجماعات الاسلامية التي اكتسبت قوة خلال السبعينات. وهم يفعلون ذلك لكي يحوزوا أصواتهم في الانتخابات.

أذكر أن حزب الجناح اليساري في مصر كان يشجع الجماعات الاسلامية في العام الماضي لكي يكسب الانتخابات، وكان حزب الجناح اليميني هو الآخر يحاول أن يتملق الجماعـات الاسلامية وأن يتعاون معها. ويتحدث اليمين، واليسار، والليبراليون، عن تطبيق الشريعة، حتى يحوزوا أصواتاً أكثر في البرلمان. وهذا أمر في غاية الخطورة، كما أن هذا أسلوب نفعي تستخدم فيه القوى الدينية المتعصبة من أجل كسب الانتخابات.

أين النسـاء في هذه المعركة؟ إن النساء لا يملكن قوة سياسية. انهن مجردات من القـوة، ليس في منـطقتنـا فقط، ولكنهن مجردات من القـوة في الغرب أيضاً. ان النساء موجودات خارج المجال السياسي. وهن موجودات خارج المجال العسكري. وهناك نوعان من القوة في هذا العالم، إما القوة العسكرية وإما القوة السياسية، والنساء موجودات خارج كل منهما.

وكيف يمكن للنساء أن يقاتلن في استماتة وهن لا يملكن القوة؟ عليهن بتنظيم أنفسهن. ولكن كيف يتم هذا التنظيم؟

إن السلطات تخبرنا أن النساء يمكن أن ينتظمن على المستوى الاجتماعي فقط، أي في منظمات الرفاه أو التنظيمات الاجتماعية. وهن لا يجب أن ينتظمن سياسياً. وحتى حين نبدأ في تنظيم أنفسنا اجتماعياً، مع قدر من التحليل السياسي فإن السلطات تحاول ايقافنا.

إن النساء محاصرات، فردياً وجماعياً، في المجال الاجتماعي، أي في المنزل، بخاصة عندما توجد مشكلة كالبطالة، مثلما حدث في مصر في السبعينات. والبطالة واحدة من نتائج تدخل قوى الاستعمار الجديد. فمع البطالة يتصاعد التنافس، ونسمع الناس بالتالي يبدأون القول بأن النساء يجب أن يعدن الى المنزل. وقد حدث هذا في مصر وفي بلدان عربية عديدة حين ازدادت البطالة بعد سياسة الانفتاح والتبعية الاقتصادية للغرب.

وقد كثر حجاب النساء هو الآخر. ذلك لأنه يتحتم استخدام الأخلاق، والدين، والنقاب، وكل هذه الصنوف من الأشياء، لاعادة المرأة الى البيت، حين لا يكون استخدامها ضمن قوة العمل مطلوباً. والمعهود أن يستخدم المجتمع في الغرب، وفي الشرق، النساء. فهنا في الغرب حين كانت الرأسمالية صاعدة، والطبقة الرأسمالية الجديدة المسيطرة تتحدى الكنيسة، وحين كانت الصناعة الجديدة تبدأ، وحين ذهب الرجال الى الحرب، كانت الحاجة الى عمل النساء في المصانع قائمة. ولهذا بدأ المجتمع تحرير النساء لكي يدفع بهن الى قوة العمل. ولكن حين تغيب الحاجة الى النساء، فإنهن يدفعن الى العودة الى المنازل.

إنهم يسألون النساء الآن، في عام ١٩٨٥، أن يعدن الى البيوت بعد تصاعد البطالة في أوروبا، في فرنسا، في انكلترا، وفي مجتمعات صناعية متقدمة جديدة.

وهم يستخدمون النساء حتى في الثورة لكونهن لا يشكلن قوة سياسية. انهن لسن على المسرح السياسي. وهن لسن في قلب الصراع. وإذا كان الصراع الجاد في أي قطر صراعاً سياسياً، وإذا كانت النساء لا قوة لهن، فهن بالتالي يستغللن من جانب القوى المختلفة. وإذا ما درسنا أغلب الثورات في الماضي، وفي الحاضر، فإننا نجد أن النساء كن يستخدمن حين تكون هناك أزمة، كأن تقوم حاجة لأن يعملن، أو أن يحاربن، وان يحملن القنابل، وأن يقتلن اثناء النضال ضد غزو أجنبي. أما بعد التحرير فأنتم تطلبون منهن العودة الى المنازل.

إن النساء يستخدمن من جانب النظام الطبقي الأبوي، سواء أكان اقطاعياً، أم رأسمالياً، وحتى لو كان اشتراكياً، أو اشتراكياً مزيفاً. فالنساء خاضعات للرجال داخل العائلة. وهن رهائن الاستغلال الاقتصادي والجنسي باعتبارهن زوجات وليس في أيديهن

سلطة سياسية حقيقية سواء في الأنظمة الرأسمالية أم الاشتراكية.

اننا، نحن النساء، مضطهدات في ديننا، سياسياً، واقتصادياً، ومن جانب أزواجنا. ان الزوج يفترض أن يكون وصياً. وأن يكون شخصية مهيمنة داخل العائلة. وهو صاحب حق مطلق في أن يطلق، وأن يعدد زوجاته. وهو يستطيع أن يطلق زوجته دون سبب. ويستطيع أن يرتفع بعدد زوجاته الى أربع. وبسبب الاحياء الاسلامي فإنهم في مصر الآن يحاولون تغيير قانون العائلة (الاحوال الشخصية) وحرمان النساء من بعض حقوقهن. فالزوجة تستطيع في اطار قانون العائلة القائم أن تذهب الى المحكمة لتطلب الطلاق إذا ما تزوج زوجها عليها. وهم الآن يريدون تغيير هذا بحيث لا تستطيع الزوجة أن تتوجه الى المحكمة، وبحيث لا يكون لها حق طلب الطلاق، اذا ما كرر زوجها الزواج، وبحيث تكون ملزمة بالبقاء معه، ومع زوجته الجديدة، أو زوجاته الجديدات.

يحدث هذا في مصر الآن. ولكن باعتبارنا نساء عربيات، فإننا نلقى الاضطهاد أيضاً من النساء الغربيات، ومن الباحثين الغربيين. نحن مضطهدات من جانب زملائنا الباحثين من الذكور في بلادنا، كما أننا مضطهدات من جانب الباحثين الغربيين هنا.

لقد شاهدت فيلما صنعته باحثة أمريكية عن النساء المصريات عنوانه «ثورة النقاب». والدهشة الشديدة تنشأ عن كيفية رؤيتها للنساء في مصر، وكيفية تصويرها لنساء مصر، في هذا الفيلم. والرسالة التي كانت تود أن تنقلها من خلال الفيلم هي أن النقاب ظاهرة تحرر، وأنه بالنسبة الى النساء المصريات شيء ايجابي الى حد بعيد.

وهناك كثرة من الباحثين في الغرب، وبعض العرب في منطقتنا، من الذين يحاولون اطلاق مثل هذه الافكار دون تمحيص. وإن فكرة حجاب النساء من بقايا المجتمع العبودي. والنقاب، تاريخياً، لم يبدأ مع الاسلام وقد كانت النساء محجبات قبل الاسلام، في المسيحية واليهودية.

لقد بدأ النقاب مع تصور حواء باعتبارها جسداً، وتصور زوجها باعتباره رأسا لها. والفكرة أنها يجب أن تخجل من طبيعتها الناقصة، ويجب عليها أن تغطي نفسها. إن الحجاب في ذاته أداة قهر للمرأة. انه يوحي ان النساء مجرد أجساد. والرجال لا يتحجبون لأنهم يعتبرون كائنات بشرية كاملة، رأساً وجسداً.

وعلى الجانب الآخر فإن النساء حين تعريهن الأزياء العصرية والاعلانات، فانهن يكن مضطهدات أيضاً بسبب اعتبارهن أجساداً، أو أشياء جنسية. اننا لم نشاهد رجالا يكشفون في الشوارع افخاذهم، مثلما تفعل نسوة بتنورات بالغة القصر. وظاهرياً حجاب النساء أو تعريتهن كلاهما مصدر اضطهاد لهن. غير أننا نعثر على بعض الباحثين الذين يدعون أن حجاب النساء انما هو شيء ايجابي لهن، لأن النساء حين يكن محجبات، فإنهن

يكن أصيلات. وهذا صنف من الاضطهاد خبيث. فهؤلاء يستخدمون ألفاظاً ايجابية، مثل الهوية الاصيلة، ولكنها تحمل رسالة سلبية.

انني أمتلك هويتي الأصيلة باعتباري امرأة عربية. ولكن، ما هي هويتي الأصيلة هذه؟ هل هي قطعة من الملابس أطرحها على وجهي أو على جسدي؟ أم أنها فهم لتاريخي، وعلم بلغتي، وقتال في سبيل تحرير بلدي، ونفسي، وكل النساء في المنطقة؟

وماذا نعني بالهوية؟ هل هي قفص حديدي، ضيق وجامد، أضع نفسي فيه، أم أنها التعبير، والتطور، والنماء؟ إن من واجبنا أن نناقش هذه المسألة، لأن هذا ضرب جديد من الاضطهاد الثقافي المستخدم من خلال الافلام وأجهزة الاعلام. كيف تضطهد النساء نفسياً وعقلياً بهذا الشكل؟

ان استخدام المفارقات والتناقضات واحد من أشد أساليب اضطهاد النساء. والأبوية، في حقيقتها، تؤسس على التناقضات. وهي، تاريخياً، تعنى السلطة المطلقة للاله، الحاكم، الذكر، الأب، الزوج.

ومن كان الأب (في هذا السياق التاريخي)؟، الرب، السيد الاقطاعي، الحاكم. هذه الشخصيات الثلاث كانت في التاريخ شخصية واحدة. في مجتمع العبودية كانت جميعها شخصية واحدة. أما عندما تغير المجتمع من مجتمع عبودية الى مجتمع اقطاعي، فإن الرب قد تحول الى شخصية منفصلة عن الحاكم، كما أن الحاكم قد تحول الى شخصية منفصلة عن الاب داخل العائلة ولكنهم جميعهم ظلوا آباء (بطاركة). وماذا نعني بالأبوية؟. انها تعني السلطة المطلقة في يدي الأب (البطريرك). وهي ليست سلطة مطلقة فقط، ولكنها فصل بين السلطة وبين المسؤولية.

إن الرب في هذا السياق، وفي إطار فهم كهذا، قوي، ولكنه ليس مسؤولا عن الفقر، أو الموت أو الشر. انها هناك شخص ما آخر مسؤول. فالشيطان هو المسؤول عن الشر. وآدم، أو الرجل، يحوز القوة، قوة الشرف، القوة الاقتصادية، القوة السياسية، القوة الاخلاقية، القوة الدينية، والقوة الجنسية، ولكنه ليس مسؤولا عن الشر، أو حتى عن ذات الفعل الجنسي الذي يمارسه مع النساء. انما المسؤولة هي المرأة أو حواء. إن الرجل حر. ولكن المرأة هي التي تحمل الأثقال. إن المرأة في بلادنا هي الملومة اذا ما طلقت. واذا ما تزوج رجلها عليها فإنها هي المسؤولة، وهي التي ينتظر منها أن تحافظ على العائلة، وأن ترعى الاطفال. إنها مسؤوليتها، رغم أن السلطة ليست في يديها، ولكنها في يدي الرجل.

هذا الفصل بين السلطة (القوة) وبين المسؤولية واحدة من خصائص النظام الأبوي المؤسس على المفارقات، والازدواجية الاخلاقية، وازدواجية المعايير، والتناقضات.

إن الذي يشاهد التليفزيون في أي من مدننا أو قرانا، قد يعثر على رجل دين يدعو الى وجوب حجب المرأة، غير أنه بعد نصف ثانية سوف يجد راقصة هز بطن (شرقية) نصف عارية تعلن عن شامبو أمريكي.

إن هذه واحدة من مفارقات النظام الأبوي. وللأبوية أشكال أخرى عديدة. إنها يمكن أن تكون استعمارية جديدة (نيوكولونيالية)، أي أبوية عالمية. ويمكن أن تكون وطنية (محلية). ويمكن أن تكون سيطرة للذكر داخل العائلة. وهذه الاشكال جميعها مؤسسة على الدكتاتورية، والسلطة المطلقة، والمفاصلة بين السلطة (القوة) وبين المسؤولية.

القِسْمُ السّادِسُ

الصِراع العَربيّ - الاسْرائيليّ

الفصل السابع عشر

إسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية

جوئيل بينين (*)

باعتباري مؤرخاً، لا أملك أية صلاحيات حرفية تغري بالمشاركة في التوقعات المستقبلية. إن توجهي الفكري كمؤرخ يجعلني متشككاً بشأن إمكان تعلم الدروس من التاريخ بما يمكننا من التنبؤ بالمستقبل بأي درجة يقينية. ورغم هذا، فقد وافقت على محاولة المشاركة في نقاش عن إسرائيل في العقد القادم، لأنني أعتقد أنه من الحيوي إجراء مناقشة موسعة حول طبيعة المجتمع الإسرائيلي، في ضوء الأهمية الضخمة للعلاقات بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالسلام والأمن في الشرق الأوسط، بل وفي العالم كله كهدف أقصى. وحتى لا أقع في محظور التوسيع المفرط لحدود مقدرتي المهنية، فإنني اقترح حصر هذا التحليل في إطار الإسقاطات (التوقعات) المستقبلية المستنبطة من التوجهات التاريخية السارية.

ولتحقيق هذا الهدف فإن التشديد على الاتجاهات التي ازدادت وضوحاً منذ حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، يكون مفيداً للغاية. إن اختيار نقطة البداية هذه لا يعني التلميح إلى أن تحولاً أساسياً قد حدث في السلوك السياسي الاسرائيلي، أو في الممارسات العسكرية أو الاقتصادية بعد ١٩٦٧. ولا ينفي هذا أن حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ تحددان بداية حقبة جديدة في التاريخ الاسرائيلي، حيث ان بعض النزعات السياسية والمجتمعية في اسرائيل قد ازدادت وضوحاً بعد الحرب. وهذه النزعات كانت متأصلة دوماً في الممارسة الصهيونية، وإن كانت تظهر غير مُغالٍ فيها إذا ما تعلق الأمر بالصورة العامة أو بتصوّر الذات. وهي، من التداعيات الطبيعية للظروف التاريخية التي صاحبت وجود الدولة الإسرائيلية.

لقد كان لا بد لإسرائيل، وبسبب المقاومة المستمرة من جانب الفلسطينيين وشعوب عربية أخرى ضد إقامة دولة يهودية في فلسطين، أن تصير إسرائيل دولة عسكرية لكي تحافظ

(*) قسم التاريخ، جامعة ستانفورد. ستانفورد، كاليفورنيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

على بقائها. والجيش الإسرائيلي، أو قوات الدفاع الاسرائيلية، كان دائماً مؤسسة رئيسية في اسرائيل مثلما كانت المنظمات العسكرية، وعلى وجه الخصوص تلك التي تنتمي إلى حركة عمال صهيون، في بيشوفات[1] ما قبل وجود الدولة. وبالرغم من ذلك، فإن تغيراً ملحوظاً في دور المؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي. قد حدث منذ ١٩٦٧ وتزايد منذ ١٩٧٣، كما أن الاقتصاد قد أعيد توجيهه وبطريقة مكثفة ليفي بالمتطلبات العسكرية. وقد سجلت هذه التطورات بواسطة علماء اجتماع ذوي مشارب دبلوماسية مختلفة، وبواسطة غيرهم من الذين بدأوا مؤخراً في تحليل نشوء مجمع عسكري - صناعي إسرائيلي، والذين أخذوا يناقشون، علانية، المخاطر التي يرتبها ذلك على مستقبل المجتمع الإسرائيلي[2].

وقد صاحب تصاعد عسكرة المجتمع الإسرائيلي أفول سياسي «للصهيونية الاجتماعية»، أي الروح الايديولوجي المسيطر في الحركة الصهيونية وفي المجتمع الاسرائيلي فيما بين عشرينات وسبعينات هذا القرن. إن الميل إلى التوكيد المكشوف للسياسات الدينية - القومية، مؤخراً، يعود إلى تزايد المفاضلة بين مثاليات الصهيونية الاجتماعية وبين ممارسات الدولة الاسرائيلية منذ ١٩٦٧. فالقيم السياسية، وتصور الذات، لدى إسرائيليين كثيرين، قد تبدلت كنتيجة للملابسات التي أحاطت بالشعب. وكثيراً ما برّر القادة السياسيون، حتى الذين ينتمون إلى حزب العمل، ما اتخذوه من إجراءات في السنوات الأخيرة بمعايير الاعتبارات العسكرية البحتة، أو بالمعايير الدينية، أو (ولنقلها صراحة) بالقيم السياسية «القومية - الشوفينية» التي كان من الواجب أن تتخلى عنها الأغلبية

---

(١) البيشوفات، والمفرد يشيوف، مستعمرات صهيونية مسلحة، انشأها اليهود في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل. فكانت فرق الحراس «هاشوميره» التابعة لحزب عمال صهيون والتي انشئت في عام ١٩٠٩ لتحل محل تشكيلات فرق الحرس اليهودي تقوم بحمايتها وبتنمية الروح العدوانية تجاه العرب بين سكانها وهذه الفرق كانت بمثابة الطليعة للمؤسسة العسكرية الصهيونية في اسرائيل. (المترجم)

(٢) على سبيل المثال، انظر:

Yoram Peri, *Between Battles and Ballots: Israeli Military in Policies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); Yoram Peri and Amnon Neubach, *The Military Industrial Complex in Israel: A Pilot Study* (Tel Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1985), and Aharon Klieman, *Israeli Arms Sales: Perspectives and Prospects* (Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 1984).

وحديثاً تم تخصيص اصدار كامل من مجلة الدراسات الاستراتيجية لموضوع: «المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته الدفاعية،» في: *Strategic Studies*, vol. 6, no. 3 (September 1983).

وقد أعرب كثيرون من المؤلفين (وكلهم اسرائيليون) عن اهتمامهم بمستقبل المجتمع الاسرائيلي وعلى اساس التوجهات القائمة حالياً. وقد قدم ايثير هوارد مسحاً موجزاً لعسكرة الاقتصاد الاسرائيلي ونتائجها في احد تقارير مشروع بحوث معلومات الشرق الاوسط، انظر:

Esther Howard, «Israel: The Sorcerer's Apprentice,» *MERIP Reports*, no. 92 (February 1983).

ومن جانبي فقد طرحت مبكراً بعض هذه القضايا وباختصار في:

Joel Beinin, «Challenge from Israel's Military,» *MERIP Reports*, no. 92, (February 1983).

المهيمنة من شعب صهيون منذ عقود عديدة خلت. إن صعود الليكود، وتحيا، وموراشا، وغوش ايمونيم، و«كاخ» مائير كاهان، وتعصبها «الديني ـ القومي» العدواني، وتوجهها العنصري المعادي للديمقراطية، وكذلك التداعيات التي ترتبت على هذه الرؤى في المناطق التي تحتلها اسرائيل وفي لبنان، قد لقيت كلها بعض الاهتمام الشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً. وهذه الإفصاحات السياسية ليست، بأي حال، ومثلما تعرف عادة، مجرد انحرافات منقطعة الصلة بالمجرى العام للفكر السياسي الاسرائيلي. ذلك لأنها تتسق مع المسار العام لتطور إسرائيل، كما أنها تضرب بجذورها في التغييرات التي حدثت في المجتمع منذ ١٩٦٧. وبسبب ذلك، فالأكثر احتمالاً، أنها سوف تنتعش في المستقبل.

إن عسكرة المجتمع الإسرائيلي تتصل أيضاً بالدور الذي تلعبه إسرائيل الآن في الحفاظ على الهيمنة الامبريالية للولايات المتحدة الأمريكية ليس في الشرق الأوسط فقط، وإنما في العالم كله، والولايات المتحدة الأمريكية، كما هو معروف تماماً، قد مولت عسكرة إسرائيل وبدرجة كبيرة، كما أنها تولت حمايتها في مواجهة الانتقاد العالمي «لنظراتها الجديدة» تلك. ومن المهم أن نفهم لماذا حدث هذا، ولماذا يحتمل أن يستمر حدوثه؟

إن التغييرات الاقتصادية والسياسية في إسرائيل ما بعد ١٩٦٧ تمثل كشفاً للتناقضات الداخلية في دولة عسكرية. ومع احتداد هذه الأزمات في العقد القادم فإننا يمكن أن نتوقع شهود سلسلة من الأزمات في الاقتصاد الإسرائيلي، واحتدام الصراعات الاجتماعية والسياسية، والكثير من المواقف العدوانية تجاه الوطن العربي، ونمو الاعتماد الاسرائيلي على الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا التحليل يوحي بتقويم متشائم بشأن احتمال قيام أي حكومة تتولى السلطة في المستقبل المرئي بالبحث عن حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي بشروط تضمن للشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، حتى وإن كانت هذه الحكومة لن تعوق الجهود التي قد تبذل لحل الصراع وفقاً لشروط مغايرة. ومن المؤكد أن هذا التقويم المتشائم يعززه التسليم بأهمية الصراعات الداخلية في اسرائيل التي أججتها هذه التطورات العديدة. وعلى الرغم من أن العناصر التي تعارض عسكرة المجتمع بكل ما يستتبعها، تتصف بضعف نسبي داخل اسرائيل في الوقت الحالي، وعلى الرغم من أنها غير موحدة، ومشتتة ايديولوجياً، إلا أنه يجب عدم إغفالها بأي حال من الأحوال. فمع غياب أي تغييرات درامية في الوطن العربي، قد يكون الصراع الداخلي في اسرائيل ميدان الحسم الذي يتم فيه تحديد نتيجة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

عسكرة الاقتصاد

الأزمة العميقة التي يعيشها الاقتصاد الاسرائيلي حالياً ليست انكماشاً في دورة الأعمال، ولكنها أزمة هيكلية تعود إلى الجهود التي تحاول الحفاظ على مستوى عال من المعيشة

مصطنع، في تزامن مع إنفاق عسكري مفرط، وعلى أساس قاعدة صناعية غير وطيدة. وأوضح العلامات المرئية لهذه الأزمة هو ذلك المعدل الفلكي للتضخم خلال السنوات الأخيرة العديدة، والذي هو مجرد عَرض للمشكلة. فالنمو الاقتصادي كان في حدوده الدنيا على مدى عقد من الزمن تقريباً. والمعدل المتوسط للنمو السنوي للناتج القومي الإجمالي كان مجرد ١,٢ بالمائة للفرد خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣. والمعدل الصافي للادخار القومي كان يتناقص، بل وكان سالباً في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣. ومعدل الاستثمار ناقصاً الاندثار في انخفاض مطّرد منذ ١٩٧٤. ودين اسرائيل الخارجي يتجاوز الآن ٢٣ بليون دولار، وهو يمثل أعلى معدل للمديونية للفرد في العالم كله، كما أنه يمكن أن يبلغ حوالى ٤١ بليون دولار في ١٩٨٨[٣]. والاجراءات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية لحل أزمة من هذا القبيل، لم يحاول أي منها مواجهة الأسباب الجذرية لها، والتي هي سياسية أساساً أكثر من كونها اقتصادية. ويتفق الاقتصاديون الاسرائيليون عى أن أصول الأزمة الاقتصادية القائمة تكمن في التصاعد المثير لعبء الانفاق المسلّح بعد كل من حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣. والتكلفة الاجمالية لهذا العبء يمكن تلخيصها كما يلي: في السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤ كان إجمالي تكوين رأس المال في اسرائيل يمثل ٣٣ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي. وفي العقد ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ كان اجمالي تكوين رأس المال ٢٢ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي[٤]. وقبل حرب ١٩٦٧ كانت تكلفة الانفاق العسكري، بما فيه الواردات، تمثل ١٠ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي. ومنذ ١٩٦٧ كان الانفاق العسكري يعادل ٢٤ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي في المتوسط. (انظر الجدول رقم (١) للمزيد من التحليل التفصيلي) وهذا يعني أن الانفاق العسكري منذ حرب ١٩٦٧ يكاد يتساوى مع جملة ما استجد من تكوين رأس المال في اسرائيل.

وهذه الأرقام الشاملة توضّح أن تكلفة الانفاق العسكري مسؤولة وبطريقة مباشرة عن تباطؤ نمو الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقد الأخير. وكما يشير الجدول رقم (١) فإنّ العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري كان كبيراً للغاية. بالرغم من ضخامة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. أكثر من هذا، فإن عبء الانفاق العسكري سوف يتزايد مع الوقت، حتى ولو بقي الانفاق العسكري عند مستوياته الحالية، وذلك بسبب بدء تراكم تكلفة الفائدة على القروض. لقد انقضت فترات السماح الخاصة بالقروض العسكرية، الأولى والرئيسية، التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً لتقرير أعدّه

---

(٣) الارقام مبنية على: Bank of Israel, *Annual Report 1983* (Jerusalem: [The Bank], 1984), p. 20; Economist Intelligence Unit [EIU], *Quarterly Economic Review: Israel* (4th quarter 1922), pp. 9-10, and U.S.-Senate Foreign Relations Committee, Staff Report, «The Economic Crisis in Israel,» (November 1984).

(٤) *Jerusalem Post Weekly*, (3 November 1984).

جدول رقم (١)
الانفاق العسكري الاسرائيلي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي

السنة	جملة الانفاق العسكري	الانفاق بعد استبعاد المنح العسكرية(١)	الانفاق بعد استبعاد جميع المنح(١)	الانفاق المحلي	النقد المحلي(٢) والأجنبي وخدمة الدين للانفاق العسكري
١٩٦٤-١٩٦٦	١٠	١٠	٩	٦	
١٩٦٧	١٨	١٧	١٧	١٠	
١٩٦٨-١٩٦٩	١٩	١٩	١٩	١٢	
١٩٧٠	٢٦	٢٦	٢٦	١٤	
١٩٧١-١٩٧٢	٢٢	٢٠	١٩	١٣	
١٩٧٣-١٩٧٥	٣٢	٢٥	٢٤	١٧	
١٩٧٦-١٩٧٨	٢٦	٢١	١٧	١٤	١٩
١٩٧٩-١٩٨٣	٢٣	٢٠	١٥	١٥	١٩
١٩٧٩	٢١	١٦	١٠	١٤	١٧
١٩٨٠	٢٤	١٩	١٥	١٤	١٨
١٩٨١	٢٦	٢٣	١٩	١٥	١٨
١٩٨٢	٢٤	٢١	١٨	١٦	٢٠
١٩٨٣	٢١	٢٠	١٤	٦٦	٢٠

(١) تشمل المنح المعادلة للقروض المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) تشمل الانفاق بالعملة المحلية، والإنفاق بالعملة الأجنبية فيما عدا ما تم تغطيته بمنح عسكرية وقروض من الولايات المتحدة الأمريكية، وأصول وفوائد القروض المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: Bank of Israel, *Annual Report, 1983* (Jerusalem: [The Bank], 1984), p.52.

مكتب الولايات المتحدة الأمريكية العام للحسابات فإن التكلفة السنوية لتسديد الدين العسكري الاسرائيلي كانت ٧٧٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢. والمتوقع أن ترتفع الى ١١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ نتيجة تراكم نهايات فترات السماح. وقد ألمح التقرير الى أن اسرائيل تتلقى اعتمادات دعم حتى تستطيع القيام بأعباء خدمة دينها العسكري، على الرغم من أن هذا ليس من بين الأغراض المفصح عنها لهذه الاعتمادات. غير أن التقرير قد سجّل أن المستويات الحالية للدّعم الاقتصادي لن تكون كافية لمقابلة خدمة الدين العسكري في العقد القادم بسبب ارتفاع معدلات سداد الفوائد.

وفي مواجهة نفقات عسكرية بهذا القدر، فإنّ لدى اسرائيل بديلين أساسيين: إما أن تجري تخفيضاً حاداً في إنفاقها العسكري، وإما أن تضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مستويات أعلى من المعونة. لقد افترض المخططون العسكريون الاسرائيليون دائماً أن الصراع مع الوطن العربي سوف يستمر إلى ما لا نهاية، ولم يغير الانتهاء الى اتفاقية سلام مع مصر من هذه الفروض. ومن خلال هذا الاطار المرجعي،

فإنه يستحيل إجراء تخفيضات جوهرية في الإنفاق العسكري. ويترتب على ذلك أن إسرائيل قد اختارت، وباطّراد، البديل الثاني. وقد ارتفعت مساهمة الولايات المتحدة في تمويل الميزانية العسكرية لإسرائيل من الثلث في الأعوام المالية ١٩٧٨/١٩٧٧ - ١٩٨٢/١٩٨١، إلى ٣٧ بالمئة في العام المالي ١٩٨٣/١٩٨٢. وقد مارست اسرائيل ضغطاً على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل المزيد من المساعدات العسكرية في العام المالي ١٩٨٦/١٩٨٥. والأرجح أن هذه الضغوط سوف تتكثف كلما ارتفعت تكلفة سداد الدين. وطبقاً لما تذهب إليه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فإن اسرائيل تتوقع أن تموّل الولايات المتحدة الأمريكية نصف ميزانيتها العسكرية في المستقبل(*).

ونتيجة للحظر الفرنسي على امدادات الأسلحة الى اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، والتعليق العارض للإمدادات العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب خلافات سياسية ثانوية بين واشنطن والقدس(٦)، فإن إسرائيل قد التمست تأمين نفسها ضد احتمالات تأثير الاعتبارات السياسية على تدفق العون العسكري إليها. فبعد ١٩٦٧ باشرت مشروعاً رئيسياً لتحقق، وبقدر ما تستطيع، مستوى عالياً من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأسلحة. وقد ترتب على ذلك، وبخاصة منذ ١٩٧٣، أن جزءاً مكوناً رئيسياً من الاقتصاد الصناعي الاسرائيلي قد أقيم بقصد استيفاء المتطلبات العسكرية. وقد صار الانتاج العسكري هو القطاع القائد في الاقتصاد الاسرائيلي مع الثمانينات الأولى. فحوالى ٢٥ بالمائة من قوة العمل توظف، إما مباشرة وإما بطريقة غير مباشرة، في أعمال عسكرية، بينما يرتبط نصف العمال الصناعيين بالإنتاج المتعلق بالأعمال العسكرية(٧). وأضخم مشروعين صناعيين في إسرائيل هما: «صناعات الطائرات الاسرائيلية»، وهو مملوك للدولة، ويوظف حوالى ٢٠٠٠٠ عامل، و«الصناعات الحربية الاسرائيلية» ويوظف حوالى ١٥٠٠٠ عامل. ويكوّن هؤلاء العمال معاً حوالى ٣٠ بالمائة من جملة عمّال الصناعات الالكترونية والمعدنية. ويحسب ضمن أكبر مشروعات اسرائيل الصناعية العديد من المنتجين الرئيسيين الآخرين الذين يقدمون منتوجات عسكرية.

(*) *U.S. Assistance to the State of Israel: Report by the Comptroller General of the United States Prepared by the U.S. General Accounting Office* (GAO/ID-83-51, June 24, 1983).

وكذلك الطبعة المسودة غير المراقبة احصائياً والتي نشرتها اللجنة الامريكية العربية المعادية للتمييز، والتي تضم تقديرات وكالة المخابرات المركزية والعديد من الفقرات التي تم حذفها من الطبعة التي نشرت رسمياً.

World Armament and Disarmament Agency, *SIPRI Yearbook, 1984* (London: Taylor and Francis, [1984]), pp. 105-106.

(٦) يستخدم المؤلف «القدس» ها هنا للدلالة على اسرائيل، رغم ان عاصمة اسرائيل وقت حدوث الخلافات التي يشير اليها كانت «تل ابيب». (المترجم)

(٧) Alex Mintz, «The Military-Industrial Complex: The Israeli Case,» *Journal of Strategic Studies*, vol. 6, no. 3 (September 1983), p. 108.

وقد ألقى قطاع الإنتاج العسكري الضخم هذا عبئاً ثقيلاً على الموارد الرأسمالية في إسرائيل. وعمدت إسرائيل إلى التصدير المكثف لإنتاجها العسكري في محاولة منها لمعادلة هذا العبء. وكلما اتسع القطاع العسكري من الاقتصاد كلما تزايدت الصادرات من السلع العسكرية. ويبدو ان عسكرة الاقتصاد الصناعي والتوسع في الصادرات العسكرية قد قدما علاجاً لكل من الضعف الهيكلي والتاريخي للقطاع الصناعي في إسرائيل، والتكلفة العالية للأسلحة المستوردة وللقيود السياسية التي يحتمل فرضها على هذه الواردات. ومن الجلي اليوم أن إنتاج الأسلحة وتصديرها هما حجر الأساس الرئيسي للاقتصاد القومي الإسرائيلي وللتوجهات السياسية الخارجية لإسرائيل. وإنني لأتفق تماماً مع أهارون كليمان في تقديره أنه: «. . مع اقتراب منتصف الثمانينات، صار تصدير الأسلحة التزاماً قومياً واستراتيجياً أكثر من كونه تكتيكاً ذرائعياً لأي ائتلاف حكومي منفرد. ويستتبع ذلك، إذا ما تأكد استمرار هذه التوجهات، أن تصنيع وتصدير السلاح سوف يكون له أهمية مركزية في سعي الدولة اليهودية لتحقيق الأمن، وإحياء الاقتصاد وتنميته، واتخاذ مسار سياسي مستقل خلال هذا العقد، وأيضاً، وبالتأكيد، في التسعينات أيضاً»(٨).

ومع التنامي المتزايد للصادرات العسكرية في السبعينات المتأخرة، فإن المخططين العسكريين والاقتصاديين في إسرائيل كانوا يأملون أن تكون هذه الصادرات مصدراً للعملات الصعبة، وسبيلاً إلى معادلة تكاليف البحوث والتطوير بما يخفض تكلفة الوحدة من الأصناف التي يشتريها جيش الدفاع الاسرائيلي من المصانع الاسرائيلية، وأن تكون عاملاً يساعد إسرائيل في التغلب على عزلتها الدبلوماسية. وبينما لم يكتمل تحقيق أي من هذه الأهداف، فإنّ هذا لم يؤدّ إلى تباطؤ انطلاقة الصادرات العسكرية.

والأرقام المدرجة في الجدول رقم (٢) تمثل نتائج مشروع بحث جديد هام نفذه «المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط» بتل أبيب على المجمع الصناعي ـ العسكري في إسرائيل. وهذه الأرقام إذ تشير إلى اتجاه تزايد أهمية الصادرات العسكرية للاقتصاد الإسرائيلي، فإنها تعطي تقديرات متدنية للغاية لقيمة الصادرات العسكرية خلال أغلب السنوات الأخيرة. وقد لا يكون هذا أمراً مباغتاً، حيث إن هذه التقديرات قد تأسست على أرقام تقدمها المجلة الشهرية لجيش الدفاع الإسرائيلي، معرخوت، وهي نشرة شبه رسمية قد تكون حريصة على تكتم بعض الصادرات العسكرية على الأقل(٩).

---

(٨) Klieman, *Israeli Arms Sales*, p. 3.

وتستحق تقديرات كليمان عناية خاصة لأنه استخدم في دراسته، أرقاماً منخفضة عن ميتز (Mintz) أو بيري/تيوباخ (Peri/Neutach) ليحدد حجم القطاع العسكري من الاقتصاد. وتقديراته لقيمة الصادرات العسكرية عالية عنها عند بيري/نيوباخ، غير انه نتيجة لخطأ حسابي واضح، كانت تقديراته لهذه الصادرات العسكرية بالنسبة لمجمل الصادرات أدنى كثيراً.

(٩) قد يعكس المستوى المنخفض لهذه التقديرات أيضاً رغبة المؤلف في المجادلة ان عسكرة الاقتصاد لم تكن تكلفتها مؤثرة. وعلى أية حال، فإن بيري ونيوباخ يبدوان غير دقيقين، الى حد ما، في هذا الشأن، حيث يبدو أن=

جدول رقم (٢)
الصادرات العسكرية (١٩٧٢ - ١٩٨٣)

	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
بالمائة من جملة الصادرات	٩,٧	١٧,٩	٢٢,٨	٢٤,٨	٢٥,٧	٢٥,٩	٢٠,٠	٢٢,٢	٢٣,٠	٢٢,٠
القيمة بملايين الدولارات بالاسعار الجارية	٥٢,٤	١٧٩	٢٨٥	٣٩٠	٥٠٣	٦٥٧	٦٦٨	٨٠٧	٨٠٩	٧٠٣

ملاحظة: رغم أن المؤلفين لم يحددا الصادرات المعنية، إلا أنه يبدو أن النسب المئوية المدرجة لا تتضمن قيمة الصادرات من الماس المصقول. وهذا الاستبعاد أمر عادي نظراً لأن الماس الخام يتم استيراده إلى إسرائيل، وبالتالي فإن القيمة المضافة تمثل صافي صادراته فقط.

المصدر: Yoram Peri and Amon Neubach, *The Military Industrial Complex in Israel: A pilot Study* (Tel Aviv: International Center for peace in the Middle East, 1985), p.69.

وكأمثلة مناقضة، فإن صادرات إسرائيل العسكرية في ١٩٨٠ بلغت ١٢٠٠ مليون دولار وفق تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) ، و١٣٠٠ مليون دولار وفق جريدة النيويورك تايمز، بينما أعطت الجيروزاليم بوست الرقم ١٣٠٠ مليون دولار قيمة للصادرات العسكرية في عام ١٩٨١[(١٠)]. وفي عام ١٩٨٠ كانت جملة الصادرات الإسرائيلية ٥٢٩٢ مليون دولار منها ١٤١٠ مليون دولار يكوّنها الماس المصقول. وتأسيساً على الأرقام المرتفعة للصادرات العسكرية التي يقدمها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام والنيويورك تايمز، فإنه يمكن تقدير النسبة المئوية للصادرات العسكرية في ١٩٨٠ بحوالي ٣٢ بالمائة من جملة صادرات إسرائيل، وبعد استبعاد الماس المصقول. وإذا استبعدت الصادرات الى المناطق المحتلة (٥٨٤ مليون دولار في ١٩٨٠) فإن هذه النسبة ستكون أعلى كثيراً مما هي عليه[(١١)]. هذا وقد صارت إسرائيل، مع بداية الثمانينات،

= قناعتها الداخلية تشير الى ان نسبة من الانتاج العسكري، أعلى مما اعترفوا به، يتم تصديرها. وعلى سبيل المثال، فإنها قد كشف ان ٢٥ بالمائة من انتاج صناعات الطائرات الاسرائيلية للتصدير. انظر:

Peri and Neubach, *The Military Industrial Complex in Israel*, p. 15.

غير انه في ملحق في: المصدر نفسه، ص ٨٩، مؤسس على التقارير السنوية لصناعات الطائرات الاسرائيلية، كان واقعاً ان الصادرات لم تكن على هذا القدر من الانخفاض في أي وقت منذ عام ١٩٧٥ . وفي الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ كانت النسبة المئوية لصادرات صناعات الطائرات الاسرائيلية من مجمل الانتاج: ٥٣، ٦٣، ٤٢، ٣٨ بالمائة على التوالي.

(١٠) World Armamant and Disarmament Agency, *SIPRI Yearbook 1982* (London: Taylor and Francis, [1982]), p. 188, *New York Times*, 15/3/1981, and *Jerusalem Post*, 5/2/1982.

(١١) حسبت ارقام الصادرات من: Bank of Israel, *Annual Report 1983*, pp. 159-160.

صاحبة أعلى نسبة بين الصادرات العسكرية بين مجمل الصادرات، كما أصبحت السابعة بين أكبر مصدري الأسلحة في العالم[١٢].

وقد هبطت الصادرات العسكرية الاسرائيلية في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣، بعد أن بلغت ذروتها في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١. ويعزى ذلك جزئياً إلى الأسباب نفسها التي ينشأ عنها الأداء الضعيف لجميع الصادرات الصناعية الإسرائيلية في هذه السنوات، أي الكساد العالمي والدولار القوي. غير أن السبب الأكبر لهذا الهبوط في الصادرات العسكرية كان الارتفاع الحاد في المشتريات للحكومة الإسرائيلية من المصنوعات العسكرية في أعقاب حرب لبنان في ١٩٨٢. وعلى أي حال، فقد بقي القطاع العسكري في الاقتصاد قوياً، بل وأفضى إلى «الثلاثة والنصف في المائة» التي زادها الإنتاج الصناعي الاسرائيلي في ١٩٨٣[١٣].

لكل ذلك، فإن من الأرجح أن تستمر سيطرة الإنتاج العسكري على الاقتصاد الصناعي وعلى اقتصاد التصدير. فخلال السنوات الأخيرة، كان الأداء ضعيفاً في قطاعات التصدير في الاقتصاد الاسرائيلي، ذات القوة التقليدية، وهي: الماس، والمنسوجات، والحمضيات، على الرغم من الانتعاش الجزئي الذي حققه تصدير الماس. وقد بذلت مؤخراً جهود لتعزيز صادرات التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل، غير أن تطوير التكنولوجيا يرتبط عادة بالاستخدامات العسكرية. وقد أظهرت الحكومة الإسرائيلية التزاماً قوياً بهذا التوجه بتخصيص ٤٦ بالمائة من مجمل إنفاقها في البحوث والتطوير للمشروعات ذات الصلة بالنشاط العسكري[١٤]. وهذا المستوى من الاستثمار يؤكد أن المشروعات الصناعية ـ العسكرية سوف تحتفظ بموقع مركزي في الاقتصاد الاسرائيلي.

السياسة والمجتمع

فيما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٨١، تقاعد ٦٤٠ جنرالاً (فريقاً أولاً) وعقيداً من جيش الدفاع الاسرائيلي (IDF)، حيث التحق ٢٠ بالمائة منهم بمهمة سياسية، بينما توجه الباقون الى قطاع الأعمال، أو قبلوا وظائف في إدارة الدولة، أو في مؤسسات صهيونية عديدة. ويشكل هؤلاء القادة السابقون نسبة عالية من الإدارة العليا في الهستدروت، وفي

---

(١٢) Mintz, «The Military Industrial Complex,» p. 112, and World Armament and Disarmament Agency, *SIPRI Yearbook 1982*, p. 188.

(١٣) Bank of Israel, *Annual Report, 1983*, pp. 64, 88-89.

(١٤) Mintz, «The Military Industrial Complex: The Israeli Case,» p. 112.

قطاعي الصناعة الحكومي والخاص[١٥]. وأسماء عدد من القادة الجنرالات السابقين الذين صاروا بارزين في السياسة الاسرائيلية معروفة للجميع. وتضم القائمة موشى ديان، إيغال آلون، اسرائيل غاليلي، إسحق رابين، عيزر وايزمان، إريل شارون، وآخرين عديدين. وفيما عدا عيزر وايزمان، فهؤلاء الذين ذُكرت أسماؤهم، بدأوا سيرتهم كأعضاء في معسكر عمال صهيون، وكانوا في جميع الأحوال، من المؤيدين البارزين لسياسة عسكرية فعالة داخل معسكر عمال صهيون. ومؤيدو هذه السياسة يزكّون الردود الانتقامية الشديدة على غارات الحدود، والضربات الاجهاضية ضد التهديدات العسكرية العربية. كما أنهم كانوا، عموماً، لا يميلون إلى البحث عن وسائل دبلوماسية لحل الصراع العربي - الاسرائيلي، بخاصة إذا ما تضمن هذا أي مخاطر على التفوق العسكري الاسرائيلي[١٦]. فتحت حكم الماباي/العمل كان مؤيدو استخدام القوة هؤلاء مسؤولين عن أعمال الهجوم العنيفة على قرية قبية في ١٩٥٣، وغزة في ١٩٥٥، وعن قرار شن ضربة إجهاض في ١٩٦٧. ويمكن رؤية غزو لبنان في عامي ١٩٧٨، ١٩٨٢ تحت حكم الليكود باعتباره نسخة متطرفة للفعالية العسكرية التي تؤيدها عناصر حركة عمال صهيون.

وقد كان مؤيدو استخدام القوة هؤلاء، في تحالف مع الساسة من الزعماء المدنيين، بمثابة القوة القائدة التي عززت الذرائعية، والقيم السياسية للتقنوقراط ورجال الدولة، والتي حلت الآن، وبدرجة كبيرة، محل «الصهيونية الاجتماعية» باعتبارها الايديولوجية الاسرائيلية المسيطرة. ومن أهم هؤلاء كان دافيد بن غوريون، وشيمون بيريز الذي كان مديراً عاماً لوزارة الدفاع في الخمسينات، وكان صاحب دور مؤثر في تطوير صناعات اسرائيل العسكرية. وقد بدأت هذه العملية من داخل الماباي (سلف حزب العمل) ذاته في منتصف الستينات. وقد كان مؤيدو استخدام القوة العسكرية وحلفاؤهم من المدنيين يتركزون، تاريخياً، في تكوينين من تكوينات حزب العمل، وهما رافي وأحدوت هاقودا. وقد انشقت مجموعة رافي، التي قادها بن غوريون ودايان وبيريز، عن الماباي في عام ١٩٦٥. وكانت أحدوت هافودا تمثل تياراً داخل حركة عمال صهيون التي كانت وثيقة الصلة بقوات الدفاع الاسرائيلية وبالمنظمات العسكرية في مرحلة ما قبل الدولة. وقد اتحد الماباي، ورافي، وأحدوت هافودا، في ١٩٦٨، وكوّنوا حزب العمل.

لقد أتاحت حملة انتخابات ١٩٨٤ استعراضاً طيباً للمدى الذي بلغته «صهيونية

---

(١٥) Peri, *Between Battles and Ballots*, p. 105.

ويقرر بيري ان ٧٠٠ جنرالاً وكولونيلاً تقاعدوا ابتداء من ١٩٧٧. وبالنسبة للجنرالات فإن نسبة المنخرطين في السياسة كانت الثلث. انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(١٦) انشطة وآراء المتشددين (مؤيدي استخدام القوة) معروضة في:
Liva Rokash, *Israel's Sacred Terrorism: A Study Based on Moshe Sharett's Personal Diary and Other Documents* (Belmont, MA.: Association of Arab-American University Graduates, 1980).

حزب العمل» من عدم المصداقية حتى داخل الحزب نفسه. فقد تخلى الحزب عن صورته التاريخية واعتمد موقفاً سياسياً «وسطاً». واكتمل تعطيل التوجه الاشتراكي الديمقراطي التقليدي مع صعود العناصر السابقة من رافي، والقادة العسكريين السابقين، داخل حزب العمل (شيمون بيريز، وإسحق رابين، واسحق نافون، وحاييم برليف، وموتا غور). وقد اتضح الفاصل الايديولوجي بين هذه المجموعة وبين الاشتراكية الديمقراطية التقليدية، أكثر وأكثر، عندما قرر عيزر وايزمان ان ينضم الى قوة العمل، وعندما اعتمد العمل فيما بعد على وايزمان وييغال هورفتز، وكلاهما خصم تاريخي للقيم المعلنة للعمل، من أجل تشكيل مجرد حكومة ائتلاف وطني في عام ١٩٨٤.

وتشكل الصلات الشخصية والسياسية بين العناصر السابقة من رافي وبين القيادات العسكرية، داخل حزب العمل، رابطة اجتماعية هامة مع المؤسسة العسكرية ـ الصناعية. وعلى سبيل المثال، فإن ادارة صناعة الطائرات الاسرائيلية يسيطر عليها تاريخياً زمرة من أصدقاء ومؤيدي رافي وكبار الضباط المتقاعدين الذين مدوا بدورهم جسراً متسعاً فيما بين المؤسسة السياسية وبين المؤسسة العسكرية ـ الصناعية. وعلى سبيل المثال، فإن رئيس الأركان السابق «زفى تسور» صار يترأس «صناعات كلال»(١٧)، والميجور جنرال ييشاياهو غافيتش تولى إدارة «كور المختلطة»(١٨) التي يملكها الهستدروت، وقائد القوات الجوية السابق بني بيليد صار مدير «إلبيت»(١٩)، وقائد آخر سابق للقوات الجوية هو ديفيد إقري صار رئيساً لصناعات الطيران الاسرائيلية. وكل هذه المؤسسات تعتبر صناعات عسكرية رئيسية. ويرتبط القادة العسكريون أيضاً بصناع السلاح الأمريكيين. وعلى سبيل المثال، فإن قائد سلاح الطيران السابق موردخاي هود يمثل «نورثروب» في اسرائيل. وقد ظهر هود في قائمة عيزر وايزمان لانتخابات الكنيست في ١٩٨٤(٢٠).

وكانت عاقبة التطورات السالفة وجود تنسيق محكم على مستوى الافراد، والخلفيات الاجتماعية، والرؤية السياسية، بين القوى الجديدة الصاعدة في حزب العمل، وقوات الدفاع الاسرائيلية، وجماعات القمة في القطاع العسكري من الاقتصاد. ورغم أن الرؤية المشتركة بين هذه العناصر تعد نفعية الى حد ما، إلا أنها لا تتخذ موقف المعارضة الجذرية للمنظور العام لليكود. فهي إلى حد ما أكثر ميلاً من الليكود الى البحث عن تسوية تفاوضية للصراع العربي ـ الاسرائيلي على أساس انسحاب اسرائيلي من أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، في أعقاب مفاوضات مع الأردن. ومع غياب مثل هذه المفاوضات، فإنّ

---

(١٧) Clal Industries.

(١٨) Conglomerate Koor.

(١٩) Elbit.

(٢٠) Peri and Neubach, *The Military Industrial Complex in Israel*, pp. 51-52.

مساحات الاتفاق المبدئي بين أغلب العناصر القيادية في حزب العمل وبين الليكود (وعناصر الجناح اليميني الأكثر تطرفاً) تكون واضحة تماماً. وتشمل مساحات الاتفاق الافتراضات التي تذهب الى أنه من غير الممكن أن يكون هناك انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، وأنه لا مفاوضة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولا اعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، أو إقامة الدولة الفلسطينية.

إن انحدار «صهيونية العمل» وصعود اليمين القومي الديني، من الأمور التي لا يمكن ان نخطئها كتوجه عام للسياسة الاسرائيلية منذ ١٩٦٧. وجذور هذا التوجه لا تعود إلى ١٩٦٧، إلا أنه تسارع بقوة بعد هذا التاريخ، وبعد ١٩٧٣ على وجه الخصوص. وتظهر الارقام في الجدول رقم (٣) متوسط عدد أعضاء الكنيست في كل كتلة خلال الفترات الزمنية المبينة، كما أنها توضح التآكل المنتظم للدعم الانتخابي لتكتل العمل (والتي تضم جميع التكوينات التاريخية لحزب العمل والمابام الشريك السابق للعمل في التجمع). ومدى التأرجح فيما بعد ١٩٧٣ يظهر في الجدول رقم (٣) أدنى من مقداره الحقيقي، لأن الأحزاب الدينية قبل هذا العام كانت تميل الى الانضمام الى معسكر حزب العمل، بينما صارت أكثر ميلاً لأن تكون في معسكر الليكود منذئذٍ.

جدول رقم (٣)
متوسط عدد أعضاء الكنيست

السنة	تكتل العمل	التكتل القومي الديني
١٩٤٩-١٩٥١	٦١,٧	٤٢,٠
١٩٦١-١٩٦٩	٥٧,٧	٤٦,٦
١٩٧٣-١٩٨٤	٤٣,٥	٦٠,٧

المصدر: Gershom Schocken, «Israel in Election Year 1984,» *Foreign Affairs*, vol. 36, no.1.. (Fall 1984), p.89.

إن توجهاً سياسياً واضحاً، وعلى هذا المدى الزمني الطويل، لا يمكن أن يجيء جزافاً. إنه النتيجة المباشرة لخصوصية الدولة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي. لقد تآكلت قيم الصهيونية الاجتماعية باطراد بسبب حقائق المواجهة العسكرية المتصلة، وبسبب التوجهات والتقنيات التي تولدت عنها. ويفسر هذا سيطرة التوجهات المؤيدة لاستخدام القوة وتوجهات رجال الدولة التقنوقراط داخل حزب العمل. وطالما استمرت هذه المواجهة قائمة، فإن القيم التقليدية لصهيونية العمل سوف تكون في تناقض مستمر مع الممارسة السياسية للدولة.

إن أفول «صهيونية العمل»، وعظم احتمال استمراره، يؤكده الأداء الانتخابي للناخبين الشباب، والذين هم في صفوف الجيش حالياً، والجدول رقم (٤) يقدم مقارنة بين النسب المئوية للأصوات التي حصلت عليها القوائم الانتخابية المختلفة من بين مجموع الناخبين ككل، وبين النسب المئوية التي حصلت عليها القوائم ذاتها على أساس التصويت داخل الجيش فقط. (يشمل التصويت في الجيش، الاحتياط، والجنود المهنيين، والجنود في الاجازات الذين يصوتون في مراكز اقتراع مدنيّة، إلا أن هؤلاء في غالبيتهم ممن هم في سن التجنيد، أي ١٨ ـ ٢١ عاماً). إن غلبة الجناح اليميني، الذي يدعى تأدباً «المعسكر الوطني»، في الجيش، من الأمور الواضحة. فالتصويت الكبير نسبياً من قبل الجيش لصالح «تحيا»، الذي يعد أكثر تصلباً من الليكود في القضايا العربية ـ الاسرائيلية، كان كافياً لإحداث تغيير كامل في توزيع مقاعد الكنيست، ولإعطاء «تحيا» مقعداً إضافياً، ولسلب مقعد من مجموع المقاعد التي حصل عليها التجمع (العمالي) قبل إضافة أصوات العسكريين، وعلى أساس من التصويت في الجيش فقط، فإن الليكود، مع «تحيا» والجناح اليميني لحزبي موراشا وشاس الدينيين، وحتى دون مشاركة كاخ/مائير كاهان، كان بإمكانه أن يشكل ائتلافاً هو بكل تأكيد أكثر تطرفاً من حكومتي الليكود في ١٩٧٧ و١٩٨١.

جدول رقم (٤)

نسب التصويت في انتخابات الكنيسيت في ١٩٨٤

نسبة مئوية (٪)

	مجمل الناخبين	تصويت الجيش
ليكود	٣١,٩٪	٣٦,٠٪
تحيا	٤,٠	١٢,٠
كاخ/ مائير كاهان	١,٤	٢,٥
التجمع (العمالي)	٣٤,٩٪	٣١,٠٪
شينوى. حركة حقوق المواطن (CRM)	٥,٠	٤,٠
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (راكاح ـ DFPE)	٣,٣٥	أقل من ١,٠
القائمة التقدمية للسلام (PLP)	١,٨	أقل من ١,٠

المصدر: يديعوت أحرونوت، ١٩٨٤/٧/٢٧؛ جيروزاليم بوست، ١٩٨٤/٧/٢٧. وهآرتس، ١٩٨٤/٨/١.

إن متضمنات الأداء الانتخابي في الجيش، فيما يتعلق بمستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تعني أن اليهود الاسرائيليين الأكثر شباباً هم أقل من الذين يكبرونهم ميلاً لإنهاء احتلال الضفة الغربية، وقطاع غزة، وهضبة الجولان. فقد أدرك هذا الجيل وهو

لا يعرف اسرائيل دون هذه المناطق. وقد تولى الحزب القومي الديني وزارة التعليم خلال سنوات حكم الليكود، وبذل جهداً كبيراً لتغيير المناهج وبرامج التوجيه لكي تعكس القيم «القومية ـ الدينية» المتعصبة للحكومة. وقد آتت هذه الحملة، في جلاء، أكلها. إن الشعبية الاستثنائية لتحيا في الجيش، مقارنة بشعبيته في المجتمع كله، قد تكون بسبب واقعة تحول رئيس الأركان السابق رافائيل إيتان الى عضو قيادي في هذا الحزب فور تقاعده من خدمة قوات الدفاع الاسرائيلية، ليصبح الآن أحد ممثليه في الكنيست. ومخافة أن يستنتج أحد أن نتائج التصويت في الجيش لا تعكس تطرف الشباب، فإنه يجب ملاحظة أن القوائم الانتخابية اليسارية (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والقائمة التقدمية للسلام)، التي تزكّي التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ما كانت لتحصل على مقعد واحد في الكنيست على أساس تصويت الجيش (في مقابل المقاعد الأربعة التي حصلت عليها الأولى، والمقعدين اللذين حصلت عليهما الثانية). كما سجل حزب شينوى، وحركة حقوق المواطن، وهما يعتبران أكثر ميلاً من حزب العمل للتعايش مع الفلسطينيين، تأييداً أقل داخل الجيش، مقارنة بما حصلا عليه من جماهير الناخبين ككل.

ومع ذلك، فإنّ تقوية الجناح اليميني في حزب العمل، وفي إسرائيل، لم تمر دون مقاومة. فقد أظهرت انتخابات ١٩٨٤ أيضاً أن القوى السياسية التي تفضل التعايش مع الفلسطينيين قد زادت من قوتها. فعضو الكنيست «يوسّ ساريد»، وهو يجاهر بتأييد التسوية عن طريق المفاوضات مع الفلسطينيين، قد هجر حزب العمل والتحق بحركة حقوق المواطن، احتجاجاً على تكوين حكومة وحدة وطنية. والمابام، الذي كان من قبل شريكاً صغيراً لحزب العمل في التجمع، قد فضل بعد تردد أن ينهي الائتلاف على أن يبقى في حكومة واحدة مع الليكود. كما هجرت حزب العمل مجموعة من المثقفين الساخطين. وقد بدأت هذه القوى كلها مداولات من أجل تكوين حزب صهيوني اشتراكي ديمقراطي جديد. غير أن هذه المداولات لم تؤدِّ إلى نتيجة حاسمة. وسواء نجح هؤلاء، في النهاية، أم لم ينجحوا، فإن هناك شكوكاً قوية حول قدرة هذه القوى على أن تجتذب تأييداً شعبياً واسعاً لايديولوجية قد تم رفضها، بالفعل، من قطاع هائل من الرأي العام الاسرائيلي، كما تم اجتثاث مقولاتها بواسطة الحقائق السياسية والاقتصادية للدولة العسكرية. وعلى أي حال، فإن هذه القوى قد تساعد في تشجيع الانتقاد الجذري للافتراضات السياسية السائدة في اسرائيل.

لقد اكتسب كل من اليمين واليسار في اسرائيل قوة خلال السنوات الاخيرة. وتبعاً لذلك تكثفت المصادمات بينهما. إلا أنه في أي محاولة لاستعراض القوة فإن الجناح اليميني يكون عادة هو الغالب. إن سرعة اعادة التأهيل السياسي لأريل شارون وعودته الى موقع الصدارة في الليكود، إنما هي نتيجة لشعبيته الطاغية بين اعداد كبيرة من الاسرائيليين. ولا

توجد مؤشرات على أن توازن القوى هذا يحتمل أن يتغير بطريقة حادة في المستقبل القريب، على الرغم من أن اليسار سوف ينمو كلما ازداد وضوحاً أن التسوية السلمية للمسألة الفلسطينية التي لا تهدد أمن اسرائيل هي في حكم الممكن.

الرابطة الأمريكية

إن مدى الاعتماد الاسرائيلي على الولايات المتحدة الأمريكية يجعل من المستحيل مناقشة مستقبل اسرائيل من دون التعرض الى دور الولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً لأن وضع العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية صعب ومعقد، فإنه لن يكون في الامكان إلا أن نبين، في ايجاز وعمومية، لماذا دعمت الولايات المتحدة الأمريكية اسرائيل، ولماذا يرجح أن تواصل دعم التطورات التي تجرى في داخلها والتي سبق أن بحثناها فيما تقدم. فقد برزت اسرائيل، منذ ١٩٦٧، باعتبارها الحليف الاستراتيجي الرئيسي الأوحد للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. وقد ثبتت قيمة اسرائيل، في هذا المجال أول ما ثبتت، في أزمة «أيلول الأسود» عام ١٩٧٠. وتم تعزيز هذا الدور بعد سقوط الشاه في ايران في ١٩٧٩. الا ان فشل اسرائيل في أن تفرض نظاماً جديداً في لبنان برهن على أن قدرتها ليست بغير حدود. ومع ذلك فإن واشنطن لم تبد أي اشارات تفيد أن هذا الفشل قد أدى الى اعادة تقويم علاقتها بإسرائيل. ويجب التوكيد أنه رغم احتجاجات كثيرة من بلدان عربية، فإن أياً منها لم تفرض أية عقوبة على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سياستها الداعمة لاسرائيل بغير حدود تقريباً، خلال هذه الفترة. وبالتالي فإن هذه السياسة لم تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لأي مخاطر اقليمية ذات بال.

إن الولايات المتحدة الأمريكية متورطة، وبعمق، في دعم عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي. فطبقاً لتقرير مكتب الحسابات العام (GAO) لعام ١٩٨٣:

«تعتمد اسرائيل بدرجة كبيرة على دعم الولايات المتحدة الأمريكية المالي التقني لاستيفاء قدرتها الخاصة على إنتاج السلاح.... ويكاد كل جهد اسرائيلي لإنتاج السلاح يتضمن زاداً من الولايات المتحدة»[٢١].

وحتى مع اتضاح حدود القوة الاسرائيلية في الشرق الأوسط، فإن اسرائيل قد وسعت دورها كمصدر للامدادات وللخبرة العسكرية الى الدول المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي لم يكن من السهل على واشنطن أن تتعامل معها مباشرة في بعض الأحيان[٢٢]. فقد أمدت اسرائيل إيران تحت حكم الشاه بالسلاح، كما أنها تعاونت عن

---

(٢١) *U.S. Assistance to the State of Israel*, pp. 42.44.

(٢٢) اصبحت المعلومات عن الذين يتلقون الصادرات العسكرية والمشورة من الولايات المتحدة الامريكية متاحة عن سعة. انظر:

= Klieman, *Israeli Arms Sales;* various issues of: World Armament and Disarmament Agency,

كثب مع أجهزة الأمن الايرانية. وقد طورت تايوان علاقات امداد عسكري وثيقة مع اسرائيل، ومؤخراً صدرت تقارير بشأن تنمية العلاقات مع كوريا الجنوبية والفيليبين. وقد أمدت اسرائيل كل دكتاتوريات أمريكا اللاتينية تقريباً بالأسلحة. وكانت نيكاراغوا تحت حكم سوموزا، والسلفادور، وهندوراس، وغواتيمالا، وتشيلي، أكبر المتلقين، بعد الارجنتين. ومن أجل الالتفاف حول القيود التي يفرضها الكونغرس على المعونة الى السلفادور قامت اسرائيل في عام ١٩٨١ بإعارة السلفادور ٢١ مليون دولار من أموال المعونة التي منحتها إياها الولايات المتحدة الأمريكية. وتتعدد التقارير التي تشير الى أن اسرائيل تقدم حالياً المساعدات الى «المناوئين» النيكاراغويين في هندوراس وكوستاريكا. وقد أرسلت اسرائيل مستشارين عسكريين الى السلفادور، وكوستاريكا، وهندوراس.

وتوضح هذه الأمثلة أن مساهمة اسرائيل في الحفاظ على القوة والتأثير الامريكيين في العالم الثالث ذات شأن خطير. وطالما أن «عسكرة اسرائيل» تدعم وتزيد القوة الامريكية في العالم الثالث، وبهذه الصورة، فإن الاحتمال الأكبر أن لا تعارض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ذلك، حتى ولو أحدث تسويق اسرائيل المكثف والمستقل للسلاح آثاراً جانبية غير مرغوبة على المصالح الأمريكية المنظورة. وعلى النقيض من ذلك، وطالما أن هناك معارضة قوية للتدخل الأمريكي في العالم الثالث من قبل الكونغرس وعند الشعب الأمريكي، فالمحتمل أن يتزايد الدور العسكري الاسرائيلي في العالم الثالث.

وهناك عاملان في غاية الأهمية ومن الصعب تقدير تأثيرهما على التحليل المقدم هاهنا على وجه الدقة، وهما الاقتصاد والحرب. فالأزمة الاقتصادية في اسرائيل يمكن أن تصل الى حال لا يمكن التحكم فيه، كما أن الانهيار الاقتصادي الكامل لا يمكن تجنب تصوره. والصراع الاجتماعي الناتج عن ذلك يمكن أن يغير السياسة الاسرائيلية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي أكثر من أي فعل من قبل الفلسطينيين أو الأقطار العربية. وحدوث أزمة حادة في الاقتصاد الأمريكي بما يجعل من المستحيل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تواصل دعمها لاسرائيل بالمستويات الحالية أو المتوقعة يمكن أن يكون له التأثير نفسه. واحتمال حدوث حرب عربية - اسرائيلية أخرى يكون احتمالاً كبيراً إذا لم يتوافر حل للنزاع. ورغم أن العرب لا يحتمل أن يسجلوا نصراً عسكرياً في هذه الحرب، إلا أنها قد تسبب غلياناً سياسياً في اسرائيل. وسواء مع الانهيار الاقتصادي أم الحرب، فإن الاستقطاب

SIPRI Yearbook; Israel Shahak, *Israel's Global Role: Weapons for Repression* (Balmont, MA.: = Association of Arab-American University Graduates, 1982); Ronald Slaughter, «Israel Arms Trade: Cozying up to Latin Armies,» *NACLA Report on Americas* (January-February 1982), pp. 44-54; Clarence Lusane,» Israeli Arms in Central America,» *Covert Action Information Bulletin*, no. 20 (Winter 1984), pp. 34-37, and James Adams, *Israel and South Africa: The Unnatural Alliance* (London: Quartet, 1984).

السياسي والسخط داخل المجتمع الاسرائيلي سوف يشتدان، كما سوف يكون من الصعب التنبؤ بنتائجهما. والتصورات التي يمكن قبولها تتراوح فيما بين حدوث انقلاب عسكري يميني، وظهـور قيادة واقعية مهيّأة للتعاون مع الشعب الفلسطيني على أساس الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير. ومع غياب أي مبادرات سياسية فلسطينية أو عربية، هامة، فإنّ الصراع الداخلي في اسرائيل يمكن أن يبرز كأحد أهم المحددات لمستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

الفصل الثامن عشر

المأزق الفلسطيني : القيود والفرص(*)

نصير عروري(**)

سوف نحاول في هذه الورقة إلقاء بعض الضوء على المستقبلات البديلة للشعب الفلسطيني. وسوف تكون احتمالات الوصول الى تسوية سلمية تمنح الشعب الفلسطيني، خلال العقد القادم، وجودا ذا سيادة في شرق فلسطين (الضفة الغربية) وغزة، بما يتوافق مع اجماع الفلسطينيين والعرب في السنوات العشر الماضية، ذات أهمية مركزية في تقويمنا.

لقد وصل الشعب الفلسطيني، في الوقت الحاضر، إلى مأزق، في نضاله من أجل تحقيق أهداف الحد الأدنى كما حددتها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني العاشر في عام ١٩٧٧، والمتمثلة واقعاً في دولة في الضفة الغربية وغزة. ومهما كانت الآمال التي تم تعليقها على العمل الدبلوماسي في السبعينات، فإنها قد تحطمت بسبب كامب ديفيد، والغزو الاسرائيلي للبنان، وما أعقبهما من رحيل منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، وهو الرحيل الذي تبعه الانشقاق الخطير، إن لم يكن التفتت، في الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد كشفت الاستراتيجية الإسرائيلية خلال السنوات القليلة المنصرمة، وبغض النظر عما إذا كان الليكود أم العمل في مركز القيادة، عن قدرة اسرائيل على المبادأة، بينما يتخذ العرب موقف رد الفعل. فهي دبلوماسياً، تحاول التهوين من مشروعية منظمة التحرير الفلسطينية، في المنطقة. وهي تعمل، اقتصادياً، من خلال مصادرة الاراضي، والحرمان من المياه، وخلق حقائق لا بد أن تؤدي الى ضم فعلي، لا رجعة عنه، للمناطق المحتلة، ثم انها تعمل، سياسياً، من خلال البحث عن أصوات بديلة، توصف بلياقة بأنها

(*) توظف هذه الورقة بعض الوقائع والاحداث التي جرت في تواريخ لاحقة لانعقاد الندوة، أو تحيل اليها. ويرجع ذلك إلى أن المؤلف راجع المسودة الأصلية، وأعاد تنقيحها، بل وأضاف الكثير اليها، وقام بتحديثها حتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. (المترجم)

(**) أستاذ العلوم السياسية بجامعة جنوب شرق ماساتشوسيتس ـ دارتماوث الشمالية. ماساتشوسيتس ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

لفلسطينيين «معتدلين»، يمكنها أن تفاوض على أساس الحكم الذاتي المحدود، والقيام بدور ثانوي.

يتطلب هذا التقويم مسحاً موجزاً للظروف التي أدت إلى هذا المأزق، وكذلك وصف وتحليل العوامل البيئية، القائمة محلياً واقليمياً وعالمياً، وذلك بقصد تحديد القيود التي تفرضها هذه العوامل على الآمال الفلسطينية المستقبلية و/ أو على الفرص التي قد تقدمها.

أولاً: الحتم الدبلوماسي: ١٩٧٤ - ١٩٨٢

إذا ما اعتبرنا الهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهويتها العقائدية، وعلاقاتها الاقليمية، وكذلك طبيعة عدوها، فإنه يسهل الادعاء بأنها لم تُطوِّر خياراً عسكرياً فعّالاً في مواجهة اسرائيل. فخلال الجزء الأكبر لوجودها الذي بلغ العشرين عاماً، كانت منظمة التحرير الفلسطينية منهمكة في نضال دبلوماسي، أكثر منه عسكرياً، ضد اسرائيل. وحين بلغ الكفاح الفلسطيني المسلح أوجه في أواخر الستينات، كانت اسرائيل تمتلك، بالفعل، مجمّعاً عسكرياً صناعياً معقداً، وقدرة على شن ضربات إجهاض ضد أي وجود فلسطيني مسلح في الوطن العربي. ولم تكن هذه المقدرة، بطبيعة الحال، تحول دون شن حرب عصابات ناجحة، مثلما أوضحت حروب تحرير وطنية عديدة خلال الخمسينات والستينات. وعلى أي حال، فإن الحركة الفلسطينية قد عوقتها القيود التي فرضتها الطريقة التي حددت بها علاقاتها مع المنظمات المكوِّنة لها، ومع المحيط العربي الذي يلزم أن تعمل من خلاله.

ونظراً لأن منظمة التحرير الفلسطينية قد نمت وهي تعتمد بشدة على الدعم الخارجي، ونظراً لأن مستقبلها قد ربط بطريقة لا انفصام لها بالاهتمامات المتقلبة للدول العربية، فقد تقلصت فاعليتها فيما يتعلق بمحاولة تحقيق سبب وجودها المتمثل في تغيير الأمر الواقع. وكما أوضحت التجارب مع الأردن في ١٩٧٠ ومع سوريا في ١٩٧٦، فإن النظام العربي، ويكل بساطة، لن يسمح بأي تغيير للوضع الراهن يأتي مناقضاً لمصالح هذا النظام. وقد كانت المناوأة الفلسطينية لأيّ عنصر في النظام العربي، الذي يأتلف الحكومات، تأتي غالباً بالعقاب الذي تراوح بين وقف التمويل أو إنكار حق اللجوء أو الحق في السلاح، وبين توظيف مجموعة فلسطينية ضد أخرى، أو اتخاذ موقف المشاركة في الاعمال الحربية فيما يتعلق بالصراعات الفلسطينية الداخلية.

وفي إطار هذه القيود، كان لا بد أن يعكس سلوك منظمة التحرير الفلسطينية، في بعض الاحيان، السياسات العربية الداخلية أكثر مما يعكس الاحتياجات الفلسطينية. وقد كانت المنظمة معرضة لخطر أن تكون أكثر استجابة للنظام العربي منها إلى قواعدها الشعبية. فمع منتصف السبعينات، كانت استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وممارساتها قد بدأت تمثل توجهات الأنظمة «التقدمية» العربية، أكثر مما تمثل توجهات حركة مقاومة ثورية.

وهكذا فإن العجز الفلسطيني عن الانخراط في حرب تحرير دائمة ضد اسرائيل، وعن تحدي الوضع الراهن العربي بما يتطابق وهذا الهدف، قد أجبر منظمة التحرير الفلسطينية على أن تشارك الدول العربية في حملة دبلوماسية من أجل تحقيق أهدافها. ولم تؤدِّ هذه الحملة التي تم شنها بهمة في أعقاب الحرب العربية ـ الاسرائيلية في ١٩٧٣ إلى الاقتراب بالفلسطينيين من تحقيق أهـدافهم. وقـد كشف الغزو الاسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ حقيقة أن النجاح الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال السبعينات كان ذا أهمية محدودة فيما يتعلق بحصار بيروت، أو بالنتيجة السياسية للمعركة.

وقد كان الغزو الاسرائيلي للبنان في ١٩٨٢، الذي أدى إلى المأزق الحالي، بمثابة الضربة الرئيسية الثانية التي تلقتها القوى العربية التي أعلنت فيما بعد الحرب العالمية الثانية عن عزمها على تحقيق الاستقلال السياسي، وإنجاز التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية. وقد أزاح الهجوم الخطير الأول في ١٩٦٧ هذه القوى من الجبهة الأمامية للسياسة العربية، وهيأ المسرح لنهوض جديد للهجمة الاسرائيلية ـ الامريكية ضد بقايا، أو فصائل، أو اتباع القومية العربية الثورية. وكانت الفترة اللاحقة فترة مواجهة للضغط الثوري في المنطقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، باستخدام القوة في بعض الاحيان، وباستخدام الاجتباء والاحتواء في أحيان أخرى.

إنّ هذه المرحلة يمكن تقسيمها الى فترات ثلاث: تمتد الفترة الأولى فيما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وتتميّز بصعود التيار الثوري العربي وسقوطه. والفترة الثانية تمتد فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٧ وتتميز بتصـاعد الجهود الدبلوماسية العربية التي غذّتها الثروة النفطية، وظهور الشرعية الفلسطينية، التي عجلت بدورها بعزلة إسرائيل. وشهدت الفترة الثالثة فيما بين ١٩٧٧، ١٩٨٢ هجوماً إسرائيلياً مضاداً وشللاً عربياً، واختلاطاً في السبل عند الفلسطينيين.

١ ـ الطور الاول: ١٩٦٧/ ١٩٧٣

أنتجت حرب ١٩٦٧ تيارين سياسين في الوطن العربي. تيار التسوية وتقوده الدول النفطية الغنية في الخليج، والتيار الثوري ورأس الرمح فيه حركة المقاومة الفلسطينية. وقد مكّنت هذه الحرب الولايات المتحدة الأمريكية من أن تطور نظاماً سياسياً عربياً يبحث عن التكامل مع الاقتصاد العالمي، ومع النظام الدولي. وكان تيار التسوية، الذي يمثل العمود الـذي يقوم عليه هذا النظام، متخندقاً في ذلك الحين في مواجهة التيار الثوري، كما أن «حرباً باردة» عربية جديدة[1] كانت متأججة وقتئذ.

---

(١) أنظر: Malcolm Kerr, *The Arab Cold War* (London; New York: Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, 1971).

وقد اصطدمت المقاومة الفلسطينية بدول المواجهة العربية التي ركزت جهودها على استعادة الاراضي المحتلة بالوسائل السلمية. وشنّت منظمة التحرير الفلسطينية حرب دعاية ضد مصر، وحروباً حقيقية ضد الأردن، ولبنان، وسوريا، فيما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٦. وكانت الدول العربية الأخرى (غير دول المواجهة) إما مستسلمة للهجوم على منظمة التحرير الفلسطينية وإما مشاركة بالفعل في المعارك ضدها.

ومصر التي كانت طليعة النضال العربي القومي، علقت اهتماماتها المناصرة للعروبة، وركزت اهتمامها وأعادت توحيد طاقاتها في اتجاه استعادة الاراضي المصرية المحتلة، ومن هنا كان قبولها بخطة روجزر في ١٩٦٩[٢]، وكانت المناوشة الأولى لها مع المقاومة الفلسطينية. وعلى الوتيرة نفسها، تجرأ الاردن بسبب القرار المصري، وأجهض دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتابع السير في طريق التسوية السلمية لاستعادة الضفة الغربية. وكانت النتيجة هجوم الأردن ضد المقاومة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. وكانت سوريا، تحت قيادة حافظ الاسد، هي الدولة العربية الثالثة التي انشغلت باستعادة الارض، وبمحاولة «إزالة آثار العدوان»[٣].

وهكذا كان الوطن العربي في ١٩٧٠ ممزقاً بين اتجاهين. فبينما كانت الدول النفطية، مع مصر والأردن وسوريا، تشارك في التسوية كوسيلة لاستعادة الأرض العربية، ولضمان نظام سياسي مستقر، كان على حركة المقاومة الفلسطينية، مع جماهير عربية غير مميزة، أن تسقط هذا النظام. وقد كانت هذه الجماهير تعتقد أن الوضع الثوري الذي خلفته حرب ١٩٦٧ يوجب العودة الى الشروع في ثورة عربية من طراز «ما بعد عبد الناصر»، لا من أجل تحرير فلسطين فقط، وانما من أجل مواجهة الهيمنة الغربية أيضاً، ومن أجل إيجاد مجتمع عربي جديد، مستقل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

وقد كان الدور الفعّال للمقاومة الفلسطينية، في هذا التحول المنتظر، هو العامل المساعد خلال الطور الأول للحرب الباردة العربية فيما بعد ١٩٦٧. وكان المثقفون الثوريون، واليسار العربي على وجه العموم، يرون في المقاومة الفلسطينية طليعة جديدة في سبيلها إلى أن تكون الثورة العربية الجديدة. وكان على هذه الثورة أن تنشأ في إطار الظروف الموضوعية التي نتجت عن حرب ١٩٦٧. وكان لا بد من أن يعاد فحص مسلمات الحقبة المنقضية في ضوء الحقائق العملية التي تمخضت عنها الحرب، وكان لا بد من الاسراع في استبدالها بمجموعة أكثر اقناعا منها. وتكشف النماذج التالية من هذه المسلمات التي سندت

---

(٢) انظر: Seymour Hersch, *The Price of Power: Kissenger in the Nixon White House* (New York: Summit Books, 1983).

(٣) كان هذا هو التعبير المخفف الذي تعودت الدول العربية استخدامه لوصف جهودها من اجل استعادة الاراضي المحتلة على أساس القرار ٢٤٢.

النظام القديم مدى الهزال الذي كان عليه ذلك النظام: لا يمكن هزيمة اسرائيل الا عن طريق حرب تقليدية - تحرير فلسطين مسؤولية الجيوش العربية والدبلوماسية العربية والمساعي الدولية الحميدة - المنقذ هو الطبقة الوسطى الجديدة من المهنيين والجنود الذين تصدروا مواقع السلطة نتيجة ثورة ١٩٥٢ في مصر - لا بد من إزالة مخلفات الاستعمار الاوروبي ووضع نهاية للاختراق السياسي والثقافي الغربي للوطن العربي.

لقد تحطمت هذه المسلمات في حرب الايام الستة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التي احتلت اسرائيل خلالها أراضٍ عربية في بلدان عربية ثلاثة، وفرضت عليها وقفاً لإطلاق النار غير مشروط على امتداد خطوط تمثل جبهات طبيعية. إنها لم تكن هزيمة للجيوش العربية النظامية فحسب، ولكنها كانت أيضاً هزيمة للايديولوجيات العربية، وللأحزاب السياسية والمؤسسات الاخرى التي علقت عليها آمال كبيرة منذ عام ١٩٤٨. لقد كانت سقوطاً للأولياء والأوصياء الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية تحرير فلسطين من الاستعمار، في وقت كان فيه هذا الاستعمار مرفوضاً دولياً. وكان لا بد أن تنتهي الوصاية العربية، وأن يأخذ الفلسطينيون قدرهم في أيديهم. إن تبادل الادوار الذي ظهر في أفق النظام العربي فيما بعد ١٩٦٧ كان نذير سوء، حيث كان على الفلسطينيين أن يكونوا حراساً، لا على فلسطين فقط، وانما على الوطن العربي أيضاً. وقد كان هذا التوجه تهديداً لصميم وجود الأنظمة العربية وخطط الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من أجل وطن عربي مطواع وخنوع. وبات الطرفان على طريق التصادم الذي بلغ أوجه في «أيلول الاسود».

لقد كان النظام العربي في سبيله إلى التماسك من جديد في السبعينات، وإعادة تأكيد دوره، وتجاوز الاحساس بأنه في الموقع الدفاعي من جراء الهزيمة المذهلة في ١٩٦٧. والدرس الذي يجب استخلاصه من كل هذا كان يفيد أن التوقعات من الحركة الفلسطينية كانت مبالغاً فيها، وبخاصة عند وجود مناوأة قوية تحول دون نجاحها، وأن الجيش الأردني لم يكن القوة الوحيدة المضادة للثورة التي حاربت الفلسطينيين. فقد كان الأسطول الامريكي السادس في حالة استنفار، وكان الجيش الاسرائيلي يتلهّف للتدخل.

لقد استفاق النظام العربي، الذي تهاوى خلال فترة سنوات ثلاث من الاستكانة، من الصدمة، وواصل تخطيط إطار جديد لاستراتيجية عربية فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٣. وكانت عامة الشعب العربي، التي استمتعت بانتعاشة الكفاح الفلسطيني المسلّح، قد طاب خاطرها بانتعاشة حرب تشرين الاول/ اكتوبر. وقد ثبت أن اوهام المتفائلين بأن النظام العربي قد جاء اجله كانت مضللة تماماً. وكان يضارعها في التضليل الامل في أن تكون المقاومة الفلسطينية حامل الشعلة من أجل عالم جديد مقدام. ذلك ان حرب ١٩٦٧ بدلاً من خلق هذا الوضع الثوري الذي طال انتظاره، كانت الضربة الحاسمة الأولى التي جهزت

مسرح الاحداث لما سماه سمير أمين «عودة الكومبرادورية» الى الوطن العربي[٤]. لقد هيأت المسرح للطور الثاني من العلاقات الفلسطينية ـ العربية حيث حل التعاون والاجتباء محل استخدام القوة.

٢ ـ الطور الثاني: ١٩٧٣ / ١٩٧٧

آذنت حرب تشرين الاول/ اكتوبر بمجيء نظام جديد وحقبة جديدة للعلاقات الفلسطينية ـ العربية. وكان على الفلسطينيين الذين تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية أن يتقدموا في صحبة نظام الدول العربية ليجنوا المكاسب التي جاءت بها الحرب العربية ـ الاسرائيلية المحدودة. لقد كانت هذه الحرب حرب مناورة تعاضدت فيها القوة العسكرية المصرية ـ السورية مع سلاح النفط السعودي، للعمل على أساس من معادلة دبلوماسية.

ولقد بحثت منظمة التحرير الفلسطينية عن العلاج عن طريق الدبلوماسية العربية، وفي دهاليز الأمم المتحدة، نتيجة تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لها ونكوصها عن الاعتراف بمركزية المسألة الفلسطينية بالنسبة لأي تسوية تفاوضية. وفي مؤتمر القمة العربي في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، وفي الرباط في العام التالي، بدأت تتكشف استراتيجية موحدة للعمل الدبلوماسي تدعو الى مواءمة جديدة وإلى تسوية جديدة للعلاقات العربية ـ الفلسطينية.

وضع مؤتمر القمة في الرباط في عام ١٩٧٤ إطاري عمل للدول العربية، يتعلق أولهما بكيفية التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني بكيفية التعامل مع الفلسطينيين. وقد عكس اتفاق سيناء في عام ١٩٧٥، وتدخل سوريا في لبنان، نمط تعاون فيما يتعلق بالولايات المتحدة. أما بصدد الفلسطينيين فإن مؤتمر الرباط قد اعتمد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وكان هذا الاعتراف يوحي ضمناً بالتزام لا بد أن تتعهد به منظمة التحرير الفلسطينية، في المقابل، من أجل تعزيز المصالح الواسعة المشتركة. ويشمل هذا الالتزام تضمين كفاح منظمة التحرير الفلسطينية من أجل فلسطين في الاستراتيجية الدبلوماسية العربية من أجل «إزالة آثار العدوان»، وإلا وجد الطرفان نفسهما يسعيان الى أهداف متعارضة، وقد يصطدمان ثانية.

إن تطويق الوطنية الفلسطينية، سواء في الأردن أم لبنان أم الرباط، قد استوفى أغراضه إذ أجبر منظمة التحرير الفلسطينية على التحول عن أهدافها الثورية بشأن إقامة دولة ديمقراطية علمانية موحدة على مجمل الأرض الفلسطينية، إلى الدعوة لإنشاء دويلة

---

(٤) Samir Amin, «The Middle East Conflict in World Context,» *Contemporary Marxism*, no. 7 (fall 1983).

فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وهذا التحول الذي كان، إلى حد ما، بمثابة خضوع لنظام الدول العربية وللولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، قد ساعد على ظهور الإجماع العالمي بشأن الحقوق الفلسطينية، إذ أنتج انتصارات سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد دعمت هذه الانتصارات حالة الاعتراف الفعلي بها كممثل لشعب محتل له حقوق أصيلة لا تقبل التصرف، ولمواصلة المساعي من أجل تحقيق الاستقلال بجميع الوسائل الممكنة، بما فيها النضال المسلح(٥). وقد دعيت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ لحضور الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولتنتسب خلالها الى المنظمة الدولية بصفة «مراقب»(٦). وقد عهد الى الأمين العام رسمياً بإجراء الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية. ومن الجلي أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي تجاهل الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كان قد تم إجهاضه بمثل هذا الاعتراف الذي عكس مواقف قطاع عريض من الرأي العام العالمي.

وقد صاحب هذا النجاح السياسي الضخم لمنظمة التحرير الفلسطينية وصعود الدبلوماسية العربية، عزلةً واضحة لإسرائيل في المجتمع الدولي. فقد جمّد عدد ضخم للغاية من دول العالم الثالث روابطه الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب معارضتها التي لا هوادة فيها للإجماع العالمي. وخلال الفترة الأخيرة من السبعينات كانت الدول التي تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من تلك التي تتعامل مع إسرائيل. وقد أدانت المنظمة الدولية إسرائيل بسبب خرقها لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ بخصوص أوضاع الأراضي المحتلة، وبسبب إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه. وقد نُظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم شعباً حرم من حقوقه الموروثة ويسعى للعودة إلى وطنه، من أجل توحيد مجتمعه المقسم، وليس باعتبارهم عرباً يهددون بإلقاء إسرائيل في البحر.

وقد عُزيَت الانتصارات السياسية العظيمة لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى استثمار نظام الدول العربية لموارد اقتصادية ودبلوماسية، في إطار حملته لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض. وكان الحصول على قرار بشأن قضية فلسطين بمثابة الضمانة الأكيدة لهيمنة النظام العربي فيما بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر. وهكذا فإن العلاقة بين هذا النظام الذي كان مهادناً إلى درجة كبيرة وبين ما يفترض أنها حركة مجابهة فلسطينية، كانت تتميز بكونها مشاركة أضداد حدُّ الاتفاق الأدنى فيها هو الحلّ السياسي للمشكلة الفلسطينية. ومن سخرية الاقدار، إلى حد ما، أن مشكلة فلسطين قد بقيت باعتبارها الموضوع الرئيسي في

---

(٥) قرارات الجمعية العمومية: (٢٥٣٥) في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩؛ (٢٦٤٩) في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، (٢٧٨٧) في ٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧١ و (٢٧٩٧) في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١.

(٦) انظر: قرار الجمعية العمومية (٣٢١٠) في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٤.

جدول الأعمال الدبلوماسي للدول العربية، في حين أن التيار الثوري (الفلسطيني في الأساس) كان قد تم احتواؤه بالفعل في عام ١٩٧٣. وقد علق مراقب فطن على هذا التناقض بقوله: «وإحدى دلالات الارتفاع بالمشكلة الفلسطينية إلى هذا المستوى من الأهمية السياسية ان هذا كان «ثمناً» لاحتواء الثورة الاجتماعية العربية»[٧]. وقد كان هذا اتفاقاً غير مكتوب، حيث تحطّ منظمة التحرير الفلسطينية من وضعها الثوري في مقابل الخِرَق المالية والدبلوماسية العربية. وهكذا فإن منظمة التحرير الفلسطينية سوف يتم تمكينها من «إزالة آثار العدوان»، وهي مهمة أكثر احتراماً، وأسهل في الممارسة، من الإطاحة بالنظام العربي. ومن هنا كان العرض العربي للاعتراف بالمنظمة «ممثلاً شرعياً وحيداً» في الرباط.

وقد كان نجاح الاستراتيجية المشتركة للعرب ومنظمة التحرير الفلسطينية يتوقف على تعاون الولايات المتحدة الأمريكية وموافقتها. وبعد فترة من التردد، عملت الولايات المتحدة الأمريكية عرّابا لكامب ديفيد ووجهت ضربة للاستراتيجية العربية. إن معاهدة سلام منفصل بين مصر وإسرائيل يواكبها تصور مستقبلي بشأن كيان منقوص في الضفة الغربية، كان لا بد لها من أثر لا يسبر غوره في الوطن العربي. فالقبول العربي بكامب ديفيد لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة العداء لمنظمة التحرير الفلسطينية ونقص المشاركة في العمل معها. وهكذا فإن كامب ديفيد، وصعود الليكود في إسرائيل، قد جاءا ليعلنا صراحة انتهاء الطور الثاني الذي استمر من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٧، والذي كان بمثابة المقدمة لحقبة مظلمة من العلاقات السلمية.

٣ ـ الطور الثالث: ١٩٧٧/ ١٩٨٢

تميّز الطور الثالث، والأخير، الذي بدأ في عام ١٩٧٧ بتغييرات أساسية محددة في سياسات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الشرق الأوسط. فبعد فترة من التذبذب بين عناصر التسوية عن طريق التفاوض حاولت الولايات المتحدة أن تسيطر على الأمور عن طريق بناء علاقة خاصة مع إسرائيل مع الحفاظ على علاقات الصداقة مع ما يسمى بالدول العربية المعتدلة. وقد عمل الرئيس كارتر عرّابا لاتفاقات كامب ديفيد، مهيئاً المسرح لعلاقات أقوى مع اسرائيل. واستحدث ريغان وهيغ الاهتمام بالإجماع الاستراتيجي، ليضما كلا من الدول العربية وإسرائيل ضمن سياسة احتواء جديدة. وقد عبّر مبدأ كارتر، الذي عدّله ريغان، عن النهج الأمريكي تجاه الشرق الأوسط خلال هذا الطور الثالث.

---

(٧) Khalil Abu-Rouwayda, «Pax American in Middle East.» (1984), p.4.(Unpublished Manuscript)

وفي غضون ذلك كانت المشكلات الداخلية في إسرائيل تتعقد بسبب عزلتها التي نشأت عن الهجوم الدبلوماسي العربي. وقد ساهمت هذه المشكلات بدورها في نجاح الليكود في الانتخابات الإسرائيلية في ١٩٧٧. وقد الغت حكومة الليكود التي كان يرأسها مناحم بيغن بسياسات حكومة العمل سياسات حزب العمل. وبدا الليكود كما لو أنه قد جاء ليعكس الاتجاهات التي انطلقت منذ ١٩٧٣، ولكي يفسد النصر الدبلوماسي الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية، ويزيل أي مشاعر ودّية تمكنت الحكومات العربية من كسبها من واشنطن. وقد كان الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني مثار إزعاج لقيادة الليكود، أكثر من أي شيء آخر، مما أدى إلى غزو لبنان في ١٩٨٢ في نهاية الأمر.

وعلى أي حال، فإنّ إسرائيل قد شاركت قبل الغزو في حملة ثلاثية المقاصد لتعكس مثل هذا التوجه، ولكي تعوق خيار الاستقلال الفلسطيني الذي تولته الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالرعاية الفائقة. وقد التمست إسرائيل هذا التعويق من خلال سبل ثلاثة محددة، إذ روجت، على المستوى الدبلوماسي، للفكرة الغامضة التي تشير الى أن قيام الدولة الفلسطينية لا بد أن يكون له آثاره السلبية على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وكذلك على الاستقرار الإقليمي، وأن مثل هذه الدولة لا بدّ أن ينظر إليها باعتبارها دولة تحرير وحدوي، ومصدراً للقلاقل، ولا ضرورة لها، كما أن مصيرها الغالب أن تكون قاعدة للقوة السوفياتية. وقد جربت إسرائيل التعويق العسكري، كمدخل ثان، عن طريق تصعيد مستويات العنف في وثبات واسعة، وذلك بقصف القواعد العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتفجير القنابل في القيادات الفلسطينية. وفي المدخل الثالث كان تطبيق سياسة «القبضة الحديدية» في المناطق المحتلة، والضم الفعلي للضفة الغربية من خلال تصعيد بناء المستوطنات، وإحداث تكامل اقتصادي بينها وبين إسرائيل.

وكان كامب ديفيد، هو الآخر، ضمن محاولات الليكود لهدم المشروعية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونقض النجاح الدبلوماسي لها. وقد أدى كامب ديفيد إلى تحييد مصر وإضعاف العرب المعتدلين، كما أنه قيد الاندفاعة الأمريكية لتحقيق حل سلمي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

فقرار مصر المشؤوم بالانقطاع عن الوطن العربي والبحث عن ترتيبات ثنائية مع إسرائيل، بينما فلسطين والجولان تحت السيطرة الإسرائيلية الفعلية، كانت له آثار بعيدة المدى على تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي. لقد أدى هذا القرار إلى انقسام الوطن العربي، ثم إلى حدوث الاستقطاب فيه، وبدء العد التنازلي، حتى إن الوطن العربي كان في حالة شلل كامل حين حدث الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢، كما كانت منظمة التحرير الفلسطينية، التي حققت نصراً دبلوماسياً ملحوظاً في السبعينات، منفردة ومرتبكة

الخطى. إن عدم التوازن الذي خلفه كامب ديفيد قد جعل الوطن العربي أكثر عرضة للعدوان الاسرائيلي، إلى حد أن العون الدبلوماسي والاقتصادي قد بات بغير فعالية. وقد سددت إسرائيل بالفعل عدداً من الضربات الخطيرة للوطن العربي في أعقاب كامب ديفيد، منها: الغزو الشامل لجنوب لبنان في ربيع ١٩٧٨، الاختراق الجريء للمجال الجوي لبلدان عربية ثلاثة لكي تقصف المفاعل النووي قرب بغداد في ١٩٨١، والهجوم الجوي الوحشي على قلب بيروت في تموز/يوليو ١٩٨١، وضم مرتفعات الجولان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، والذي اتبعته بغزو لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢.

وقد قوبل الغزو اللبناني بالعجز العربي التام. فالعربية السعودية، التي أشهرت سلاح النفط في ١٩٧٣ لدعم العمل العسكري المصري ـ السوري، أعطت تأكيدات بأن الانتقام الاقتصادي غير وارد. والالتزام المصري بمعاهدة السلام مع إسرائيل كان لا بد أن يبقى متماسكاً. أما بقية الوطن العربي الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينات فقد التزم الصمت.

لقد إستهدف غزو ١٩٨٢، ضمن أشياء أخرى إنهاء المأزق الذي أدى اليه كامب ديفيد، وخلق واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط تستطيع إسرائيل في إطاره أن تكون الشريك الأصغر في السلام الأمريكي، أي أن تكون الهيمنة الإسرائيلية واسعة المدى. لقد كان الغزو، في جوهره، رداً على التهديد الاستراتيجي الذي مثله التوافق العربي ـ الأمريكي في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وعلى بلوغ شرعية منظمة التحرير الفلسطينية أوجها في السبعينات، وعلى تذبذب الولايات المتحدة الامريكية.

لقد تم في الامم المتحدة، بالفعل، شطب مشكلة فلسطين كموضوع رئيسي في جدول أعمال الشرق الأوسط، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد تعتبر الممثل الشرعي الوحيد.

ويمثل اتفاق حسين ـ عرفات في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ تنازلاً جوهرياً، يراه فلسطينيون كثيرون تهديداً لمبرر وجود منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية. وإذا ما تذكرنا أن هذه العناصر كانت تُعامَل باعتبارها الحد الأدنى الذي لا يمكن تجاوزه في إطار الحملة الدبلوماسية الفلسطينية ـ العربية المشتركة خلال العقد الماضي، يستطيع المرء أن يستنتج أن الشعب الفلسطيني هو الآن أبعد كثيراً عن أهدافه الدنيا، مما كان عليه منذ سنوات عشر خلت. والتساؤل الآن هو ما إذا كانت السنوات العشر المقبلة يُحتمل أن تشهد المزيد من التعرية في الموقف الفلسطيني، أو أن تشهد ارتفاع المد. ان الإجابة تتوقف على طبيعة القيود التي سوف تأتي بها التطورات المحلية والإقليمية والعالمية.

ثانياً: القيود الفلسطينية

١ ـ المحيط المحلي

القيدان المحليان الرئيسيان على الحركة الوطنية الفلسطينية هما تفتت منظمة التحرير الفلسطينية، والعرقلة الإسرائيلية الفعالة لكل تسوية إقليمية دائمة يمكن أن تمنح الفلسطينيين حق الوجود المستقل.

إن وجود فصائل ثلاث متعادية داخل منظمة التحرير الفلسطينية منذ معارك طرابلس عام ١٩٨٣ يكوّن القيد الرئيسي على مقدرة المنظمة على تعقب أهدافها وهي متماسكة ومستقلة الإرادة(٨). وإذا لم تتم تسوية هذا الصراع في إطار تناسق وتعاون عربي متبادل، فإن الفلسطينيين سوف يُواجَهون بما يُملى عليهم من الخارج. ولا تستطيع سوريا، ولا الأردن، أن تَعِد الفلسطينيين بتحقيق أهدافهم، في المدى القصير. والفلسطينيون الذين قرروا المراهنة على الأردن يركّزون على الحاجة إلى «انقاذ الأرض»، ويتصوّرون رسالتهم عملية إنقاذ في مواجهة توطيد متواصل للاحتلال الصهيوني(٩). ومن منظور هؤلاء فإن نظام مبارك قد طرح كامب ديفيد جانباً بالفعل(١٠). وقد رحب هؤلاء باستعادة الأردن لعلاقاته مع مصر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، باعتبارها خطوة في اتجاه تسوية تقوم على أساس «الأرض في مقابل السلام»، بالرغم من أن أحداً من هؤلاء القادة لا يتوقع، في الوقت نفسه، أن يتمكن الارتباط بالأردن من تحقيق الحد الأدنى الذي لا يمكن تجاوزه من الطموحات الفلسطينية.

والفلسطينيون الآخرون الذين يتبنّون الموقف السوري، أو الذين يرفضون تأييد الارتباط بالاردن، مقتنعون أن حدود الإنصاف الدنيا قد تم استبعادها تماما بسبب توازن القوى القائم والمنظور. والبديل لدى هؤلاء هو التماسك انتظاراً لتوازن إقليمي للقوى أكثر ملاءمة، يمكن أن تتم مراكمته عن طريق مقاومة صامدة للاحتلال الاسرائيلي، وإعادة تنشيط الهجوم على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. ويستمد هؤلاء الالهام من نجاح المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، ومن وقفة سوريا ضد سيطرة الولايات المتحدة.

---

(٨) Text in: *Palestine Perspective* (Washington, D.C.), no. 14 (1985), p.6.

(٩) كتب هذا المقال قبل التطورات الاخيرة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وتجميد الحوار بينهما. (المحرر)

(١٠) يغلب أن المؤلف يقصد هنا أن يشير الى التخلي عن إطار العمل لحل مشكلة الضفة الغربية وغزة والذي تضمنته اتفاقيات كامب ديفيد حيال معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية والتي يؤكد النظام المصري دائماً التزامه بها. (المترجم)

٢ ـ المحيط الإقليمي

الوضع الاقليمي ليس أقل خطراً فيما يتعلق بمستقبل فلسطين. فالانقسامات والقيود ستستمر في تعويق أي فرص حقيقية لإنصاف الفلسطينيين. وطالما أن حكومات عربية معينة تواصل الاحتفاظ بصيغ خفية لعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لن تكون راغبة في مواجهة الولايات المتحدة بسبب دعمها غير المحدود للسياسات الإسرائيلية أو قادرة على ذلك. إن هذه الدول العربية مشغولة باحتياجاتها الأمنية قصيرة الأجل لحماية النظام، وبمبيعات الأسلحة. إن ظاهر سلوك كل من الملك السعودي والرئيس المصري في واشنطن مؤخراً، كان مرتبطاً بالعلاقة الثنائية التي تربط بلد كل منهما بالولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من كونه مرتبطاً بفلسطين، وذلك على الرغم من سيطرة الموضوع الفلسطيني على الجزء العلني من هذه الزيارات. والواقع أن زيارة الملك فهد للولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير ١٩٨٥ كانت تعني المزيد من التآكل للحقوق الفلسطينية. فقد التزم الصمت تجاه مشكلة القدس، والدولة الفلسطينية، والهوية التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي العناصر الثلاثة الحاسمة لمؤتمرات القمة في الرباط (١٩٧٤)، وفاس (١٩٨٢)[١١]. وعلى النقيض من إسرائيل التي تعتبر مساعدات الولايات المتحدة مكافأة لها على سياسة تأمين المصالح الأمريكية، فإن الدول العربية تستجدي وتعتذر، وكثيراً ما تذكرها واشنطن أن لا تبالغ في شأن قيمتها الاستراتيجية. إن إدراك الكسندر هيغ للأهمية الاستراتيجية لم يتجاوز البتة اعتبارها علاقة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين اسرائيل.[١٢].

يُضاف إلى ما تقدم احتمال أن تُحبَط توقعات العرب بشأن وقفة أكثر حزماً للولايات المتحدة الأمريكية ضد إسرائيل خلال الفترة الرئاسية الثانية لريغان. ولا تقوم أي دلائل تشير إلى أن معاملة اسرائيل كرصيد استراتيجي سوف تتوقف في واشنطن. والحقيقة أن العلاقة الخاصة بينهما قد تدعمت مؤخراً. إن الخلط بين أهمية هذا العالم في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية، وبين أهمية التصويت اليهودي في الانتخابات الأمريكية، يؤدي إلى اساءة فهم الحقيقة. والذي فشلت الدول العربية في تقديره هو أنها هي، وليست الولايات المتحدة الأمريكية، الأكثر عرضة للخطر. فهبوط العائدات النفطية، جنباً إلى جنب مع نقص اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على واردات النفط العربي، مع زيادة مماثلة في الاعتماد

---

(١١) انظر: Naseer Aruri, «The PLO and Jordan Option,» *Middle East Research and Information Project* (April 1985).

(١٢) انظر: Naseer Aruri, et al., *Regan and the Middle East* (Belmont, Mass.: AAUG, 1983), pp.5-10.

العربي على الولايات المتحدة لاستيفاء الاحتياجات الأمنية، قد حرمت العرب من أي نفوذ فعّال يمكن استخدامه لنصرة الحقوق الفلسطينية. إن «السنوات السبع العجاف» التي قال اسحق رابين في ١٩٧٥ إن اسرائيل يجب أن تصبر عليها قد انقضت منذ سنوات ثلاث، وقد خسر الوطن العربي بالفعل كل فعاليته خلال هذا العقد المنصرم. وليس هناك من مؤشر على أن العقد القادم سوف يقدم فرصاً أفضل.

إن الضغط الجماعي العربي في واشنطن من أجل مبادرة جديدة من الولايات المتحدة الأمريكية تتفق مع الإجماع العالمي، في المدى القريب أو المتوسط، لا يحتمل أن يُثبت أي نجاح يفوق تلك الجهود البائسة لترويج خطة فاس، عن طريق لجنة من الملوك والرؤساء العرب، على مدى العامين ونصف العام، أو الزيارات الأخيرة للملك فهد وللرئيس مبارك. فإدارة ريغان لم تؤجل فقط مناقشة طلب العربية السعودية شراء أسلحة خلال زيارة الملك فهد لواشنطن في شباط/فبراير ١٩٨٥، بل إن ريغان قد أخطر الملك أيضاً أن مبررات العرب لمبادرة أمريكية جديدة ليست قوية بما فيه الكفاية، وذلك يعني أن الشروط الأمريكية والإسرائيلية للتسوية لم يتم استيفاؤها رغم اتفاق حسين ـ عرفات في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥. وقد قيل للعرب إن الاتفاق تنقصه المصداقية، كما أن «إطاره العام المشوش»[١٣] لا يؤهله لأن تكترث إسرائيل به جديا، رغم أنه «خطوة في الاتجاه الصحيح». وقد حثّت واشنطن العرب، دونما مسوغ لذلك، على أن يكفوا عن مناوراتهم البلاغية، وأن يتفاوضوا مع إسرائيل. وقد أصدر ريتشارد ميرفي وكيل وزارة الخارجية الأمريكية التحذير التالي لأصدقاء أمريكا من العرب:

«إذا كان عام ١٩٨٥ هو عام الفرصة، كما يقول القادة العرب، فسيتحتم على القادة العرب أنفسهم إلى اتخاذ بعض القرارات الصعبة. وأحد الأشياء المؤكدة في عام ١٩٨٥ هو أن أحداً من القادة الإسرائيليين لن يكون راغباً في الجلوس إلى مائدة المساومات مع ممثل علني لمنظمة التحرير الفلسطينية، سواء أكان هذا في مؤتمر دولي، أو في مفاوضات ثنائية، كما أننا سوف لا نسأل الإسرائيليين أن يفعلوا هذا. ودون حضور الإسرائيليين، فإنه لن تكون هناك مفاوضة، ولا فرصة، للتحري عما قد تكون إسرائيل راغبة في مقايضته بالسلام»[١٤].

ويمثل هذا فرقاً جلياً عن العلاقة التي كانت بين واشنطن وبين الدول العربية في فترة حكم كارتر. فالدول العربية مطلوب منها في بساطة أن تتخلى عن منظمة التحرير الفلسطينية. ويبدو أن التطورات في المنطقة التي أدت إلى اختطاف السفينة «أكيلي لاورو»

---

(١٣) *New York Times*, 25/2/1985.

(١٤) Richard Murphy, «Maintaining Momentum on the Middle East Peace Negotiations,» *Current Policy* (U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs), no. 726 (27 June 1985).

وإلى أعمال عنف أخرى في كل أوروبا، قد مكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من تطوير هذه المطالبة بطريقة عنيفة ومتشددة. وقد كشف إصدار التحذيرات الصارمة من الرئيس مبارك والملك حسين إلى منظمة التحرير الفلسطينية عن نجاح هذه الاستراتيجية. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وجّه مبارك إنذاراً الى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية: إما أن يقبل القرار ٢٤٢ صراحة، وإما أن يصبح ما أطلق عليه «الخاسر الأكبر».

يطالب حسين ومبارك عرفات بتوقيع وثيقة تعتبر الفلسطينيين مجرد «لاجئين»، وإن كانت لا تؤدي بالضرورة إلى استعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو السيادة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه فإن عودة حسين المتباهية إلى التقارب مع الرئيس السوري حافظ الأسد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ قد خُططت بقصد تمكين حسين من التخلي عن عرفات، ومن تجميد اتفاق عمان الموقع في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥[١٥]، وبطريقة تتيح له رد الاتهام بأنه يسعى إلى سلام منفصل. ولم تُخدَع منظمة التحرير الفلسطينية من مصر والأردن اللذين احتضنا عرفات بعد معركة طرابلس فحسب، ولكنها أيضاً هُجرَت من الأنظمة العربية المسماة بالتقدمية، والتي أسست «جبهة الصمود والتصدي» من أجل معارضة سلام كامب ديفيد. «والعراق، الذي استضاف ذلك الاجتماع في ١٩٧٨، مُستوعَب الآن تماماً في حربه المتواصلة ضد ايران، وهي الحرب التي أبرز ريتشارد ميرفي أثرها على مستقبل فلسطين على النحو التالي:

> على الجانب العربي أحسب أنه أمر هام أن يعلن العراق صراحة أنه مهيأ لدعم أي اتفاق يكون مقبولاً للفلسطينيين. فهذا يعبر عن عراق يختلف كثيراً عن هذا الذي استضاف تجمّع الرافضين في بغداد بعد كامب ديفيد»[١٦].

وحرب العراق مع إيران لم تستنزف الموارد الاستراتيجية العربية فقط، ولكنها خلقت أيضاً فهماً خطيراً للأولويات بتركيز الضوء على «التهديد الفارسي» للميراث العربي. وقد تبلورت أهمية هذه الظاهرة في حقيقة تزايد الانقسام داخل الوطن العربي، إذ بدأ العرب في منطقة الخليج يشعرون «بالتهديد الشيعي» الذي بدأ يهمهم أكثر من التهديد الصهيوني. وهكذا فإن الدول العربية التي وافقت في قمة بغداد في ١٩٧٨ على عقاب مصر وعزلها بسبب تخريبها التضامن العربي، قررت بعد الحرب العراقية ـ الايرانية أن تردّ اعتبار مصر وأن تعلي من قَدْرها باعتبارها حصناً في مواجهة إيران. وعيّنت منظمة التحرير الفلسطينية لنفسها دوراً منسجماً مع هذه الاستراتيجية، وانضمت الى المتحوِّلين بقصد إعادة ترتيب الصفوف العربية في السبعينات المتأخرة. ومع ذلك لا يحتمل، حتى الآن، أن يتم تضمين

---

(١٥) وهو ما تم فعلاً مؤخراً. (المحرر)

(١٦) Murphy, Ibid.

اهتمامات منظمة التحرير الفلسطينية، في جدول أعمال مجلس التعاون الخليجي لمدة طويلة. وفي الوقت نفسه، كانت الاستراتيجية الإقليمية لسوريا تستند دائماً إلى السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية. وطالما استمر هذا المراوغ عرفات يقود الدفة، فإن هذا الهدف لن يتحقق. ومن هنا كان الضوء الأخير السوري لهجوم المتمردين على قوات عرفات في طرابلس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، ولهجوم مسلحي حركة أمل على المخيمات الفلسطينية قرب بيروت في صيف ١٩٨٥.

إن الأثر الجمعي لكل هذه العوامل على الآمال الفلسطينية كان كالحاً للغاية. فمنظمة التحرير الفلسطينية وجدت نفسها منحرفة في اتجاه العرب المحافظين، وحقيقة الأمر أنها قد اشترت الخط المصري الذي يسعى دون أمل لمبادلة السلام بالأرض، ثم وجدت نفسها بغير خيار اللهم إلا الخيار الأردني الذي ثبت فعلاً أنه ليس خياراً.

٣ ـ المحيط العالمي

لا يبشر البعد العالمي للصراع العربي ـ الاسرائيلي بأكثر مما يبشر به البعد الإقليمي. فقد ولت الأيام التي كان الاتحاد السوفياتي فيها مشاركاً فعالاً في البحث عن تسوية عن طريق التفاوض. لقد آذنت دبلوماسية كسينجر المكوكية التي بدأت في ١٩٧٤ بعملية يتم من خلالها حرمان الشرق الأوسط من استغلال التنافس الطبيعي بين القوى العظمى. وتدريجياً، بات الشرق الأوسط على طريق التحول إلى أمريكا وسطى ثانية. والبلاغ الأمريكي ـ السوفياتي المشترك الذي ولد ميتاً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ كان أمراً شاذاً، سرعان ما أجهزت عليه ورقة عمل ديان ـ كارتر خلال أيام لاحقة.

لقد تضاءل الاتحاد السوفياتي فعلاً ليصير حجر عثرة، ومعارضاً مزمناً أكثر من كونه شريكاً نشيطاً في البحث عن السلام. إن مساهمة الحكومات العربية في استبعاد السوفيات عما يسمى عملية السلام يعكسها في وضوح القرار العربي شبه الإجماعي باللّعب طبقاً لقواعد اللعبة الأمريكية. ومنذ ضغط العرب على إدارة كارتر في ١٩٧٧ لعقد مؤتمر دولي، لم تبذل أي محاولة عربية جادة في هذا الاتجاه. يضاف الى ذلك أن مصر والأردن قد هوّنتا مؤخراً من أهمية هذه الفكرة التي ظهرت في قرارات المؤتمر الوطني الفلسطيني السابع عشر، والتي تكررت في اتفاق حسين ـ عرفات[١٧]. وحتى الاتفاق ذاته قد تدنّى بأهمية هذا المؤتمر الدولي إذ استخدم لغة تجعل دوره احتفالياً أكثر من كونه جوهرياً. والتسوية المتصوَّرة في هذا

---

(١٧) تصريحات لاسامة الباز، عصمت عبد المجيد، وطاهر المصري في:
Washington Post, 4/12/1984, and *New York Times*, 2 and 7/12/1984.

الاتفاق لا يتمّ الوصول إليها في إطار مؤتمر دولي، إنما تحت مظلته أو في «ظله» فقط. فالمؤتمر الذي سيعيد تقديم الاتحاد السوفياتي إلى دبلوماسية الشرق الأوسط لا مكان له في جدولي أعمال الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث تملك كل منهما حق النقض (الفيتو) في قضايا الحرب والسلام في المنطقة. وقد استوعب الوطن العربي هذه الحقيقة وكف عن تحديها جدياً منذ كامب ديفيد. ولذا لم يكن للاتحاد السوفياتي تأثير ذو شأن خلال الغزوين الأخيرين للبنان، وفيما تبعهما من أعمال دبلوماسية. كما كان غياب الشرق الأوسط من جدول لقاء القمة بين ريغان وغورباتشوف في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، أمراً ذا دلالة. وقد واكب هذا القبول العربي بالأطر الأمريكية اقتناع أوروبي مماثل بالهيمنة الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية. وكان إعلان (البندقية) في حزيران/يونيو ١٩٨٠ آخر الجهود الأوروبية لإصلاح الخلل الدبلوماسي في الشرق الأوسط. والحقيقة أن الرغبة الأوروبية في البقاء في الهامش، في حين تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية للأمام في سرعة، وكذلك القبول العربي بالإطار الأمريكي، قد أبقيا الاتحاد السوفياتي خارج الصورة.

وفي إطار هذه القيود على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية، نرى منظمة التحرير الفلسطينية متروكة تماماً لرحمة الولايات المتحدة الأمريكية، وطناً عربياً يثير عجزه الرثاء، ويفتقد حالياً إرادة ممارسة القرار المستقل. ووفقاً لهذا المعدل، فإن المباراة الدبلوماسية سوف تستمر على أساس شروط الولايات المتحدة الأمريكية التي تتطلب عالماً عربياً مذعناً تماماً. وهذه الشروط تستبعد البيانات الأساسية بشأن فلسطين في الرباط (١٩٧٤)، وفاس (١٩٨٢)، والجوانب الجوهرية في الاجماع العالمي. وهي تتضمن صيغة لحفظ ماء الوجه صُمِّمت لتتلاءم مع المصالح الأمنية الضيقة للأنظمة العربية، أكثر من توائمها مع الهموم الفلسطينية بشأن الحقوق الأساسية. إن أقصى ما يُتوقع نتيجة لدبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل ليس سوى معادلة ناقصة تسمح بحكم إسرائيلي ـ أردني مشترك للضفة الغربية وغزة.

ثالثاً: الخيار الأردني: ما هي حدود حيويته؟

إن القيود التي شرحناها آنفاً هي التي فرضت الخيار الأردني الذي أيده المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر، وتمت صياغته في اتفاق عمان في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥. فما الذي يحتمل أن يقدمه هذا الخيار؟ وكيف تتصوره المؤسسة السياسية الإسرائيلية؟ يجب أن نعترف ابتداء أن خطة ألوَن الأصلية في ١٩٦٨، مع مثيلتها خطة الملك حسين بشأن المملكة المتحدة في عام ١٩٧٢، إلى التوقف عن العمل بسبب التغيرات السكانية والإقليمية والاقتصادية والسياسية خلال السنوات السبع عشرة المنصرمة. ولذا لا يوجد خيار أردني بحد ذاته، إنما هناك خيار أردني ـ فلسطيني.

وبالرغم من أن الحتم السكاني لا يزال يثقل بشدة على الصياغات الايديولوجية والاستراتيجية للمؤسسة السياسية الاسرائيلية، وهو أمر معهود في الخطاب الصهيوني، فإننا نشهد الآن مجافاة بينة للمنطق الصارم الذي فرض الخيار الأردني. فحزب العمل، الذي هو المتمسك الرئيسي بهذا المنطق، يبدو، أنه يبحث عن إجماع جديد يتكيف به مع الحقائق السكانية والإقليمية الحاضرة. والليكود، في الطرف المقابل، لديه حلوله الخاصة «للمشكلة السكانية» والتي تشمل الإبعاد القسري في سبيل توازن سكاني أكثر قبولاً. ويختلف مهندسو السياسات في حزب العمل على مدى علاقة الكيان المنقوص في الضفة الغربية مع كل من الأردن وإسرائيل. إن أبا إيبان، وهو صوت قوي يساند النقاء العنصري ويؤيد الخيار الأردني، يدافع الآن عن حل يستبعد التسوية الإقليمية. وهو يدعو، بدلاً من ذلك، إلى «تسوية وظيفية» تتفق مع نموذج دول البينيلوكس، وفيه يكون نمط العلاقة بين إسرائيل والأردن وفلسطين على غرار العلاقة بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ[١٨]. وقد عبر ناداف سافران عن هذه العلاقة هكذا: «وبالطبع فإن فلسطين سوف تكون لوكسمبورغ، والأردن سوف يكون بلجيكا وإسرائيل سوف تكون هولندا... وعليك أن تنتهي إلى دولة ذات سيادة في إسرائيل لديها قوتها، ودولة ذات سيادة في الأردن لديها قوتها، ودولة ذات سيادة في فلسطين دون قوة، ولكن بكل عناصر السيادة الأخرى من راية وتشريع وأختام وما شابه ذلك»[١٩].

ويبدو أن تحوّل إيبان عن الرؤية الصهيونية المتشددة، التي تميز بها حزب العمل، جاء على الأغلب نتيجة وجود ١١٤ مستوطنة استعمارية على ما يزيد عن ٥٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية. وقد فرضت هذه المستوطنات وجودها على أطر التسوية التفاوضية الامريكية ـ الإسرائيلية، بمجالسها المحلية و نظمها القضائية وجيوشها الشعبية وقدرتها العالية على ممارسة الضغوط. وتعترف خطة ريغان، مثلها مثل برنامج حزب العمل، باستمرار وجود هذه المستوطنات. ويكيف نموذج إيبان وضع ما يزيد عن المائة مستعمرة بمنطق أن «الحدود سوف تكون خطوطاً بيضاء في الشوارع، وسوف تكون دلالتها أدنى كثيراً من الحدود بين ماساتشوسيتس وبين نيوهامبشاير»[٢٠].

ولا يشارك إسحق رابين وزير دفاع العمل في هذه الرؤية، ويبدو أنه يفضل الخيار الأردني ـ الفلسطيني الذي يتم في إطاره إلحاق حوالى ٦٠ بالمائة من الضفة الغربية بإسرائيل ضمن تسوية نهائية: «وليس هناك حل آخر غير هذا الذي يرتبط بالأردن... وسوف يتيح هذا الحل لإسرائيل أن تحتفظ بحدود آمنة على نهر الأردن لفترة لا أستطيع أن أحدد مداها في اللحظة القائمة، ويسمح بإعادة أجزاء من الضفة الغربية وغزة لتشكل كياناً مع الأردن، بعلم واحد وجيش واحد وعاصمة واحدة هي عمان. ولن يكون لي اعتراض إذا ما قرر الأردن والفلسطينيون فيما بعد إقامة كانتونات في إطار دولة واحدة

---

(١٨) Nadav Safran, «The Jordanian Option,» *Movement* (Boston), (November 1984).

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

ذات سيادة في شرق الأردن وغربه. وكل هذا بشرط أن يتم التوقيع على اتفاق السلام بين دولة إسرائيل وبين دولة أردنية ـ فلسطينية واحدة»(٢١).

وإذا ما تذكّرنا الظروف القائمة ونظرنا في اتجاه العقد القادم، فإن قاسماً إسرائيلياً مشتركاً لا يحتمل أن يجنح إلى أبعد من حدود معادلة ثلاثية الأطراف من كامب ديفيد (التي يفضلها الليكود)، وخطة ألوّن ـ رابين (التي يفضلها العمل)، وخطة ريغان (التي يتوقع أن تعاود الولايات المتحدة الأمريكية إحياءها في ظل شروط ملائمة). وهذه «التسوية» بين الأحزاب الإسرائيلية لا يحتمل أن تركز على الحقوق الوطنية للفلسطينيين، ولا على حق اللاجئين في العودة، ولا على وضع القدس، ولا على حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الفلسطينيين، ولكنه سوف يركز على ما إذا كان الحكم الذاتي الفلسطيني سوف يكون للأرض أم للسكان، وعلى كمية الموارد المائية في الضفة الغربية، والعمل، والتجارة، والموارد السياحية، التي يسيطر عليها نظام الحكم الذاتي. وسوف تركز على العلاقة القانونية بين المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية وبين نظام الحكم الذاتي، وعلى طبيعة الروابط الكونفدرالية بين الأردن وبين نظام الحكم الذاتي. وفي إطار تلك المفاوضات فإن إسرائيل سوف تلعب أغلب أوراقها ضد كلّ من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، بينما سيظهر الأردن بعضاً من أوراقه الخاصة ضد منظمة التحرير الفلسطينية. وإذا ما أثبتت الأخيرة أنها غير متعاونة، فإن الأردن سوف يكون قادراً على استدعاء فلسطينييه الذين هم مُمثّلون جيداً في الوزارة القائمة، والمتمكنون استراتيجياً في الضفة الغربية. وفي مثل هذه الظروف، فإن المساند الوحيد لمنظمة التحرير الفلسطينية يحتمل أن يكون سوريا.

ويتوقع أن تكون إعادة التجسيد هذه لكامب ديفيد العرض الأفضل الذي يمكن إسرائيل أن تقدمه إلى الشعب الفلسطيني، طالما استمرت القيود التي يجب أن يتعاملوا معها وهي: نقص التماسك، وافتقاد قاعدة متينة، وافتقاد موارد مالية وعسكرية وتكنولوجية مستقلة، ثم العجز عن التعويل على دعم قوة كبرى. وإدراج الدعم المصري في قائمة منظمة التحرير، بهدف الحصول على سند في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ينطوي بداهة على قبول المنظمة بالتزام مبارك بكامب ديفيد. وإذا تذكرنا مزاج الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مصر لا يتوقع أن تقدم شيئاً. والورقة الأردنية هي الأخرى أقل فاعلية. إضافة إلى أن الشكوك الأردنية بشأن الوطنية الفلسطينية تعادل في قوتها شكوك الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وفي الوقت نفسه فإنه لا مصر تحت الحكم القائم، ولا الأردن، على استعداد للمخاطرة بحرب مع إسرائيل في المستقبل المنظور. وحتى الرابطة المصرية ـ الأردنية امامها فقط حتى أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ لكي

---

(٢١) *Yadiot Ahronot, 5/6/1984.*

تتمخض عن شيء، قبل أن يتولى إسحق شامير حكومة الوحدة الوطنية. وسوف يُواجَه الفلسطينيون وقتئذ باحتلال لا نهاية له، وبحالة لا حرب ـ لا سلم.

ولا يتوقع في ضوء الحقائق السكانية الجديدة، والنتائج الاجتماعية ـ الاقتصادية المترتبة عليها في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧، أن تستمر حالة اللاحرب ـ اللاسلم هذه مدة طويلة. لقد سجل التعداد السكاني العربي في الضفة الغربية وغزة زيادة قدرها ٣,٥ بالمائة منذ ١٩٨٣. وطبقاً للمجموعة الإحصائية لإسرائيل لعام ١٩٨٤، فإن هذا المعدل يناقض الزيادة ٢ بالمائة فيما بين ١٩٦٧ و١٩٨٣. ويمكن ردّ الزيادة منذ عام ١٩٨٣ إلى تناقص فرص الاستخدام في بلدان الخليج التي كان قد هاجر إليها قطاع هائل من العمال الفلسطينيين المهرة. وطبقاً للنتائج التي توصل إليها قسم الأبحاث في بنك إسرائيل فإن معدلات الهجرة إلى البلدان العربية كانت ١٧ مواطناً لكل ١٠٠٠ مواطن في الفترة ١٩٧٥/ ١٩٨٠، وانخفضت إلى ٩ في ١٩٨١، ثم انخفضت إلى ٣ لكل ألف في ١٩٨٣[٢٢]. وقد انضمت الاغلبية الساحقة من بين ٤٠٠٠ من خريجي الجامعات إلى فئات العاطلين.

وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الازمة الاقتصادية في إسرائيل، التي انتقلت إلى الأراضي المحتلة، حيث الناتج القومي الإجمالي لا ينمو، والإنتاج ينكمش، والاستثمار ينتهي الى جمود شديد. وهذه الحقائق الاقتصادية والسكانية لا يمكن التقليل من قدر دلالاتها الاجتماعية ـ السياسية في ضوء الإمكانات الثورية لانتفاض الجماهير العاطلة من فئات المثقفين والعمال اليدويين. والاحتمال الأرجح أن هذا الاتجاه سوف يتفاقم كلما ساءت الظروف الاقتصادية في إسرائيل وفي الأقطار العربية. ويمكن أن يؤدي هذا إلى تصعيد أنشطة المقاومة بين السكان العرب. وقد يؤدي هذا التصعيد بدوره إلى تقديم تعلّة لإسرائيل كي تشن حرباً جديدة يتمّ تخطيطها من أجل خفض التعداد السكاني العربي إلى نسب يسهل ضبطها. ويمكن أن يكون الضغط الإسرائيلي في اتجاه عمّان هو الاستجابة الاسرائيلية لحالة اللاسلم ـ اللاحرب على الجبهة الأردنية.

رابعاً: القيود الإسرائيلية

لمستقبل الوضع الفلسطيني بُعد اسرائيلي يظهر قيوده الخاصة على المستويين الإقليمي والداخلي. فعلى المستوى الإقليمي تعاني القوة الإسرائيلية «التي لا تقهر» من نكسة خطيرة،

---

(٢٢) انظر مقالات:

Danny Rubinstein, «Economic Woes in the Territories,» *Davar* (Jerusalem), 18/11/1984, and Zion Rabi, «Demographic Update,» *Ha'artz* (Jerusalem), 28/11/1984.

ذلك أن اسرائيل حاولت على امتداد أعوام ثلاثة ونصف أن تخلص نفسها من محنة الحرب التي شنتهـا لتـوطيد هيمنتها في لبنان، وبدلاً من ذلك تلاشت أغلب مكاسبها من هذه الحرب، وتراجعت قواتها العسكرية فعلاً، ولأول مرة، أمام الفدائيين العرب.

وعلى المستوى المحلي، تكتنف إسرائيل الأزمات السياسية والأخلاقية والاقتصادية. فقد أدى خليط الانغلاق القومي (الشوفيني) المتخوف من الأجانب، مع التعصب الديني الذي أذكته المشكلات الاقتصادية المَرَضية المتوطنة، إلى انقسام المجتمع الإسرائيلي وإلى إحداث أزمة حكم حادة. ورغم أن المجتمع الاسرائيلي يدعي الديمقراطية إلا أنه لم يبدِ إرادة غاضبة إزاء صعود الأجنحة المسلحة من الحركة اليمينية بتوجهاتها نحو الاستخدام الوحشي للقوة والارهاب، تحت مظلة الحماية من المؤسسات الدينية والعسكرية والسياسية. وقد حذر مثقفون إسرائيليون من اقتراب اليمين من المفهوم الفاشستي للدولة[٢٣].

وهذا التفسخ الأخلاقي يتفاقم بسبب اقتصاد مبتلٍ بتضخم رباعي الأرقام[٢٤] ودين خارجي هائـل يتسـاوى مع الناتج القومي الإجمالي، وعجز ضخم في الميزان التجاري، وميزانية دفاع سريعة التزايد (من ١٠ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٦٧ إلى ٣٢ بالمـائـة في الوقت الحاضر، في مقابل ٧ بالمائة للولايات المتحدة و٤ بالمائة لأقطار الحلف الأطلسي و١ بالمائة لليابان)[٢٥].

وليس من المحتمل أن تتيح مكافحة التضخم، الذي هو أكثر المشكلات المعترف بها علانية، ولا حتى خفض الإنفاق العسكري، فترة لالتقاط الأنفاس في إسرائيل. وقد كتب لورنس ماير في الواشنطن بوست ما يلي: «سوف تبقى إسرائيل في حالة عناء اقتصادي حادّ الى أن تبتكر حلاً لركودها الراهن، وتخلق وظائف إنتاجية، وتصدر أكثر مما تستورد، وتدفع فواتيرها دونما تعويل على صدقـات هائلة ترد من الخارج... وإلى أن تبتكر أنظمة للدعم المعاشي تعالج ما آلت إليه المعونة الأمريكية الأجنبية بالنسبة للحياة الإسرائيلية... والتي قدمت حوالى ١٩ بالمائة من ميزانية الحكومة في عام ١٩٨٥»[٢٦].

وتثير المستعمرات المأهولة جزئياً في الضفة الغربية والتي قدرت تكاليفها بحوالى ٧٥ مليون دولار سنـوياً (١٠٠٠٠٠ دولار لكـل عائلة مكـونـة من أربعـة أفـراد)[٢٧] بعض

---

(٢٣) انظر مقال استاذ الاجتماع: Yoran Peri, in: *Dawar*, 11/5/1984.

(٢٤) أي أن المعدل السنوي للتضخم صار يتجاوز ألفاً أو عدة آلاف بالمائة. (المحرر)

(٢٥) انظر مقال محرر الشؤون الاقتصادية: Nehmiah Stressler, in: *Ha'artz*, 16/11/1984.

(٢٦) Lawrence Meyer, «Israel as Public Works Project,» *The Washington Post*, 15/12/1985, p.c-1.

(٢٧) انظر: Peter Demant, «Israel-Settlement Policy Today,» *MERIP Reports* (July-August 1983).

وقد اعيد طبعه في: =

التساؤلات بشأن أولويات العمل الداخلي.

لقد ثبت أن لجوء إسرائيل إلى القهر، وأن نزوعها إلى بناء امبراطورية، مدمر أخلاقياً، وغير محتمل اقتصادياً وسياسياً. وإذا كانت الصرخة العالية من أجل إعادة التقويم لا يحتمل أن تأتي بتغيير في السياسة الوطنية على المدى القصير، فإن الأيام التي كان الصراع مع العرب فيها ينزع فتيل التناقضات الداخلية قد ولت. وسوف يكون لهذه الأزمات المتصاعدة أثرها على الخيارات الفلسطينية على امتداد العقد القادم، في مجتمع تتجاوز معيشته إمكانياته، ومثله كمثل أليس في بلاد العجائب. وقد كتب أبا إيبان في مقالة له بمجلة هاربرز يقول: «إن ما تعارفنا على وصفه بالمشكلة الفلسطينية هو في حقيقته مشكلة إسرائيل ذاتها»(٢٨).

وتستوي في الأهمية بالنسبة لمستقبل فلسطين التطورات على المسرح السياسي في الولايات المتحدة الأميركية، فعلى الجانب السلبي يُتوقع أن تواصل الولايات المتحدة الأمريكية احتكارها كقوة عظمى لدبلوماسية في الشرق الأوسط قاصرة عن إحداث أي تغيير في الوضع الراهن الإقليمي. ويبدو، في الوقت نفسه، أن العلاقات الخاصة الأمريكية ـ الإسرائيلية سوف تصير أقوى، وأن الرأي العام الداخلي تجاه إسرائيل سوف يثبت على ما هو عليه.

ويجب علينا أن لا نهون من قدر النكسات الخطيرة التي عانت منها الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان، مهما كانت الأحوال. فالأزمات الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية تشكل قيداً على مقدرتها تقرير مستقبل الشرق الأوسط، كما أنها تهدم مصداقيتها كقوة عظمى أو كحَكَم. وما هو حتى اليوم قيودٌ على الفلسطينيين قد يتحول في الغد الى فرص لهم.

إن الآفاق المستقبلية للفلسطينيين سوف تبدو قاتمة إذا ما حُللت في سياق الحكمة السائدة بشأن قواعد اللعبة التي حددتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وقبلتها الأنظمة العربية التي أعطت أولوية لاهتماماتها الأمنية في المدى القصير على مستقبل فلسطين. وحيث إنّ مبادلة الأرض بالسلام (وكأنما السياسة الدولية صفقة تبادل عقارات) قد احتلت موقع الصدارة في جدول الأعمال، وحيث إن الصرخات المدوية بشأن الفرصة الأخيرة للسلام ظلت تتردد برتابة مملة خلال ١٧ عاماً منذ احتلال الضفة الغربية وغزة، فقد

Naseer Aruri, ed., *Occupation: Israel Over Palestine* (Belmont, Mass.: AAUG, 1983), p. 164. =
انظر أيضاً: Ned Temko, «Israel's 190 % Inflation on Sparks Debate.» *Christian Science Monitor* (12 March 1984)

(٢٨) *Harper's*, (December 1984).

يكون من بواعث السخرية أن عدم استقرار النظام هذا الذي تعكسه جملة «الفرصة الأخيرة للسلام» في بلاغة، قد صار أهم وسائل الارتفاع العربي إلى موقف الند للند مع الولايات المتحدة! . والذي يحدث فعلاً أن الأنظمة العربية تهدد واشنطن باحتمال سقوط هذه الأنظمة ذاتها، وتأثير العواقب النهائية لهذا السقوط على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

إن متابعة الخيار الأردني إنما هي سعي وراء خيار لا وجود له . وإذا كان ليكود إسرائيل يرفض هذا الخيار، فإن الذين يدعون بالحمائم يشككون في جدواه. لقد انتهى ميرون بينفينستي بعد مسوح ضافية إلى أن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وغزة قد وصلت الآن إلى «حالة شبه دائمة»: «هناك مؤشرات قوية على أن النقطة الحرجة قد تم تجاوزها، وبالتالي فإنّ جميع المناقشات السياسية التي تؤسس على فرضية أن الأمور يمكن الرجوع عنها، لم تعد ذات موضوع، وقد تجاوزتها الأحداث»[٢٩] .

وحينما ضيّق سام دونالدسون من شبكة أخبار (ايه . بي . سي) على عيزر وايزمان في ٣ آذار/مارس ١٩٨٥ ليجيب عن سؤال بشأن استعداد إسرائيل للانسحاب من بعض الأراضي، قال: «نحن نستطيع المقايضة على المشاركة في عملية الحكم وليس على الأرض. . . محادثات مباشرة، دون وسيط . . ثنائية مع مصر، مع الأردن. . . . لا دور هناك لعرفات . . . حسين فقط . . . دعنا ننفذ ما توصلنا إليه في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩»[٣٠]. وبعد إلحاح في سؤاله عما إذا كان شيمون بيريز مستعداً لمقايضة الأرض بالسلام، قال: «لا . . . يجب أن تلتقي الوفود لمناقشة الحكم الذاتي»[٣١] . ويتحدث كل من أبا إيبان وإسحاق رابين، في الوقت نفسه، عن بعض صيغ للكانتونات . وقد استبعدت الولايات المتحدة الأمريكية الاستقلال الفلسطيني، وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، والمؤتمر الدولي.

والمتيقن أن الأنظمة العربية يقلقها أن ينتهي هذا الذي يسمى الخيار الأردني إلى الإخفاق، وأن المحافظة على الذات هي التفسير الوحيد لتشبث هذه الأنظمة به.

خامساً: مستقبل بديل

ركزت المناقشة السابقة على محاولات الفلسطينيين في الماضي وفي الحاضر وعلى محنهم، وعلى القيود التي فرضتها البيئة السياسية على السعي وراء الخيارات الفلسطينية، وذلك على مستويات ثلاثة هي: المستوى المحلي، والمستوى الإقليمي، والمستوى العالمي. والحقيقة

---

(٢٩) *Christian Science Monitor*, (25 April 1984).

(٣٠) تم الاستماع اليه في برنامج: «David Brinkley This Week.» (3 March 1985).

(٣١) المصدر نفسه.

المجردة هي أن الحركة الوطنية الفلسطينية تعاني من مشكلات هيكلية حادة. فهي تفتقر إلى قاعدة اقليمية سليمة ودائمة، وإلى موارد مالية وتكنولوجية وعسكرية مستقلة، وإلى ترابط عقلاني بين الوسائل وبين الغايات، وإلى بناء راسخ للعلاقات الخارجية. وتكتنف الحركة الوطنية الفلسطينية أيضاً ازمة في الزعامة والايديولوجية والتماسك والشرعية. وإذا ما بدت هذه المشكلات صعبة المرتقى، فإنّ مردّ ذلك، على أي حال، هو إلى أن النضال الفلسطيني قد انطلق ضد عقبات غير مواتية الى حد بعيد. فبطل الرواية الأول قد سعى بطريقة عابثة لتحويل صورته من قاهر استعماري استيطاني الى مقهور يوفّر له ميراثه عن الهولوكوست (المحارق النازية لليهود) درعاً يحتمي في حلبة العلاقات العامة. وإلى جانب احتكاره شبه الكامل لتأثير القوة العظمى في المنطقة، فإن البطل المساعد قد اعتاد أن يلعب دور المخطط الرئيسي، في تزامن مع دوره كمقاتل (مع البطل الأول) ضد عدو مشترك. أما البطل الثالث، فقد سعى الى الاحتفاظ بلقبه راعياً للفلسطينيين، ومدافعاً رئيسياً عنهم في المحافل الدولية، بينما هو يقايض على الحقوق الفلسطينية ويشن الحروب ضد تجمعات اللاجئين الفلسطينيين.

ونادراً ما ابتليت حركة تحرير وطنية خلال القرن العشرين بمثل هذه التشكيلة من الشواذ. فالفلسطينيون حتى الآن يتوزعون في حماس بين ممارسة ثورة الثورة الفلسطينية ومتابعتها حتى النصر ثورة حتى النصر في أحد الجوانب، وبين الانشغال بنضال دبلوماسي مزيّف يتعلق أغلبه بالفهم الغامض والخاطىء للقوة العربية، وليس بالاستعداد الفلسطيني، في الجانب الآخر. وهكذا فإنّ الفلسطينيين، بالرغم من ضراوة الأعداء، في حاجة الى إلقاء نظرة على الداخل من أجل تحديد مسؤوليتهم هم عن الكارثة، ومن أجل إعادة فحص أولوياتهم، وتقويم استراتيجياتهم، والتمييز بين الرؤيا وبين السياسة.

لقد كشفت السنوات العشر الماضية عن عبثية «الخيار» الدبلوماسي الذي ينطلق من موقف الضعف. ولم تعد المعرفة بهذه الحقيقة منتشرة فقط بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المناوئة لعرفات، ولكنها منتشرة أيضاً في أوساط الجيل الفلسطيني الذي ولد في فترة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد كان هذا الجيل، في الضفة الغربية وغزة، شديد التأثر بحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وبالانهيار الاسرائيلي في لبنان. أما في خارج فلسطين، وفي لبنان أساساً، فإنّ هذا الجيل قد أثرت فيه بعمق مذابح مخيمات صبرا وشاتيلا التي تمت على أيدي الكتائبيين بمعونة إسرائيل. وليس هناك شك في أن نزعة هذا الجيل إلى اتخاذ موقف مواجهة مع اسرائيل سوف يسر الأخيرة، حيث أن تكتيكاتها تؤسس على محاولة تعطيل المفاوضات، وليس تطويرها، بينما هي تعطي انطباعاً بأنها تتابع هذه المفاوضات. والمستوى المتصاعد للعنف على امتداد المطارات الأوروبية، وفي داخل المناطق

المحتلة، سوف يمكن الحكومة الإسرائيلية ـ الليكود والعمل ـ من مواصلة حملتها العنيفة الـراهنـة، والتي تم تخطيطها من أجل الاستبعاد الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية من المفـاوضـات، ومن أجـل دفـع الأردن إلى الـدخـول في مفاوضات دون منظمة التحرير الفلسطينية، أو من أجل خلق مبرر لشنّ هجوم عسكري على الجبهة الأردنية.

ويبدو أن هناك ثلاثة مسارات مستقبلية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأولها أن تواصل طريق اللاحرب ـ اللاسلم مع الامل اليائس بأن تزحزح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عن مواقفهما المتصلبة. وهذا المسار قد يكون مدمراً للحركة التي هي بالفعل على شفا وضع غير قانوني. وطالما أن منظمة التحرير الفلسطينية تحافظ على رفضها الصريح القرار ٢٤٢، فإن حزب العمل الإسرائيلي سوف يصعّد من حثه لحسين على الأخذ بمفهوم السيادة المشتركة التي هي المحتوى الحقيقي لـ «مبادرة السلام» الإسرائيلية الراهنة، والتي تستبعد منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا المسار انتحاري!.

والمسـار البـديل الثـاني أن يتم تسليم «ورقة عرفات الأخيرة»، وأن يتم الاعتراف بإسرائيل دون مقابل إسرائيلي. هل يعتبر مثل هذا الفعل تحدياً لرفض إسرائيل اعتبار منظمة التحـرير الفلسـطينية طرفـاً مؤهـلاً للحـوار، كما يزعم بعض المعلقـين الإسرائيليين والأمـريكيين؟ إن مثل هذا الاعتراف المطلق قد يدعم «الليبراليين» الإسرائيليين وأنصار الخيار الأردني، غير أن التحول الذي قد ينشأ عنه في ميزان السياسة الداخلية في إسرائيل ليس من المحتمـل أن يكـون واسـع المـدى إلى حد إحداث تأثير جوهري على السياسة الإسرائيلية. وانشغال الدول العربية باهتماماتها الخاصة، الذي يؤدي إلى تحاشي التهديد بحـرب عربية موحـدة ضد إسرائيل، ليس من المحتمل أن يقود بدوره إلى تعزيز دعوى «معسكرات السلام» الاسرائيلية، التي تذهب إلى أن إسرائيل يتحتم عليها أن تسعى إلى تسوية سياسية في ضوء مصالحها الخاصة. وهكذا فإنّ تسليماً فلسطينياً تاريخياً، في إطار المرحلة الراهنة للسياسات الاسرائيلية والعربية التي لا تقدم أي ضمان للسيادة الفلسطينية، يحتمل أن يكون بمثابة تفتت اضافي وتحلل معنوي متزايد في المجتمع الفلسطيني.

والبـديل الثـالث أن يتم النـأي كلية عن المـظهـريات الدبلوماسية الكاذبة للعقد المـاضي، من أجـل إعادة بناء وحدة الحركة على أساس من اتفاق عدن ـ الجزائر في عام ١٩٨٤، وإعادة تكوين تحالفاتها، وإصلاح الأضرار التي تولدت عن انحراف المسار في العقـد الماضي، وتطوير برنامج صارم يمكّنها بطريقة عقلانية من السعي إلى موارد مالية مستقلة والمحافظة عليها، وحل أزمات الشرعية بخلق سبل حقيقية للمشاركة السياسية، وعن طريق التعامل بفاعلية وتجرد مع عجز الزعامة عن حل المشكلات المتعاظمة للتجمعات الفلسـطينية، والتي تضعف بالفعـل من مقـدرة هذه الـزعامة على السيطرة. إن النفسية

الفلسطينية تعاني من فقدان الأمل في النجاح الذي هو ضروري للغاية من أجل انتصار الحركات الثورية. واستعادة ذلك الشعور يمكن تحقيقها فقط من خلال إعادة اكتشاف القيم المهجورة.

إن الحركة الوطنية الفلسطينية لا يمكن أن تنجح على أساس من التعاون مع نظام الدول العربية الذي يُعتبر جوهر بقائه مصلحة أمريكية حيوية. وهي لن تنجح أيضاً في عزلةٍ عن القومية العربية.

وإذا كانت «البدعة» لدى المثقفين الغربيين، والعرب المتغربين، أن يعتبروا القومية العربية وكأنها غير موجودة، فإنه لا يعزّ على التصور أن تعود الدعوة إلى الوحدة العربية وإلى حشد الموارد العربية إلى الظهور العنيف على السطح ثانية. وبعد كل هذا، حتّامَ تتسامح الجماهير العربية مع حالة التبعية الراهنة التي لا يمكن أن تؤدي إلاّ الى اختراق أمريكي - إسرائيلي عميق على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية في المنطقة؟ ألا يشجع الانحراف العربي المتواصل الاتجاهات الرافضة في اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ليؤجج بدوره الدعوة الى تحدي القوة الطاغية، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق الا من خلال جهود حركة عربية تقدمية متماسكة؟ . إن المدخل الفلسطيني الفريد الذي اختطته منظمة التحرير الفلسطينية على مدى حوالى عقدين مضيا، لم ينجح. وكما يُظهر التاريخ المعاصر، فإنّ إسرائيل لم تمثّل تهديداً للشعب الفلسطيني وحده، ولكنها كانت تهديداً لعرب آخرين يكافحون من أجل التكافؤ الاستراتيجي، ويقاومون الإمبريالية الإسرائيلية. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إعادة التفكير في المظهر الزائف لـ «القرار المستقل»، الذي أدى في الحقيقة إلى وضع منظمة التحرير الفلسطينية في دور التابع لنظام الدول العربية الذي انخرط في جهود ضغط غير مثمرة في واشنطن، وفي بعض العواصم الأوروبية. وليس لدى الحركة الفلسطينية شيء يمكن أن تعمله لكي تحبب نفسها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فهي، رغم أي تحول في صورتها، لا يمكن البتة أن تكون مرشحاً، قابلاً للاستمرار، في الاهتمامات الاستراتيجية، حتى إذا تخيلنا أن عرفات يمكن أن يقف بقوة خلف واشنطن، وأن يقدم لها دعماً غير مشروط لمجهوداتها الاقليمية والدولية.

والخلاص الفلسطيني لا يمكن في التحليل النهائي أن يظهر من بين القيود الراهنة المطمورة في البيئات المحلية، والإقليمية، والدولية. ولن تتحول هذه القيود الى فرص إلا عندما يتم التغلب عليها. ويمكن أن تبدأ عملية تحويل القيود إلى فرص إذا ما قررت الحركة الوطنية الفلسطينية أن تعيد رسم شروط الحوار، وأن تعيد تحديد قواعد اللعبة، والى الأخذ بالمبادأة، وهي الأمور التي وضعتها على خريطة المنطقة. وقد يكون ترك ذلك التعجل غير اللائق للوصول الى إنجازات ملموسة لا تبدو في الأفق، هو العمل الأفضل والأصلح للاستثمار البعيد المدى من أجل الأجيال الآتية.

الفصل التاسع عشر

متضمنات التوجهات الراهنة للتفوق العسكري العربي - الاسرائيلي

انتوني كوردسمان (*)

احدى المفارقات العديدة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي أن المعلقين والمحللين يبدون دائماً وكأنهم يتحدثون عن السلام، بينما المشاركون في الصراع يبدون دائماً وكأنهم يتأهبون للحرب. لقد شكل الصراع العربي ـ الاسرائيلي بالفعل متابعة من سباقات التسلح المتطاولة، والمتبوعة بانفجارات لقتال تقليدي عنيف، حتى ان الصراعات العربية ـ الاسرائيلية قد جعلت من المشرق أرض اختبارات عالمية للأسلحة الجديدة وللتكنولوجيات التكتيكية.

وفي الوقت ذاته يتغير سباق التسلح العربي ـ الاسرائيلي. ومثلما كان الحال في الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٧٠، ١٩٧٣، و١٩٨٢، فإن الجولة الأحدث من القتال قد فجرت عملية رئيسية من اعادة التسلح، واعادة التنظيم، على كل من الجانبين. ان «سلام الجليل» قد تكون واحدة من التسميات الكلاسيكية المغلوطة في التاريخ، ولكنها أدت الى تغييرات في التوازن العربي ـ الاسرائيلي. وهذه التغييرات تصاحب نتائج «كامب ديفيد»، وغيرها من القوى السياسية والاقتصادية، لتغير من الطريقة التي يحتمل ان تقع بها الحروب في المستقبل. وحتى اذا كان التنبؤ بالمستقبل متيسراً، باكثر مما هو معهود، فإن الأنماط الحاكمة التالية يبدو أنها في سبيلها الى الظهور.

١ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي يزداد تحوله الى صراع سوري ـ اسرائيلي، تصاحبه مشاهد جانبية عارضة من منظمة التحرير الفلسطينية، ومن حركات عرقية متنوعة في لبنان: مهما كانت التركة الكاملة لكامب ديفيد، فإن الذي يبدو محتملاً هو ان يستقر السلام بين اسرائيل وبين مصر على امتداد العقد القادم. وهذا الالتزام بالسلام يتعزز في اطراد بما يلي: (أ) الخفض الفعلي في القوات المصرية؛ (ب) تنامي مشكلات مصر الاقتصادية؛

(*) نائب رئيس مركز التقويمات التحليلية ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

(ج) ادراك مصر المتزايد انه ليس أمامها شيء يمكن ان تحققه، وانها بالفعل معرضة لهجمات تقليدية أو نووية على السكان والاقتصاد؛ (د) تصاعد التهديدات وعدم الاستقرار في منطقة البحر الأحمر، وفي افريقيا، ومن ليبيا.

بينما لا تزال القوات المصرية ذات وقع على الورق (٤٣٠٠٠٠ من الأفراد والعاملين، و ٣٦٠٠٠٠ من الاحتياطي)، فإن مصر قد افتقدت التمويل اللازم لاكساب أغلب قوتها من الأفراد أي شيء يقترب بهم من حالة الاستعداد التي كانوا عليها في عام ١٩٧٣. ورغم الادعاءات بأنها قد حولت معداتها السوفياتية الصنع، او حافظت عليها قيد التشغيل، فإن أغلب الامدادات الروسية لمصر من المقاتلات والصواريخ «سام» لم يعد ممكناً التعويل عليها، والعديد منها لم يعد ممكناً تشغيله، أطول من ذلك. لقد حصلت مصر على قدر كبير من المعدات عالية النوعية من الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا وكان استيعابها لهذه المعدات طيباً نسبياً، لكن الحجم الحقيقي لقوة مصر في نهاية التسعينات سوف يكون فقط حوالى ٥٠ ـ ٦٥ بالمائة من قوة خط العمليات الأول لها في عام ١٩٧٣.

وفي الوقت نفسه، فإن العراق والأردن، ولأسباب متباينة، قد صارا من الأعداء السياسيين لسوريا، كما أنهما يظهران اهتماماً محدوداً بأي مغامرات عسكرية. فالأردن ليس لديه أي أمل لتحقيق ما هو أكثر من الانتصارات البيروسية[1]. فهو يمكن أن يفقد الأرواح، والقوات العسكرية، والتسهيلات الاقتصادية الأساسية، ولكن لا أمل لديه في استعادة الضفة الغربية بالقوة، سواء بمفرده، أم كجزء من تشكيل عملي من القوات العربية. وقد افتقد الأردن هو الآخر الموارد وسبل الوصول الى الأسلحة المتقدمة الضرورية لمجاراة تراكم السلاح في سوريا واسرائيل وهو في أفضل الأحوال يأمل أن يحمي نفسه من أي مغامرات سورية، ومن الاعتداءات الناتجة عن القتال في المستقبل بين اسرائيل وسوريا. وسوف يكون الأردن في حاجة إلى الطائرات المقاتلة، وإلى غيرها من المعدات الدفاعية المتطورة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الذي طال انكار حقه في الوصول حتى الى هذا المستوى من الأمن الدفاعي.

وقد خففت معاناة العراق في الحرب الايرانية ـ العراقية من توجهاته ضد اسرائيل، وجعلته اكثر تردداً في أن يتورط في مغامرات عسكرية جديدة. والقوات العسكرية العراقية لا بد وأن تكون قادرة على الحفاظ على وضع العراق في الخليج، ولكنها في أفضل الأحوال يمكن ان تحدث دماراً لاسرائيل تكون تكلفته دماراً أبعد مدى للعراق. ومثله مثل الأردن، فإن العراق يمكنه في أفضل الأحوال ان يؤمل في انتصارات تكتيكية محدودة، وان كانت

(١) نسبة الى بيروس Pyrrhus (٣١٩ ـ ٢٧٢ ق. م)، ملك اقليم ابيروس في شمال غرب اليونان والذي تكبد خسائر فادحة لكي يهزم الرومان. (المترجم)

بيروسية الى حد كبير. وحتى هذا الأمل يبدو غير واقعي.

وفيما يتعلق بليبيا، فإنها سوف تبقى اكبر ساحات تخزين الأسلحة في العالم، وأكثرها جلبة. فهي لديها ٣٠٠٠ دبابة متوسطة، مع المزيد المتعاقد عليه، وكذلك ٥١٠ طائرات مقاتلة، ولكن الحد الأقصى من الأفراد لديها ٧٦٠٠٠ رجل. وقد حققت ليبيا نجاحاً لا يذكر فيما يتعلق بتحويل مقتنياتها الضخمة من الأسلحة الى قوة مقاتلة فعالة، وعلى نطاق واسع، في حين ان الامكانات المحدودة التي اكتسبتها قد صارت مصدر تهديد للوطن العربي اكثر منها لاسرائيل.

٢ - سباق التسليح يتحول من كم القوة الى كيف القوة: تحاول سوريا ان تتغلب على هذا الوضع ببحثها المستميت عن التكافؤ العسكري مع اسرائيل. وهي تشتري كم القوة، في الوقت الذي يلزم فيه الاهتمام الحقيقي بكيف القوة. لقد انتهى قتال عام ١٩٨٢ (في لبنان) باسرائيل الى الوقف الفعلي لجهودها من أجل زيادة قواتها، والى التحول الى جهود الرفع من نوعية القوات. ويعد هذا تغيراً رئيسياً على امتداد الفترة ١٩٥٦ - ١٩٨٢، كما انه يعكس الحقائق العسكرية التي تدل على ضآلة الآمال المستقبلية في أن ترتفع سوريا الى مستوى المنافسة، في المدى القريب.

واذا كان التحليل الكامل لأعداد وهيكلية القوات تشتمل على العديد من العوامل المعقدة، فإن دبابات القتال الرئيسية قد تساعد على تقديم مثال جيد عن الاتجاهات الخاصة بالنمو الكمي للقوة. فقد زادت اسرائيل قوتها من الدبابات من ٢٠٠٠ في عام ١٩٧٣ الى ٣٦٠٠ دبابة في عام ١٩٨٢. وهي تحوز الآن ٣٦٥٠ دبابة قتال رئيسية، يحتمل أن تنخفض ثانية الى ٣٣٠٠ دبابة، كما يحتمل ان تحول اسرائيل دباباتها القديمة للقيام بدور حاملات الجنود العسكرية الميكانيكية (MICVs) [٢]. ومن الواضح ان الأولوية لدى اسرائيل ان تزيد من أعداد مركبات الميركافا، وليس أن تزيد من مجمل قوة الدبابات لديها.

ويصدق الشيء ذاته عن خطط اسرائيل لتحسين مركباتها الأخرى المقاتلة ومدفعيتها. فإسرائيل تحتاج الى أسلحة ذات قدرة على الحركة الأسرع، والصمود، والتدمير. وهي لا تحتاج الى أكداس أكبر، قد تجعلها تملك أعداداً من المعدات تتجاوز قدرتها على حشد الأفراد لها ونشرها بكفاءة، ولكنها بالتأكيد تحتاج الى تحويل ٦٠ - ٧٠ بالمائة على الأقل من مخزونها الى أنواع متقدمة خلال ٧ - ١٠ سنوات قادمة.

وقد استخلصت اسرائيل أيضاً انها تحتاج الى تحسين قدرات القيادة، والسيطرة، والاتصالات، والاستخبارات لقواتها (C^3I) [٣]. ورغم ان أسباب تخبط قوات الدفاع

---

(٢) Mechanized Infantry Combat Vechicles.

(٣) Command. Control. Communication. and Intelligence.

الاسرائيلية في المستنقع اللبناني لا تزال أبعد ما تكون عن الوضوح، ورغم أن العديد من مشاكلها يمكن رده الى العجز عن التخطيط والتنفيذ السليم لهجوم كان هدفه النهائي يخضع للتغيير الدائم والتوسع على المستوى السياسي، فإن اسرائيل قد وجدت أن وحداتها الرئيسية المقاتلة في الوقت الراهن، اكثر كثيراً، وأشد تعقيداً، من أن تكون فعالة.

وتحتاج اسرائيل الى أنظمة متطورة للقيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات حتى يكون في مقدورها أن تقسم عناصرها المقاتلة، بحيث تعطي لكل منها القدر الأقصى من الاستقلال، بينما تظل تحافظ على تبادل المعلومات وصيانة الترابط الشامل فيما بين هذه الأقسام. وهي تحتاج أيضاً الى تعظيم استخدامها للتكنولوجيا بأساليب تخفض من تعرض قوتها البشرية للخطر، وتخفض من تكاليف قوات الاحتياطي والقوات العاملة، وتقلل من مخاطر الكوارث. ويعني هذا ان قوات الدفاع الاسرائيلية سوف تكون ملزمة باعادة بناء قواتها البرية في بطء، وايجاد أساليب جديدة لتطوير التدريب الفني لقوات الاحتياط. وهو يعني أيضاً ان ميزانية الدفاع الحقيقية في اسرائيل والتي يتم انفاقها على المعدات الجديدة وفي الاستثمار يجب ان تزيد بحوالى ٥٠ ـ ١٠٠ بالمائة والبعض من هذه الزيادة يمكن ان يأتي عن طريق خفض القوة البشرية، ولكن أكثريته يتحتم ان تأتي من الخارج.

وتواجه سوريا مشكلات أشد ضخامة من استخدام الأعداد القائمة من معداتها منذ عام ١٩٨٢ فمشكلات قوات الدفاع الاسرائيلية لم تمنعها من إلحاق هزيمة حاسمة بالقوات السورية حين تكون هذه القوات الاسرائيلية مستعدة بالفعل للاشتباك مع القوات السورية. وقد قاتلت بعض الوحدات السورية المفردة بطريقة جيدة للغاية من مواقع دفاعية، ولكن الضباط الاسرائيليين قد يكونون على صواب في ادعائهم امكان الحاقهم هزيمة حاسمة بالقوات السورية في لبنان، وحتى بتلك القوات التي تحمي دمشق، اذا ما توافر لاسرائيل الدعم الدبلوماسي لمثل هذه الحرب، واذا ما نفذت التخطيط والتنظيم لتحقيق هذا الهدف من أهدافها الجوهرية.

والمشكلة التي تواجهها سوريا الآن انه من السهل عليها ان تراكم كم القوة اكثر من كيفها. فقد ارتفعت بقوة دباباتها من ١٦٠٠ دبابة في عام ١٩٧٣ الى ١٧٠٠ دبابة في عام ١٩٧٨، وقبل ان تشير كامب ديفيد الى انها يحتمل ان تواجه اسرائيل بوقت طويل. وقد نفذت سوريا منذئذٍ توسعاً ساحقاً لتبلغ دباباتها حوالى ٣٠٠٠ دبابة في ١٩٨٢. وقد وصلت الآن الى اجمالي ٣٧٠٠ دبابة، اي بتفوق عددي على اسرائيل، كما أنها تواصل توسيع قواتها.

وهذا الرصيد من العتاد أكبر كثيراً مما يمكن أن يستوعبه أي جيش، كما أن جهود سوريا لتحقيق هذا لها الآن تأثير فعلي يقلل من قدراتها العسكرية اكثر من كونه يزيد هذه

القدرات. ولا تستطيع سوريا أن تقدم ما يجعلها تقترب من الانفاق الاسرائيلي على الأفراد ومصروفات التشغيل، كما ان مقاييس التدريب والأجور السورية تبقى متدنية للغاية، وبما لا يسمح بتوافر الزيادات الضخمة من النوعية العالية من الأفراد الذين تحتاج اليهم سوريا، لكي يرافقوا معداتها الجديدة.

وتزيد القوات السورية العاملة ثلاث مرات عن قوات اسرائيل (٣٠٠٠٠٠/ ١٣٠٠٠٠) ولكن التدريب الفني لهذه القوات، وقدرتها على المناورة، وكفاءة القيادة والسيطرة والاستخبارات لديها أدنى كثيراً مما هو متاح للاحتياطي الاسرائيلي (٣١٠٠٠٠). وينتشر الضباط السوريون المدربون، وضباط الصف[٤]، والفنيون، في تباعد مفرط، كما أن الجهود الاستشارية السوفياتية تؤدي الى تقدم فعلي بطيء للغاية. والاحتياطي السوري من الأفراد الذي يبلغ ٣٥٠٠٠٠ رجل أكثر عدداً من احتياطي اسرائيل، ولكن قيمته العسكرية محدودة إلا في حالات القتال الثابت من مواقع دفاعية جيدة التجهيز ويهيمن عليها المشاة.

وتزداد المشكلات السورية تعقيداً بسبب: (أ) المستويات العالية من التسييس داخل القوات السورية؛ (ب) افتقاد الهيكل الوظيفي الذي يوفر الجزاء المكافيء للاحتراف العسكري، وأمانة الاستخبارات، والاستقامة عند اعداد التقارير عن المشكلات الداخلية وأوجه القصور؛ (ج) نقص امكانيات الوصول الى التكنولوجيا العسكرية الغربية العالية النوعية.

وفي الوقت ذاته، فإن نشدان سوريا المساواة العسكرية يولد من القوة العددية الكافية ما يثير الاهتمام الاسرائيلي، وينشط نزعة تصعيد التسليح من جانب اسرائيل، ويقدم المبرر للمطالبة بالمزيد من المعونات الأمريكية. ولا يرغب المخططون العسكريون بتاتاً، ولا السياسيون، في التعويل على التميز النوعي، أياً كانت حقيقته، في حين أن سوريا قد بدأت تتقدم في مجال تكديس العتاد. فسوريا لا تحوز الآن فقط دبابات اكثر من اسرائيل، ولكن لديها حوالى ٢٣٠٠ قطعة من أسلحة المدفعية للخط الأول في مقابل ما يزيد قليلاً عن ١٠٠٠ قطعة لاسرائيل. وهي - اي سوريا - تتلقى من الأسلحة الرئيسية سنوياً، من الاتحاد السوفياتي، ما يزيد بحوالى ٥ بالمائة عما تحصل عليه اسرائيل من صناعتها العسكرية الخاصة ومن الولايات المتحدة الأمريكية. والجانب المرئي من سباق التسلح السوري - الاسرائيلي موجه في معظمه الى تنشيط التوتر، إن لم يكن الصراع الفعلي.

وهذه التوجهات واضحة أيضاً في الجو. فالعدد الكلي لقوة المقاتلات الاسرائيلية قد

---

(٤) NCO, or Non-Commisioned Officers.

قفز من حوالى ٣٤٠ مقاتلة في الخط الرئيسي في عام ١٩٧٣ الى حوالى ٧٦٠ في عام ١٩٨٢، وان كان العديد منها يعمل كاحتياطي أو كطائرات تدريب. وتحوز اسرائيل الآن حوالى ٦٤٠ مقاتلة عاملة في الخط الأول. وفي المقابل فإن سوريا قد ارتفعت بقواتها من حوالى ٢٩٠ مقاتلة في عام ١٩٧٣ الى ٥٣٥ مقاتلة في عام ١٩٨٢، ولديها الآن حوالى ٦٥٠ مقاتلة، أي انها تحقق تفوقاً عددياً بسيطاً على اسرائيل.

وتمتلك اسرائيل تفوقاً بعيد المدى في السيطرة الجوية، والانذار، وفي مقدرة القيادة والسيطرة والاتصال والاستخبارات. وقد أظهرت كل من حرب ١٩٨٢ وغيرها من الحروب الأحدث، ان هذا هو الأكثر أهمية الآن من أعداد أو نوعيات الطائرات. وتحوز اسرائيل أعتدة وذخائر جوية، والكترونيات طيران متقدمة للغاية، كما انها تزيد في ثبات من القوة التدميرية لها. أما سوريا فإنها لا تزال تتلقى أعتدة وذخائر من الدرجة الثالثة، وتستورد الكترونيات الطيران من الاتحاد السوفياتي.

وقد حظي حزام الصواريخ «سام» السوري بتطوير محدود، حتى مع نشر الصواريخ (اس. ايه. ـ ٥)، و(اس. ايه. ـ ١٣). كما ان الإمكانات الأرضية للقيادة والسيطرة والاتصال والاستخبارات الخاصة بسوريا قد تحسنت، وان كان هذا التحسن غير كاف على الاطلاق للحفاظ على إيقاع معادل للاجراءات المضادة التي اتخذتها اسرائيل لتطوير امكاناتها فيما بعد الحرب. فالصاروخ هوك المطوّر في القوات الاسرائيلية لا يزال اكثر تفوقاً على الصواريخ السوفياتية سام المنصوبة في سوريا. ويعود هذا جزئياً الى ان سوريا لم تمتلك بعد النوعيات الأرقى حتى (اس. ايه ـ ٦) التي تنشرها قوات حلف وارسو، كما انها تستخدم الصواريخ (اس. ايه ـ ٢ اس)، (اس . ايه. ـ ٣اس)، التي بطُل استخدامها.

وسوف تواجه اسرائيل مشكلات رئيسية في العثور على الأموال التي تحتاج اليها لكي تدفع ثمن مشترياتها من المعدات الجديدة. والمحتمل انها سوف تحتاج الى مضاعفة المعونة العسكرية التي تتلقاها من الولايات المتحدة الأمريكية لكي تبلغ متوسطاً سنوياً قدره بليونان من الدولارات، بالأسعار الحقيقية، على امتداد العقد القادم. وحتى في ذلك الوقت، فإن اسرائيل لا تأمل البتة ان تزيد من هامش تفوقها الى الحد الذي يمكن فيه ان تغزو سوريا، دون ان تتعرض لخسائر جسيمة، أو دون ان تستعيد حرية الفعل التي استمتعت بها في عام ١٩٦٧ .

وعلى الرغم من ذلك، فمن المحتمل ان اسرائيل سوف تزيد من قدرتها العسكرية خلال العقد القادم، بالمقارنة مع سوريا أو أي قوات عربية أخرى. وسوف تكون سوريا هي الأخرى في حاجة الى مبالغ اضافية هائلة من الدخل السنوي لكي تجعل من قواتها قوات فعّالة. ورغم أن سوريا تدفع للغالبية من معداتها السوفياتية مبالغ أدنى كثيراً مما تدفعه

اسرائيل للولايات المتحدة الأمريكية وللمعدات الاسرائيلية الصنع، فإنها سوف تحتاج الى تمويل اضافي يتجاوز البليوني دولار سنوياً من أجل توفير النوعيات المطلوبة من القوة البشرية، والبنية الأساسية، ومعدات القيادة والسيطرة والاتصال والاستخبارات، والقاعدة التكنولوجية اللازمة لمواصلة التنافس مع اسرائيل. والاحتمال كبير أن سوريا لن تستطيع الحصول على مثل هذه الموارد. كما أنه من غير المحتمل، وبالدرجة نفسها، ان تحصل على التدريب والتكنولوجيا من الخارج، أو أن تقيم تنظيماً داخلياً متطوراً وهيكلاً قيادياً غير مسيّس، وكلها أمور حيوية من أجل النجاح. ان سوريا يمكن ان تصير أضخم، بيد ان مشكلتها الرئيسية ليست أكداس العتاد، وانما هي النوعية. وتمتلك سوريا القليل، ان لم يكن لا شيء، من الآمال المستقبلية الخاصة باكتساب المقدرة على حيازة واستخدام التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، وبالمهارة والتكامل نفسهما اللذين تتصرف بهما اسرائيل.

٣ ـ ليس من السهل التنبؤ ما إذا كانت هذه التوجهات سوف تؤدي الى حرب أخرى بين سوريا وبين اسرائيل: لا توجد طريقة بسيطة للتنبؤ بالكيفية التي تؤثر بها هذه التوجهات على التوقعات المستقبلية الخاصة بأي قتال خطير أو حرب. ويشعر كثيرون من السياسيين والمحللين العسكريين حالياً ان اسرائيل قد عانت بما فيه الكفاية من هزيمتها في «عملية سلام الجليل»، الى حد انها سوف تكون مفرطة في ترددها اذا ما تعلق الأمر بالتورط في قتال. وهم يشعرون ان اسرائيل تواجه أيضاً تزايد الخطر من جراء مهاجمة المستشارين السوفيات (الذين قتلت بعضهم بالفعل في هجماتها الجوية على البقاع)، كما انهم يشعرون ان اسرائيل تواجه معضلة عملية مفادها ان هجوماً ساحقاً وشاملاً من المأمول ان يكون حاسماً بما فيه الكفاية لكي يغير من السلوك السوري، ولكي يبرر الفقدان الحتمي للأسرار التقنية والتكتيكية مع أي استخدام اسرائيلي لتفوقها في التكنولوجيا والتدريب.

وعلى النقيض من ذلك، فإن عدداً من الضباط الاسرائيليين الكبار، وخبراء الاستراتيجية، يرون استحالة تجنب حرب رئيسية في المستقبل، وهم يشعرون ان اسرائيل لا يمكن ان تتحمل الاندفاعة السورية في اتجاه التكافؤ العسكري، وانها في نهاية الأمر لا بد وان تعمل من أجل الدفاع عن «هامش» التفوق العسكري الاسرائيلي. وهم يتفقون، الى حد ما، على ان أي فعل اسرائيلي من هذا القبيل لا بد وأن يكون اكثر عنفاً وحسماً من قتال عام ١٩٨٢، ليبرر ضرورة شن هذا الهجوم ولو لمجرد مهاجمة الدفاعات الجوية والقوة الجوية السورية.

والديناميكيات العسكرية التي تشكل مثل هذه الحاجة الاسرائيلية للهجوم على سوريا، هي في أفضل حالاتها مختلطة. فالاتحاد السوفياتي قد نقل ما قيمته ٣ ـ ٣,٥ بلايين دولار من الأسلحة الرئيسية الى سوريا منذ قتال عام ١٩٨٢، وان كان يتحرك في بطء في اتجاه اعطائها منقولات من التكنولوجيا العسكرية المتقدمة على نطاق واسع. والذي يبدو

مؤكداً ان الاتحاد السوفياتي وهو يحصر تحويلاته من التكنولوجيا في الأنواع البسيطة نسبياً مثل الدبابات (تي ـ ٧٢)، والصواريخ أرض ـ جو (اس. ايه. ـ ١٣)، والأجيال القديمة من أنظمة القيادة والسيطرة والاتصال والاستخبارات، وأجهزة الرادار ومعدات الحرب الالكترونية، وأنماط «التصدير» المجردة من بعض مكوناتها من الأنظمة المعاصرة. وقد أمد الاتحاد السوفياتي سوريا ببعض من طائرات الـ (ميغ ـ ٢٥ اس)، وعلى الأقل بعضاً من الـ (ميغ ـ ٢٣ اس) المجهزة بالمزيد من الالكترونيات الجوية المعقدة والذخائر، بدلاً من الـ (ميغ ـ ٢٣ اس) السابقة المجردة من بعض معداتها والتي كان أداؤها هزيلاً في عام ١٩٨٢، وان كان قد قام بعمليات تسليم رمزية لأنظمة ذات رؤية عالية مثل الصواريخ (اس ـ ٢١)، و(اس. ايه. ـ ٥)، كما انه لا يزال يتحكم في صيانة، وحتى تشغيل التكنولوجيات الحاكمة. وقد حسن الاتحاد السوفياتي من جهوده الاستشارية بيد ان هناك مؤشرات قوية على انه يعتبر التقدم السوري بطيئاً، كما انه يحمل تقديراً محدوداً للقيادات السورية العسكرية العليا وللقدرات التنظيمية والتدريبية السورية.

وتعاني سوريا، بدورها، من مشكلات خارجية وداخلية بخصوص تمويل بنيانها الدفاعي. والتدريب الميداني والتمرينات المتطورة في سوريا كانت عرضة لانحرافات جزئية بسبب تنامي المشكلات الداخلية لدى المستويات القيادية عند قمة القوات النظامية والأمنية، كما أن الضرر لا يزال يلحق بها بسبب أزمات الحلول محل الغير عند المستويات الدنيا. وتشير بلدان عربية أخرى الى ان لدى سوريا مشكلات ملحوظة فيما يتعلق باستخدام مواردها العلمية والهندسية من أجل تطوير قواتها المسلحة. كما أن مؤسسات السلاح الأوروبية الغربية توحي بأن الجهود السورية لشراء التكنولوجيا الغربية تعكس كلاً من التخطيط غير المعقد نسبياً، والمشكلات الواضحة المتعلقة بالحصول على العديد من الأصناف التي تستخدمها القوات السوفياتية عادة.

واذا ما استمرت هذه الديناميكيات تميز البناء العسكري السوري، فإنها سوف تقلل من أي احتياج اسرائيلي للقيام بأي فعل اجهاضي، أو لتصعيد اي اشتباك مع سوريا. وعلى الرغم من ذلك، فإن المرء يجب عليه ان لا يستبعد الشعور السائد داخل قوات الدفاع الاسرائيلية بشأن احتمال وقوع حرب اخرى. ورغم ان السبب المرئي سوف يكون، دون شك، سياسياً، فإن أي عامل مساعد مفاجىء يزيد من تحويلات التكنولوجيا السوفياتية الى سوريا يمكن ان يكون ذا أهمية خاصة في تفجير صراع جديد.

وعلى أي حال، فإن البناء العسكري السوري يخلق وضعاً يتنامى فيه الباعث لدى اسرائيل اما الى العمل بشكل محدود للغاية، واما الى العمل على أسس شاملة وحاسمة. وكلما زاد تطور سوريا بالمعايير الكيفية، كلما يزيد اندفاع اسرائيل نحو التصعيد المفاجىء من اجل شن هجوم شامل، بدلاً من تعرضها لمخاطر كشف أسرارها التكنولوجية والتكتيكية

في صراع منخفض المستوى. وتفتقد سوريا، وربما الاتحاد السوفياتي، الى التفكير المتقدم اللازم لاستيعاب هذا، وهو الأمر الذي قد يؤدي الى حسابات سياسية وعسكرية رئيسية خاطئة.

٤ ـ يبدو محتملاً ان بعض الأشكال المتدنية من حرب العصابات سوف تتواصل، وقد تكون اسرائيل تعاني حالياً من أسوأ أطوار صراع كهذا، لكنها على الأرجح سوف تظل تعاني لبعض السنوات: من المؤكد ان كلفة المشكلة اللبنانية كانت بالغة بالنسبة لاسرائيل. غير ان وجود أي عنصر لبناني يمثل تحدياً لاسرائيل مسألة أبعد ما تكون عن الوضوح الآن، بخاصة بعد أن انسحبت اسرائيل الى شريط ضيق، ومسيحي أساساً، على امتداد الحدود. ومثلما تعلمت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان دفعت الثمن الفادح، فإن الكسب الأول هو في البقاء خارج لبنان. والكسب الثاني ان تدفع الخصم للبقاء في لبنان لكي يقاسي من التداعيات. ان الخسارة هي ان تتورط في لبنان. والذي يبدو محتملاً أنه لا الشيعة ولا الدروز سوف يعززون هجماتهم على اسرائيل طالما انهم استعادوا السيطرة على مناطقهم مرة اخرى، أو طالما انهم قد التفتوا الى تأمين مصالحهم داخل لبنان.

وفي الوقت ذاته، فإن العناصر العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال تقيم على بؤس القيادة والتنظيم. ولا تبدي المنظمة أي علامة تتعلق باعادة بناء قواتها العسكرية النظامية، أو انشاء قوات وتكتيكات فعالة خاصة بحرب عصابات. وان قوات المنظمة تبلغ الآن حوالي ١٧٠٠٠ رجل، بيد انها متفرقة الى ١٢ زمرة. وأكبر هذه الزمر، وهي «فتح»، لديها ٨٠٠٠ رجل، إلا انهم الأسوأ تدريباً وقيادة، اذا ما تعلق الأمر بوجوب نجاح هذا النوع من القتال المنخفض المستوى (أي حرب العصابات).

وهناك ٨٠٠٠ ـ ١٧٠٠٠ رجل/ امرأة آخرون على قدر من التدريب والتنظيم لشن «حرب تحرير» أو أعمال «ارهاب عسكرية»، ولكن حوالى ٢٠٠ فقط من بين هؤلاء يبدو انهم تلقوا نوعاً من التدريب المتقدم الذي يسمح لهم بالعمل. وهؤلاء موجودون فعلياً خارج اسرائيل والضفة الغربية. وحتى يتجنبوا اكتشاف أمرهم في نهاية الأمر أو الانتقام منهم فإنهم يتحركون في علانية شديدة، كما انهم يفتقدون الى قاعدة جماهيرية عربية داخل اسرائيل أو الأراضي المحتلة. وطالما ان اسرائيل لديها الكثير من المشكلات الحادة المترتبة على تعاملها مع أي قدر من العنف المنظم الذي توطن في الضفة الغربية، فإن الآمال العاجلة المتعلقة بصراع كهذا تبدو ضئيلة.

والمثير للسخرية ان محاولات منظمة التحرير الفلسطينية لاستخدام القوة تفعل الكثير الذي يعرقل حوار الولايات المتحدة الأمريكية والمعتدلين الاسرائيليين مع الفلسطينيين، مما يسد الطريق أمام أي تحرك في اتجاه السلام العادل، اكثر مما يؤدي الى دفع اسرائيل الى مائدة

التفاوض. ان كل نجاح محدود لمنظمة التحرير الفلسطينية تحصل اسرائيل على مئات الملايين من المعونات تعويضاً له، كما انه يمثل كسباً سياسياً ضخماً لحركات مثل الليكود تفضل سياسات القهر والالحاق. والشيء الوحيد المشترك بين كل العناصر المشاركة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو مقدرة كل منها ان يكون العدو الأسوأ بالنسبة للآخرين، بيد ان منظمة التحرير الفلسطينية تبز الأغلبية بوصفها الأكثر نجاحاً في هذا الصدد.

٥ ـ في صياغات عامة، فإن التحولات في الميزان العسكري تقيد اكثر فأكثر نوع السلام الذي يمكن الوصول اليه في الضفة الغربية وفي مرتفعات الجولان: هناك عوائق كثيرة للغاية في طريق السلام، الى حد أن البناء العسكري عادة ما ينسى، وذلك على الرغم من أنه يسهم دوماً في تعقيد المشكلة. ومن المحتوم ان تزيد مشكلات اسرائيل مع الوقت والمجال كلما زاد المدى وقدرة التدمير للطائرات، والصواريخ، وأسلحة المدفعية الموجودة الأيدي العربية. وهو الأمر الذي يجعل وصول اسرائيل أو سيطرتها على الضفة الغربية تزداد حرجاً، اذا ما تعلق الأمر بالسيطرة على مواقع الاستشعار والتهديف الحاكمة، وخطوط تقدم المدرعات، كما أنه يزيد من أهمية ابقاء أي قوات عربية من المدرعات، أو المدفعية، أو الصواريخ، خارج الضفة الغربية والجولان.

ان تكديس السلاح لم يخلق بعد الضرورات العسكرية التي تجعل السلام العادل مستحيلاً، الا انه يتطلب فهماً ومرونة من العرب والاسرائيليين أبعد كثيراً من هذا الذي ظهر حتى الآن. ففي الجانب العربي قد يعني هذا الترخيص لاسرائيل باستخدام المواقع التي تحتاجها لأجهزة الاستشعار الخاصة بها، والابقاء على الضفة الغربية والجولان خاليتين من القوات المسلحة العربية، واحتمال ان يكون لاسرائيل انتشار عسكري محدود. وفي الوقت نفسه فإن اسرائيل سوف تكون في حاجة الى المزيد من الواقعية، لمعرفة ما يمكن ان تتخلى عنه، ولتعيين محدودية اي وجود اسرائيلي.

ومن حسن الطالع ان التكنولوجيا تقدم أملاً لكل من الجانبين. فأجهزة الاستشعار الجديدة المحمولة في الجو (مثل طائرات الاستطلاع دون طيار RPVs)(*)، أو تكنولوجيا المراقبة طويلة المدى واستشعار الأهداف التي يتم تطويرها لحساب حلف شمال الأطلسي، سرعان ما تقدم بدائل أرقى تحل محل أجهزة الاستشعار الثابتة. كما ان تخصيص قمر صناعي سوف يقدم لاسرائيل الكثير من عناصر الأمن. وكلما تحسن مدى أجهزة الاستشعار والأسلحة العربية، فإن اسرائيل سوف تواجه مشكلة في التهديف وقوة التدمير لا يمكن حلها عن طريق السيطرة الأرضية، أو عن طريق «الوقت والمجال». ومنقولات التكنولوجيا

(*) او مركبات موجهة من بُعد: Remotely Piloted Vehicles.

المتقدمة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بقصد الحفاظ على «تفوق» اسرائيل في مجال القاذفات بعيدة المدى، قد تحل جزئياً محل السيطرة على الأراضي.

وعلى أي حال، فكل الذي تقدم مجرد أفكار قد تكون قادرة على تغيير الرؤية الاسرائيلية الراهنة. فالانسحابات الاسرائيلية من لبنان قد أظهرت انها سوف تبادل الأمن السياسي والعسكري بالمجال وبمواقع أجهزة الاستشعار الحاكمة، وان كانت الجولان والضفة الغربية تتضمن مسائل اكثر حساسية. والحشد العسكري الاسرائيلي ـ العربي، في الوقت الراهن، هو في نهاية الأمر مشكلة أخرى تخلق «حقائق على الأرض» جديدة.

٦ ـ لا يوجد سبب جوهري يجعل من سباق التسلح مصدراً لزيادة الخطر على المدنيين العرب أو الاسرائيليين، وان كان المتيقن انه سوف يزيد من القدرة التدميرية لمثل هذه الهجمات في حال حدوثها: ليس هناك شك في أن القوة التدميرية المحتملة لضربة تقليدية او نووية اسرائيلية ضد القوات العربية سوف تتزايد باضطراد خلال السنوات الخمس الى العشر القادمة. وكذلك سوف تتزايد الامكانات التقليدية العربية ضد اسرائيل، وان كانت هذه الزيادة النسبية سوف تتأثر بحدة بالتفوق الاسرائيلي في قدرات القيادة والسيطرة والاتصال والاستخبارات، والتهديف، وإدارة المعارك. وسوف يفوق النمو في مقدرة اسرائيل على تدمير الأهداف العربية الزيادة المناظرة في المقدرة العربية بدرجة كبيرة.

وقد يكون التنبؤ بظهور رادع نووي اسرائيلي واضح لا يزال سابقاً لأوانه، ولكن بعض منشورات الدفاع الرائدة يمكن أن تكشف عن زيادة ضخمة في القدرات النووية الاسرائيلية خلال العقد القادم. ومن المؤكد انه لا توجد دولة عربية يمكنها ان تتحدث بجدية عن هزيمة اسرائيل في المستقبل دون اعتبار للآثار المترتبة على المقدرة النووية الاسرائيلية التي يمكن ان تكون ملاذاً لاسرائيل.

وادخال التحسينات على الأسلحة التقليدية، والذخائر، والتكنولوجيا، قد يسمح في الوقت ذاته لكل من اسرائيل ومعارضيها من العرب ان يكونوا انتقائيين اكثر عند تدمير الأهداف العسكرية او المدنية. فالطائرات والصواريخ سوف يطرد ازدياد مداها، وازدياد حملها الصافي (من الشحنات المتفجرة). وأجهزة الاستشعار من بعد سوف تحسّن اصابة الأهداف. والتكاثر المحتمل لحرب الغازات، والذخائر المحسنة من المتفجرات العنقودية ومتفجرات الوقود/ الهواء، والقنابل «الذكية» والللغيمات، والمقذوفات المتغلغلة في الأرض، سوف تؤدي الى تحسين القوة التدميرية.

والمأمول ان هذا سوف يعمل من أجل اقامة عملية ردع متبادل. ومن الناحية العملية فان الآثار المترتبة على ازدياد المساحة، والأهداف الصعبة، والقدرة على تدمير أهداف منتخبة، سوف تتوقف على السياسات، وعلى فهم كل جانب لمقدرة الجانب الآخر على

التصعيد. وتماماً كما انه لا توجد مقذوفات «هجومية» او «دفاعية» فإنه لا توجد تكنولوجيات «رادعة» او «عدوانية». والقدرة على تدمير اهداف عسكرية بحتة مع تجنب الأضرار المصاحبة من المحتمل انها سوف تزيد في تناسب طردي مع القدرة على قتل المدنيين والتسهيلات الاقتصادية في ترو مقصود. وما من أحد يمكنه التنبؤ بالمقاصد. والشيء الوحيد المتيقن هو القدرة المتزايدة على التدمير (القتل).

٧ ـ الديناميّات الاجتماعية ـ الاقتصادية لسباق التسلح العربي ـ الاسرائيلي تتساوى في تعقيدها على الجانبين: لا جدال في ان الحشد العسكري يفرض تكاليف اجتماعية واقتصادية قاسية على اسرائيل وسوريا، والى درجة أقل على الوطن العربي. والشك الذي يأخذ بخناق اسرائيل هو ما اذا كان في مقدورها ان تتغلب على العبء الاقتصادي المترتب على احلال التكنولوجيا المتقدمة محل الأفراد وحجم القوات، وما اذا كان في مقدورها ان تستعيد حريتها في العمل العسكري في مواجهة الآثار الارتجاعية السياسية والاجتماعية العنيفة التي نشأت عن «عملية سلام الجليل»، وما اذا كان في مقدورها ان تحصل على منح هائلة طويلة المدى من الولايات المتحدة الأمريكية.

والقضية بالنسبة الى سوريا هي ما اذا كان يمكنها ان تعثر على موارد مالية معادلة او اكبر من ذلك، وعلى بعض وسائل الحصول على أسلحة التكنولوجيا العالية بسرعة اكبر كثيراً مما كان يحدث في الماضي واستيعابها. ومثل اسرائيل، فإنه ليس مؤكداً ما اذا كان البناء السياسي، والاقتصادي، والثقافي في سوريا يمكنه ان يتحمل عقداً آخر من التنافس العسكري، عند المستويات الراهنة، وما اذا كان في امكان سوريا ان تحصل على المعونة الكافية من الأقطار العربية الأخرى.

ولا توجد اجابات سهلة عن هذه الأسئلة، ولكن من الجلي ان الجانبين كليهما على شفا أزمة اجتماعية ـ اقتصادية بسبب الضغوط التي يفرضها سباق التسلح. ومن سوء الحظ ان هذه وصفة من أجل فعل غير عقلاني أو إجهاضي، أو من اجل ورطة عسكرية، بقدر ما هي من أجل السلام.

والخيار «المأزق» يستحق اعتباراً خاصاً لكونه الآن البديل الأكثر احتمالاً للحشد العسكري المتطاول. فرغم كل صنوف البلاغة التي تنظم في المناسبات فإن الجانبين كليهما يملكان مرونة هائلة لاحداث تخفيضات مؤقتة في انفاقهما الراهن على التسليح مع استمرارهما في المحافظة على سباق التسلح. والفرصة لحدوث افلاس وطني فعلي في أي من الجانبين تبدو ضعيفة من الناحية العملية، كما ان الضغوط الاجتماعية والسياسات الداخلية يحتمل ان تكون مصدراً لشكوك أساسية. ومن سوء الحظ ان هناك أمثلة قليلة لأمم تتخبط لكي تصل الى السلام من خلال الانهاك، وان حروب الأغلبية من هذه الأمثلة التاريخية تشبه في دوامها وتكلفتها «حرب المائة عام».

٨ ـ الوقت ليس في جانب أحد: في ايجاز، ان الأمل ضعيف في انتهاء سباق التسلح. وليس هناك مفر، من جهة ثانية، من ان يؤدي الى مستويات من الصراع غير محكومة. وفيما يتعلق بالطنطنة الاسرائيلية التي تنطلق في المناسبات عن تهديد عربي موحد شديد الوطأة، وفيما يتعلق أيضاً بالبلاغة العربية حول الوحدة العربية، فإن أي عمل عربي مشترك ضد اسرائيل في المدى القريب يبدو أقل واقعية مما كان عليه الحال منذ كامب ديفيد. واذا ما وقع أمر، فإن المحتمل ان يكون الصراع العربي ـ الاسرائيلي محصوراً بين اسرائيل وبين سوريا، مع بعض المشاهد الجانبية العارضة من الفلسطينيين واللبنانيين.

ومع ذلك فإن أحد المستخلصات التي يمكن استنباطها من التوجهات الراهنة يفيد ان الوقت ليس في جانب أحد. فاسرائيل ليس لديها أمل مستقبلي في اكتساب قوة عسكرية كافية توفر الأمن لها دون ممارسة بعض اشكال الصراع، ودون نضال اجتماعي واقتصادي دائب يمكنها من تغذية آلتها الحربية. وليس لدى سوريا أمل في أن تحول بحثها عن المساواة العسكرية الى استعادة الجولان، أو الهيمنة على المنطقة، او المخاطرة بتفجير حرب جديدة. والأفعال العسكرية الفلسطينية واللبنانية لا يمكنها اكثر من ان تجعل وضع كل منها اكثر سوءاً.

ويمكن أن تعاني الولايات المتحدة الأمريكية فقط اذا ما واصلت امداد اسرائيل بالمعونة العسكرية، دون المزيد من البحث الفعّال عن السلام. وليس لدى الاتحاد السوفياتي أي أمل حقيقي في توسيع «دوره الافسادي» الراهن، الى الهيمنة على بعض الأقطار العربية، وتعريض نفسه للمزيد من خطر التورط في الصراع أو لضربة اخرى تصيب سمعته الملطخة، باعتباره مصدراً للسلاح وللمشورة العسكرية.

وأياً كان ما تفعله الأسلحة بالنسبة الى الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي على امتداد العقد القادم، فمن الواضح انها سوف تجعل الوضع الراهن اكثر سوءاً. وليس هناك ضوء في نهاية هذا النفق المتميز، انما هناك فقط ظلمة تتجمع.

الميزان العسكري السوري ـ الاسرائيلي (١٩٨٥)

(قوة الأفراد بالآلاف)

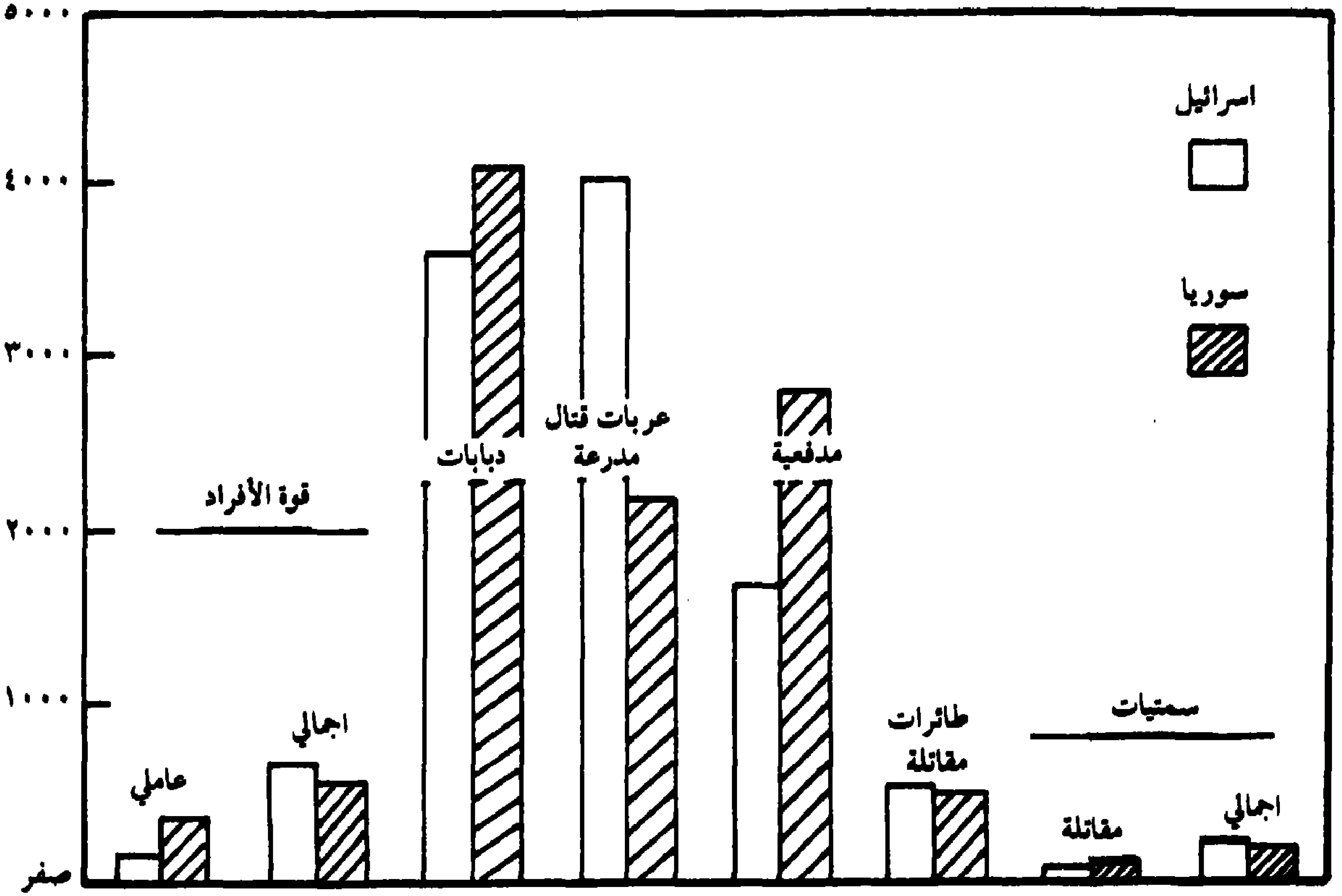

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية [IISS] ، الميزان العسكري، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ .

الجهد الدفاعي السوري في مقابل الاسرائيلي (١٩٨٣ - ١٩٨٤)
(الآلاف الدولارات الثابتة)

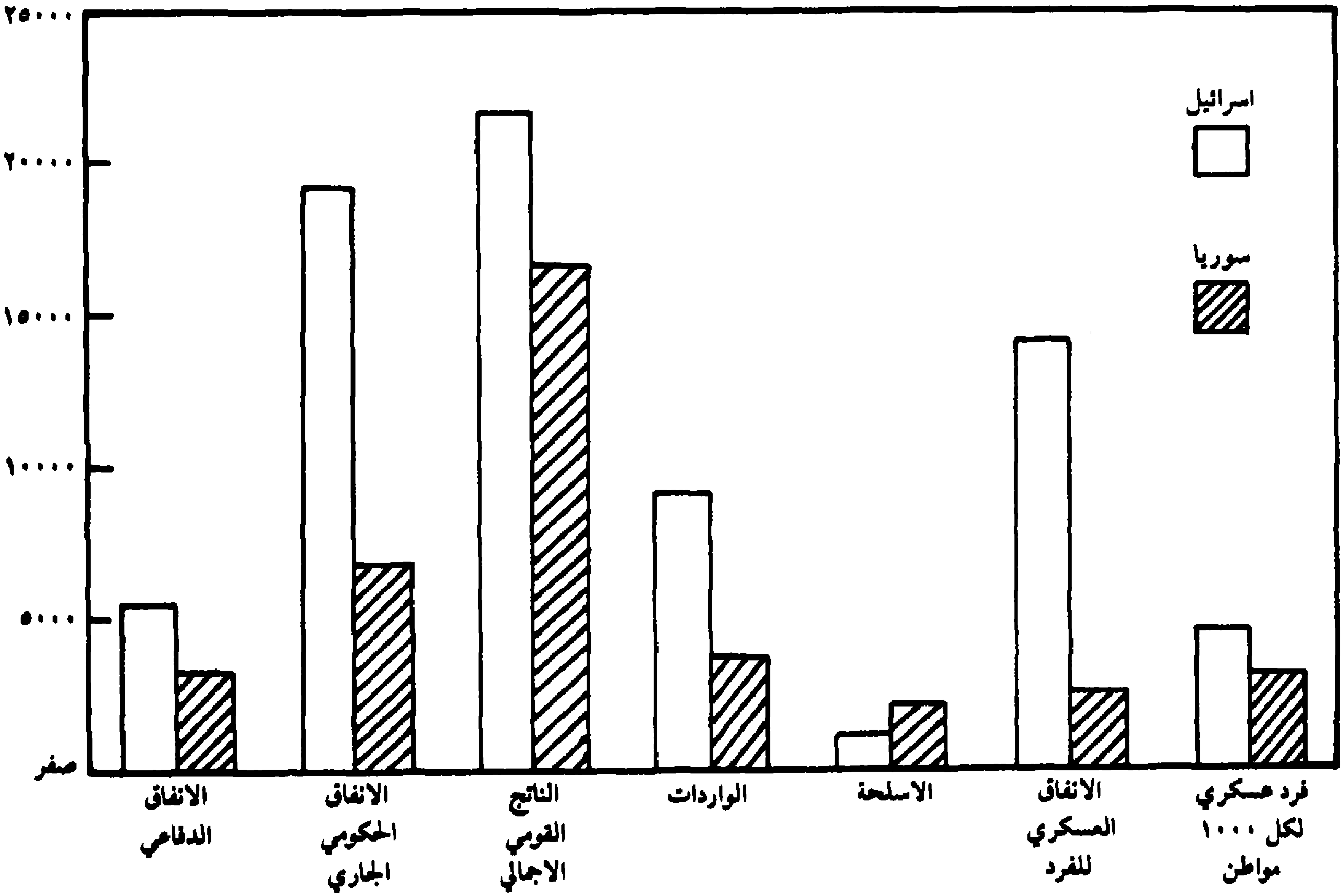

مجموعتا الأعمدة الاخيرتان مضروبتان × ١٠٠

الفصل العشرون

دبلوماسية الصراع العربي - الإسرائيلي في العقد القادم: السيناريوهات البديلة

سيث تيلمان (*)

التنبؤ بالمستقبل ليس عندي بالادعاء القوي. وكما ان زوجتي تشهد وبسرور، بإن لي سجلاً متصلاً من التخمينات الخاطئة بشأن من سيتم ترشيحه ومن سيتم انتخابه خلال العديد من الانتخابات الرئاسية السابقة. اكثر من هذا، فإنني خلال شهر نيسان/ ابريل من كل عام يتملكني اقتناع قوي ان فريق الجوارب الحمراء ببوسطن[1] (Boston Red Sox) في سبيلهم الى نيل راية البطولة وكسب الدوري العالمي. وليس محتملاً ان أتخلى عن هذا الاعتقاد قبل آب/ اغسطس بحال من الأحوال.

بإمكاناتي هذه، فإنني أعرض هنا بعض الأفكار عما ستكون عليه دبلوماسية الصراع العربي - الاسرائيلي في رأيي بعد سنوات عشر من الآن.

هناك احتمال قوي ان هذه الدبلوماسية سوف تشبه الحال الذي تبدو عليه اليوم. وأؤكد على الكلمة «تبدو» لأنه بالرغم من ان الظروف قد تبدو وكأنها لم تتغير، الا انها (أي الظروف) لن تكون، وبدرجة قريبة من اليقين، الظروف نفسها. وبالطبع فإن السبب في ذلك ان الدبلوماسية ليست غير بُعد واحد للمسألة. وكما تدل الوقائع، فإنها قد لا تكون البُعد الأكثر أهمية. فبينما قد تراوح الدبلوماسية في طريق مسدودة، فإن التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، والسياسية قد تفعل فعلها، على الأرجح، في الأقطار ومع المجموعات المتصلة بالقضية، بما يؤدي الى احداث تحولات عميقة في الموقف، الى درجة قد تنفي الدبلوماسية.

(*) استاذ باحث في الدبلوماسية بجامعة جورجتاون - الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) «الجوارب الحمراء» هو فريق مدينة بوسطن المحترف لكرة القدم الامريكية. و«الدوري العالمي» هو سباق سنوي للفرق الامريكية فقط في تلك اللعبة. (المحرر)

كان هذا هو نموذج الماضي، والمؤشرات قليلة، ان لم تكن منعدمة، بشأن التغيير في المستقبل المرئي. ان اقتحام طريق الدبلوماسية المغلق وغير المطروق يمكن أن يحدث فقط لو ان واحداً او اكثر من أطراف النزاع الرئيسية نجح، مع الشريك الأمريكي، في تجاوز العقبات المحلية التي تبدو غير قابلة للتذليل، الى اعتماد دبلوماسية واقعية ابداعية. وفي غياب تغيير كهذا فإنني أتوقع، وبعد عشر سنوات من الآن، ان أرى اسرائيل وهي لا تزال تستحوذ بقوة على المناطق المحتلة رغم ما تلقاه من مضايقات، وان أرى الوطن العربي وهو لا يزال منقسماً على نفسه، وان أرى منظمة التحرير الفلسطينية وهي لا تزال توهنها الانقسامات الداخلية مثلما يوهنها التصلب الاسرائيلي والأمريكي، اما الولايات المتحدة الأمريكية، وفي كلمات تخص وقتاً آخر وصراعاً آخر، فسوف تكون لا تزال تتصرف «كعملاق مثير للرثاء ولا حول له».

وهذا لا يعني القول انه في سياق العقد القادم لن يكون هناك قدر معقول من الحركة الدبلوماسية التي تقطعها الأزمات الدورية والمواجهات المتلاحقة، مثلما كان الحال في العقدين السابقين. وعلى أي حال فإنه يجب عدم الخلط بين الحركة وبين التقدم. ففي الماضي كان الزعماء الأمريكيون، في ممارساتهم لدبلوماسيتهم في الشرق الأوسط، متأثرين الى درجة كبيرة بالرغبة في الظهور وكأنهم يؤدون عملاً ما، مثلما كانوا متأثرين بتوقعات جادة لتقدم حقيقي في اتجاه السلام. ومن المؤكد ان انجازات ملموسة قد تحققت من اتفاقات كيسنجر لفض الاشتباك الى اتفاقات الرئيس كارتر في كامب ديفيد (ومهما كان ظن البعض في جدواها). غير ان الطريق قد تناثرت عليه ايضاً المحاولات العقيمة أصلاً مثل خطة روجرز في عام ١٩٦٩، وخطة ريغان في عام ١٩٨٢، وكذلك الاخفاقات الحقيقية مثل الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني المجهض والذي رتبه وزير الخارجية شولتز في عام ١٩٨٣. وقد يكون رهاناً معقولاً ان الرئيس الامريكي القادم، أو الذي يليه، سوف يشعر بالحاجة الى تنشيط عملية السلام مرة اخرى، وربما يطرح خطة أخرى يضع اسمه (او اسمها) عليها. غير ان رهاناً آخر معقولاً ومعادلاً يمكن ان يدور حول ان هذه المبادرات المتوقعة لن تكون مثمرة مثلها مثل المبادرات السابقة.

وهناك احتمالات اخرى قد تتأكد. فمن الممكن لاتفاق الحادي عشر من شباط/ فبراير ١٩٨٥، والذي تم التوصل اليه بين الملك حسين وبين ياسر عرفات ان يحرك عملية دبلوماسية تشمل اسرائيل والولايات المتحدة والاردن والفلسطينيين (تحت لافتة أو أخرى). وبعد ان تقطع مساراً متعرجاً، فإن هذه الدبلوماسية قد تؤدي الى تسوية تتفق، بصورة عامة مع خطة ريغان التي تتضمن عودة اكثر أو أغلب الضفة الغربية وغزة الى الأردن في إطار كونفدرالية من نوع ما. والاحتمال الثاني ان الادارة الأمريكية القادمة، اذا ما التزمت باحياء الانفراج، سوف تتبنى المسار الذي سبق تخطيطه في البيان السوفياتي ـ الأمريكي المشترك

في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧، وتتعهد من خلال تدخل مشترك للقوتين العظميين بالوصول الى تسوية مؤسسة على حق تقرير المصير للفلسطينيين (أو الى شيء قريب من ذلك)، وعلى ضمانات للتسوية من القوتين العظميين تشمل ضمانات خاصة لأمن وبقاء اسرائيل. ومع الاحتمال الآخر المتبقي، وبصرف النظر عما تفعله القوة العظمى الأخرى، فإن الرئيس الأمريكي قد يجد سبيلاً للتحول الى تبني الاقتراح المنسوب الى الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي، ناحوم غولدمان، ومؤداه: ان علينا ان نقدم لاسرائيل أفضل نصائحنا، ثم نعمل على ان يقبلوا بها.

وقد يتطلب الأمر من الأطراف المعنية مباشرة، اي الاسرائيليين والفلسطينيين، اتخاذ اجراءات لا خيار لهم فيها، حتى مع غياب الزعامة الأمريكية. فقد تظهر زعامة طاغية من نوع جديد، مثل ديغول أو منديس ـ فرانس، من خلال الاضطراب الماثل في السياسات الاسرائيلية، فتحث مواطنيها على وجوب المواجهة الشجاعة لحقيقة ان الأمة الفلسطينية لن تزول، وان عليهم آنئذ ان يواجهوا بالشجاعة ذاتها حقيقة ان اسرائيل لا يمكن ان تستمر دولة يهودية ودولة ديمقراطية، وهما وجهان متكاملان في الحلم الصهيوني التقليدي، بينما هي تواصل فرض نفسها على الجموع الفلسطينية المقهورة. وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تقوم من جانبها بدور جديد تحشد فيه الشجاعة والواقعية لمواجهة الحقائق الصعبة. وأهم هذه الحقائق ان الوقت لا يعمل في صالح الجانب الفلسطيني، وان الفرص المهدرة في وقت ما لا يمكن استرجاعها في وقت لاحق، وان «المخزون» الذي يخشون التفريط فيه ليس في حوزتهم ليعطوه أو يمنعوه، وان الاختيار الحقيقي أمامهم، والذي قد يكون الأكثر مشقة ولكنه فَرْطُ حقيقة، هو كما كتب عنه السفير روبرت نيومان مؤخراً: «ليس بين الأكثر والأقل وانما بين الأقل والمنعدم».

ان اياً من الاحتمالات السابقة قد يحقق نجاحاً، غير ان هذا لو حدث فإنني سرعان ما سأعود للمراهنة على فوز فريق الجوارب الحمراء بالدوري العالمي. والسبب في ذلك ان هذه السيناريوهات التي قد تبدو مقبولة ظاهرياً بدرجة أو بأخرى ـ والتي هي عقلانية وفق فهمي ـ إنما تقع، وبوضوح، خارج حدود التحقق خلال العقد القادم. وانه لا اسرائيل، ولا منظمة التحرير الفلسطينية، ولا الولايات المتحدة، تبدو قادرة الآن، أو يحتمل ان تكون كذلك في المستقبل المرئي، على تجاوز القيود المحلية التي شلّت دبلوماسية الصراع العربي ـ الاسرائيلي زمناً طويلاً.

ويميل البعض الى المساواة بين مشقات التفاوض الدبلوماسي وبين أهمية النتائج المترتبة عليه. فهنري كيسنجر قد بذل جهوداً جبارة لينجز اتفاقات فك اشتباك، في حدودها الدنيا، في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥. (قدر زميل قديم لي، عضو في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، ان الولايات المتحدة قد تكلفت مساعدات وميزات ـ للأطراف

المتصارعة ـ لكل ميل مربع من المنطقة التي أخلتها اسرائيل من سيناء في عام ١٩٧٥، تعادل في الضخامة كل الذي تكلفه وزير الخارجية سيوارد ليشتري منطقة ألاسكا كاملة في عام ١٨٦٧). والرئيس كارتر بدوره استخدم، أو كاد، كل أوراق الدبلوماسية التي يمكن حشدها، بل ودفع بنفسه الى نقطة الاستنزاف البدني، لينجز اتفاقات كامب ديفيد، واتفاق السلام اللاحق بين مصر واسرائيل. ومع كامل التقدير لاخلاص الرئيس كارتر وتصميمه على بذل الجهد، فإن مستخلصين بخصوص كامب ديفيد يبدو الآن انهما ليسا موضعاً للجدل. والمستخلص الأول أن الاتفاقات لم تحل الصراع الرئيسي. أما الثاني فيتمثل في الزام النظامين الدبلوماسيين الأمريكي والاسرائيلي حدودهما (مع اعتبار القيود الداخلية العاملة في كل منهما). هذا ولا توجد اسس مقبولة يتم بناء عليها توقع أن تتغير الظروف أو أن تضعف القيود بدرجة محسوسة خلال العقد القادم.

والدبلوماسية قد تكون انتهت، في الواقع، الى ان تكون بلا أهمية. والممكن الذي يبدو الآن هو ان الوضع في الضفة الغربية لم يعد قابلاً للانعكاس، وذلك حسب ما أكده ميرون بنثينستي، نائب عمدة القدس السابق، في عام ١٩٨٤، في مؤلفه مشروع بيانات الضفة الغربية. فالمستوطنات الاسرائيلية الأولى التي أقيمت في الضفة الغربية كانت في الأساس مَواطن فائقة التسليح، بينما كانت المستوطنات اللاحقة والتي أقيمت بمبادرات من جماعة «غوش امونيم» ذات أغراض ايديولوجية أساساً. وهذه المستوطنات يمكن تصور وجوب نزع سلاحها بواسطة حكومة اسرائيلية حازمة أو تحت ضغوط امريكية شديدة. ومنذ أوائل الثمانينات، والى حد ما، صارت المستوطنات ضواحي حول القدس وتل أبيب. وقسم لا بأس به من الشعب الاسرائيلي صارت له الآن مصالح شخصية واقتصادية في الأراضي المحتلة، وبعيداً عن أي اعتبارات أمنية او ايديولوجية. وكما يقول «بنثينستي» فإن هذه المستعمرات الضواحي، والتي أقيمت في ظل حكومة الليكود، قد أثرت في «خلق حقائق سياسية داخلية اكثر مما أوجدت حقائق جيوستراتيجية». وطبقاً لدراسة أحدث، أصدرها بنثينستي في نيسان/ ابريل ١٩٨٥، فإن الحكومة الاسرائيلية قد حققت سيطرة، مباشرة أو غير مباشرة، على ٥٢ بالمائة من أراضي الضفة الغربية، وانها في الواقع قد احتكرت جميع امكانات النمو في المناطق المحتلة لمنفعة اليهود. وقد كانت نتيجة هذه التغييرات تقوية مجموعات ضغط المستوطنات التي لا تقل في إرهابها داخل السياسات الاسرائيلية عن مجموعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرياً، فإن الذي تم تنفيذه يمكن الغاؤه، إلا انه بمعايير السياسة العملية، فإن ما ذهب اليه بنثينستي من أن الحاق الأرض المحتلة باسرائيل قد وصل الى نقطة اللاعودة، يحتمل ان يكون صائباً. وسوف يحتج العرب ـ بوصفهم أصحاب قضية اخلاقية عظيمة ولكن مرتكزاتهم في الواقع السياسي محدودة ـ بأنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن

تقلص فقط من عطائها الاقتصادي لعميل يعتمد على معوناتها، فتتمكن من حل القضية حلاً سريعاً وشاملاً وعادلاً. ومن الممكن ان نفعل نحن الأمريكيين ذلك، ولكن الذي يكاد يكون مؤكداً اننا لن نفعل، ولأسباب ليس فيها غموض كثير. فالسبب هو التأثير غير المحدود لمجموعات الضغط الاسرائيلية، بقواعدها المحلية المتماسكة، على سياساتنا. فالمجموعات المناصرة لاسرائيل اذا لم تنجح في انتخاب كل مرشح ترغب فيه، فإنها تحقق نجاحاً بيناً في مواصلة الاحتفاظ بمستويات العون لاسرائيل، وفي المساهمة في هزيمة السياسيين الذين تمقتهم (من الأمثلة المعاصرة بول فندلي في عام ١٩٨٢، وتشارلز بيرسي في عام ١٩٨٤). وهذه هي اللغة التي يفهمها السياسيون، وكما سبق وقال ليندن جونسون فإن هذا اللوبي يعرف كيف «يثبت جلد الراكون»[٢] على الحائط.

واذا كانت هذه هي القضية، فإن مواصلة الهجوم على وقائع الظلم في الماضي قد يكون قصداً هزيلاً، بخاصة اذا ما أتينا هذا بقصد تجاهل امكانات المستقبل. ولأن المعايير التي يمكن ان تعمل الدبلوماسية من خلالها أضيق من أن تتآلف مع أبعاد المشكلة، فإن شكي يتزايد في ان تكون امكانات المستقبل موجودة في عالم الدبلوماسية. وقد يكون احتمالاً كعدمه ان يبقى الدبلوماسيون بعد عقد من الآن، ومع حسن النية تجاه العالم، يواصلون محاولاتهم غير المجدية لقياس تل الخلد[٣]، ولا يقتربون البتة من الجبل، أي يتداولون مسألة من يتحدث مع من، وينصرفون عما يجب أن يدور الحديث بشأنه فعلاً.

إن اعتقادي يتزايد ان الاحتمال الحقيقي والمثير للأمل يقوم في مكان آخر. فالمليونان من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الحكم الاسرائيلي يكوِّنون ٣٨ بالمائة من تعداد سكان الأراضي التي تسيطر عليها اسرائيل، ومع معدل تكاثرهم العالي فإن هذه النسبة تبدو زيادتها مؤكدة. فالفلسطينيون المقيمون تحت الاحتلال يمكن تصور ان يصبحوا قوة يعتد بها في التأثير في السياسات الداخلية لدولة اسرائيل لو أنهم رغبوا في ذلك ولو انهم ملكوا الارادة لاعادة النظر في وضعهم من جديد. كما يمكنهم، عن طريق الضغط من أجل حقوقهم السياسية، ان يعجلوا باليوم الذي يضطر فيه الاسرائيليون الى مواجهة المعضلة العميقة والمتعلقة بهوية اسرائيل، وما اذا كانت دولة يهودية أو دولة ديمقراطية. واذا استحضرنا الطبيعة العنيدة للسياسات الاسرائيلية، والمساومات الشاقة التي تتضمنها أعمال السمسرة في أعقاب كل انتخابات عامة من أجل مجرد صوت أو صوتين في الكنيست، فإنه لن يكون من الصعوبة بمكان أن نتصور قيام الفلسطينيين بأداء «دور القوة الموازنة» في السياسات

---

(٢) الراكون، حيوان ثديي من اللواحم، يعيش في أمريكا الشمالية، وهو من فصيلة القطط. (المترجم)

(٣) الخلد، حيوان صغير حفار قريب الشبه من الفأر. وركام التراب المتجمع من حفر جحره يسمى تل الخلد. (المترجم)

الاسرائيلية، حتى ولو كان تمثيلهم السياسي محدوداً للغاية.

إن تحدي الخصم لكي يعيش في مستوى قيمه المعلنة (أو المدعاة)، تعد واحدة من الطرق التي تأكدت كفاءتها العالية في منازلة الخصوم. وقد نجحت هذه الطريقة مع غاندي في الهند، ومع مارتن لوثر كنغ في أمريكا. وفي طاقة الفلسطينيين ممارسة هذه الطريقة لأرغام اسرائيل ان تقرر ما إذا كانت تود أن تصير جنوب افريقيا أخرى. أو أن تقبل بمخاطرة ان تكون دولة ثنائية القوميات. وهذه الدولة تتوافق مع النموذج الذي سبق ان اقترحه بعض صهيونيي الزمن القديم «من أمثال أحد هاعام، والحاخام جوده ماغنز، ومارتن بابر، والذين أسماهم آي. اف. ستون «الصهيونيون الآخرون»، وهو النموذج ذاته الذي أفصح عنه ياسر عرفات في «حلمه» في الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ بخصوص «فلسطين موحدة وديمقراطية» يتعايش فيها اليهود والعرب في «سلام ودون تمييز».

ورؤيا التقارب هذه ليست توقعاً للعقد القادم ولا لأي وقت في المستقبل. انها فقط إفساح عن احتمال واعد، في إطار الظروف القائمة، ومع واقعية نأمل ان تكون. إن توقعاتي المحسوبة بدقة، بفرض أن بمقدوري ان آتي بأحدها، ستكون بكل تأكيد أقل إيحاء بالأمل، وأنا أفضل أن أنتهي بملاحظة مفعمة بالأمل.

القِسْمُ السَّابع

أولويّات للدِراساتِ العَرَبيّة

الفصل الحادي والعشرون

بحوث العلوم الاجتماعية والدراسات العربية في العقد القادم

جون ووتربري (*)

الدراسات العربية موقوفة، في حدودها الدنيا، على المجتمعات التي تتحدث غالبية السكان فيها العربية، والتي تتقاسم بدرجات متفاوتة احساساً مشتركاً بالتاريخ، والأصل «القومي»، وربما الديانة. وفي سبيل مستهدفاتي، فإنني أرغب في تضييق هذا الإطار المرجعي وتوسيعه على حد سواء. وسوف يتم هذا التضييق باختزال الدراسات العربية لآخذ في الاعتبار بحوث العلوم الاجتماعية فقط، بينما تتم التوسعة ليشمل هذا الاطار، ضمنياً على الأقل، الشرق الأوسط كله.

إن السجل البحثي للعلم الاجتماعي في الشرق الأوسط وطبيعة الدراسات الشرق أوسطية وثيقا الصلة، وإن كانت علاقتهما غير موفقة. فبحوث العلوم الاجتماعية في الأجزاء التي تتحدث العربية والتركية والايرانية قد فشلت، الى حد كبير، في تحقيق نتائج مبتكرة أو مجاوزة للمألوف، بينما كان السجل في اسرائيل، الى حد ما أكثر تميزاً. وانني وان كنت سأحاول تبرير توكيدي هذا فيما بعد، الا أنني آمل أن يتم التسليم به في اللحظة الراهنة. ويحتمل أن يكون الفشل ناجماً عن صميم العملية التي يكتسب الأغراب من خلالها المهارات اللازمة لممارسة البحوث في المنطقة. فرسوم الالتحاق عالية، وأي من اللغات المنطوقة والسائدة في المنطقة ليس من اليسير على غير السكان المحليين تعلمها. والوقت المبذول لتملك ناصية أي من اللغات الرئيسية الأربع ضخم للغاية، وإن كان من لديه رغبة لا يمكنه أن يتجاهل اللغات الأوروبية التي كتب بها الكثير عن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المعاصر. ويستتبع ذلك أن الشرق الأوسط قد يجتذب نوعاً فريداً من باحثي العلوم الاجتماعية، أي هذا الذي يأتي الى المنطقة أولاً ثم يتصل ثانياً بالنهج المعرفي (علم السياسة، علم الاجتماع، علم الانسان «الأنثروبولوجي»، علم النفس) الذي يشكل مجاله البحثي. ولا بد للأجنبي أن يشعر بقدر من الانجذاب للمنطقة بما يجعله

(*) استاذ السياسة والشؤون الخارجية ـ جامعة برنستون ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

يميل ابتداء الى التركيز على ما يتصور أنها الخصائص الثقافية المتميزة لها. والغوص العميق في اللغة قد يؤدي إلى تقوية الانشغال الكامل بالمنطقة بصفتها (أي كمجرد أنها منطقة).

ويجد المرء في المقابل، أن دراسات المناطق التي تركز على أمريكا اللاتينية، وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، كانت أكثر عطاء بما تولد عنها من نتائج وأصوليات منهجية كانت في مجموعها وثيقة الصلة بمناهجها المعرفية. ومن المؤكد أن هذه الافادة تقتضي تعديلاً اذا ما فكر المرء في أن الأدبيات الخاصة بنظام الطوائف في الهند فريدة رغم كثرتها الساحقة، وان كان أثرها الأساسي يبدو لي وكأنما يمكن الاحتجاج له. إن الفرق في انتاج العلوم الاجتماعية يكمن في الانفتاح الكبير لهذه المناطق أمام علماء الاجتماع. فالتمكن من لغة الادارة والبحث الأساسية ليس بالأمر الصعب، حيث لاتشكل اللغات الفرنسية، والاسبانية، والبرتغالية، والانكليزية، حواجز مانعة أمام علماء الاجتماع الغربيين. ومن هنا فإننا كثيراً ما نجد باحثين لديهم، في الأساس، اهتمامات قوية بالعلوم الاجتماعية، ثم نراهم بعدئذ يتخذون منطقة ما مسرحاً لاختبار مقولاتهم وفرضياتهم. ولكون هؤلاء، بالمعايير النسبية، غير مأخوذين بالتفرد الثقافي للاقليم الذي يعملون فيه، فإنهم ينحون أيضاً الى امتلاك حساسية أكبر تجاه قضايا المقارنة بين الثقافات. وقد يكون من الحماقة أن نبالغ في شأن دعوانا هذه، فهناك كثرة من علماء الاجتماع الذين قدموا الى دراسات الشرق الأوسط وفي أيديهم أدوات العمل، كما يقولون. ويستحضر المرء موروي برغر (Morroe Berger) أو كليفورد غيرتز (Clifford Geertz) أو جانيت أبولغدا، ضمن آخرين عديدين. وقد دفع كل منهم ثمن اللحاق متأخراً وربما بطريقة سطحية، باللغة السائدة في المنطقة. وهناك علماء اجتماع آخرون، مثل دانيال ليرنر (Daniel Lerner) لم يدعوا أي تمكن لغوي، ومروا على المنطقة سراعاً، ولكن لم يكونوا غير منتجين. وعلى أي حال، فإن كل الذي أود أن أخلص اليه هو أن ثقافات الشرق الأوسط، وأن الثقافات الصينية في الشرق الأقصى، قد تقاضت ثمناً عالياً من الداخلين اليها، وأنها كانت تنحو الى جذب الباحثين الذين يكون اخلاصهم للمنطقة ذاتها أكثر من اخلاصهم لنهجهم المعرفي، وكانت العاقبة أن الدراسات المعاصرة للعلوم الاجتماعية، والخاصة بهذه المناطق، قد مالت الى المحاكاة، وكانت في بعض الأحيان قاصرة، وفي أغلب الأحيان غير مثيرة للاهتمام البتة.

ويجدر بالمرء أن يلاحظ أن المقارنة عبر القطاعات الثقافية واللغوية في الشرق الأوسط لم تكن غالبة. والشخصيات الرئيسية التي حاولت اقامة مثل هذه الجسور كانت من المحسوبين على التقليد الاستشراقي، سواء قبلت بهذا التصنيف أم لم تقبل. وقد كان من النادر أن يحاول علماء الاجتماع تحقيق وثبات مشابهة. ومن البارزين في هذا الصدد، وان لم يكونوا استثناءات فريدة، ليونارد بايندر (Leonard Binder)، والمثقف غير المنهجي شارل عيساوي. وواقع الأمر، أن عيساوي لا يجب حتى أن يذكر هنا لأنه كان متمكناً من

واحدة من اللغات التي يعاني الأجنبي حتى يكتسبها في وقت متأخر من حياته.

وأنـا أرى هذا الـوضع العام للأمور مثيراً للقلق. فبداية، قد يكون صحيحاً أن الشرق الأوسط متميز بالفعل، وأن الكثير الذي يبرز داخل تخومه الاجتماعية يكون قابلاً للتفسير اذا ما رددناه أساساً الى معاييره الذاتية، أو اليها فقط. غير أن هذه النظرة، التي لا أشارك أصحابها وجهة نظرهم، يمكن أن تعتمد فقط اذا ما كان مؤيدوها على المام وثيق بأطر تفسيرية تم تطويرها من أجل مناطق ثقافية أخرى. وقد يكون مسموحاً أن نعطي مثالاً هنا. هل النقابية السياسية من الملامح الشائعة في سياسات الشرق الأوسط المعاصرة؟ وإذا كان ذلك كذلك فهل تتخذ طابعاً فريداً بسبب البنية الثقافية للمنطقة؟. لقد رأى بعض الأمريكيين اللاتينيين أمثال هووارد وياردا (Howard Wirda) وألفريد ستيبان (Alfred Stepan)، أن النقابية في أمريكا اللاتينية متجذرة في الموروث الثقافي والسياسي للمنطقة المأخوذ عن الكنيسة الكاثوليكية وتقاليد القانون الروماني. فهل النقابية في المناطق التي يكون مثـل هذا المـوروث لا معنى له فيهـا ذات طبيعـة مخالفـة، أم أنـه لا تكـون نقابية على الاطلاق؟، وهل من الممكن أن يكون ويادرا وستيبان قد أخطآ فهم الشروط الاجتماعية التي تؤدي إلى ظهور النقابية؟. إن المرء يلزم أن يكون ملماً بمرجعيتها الثقافية قبل ان يستطيع تطبيق أبنيتها على المجتمع الشرق أوسطي. ولن تكون بالجملة الاعتراضية أن أسجل أن كتـاب روبـرت بيانكي (Robert Bianchi) الحـديث عن مجمـوعـات المصالح التركية يعكس، في اتساق، ادراكاً دقيقاً لما يعتبر خصوصية للتجارب النقابية في تركيا ولما لا يعتبر كذلك.

ومن الـطبيعي أن يكون السؤال العتيق للغاية بشأن الأساس المنطقي للدراسات الخاصة بالمنطقة موضعاً للاهتمام. ان أقسام الاقتصاد الرائدة في الولايات المتحدة، وفي أماكن أخرى، قد حلت هذه القضية فيما يخص نهجها المعرفي، ولم يعد هناك تبرير للتركيز على المنـطقة. فالاقتصاديات هي الاقتصاديات بغض النظر عن الثقافة، أو العرف، أو العقيدة. ولا أود، كما أنه لا يجب، أن أذهب بعيداً. فنحن لا نزال، بعد مضي عقود ثلاثة أو يزيد من الدراسة الممولة والموجّهة بمعرفة المعاهد المتخصصة بالمنطقة، وبشكل أو بآخر، أبعـد ما نكون عن صياغة أساس منطقي اجتماعي وعلمي واضح نقتطع بمقتضاه قدراً موحداً من المعرفة الانسانية لنعالجه بادراك رحب الى حد ما باعتباره وحدة واحدة. ولكن، هل نفعل هذا لتسهيل الأمر أم إعادة المقتضيات الثقافية؟ وفيما يخصني فإن الجانب الأول، وليس الأخير، هو الذي تأسست عليه أبحاثي عن الشرق الأوسط.

ومـا دمت قد أعلنت هذا، فإنني أود أن أتراجع للتو. فالثورة الايرانية، والظاهرة الأعم الخـاصة بالاسلام النضالي والمسيس تستصرخنا من أجل بعض التحليل الثقافي. وفيض الأدبيات الخاص بهذا الموضوع والمصبوب فوق رؤوسنا خلال السنوات الأخيرة يشير

الى وجود قاعدة اهتمام متسعة، وان كان لا يبدو أبداً أننا نمتلك تعميمات أو افتراضات يمكن أن تفسر الكثير مما يجري، أو أن تميز بين التنويعات الاقليمية، أو أن تساعد على محاولة اجراء مقارنة دقيقة الطراز بين الاسلام الكفاحي وبين البروتستانتية المقاتلة في ايرلندا أو الهندوسية العنيفة في الهند، على سبيل المثال. ان قضية الدين والسياسة ليست غير واحدة فقط من بين قضايا عديدة تستدعي التحليل الدقيق بالمعايير الدينية، ومعايير الخصوصية الثقافية، ومعايير الأخذ الجوهري بالأسباب. ونتساءل: متى يمكن أن يقال عنا اننا نبحث في العوامل الخاصة بالأسلوب، أو بالرداء الذي تتستر به ممارسات اجتماعية أكثر عمقاً وربما قد لا تكون شديدة التفرد، أو بأنماط السلوك الفردي والجماعي التي تحدد، في واقع الأمر، وبأساليب مهمة، نتائج هذه الممارسات؟. وهكذا فإنني آمل أن تتم في العقد القادم اثارة السؤال القديم «لماذا الدراسات العربية والشرق أوسطية؟» بطريقة منهجية. وجزء من هذا الطريق المنهجي لا بد وأن يتضمن مجهودات جادة لمقارنة الظواهر الاجتماعية عبر الثقافات في نطاق الاقاليم الفرعية في الشرق الأوسط في الحدود الدنيا، وبالقياس مع المجتمعات النامية الأخرى في الحدود القصوى. والنماذج الأولية التي تحضرني قليلة وشديدة التباعد وهي: التحديث السياسي في اليابان وتركيا لـ «واردوتسو» (Ward and Rutsow) والاسلام معايناً لـ «كليفورد غيرتز» (Clifford Geertz)، والثورة من أعلى لـ «الين تريمبرغر» (El-len Trimberger). ولا توجد بحال من الأحوال أي دراسات قاطعة تشير تحديداً الى الاتجاه الثقافي الصحيح.

والعلاج الجزئي لمشكلة العلم الاجتماعي التي حددتُ خطوطها العريضة الآن قد يكون رهناً بالأجيال الجديدة نسبياً من علماء الاجتماع العرب وغيرهم من الشرق أوسطيين. وتماماً مثلما كان الخواجات يكتسبون اللغة والخبرة بالمنطقة خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، فإن الباحثين من أهل المنطقة ذاتها يجب عليهم أيضاً أن يكتسبوا الدربة والمهارات المصاحبة للبحث في العلم الاجتماعي، ويقيني أن ميزة نسبية سوف تكون من نصيبهم على المدى الطويل. فأعباء دخولهم الى مجال العلوم الاجتماعية أدنى من تلك التي يتحملها علماء الاجتماع الأجانب من أجل اكتساب اللغة. ان الباحثين المحليين قد ولدوا في كنف لغة مجتمعهم التي هي لغة البحث. إنهم يحتاجون إلى بعض الأدوات المنهجية (الميثودولوجية) التي لا يصعب التقاطها. وحتى وقت قريب كانت العقبة الرئيسية هي التمكن من الانكليزية، أو الفرنسية والانكليزية بالنسبة لسكان شمال افريقيا، باعتبارهما لغتي الخطاب البحثي. وتضم جامعات امريكا الشمالية عدداً من الباحثين الشرق أوسطيين الذين امتلكوا بنجاح ناصية اللغة الانكليزية، والتحري في العلوم الاجتماعية، والأوضاع الميدانية في الشرق الأوسط، وهؤلاء أكثر من أن نذكرهم فرداً فرداً. وبالنسبة للجيل القديم المحتشد بأمثال ألبرت حوراني، وشارل عيساوي، ومجيد خدوري، ضمن آخرين عديدين، فإن

استغراقه الثقافي لم يكن في بحوث العلم الاجتماعي بقدر ما كان حواراً ثنائياً مع المستشرقين الغربيين. وكان التركيز على التاريخ الثقافي وتطور المؤسسات السياسية والاقتصادية. والأغلبية من هذا الجيل المبكر قد خرجت من المؤسسات التعليمية الخاصة بالنخب، وأقامت بعيداً عن مجتمعاتهم الأصلية. ورغم ذلك، فإن المرء لا يجب أن ينسى عالم الاجتماع المصري سيد عويس الذي تلقى تدريبه في الولايات المتحدة في الخمسينات، والذي كتب أطروحته عن المقارنة بين جنوح الأحداث في جنوب بوسطن وفي بولاق بالقاهرة. والذين حاكوا سيد عويس من بين نظرائه كانوا قليلين.

وجيل ما بعد الحرب، وما بعد الاستقلال، أعداده أعظم كثرة، وهم الى حد كبير أكثر تعرضاً لطرائق البحث في العلم الاجتماعي، إلا أنهم في حالات كثيرة بعيدون بعض الشيء عن الاطمئنان الى الثقافة واللغات الغربية. وهؤلاء انتهوا الى التدريس في الجامعات التي توسعت سريعاً في بلدانهم، حيث يوجهون عملية يتم في إطارها تهيئة أعداد كبيرة من الطلاب بطريقة سطحية لتناول قضايا وتقنيات العلوم الاجتماعية. ومن الطبيعي أن عديدين من هؤلاء قد استكملوا عدتهم في جامعات خارج منطقة الشرق الأوسط أيضاً.

لهذا الجيل، الذي يضم عرباً في مقتبل مسيرتهم المهنية الأكاديمية وفي خاتمتها، ينتمي مستقبل العلم الاجتماعي أو يجب أن ينتمي. وأنه لمن المعقول أن يتوقع المرء منهم أن يطوروا مدارس بحث محلية، مثلما حدث مع جميع العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية. ويزيد المرء على ذلك فيتوقع منهم أن يصيغوا منظومتهم الخاصة للأولويات البحثية. وطالما أن التدريب المتقدم تتم ادارته الآن محلياً، فإن المرء علاوة على ما تقدم يتوقع أن يشهد، وللمرة الأولى، بزوغ أسلوب تناول العلم الاجتماعي بلغة المنطقة. ومع هذا التناول فإن المتلقين سيكونون ككثيرين آخرين من المثقفين المتحدثين بالعربية، أو التركية، أو الايرانية. وهؤلاء سوف يتجاوبون مع، أو يحاولون تنشيط، البحوث التي تحددت ملامحها محلياً من أجل الاستهلاك المحلي. وانطباعي أن شيئاً ما من هذا القبيل قد تم تطويره بالفعل في تركيا في العقود القليلة الماضية، وأن هناك الآن كياناً ضخماً من بحوث الدوريات والكتب المطولة في تركيا، والموجّهة، لأسباب واضحة، الى الأتراك الآخرين.

وهذا لم يحدث بعد في الوطن العربي. وهناك بدايات، بعضها واعد أكثر من البعض الآخر. وقد أنتجت، منطقة الخليج العربي عموماً، نشرات دورية هامة بالعربية، متخصصة في التاريخ وفي القضايا الاجتماعية المعاصرة. وقد قام مركز دراسات الوحدة العربية، من خلال دوريته المتميزة المستقبل العربي، برعاية بحوث في العلوم الاجتماعية بالعربية على أعلى المستويات. وقد نشرت الجامعة العربية، من خلال وكالاتها المتخصصة، الكثير من التقارير الفنية التي ساهم فيها علماء الاجتماع، والتي تتأكد امكانية استخدامهم لها في أبحاثهم الخاصة. وقد مارست أقطار ومؤسسات بعينها النشر في مجال العلوم

الاجتماعية، لفترات من الزمن ممتدة الى حد ما. فهناك المجلة المؤسسة منذ زمان بعيد لمركز البحوث الاجتماعية والجنائية في امبابة بالقاهرة، أو النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب التي توازيها الآن مجلة في العلوم السياسية الصادرة عن كلية القانون في جامعة محمد الخامس. وهذه المجلات وغيرها، مثل مجلة دراسات فلسطينية، تنشر بالانكليزية، أو الفرنسية، وبالعربية. ولربما كانت مجلة مصر المعاصرة (L'Egypte Contemporaine) هي الرائدة في هذا الصدد. والمسألة الجوهرية أن هذه المطبوعات المتنوعة والمؤسسات التي ترعاها وتمولها قد تكون النواة لعلم اجتماعي عربي، وطني، ذي نظرة داخلية التوجه. أما الأساليب (التقنيات) فيمكن استعارتها. وهذا ظاهر بالفعل في المحاولات المحدودة في البحوث المسحية (والتي تلعب فيها الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة الأميركية بالقاهرة أدواراً طليعية)، وفي الجهود الأكثر انتشاراً والخاصة بالتحليل السكاني (الديمغرافي). ومصطلح النظر الداخلي التوجه يتضمن شيئاً ما منتقص القدر، بدرجة واهنة، ولربما يكون هروبياً. وأنا أظن أن هذا قد يكون شيئاً طيباً في هذه اللحظة الزمنية، حيث أنه يتوافق الى حد ما مع المزاج العام السائد بين المثقفين العرب، وكذلك مع ارساء العادات الخاصة بالتناول الثقافي العربي الداخلي، خارج نطاقات التاريخ، والقانون، والأدب، التي تسود دائماً.

وقد يحدث، وإن كان هذا غير مؤكد الى حد كبير، أن ينتقل مركز الثقل البحثي في العلم الاجتماعي فعلياً من المؤسسات الغربية الى الوطن العربي ذاته. وبعد كل هذا، ومن خلال الثقل العددي، فإن أغلب الممارسين من علماء الاجتماع المتخصصين في شؤون الوطن العربي، سوف يكونون عرباً، وسوف يقيمون في الوطن العربي. ويأمل المرء أن يتبع ذلك وجود الهياكل المؤسسية الأساسية التي تدعم جهودهم. وهذا هو الذي لم يتحقق هناك بالفعل حتى الآن. ولكي تستكمل الكويت دورها في القرن العشرين باعتبارها دولة المدينة التجارية، فإنها قد تمول نهضة عربية في الفنون والعلوم. والذي يبدو أقل وضوحاً بكثير، هو أن تكون العربية السعودية على استعداد لأن تقدم ما هو أكثر من الهياكل الأساسية المادية للمجهودات المشابهة. والعراق والجزائر يملكان الأدوات والطموح لتأسيس نظم جامعية رئيسية، ولكن المحتمل أن تكون قائمة البحث في كل منهما قيد الضبط الدقيق والمراقبة، بما يؤدي الى استمرار معاناة العلوم الاجتماعية القائمة الآن. وهناك، على الأقل مركز غربي تقليدي واحد لتحريات العلوم الاجتماعية، وهو الجامعة الأميركية في بيروت، يمكنه بشق النفس أن يعزز وجوده باعتباره موقعاً لأداء وظيفة تعليم وترقية بحوث العلوم الاجتماعية في مجتمع يكاد يكون بغير دولة. والمؤسسات المصرية تواصل اغراقنا بكميات هائلة من البحوث المتدنية النوعية، مع بعض استثناءات عارضة. ومن المؤكد أن مصر تملك الطاقة، بمعايير الأفراد والمؤسسات، لأن تؤسس مجتمعاً من علماء الاجتماع نابضاً بالحياة والنشاط، بيد أن

تضافر الأجور العالية في الأسواق الأخرى، مع افتقاد أي سياسة واضحة للتعليم العالي، مع القيود الكثيرة المتبقية على البحث العلمي الحر والمفتوح، قد تؤدي الى استمرار تجريد النظام المصري من أفضل وألمع ما فيه. وفي هذا الصدد، فإنه أكثر من كونه مدعاة للأحزان، أن تشهد الأفول الشديد الاندفاع للجامعات السودانية التي وفرت فيما مضى ملجأ آمناً الى درجة معقولة، لمجموعة صغيرة العدد، ولكن متميزة، من علماء الاجتماع العرب.

وهكذا فإنه بينما تكون الاعداد قائمة في الوطن العربي، فإنه لن يكون من المتيقن أبداً أن أفضل البحوث سوف تجري هناك. وانطباعي الشخصي أن القيود السياسية على بحوث العلوم الاجتماعية عموماً، لم تكن أبداً أقسى مما هي عليه الآن. وواقع الأمر، أنه حتى في تركيا التي تحركت الى ما هو أبعد في مجال اقامة تقاليد استقلال ذاتي للعلوم الاجتماعية، فإن السنوات الخمس الأخيرة من الحكم العسكري والقهر قد أوهنت من معنويات المثقفين الأتراك، ودفعت بالعديدين منهم الى السجن، أو الى البلادة العقلية، أو إلى خارج البلاد. ومن الصعب على المرء أن يتبين أي اتجاهات تحررية (ليبرالية) في عالم الجامعات العربية، اللهم إلا ما هو محتمل في مصر. وأنه لأمر ذو دلالة أن تأسيس رابطة العلوم السياسية العربية قد تم مؤخراً في قبرص. وهذه الرابطة هي في حقيقة الأمر مولود لمؤتمر «أزمة الديموقراطية في الوطن العربي» التي انعقدت في قبرص في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣. ولا بد أن شيئاً هاماً سوف يتغير، عندما تستطيع هذه الرابطة، أو سواها من الروابط المهنية الخاصة بالعلوم الاجتماعية، أن تعقد لقاءاتها، في حرية، ودونما تدخل سياسي، في عاصمة عربية رئيسية. ولست أعتقد أن هذا اليوم قريب المنال. وأنا أميل، بالتالي، لأن أظن أن بحوث العلم الاجتماعي العربي التي قد تجتذب الاهتمام الخاص سوف يستمر أداؤها في بلدان أخرى.

وانني لآمل أن أكون على خطأ. والذي قد يبدد بعضاً من تشاؤمي قد يكون تقوية أو تأسيس مراكز بحث ممولة ذاتياً وتنتسب الى الجامعات كلما أمكن ذلك. وهذا هو النموذج الذي تم اتباعه في أمريكا اللاتينية، والذي جاء بنتائج رائعة في بلدان مثل تشيلي، وبيرو، والمكسيك، والأرجنتين. وقد اجتذبت هذه المراكز تمويلاً خارجياً على مر السنين من مؤسسات مثل فورد، أو المؤسسات الألمانية الغربية. ولم يحدث أن كانت هذه المراكز بمنأى تام عن الايذاءات السياسية في مجتمعاتها، الا أنها كانت تملك القدرة على التحمل، وكانت بمثابة منارة للحرية الأكاديمية، حتى وإن كانت خافتة الوميض. كما أنها قد قامت برعاية بعض المنح البحثية المحلية وكذلك بعض المشكلات التي تم نقلها بطريقة جيدة الى بلدان أخرى نامية. ومن المؤكد أن الوطن العربي يستطيع أن يستخدم بعض منارات من هذا النوع.

وسواء أكانت مراكز بحوث الشرق الأوسط الرئيسية في الغرب قد تفوقت عليها، أم لم تتفوق تلك المراكزُ المتنامية في الشرق الأوسط، فإن هناك نوعاً آخر من التفوق يأخذ مجراه ولم يعره «الخبراء»، عرباً كانوا أم غير عرب، الاهتمام الكافي. ذلك أن الكثير من أفضل البحوث في العلوم الاجتماعية، أو التي تتحدث مباشرة عن هذه العلوم على الأقل، لم يعد ينفّذ أبداً في اطار المراكز الاقليمية أو حتى الجامعات، ولكنه بدلاً من ذلك يتم في سياق المساعدة الفنية والمعونة الأجنبية والاقليمية. والكثير من هذه البحوث يتم تنفيذه، ولكن قدراً كبيراً منه لا تكون علانيته متيسرة بأي حال من الأحوال، رغم أنه موجود، ورغم أنه هام. والذين ينفذون هذه البحوث يأتون عرضاً من بين نظرائنا، مما يولد لدى البعض منا قدراً هائلاً من الهواجس بشأن ملاءمة اجراء مثل هذه البحوث التطبيقية لحساب جيوش المعونة والمساعدة الفنية التي تمتلكها القوى الغربية الرئيسية. وقد تم تنفيذ البعض من هذه البحوث ذاتها لحساب صناديق التنمية العربية الرئيسية. وقد شاركت أنا شخصياً في مثل هذه البحوث الأخيرة، ولم تتملكني أي هواجس قائمة بصددها (اذا ما قورنت بالبحوث التي تكفلها وتمولها الهيئات المرتبطة بأجهزة المخابرات). وقد كانت نوعيات المسائل التي تم الالتفات اليها من خلال البحث ذات أهمية حاسمة بالنسبة الى العلوم الاجتماعية، وأنا هنا أضم الاقتصاديات الى العلوم الاجتماعية.

ودعوني أحدد الخطوط العريضة للبعض من هذه المسائل بالرجوع الى مشروعات بحثية محددة معروفة لي. لقد ركزت الكثرة من المشروعات الأكثر اثارة للاهتمام على عالم الريف. فجامعة ولاية كولورادو، على سبيل المثال، قد نفذت مسوحاً جزئية واسعة عن الاستخدام الحقلي للمياه في مصر، وهو موضوع يثير الدهشة أن علماء الانسان (الأنثروبولوجيين) قد أهملوه حتى الآن. وقد بدأ ريك هنتنغتون (Rick Huntington) وسهير مهنا، ضمن آخرين، في معالجة هذا الوضع. وربما يكون البنك الدولي، من خلال دراسته المتعددة الأجزاء عن برنامج اعادة تأهيل منطقة الجزيرة في السودان، قد قدم أوسع التحاليل المتيسرة لهذا المشروع. وتم تنفيذ دراسات في عدد من الأقطار للتعرف على الائتمان الزراعي، والمجالس التعاونية، وتمويل التنمية المحلية. كما تولدت دراسات عن مشروعات أخرى تخص ادارة المراعي، وتسويق الماشية، وأسواق العمالة الريفية، والاستخدام خارج المزارع، وكثير سواها من المسائل التي تضمها قائمة طويلة للغاية. وقد ركزت الدراسات الحضرية على الاسكان المنخفض التكلفة، والنقل العام، والتخلص من النفايات، ومياه الشرب، والصرف الصحي. وقد درست القطاعات الصناعية في مجملها من وجهة نظر الادارة والمحاسبة المالية، والتسويق، وعلاقات العمل، وخطوط الانتاج.

ويشكل هذا النمط البحثي، من مداخل عديدة، الدراسات الأساسية التي تتواصل بطريقة مباشرة مع الاهتمامات الجوهرية للمتخصصين في المنطقة، مثل سلوك المزارعين،

وحسابات المخاطرة، والتكوين الطبقي، وقدرة الدولة، وهلم جرا. والمشكلة أن هذا النمط من البحوث ينفذ في تواز مع البحوث التي يجريها الخبراء من أهل المنطقة، وأنه يتم عادة عن طريق أشخاص خبرتهم بالمنطقة محدودة. وقد لا تكون تلك هي الحال دائماً. فالعديد من الباحثين المحليين قد شاركوا في هذه المشروعات كخبراء سواء لحكوماتهم أم للمشروع ذاته. كما شارك فيها عدد من الخبراء الأجانب. ومن وجهة نظري فإن الاتصال المنظم الكافي بين البحوث التي تجرى في الجامعات وبين البحوث التي تولدها المشروعات لم يكن قائماً. كما أن النتائج لم تكن غير مهمة فقط، ولكنها كانت في بعض الأحيان غير متظرة. وتحضرني الآن حالة زراعي من الولايات المتحدة الأمريكية كان خبيراً في تدجين الحيوانات، ولم يكن يعرف شيئاً عن التنظيم الثقافي والاجتماعي في المغرب. فعندما لاحظ هذا الخبير أن الأغنام المغربية تتصف بخصائص قطعانية (غريزة القطيع) ضعيفة، خمن أن هذه الحقيقة قد يكون لها تأثيرات مباشرة على تقسيم العمل في القرية المغربية، وأن توالداً تهجينياً مع أغنام أسبانية ذات صفات قطعانية أكثر تميزاً قد تؤدي الى نتائج هامة بشأن إعادة تنظيم العمل في القرية. ومن الطبيعي أنني لا أستطيع أن أعقب على دقة آراء هذا الخبير، ولكن من الجلي أنه قد اقترب من الموضوع بنظرة مخالفة لتلك التي يبديها خبير في علم الانسان (أنثروبولوجي)، كما أنه سرعان ما قيد نفسه الى ظاهرة يحتمل أن تكون ذات أهمية بالغة.

وقد يكون واجباً علينا، في إطار تجمعاتنا المهنية الخاصة، أن نسعى الى الخبراء من خارج المنطقة، أو الباحثين الرئيسيين في المشروعات البحثية التطبيقية التي ترتكز بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القضايا الأساسية للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي أو الشرق الأوسط، وأن نشركهم في مشاوراتنا. وهذا هو الذي يحدث الآن مصادفة. وعديد من الباحثين في الشرق الأوسط لديهم، في المقام الأول، تحفظات قوية بشأن مثل هذه البحوث. وأنا أظن أن هذه المسألة يجب أن تكون موضوعاً للنقاش، على الرغم من شكي في إمكان حلها بشكل يرضي الجميع. ويبدو لي أنه من السخف أن نحرم أنفسنا من الوصول الى كَمّ ضخم من المستخلصات البحثية التي تترتب على الدنو من البيانات والناس الذي تكفله تلك المشروعات والذي لا يكون متيسراً عادة للباحث الأكاديمي، والذي يستند بطريقة مباشرة ونافعة الى اهتماماتنا الخاصة.

هل لخبراء الشرق الأوسط غير الوطنيين مستقبل ضمن هذا كله؟. الاجابة تكون نعم بالطبع، وإن كان الدور سوف يختلف من عدة نواحٍ. فإذا كان النمو الهائل في كم الأدبيات المكتوبة بلغات الشرق الأوسط، والتي تتعامل مع العلوم الاجتماعية، ودعك من التاريخ والفنون، موجوداً في الحقيقة، فإنه من الضروري آنئذٍ أن يتواصل وجود غير الوطنيين الذي يمكنهم فهم واستيعاب تلك الأدبيات، والذين يمكنهم توصيلها الى جمهرة أوسع من المتلقين من علماء الاجتماع ومن الطلاب. وإذ يأمل المرء في استمرار وجود فرصة

أمام الباحثين الأفراد من غير الوطنيين للقيام ببحوثهم الخاصة في المنطقة، فإن مسائل الانتساب الى المؤسسات المحلية، والمشاركة مع الباحثين المحليين، سوف يكون من الصواب أن تكتسب أهمية أعظم. وأنا، في النهاية، لا زلت قوي الاعتقاد في أهمية الرؤية من خلال العين الأجنبية. فالأجنبي لا يقبل بالضرورة المعطيات الموروثة للمحلي، وهو (أو هي) كثيراً ما يتعامل مع منظومة مختلفة من الأولويات البحثية، كما أنه قد يكون أكثر فاعلية في تواصله مع المتلقين من خارج الشرق الأوسط ذاته. وعلى المنوال نفسه، فإنني أتمنى بالفعل أن نرى في نهاية المطاف باحثين عرب، وغير عرب من البلدان النامية، يدرسون مجتمعات غير مجتمعاتهم الخاصة. ان دراسة باحثي الشرق الأوسط، والباحثين الأفارقة، والباحثين الآسيويين، لمجتمعاتهم الخاصة، بقصد استبعاد الآخرين جميعهم، أمر قابل للفهم. والأفضلية النسبية التي يحوزونها تتجسد في دراساتهم تلك في نهاية الأمر. ولكنهم كثيرا ما يحرمون أنفسهم من النظرات التحليلية العميقة التي تقدمها البحوث العابرة (المتجاوزة) للثقافات وللأنظمة. ان الولايات المتحدة الأمريكية في انتظار دي توكفيل (De Tocqueville) الشرق أوسطي الخاص بها، وعندما يأتي (أو تأتي) فإنني آمل أن لا يكون وحده. فهناك عالم أنثروبولوجي من فولتا العليا عاش وسط الاسكيمو، ونشر عنهم كتاباً بالفرنسية. وقد ظهرت صورته على غلاف الكتاب وهو يلف وجهه الأسود في سترة هائلة من الفراء ذات قلنسوة. وسواء أكان هذا العمل متعمداً أم عفوياً فإن دي توكفيل قد سجل كسباً منهاجياً مثيراً. والمجتمعات الغربية، ومجتمعات أخرى سواها، لا بد وأن تفتح أمام باحثين من الشرق الأوسط، وإذا ما انتهز هؤلاء لأنفسهم فرص البحث العابر (المتجاوز) للثقافات فإنهم سوف يشحذون ويثرون بحوثهم عن المنطقة التي تعنيهم بدرجة أكبر.

ودونما مراوغة أو اعتذار فنحن اذ نتحدث عن العلوم الاجتماعية انما يكون لدينا في الذاكرة نظرية للمعرفة متجذرة في التقاليد الغربية الخاصة بالبحث وبأسلوب التناول العملي. والمناهج لم تكن بالطبع حكراً للغرب بأي حال من الأحوال، كما أن هذا الغرب لم يكن يحظى دائماً بشرف ادراك أسلوب التناول هذا. فالتسطيحيون والمبدعون بأنماطهم المتنوعة كانوا متوافرين دائماً، وهم لا يزالون وثيقي الالتصاق بالمجتمع الغربي. ولربما يكون عصر السببية، والتنوير، والوضعية، سوف لا يرقى الى ما هو أكثر من شذوذ مثير للاهتمام في مسيرة الشؤون البشرية. ان روبرت هايلبرونر، منذ سنوات قليلة خلت، قد تفحص المستقبل المفرط الكآبة للمجتمعات ما بعد الصناعية، وفق هذه المعايير:

«ومن الممكن حينئذ أن يتحول المجتمع ما بعد الصناعي الى ذات اتجاه العديد من مجتمعات ما قبل الصناعة، أي نحو استكشاف حالات المعاناة الداخلية، وليس العالم الخارجي للحقيقة والكمال المادي. ويحتمل أن تعود التقاليد والشعائر، التي هي بالفعل أعمدة الحياة في كل المجتمعات عدا تلك ذات

الخصيصة الصناعية، مرة أخرى الى تعزيز ادعاءاتها القديمة باعتبارها دليلاً في الحياة وسلوى. والصراع في سبيل الانجازات الفردية، خاصة من أجل النهايات المادية يحتمل أن يفسح مجالاً أمام القبول بأدوار منظمة جماعياً، وبأدوار قَدَرية»[1].

وإذا ما كان هايلبرونر بأي حال على صواب، فإن الدعائم الفلسفية لبحوث العلم الاجتماعي المعاصر قد تتآكل في مجتمعات ما بعد الصناعة حتى قبل أن تضرب بجذورها في مجتمعات ما قبل الصناعة، وفي المجتمعات قيد التصنيع. ومن المؤكد أن هناك سبباً معقولاً للخوف من أن يكون الجو الفكري من ذلك النمط الذي لا تتاح للعلوم الاجتماعية فيه فرصة حقيقية أبداً.

ان السعي المتنامي في سبيل النقاء الثقافي، والأصالة، واعادة توكيد الحقائق الدينية الأساسية لا يخلق مناخاً يتم فيه منح المشروعية لطرق العلم الاجتماعي. وأياً كان فهمنا لما تعنيه «طرق العلم الاجتماعي» فإننا يجب أن نتفق أنها في الحدود الدنيا تعني أن أي سؤال يمكن أن يطرح، وأي فرضية يمكن أن تصاغ، وأن الدليل يمكن اختياره، بقدر الامكان، بطريقة تسمح برفض الفرضية. كما يجب علينا أن نقبل بالمستخلصات التي ينتهي اليها البحث الذي يتم أداؤه بدقة، مهما قد تبدو لنا هذه المستخلصات كريهة. وعالم الاجتماع لا يمكنه فكرياً قبول أن يكون أي من الأسئلة خارج حدود المباح، كما أن من طبيعة منهجه أن تطرح الأسئلة الخلافية التي تتصل بعلم الأمراض الاجتماعي والسياسي.

ان جيلاً قديماً من الزعامات السياسية في الشرق الأوسط لم ينكر المقدمات المنطقية لبحوث العلم الاجتماعي، وان كان قد سعى الى توجيهها، ومراقبتها، وتمويلها لخدمة أغراضه ولربما كان أغلب هؤلاء الزعماء، ممثلين في جمال عبد الناصر، يفضلون لو أن هذه البحوث لم تحدث البتة، إلا أنهم، وبغض النظر عن كونهم متسلطين أو قمعيين، كانوا مطمئنين الى نعوت العقلانية، والوضعية، والموضوعية، التي كان يسلم بها لهذا النوع من البحوث. وقد كان هؤلاء الرجال، بعد كل هذا، زعماء لجيل آمن بالتخطيط المركزي وتخصيص الموارد، وفعالية البيروقراطيات، والادارة التقنوقراطية، وأمثلية الخيار السياسي، والهندسة الاجتماعية، والتعليم العلماني الجماهيري، والمشاركة الشعبية في جهود التنمية. لقد تصادف أن أمسك سيروس سولزبرغر (C. Sulzberger) بدقة بالصورة العقلية التي يوحي بها هؤلاء الزعماء حين أشار الى ناصر باعتباره «صلاح الدين في عباءة رمادية من الصوف الناعم».

ويدعي عديد من المراقبين للوطن العربي المعاصر، مثل فيليب خوري، وفؤاد

---

(١) Robert Heilbroner, *An Inquiry into the Human Prospect: With «Second Thought» and «What Has Posterity Ever Done for Me?»* (New York: Norton, 1975), p. 140.

عجمي، وأنا شخصياً، أن هذا الجيل أو ورثته الشرعيين في سوريا والعراق قد نالوا فرصتهم وأنهم قد ضيعوها بطرق عديدة. وحيث إنهم ينتهون، أو يسقطون من مراكز السلطة، أو يغيرون جلودهم، فإن المنطقية الغربية التي قبلوها لأمد طويل حين كان في مقدورهم أن يوظفوها لخدمة أغراضهم الخاصة، سوف تتعرض هي ذاتها للتحدي المباشر. وقد تبزغ في الشرق الأوسط حقبة جديدة من التسطيح يمكن أن يقوم منها الرفض العام لنظرية المعرفة التي يستند إليها البحث العلمي الاجتماعي باعتبارها من المستوردات الثقافية الغربية، أو أداة للشيطان، أو باعتبارها في أقل القليل أداة في أيدي المناوئين للعرب وللاسلام. وإذا ما أغلقت أبواب الاجتهاد الاجتماعي العلمي، فإن هذا الاغلاق لن يحدث في كل الأمكنة بالايقاع نفسه، ولا بالاحكام نفسها. وربما يكون أقصى الذي سوف نراه أن يقوم متشددون جدد بالتلاعب بالعلم الاجتماعي لخدمة أغراضهم الخاصة. ولن تكون أزمة الضمير لعالِم الاجتماع الذي يلعب هذه المباراة أشد إيلاماً من تلك التي مر بها عالم الاجتماع الذي لعب المباراة مع الشاه في ايران. وأنا أشك أن تكون المسألة على هذا القدر من التبسيط. والسبب: إلى من يتم توجيه هذه الدراسات التي تعرضت للتلاعب؟. هل الى المتلقي الغربي في خارج المنطقة والذي لا تحمل توجهاته أي اهتمام خاص بالأصوليين الدينيين أو بالباحثين عن الأصالة؟، أو الى مثقفيهم الذين ينظرون اليهم دائماً بشك عميق؟، أم الى «الجماهير الشعبية» التي كانت دائماً أهدافاً للبحث في العلوم الاجتماعية، ولم تكن أبداً من المتلقين له؟، أم الى النخب الجديدة التي لا ترى مبرراً، أكاديمياً أو سماوياً، لهذا النوع من السعي الفكري؟. ربما تكون هذه الدراسات غير موجهة الى أي من هؤلاء. وإذا ما بقي البحث في العلم الاجتماعي قائماً في بيئة يتزايد فيها العداء له، فسوف يكون السبب أن الدولة لا تزال مشغولة بالتخطيط، وتخصيص الموارد، والهندسة البشرية. وإذا أمكن أن تكون لعالم الاجتماع فائدة في المعاونة في فهم السلوك الادخاري في ظل التعامل المصرفي الاسلامي، أو اعادة تخطيط المناهج المدرسية، أو في تحديد خصائص السكان في سن التجنيد، فإن منهجية العلم الاجتماعي سوف تواصل البقاء. غير أن أسئلة بعينها سوف لن تطرح، ليس لمجرد أنها حساسة سياسياً، ولكن لأنها يحتمل أن تكون تجديفاً.

ان الوضعيين يصنعون من أنفسهم شهداء بائسين، وهناك بعض المنطق في رفض الموت في سبيل قضية. وهكذا فإنه عندما يبدأ انغلاق الأبواب فلن يكون هناك كثير من جانب هؤلاء الذين يودون أن تبقى الأبواب مفتوحة. والذي سوف يكون في العقد القادم، وفيما يليه، هو البحث عن ساحة، أو أرض فكرية للمساومة، حيث لا يحتاج الايمان والعلم أن يهدد أو أن يواجه، كل منهما الآخر. وقد ينتهي البحث عن الأصالة، بتركيزه على الثقافي بالقدر نفسه الذي يركز به على الديني، الى وضع الحدود لهذه الأرض. ان البحث فيما هو

عربي أصيل، في اطار القيم، والتنظيم الاجتماعي، والممارسات الاقتصادية، سوف يتطلب استخدام أدوات علمية اجتماعية. و إذا لم يتم احكام اغلاق الأبواب في عنف، فإن هذه الأدوات يمكن اعمالها لتطوير قائمة بحث عربية أصيلة. وانتهي فأقول انه مع تفجر الجعجعة في مجال العلم الاجتماعي، فإن الاستثارة التي يحركها هذا الأمل في داخلي ترتبط عكسياً مع فرصة في النجاح.

الفصل الثاني والعشرون

بحثاً عن هوية جديدة للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي (*) الخطاب، والأصولية المنهجية، والاستراتيجية

السيد يسين (**)

يمكن توصيف التحدي الأساسي للعلوم الاجتماعية العربية في الثمانينات بأنه البحث عن أصولية منهجية جديدة بعد أن سقطت الأصولية المنهجية القديمة. ويحتاج الفهم الموضوعي لهذه العملية المعقدة الى اعتماد مدخل كلي يمكن من خلاله دراسة الخاص في ضوء العام، دون أن تحل الرطانة الفنية محل التناول المعرفي الذي هو ضروري من أجل فهم الخطاب الراهن، والتطورات المستقبلية.

ونود ابتداء أن نثبت، في ايجاز، أسساً ثلاثة يقوم عليها نهجنا لمواجهة المشكلة:

- إن أية مناقشة للوضع الراهن للعمل الاجتماعي في الوطن العربي، أو للتنبؤ بتطوراته المستقبلية، لا يمكن أن تكون ذات قيمة اذا لم تؤسس على التحليل النقدي للجدل الايديولوجي المكثف الحادث في الوطن العربي. حيث إنه لا قيمة لاعتماد نهج فني لاقتراح جدول أعمال بحثي من أجل الوطن العربي، دونما تضمين هذا المدخل في الاطار الاجتماعي - السياسي الأوسع.

(*) الخطاب هو المقابل العربي للمصطلح الانكليزي (Discourse). ويبدو أن فضل صكه ونشره يعود في الأصل الى مفكرين وكتاب في المغرب العربي. وقد التزمنا به لشيوعه بين المتخصصين. ويلزم تنبيه القارىء غير المتخصص، والذي قد لا يكون لهذا المصكوك دلالة لديه، أن مصطلح الخطاب يعني في عمومه «أسلوب التناول»، «أو صياغة وعرض الأفكار والقضايا والمشكلات». أما الأصولية المنهجية فإنها تقوم في مقابل المصطلح الانكليزي (Paradigm)، على اعتبار انه يعبر عن الرؤية المشتركة لجمع العلماء العاملين في مجال ما للأسس والقواعد (أي الاصول) النظرية التي يؤسس عليها منهج الممارسة البحثية في هذا المجال. وقد نأينا عن استخدام مقابلات أخرى عربية تصورها البعض لهذا المصطلح مثل النهج أو المنهج، والنموذج أو النموذج الأساسي، والشكل التحليلي، أما لعدم كفايتها الدلالية، أو لغموضها، أو لتداخلها مع مصطلحات أكثر استقراراً مثل (Approach - Discipline - Model-Exemplar)، إضافة الى ان البعض منها قد يكون مجرد جزئية من الأصولية المنهجية. ولعل هذا يكون متوافقاً مع ما هو شائع في ثقافتنا العربية - الاسلامية من تميز بين أصول العلوم وبين العلوم ذاتها (كأصول الفقه في مقابل الفقه مثلا). (المترجم)

(**) مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة - مصر.

ـ إن النقد المعرفي للممارسات النظرية والتطبيقية للعلم الاجتماعي العربي في الماضي والحاضر، يجب إنجازه، باعتباره خطوة ضرورية في اتجاه فهم مشكلاته، وفي اتجاه التخطيط من أجل مستقبله.

ومثل هذا النقد يجب أن يركز على تحليل الخطابات العربية المتصارعة، وعلى الجدل المتعلق بالمتطلبات الأساسية والشروط الخاصة بالأصولية المنهجية الجديدة لعلم الاجتماع العربي فيما بعد سقوط الأصولية المنهجية القديمة. ولدينا في هذا السياق تناقضات أساسية ثلاثة: (١) الماركسية في مواجهة الوظيفية؛ (٢) العربي في مواجهة الغربي؛ (٣) الاسلامي في مواجهة غير الاسلامي (سواء وصف غير الاسلامي هذا بكونه غربياً، أم أجنبياً، أم وضعياً، أم مغترباً).

ـ إن تصنيف وتحليل الخطابات العربية المتصارعة، وكذلك النقد المعرفي، ليست كافية لتشكيل رؤية مستقبلية بشأن تطور العلم الاجتماعي العربي. إن مفهوما للاستراتيجية «بديلا» يجب أن يصاغ وأن يطبق في الوطن العربي. والوظيفة الأساسية لهذا المفهوم، ضمن وظائف أخرى، يجب أن تكون تهيئة الظروف من اجل الممارسات النظرية والتطبيقية للعلوم الاجتماعية العربية، والشروع في إعداد جدول أعمال البحوث المتعلقة بها، في المقام الأول.

أولاً: بعض الملاحظات عن الخطابات المتصارعة في الوطن العربي

هناك طرق عديدة «لقراءة الايديولوجيات». وقد يؤكد المرء أن تحليل النص، أو الخطاب الذي يوحي بايديولوجية معينة، قد تطور خلال العقود الثلاثة الأخيرة باعتباره مجالاً بحثياً. فالبنيوية، والسيميولوجية، والماركسية البنيوية، مدارس تفكير رئيسية ثلاث قد أثرت دراسة الايديولوجية. وأسماء مثل رولان بارت، وألتوسير، وميشيل فوكو، وديريدا، وكريستيفا، تخص الباحثين الأكثر شهرة والذين تمثل أعمالهم مصادر للمفاهيم، والمداخل، والنظريات الجديدة.

إن تحليل الخطابات التي استخدمها الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو (Michel Foucault) يعد واحداً من الطرق المقترحة لتحليل الايديولوجية. والخطابات عند ميشيل فوكو تعني «التجسيدات (النصوص) المنظمة للمعرفة وللممارسة في تمفصلها مع الزمان والمكان. «وقد تكشف خطابات معينة عن وجود «إدراك» محدد وهو المصطلح الذي استخدمه فوكو ليشير الى وجود منظومة من العلاقات أكثر تعقيداً».

إن المصطلحين «الخطاب» و «الادراك» كثيراً ما ينظر اليهما باعتبارهما تعبيرين لهما خصوصية بنيوية ويقومان مقام المصطلحين الأكثر شيوعا «النهج التنظيمي»، و «رؤية العالم»[1]، وإن كان فوكو يؤكد، على الرغم من ذلك، أن هذين المصطلحين يشيران الى

---

(١) الألفاظ الاجنبية المقابلة للمصطلحات الأربعة الواردة في هذه الفقرة هي على التوالي: Discourse. World View. Discipline. Epistém

نظام تصنيفي مخالف. ونحن لن نطلق لأنفسنا هنا عنان المناقشة الفنية لهذه المصطلحات والمفاهيم، ولكن الذي يهمنا هو التعريف الذي يقدمه فوكو «للخطاب» والذي يربط بين تحليل الأفكار وبين الممارسات، في الوقت نفسه. وإذا ما كنا ندرس «الخطاب الليبرالي» في الوطن العربي، على سبيل المثال، فإننا لا يجب أن ندرس الأفكار الأساسية التي يتضمنها هذا الخطاب في امتداده الزمني، ولا التغييرات التي تلحق به فقط، ولكننا يجب أن ندرس الممارسات الخاصة بهذه الأفكار أيضاً.

إن هذه قاعدة طرائقية (ميثودولوجية) أساسية كثيراً ما تم تجاهلها في خضم الجدل العقائدي (الايديولوجي) المحتدم في الوطن العربي. فالايديولوجيات يتم الدفاع عنها أو نقدها كما لو كانت مجرد أفكار، دونما رجوع الى الخبرة التاريخية، أو إلى الممارسة الخاصة بهذه الافكار. وهكذا فإن الخطاب الاسلامي يؤكد على الافكار الاساسية في الاسلام، اعتماداً على تصنيفات بذاتها في المتون التي قد تختلف تبعاً للنهج الديني للمتحدث، في حين يندر أن تجري دراسة منهجية عن الممارسة الاسلامية في الماضي.

لقد استخدم الفيلسوف المغربي محمد عابد الجابري تحليل الخطاب ليقدم دراسة نقدية لـ الخطاب العربي المعاصر وهو العنوان الذي اختاره لكتابه المنشور في عام ١٩٨٢. ويبدو الجابري، من مقدمة كتابه، مدركاً تماماً لمركزية مشكلة الطريقة. فهو يعبر عن اختياره في وضوح إذ يقرر أن لا يقيد نفسه بالشروط التي يحددها بعض المؤلفين بشأن تطبيق أساليبهم أو طرقهم. وهكذا فإن استخدامه لمفهومي «الخطاب» و «الادراك» قد لا يكون بالضرورة مماثلاً لاستخدام فوكو لهما. وهذا هو السبب في أنه حين درس الخطاب العربي المعاصر قد ركز انتباهه على التناقضات بين الخطابات المختلفة، ونادراً ما أشار إلى الممارسة. وكان اهتمامه بمقياس عدم التناسق الداخلي أكثر من اهتمامه بتقويم التجربة المعاشة.

وقد صنف الجابري الخطابات العربية الى أصناف أربعة رئيسية:

١ ـ الخطاب النهضوي الذي يتعامل أساساً مع الأسئلة المتعلقة بأسباب تخلف التنمية، وبشروط النهضة في الوطن العربي، وبالمشكلة الاساسية الخاصة بالأصالة والمعاصرة.

٢ ـ الخطاب السياسي الذي يتعامل مع مشكلة الدين والدولة، ومع مسألة الديمقراطية.

٣ ـ الخطاب القومي الذي يتعامل مع مسائل الوحدة العربية والاشتراكية وتحرير فلسطين.

٤ ـ الخطاب الفلسفي الذي يختص بتوطيد جذور فلسفة الماضي، وبالدعوة الى فلسفة عربية معاصرة.

ولن يكون في مقدوري أن أناقش كتاب الجابري الشديد الذكاء هذا بالتفصيل، وهو

الكتاب الذي كان مقدمة لعمله الخصب نقد العمل العربي الذي نشره مؤخراً. وعلى أي حال، فإن ملاحظات نقدية قليلة يجب التأكيد عليها.

فالجابري إذ ألزم نفسه بتعريف ضيق للغاية لـ «الخطاب» قد بدا في دراسته (لا تاريخياً) حيث لم يدرس البتة الظروف التاريخية لظهور أي نوع معين من الخطابات، كما أنه قد بدا (لا اجتماعياً) حيث إنه لم يكن مهتماً بشروط فشل أو نجاح أي من الخطابات. وهو، على سبيل المثال، ليس مهتما بدراسة الشعبية الطاغية «للخطاب الاسلامي» في الوطن العربي الآن. وهذا الجدل بين الفكر وبين الواقع، والذي يعد أساسياً في علم اجتماع المعرفة، يغيب كلية عن تحليلاته. وحتى نكون منصفين مع الجابري، فإن المرء يجب أن يأخذ إجابته التالية في الاعتبار: أنا لست من علماء اجتماع المعرفة. انني أدرس الخطاب من وجهة النظر المعرفية.

وإذا ما قبلنا بتصنيف الجابري للخطابات العربية، فإن المرء قد يطرح بعض الاسئلة، التي قد تصاغ في هيئة مشكلات بحثية.

١ ـ هل من الممكن، ابتداء، وإذا ما استخدمنا المفهوم الذي اقترحه كارل مانهايم، أن «نرد» كل خطاب الى المجموعات الاجتماعية التى تتبناه؟

٢ ـ كيف يمكن تحقيق أهداف الأصالة الثقافية، والوحدة العربية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، وصياغة الأصولية المنهجية العربية المستقلة؟

٣ ـ ما هي التشابهات أو الاختلافات بين الخطابات العربية المتنافسة ذات الصلة بهذه الأهداف؟ وما هي إمكانية الوصول الى إجماع قومي؟

ثانياً: سقوط الأصولية المنهجية القديمة وإشكالية الأصولية المنهجية الجديدة

قد أؤكد، باعتباري مراقباً لمسرح العلم الاجتماعي العربي خلال السنوات الثلاثين الاخيرة، أن الأصولية القديمة قد تهاوت، وأننا الآن بصدد عملية ابداع لأصولية منهجية جديدة. وتتميز هذه العملية بتفاوتات في الآراء متطرفة بين علماء الاجتماع العرب فيما يتعلق بهذه المنهجية القادمة. إن هذه العملية، هي في الوقت ذاته، معركة للأفكار بين الخطابات العربية التي تناولناها في البداية.

وقبل الخوض في المناقشة، دعوني أحدد ابتداء ما أعنيه بالأصولية المنهجية، وأن أحدد خصائص الاصولية المنهجية القديمة.

اننا نستخدم مصطلح الأصولية المنهجية كما عرفه كوُهن (T.S. Kuhn) في كتابه المشهور بنية الثورات العلمية. وحديث كوهن عن الاصولية المنهجية معني بتوجيه اهتمامنا الى تلك العوامل المشتركة، والتي يلزم الاحالة اليها عند تفسير سلوك العلماء. والسؤال هنا

يكون: ما هي الأشياء التي يتشارك فيها أعضاء المجتمع العلمي، والتي يعود اليها التواصل والاجماع النسبي المتعلقين بأحكامهم المهنية؟

والأشياء الخاصة التي يرغب كوهن في تمييزها من خلال المفهوم العام للأصولية المنهجية تشمل الآتي:

١ - العموميات الرمزية المشتركة: ويقصد بها تغطية الفروض النظرية الأساسية التي يشيع الأخذ بها، والتي تنتشر دونها تساؤل بشأنها.

٢ - النماذج: الاتفاق بشأن النماذج قد يكون اتفاقاً بصدد تناظر وظيفي معين يوفر توجيهاً سديداً يعاون في ترشيد البحث، وقد يكون اتفاقاً حول ارتباطات محددة تجب معاملتها باعتبارها متطابقات (تماثلات).

٣ - القيم: يعتبر كوهن أن أعضاء المجتمع العلمي سوف يوافقون على أن النظريات لا بد وأن تكون بقدر الإمكان دقيقة، ومتسقة، ومتسعة المجال، وبسيطة، ومثمرة.

٤ - الأسس الميتافيزيقية: سوف يتفق المجتمع العلمي على بعض الفروض التي لا يمكن اختبارها والتي تلعب دوراً هاماً في تحديد اتجاه البحث.

٥ - الأمثولات[٢] أو الأوضاع المحددة للاشكاليات: ويعني بها كوهن ذلك الاتفاق الذي يصادفه المرء داخل المجتمع العلمي بصدد هذا الذي يؤلف ما يسمى بالمشكلات السلسة في مجال البحث، وهذا الذي يشكل حلولاً لهذه المشكلات.

ورغم أنه بات معلوماً تماماً أن مفهوم كوهن الشخصي للأصولية المنهجية قد أظهر باطراد انه مفهوم غامض، فإن المرء قد يستخدم هذا المفهوم العام لأن الأصوليات المنهجية أو المصفوفات المنهاجية[٣] كما أشار اليها كوهن فيما بعد، تتوافر فيها خصائص قابلة للتعريف.

والسؤال الآن هو كيف نحدد خصائص الأصولية المنهجية القديمة لعلم الاجتماع العربي، إذا ما ارتضينا المفهوم الغامض للأصولية المنهجية في معناه العام؟

وجهة نظري أن هذا يمثل تشكيلاً من العموميات الرمزية المشتركة، والنماذج، والقيم، والأسس الميتافيزيقية، والأوضاع المحددة للإشكاليات.

---

(٢) Exemplars وتعني الحالات المتميزة أو النماذج الاصيلة أو الاساسية التي يمكن أن تكون أمثلة تحتذى. (المترجم)

(٣) Disciplinary matrices

ودونما اعتماد أي دراسة منهجية، فإنني سوف ألقي الضوء على بعض الأفكار الرئيسية المشتركة.

أ ـ العلم الاجتماعي ظاهرة غربية. وهذه الفكرة تتصل بالمسلمة المقبولة من الفلاسفة، والمؤرخين، وخبراء اجتماع العلوم، والتي تفيد أن العلم في منشئه، كما هو في حداثته الكلاسيكية (في القرن السابع عشر)، انما هو غربي في الاساس. وهذه المسلمة التي تعزز ما يذهب اليه مؤرخ العلوم المصري المعروف رشدي راشد الذي يعمل في المركز الوطني للبحث العلمي بباريس، وصاحب التأثير المحسوس في هذه المجالات، لا تزال تكيف الايديولوجيات العلمية المعاصرة. والقصة مع العلوم الاجتماعية متشابهة. وكما تعلمنا من المراجع الغربية فإن علم الاجتماع قد تم ابداعه كنهج (أو كنظام معرفي) بواسطة أوغست كونت. ويندر أن يذكر ابن خلدون. ومساهمات الباحثين من البلدان غير الغربية يندر أن تذكر في المراجع الاساسية التي تتعقب ظهور وتطور العلوم الاجتماعية. ومساهمات العرب، والهنود، والصينيين، يندر أن يأتي لها ذكر.

ب ـ الفكرة الخاصة بالعلم الاجتماعي المتحرر من القيم قد لاقت قبولاً واسعاً، تحت تأثير المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع.

ج ـ تم قبول التجريبية، حتى في صيغها الفجة في بعض الأحيان، تحت تأثير علم الاجتماع الامريكي، باعتبارها المعادل «للعلم السليم».

د ـ تم تبني الاعتقاد بوجود فروق واضحة وحادة بين العلم وبين الايديولوجيات. والفكرة التي تفيد بأن العلوم، وأنا أعني العلم الاجتماعي على وجه الخصوص، يمكن أن تختلط بالايديولوجية، لم تلق قبولاً البتة حتى الستينات. وقد تم هذا بتأثير بعض الكتب الأساسية الخاصة بعلم اجتماع المعرفة.

هـ ـ تم اعتماد التحليل الوظيفي من قبل بعض علماء السياسة دونما إدراك لسبب وجوده ولوظيفته في سياق علم السياسة الأمريكي.

و ـ أدى المنهج غير التاريخي عند إعمال علم الاجتماع الى توريط علماء الاجتماع في دراسات تجريبية، دون توجيه الاهتمام الكافي إلى التاريخ الاجتماعي.

ز ـ أدى السلوك السلبي تجاه الدين، حتى وإن كان ضمنياً، إلى استبعاد المشكلات الدينية بجميع تنويعاتها من جدول الاعمال البحثي. (علم اجتماع الدين متخلف للغاية في الوطن العربي).

ح ـ يتم تبني (الافكار والاتجاهات) دونما إعمال النقد الجاد لتعريف المشكلات الاجتماعية كما يقدمه علم الاجتماع الغربي.

ط - قد تؤثر التزامات الباحث تجاه ايديولوجية سياسية بعينها على موضوعيته.

وهذه هي بعض الملامح الأساسية للأصولية المنهجية القديمة للعلم الاجتماعي في الوطن العربي. والتي تعرضت لهجوم بدأ في أواخر الستينات. (وأنا أتحدث هنا عن مصر أساساً).

١ - نحو أصولية منهجية جديدة

بدأ النقد للأصولية المنهجية القديمة بتأثير بعض الكتابات الاساسية المتعلقة بظهور النظرية الغربية لعلم الاجتماع. وقد شاعت بين علماء الاجتماع المصريين قراءة كتاب تزاتلين (Zeitlin) عن «الايديولوجيا ونظرية علم الاجتماع». وعلى نقيض الكتب المؤلفة عن تاريخ علم الاجتماع والتي تعتمد المدخل التقليدي الى تاريخ الأفكار، فإن كتاب تزاتلين قد قدم، للمرة الأولى، تاريخ علم الاجتماع باعتباره معركة بين أصوليتين منهجيتين متنافستين: احداهما محافظة وينافح عنها دوركايم، وفيبر، وباريتو، والثانية جذرية (راديكالية) ويدافع عنها كارل ماركس. وتم للمرة الاولى إماطة اللثام عن القصة الحقيقية لظهور علم الاجتماع باعتباره نهجاً (أو نظاماً معرفياً) وظيفته الاساسية أن يدافع عن الأمر لواقع، أي عن النظام الرأسمالي.

ومنذ هذه البداية تمت إثارة سلسلة من التساؤلات المعرفية (الابستمولوجية). ونشأت الشكوك ابتداء بشأن صلاحية الاعتقاد في علم اجتماعي متحرر من القيم. كما ثبت أن الادعاء الخاص بحياد الباحث تجاه مشكلته البحثية إنما هو خرافة. وعلى النقيض من ذلك، فإن التزام الباحث قد تم التأكيد عليه، كما أن المزيد من الاهتمام قد تم توجيهه الى الاطار النظري لأي بحث، مع وجوب أن يكون موقف الباحث وموضعه واضحين ضمن هذا الاطار.

والأكثر أهمية أن أسئلة عديدة بشأن ملاءمة المسلمات والمفاهيم والنماذج المستمدة من علم الاجتماع الغربي قد أثيرت. وفي دراسته الممتازة عن «تخلف التنمية والنظرية السياسية: مسألة تحليل السياسة الخارجية» ينقل عالم السياسة المصري بهجت قرني عن باحث مغربي، هو عبد الباقي هرماسي، الذي يقرر أن هذه المسلمات والمفاهيم والنماذج «.... تمثل استطرادات لتجارب أوروبية منبتة، وأن محاولات تعميمها فيما وراء الزمان والمكان اللذين نشأت فيهما يحتمل أن تهدم معقوليتها. ويصدق هذا على نظرية الأمن المالتوسية الخاصة بالسكان، والنظرية الماركسية الخاصة بتزايد بؤس الجماهير، والنظرية الكينزية الخاصة بالبطالة، مثلما يصدق على نماذج اليوم الاجتماعية العلمية الخاصة بالعلاقات العسكرية - المدنية، والتكوين السياسي، وأنماط النمو، والعائلة النووية، والمشاركة الديموقراطية، وما شابه ذلك»[٤].

---

(٤) هكذا أورد المؤلف المرجع المنقول عنه.(المترجم) Korany. 1979. p.12.

إن عملية تشكيل أصولية منهجية قد اتخذت مسارات رئيسية ثلاثة على الأقل:

أ ـ محاولة تشكيل أصولية منهجية ماركسية لتحل محل الأصوليات المنهجية الوضعية والوظيفية.

وقد حاولت مجموعة من الاجتماعيين المصريين أن تطبق الإطار الماركسي في أطروحاتها للماجستير والدكتوراه، وفي أعمال أخرى.

وكتب بعض المؤلفين غير الأكاديميين (أحمد صادق سعد: الماركسي المصري القديم) تاريخاً لنمط الإنتاج المصري بتطبيق النظرية الماركسية الخاصة بنمط الإنتاج الآسيوي. وقد أثارت هذه الكتابات جدلاً ساخناً بشأن قابلية هذا الإطار ذاته للتطبيق في الواقع المصري.

ب ـ بدأت مؤخراً حركة في اتجاه تأسيس علم اجتماع عربي. والدليل على وجود هذه الحركة يمكن العثور عليه في بعض الكتابات والمؤتمرات. وتمثل هذه الكتابات مقالة هامة كتبها عالم الاجتماع التونسي عبد القادر زغل عن «المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط»[٥]. وقد حاول زغل في هذا المقال أن يوظف الحجة الأساسية التي أوردها براين تيرنر في كتابه المهم ماركس ونهاية الاستشراق[٦] لكي ينقد تطبيق كل من المدخلين الماركسي والفيبري[٧]. على الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط. وقد أنهى دراسته بالإحالة الى ابن خلدون، وداعياً الى بذل جهد عربي من أجل بناء أصولية منهجية عربية قد تكون أكثر ملاءمة لدراسة المجتمع العربي.

ومن جهة ثانية، تم عقد ندوة هامة في «أبو ظبي» في الفترة ٢٥ ـ ٢٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٣، نظمها المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق للعلوم الاجتماعية بالقاهرة. وكان الموضوع الرئيسي المعلن للندوة «نحو علم اجتماعي عربي». ومن بين الاوراق المقدمة الى المؤتمر، كانت الورقة التي كتبتها د. ناهد صالح، مديرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، هي الاكثر أهمية، وقد قدمت المؤلفة في ورقتها المعنونة «نحو علم اجتماع عربي: دراسة في سوسيولوجيا مناهج البحث» عرضاً متألقاً للقضية الخاصة بتأسيس هذا العلم.

وقد كان ذا دلالة عميقة هذا الذي أورده د. أحمد خليف، الذي كان مديراً للمركز القومي للبحوث الاجتماعية في مصر لما يزيد عن العشرين عاماً، في ملاحظاته الافتتاحية،

---

(٥) عبد القادر زغل، «المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الاوسط،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٧ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، ص ٦ ـ ٢٥.

(٦) Bryan Turner, *Marx and the End of Orientalism* (London: G. Allen and Unwin, 1978).

(٧) نسبة الى عالم الاجتماع الالماني ماكس فيبر. (المترجم)

من أننا بعد ٢٥ عاماً من الخبرات الخاصة بممارسة البحث الاجتماعي في الوطن العربي، يجب أن نسأل أنفسنا: هل نأخذ الاتجاه الصحيح، أم أننا نعتمد فقط على النظريات الغربية وعلى طرق البحث (الميثودولوجيات) المستوردة التي لا تعيننا على الفهم العميق لمشكلاتنا الاجتماعية؟.

ولكن، ما الذي نعنيه بعلم اجتماع عربي؟. تواصل د. ناهد صالح الحوار داخل الندوة لتقرر أنه علم عربي بتوجهاته الثقافية النابعة من تاريخنا الاجتماعي الخاص، وبمادته الموضوعية التي تتخذ من المجتمع العربي موضوعاً مركزياً، وبمعالجته للقضايا الأساسية في المجتمع العربي وليس الموضوعات الهامشية، وباتجاهه نحو خدمة مصالح الأفراد العاديين، وليس خدمة طبقات اجتماعية أو مؤسسات أو مصالح ضيقة بعينها.

ج ـ ويقدم الاتجاه الثالث لعملية صياغة الأصولية المنهجية الجديدة النموذج الاسلامي لكي يحل محل النماذج الغربية، أو الاجنبية، أو المغتربة.

ولدينا في هذا السبيل مساهمات عديدة تأتي من مصادر مختلفة. وفي المقدمة ترد مساهمات عديدة لمجتهدين ثقات من الشيعة مثل: علي شريعتي، وبني صدر، وطالقاني، وباقر الصدر. ومن جهة ثانية، توجد كتابات هامة لمجتهدين من السنة مثل سيد قطب، وعبد القادر عودة، والمودودي.

وهناك أخيراً نخبة مثيرة للغاية من الكتابات الاسلامية الشديدة التعقيد التي يقدمها بعض المجتهدين الباكستانيين الذين يعنون تماماً بالمفاهيم والنماذج الخاصة بالنظرية الغربية. وعلى سبيل المثال فإن سردار في كتابه المهم، **مستقبل الحضارة الإسلامية** يطبق مدخل تحليل النظم لدراسة الحضارة الاسلامية. كما أن كليم صدّيقي يطبق مفهوم كوهن الخاص للأصولية المنهجية على الاسلام المعاصر في سبيل المقارنة بين النماذج الاسلامية والغربية.

وهذه الاتجاهات الثلاثة تتنافس في إطار عملية تشكيل أصولية منهجية عربية جديدة. وهذا التنافس يرتبط عضوياً بالصراع بين الخطابات العربية التي أشرنا اليها في الجزء الاول من عرضنا هذا.

ثالثاً: نحو صياغة استراتيجية للعلم الاجتماعي العربي

كما أوضحنا من قبل، فإن أي مناقشة للوضع الراهن للعلم الاجتماعي العربي، أو للتوقعات الخاصة بتطوره المستقبلي، لا يمكن أن تكون لها أية قيمة إن لم تؤسس على تحليل نقدي للجدل المكثف الدائر في الوطن العربي. وفي صياغة أخرى، فإن الصراع بشأن التوجه الأساسي للمجتمع العربي، سوف يؤثر على نظرية وممارسة العلم الاجتماعي، إذا

ما نظر اليه باعتبار ما يجب أن يكون عليه، وليس باعتباره منعزلاً عن المجتمع.

إن تحليل الخطابات المتصارعة، والنقد المعرفي (الابستمولوجي) للأصولية المنهجية القديمة أو للأصولية المنهجية البازغة، ليسا إلا بعض مهام علماء الاجتماع العرب. وإذا ما نظرنا الى المستقبل فإن الاكثر أهمية هو تطوير استراتيجية للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي.

وفي هذا السياق فإننا نحتاج، ابتداء، إلى مراجعة المفهوم الغربي للاستراتيجية لكي نوسع من مجاله حتى يغطي مساحات لم يكن يتعامل معها من قبل. فالدفاع والأمن القومي هما الشغل الشاغل الرئيسي للدراسات الاستراتيجية تقليدياً. ولكن: هل هذه هي أيضاً اهتمامات أقطار العالم الثالث؟.

وقد أثار الباحث البنغلاديشي عبد الرب خان هذا السؤال الأساسي في مقال ممتاز له، وأورد قائمة عامة بالمشكلات التي تواجه بلدان العالم الثالث[٨].

وتلك المشكلات هي التالية:

- تهديدات الأمن.
- الافتقار الى التكامل القومي.
- الافتقار الى الاجماع القومي.
- تدني مستويات التطور السياسي.
- افتقاد مشروعية جهاز الدولة.
- الصراعات التي لا حل لها والإرث الاستعماري.
- الفقر، وتدني مستوى التطور، وندرة الموارد.

ومن العرض العام الوارد أعلاه لمشكلات وقضايا العالم الثالث، فإن المرء قد يؤكد أن اطار التنظير للاستراتيجية في العالم الثالث يختلف عن هذا الذي يخص الغرب المتقدم.

ويوجد في الوطن العربي العديد من المشكلات التي تتضمنها القائمة المذكورة. وتوسعة المفهوم الخاص بالاستراتيجية قد تساعد على إدراج هذه المشكلات الهامة في جدول الاعمال البحثي.

وأخيراً: ما هو دور علماء الاجتماع العرب في المستقبل، اذا ما وضعنا في الاعتبار

---

(٨) Abid Rob Kohan, «Strategic Studies in the Third World: A Suggested Approach,» *biis journal*, vol. 5, no. 2 (April 1984), p. 117-135.

الصراع القائم بين الخطابات العربية، وكذلك عملية صياغة أصولية منهجية جديدة؟. يتكرر هنا اتفاقنا التام مع خان بشأن الدور الحاسم لتنمية إجماع قومي. وتستطيع العلوم الاجتماعية أن تقوم بدور مزدوج في هذا الصدد.

أولاً: بإتاحة منتدى للآراء المتفاوتة بجميع درجاتها، ولمجموعات المصالح المختلفة التي تشمل مخططي السياسة، والبيروقراطية المدنية والعسكرية، والقادة الأكاديميين والسياسيين، حيث يمكن بدء سلسلة من الحوارات المتواصلة، على أن يتم تحليل نتائجها بدقة، وأن يتم تغذيتها عكسياً.

ثانياً: يمكن وضع التحليلات العميقة للمشكلات الوطنية، وكذلك المقترحات السياسية، أمام صانعي السياسة لاتخاذ الإجراء الضروري. وآنئذ ترد المسألة الخاصة بالأمن القومي في مواجهة كل من التهديدات الداخلية والخارجية.

وإذا ما وضعنا هذه المقترحات جميعها في الاعتبار، فإنه مما يستحق الذكر أن حركة ثابتة نحو استيفاء أهداف هذه الاستراتيجية تجري حالياً في بعض البلدان العربية. ففي المغرب يوجد «نادي الحوار» الذي عقد عدة ندوات حول المسائل الحيوية، مثل مشكلة الديمقراطية في الوطن العربي، ومشكلة تطوير مشروع ثقافي عربي.

وتأسس في مصر «منتدى الفكر الديموقراطي» لمناقشة العناصر الأساسية للمشروع الثقافي القومي، والتي تحددت في برنامج المنتدى بأنها: الأصالة الثقافية، والديمقراطية، والاستقلال الوطني، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستقلة، والنضال الشعبي ضد العدوان الصهيوني في المنطقة.

ويوجد في الأردن أيضاً منتدى للحوار أعضاؤه من رجال الأعمال والمثقفين(٩). وعلاوة على هذه المهام جميعها، فإن الهدف الأوّلي للمثقفين العرب أن يمارسوا نقداً ثنائي الجوانب، أي في مواجهة المظاهر السلبية في تراثنا الثقافي، وفي مواجهة الايديولوجيات الاجنبية المهيمنة كافة.

وختاماً، فإنه في مواجهة التهديد الحقيقي من اسرائيل المطلقة اليد، تكون مسؤوليتنا الرئيسية أن نعد أمتنا لكي تذود عن نفسها، وأن تكون متأهبة للمواجهة في هذا الصراع الطويل الأمد.

---

(٩) يبدو أن المؤلف يشير الى منتدى الفكر العربي الذي يرأسه الامير الحسن ولي عهد الأردن. (المترجم)

الفصل الثالث والعشرون

دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة في العقد القادم

جوديث تكر (*)

أولاً: دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة: ١٩٧٥

يدل تاريخ دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة على واقع الحال في هذا المجال، مثلما يدل على تطوره المستقبلي. فمنذ عشر سنوات، حين كنت لا أزال طالبة دراسات عليا في تاريخ الشرق الأوسط، عملت مع زملاء في دراسة مسحية للتطورات في هذا المجال لحساب تقارير مشروع بحوث ومعلومات الشرق الأوسط[1] التي كانت تحاول التعرف على المعاهد والشخصيات البارزة في مجال دراسات الشرق الأوسط، وعلى مصادر تمويل البحوث، وعلى الاستخدامات المتنوعة للمنح الدراسية، وعلى التوجهات المعرفية (الابستمولوجية) السائدة[2]. وقد تمثلت نتيجة المسح في مقال مشبع بالحبوط الواضح، وبنوع من الغضب، بسبب محدودية هذا المجال في بعديه الفكري والسياسي على حد سواء. ومع ذلك، ورغم بعض التبسيطات الشديدة، ورغم قدر من عدم النضج في تعييننا «للسماسرة الفاعلين» في هذا المجال ـ حين استرجع ما فات أشعر ان الأفراد والمعاهد التي أشير اليها كانت بعيدة كل البعد عن إدراك أهداف ووسائل تطوير دراسات الشرق الأوسط ـ فإن ثلاثة من مستخلصاتنا الرئيسية في هذا الشأن في عام ١٩٧٥ قد صمدت لاختبار الزمن.

فقد توصلنا أولاً الى ان مجال دراسات الشرق الأوسط إنما هو في الواقع مجالان

(*) جامعة جورجتاون ـ الولايات المتحدة الاميركية.

(١) *Middle East Research and Information Project (MERIP) Reports.*

(٢) Peter Johnson and Judith Tucker, «Middle East Studies Network in U.S.A..» *MERIP Reports*, no. 38 (June 1975), pp. 3-20.

يتكاملان معاً ولكن بدرجة هزيلة للغاية. فعلى أحد الجوانب يقف نهج الاستشراق العتيق الـذي سيطر على تعليم لغـات الشرق الأوسط، وثقافاته، وتاريخه، في جامعات أمريكا الشمالية منذ اتسعت دراسات الاستشراق مع بواكير القرن التاسع عشر. وقد عمل علماء الاستشراق، الـذين كانوا يستكنون في أقسام اللغات السامية، بتركيز أصبح مفهوماً لنا الآن، على الجوهر الإسلامي لماضي الشرق الأوسط كما طبقوا منهجية عمل تتمركز في شرح المتـون. وقـد أمكن تتبع تاريخ وأبعاد الاستشراق فيما بعد، في مؤلف ادوارد سعيد عن الاستشراق[٣] والصادر في ١٩٧٨، مما أدى الى ارتفاع وعي جيل كامل من علماء دراسات الشرق الأوسط. وجنبـاً الى جنب مع نهج الاستشراق برزت دراسـات الشرق الأوسط التخصصية في مجالات العلوم الاجتـماعية، حيث طبق علماء السياسـة، والاقتصـاد، والاجتـماع، والأنثروبولوجيا المداخل والطرق البحثية المعيارية في نهجهم لدراسة الشرق الأوسط[٤]. ورغم أن الجيل الجديد، على النقيض من المستشرقين، لم يكن متمرساً بلغة وثقافة المنطقة، إلا أنه قد ركز على إعمال أدوات بحث علمي ومنهجي معقدة، تم إبداعها في أماكن أخرى، ليدرس الشرق الأوسط. ومع عام ١٩٧٥، كان هذان المدخلان المتباينان قد مضى على وجـودهمـا المشـترك في معاهد دراسات مناطق الشرق الأوسط المنتشرة عبر الـولايات المتحـدة ما يزيد على عقـد من الـزمـان، وإن ظل تقـاربهما معاً متعثراً عادة. فالاتصالات بين المجموعتين كانت محدودة للغاية، والفهم المتبادل كان في حده الأدنى. ووجد الطلاب الدارسون أنفسهم يعملون في مجال لا تماسك بين أجزائه، حيث يتعرضون لتأهيل مختلط يتجه التدريب على النمط الاستشراقي في اللغة والثقافة، والتدريب وفق معايير العلوم الاجتماعية في إطار تخصصاتهم المختارة. ورغم افتقاد التماسك الداخلي، فإن أنشطة مراكز دراسة المناطق قد عكسـت إلى حد كبير الملمح الثاني لمجال الدراسة، ألا وهو التـوجـه السيـاسي الـواضـح. فقد أنشئت مراكز دراسة المناطق المختلفة ـ شرق آسيا، وروسيا، أمـريكـا الـلاتينية، الشرق الأوسط ـ بقـرار فدرالي في الخمسينـات المتـأخـرة والستينـات لتسـد الفجـوة المنظورة في معرفة الأمريكيين بالثقافات الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب. وقد تم تمويل أغلب البحـوث بواسطة الوكالات الحكومية مباشرة أو بواسطة مؤسسات تتلقى بعض التمويل الحكومي عادة[٥]. ومن هنا كان الميل تجاه المشروعات البحثية ذات الصلة بالسياسة حتى

---

(٣) Edward Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978).

(٤) تجنباً للبس، ونظراً لتداخل المصطلحات وتقارب دلالاتها، سواء في اللغة التي ننقل عنها (الانكليزية) ام لغتنا العربية، يلزم التنبيه الى اننا نستخدم: مدخل او مقاربة لمقابلة Approach ، وطريقة او طرق بحثية لمقابلة Met-hodology ، ونهج او منهج لمقابلة Discipline . (المترجم)

(٥) جاء النصيب الأوفر من منح بحوث الشرق الأوسط لعلماء الولايات المتحدة من مصدرين: برنامج فولبرايت ـ هايز التابع لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والذي تديره وزارة الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، =

يمكن تلقي التمويل، نتيجة طبيعية. فالحرب الباردة في الخمسينات فرضت دراسة الايديولوجيات الجذرية (الراديكالية)، ودراسة إغراءات الاستسلام للحركات اليسارية. وخلال السبعينات التي كانت أكثر تعقيداً فقد كان أغلب الاهتمام موجهاً لفهم وتوثيق عملية التغيير الاجتماعي في المنطقة. وقد كان هذا التوجه النفعي للبحوث، والذي تصاعد نتيجة محدودية مصادر التمويل البحثي، يعني، على سبيل المثال، ان تتركز بحوث العلوم السياسية في أوائل السبعينات على سلوك النخب السياسية في المنطقة، وهو الأمر الذي كان يمثل اهتماماً مباشراً وعاجلاً للسياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وقد أدى التمويل الموجه سياسياً الى إظهار الملمح الأساسي الثالث في مجال دراسات الشرق الأوسط، ألا وهو التخلف المعرفي. فحين كانت دراسات امريكا اللاتينية، وشرق آسيا، وافريقيا تمارس نقداً ذاتياً للأصوليات المنهجية[٦] السائدة في مجالاتها، بل وكانت دراسات امريكا اللاتينية تخطط لمسار نظري جديد مع ظهور مدرسة الاستقلال، كانت دراسات الشرق الأوسط تبدو على مسرح دراسات المناطق وكأنها ريب فان ونكل (Rip Van Winkle)[٧]: فقد ظلت المؤلفات ذات القيمة وكذلك أغلب البحوث الجارية في هذا المجال مشبعة بالتركيز الاستشراقي على مضمون الإسلام أو على الاهتمامات التحديثية، سواء فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية الرسمية أم بالنخب، أم بكلتيهما. ففي اللقاء السنوي لرابطة دراسات الشرق الأوسط في عام ١٩٧٥ سيطرت مداخل الاستشراق والتحديث على أغلب حلقات النقاش، وإن كانت حلقتان أم ثلاث، قد أثيرت فيها، لأول مرة، تساؤلات عن دراسات المرأة، والطبقة العاملة، والأصوليات المنهجية البديلة. ويبقى أنه حتى عام ١٩٧٥، كانت معظم مسارات دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة تتجاهل التطورات النظرية الرئيسية في الدوائر العلمية الأخرى. وقد أفرزت هذه العزلة المؤسسية والثقافية فقراً نظرياً في مجال دراسات الشرق الأوسط إضافة الى خلق حالة انزعاج عام كانت واضحة بين طلاب الدراسات العليا خصوصاً. ومن هنا، فإن حدوث تغيير من نوع ما، كان أمراً مرغوباً.

= ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية الذي يتلقى بدوره جزءاً مهماً من تمويله من الوزارات ومن الوكالات الحكومية الأمريكية، اضافة الى الأوقاف المالية الخاصة. وللمزيد من التفاصيل حول انماط التمويل، انظر القوائم في:
***Middle East Association Bulletins*, 1971 to 1975.**

ولتمويل مجلس بحوث العلوم الاجتماعية (SSRC)، انظر للسنوات نفسها:
The Social Science Research Council, *Annual Reports*.

(٦) **Paradigms**. (المترجم)

(٧) هو شخصية هزلية أبدعها الروائي والمؤرخ الأمريكي واشنطون ارفنج (١٧٨٣ - ١٨٥٩) في احدى قصصه ضمن مؤلفه دفتر الاسكتشات **Sketch Book**، وهي تمثل الانسان الكسول عديم الحيلة الذي لا يتقن شيئاً البتة، والذي نام عشرين عاماً. (المترجم)

ثانياً: دراسات الشـــرق الأوسط في الولايات المتحدة: ١٩٨٥

من المؤكد ان السنوات العشر المنصرمة قد جاءت بتغييرات محسوسة في مجال دراسات الشرق الأوسط. فقد تقلص التأزم بين مداخل البحث الاستشراقي ومداخل البحث في العلوم الاجتماعية بدرجة ملحوظة. والى حد ما فإن النزوع الى التآلف بين المداخل المختلفة، قد جاء نتيجة لسيطرة علماء الاجتماع الواضحة على المجال. فالمؤتمرات التخصصية والكتب المنشورة صارت تنحو، وبطريقة واضحة في اتجاه العلوم السياسية، والاقتصاد، والانثروبولوجيا، والتاريخ، وبأسلوب تزايد فيه استخدام طرق البحث المعتمدة في العلوم الاجتماعية. وقد ساعدت الطلبات الملحة للسوق، على الموضوعات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية، في اتمام عملية الانتقال هذه.

وقد لوحظ أيضاً، خلال السنوات العشر السابقة، حدوث التقاء بين التقاليد الاستشراقية وتقاليد العلوم الاجتماعية. فالطلاب الذين تلقوا تدريباً على كلتا الجبهتين، أي تدريباً استشراقياً لغوياً وتدريباً على مناهج العلوم الاجتماعية، قد صاروا علماء مهجنين، أي صاروا مسلحين بمهارات لغوية يمكن توظيفها لشرح النصوص، مثلما صاروا قادرين على استنطاق المصادر النصية بأساليب جديدة. ويعد مؤلف الجنس والمجتمع في الاسلام لباسم مسلّم، على سبيل المثال، أحد منتوجات هذه المقدرة على التعامل مع النصوص وفق الأعراف الاسلامية التقليدية من جهة، مع الإمساك بناصية معضلات وطرق التأريخ الاجتماعي من جهة ثانية[٨]. فطريقته القائمة على القراءة الدقيقة للمتون الشرعية الإسلامية يدين بها للاستشراق الى درجة كبيرة، غير ان استخدامه للمواد المعرفية من أجل فهم الممارسة الاجتماعية لتنظيم النسل تبدو غريبة تماماً على عالم مستشرق. ان ذلك يعني أن تقنيات (أساليب) الاستشراق قد تم تسخيرها للوصول الى غايات مخالفة (غير استشراقية). واستمرار مثل هذا التطور يتيح المزيد من التماسك لمجال دراسات الشرق الأوسط ككل. وما دام المزيد من طلاب المنطقة يزاوجون في داخلهم بين الاستشراق وبين الدربة بعلوم الاجتماع، فإننا نتوقع تواصل الالتقاء بين النهجين. وخلال عشر سنوات لاحقة فإن قسمة الاستشراق العتيق/ العلوم الاجتماعية لن تكون مسألة ذات معنى.

وإذ نعود الى المسألة الثانية المتعلقة بالتوجه السياسي للبحوث، فإننا لن نجد تغيراً

---

(٨) Basim Musallam, *Sex and Society: Birth Control before the Nineteenth Century* (London: Cambridge University Press, 1983).

ذا دلالة، أو نتائج جوهرية، قد حدثت. فهياكل التمويل بقيت في الأغلب كما هي. ولا تزال حكومة الولايات المتحدة مع عدد محدود من مؤسسات التمويل، تلعب الدور الرئيسي في منح الأموال للبحوث. وبينما يتولى برنامج فولبرايت ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية (SSRC) [٩] الموافقة على الكم الأكبر من البحوث في هذا المجال، فإن جهوداً ملموسة تبذل لتوسعة لجان الاختيار لتضم ممثلين من الجيل الجديد من العلماء الذين كانوا، منذ عشر سنين مضت، في هوامش الميدان. وربما يمكن القول ان تغير اتجاهات المرتبطين بدراسات الشرق الأوسط تجاه هذه المسألة، أصبح أمراً ذا دلالة كبيرة. فالآن نجد المزيد من الاهتمام بمؤسسات التمويل، ومن الوعي بحساسية المسألة. وقد لوحظ هذا في أنشطة لجنة القيم برابطة دراسات الشرق الأوسط. فقد قامت اللجنة، بناء على قرار من الرابطة، بتقصي تدخلات وكالة مخابرات الدفاع (DIA) [١٠] في تمويل بحوث ومشروعات بعينها في مجال دراسات الشرق الأوسط[١١]. وقد كانت الحكمة من وراء السماح لوكالة مخابرات بتحديد الأولويات البحثية، وكذلك التساؤل عن كيفية رؤية الناس في الشرق الأوسط لمثل هذا التمويل، من القضايا الرئيسية التي أثارها أعضاء رابطة دراسات الشرق الأوسط. وإذا كان هذا التوجيه الحكومي للبحوث ليس جديداً، إلا أن الجدل الصريح والمتواصل بشأنه يعد واحداً من النتائج التي تمخض عنها العقد الماضي.

وإذا كانت هياكل التمويل لم تتغير إلا قليلاً، فهل لا يزال التوجيه السياسي للبحوث سافراً مثلما كان منذ عشر سنوات مضت؟

في أوائل السبعينات كان التوجيه السياسي لدراسات الشرق الأوسط من الأمور الجلية، فمن بين ٢٤ منحة قدمها مجلس بحوث العلوم الاجتماعية (SSRC) خلال العامين ١٩٧٢/ ١٩٧٣، استخدمت ست لتمويل دراسات لسلوك النخب، قديماً وحديثاً، في مصر، واسرائيل، وأفغانستان، وأخيراً في ايران حيث اقترح الباحثون تنفيذ رغبة باجراء دراسة عن «نمط الحياة الخاصة للنخب الايرانية»[١٢]. إضافة الى دراسة سلوك النخب، وهو الأمر الذي ينسجم تماماً مع السياسات المتعلقة بفهم هؤلاء الذين يتولون الحكم، فإن مجلس بحوث العلوم الاجتماعية قد منح عقوداً ثلاثة لدراسة عمليات التحديث في تونس، وتركيا، والمغرب، وعقدين لدراسات المرأة والتي اقترح ان تركز على الاتجاهات النسوية في

---

(٩) Social Science Research Council.

(١٠) Defence Intelligence Agency.

(١١) انظر: *MESA Newsletter*, (Winter 1985).

(١٢) بخصوص هذه المنح، وبخصوص قوائم اخرى غيرها، انظر التقارير السنوية لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية *(SSRC Annual Reports)* عن السنوات موضوع الاهتمام.

مجال تنظيم الأسرة. وعموماً، فإن نصف منح المجلس في فترة الستين هذه، كانت صلتها بالسياسة وثيقة ومباشرة. وقد كانت المؤتمرات المتخصصة التي عقدت في العامين ذاتهما تنحو تجاه المستهدفات النفعية ذاتها، والموجهة سياسياً، للمنح الدراسية. فمن المؤتمرات التي لقيت الدعم، مؤتمر عن تنمية المناطق القاحلة، ومؤتمر عن آفاق (إمكانات) استخدام العلوم السلوكية.

وبعد سنوات عشر، أي في الثمانينات الأولى، بدا ان الكثير من هذه الاهتمامات السياسية غير ذي صلة بالموضوع، ففي فترة العامين ١٩٨٠ - ١٩٨١ موّل مجلس بحوث الدراسات الاجتماعية ٢٤ بحثاً فردياً، لم يكن من بينها بحث واحد عن دراسة النخب، ولم يرد حتى ذكر التحديث. وقد كانت هناك دراسات عن المرأة، غير ان أياً منها لم يكن مرتبطاً بطريقة واضحة بالاهتمامات السياسية. ومن الأكيد ان موضوعات جديدة ذات صلة بالسياسة قد ظهرت للعيان، مثل تأثير التنمية الزراعية في السودان، والاهتمام الخاص بتكوين القومية الاسلامية. غير انه قد تبين لنا، فوق ما سبق، ان مدى تنوع العناوين المدروسة قد اتسع بدرجة كبيرة، وانه قد تم التخفف من الطبع الصارم لمتطلبات السياسة. فالعناوين التي تعكس اتساع الاهتمامات، مثل تاريخ العمى والعميان في العالم الاسلامي في القرون الوسطى، أو الثقافة السياسية للعمال المصريين، قد وجدت طريقها الى قائمة الأبحاث. وتوسيع مجال البحوث هذا يجب بالطبع أن لا يوحي الينا ان التوجيه السياسي أصبح غائباً عن التأثير في عملية التمويل. فالمؤتمرات المتخصصة لا تزال تنحو الى أن تعكس القضايا التي تهم صانعي السياسة. ففي أوائل الثمانينات برزت مسائل الدين والسياسة ودور الأقليات في الشرق الأوسط، في مؤتمرين رئيسيين، بسبب ان الولايات المتحدة كانت معنية بكل من ايران ولبنان. وقد تبين لنا، اضافة الى الرصيد السابق، ان توسعاً ما، وان تعمقاً في الموضوعات المبحوثة، قد وجد خلال هذه الفترة. كما أن قيود السنوات العشر السابقة لم يعد لها مكان. فرغم أن البحوث التي كانت تجري عن المنطقة لم تخل تماماً من معايير الصلة بالاهتمامات السياسية، إلا أن مجال هذه الموضوعات صار أكثر اتساعاً، كما أضحى يعكس التنوع المتنامي سواء في لجان الاختيار أم في أهداف مصادر التمويل الرئيسية.

لقد كانت أحداث السنوات العشر الأخيرة، على المستوى المعرفي (الابستمولوجي) درامية للغاية، حيث شهدنا ما يمكن أن يكون اقتراباً من ثورة حقيقية في مجال استخدام الأطر النظرية. فالاختيار القديم بين الاستشراق وبين «صيغة ما» لنظرية التحديث قد أخلى السبيل نتيجة للانتقادات الجزئية، وبسبب صوغ مداخل بديلة. فمع أواخر السبعينات، كان سخط المثقفين يتركز على الأصوليات المنهجية النمطية المستخدمة في

دراسات الشرق الأوسط. فأولاً: جاء كتاب ادوارد سعيد عن الاستشراق وكتاب براين ترنر عن ماركس ونهاية الاستشراق ليشعلا المناقشات والجدل، وليضعا الوعي النقدي بالأصولية المنهجية للاستشراق في مركز الاهتمام[١٣]. والحاصل أن الاستشراق، بوصفه رؤية عالمية ونظرية في المعرفة، ما عاد ممكناً ان يستعيد صورته البريئة السابقة. فالطالب المتوسط في ميدان دراسات الشرق الأوسط، وفي الحدود الدنيا، صار ملماً بالفروض الأساسية للأصولية المنهجية للاستشراق، كما انه مهتم للغاية بالخلاف في شأن محدوديته. وثانياً: تعرضت نظرية الحداثة، التي شكلت الكثير من دراسات العلوم الاجتماعية، الى تعقيبات نقدية حادة في أوائل السبعينات. وقد صدرت المجموعة الرئيسية الأولى من الانتقادات عن «جماعة القشرة ـ Hull group»[١٤]، وهي رابطة غير رسمية من علماء دراسات الشرق الأوسط الشباب تأسست في انكلترا وتابعها عن قرب طلاب أمريكا الشمالية الذين تقاسموا عدم الرضا عن الأصوليات المنهجية السائدة. وقد تركزت جهودهم على ممارسة النقد المنهجي للكتب السائدة في هذا المجال. وقد جمعت هذه الأعمال فيما بين ١٩٧٥ و١٩٧٨ في أعداد كثيرة من مجلة مراجعات في دراسات الشرق الأوسط[١٥]. وقد هوجم استخدام نظرية الحداثة، وكذلك الاستشراق، باعتبارهما مداخل جامدة ونخبوية، فشلت ان تأخذ في اعتبارها المشكلات الأساسية في العلاقات الاقتصادية، والطبقات الاجتماعية، والإرث الاستعماري في المجتمعات الشرق أوسطية[١٦]. وكان أوج هذا الانقضاض النقدي على نظرية الحداثة مع كتاب ايرين غندسير ادارة التغيير الاجتماعي: علماء الاجتماع والعالم الثالث[١٧] الذي صدر مؤخراً.

وبينما كانت الأصوليات المنهجية القديمة يعاد تقويمها، شرع العلماء في إقامة مداخل جديدة للدراسة في هذا المجال. وقد كان ظهور عدد من المنابر البديلة عوناً لهذا التوجيه، في وقت كانت هيئات تحرير وصفحات المجلات في دراسات الشرق الأوسط تسد الطريق أمام التغيير. فمشروع دراسات ومعلومات الشرق الأوسط، الذي كان قد بدأ نشر تقاريره (MERIP Reports) فعلياً في عام ١٩٧١، تزايد اتجاهه، في السبعينات المتأخرة، الى

---

(١٣) Bryan Turner, *Marx and the End of Orientalism* (London; Boston: Allen and Unwin, 1978).

(١٤) يبدو ان التسمية لهذه الجماعة مستنبتة من هدفها الرئيسي، والذي يبدو انه كان متمثلاً في نزع القشرة الخارجية عن المنهج الاستشراقي، واظهار اللب الداخلي له، اي حقيقته كما يراها هؤلاء. (المترجم)

(١٥) *Review of Middle East Studies.*

(١٦) على سبيل المثال، انظر:

Joanna de Groot, «Empty Elites or the Perils of Political Science,» *Review of Middle East Studies,* no. 3 (1978), pp. 105-119.

(١٧) Irene Gendzier, *Managing Political Change: Social Scientists and the Third World* (New York, 1984).

استجلاب المقالات من صفوف الطلاب العاملين في المجال. وقد انعكس هذا التوجه الجديد، بطرقه البحثية واهتماماته السياسية، في إصدارات عن تاريخ العمل، والمرأة، وطبيعة التكوين الطبقي في المنطقة. وفي عام ١٩٧٧ أسس عدد من الأساتذة ومن طلاب الدراسات العليا الندوة البديلة لدراسات الشرق الأوسط (AMESS) [١٨] والتي كانت كياناً ضعيف التنظيم ويهدف الى تقديم بديل لرابطة دراسات الشرق الأوسط (MESA) [١٩] الى المثقفين والى السياسيين. وكرد على عقد رابطة دراسات الشرق الأوسط لقاءها السنوي لعام ١٩٧٩ في ولاية يوتا، أقامت الندوة البديلة لدراسات الشرق الأوسط مؤتمراً قومياً ناجحاً في العام نفسه، ثم أعقبته بتنظيم سلسلة من «مجموعات النقاش»، على أسس محلية، في بوسطن، ونيويورك، وواشنطن، وآن آربر، وأوستن، ولوس انجيليس. وفي عام ١٩٧٩ قررت الرابطة العربية لخريجي الجامعات الأمريكية، مع معهد الدراسات العربية في بلمونت، أن يصدرا المجلة الجديدة فصلية الدراسات العربية، والتي اختطت لنفسها من البداية سياسة تحريرية تشجع الإبداع النظري. ومع نهاية السبعينات ظهرت منظمات ومجلات عديدة، وإن كانت محدودة الموارد، لتدعم الاتجاه نحو تطوير أصوليات منهجية مخالفة، وتطوير الوعي بقائمة اهتمامات سياسية جديدة في مجال دراسات الشرق الأوسط.

ما الذي أدى، بعدئذٍ، الى استكمال الثورة المعرفية (الابستمولوجية) في مجال دراسات الشرق الأوسط؟ . . . يمكن القول بكثير من التعميم ان طلاب دراسات الشرق الأوسط قد بدأوا يستخدمون منهج الاقتصاد السياسي كما حدده بيتر غران في مقاله الخصب المنشور في عام ١٩٨٠ [٢٠]. وحين الممارسة ظهرت طرق عديدة لإعمال الاقتصاد السياسي في مجال الدراسة. فالمؤلفون قد يعولون على التحليل الطبقي الماركسي، أو يركزون على نمط الانتاج، أو يرون الأمور من منظور التبعية. وعلى أي حال، فإنه خلال العقد الأخير، لقي مدخل الاقتصاد السياسي قبولا في هذا الميدان، كما انه اعتبر صيغة مركبة الى درجة كبيرة. وقد تمثلت الخطوة الأساسية الأولى في هذا السياق في ظهور عدد من الدراسات التاريخية المتنوعة عن أقطار الشرق الأوسط المختلفة، كدراسات حنا باطاطو عن العراق، وايروند ابراهاميان عن ايران، وبيرك بربراوغلو عن تركيا، وباميلا سميث عن فلسطين، حيث أسهم كل منهم بدراسة تاريخية شمولية عول فيها على فهم عميق للعلاقات الاقتصادية والسياسية [٢١]. ورغم ذلك فإن الكثير من الأعمال الأولية يجب انجازه، حيث اننا نفتقد

---

(١٨) Alternative Middle East Studies Seminar.

(١٩) Middle East Studies Association.

(٢٠) Peter Gran, «Political Economy as a Paradigm for the Study of Islamic History,» *IJMES*, no. 11 (1980), pp. 511-526.

(٢١) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free* =

حتى الآن، وعلى سبيل المثال، الى دراسات موسعة عن الاقتصاد السياسي في سوريا ومصر. وعلى كل، فان استخدامات وتقنيات هذا المنهج باتت واضحة ومفهومة وقابلة للتطبيق بطريقة جيدة.

وقد شهد العقد الماضي مقدم منظور التبعية، جنباً الى جنب مع القبول العام بمدخل الاقتصاد السياسي. وقد كان تحليل التبعية، في إطار التعريف الفضفاض، دافعاً لدراسات عن المنطقة تستهدف تحديد وضع الشرق الأوسط ضمن الإطار الكوني، وتحليل الأساليب التي شارك بها في نشوء النظام الرأسمالي. وكما هو الحال في مجالات عديدة، فإن الكثير من أعمال دراسات الشرق الأوسط ربطت بين محاولة فهم ظاهرة التكامل الكوني، في شمولها واتساعها، وبين خصوصيات التطور الطبقي في المنطقة، حيث كان المؤلفون يهتمون بالتداخلات وبالتفاعلات بين هاتين العمليتين. ومن بين الدراسات المتخصصة التي أولت اهتماماً شديداً لهذه التفاعلات، يمكن ذكر كتاب بيتر غران عن الإحياء الثقافي في نهايات القرن الثامن عشر، ودراسة أريك ديفيز عن بنك مصر، وعمل ثريا الفاروقي عن الأناضول في القرنين السادس عشر والسابع عشر[٢٢]. وقد ساهم روجر أوين بتقديم رؤية شاملة للشرق الأوسط في القرن التاسع عشر حيث تتبع إعادة تشكيل المنطقة كاستجابة لظاهرة تكامل السوق العالمي[٢٣]. وقد كان لأعمال هؤلاء المؤلفين تأثيراً كبيراً في الولايات المتحدة، رغم أنهم لم يكونوا جميعهم من أمريكا الشمالية.

هذا وقد شجعت الأصوليات المنهجية الجديدة العلماء أن يولوا اهتماماً أكبر لفئات النوع الجنسي (الذكور والأناث) وللطبقات عند دراسة مجتمعات الشرق الأوسط. فبعد غياب طويل للمنح الدراسية المتخصصة لدراسات المرأة، بل وغياب المرأة ذاتها عن الميدان، بدأ الأمر يكتسب ارضاً في العقد الماضي فقط. وعلى كل فقد كان التطور مثيراً في عام ١٩٨٤ حيث شهد الاجتماع السنوي لرابطة دراسات الشرق الأوسط تفجر الاهتمام

Officers, Princeton Studies on the Near East (Princeton, New Jersy: Princeton University Press, = 1978); Ervand Abrahamian, *Iran between Two Revolutions* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982); Berch Berberglu, *Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neo-Colonialism*, Princeton Studies on the Near East (London: Zed Press, 1982), and Pamela Ann Smith, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983* (London: Croom Helm, 1984).

(٢٢) Peter Gran, *Islamic Roots of Capitalism: Egypt 1760-1840*, Modern Middle East Series, 4 (Austin: University of Texas Press, 1979); Eric Davis, *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), and Suraiya Faroqhi, *Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia: Trade, Crafts, and Food Production in an Urban Setting 1520-1650*, Cambridge Studies in Islamic Civilization (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

(٢٣) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London: Methuen, 1981).

بالبحث في شؤون المرأة. وقد تمثل هذا في العدد الكبير من حلقات النقاش التخصصية التي توافرت على درس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة. كما ان الدراسات المكتوبة حول مسألة الجنس (النوع) ومدلوله في منطقة الشرق الأوسط كانت قد بدأت في الظهور. فقد أضيفت دراسات متخصصة كثيرة عن المرأة، من بينها دراسة فانيسا ماهر وسوزان شيفر ديفيز عن المرأة في المغرب[٢٤]، الى الأعمال التجميعية الرائدة للمقالات الصادرة عن المرأة والتي حررتها لويز بيك ونيكي كيدي، وكذلك الى تجميع المصادر (المراجع) الأولية بواسطة بسيمة بازاركان واليزابيت فيرني. إن الكم المثير، وكذلك التنوع في البحوث الجارية عن المرأة قد تم عرضه وبإسهاب في المختارات التي يضمها أحدث عمل تجميعي قدمته اليزابيت فيرني بعنوان «المرأة والأسرة في الشرق الأوسط»[٢٥].

وقد بدأت الطبقات الاجتماعية، التي لم تدرس من قبل إلا نادراً، تلقى اهتماماً في مجال دراسات الشرق الأوسط. فالعمل التاريخي الخصب الذي قدمه أندريه رايموند عن طبقات الحرفيين والتجار، في مؤلفه المكوّن من جزئين عن القاهرة، قد نشط الاهتمام بالدراسات الخاصة بالمجموعات غير النخبوية من عامة الناس[٢٦]. وفي وقت لاحق، كانت البداية لدرس تكوين الطبقة العاملة. فقد جاء بحث رونالد كاتيرت عن تحركات الطبقة العاملة في أواخر عهد الامبراطورية العثمانية، كما جاءت الدراسات الأحدث لجوئيل بينين وزخاري لوكمان عن الطبقة العاملة المصرية، ، علامات على بدايات جادة لدراسة تاريخ العمل في هذا القطر[٢٧]. هذا وفي الإمكان مضاعفة ذكر الأمثلة من الدراسات الجارية عن المرأة، والعمال والفلاحين، والفئات الاجتماعية التي كانت غائبة، وبطريقة جادة، في الأعمال التقليدية عن المنطقة، والتي صارت تجد لها الآن مكاناً في معجم دراسات الشرق الأوسط.

---

(٢٤) Lois Beck and Nikki Keddie, eds., *Women in the Muslim World* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978); Basima Qattan Bezirgan and Elizabeth Warnock Fernea, eds., *Middle Eastern Muslim Women Speak*, The Dan Daneiger Publication Series (Austin: University of Texas Press, 1977); Vanessa Maher, *Women and Property in Morocco: Their Changing Relation to the process of Social Stratification in the Middle Atlas*, Cambridge Studies in Social Antropology, 10 (London: Cambridge University Press, [1974]), and Susan Schaefer Davis, *Patience and Power, Women's Lives in a Moroccan Village* (Cambridge, Mass.: 1983).

(٢٥) Elizabeth Fernea, ed., *Woman and the Family in the Middle East* (Austin: 1985).

(٢٦) Andre Raymond, *Artisans et commercants au Caire au XVIIIe siècle* (Damas: Institut Français de Damas., 1973).

(٢٧) Donald Quataert, *Social Disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908: Reactions to European Economic Penetration* (New York: New York University Press, 1983).

ثالثاً: مستقبل دراسات الشرق الأوسط

من المتوقع ان تتحكم تطورات ثلاثة في ميدان دراسات الشرق الأوسط، على الأقل، في تشكيل هذا المجال المعرفي خلال السنوات العشر القادمة. فأولاً: تحررت دراسات الشرق الأوسط من قصور نظرها السابق نتيجة انفتاح هذا المجال على مداخل نظرية متنوعة، وعلى الأخص الأصولية المنهجية للاقتصاد السياسي. واكتساب الوعي النظري هذا غير قابل للانتكاس. ولأن أي أصولية منهجية لا يمكن أن يكون لها سيطرة غير منازع بشأنها في وقتنا الحالي فمن المتوقع ان يتواصل الجدل، وان يسود انفتاح ما على التجريب النظري. فالاعتماد المتبادل بين الأعمال والدراسات في المجالات المعرفية المختلفة، ودراسات المناطق الأخرى على وجه الخصوص، قد بات واضحاً، والعزلة القديمة لدراسات الشرق الأوسط يبدو ان زمانها قد فات، واتساع الاتصال مع الآخرين وتبادل الإثراء النظري معهم قد صار من معطيات المستقبل. وثانياً: من المتوقع، خلال المرحلة القادمة، ظهور جيل جديد من العلماء الذين يربطون خبرتهم المنهجية باقامة ممتدة في بلدان الشرق الأوسط. وسوف يبدأ هؤلاء العلماء، الذين كانوا طلاب دراسات عليا في العقد الماضي، تقديم اسهاماتهم وهم مسلحون بمهارات لغوية طيبة، وإلمام معقول بالثقافات السائدة، جنباً الى جنب مع الأدوات والنظريات التي توفرها مناهجهم العلمية. ويتوقع نتيجة لما تقدم، ان تنعكس اهتمامات السنوات العشر السابقة بالاقتصاد السياسي والطبقات والجنس في مؤلفات السنوات العشر القادمة. ثالثاً: سوف يستمر نمو الاتصالات بين علماء دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية وبين نظرائهم في الشرق الأوسط. فالمؤتمرات الأمريكية، صارت دولية الطابع وبشكل تتزايد، كما أنها صارت تضم مشاركين من منطقة الشرق الأوسط ذاتها. وكثيرون من العلماء الأمريكيين لهم علاقات وثيقة بشركائهم في المنطقة. وسوف يكون لهؤلاء من العلماء المقيمين تأثيرهم الكبير في تشكيل مجال الدراسة في أقطارهم، حيث إن اهتماماتهم وأعمالهم تتحقق في إطار اتصالات وفهم أفضل. وإذا كان تقدير جميع الأثار المترتبة على ذلك يبدو مبكراً بعض الشيء، إلا ان حساسية هؤلاء العلماء تجاه التوظيف السياسي وسوء استخدام المنح السياسية يمكن ان تساعد على إبقاء هذا الأمر ضمن قائمة الاهتمام.

واذا تساءلنا عما إذا كانت هذه التطورات سوف تؤدي الى تغيير جوهري في مجال دراسات الشرق الأوسط، فالإجابة ان استمرار مواجهة القضية الشائكة، والخاصة بمن له على وجه الدقة حق تحديد أولويات البحوث، تبدو أمراً مؤكداً. فالشبهات المحيطة بدور حكومة الولايات المتحدة في اتخاذ قرارات التمويل لن تزول، والمشكل المتعلق بكيفية تمويل البحوث في مجالنا لن يكون له حل. وسوف يظل حال دراسات الشرق الأوسط يعكس

المزيد من التشوش بخصوص العلاقة الصحيحة بين الدولة وبين الأوساط الأكاديمية، وهو التشوش الذي يبلغ الذروة في هذا المجال الذي يخضع تاريخياً للتوجه السياسي.

ومن المؤكد ان العقد القادم سوف يشهد على المستوى الفكري، مزيداً من التدقيق للأصولية المنهجية للاقتصاد السياسي، مع تركيز خاص على أساليب للربط بين مستويات التحليل المختلفة، بما يعني اقامة التكامل بين منهج التبعية بشموليته واتساعه ومنهج التحليل الطبقي بأدائه الدقيق. والأرجح ان المستقبل سوف يشهد تضاعف دراسات الاقتصاد السياسي عن المنطقة، سواء في ماضيها ام حاضرها. وتزايد الوعي بأن تناول الاقتصاد السياسي التقليدي للنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة قد أدى الى اغفال المناخ الثقافي وبدرجة كبيرة، سوف يكون من الأمور الملموسة. وإذا كانت أغلب التغييرات التي حدثت في مجال دراسات الشرق الأوسط لم تؤثر على أساليب فهمنا للاسلام أو للأبعاد الأوسع في الحياتين الثقافية والايديولوجية، وإذا كانت الرؤية الاستشراقية، الأحادية الجانب والتحكمية، للجوهر الثقافي في المنطقة قد صارت مرفوضة بصفة عامة، واذا كنا نفتقد الى إطار بديل، متسق ومترابط، لدراسة الثقافة في مجتمعات الشرق الأوسط، فمن المتوقع ان تساعد هذه المسألة، اكثر من جميع المسائل الأخرى، على تحديد محتوى قائمة دراسات الشرق الأوسط خلال العقد القادم.

الفصل الرابع والعشرون

علم المستقبل ودراسة الوطن العربي

إيليا زريق (*)

من المعهود تقسيم نشوء العلم الاجتماعي العربي وتطوره الى أطوار ثلاثة. الأول هو الطور الاستعماري، أو طور ما قبل الاستقلال، والذي كان فيه الاستشراق والتمركز الثقافي حول التمايزات العرقية يشكلان أغلب هذا الذي قدم باعتباره دراسات الشرق الأوسط. وقد كانت أعمال الأنثروبولوجيين، والمؤرخين، والفلاسفة الذين كانت تتألف رسالتهم أساساً من تفسير الثقافات المحلية من أجل التمكين لسياسات القوى الاستعمارية في تلك الايام، هي مناط الاهتمام المركزي لهذا النهج التقليدي. وفيما بعد جاء طور ما بعد الاستعمار، والذي ركز على الحاجة الى تفريغ علم الاجتماع العربي من المؤثرات الاستعمارية عن طريق اعتماد المقاربات النقدية التي تشكك في الفروض الأساسية للعلم الاجتماعي الغربي ذات الصلة بالقيم الأساسية للمجتمعات ما قبل الصناعية بصفة عامة. وقد أدى هذا بدوره (في طور ثالث) الى ما سوف أسميه، بسبب افتقاري الى مصطلح أفضل، علماً اجتماعياً معاصراً ينحو الى ان يعكس نضج البلدان المستقلة عن الاستعمار، وأن يستخدم الطرائق المعقدة القائمة في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

والذي أخشاه أن تكون التأثيرات المتخلفة عن النهج الاستعماري على كل من المستويين الثقافي والاقتصادي تمتد الآن وتقوى في إطار توجه الى استيراد تقاليد بحث تجريبية تتخذ مظهر العلم، وتستخدم الحاسبات الآلية، وتقنيات الاسقاط، وتحليل السياسات، وما شابه ذلك، ولكن الفروض الأساسية التي تعتمدها تبقى منتسبة الى الخبرة الثقافية الغربية. والذي يبدو أن فترة النقد البينية، أي فترة ما بعد الاستعمار، والتي شهدت محاولات عديدة لتضمين رؤى ماركسية واسعة التنوع مأخوذة عن كل من الكتلتين الشرقية والغربية، لم تؤد الى تطوير علم اجتماعي محلي قادر على تناول القضايا التي بين أيدينا. واعتقد ان إنعاش المحاولات التي نشأت خلال طور ما بعد الاستعمار، من أجل تقويم

(*) أستاذ الاجتماع في جامعة كوين ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

العوامل التي حالت دون تطوير علم اجتماعي أصيل، هو المطلوب الآن. وانني لآمل ان يأتي عرضي هذا اسهاماً في صياغة ما سوف أطلق عليه: اعتبارات طرائقية (ميثودولوجية) متحررة من أجل دراسة الوطن العربي.

ومن الجلي أن مشكلات التنمية في الوطن العربي لا تزال باقية بغير حل. وتجاربه مع كل من النماذج الرأسمالية والاشتراكية تعكس اخفاقات واضحة، كما أن الفكرة الغامضة بشأن حكومة نيابية من أي نوع لا تزال تستعصي على كل نظام عربي معاصر. يضاف الى ذلك أن المغازلة الراهنة، والشديدة العلنية، للأصولية الدينية ليس من المحتمل ان تنتهي بالوطن العربي الى ما هو اكثر مما انتهت اليه الحالة في ايران، أو الى ان يزداد اقتراباً من مشاركة ديمقراطية قابلة للتنفيذ. وعلى النقيض من ذلك فإن انتشار السياسات البدائية المتجذرة في الدين والعرقية، وبنية القرابة العائلية، في الشرق الأوسط، سوف تفاقم من التفسخات والصراعات المتوطنة، والتي سيتم اقتضاء ثمنها من المجتمعات العربية ذاتها.

ان الوطن العربي خليط من البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، حيث يتراوح الدخل الفردي السنوي من ١٦٠٠٠ دولار ارتفاعاً الى ٢٠٠ ـ ٣٠٠ دولار انخفاضاً. انه عالم تعتمد أغلب بلدان الوفرة فيه على الخبرة الأجنبية لتحديد احتياجاتها ولتنفيذ ما يسمى بخطط التنمية. وهو عالم يعيش تحت رحمة الشرق والغرب من أجل امداده باحتياجاته العسكرية. ثم انه عالم يعامل النسوة فيه، الا فيما ندر، على اعتبار انهن مواطنات من الدرجة الثانية. والخلاصة أن الوطن العربي هو في الحقيقة عوالم متعددة. وكلها عوالم على خلاف مع بعضها البعض. والمؤسسات المختلفة التي أقيمت بقصد صوغ نوع من المشابهة الباهتة مع الوحدة، ومع التكامل، قد بقيت غير فعالة، بل وتصدعت الى حد انها باتت تعكس صورة الوطن العربي ذاته.

ان مطالعاتي عن الوطن العربي في العلم الاجتماعي المحلي او الخارجي تفيد ان لدينا في أحد الجوانب، الايديولوجيين اليساريين الذين اعتمدوا نظرية ميكانيكية، ومن صنف ماركسي عفى عليه الزمن، عن الطبقة المسيطرة في العالم، والتي يبدو التاريخ من خلالها سلسلة من المؤامرات التي تصنعها نخبة ذات نفوذ مطلق، بينما تم تصوير الجماهير باعتبارهم ضحايا أغرار لوعيهم الزائف. وعلى الجانب الأقصى الآخر فإن لدينا الوضعيين الذين يجتزئون من العالم المعقد المحيط بنا نسخة شديدة التبسيط للواقع، بحيث تتواءم باتقان مع أحدث أساليب النمذجة المعاصرة كما يقدمها محللو النظم. ويبدو في الحالين كليهما انه تتم التضحية بالمقدرة الانسانية، باعتبارها وجوداً عاقلاً ومدركاً، على مذبح الأطرزة المستحدثة للعلم الاجتماعي والقناعات الميثودولوجية.

ودعوني أقدم مثالين لأعرض قضيتي. فمنذ وقت ليس ببعيد، واتتني الفرصة لأن أفحص أطروحة للدكتوراه في الفلسفة في علم الاجتماع مقدمة الى جامعة كندية رئيسية.

وكانت الأطروحة تتصل بنظام الرعاية الصحية الخاص بالولادة في الضفة الغربية في إطار الاحتلال الاسرائيلي. وكان المستخلص الرئيسي للأطروحة ان الاحتلال الاسرائيلي قد خلق تبعية اقتصادية وسياسية من الضفة الغربية لاسرائيل، وقد ساهمت هذه بدورها في تراجع نظام الرعاية الصحية الخاص بالولادة اذا ما قيس بنصيب الفرد من الأطباء والمتخصصين، وأسرة المستشفيات، وغيرها من التسهيلات الصحية الأساسية التي تعد ضرورية في بيئة طبيعية. وقد كانت هذه النتيجة مفيدة، وان كان من الصعب عدم توقعها. ذلك ان احداً لا يمكنه ان يتوقع ان قوة محتلة سوف تشغل نفسها بالمزيد من تحسين ظروف السكان الذين يخضعون لها، بخاصة مع دولة مثل اسرائيل التي تستغرقها دائماً وابداً محاولات تقليص حجم السكان الفلسطينيين الذين هم تحت سيطرتها. وليس بالمصادفة ان التعداد السكاني الراهن في الضفة الغربية يكاد يكون مطابقاً لما كان قائماً في عام ١٩٦٧ حين احتلت اسرائيل هذه المناطق بعد حرب الايام الستة. ذلك ان ميرون بنفينستي، نائب عمدة القدس السابق، يعلن في مشروع بيانات الضفة الغربية الذي نشر مؤخراً، ان الركود الاقتصادي، وتخلف التنمية، ومصادرة الأراضي، والانتهاك التام للحقوق السياسية، قد أدت جميعها الى نزوح واسع المدى للفلسطينيين، بخاصة المهنيين الذكور. وقد ساهم هذا النزوح بدوره في الهبوط الحاد لمعدلات الزواج والولادة، مما أبقى معدل النمو السكاني في لضفة الغربية قريباً من الصفر(١). والشيء الصارخ، الذي أراه مفتقداً في هذا المثال، وفي سواه من الأعمال المشابهة المرتبطة بالنهج الخاص بنظرية التبعية، هو تحديد الخريطة الادراكية للفلسطيني العادي (المتوسط) ورؤيته للعالم، في ظل الاحتلال. وفي صياغة اخرى، فإنه ذو اهمية بالغة ان نكتشف كيف يكون كفاح الفلسطيني العادي في مواجهاته اليومية لظروف القهر، وكيف يدرك الناس الذين يعيشون ظروف القهر، التي توجد على امتداد الوطن العربي بدرجات متفاوتة، العالم من حولهم. ورغم انها تفيد في إلقاء الضوء على أشكال التحضر والتنمية الاقتصادية المشوهة، فإن مدرسة التبعية ليس لديها شيء وراء ذلك تقوله بشأن دور الفرد في التأثير على التغيير. والذي حدث بالفعل حين سألت المرشح لدكتوراه الفلسفة المذكور ان يصف لي في صياغات محددة كيف يتغلب الفلسطيني العادي وأسرته على عدم كفاية الخدمات الصحية، وكيف تتعامل الجهات الطبية الفلسطينية مع المضايقات المتصلة والعوائق التي توضع أمامها بمعرفة قوات الاحتلال، أن كان الصمت والحيرة هما الاستجابة تجاه سؤال كهذا.

ان المذهب الذي يرتكز عليه هذا المدخل، أي نظرية التبعية، يرى الوطن العربي، ومثلما يفعل مع بقية العالم الثالث، وكأنما تتم قولبته دائماً بمعرفة النظام الرأسمالي العالمي.

---

(١) Meron Benevisti, *The West Bank Data Project* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1984).

وطبقاً لهذا المنطق، فإن الوطن العربي يشكل هامشاً (محيطاً) لنظام اقتصادي رأسمالي عدواني يتمركز في أوروبا الغربية وفي امريكا الشمالية. والتخلف الاقتصادي والسياسي للوطن العربي يطرح مباشرة على أعتاب الامبريالية والاستعمار الجديد. وسواء استشهد المعلقون بأربعمائة عام من الحكم التركي، أو بما يزيد عن قرن من الهيمنة الأوروبية، يتم البحث عن سبب المأزق العربي بين العوامل الخارجية فقط. والامبريالية هي الملومة على أمراض المجتمع العربي، حقيقة كان هذا أم وهماً. والأنظمة العربية، التي يقال انها ثورية، مشغولة بإدانة الغرب، ولكنها في الوقت ذاته تبذل محاولات مسعورة لنسخ ومحاكاة التكنولوجيا وكيفيات المعرفة الغربية. ويجب ان أضيف هنا، ان هذا يتم بنجاح محدود، وفي غياب البلاغة المعهودة المعادية للامبريالية.

والمثال الثاني، الذي هو موضع اهتمامي الأساسي هنا، مستمد من النهج الأكثر استقراراً للعلم الاجتماعي التعددي(٢) والوضعي. وهذا النهج هو الذي أحدث انتهاكات هامة في دراسات عن العالم الثالث بصفة عامة، وعن الوطن العربي بصفة خاصة. واذا ما اسمينا قلة من الآباء المؤسسين للدراسات السياسية المقارنة ولعلم الاجتماع المقارن، فإننا نذكر غابريل الموند (Gabriel Almond)، وتزارتمان (I.W. Zartman)، ودانيال ليرنر (Daniel Learner)، وديفيد ماك كليلاند (David McClelland)، وآخرين من الذين أدمجوا تحليل النظم مع البنائية الوطنية في أعمالهم. وقد تم هنا تطوير نظرية المراحل أحادية الاتجاه في التاريخ(٣) لكي تفسر طبيعة تخلف التنمية في الوطن العربي، مع اعتبار التجربة الغربية بمثابة نموذج أولي.

وبينما كانت اللغة، والمسافة، وغيرها من العوامل الثقافية تفوق انتشار البحوث من النوع المسحي بين كتابات المحللين والمؤسسين أصحاب الاتجاهات المقارنة، فإن جيلاً جديداً من علماء الاجتماع الشرق أوسطيين الذين تلقوا تدريبهم في الغرب يشبّ الآن عن هذا الطوق، ويبدأ أفراده في تطبيق الأساليب الكمية في دراسة مجتمعاتهم. ويجب أن أقول ان هذا الافتتان بالبحوث المسحية لا يقدم، في جملته، اسهامات هامة تنمي معرفتنا بالوطن العربي، على الرغم من انه في حالات محددة يقدم ايضاحات شديدة لبعض التعميمات المعروفة لنا جيداً عن الاغتراب السياسي، وعن افتقاد المواطنين للثقة في المؤسسات السياسية المسيطرة، وفي ممارسات الأنظمة العربية. ويبدو ان قدراً كبيراً من هذا النوع من البحوث يتم تنفيذه بروح التجريبية التجريدية كما أسماها رايت ميلز (C. Wright Mills)، أي

---

(٢) Pluralist.

(٣) Unilinear Stage Theory of History.

بتطبيق الأساليب الكمية عند دراسة الحقائق الاجتماعية دون وضعنة أي من الطرق أو النتائج ضمن منظور تاريخي صحيح.

وبعيداً عن تحليل القضايا الهامة التي يطرحها البحث المسحي، فإن العلم الاجتماعي الوضعي في الوطن العربي، وعنه، يتطلع الآن الى هضبة اعلى من التجريد حيث يتم حالياً اعداد أساليب المماثلة، وتحليل المتغيرات المتعددة والمعاملات، والعديد من أنواع التنبؤ والنمذجة، من أجل التنبؤ بمسار الأحداث في الوطن العربي.

ومن بين الصنفين المتنافسين، فإن العلم الاجتماعي التجريبي (والوضعي) يتطلب المزيد النسبي من المشروعية ومن الاهتمام من دوائر التخطيط والدوائر الأكاديمية، هنا وفي الشرق الأوسط سواء بسواء. وفي إطار هذه الورقة فإنني سوف آخذ في الاعتبار أهمية نوع مؤثر من العلم الاجتماعي الوضعي، وهو تحليل النظم على وجه التحديد، وبالتبعية فإنني سوف اعتبر التخصص المصاحب له والمعروف باسم علم المستقبل (والذي يتضمن أساليب المماثلة، وبحوث العمليات، والتحليل الاستشرافي، والتنبؤ المشروط، وتنويعات أخرى من هذا القبيل)، وهو التخصص الذي يبدو انه يحقق تقدماً في العلم الاجتماعي العربي الراهن. ان العلم الاجتماعي الوضعي الذي يهيىء القواعد الثقافية للكثير من هذه الأعمال، والذي خضع للفحص الدقيق في الغرب، يبدو انه يكتسب أرضاً في الدوائر الثقافية وفي دوائر البحث العربية، كما انه يظهر مناعة ضد صنوف النقد الموجهة اليه عن طريق منشئيه وممارسيه من الغربيين.

ودراسة النخب في الشرق الأوسط هي أحد الموضوعات التي تهيمن عليها طرق البحث في علم المستقبل. وضمن مجموعة حديثة من المقالات في هذا المجال قام بتحريرها زارتمان[٤]، ميّز مؤلف له باع طويل في الكتابة وفق تقاليد «التجريبية المجردة» ما لا يقل عن ٩٠ من المتغيرات التحليلية والكامنة خلف الظاهرة، والتي ترتبط مع بعضها البعض في إطار متاهة من العلاقات المتقاطعة والمتبادلة. وقد كانت النتيجة في أغلبها تمريناً موجهاً بقصد اختبار وحدة المعالجة المركزية في الحاسب الآلي ومقدرته على معاملة أحدث الحزم البرنامجية الاحصائية اكثر من كونها اسهاماً أصيلاً في فهم سلوك النخب سواء في الشرق الأوسط أم أي مكان آخر. ولنستعرض الآن المقتطف التالي المأخوذ عن الدراسة ذاتها، والذي يتصل بتوافق علم المستقبل مع دراسة سلوك النخبة الفلسطينية:

«والقضية الأكثر خطورة في الشرق الأوسط والتي تتطلب دراسة مستقبلية هي الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي. وفيما بين الفلسطينيين فإن المطالبات تتراوح من التعرف على النخب، سواء فيما يتعلق بتكوين المجموعات القائمة ام باحتمال ظهور مجموعات نخبوية جديدة، الى تحليل الخصائص والخلفيات التعليمية،

---

(٤) I.W. Zartman, *Elites in the Middle East* (New York: Preager Publisher, 1982).

والدينية، والاجتماعية الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية لهذه المجموعات، وكذلك العلاقة بينها وبين التداعيات المتعلقة بالقيادة، والسياسات، واتخاذ القرار، والفعالية السياسية والعسكرية في المجتمع»[٥].

وهناك مدخل مشابه معتمد من كوهن وكولمان[٦] ضمن آخرين، وان كان يرتكز الى علم النفس الاجتماعي وطب الصحة النفسية، وفيه ينظر الى المستقبل باعتباره نتيجة لنشاط عملي، حيث تتم دراسة التفاعلات الشخصية بين الأطراف المتصارعة في سياق زمني. ويتم اختزال الصراع الفلسطيني - العربي، ضمن هذا المدخل، الى دراسة وفحص الادراكات المتبادلة بين نصراء بالوكالة لكل من الطرفين (وهم عادة من الطلاب الجامعيين و/أو الأكاديميين الاسرائيليين والفلسطينيين) من خلال تجهيزات معملية تستخدم المدخلات التماثلية أساساً لاستنباط الممكن من مفاتيح فهم كيف يمكن ان تتطور المفاوضات السياسية في واقع الحياة. وهكذا فإن واحداً من الصراعات الصعبة المراس يتم انتزاعه من سياقه التاريخي والسياسي الحقيقي، ويتم تقديمه في إطار الاشباعات النفسية والاحتياجات الشخصية.

ومن المهم ان نتذكر ان تحليل النظم والفرع النازل عنه، أي علم المستقبل، قد ارتفعا الى مستوى مواجهة احتياجات اجهزة الدولة العسكرية والبيروقراطية في (الولايات المتحدة)، واحتياجات الملايين من المؤسسات الخاصة. وكلها في الأساس احتياجات إدارية يلزم أداؤها عند سياسة الناس والأشياء في اطار نظام برجوازي صناعي. وانا هنا استخدم مفهوم الادارة الذي عناه فوكو[٧]، والذي هو. على وجه التحديد مصاحب للاعمال المركزي للقوة، والنظام، والمراقبة. على الناس. وفي صياغة اخرى، فإن هذا النوع من التكنولوجيا الثقافية، اي علم المستقبل، بمثابة شكل معقد للضبط الاجتماعي تستخدمه النخب وصناع القرار من اجل التمكين لمقدرتهم الادارية.

وهناك تساؤلات خطيرة تدور حول مدى كفاءة النمذجة المجردة على التنبؤ والتفسير، حتى في بيئة مستقرة سياسياً. فهذه النمذجة المجردة، اذا ما بلغت مدى التأثير، فإنها تخدم مصالح الذين هم في السلطة. وفي حالة الوطن العربي فإن هذا يعني اعطاء المزيد من القوة غير المشروعة الى هؤلاء الذين يمتلكون القوة بالفعل. وسواء أكان هذا مقصوداً أم لا، فإن هذا الصنف من العلم الاجتماعي يصبح وسيلة لتعقيد القضية الخاصة بالأنظمة السياسية غير الديمقراطية. وانا أقترح بدلاً منه مدخلاً للعلم الاجتماعي يساعدنا على فهم الطريقة

---

(٥) Russell Stone, «The Impact of Elites and Their Future Study,» in: Ibid., pp. 196-218.

(٦) Stephen P. Cohen and H.C. Kelman, «Evolving Intergroup Techniques for Conflict Resolution: An Israeli - Palestine Workshop,» *Journal of Social Issue:* vol. 33, no.1 (1977), pp. 165-189.

(٧) Michel Foucault, *Discipline and Punish* (New York: Vintage Books, 1979).

التي يتغلب من خلالها المواطن العربي العادي على مصاعب عالمه الاجتماعي. وهذا هو عالم الهيمنة، والقوى الاجتماعية السياسية الغربية، والنظام الدولي الذي هو معاد للشعب العربي. واذا ما رغبتم، فإنني سأقترح مدخلاً نقدياً تفسيرياً يمكن أن يساعدنا لا على فهم عالم الفرد من النخبة الذي يفرض ذاته، أو فهم بنية تعدد الطبقات الغامضة والخاصة بالتكوينات الاجتماعية فقط، ولكنه يساعدنا أيضاً على فهم العالم ذي المنشأ الاجتماعي للشخص العادي. ان الذي نحتاج اليه هو علم اجتماعي يبدأ صعوده من القاع، ان صح التوصيف، ويمكنه ان يكشف لنا أساليب الممارسة والكفاح كما يبدعها الناس في إطار صراعاتهم اليومية مع الظروف الشاذة، وفي بيئة سياسية غير مواتية، وان يكشف لنا عن الطرق التي تجعل أساليب الكفاح هذه اكثر فعالية في تحويل الواقع الاجتماعي الى واقع يشعر فيه الشخص العادي انه يستطيع التأثير في مسار الأحداث في المجتمع(٨).

صحيح أن هناك هؤلاء الباحثين الذين يرفضون الادعاء الذي نقدمه هنا والذي يفيد ان دراسة المستقبل تتضمن بالضرورة افتراض نتيجة مفردة ذات أفضلية. اكثر من هذا، فإن هؤلاء يزعمون ان الذي يجعل علم المستقبل واعداً انه يُمكّن المرء من اسقاط سيناريوهات شرطية متنوعة، كما انه ينتج تطبيق تحليل منضبط، معقد، وذي تغذية عكسية، يمكن عن طريقه تقويم أهمية كل سيناريو محتمل، في ضوء المدخلات والمخرجات التي تتم مراقبة أنماط تغيرها طوال الوقت(٩).

واذا كان الأمر كذلك، فإن النقطة التي أود التركيز عليها هي ان المداخل الكلية(١٠)، سواء أكانت تنتمي الى المجرى الرئيسي للعلم الاجتماعي أم الى تلك الأنواع الجذرية (الراديكالية)، لها غرضها الايديولوجي الذي تخدمه. وهذا الغرض، فيما أعتقد، يشتمل على تحديد التضاريس العامة للقضايا قيد البحث، عن طريق إعمال المقدمات والقيم التي يحملها صناع القرار، والتي يتم فرضها من أعلى. وبسبب الركائز الايديولوجية لهذه السيناريوهات فإن دورها في التأثير على التغير الاجتماعي في المستويات الجذرية يكون محدوداً. ولهذا السبب أيضاً تجب معاونتها بدراسات جزئية(١١) من النوع السردي، والتي

---

(٨) احد العروض الممتازة لما اسميته العلم الاجتماعي التحريري (الانعتاقي) يمثله عمل لعالمة الاجتماع روز ماري صايغ، انظر: Rosemary Sayigh, *Palestinians, from Peasants to Revolutionaries a people's History Recorded from Interviews with Camp Palestinians in Lebanon*, Middle East Series, no. 3, with Introduction by Noam Chomsky (London: Zed Press, 1979).

(٩) يبقى انتظار رؤية ما اذا كانت المحاولة الحديثة لمركز دراسات الوحدة العربية القائم في بيروت للاشتغال ببناء سيناريو ابداعي سوف تتكشف عن نتائج مثمرة. انظر: «مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: الاطار العام،» التاريخ التقريبي ١٩٨٣. (منسوخ على الآلة الكاتبة).

(١٠) Macro-Approaches.

(١١) Micro-Studies.

يمكن ان تتاح للقوة الانسانية ان تروي قصتها من خلالها.

وإذ أتحمل مخاطرة ان تبدو الأمور شديدة التبسيط، دعوني اقترح احياء مدخل دراسة الحالات على ان تصاحبه صفة واحدة مهمة، وهي وجوب ان تتعين نقطة البداية بتدمير ثنائية الذاتي/ الموضوعي التي تميز قدراً كبيراً من بحوث دراسة الحالات في إطار العلم الاجتماعي الوضعي. وبدلاً من ذلك، فانه لا مفر من اعتماد قائمة بحثية يتم فيها ترك الاعتبارات الخاصة بالقضايا وطرق البحث (الميثودولوجيات) لكي تكتشف وتتحدد في سياق الحاجات العاجلة لهؤلاء الذين يحتمل ان يتأثروا بمثل هذه البحوث. ويتاح هنا حيّز لتنفيذ بحوث إبداعية مثيرة تستهدف التدخل لإحداث التغيير، وذلك من خلال التكنولوجيات الجديدة التي يمكن التزود بها. نعم، سوف يكون من الممكن أن توضع الحاسبات الآلية تحت تصرف الفلاحين، واللاجئين، والعمال النقابيين، من اجل معالجة قضايا الأمية، والبقاء الثقافي، وذلك من خلال أنظمة مفتوحة ومتفاعلة تعزز من الخبرات التي يتقاسمها الناس الذين يواجهون ظروف قهر متشابهة. واذا ما تمعنّا في الأمر، فإن حاسباً آلياً شخصياً يتصل من خلال قمر صناعي (وهو الأمر الذي يجعل القمر الصناعي العربي الذي هو في السماء الآن في وضع استخدام مفيد) بحاسب آلي آخر وبنك للمعلومات، لا بد وأن يكون قادراً على توفير معلومات رخيصة، وميسور الوصول اليها، عن الري، والزراعة، والصحة، والتعليم بالمراسلة، وهلم جرا. والمهمة العاجلة ان يجري تصميم هذه التكنولوجيا الجديدة بطريقة تعكس احتياجات مستخدمين لها يعيشون ظروف حرمان سياسي. ولأنه لا توجد تكنولوجيا محايدة، فإن أي تكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة، تتضمن بعض الافتراضات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تصميم ونشر أي تكنولوجيا تكون خطيرة الآثار. ولكي نكون على ثقة من ان التكنولوجيا المستوردة لن تكون مجرد تطعيم مقحم على ثقافة رافضة، وحتى لا تستخدم من أجل بسط نظام السيطرة على جموع المواطنين، فإن مدخلاً على مستوى المستخدم لهذه التكنولوجيا يصبح ضرورياً. وهنا يستطيع العلماء الاجتماعيون ان يقدموا اسهامات هامة اذا ما درسوا التفاعل بين الانسان والآلة، مع استهداف تعظيم المكاسب للمستخدمين المحتملين للتكنولوجيا.

ومن المهم ان أسجل، في النهاية، انني لست أعترض بطريقة فريدة على استخدام البحث التجريبي من أجل دراسة المجتمع العربي أو أي واقع اجتماعي آخر. والقضية التي أتبناها أبعد ما تكون عن ذلك. ان قضيتي مفرطة البساطة وتتحدد في أن المستوى العالي من التجريدات الميثودولوجية يجب أن تكون له أولوية متدنية في قائمة بحوث العلم الاجتماعي التحرري، حيث إن فائدتها هامشية بالنسبة الى هؤلاء المستبعدين من مواقع السلطة في المجتمع، والذين يتلمسون طريقهم مع القضايا الضاغطة للديمقراطية، والمشاركة السياسية، والاستقلال الاقتصادي، وهي القضايا التي اعتبرها محاور ارتكاز من أجل فهم أعمق للوطن العربي.

ملحق : برنامج الندوة

الخميس ٢٥ نيسان / ابريل ٩٨٥

٨,٠٠ صباحاً ـ ٦,٠٠ مساء : تسجيل

٩,٠٠ صباحاً ـ ٩,١٥ صباحاً : ملاحظات أولية

٩,١٥ صباحاً ـ ١٠,٠٠ صباحاً : الخطاب الرئيس

«النظام الابوي والتبعية ومستقبل المجتمع العربي»
هشام شرابي
استاذ التاريخ ـ جامعة جورجتاون ـ الولايات المتحدة.

١٠,٠٠ صباحاً ـ ١٢,٠٠ ظهراً : القسم الأول: الدولة والديمقراطية وحقوق الانسان

رئيس الجلسة: خير الدين حسيب
مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

■ «الدولة والمجتمع في مصر والسودان وليبيا في العقد القادم»
ابراهيم ابراهيم
استاذ باحث في مركز الدراسات العربية المعاصرة.

■ «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات»
مايكل هدسون
استاذ كرسي سيف غباش لمادة الحكومة والعلاقات الدولية
مدير مركز الدراسات العربية المعاصرة.

■ «مستقبل حقوق الانسان في الوطن العربي»
سعد الدين ابراهيم
استاذ الاجتماع في الجامعة الامريكية في القاهرة.

■ «الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان: هل يمكن للمرأة ان تنجز التغيير دون صراع؟»
نادية حجاب
مستشارة التحرير في «الشرق الاوسط»، وباحثة-زائرة في مركز الدراسات العربية المعاصرة.

٢,٠٠ بعد الظهر - ٣,٣٠ بعد الظهر : القسم الثاني: العلاقات العربية الاقليمية والدولية
رئيس الجلسة: ماريوس ديب
استاذ زائر في مركز الدراسات العربية المعاصرة.

■ «المؤسسات المادية والانسانية للقوة العربية في العام ١٩٩٥»
انطوان زحلان.

■ «شكل السياسات العربية المتبادلة في العقد القادم»
رشيد خالدي
زميل في مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين
استاذ مساعد لمادة العلوم السياسية والادارة العامة في الجامعة الاميركية في بيروت.

■ «الضيف الثقيل: الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية مع القوى العظمى»
بهجت قرني
مدير «دراسات عربية»
استاذ العلوم السياسية بجامعة مونتريال ـ كندا.

٤,٠٠ بعد الظهر ـ ٦,٠٠ بعد الظهر : القسم الثالث: الاقتصاد: الاقتحام ام الاخفاق؟
رئيس الجلسة: ابراهيم عويس
استاذ مساعد لمادة الاقتصاد بجامعة جورجتاون ـ الولايات المتحدة.

■ «التنمية المجمدة: عوائق الاعتماد الاقتصادي المتبادل»
توماس ستاوفر.

■ «السنوات العجاف: الاقتصاد السياسي للنفط العربي»
جورج العبد
صندوق النقد الدولي

■ «الزراعة العربية في العقد القادم: رؤيا واعدة أم أضغاث أحلام؟»
آلان ريتشارد
دائرة الاقتصاد ـ جامعة كاليفورنيا في سانتا كروز ـ الولايات المتحدة.

■ «الآفاق المستقبلية للنمو التكنولوجي في المجتمعات العربية: تحليل لامكانية التقدم نحو استقلالية تكنولوجية في الوطن العربي في العقد القادم»
مايكل سيمسون
باحث زائر في مركز الدراسات العربية المعاصرة.

٦,٠٠ بعد الظهر - : حفل استقبال.
٧,٣٠ بعد الظهر

الجمعة ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٥

٩,٠٠ صباحاً - ١٠,٣٠ صباحاً : القسم الرابع : التغيير الثقافي، الابداع، والاصالة
رئيس الجلسة : حليم بركات
استاذ باحث في الدراسات العربية والاجتماع
مركز الدراسات العربية المعاصرة.

■ «تحديات الاصالة الثقافية العربية»
عيسى بلاطة
استاذ الأدب العربي
معهد الدراسات الاسلامية - جامعة ماك غيل -
كندا.

■ «الابداع الثقافي في مجتمع مجزأ»
كمال ابو ديب
استاذ النقد العربي - جامعة اليرموك - الأردن.

■ «الكاتب في مجتمع متغير»
الطيب الصالح
اليونسكو.

١١,٠٠ صباحاً - ١٢,٣٠ بعد الظهر : القسم الخامس : التحولات الاجتماعية
رئيس الجلسة : جو ستورك
رئيس تحرير «تقارير مريب».

■ «الممكنات الاقتصادية - السكانية العربية
المستقبلية : هل
هي سياسة دواء؟»
اسماعيل ع . سراج الدين

مدير، دائرة الاقتصاد
معهد الكويت للبحث العلمي
استاذ الديناميات السكانية والاقتصاد السياسي
في جامعة جونز هوبكنز ـ الولايات المتحدة.

■ «المرأة العربية في العقد القادم»
ليلى احمد
استاذ مساعد لمادة دراسات المرأة في جامعة
ماساتشوستس بأمهرست ـ الولايات المتحد

■ «البناء الطبقي والتغيير الاجتماعي في الوطن
العربي في العقد القادم»
سميح فرسون
استاذ مساعد في مادة الاجتماعيات في
الجامعة الامريكية.

٢,٠٠ بعد الظهر ـ ٤,٠٠ بعد الظهر : القسم السادس: الصراع العربي ـ الاسرائيلي
رئيس الجلسة: آلان تايلور
استاذ العلاقات الدولية في الجامعة الامريكية.

■ «اسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة
العسكرية».
جوئيل بنين
دائرة التاريخ في جامعة ستانفورد ـ الولايات
المتحدة.

■ «المأزق الفلسطيني: القيود والفرص»
نصير عروري
استاذ العلوم السياسية ـ جامعة ماساتشوستس
الجنوبية ـ الشرقية ـ الولايات المتحدة.

■ «متضمنات التوجهات الراهنة للتوازن العسكري

العربي - الاسرائيلي»
انتوني كوردسمان
نائب رئيس شركة التقديرات التحليلية.

■ «دبلوماسية الصراع العربي - الاسرائيلي في العقد القادم: السيناريوهات البديلة»
سيث تيلمان
استاذ باحث في مادة الدبلوماسية - جامعة جورجتاون - الولايات المتحدة.

٤,٣٠ بعد الظهر - ٦,٣٠ بعد الظهر : القسم السابع: اولويات للدراسات العربية
رئيس الجلسة: مايكل هدسون
استاذ كرمي سيف غباشي لمادة الحكومة والعلاقات الدولية
مدير مركز الدراسات العربية المعاصرة.

■ «بحوث العلوم الاجتماعية والدراسات العربية في العقد القادم»
جون ووتربري
استاذ السياسة والعلاقات الدولية - جامعة برنستون - الولايات المتحدة.

■ «بحثا عن هوية جديدة للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي: الخطاب، والأصولية المنهجية، والاستراتيجية»
السيد يسين
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة.

■ «دراسات الشرق الاوسط في الولايات المتحدة في العقد القادم»
جوديث تكر

دائرة التاريخ ـ جامعة جورجتاون ـ الولايات المتحدة.

■ «علم المستقبل ودراسة الوطن العربي».
ايليا زريق
استاذ الاجتماع ـ جامعة كوين ـ الولايات المتحدة.

٦,٣٠ بعد الظهر ـ ٨,٣٠ مساء : حفل استقبال الندوة العاشرة

فهرس

(أ)

«الأثار الاقتصادية لإنخفاض طلب الطاقة مستقبلاً على العالم العربي»: ٢٤٩

آداب «دورية»: ٢١٠

الأراميون: ١٩٠

آربر، آن: ٤١٦

آسيا: ١٤٠، ١٤١، ١٧٠، ٣٨٤، ٤١١

الأشوريون: ١٩٠

«الأفاق المستقبلية للنمو التكنولوجي في المجتمعات العربية»: ١٦٥، ٤٣١

آلون، ايغال: ٣٢٤

آلون ـ رابين «خطة»: ٣٥٠

الابداع الثقافي: ٢٠٣ ـ ٢٠٧، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٤٣٢

ابداع المعاصرة العربية: ١٩٨

ابراهاميان، وابروند: ٤١٦

ابراهيم، ابراهيم: ٢٣٧، ٤٢٩

ابراهيم، سعد الدين: ٥١، ٤٣٠

الأبراهيم، يوسف: ٢٣١

أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل «كتاب»: ٢٧١، ٢٧٣

أبو خالد، فوزية: ٣٠٠

أبو ديب، كمال: ٢٠٣، ٢٢١، ٢٢٢، ٤٣٢

أبو ظبي، ١٩، ٤٠٤

أبو لغدا، جانيت: ٣٨٤

أتاتورك، كمال: ٢٩٤

الاتحاد الاشتراكي: ٤٦

الاتحاد السوفياتي: ٣٩، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١١٢، ١٤٥، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٧٠، ٢٩٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧١

الاتحاد الكونفدرالي: ٤٧ ـ ٥٠

الاتحاد النسائي المصري: ٢٩٧

الاتراك: ١٨٦، ٣٨٧

اتفاق سيناء: ٣٣٨

أثينا: ٢٦٩

أثيوبيا: ٢٦

أجهزة الإعلام: ٢١٢

الأجور: ٢٥١

الأحزاب السياسية: ٤٧، ٥٣، ٥٦، ٢٧٦

الاحزاب الشيوعية: ٢٨

الأحزاب الليبرالية: ٥٧

الاحصاءات السكانية: ٢٣١

أحمد، ليل: ٢٩١، ٤٣٣

أحمد، محمد سيد (كاتب رأي): ٤٦

الأحوال الشخصية: ٦١، ٦٣، ٦٦

الإحياء الاسلامي: ٣٠٦، ٣٠٩

الإحياء الثقافي في نهايات القرن الثامن عشر «كتاب»: ٤١٧

الأخوان المسلمون: ٤٧، ٥٦، ١٩١
إدارة التغيير الاجتماعي: علماء الاجتماع والعالم الثالث «كتاب»: ٤١٥
الأدب: ٢١٧
الأدب العربي: ٢٠٣، ٢١٧
أديس أبابا: ٤٠
أديلمان، م. أ: ٢٥١
الأرجنتين: ١٥١، ٢٣٠، ٣٨٩
الأردن: ١٩، ٢٣، ٢٦، ٣٠، ٣١، ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٧٧، ٨٠، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٢، ١٢٠، ١٣٨، ١٣٩، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٠، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٧٥، ٢٩٢، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥٦، ٣٧٦، ٤٠٧
الأردنيون: ٦٨
الأرز: ١٣٧
الأرض: ٣٨
أرفنج، واشنطون «مؤرخ أميركي»: ٤١١
الارهاب: ٢٠، ٥٤، ٥٥
أزمة التطوير الحضاري في الوطن العربي «وقائع ندوة الكويت»: ٢٠١
«الازمة الثقافية والفكرية»: ١٢
أزمة الحضارة العربية أم أزمة البورجوازية العربية «كتاب»: ٢٠١
الأزهر «جامعة»: ٤٧، ٢٩٨
الأزياء العصرية: ٣٠٩
الاستهلاك الصناعي المحلي: ١٦٨
الاستراتيجية: ٩٠، ٩١، ٣٦٥، ٤٠٦
الاستراتيجية الاسرائيلية: ٣٣٣
استراتيجية التنمية: ١٢٩
الاستشراق: ٤١٠، ٤١١، ٤١٤، ٤٢١
الاستعمار: ١١، ٢٠٨، ٢٦٠، ٢٦٩، ٣٠٦
الاستعمار الايطالي (ليبيا): ٢٤٧
الاستعمار البريطاني (العراق): ٢٤٩
الاستعمار السياسي والاقتصادي: ٦٩
الاستعمار العثماني (الوطن العربي): ٢١٣
الاستعمار الفرنسي (الجزائر): ٢٤٧
الاستغلال الاقتصادي: ٣٠٩
الاستقرار السياسي: ١٦٨
الاستقلال: ١١، ٦٢، ٢٦٠
الاستقلال الاقتصادي: ٦٧
اسرائيل: ١٣، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٧٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ١٦٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٩٤، ٣١٨، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٥٦، ٣٦٠ ـ ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٠، ٤٠٧، ٤١٣، ٤٢٣
«اسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية»: ٣١٥
الأسرائيليون: ٩٣، ٣١٨، ٣٦٧
الأسرة الأموية: ٥١
الأسكان: ٣٨، ٤٢، ٢٣٦، ٢٥١
اسكندرية: ٩٤
الاسلام: ٢١، ٥١، ٦١، ٦٤، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٦، ٢٠٤، ٢١٣، ٢١٧، ٢٩٢، ٢٩٤ ـ ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠٥
الاسلام تجاه تحديات الحياة المعاصرة «كتاب»: ٢٠٠
الاسلام الكفاحي: ٣٨٦
الاسلحة «شراء»: ٢٤٩
اسماعيل «قصيدة لأدونيس»: ٢٢١
أسواق الطاقة: ١١٦
الأسواق العربية: ٢١٢
أسواق المواد الأولية: ١٤٥
أسواق النفط: ١١٦، ١٢٠
أسوان: ٩٤
الاشتراكية: ١٧، ٢٢، ٤٢، ٤٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٤٥، ٢٦٠، ٢٨٠، ٤٢٢
الاشتراكية العربية: ٤٤
الأصالة الثقافية: ١٩٨، ٤٠٧
الأصالة الثقافية العربية: ١٨٨
الأصالة العربية: ١٩٥، ١٩٩
الاصلاح الزراعي: ١٤٤، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٥
أصلان، ابراهيم: ٢٢٣
الاصولية الدينية: ٢٩٢ ـ ٤٢٢
الاصولية المنهجية: ٤٠٠ ـ ٤٠١
الأطلسي «حلف»: ٣٥٢
اعلان الامم المتحدة ضد التعذيب: ٥٢
الاعلان العالمي لحقوق الانسان: ٥٢، ٦١

الأغريق: ١٩٠
أفـريـقـيـا: ٢٦، ٤٩، ٩١، ١٥٨، ٣٦٠، ٣٨٠، ٣٨٤، ٤١١
أفريقيا الشمالية: ٣٨٦
أفغانستان: ١٥٢، ٤١٣
الاقتصاد الاسرائيلي: ٣٢٩
الاقتصاد الاشتراكي: ١٩٢
الاقتصاد السياسي: ١٧، ٢٤، ٢٥، ٤١٩، ٤٢٠
«الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية مع القوى العظمى»: ٨٣ ـ ٨٥
«الاقتصاد السياسي للنفط العربي»: ١١٥
«الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية»: ٣١٥، ٤٣٣
«الاقتصاد الاقتحام أم الإخفاق»: ١١٣
الاقتصاد العالمي: ٢٤١
الاقتصاد العراقي: ١١٨، ١١٩
الاقتصاد المصري: ٢٥٦
الاقتصاد النفطي: ١٨
اقتصاديات الوطن العربي: ١١٥
الاقطار الافريقية: ٤٠
الاقطار الايبيرية: ١٥٠
الاقطار الصناعية: ١٢١، ١٢٢، ١٦٧، ٢٥١
الاقطار الصناعية المستوردة للنفط: ١١٧
الاقطار العربية: ٢٦، ٣٧، ٣٩، ٤٨، ٦٢، ٨١، ٨٦، ٩٤، ٩٨، ١٠٥، ١١٧، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٠، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٨، ٢٢٥، ٢٧٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٥١، ٣٧١
الاقطار العربية الغنية بالنفط: ١٧٩، ٢٧٩
الاقطار العربية المصدرة للعمالة: ٧٧
الاقطار الفقيرة نفطياً: ٢٨١، ٢٨٣
الأقطار المصدرة لرأس المال: ٢٣٥
الأقطار المصدرة للعمل: ٢٣٥
الأقطار النامية: ٢٥٦
الأقطار النفطية: ٢٧٠
اكوادور: ١٢٥
أكيلي لاورو «الباخرة المختطفة»: ٣٤٥
الاسكا: ١١٠، ٣٧٨
ألتوسير: ٣٩٨
الألكترونيات الجوية المعقدة: ٣٦٦
ألمانيا: ٨٨
ألمانيا الغربية: ١٠١، ٣٨٩
ألموند، غابريل (Gabriel Almond): ٤٢٤
منظمة الجامعة العربية للتربية والثقافة والعلوم: ١٩٩
الأمارات العربية المتحدة: ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٨، ١١١، ١١٧، ١٢٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٦٠، ١٦٣، ١٧٦، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٤
الأمبراطورية العثمانية: ٢٤٧
الأمبريالية: ٢١، ٢٢، ٣٣، ٤٣، ٥٦، ٦٩، ١٩٣، ٢٣٦، ٢٦٢، ٣٥٧
الأمة: ٩، ٦١، ٢٠٩، ٢٢٢، ٢٨٣
الأمة العربية: ٢٥٧
أمريكا الشمالية: ١٢، ٥٧، ٩٠، ١٤٩، ١٥٢، ١٧٠، ٣٨٠، ٤١٥، ٤١٧
أمريكا اللاتينية: ٢١، ٦٢، ١٤١، ١٤٤، ١٥١، ١٦٩، ١٧٠، ٣٣٠، ٣٨٤، ٣٨٧، ٤١١
أمريكيون: ١٣، ٣٣٠
الامطار الموسمية الأفريقية: ١٤٢
الأمم المتحدة: ٨٨، ١٨٠، ٢٣٤، ٣٨٠
الأمن: ٤٩، ٢٦٣
الأمن الداخلي: ٣٤
الأمن الغذائي: ٩٦، ١٣٥، ١٥٤، ١٥٧
الأمن القومي: ٣١
أمين، جلال: ٢٤٢، ٢٤٣
أمين، سمير: ١٩٣، ٢٤٠ ـ ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٩، ٣٣٨
أناضول: ٤١٧
الانتاج: ٢٤٠
الانتاج الثقافي: ٢٢٠
الانتاج الرأسمالي: ٢٤١
الانتاج الزراعي: ١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٢، ١٧٣، ٢٥٣
الانتاج الصناعي: ١٧٢، ١٧٣
الانتاج الصناعي الاسرائيلي: ٣٢١ ـ ٣٢٣
الانتاج الغذائي: ١٤٠، ١٤١
الانتخابات الوطنية: ٥٨
الانثروبولوجيا: ٤١٢
أندلس: ٣٠٦

أندونيسيا: ١٢٥
الأنشقاق الصيني ـ السوفياتي: ٨١
الأنظمة السياسية العربية: ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣٥، ٥٧، ١٢٩، ١٥٢
الأنظمة العربية: ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٣، ٢٦٥، ٢٨٣، ٣٥٣، ٣٥٤
الأنظمة العسكرية ـ البيروقراطية (أمريكا اللاتينية): ٢٣٧
الأنفاق العسكري الاسرائيلي: ٣١٨
الأنفجار السكاني: ٣٧، ٤٤
الانفجار النفطي: ٢١٠
انكلترا: ٢٥١، ٣٠٨، ٤١٥
«انماط توزيع الدخل في الوطن العربي»: ٢٨٠
«الانماط العامة للتنمية الصناعية في الوطن العربي»: ٢٧٣
الاهالي «اسبوعية اليسار»: ٤٦، ٨٧
الأوبيك (دول): ١١٠، ١١١، ١١٥ ـ ١١٧، ١١٩، ١٢٢ ـ ١٢٧، ٢٣٦، ٢٤٩
أوروبا: ٥٧، ٩١، ٩٢، ١٧٠، ١٩٤، ٢٥٠، ٢٧٠، ٣٠٨، ٣٤٦
أوروبا الشرقية: ٢٦٠
أوروبا الغربية: ١١١، ٢٦٠
أوستن: ٤١٦
أوين، روجر: ٢٧١، ٤١٧
ايان، أبا: ٣٤٩، ٣٥٢
ايتان، رافائيل: ٣٢٨
الايديولوجيات: ١٨، ٢٨، ١٩٨، ٢٤٣، ٤٠٢، ٤٠٣
الايديولوجية: ١٢، ٢١، ٢٤، ٣٤، ٥٧، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٣، ٢١١، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥٧، ٢٧٦، ٢٨٤، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٨٧، ٤٢٠
إيران: ٢٣، ٣٢، ٧٥، ٧٨، ٩٢، ١١٩، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٤، ١٦٠ ـ ١٦٣، ٣٢٩، ٣٤٦، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٢
ايرلندا: ٣٨٦
ايطاليا: ١٠١
أيلول الاسود: ٣٣٧
ايمانويل: ٢٤٠

(ب)

بابر، مارتن «حاخام»: ٣٨٠
البابليون: ١٩٠
الباحثون: ٣٩١
بارت، رولند: ٢١٦، ٣٩٨
باريتو «من المحافظين في تاريخ علم الاجتماع»: ٤٠٣
الباز، اسامة: ٣٤٧
بازركان، بسيمة: ٤١٨
باكستان: ٢٦، ١٦١
باورز، ستيفاني: ٢٥٩
بايندر، ليونارد: ٣٨٤
الببليوغرافيات العلمية والدولية: ١٧٤
بتراس، جيمس: ٢٦٩
البتروكيماوية «المنتجات»: ١٣١
البحث الاكاديمي: ١١٥
البحث العلمي: ١٧١
«بحثا عن هوية جديدة للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي»: ٣٩٧، ٤٣٤
البحر الأبيض المتوسط: ٩١، ٩٢
بحر الشمال: ١١٠، ١٢٥
البحرين: ١٩، ٣٠، ٩٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٨، ١١٧، ١٢٠، ١٦٣، ٢٤٧
«البحوث: ٤١٣
«بحوث العلوم الاجتماعية والدراسات العربية في العقد القادم»: ٣٨٣، ٤٣٤
البدو: ٢٧٢
البرازيل: ١٥١، ١٦١، ١٧٦، ١٧٧
براهيمي، عبد الحميد: ٢٧١، ٢٧٣
البربر: ١٩٠
بربراوغلو، بيرد: ٤١٦
البرجوازية: ٢٤، ١٩٣، ٢٥٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٨
البرجوازية الصناعية: ٢٨٨
البرجوازية العربية: ١٩٤
البرجوازيون: ٢٤
برقة: ٤٢
بركات، حليم: ٤٣٢
برليف، حاييم: ٣٢٥

برنامج فول برايت ـ هايز (الولايات المتحدة): ٤١٠
بروليتاريا: ١٩٦، ٢٣٩، ٢٧١، ٢٧٦
بريتشر، مايكل: ٩٢
بريتون وودز «نظام»: ١٠٩
بريطانيا العظمى: ٩٠
البيرو: ١٦١
بالاة، شفيق: ٢٧٣
البضائع الصناعية: ١٦٧
بطاطو، حنا: ٤١٦
البطالة: ٣٠٨
بعلبكي، ليلى: ٣٠٠
بغداد: ٧٥، ٨١، ٣٤٦
بلاطة، عيسى: ١٨٧، ٤٣٢
بلجيكا: ٣٤٩
البلدان الثورية: ١٦٨
البلدان الخليجية: ٣٩، ٤٤، ١٠١، ١٠٤، ١٥١، ٢٤٨، ٢٥٢، ٣٥١
البلدان الرأسمالية: ١٦٦
البلدان الصناعية: ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥١
البلدان العربية: ١٨، ١٩، ٢٦، ٣٥، ٤٤، ٤٦، ٥٨، ٦٢، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٢، ١١٦، ١١٨، ١٢٠، ١٣٠، ١٣١، ١٣٧، ١٥٣، ١٦٧، ١٦٩ ـ ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ٢١٠، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٢، ٣٠٧، ٣٢٩، ٣٥٠، ٤٠٧
البلدان العربية المستوردة للنفط: ١١٨ ـ ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٨
البلدان العربية المنتجة للنفط: ٧٦، ١١٦ ـ ١١٨، ١٢٧، ٢٤٦، ٢٤٧
البلدان المتقدمة: ١٦٩، ١٧٠، ٢٤٠
البلدان المحافظة: ١٦٨
البلدان النامية: ٦٦، ٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ٢٤٠، ٣٩٢
البلدان النفطية الغنية: ١٧٨، ١٧٩، ٢٨١
البناء الاجتماعي: ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩
البناء الاقتصادي: ٢٨٦
البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي العربي: ٢٨٦
البناء الطبقي: ٢٨٦
«البناء الطبقي والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي في العقد القادم»: ٢٦٩، ٤٣٣
البنك الدولي: ١٠٤، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٧، ١٥٦، ١٦١، ٢٣٤، ٣٩٠
بنك مصر: ٤١٧
بني صدر: ٤٠٥
البنية الاجتماعية ـ السياسية: ٢٨٩
البوذية: ١٩٠، ٣٠٧
بوسطن: ٣٧٥، ٣٨٧، ٤١٦
بولاق: ٣٨٧
بومدين، هواري: ٢٧٢
البياتي، عبد الوهاب: ٢٠٥
بيانكي، روبرت: ٣٨٥
بيتراس، جيمس: ٢٨١
بيرمي، تشارلز: ٣٧٩
بيرل هاربر «مرفأ»: ٨٨
بيرو: ٣٨٩
بيروت: ٥٨، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦، ٣٤٢، ٤٢٧
بيروقراطية: ١٨، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٤٢، ١٤٥، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٥، ٣٩٣، ٤٠٧، ٤٢٦
بيري: ٣٢١
بيريز، شيمون: ٣٢٥، ٣٥٥
البيطار، نديم: ٢٠٠
بيك، لويز: ٤١٨
بيكاسو «رسام»: ٢٢٢، ٢٢٣
بينيفستي، ميرون (Benevish): ٤٢٣
بينين، جوئيل: ٣١٥، ٤١٨، ٤٣٣

(ت)

التأثيرات الغربية: ١٨
التاريخ: ٢٧٩
التاريخ الاسرائيلي: ٣١٥
التاريخ العربي: ١٩٣، ١٩٤، ٢١٠
التاريخ العربي ـ الاسلامي: ٥١، ٥٢
تايلور، آلان: ٤٣٣
تايوان: ١٦١

التبادل التجاري العربي: ١١٨
التبعية الثقافية: ١٠٧
التجار الأغنياء: ١٤٤
التجارة: ٤٨، ٩٤، ١٠٤، ١٠٧، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٦ ـ ١٥٨، ٢٣١
التجارة الخارجية الدولية: ١٧
التجمعات العربية: ٢٧٧
التجمعات العلمية: ١٨٢
«تحديات الاصالة الثقافية العربية»: ١٨٧، ٤٣٢
التحديث: ١٨٧، ٢٠٧، ٢٦٥
التحديث السياسي: ١٢٩
تحديث العقل العربي «كتاب»: ٢٠١
«التحديث والاغتراب في اليابان»: ٢٠٢
التحول الاجتماعي ـ السكاني: ٢٣٢
«التحولات الاجتماعية ـ السكانية»: ٢٤٨
«التحولات السكانية»: ٢٣١
التحولات السكانية (الوطن العربي): ٢٣٥
تحيا «حزب اسرائيلي»: ٣٢٨
التخلف الاقتصادي: ١٣
«تخلف التنمية والنظرية السياسية: مسألة تحليل السياسة الخارجية»: ٤٠٣
التدرج الاجتماعي: ١٧
التدريب المهني: ١٧٧
التراث: ١٩٠، ٢١٦
التراث الاسلامي: ١٩١
التراث الثقافي العربي ـ الاسلامي: ١٩٧
التراث الديني: ٦٣
التراث العربي: ١٨٩، ١٩١ ـ ١٩٣، ١٩٥
التراث والتجديد «كتاب»: ٢٠٠
«التراث وتحديات العصر في الوطن العربي الاصالة والمعاصرة» (ندوة القاهرة): ١٩٥، ٢٠٠
«التراث والتنمية العربية»: ٢٤٣
التراث والثورة «كتاب»: ٢٠٠
التراث والحداثة «كتاب»: ٢٠٠
التراكم الرأسمالي: ٢٤٦
التربة العربية: ١٩٢
تركيا: ٢٦، ١٤٦، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ٢٩٤، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٩، ٤١٣، ٤١٦
ترنر، براين: ٤١٥
ترومان، هاري: ٩١، ٩٢
تريمبرغر، الين: ٣٨٦
تزارتمان (I.W. Zartman): ٤٢٤
تزايتلين (Zeitlin) «كتاب»: ٤٠٣
تزيني، الطيب: ٢٠٠
تشيلي: ٣٣٠، ٣٨٩
التضامن الطبقي: ٢٤٠
التضامن القومي العربي: ١١٨
التطور التكنولوجي: ١٧٨
التطور السياسي: ٢٤
«تطورات مقلقة لاوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات»: ٢٧١
التطوير العلمي والتكنولوجي: ١٦٩، ١٧٠
التنظيم الانساني: ٢٥٨
تعاليم النبي محمد «صلى الله عليه وسلم»: ١٩١
التعاون العربي: ٢٦٣
التعداد السكاني: ١٨، ١٤٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٥، ٤٢٣
تعدد الزوجات: ٦٢
التعليم: ٤٢، ٦٦، ٦٧، ١٢٠، ١٣٧، ١٤٣، ١٧٥، ١٣٦، ٣٠٢
التعليم الحديث: ٤٥
التعليم العلمي: ١٧٥
تعليم العلوم: ١٧٥
التغير الاجتماعي: ١١، ١٨٩
التغير الثقافي: ١٨٨
«التغير الثقافي، الابداع والاصالة»: ١٨٥، ٤٣٢
التغير السكاني: ٢٥٧
التفكير العربي: ١٨٩
التقنوقراط: ٢٨٢، ٣٩٣
تقنوقراطية: ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٢٣٧
تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي «كتاب»: ٢٥٢
التكامل العربي: ١٣٠، ١٣٢
تكر، جوديث: ٤٠٩، ٤٣٤
«التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية»: ٢٧٨، ٢٨٣
التكنولوجيا: ٢٠، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ١٢٧، ١٣٠، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٥ ـ ١٦٧، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٩، ١٩١ ـ ١٩٣، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٥٠،

٢٧٦، ٢٩٣، ٣٢٣، ٣٦٥، ٣٦٩، ٤٢٨
التكنولوجية الاجنبية: ١٦٨
تكنولوجية الصحة: ١٨٠
التكنولوجية العربية: ١٧٢
التكنولوجية العسكرية الغربية: ٣٦٣، ٣٦٥
التكنولوجية المحلية: ١٦٨
التكوين الطبقي: ٤١٦
تل أبيب: ٣٢١، ٣٧٨
التمايزات الايديولوجية: ١٨٩
التمايزات الطبقية: ١٨٩
التنبؤ الاقتصادي: ١١٥
التنمية: ٢٤، ٤٠، ٤٣، ٤٨، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣١، ٢٠٧، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤١٤، ٤٢٢
التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية: ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٨١
التنمية الاقتصادية: ١١، ١٢٨، ١٣٠، ٢٤٦
التنمية الزراعية: ١٣٥، ١٤٤
التنمية العربية: ٢٤٢ ـ ٢٤٤، ٢٨٧، ٢٨٨
التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل «سلسلة كتب»: ٢٤٤
التنمية المستقلة: ٢٤٣
«التنمية المستقلة والعالم الثالث»: ٢٤٢، ٢٥٠
تونس: ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٣١، ٤١، ٥٧، ٥٩، ٦٢، ٦٦، ٧٧، ٨٩، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٣٩، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٥ ـ ١٧٦، ١٨٠، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٨٠، ٢٨٩، ٤١٣
تيلمان، سيث: ٣٧٥، ٤٣٤

(ث)

الثابت والمتحول «كتاب»: ٢٠٠
الثروة: ٢٨٤
الثروة المعدنية: ٤٠
الثروة النفطية: ١٤٦، ٣٣٥
الثقافة: ٢٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٥، ٢٦٢، ٢٨٤
الثقافة الاجنبية: ١٩٣
الثقافة الجديدة «دورية»: ٢١٠
الثقافة العربية: ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٦
الثقافة العربية ـ الاسلامية: ١٩٨
الثقافة العربية والتراث «كتاب»: ٢٠١
الثقافة العلمية: ١٧٤
الثقافة الغربية: ٢٠٧، ٢٩٤
الثقافة الغربية المعاصرة: ١٩٨
الثقافة في معركة التحرير «كتاب»: ٢٠١
الثقافة القومية: ٢١٧
ثقافتنا في مفترق الطرق «كتاب»: ٢٠١
ثقافتنا في مواجهة العصر «كتاب»: ٢٠١
الثورة: ٢٦٥
الثورة الاجتماعية الوطنية: ٢٨٤
ثورة اسلامية: ٢١٢، ٣٠٧
الثورة الاسلامية الايرانية: ٣٣، ٢٤٣، ٢٨٩
ثورة اشتراكية: ٣٠٧
ثورة ١٩٥٢ في مصر: ٣٣٧
الثورة الايرانية: ٣٨٥
الثورة الصناعية: ٢٤٦
الثورة الفلسطينية: ٢٦٠
الثورة من اعلى «كتاب»: ٣٨٦
ثورة ناصر: ٢٥٦، ٢٦٠
ثورة النفط: ٢٦٠
ثورة النقاب: ٣٠٩
الثورية: ٢١٩
ثيوقراطية: ٣٥

(ج)

الجابري، محمد عابد: ٢٠١، ٣٩٩، ٤٠٠
الجامعة الأميركية في بيروت: ٣٨٨
الجامعة الأميركية في القاهرة: ٣٨٨، ٤٣٠
الجامعة الأميركية واشنطن دي، سي: ٢٦٩، ٤٣٣
جامعة برنستون ـ الولايات المتحدة الاميركية: ٣٨٣، ٤٣٤
جامعة جورجتاون: ٨، ١٢، ٣٧، ٥٨، ٦٠، ١٦٥،

٢٥٩، ٣٧٥، ٤٠٩، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٥
جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة: ٢٣١، ٤٣٣
جامعة الدول العربية: ١٠٧، ٢٦٣، ٣٨٧
جامعة القاهرة: ٢٩٦
جامعة كاليفورنيا ـ بركلي: ١٤١
جامعة كاليفورنيا في سانتاكروز: ١٣٥، ٤٣١
جامعة الكويت: ٢٠١
جامعة كوين في الولايات المتحدة: ٤٣٥
جامعة ماساتشوستس ـ أمهرست: ٢٩١، ٤٤٣
جامعة ماساتشوستس الجنوبية ـ الشرقية: ٣٣٣، ٤٣٣
جامعة ماك غيل، كندا: ١٨٧، ٤٣٢
جامعة محمد الخامس: ٣٨٨
جامعة مونتريال ـ كندا: ٨٥، ٤٣١
جامعة ولاية كولورادو: ٣٩٠
جامعة اليرموك ـ الأردن: ٢٠٣، ٤٣٢
الجراري، عبّاس: ٢٠١
الجزائر: ١٩، ٢٦، ٧٥، ٧٦، ٩٥، ٩٧ ـ ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٧، ١٢٥، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٣، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٥، ١٧٦، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٧٢، ٢٨٠، ٣٨٨
الجزيرة العربية: ٢٦، ٧٥، ٨٣، ١٩٠، ٢٤٩
جعيط، هشام: ٢٠٠
الجفرة (السهل الساحلي في ليبيا): ١٥٦
جمال عبد الناصر: ٣١، ٤٨، ٨٣، ٨٧، ٨٨، ٢٠٦، ٢٤٣، ٣٣٦، ٣٩٢
الجماهير الأسلامية: ١٩٦
الجماهير العربية: ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٩، ٣٥٧، ٤٢٢
الجماهير الفقيرة: ٢٦٤
الجماهيرية العربية الليبية انظر: ليبيا
الجمعيات التعاونية: ١٤٥
الجمعية الباكستانية للتنمية ـ اسلام أباد: ٢٣١
الجمهورية الكورية: ١٦١
الجنس والمجتمع في الاسلام «كتاب»: ٤١٢
جنيف: ١١٥
الجهات الطبية الفلسطينية: ٤٢٣
الجولان: ٨٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٦٨، ٣٦٩
جونسون، ليندون (رئيس اميركي): ٩١
جويلي، أحمد: ١٣٦
جيبوتي: ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٥
الجيروزاليم بوست «دورية»: ٣٢٢
جيش الدفاع الاسرائيلي: ٣٢١، ٣٢٣، ٣٣٧، ٣٦٦
الجيوسي، سلمى: ٣٠٠

(ح)

حافظ، صلاح: ٨٧
حاوي، خليل: ٢٠٥
الحبوب: ١٤٠، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٦
الحبوب الغذائية: ١٣٧
الحبيب بورقيبة: ٣١، ٦٣، ٨٩
حبيبي، أميل: ٢١٥
الحجاب: ٢٩١
حجاب، ناديا: ٦١، ٤٣٠
حجازي، أحمد عبد المعطي: ٢٠٦
الحداثة: ١٩٧، ٤١٥
«الحداثة، السلطة، النص»: ٢٢
الحداثة الغربية: ١٩٧
حرب (١٩٨٢): ٨٠
حرب (١٩٧٣): ٧٥، ٨٩
الحرب الأهلية: ٤٢، ٧٤
الحرب الأهلية في السودان: ٤١
الحرب الأهلية في لبنان: ٢٢٧، ٣٢٣
الحرب الايرانية ـ العراقية: ٣٣، ١٠١، ١١٨، ١١٩، ١٢٧، ١٣٩، ٢٥١، ٣٤٦، ٣٦٠
الحرب الباردة: ٩٢
حرب سورية ـ اسرائيلية: ٨٠
الحرب العالمية الأولى: ٧٤
الحرب العالمية الثانية: ٧٤، ٨٨، ١٤٦، ٢٧٠، ٣٣٥
الحرب العربية ـ الاسرائيلية: ٩٠، ٣٣٥، ٣٣٦ ـ ٣٣٨، ٣٥٥
حرب ڤيتنام: ٨٨
حرب المائة عام: ٣٧٠
الحركات الاسلامية: ٢٨، ٣٢، ٢١٠، ٢١٣، ٢٦٤
الحركات النسوية في الوطن العربي: ٦٨
حركة التحرير الفلسطينية: ٢٠٦

الحركة النسائية: ٢٩٨، ٢٩٩
الحركة الوطنية الفلسطينية: ٨٢، ٣٢٣، ٣٥٥، ٣٥٧
الحروب العربية ـ الاسرائيلية: ٩٢
الحريات الاساسية: ٥٦
الحريات السياسية: ١٨
الحرية: ١٩٢
حزب الجناح اليساري في مصر: ٣٠٧
حزب الجناح اليميني في مصر: ٣٠٧
الحزب الشيوعي: ٨٨
الحزب القومي الديني: ٣٢٩
الحزب الواحد: ٣٥
الحسن (الأمير) «ولي عهد الاردن»: ٤٠٧
الحسن (ملك المغرب): ٥٩
حسيب، خير الدين: ٤٢٩
حسين (الملك): ٣١، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٧٦
حسين، عادل: ٢٤٤
حسين ـ عرفات «اتفاق»: ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٧
الحسين بن علي: ٢١٨
الحصري، ساطع: ١٩٢
الحضارة الاسلامية: ١٩١
حضانة الاطفال: ٦١، ٦٢
الحضر: ٤٥، ٢٧٢، ٢٧٧
حقوق الانسان: ١٢، ٥٤ ـ ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٢٦٣
الحقوق الفردية: ٦٩
الحقوق المدنية: ٢٥٢، ٢٦٣
حقوق النساء: ٢٩٨، ٢٩٩
الحكام العرب: ٥٤، ٥٥، ٢٠٩، ٢٦٤
الحكم البرلماني: ٤٧
الحكم الذاتي: ٣٣٤
الحكم السلطوي: ١٨
الحكم العثماني: ٢٦٦، ٢٦٩
الحكم الملكي: ٤٢
الحكومات العربية: ٥٢، ٥٣، ٦١، ٦٦، ١٩٣
الحكومات الليبرالية: ٥٢
الحكومة الاسرائيلية: ٣٢٣
الحكومة الاشتراكية: ٢٦١
الحكومة الديمقراطية: ٢٦١
الحلاج، ابو الغيث الحسين البيضاوي: ٢١٨
حنفي، حسن: ٢٠٠
حوار الشمال والجنوب: ٢٥١

(خ)

خالدي، رشيد: ٧٣، ١٣٩، ١٤٢، ٤٣٠
خان، عبد الرب «باحث بنغلاديشي»: ٤٠٦
الخدمات الصحية: ٤٢٣
الخرطوم: ٥٨
خريف الغضب «كتاب»: ٨٧
الخط العربي: ٢١٨
الخطاب العربي المعاصر «كتاب»: ٢٠١
الخطابات العربية: ٤٠٠، ٤٠٧
الخطيبي، عبد الكبير: ٢١٦
خلدون، ابن عبد الرحمن: ٤٠٢
الخليج العربي: ٩١، ٣٦٠، ٣٨٧
خليف، أحمد: ٤٠٤
الخميني «آية الله»: ٢٢
الخوارج «ثقافة»: ٢١٩
خوري، بولس: ٢٠٠
خيل، أبو: ١١١

(د)

الدبابات (ت ي ـ ٧٢): ٣٦٦
الدبلوماسية: ٣٧٥ ـ ٣٧٦
«دبلوماسية الصراع العربي الاسرائيلي في العقد القادم: السيناريوهات البديلة»: ٣٧٥، ٤٣٤
دحداح، جوليتيا: ٢٣١
الدراسات الاستراتيجية: ٣١٦
«دراسات الشرق الاوسط في الولايات المتحدة في العقد القادم»: ٤٠٩، ٤٣٤
الدراسات العربية المعاصرة: ١٣
دراسات فلسطينية «مجلة»: ٣٨٨
الدروز: ٣٦٧
درويش، محمود: ٢١٥، ٢٢٧
الدساتير العربية: ٥٢
الدستور: ٢٥، ٥٥
الدستور «الأردن»: ٢٧٨
دعاء الكروان «كتاب»: ٣٠١
دقيق الاذرة «الشامية»: ١٤٠

دلفي: ٨٩
دمشق: ٥١، ٧٥، ٨١، ٢١٧، ٣٦٢
دنج، فرانسيس م. (سفير السودان في كندا): ٤١٠
دنقل، امل: ٢٢٠
دوركهايم «من المحافظين في تاريخ علم الاجتماع»: ٤٠٣
الدوريات المحلية: ١٧٤
دول اقتصاد السوق الصناعية: ١٣٩
الدول التعددية: ٢٨١
الدول الصناعية: ١٠٨، ٢٤٠، ٢٤٦
الدول العربية: ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٩١، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥٥
دول المواجهة العربية: ٣٣٦
الدول النفطية: ٩٦، ٣٣٦
الدول النفطية الغنية في الخليج: ٣٣٥
الدولار الامريكي: ١٥٠، ١٥١، ١٥٣
الدولة: ١٨، ٢٠، ٣٢، ٤٢، ٦١، ٦٥، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٧٠٣
الدولة الايرانية: ٤٤
دولة فلسطينية: ٢٣
دولة القمع: ٢٨٢، ٢٨٣
الدولة القوية: ٢٠
الدولة اللبنانية: ٢٢
«الدولة والديمقراطية وحقوق الانسان»: ١٢، ٤٢٩
«الدولة والمجتمع في مصر والسودان وليبيا في العقد القادم»: ٣٦ - ٣٧، ٤٢٩
«الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات»: ٤٣٠
الدولة اليهودية: ٣١٥
دونالدسون، سام: ٣٥٤
ديان - كارتر «ورقة عمل»: ٣٤٧
ديان، موشي: ٣٢٤
ديب، ماريوس: ٤٣، ٤٣٠
دي بوفوار، سيمون: ٢٩٤
دي توكفيل: ٣٩٢
ديريدا: ٣٩٨
ديغول، شارل: ٣٧٧
ديفيز، اريك: ٤١٧
الديكتاتورية: ٣١١
الديمقراطية: ١٢، ٢٢، ٢٤، ٤٥، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ١٨١، ١٩٣، ١٩٨، ٢٦٠، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٦، ٣٠٦، ٣٥٢، ٤٠٠، ٤٠٧، ٤٢٢، ٤٢٦
«الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان هل يمكن المرأة ان تنجز التغيير دون صراع؟»: ٦١، ٤٣٠
دي مونتاج، ماري ورتلي: ٢٩٣، ٢٩٤
الدين: ٢١٧، ٢٤٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٩٩، ٤٠٢
الديون: ٩٤

(ذ)

الذهب الأسود أنظر النفط

(ر)

رابطة دراسات الشرق الاوسط [MESA]: ٤١٣، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٠
رابطة علماء الاجتماع العرب: ٢٦٦
رابطة علماء الاقتصاد العرب: ٢٦٦
رابطة علماء السياسة العرب: ٢٦٦
رابطة المرأة العربية: ٢٦٦
رابطة النساء المسلمات: ٢٩٨
رابين، اسحق: ٣٢٤، ٣٢٥
الراديكالية: ٦٥، ٧٤، ٤٠٣
الراديكاليون العرب: ١٩٤
رأس المال: ١٢، ٤٧، ١١١، ١١٨، ١١٩، ١٦٥ - ١٦٧، ١٧٣، ١٧٨، ١٧٩، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧
رأس المال البشري: ١٧٣
الرأسمالية: ٤٣، ١٤٥، ٢٠٨، ٢٨١، ٤٢٢
الرافضة «ثقافة»: ٢١٩
راقي «حزب»: ٣٢٥
الراهب، هاني: ٢٢٠
الرأي العام: ١٩٨
الرأي العام الاسرائيلي: ٣٢٨
الرأي العام المصري: ٨٠
الرباط: ٧٥، ٣٣٨، ٣٤٨
الرجال: ١٨٠، ١٨١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٢
الرشوة: ٢٦٣
روبنسون، جوان «كاتبة»: ٢٣٩

روجرز «خطة»: ٣٧٨
روز اليوسف «مجلة»: ٨٧
روسيا انظر: الاتحاد السوفياتي
الرومان: ١٩٠
الرومانسية: ١٩١، ١٩٢
الرياض: ٧٥
الري: ١٥٢ ـ ١٥٦، ٤٢٨
الريب (Uncertanities): ١٣٦، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٣، ١٥٥
ريتشارد، الان: ١٣٥، ٤٣١
الريف: ٤١، ٤٢، ٤٤، ١٥٣ ـ ١٥٥، ١٥٩، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٧
ريغان «خطة»: ٣٧٦
ريغان، رونالد: ٣٩، ٩١، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٤٩
ريغان ـ غورباتشوف «قمة جنيف»: ٣٤٨

(ز)

زحلان، انطوان: ١٧٥، ١٧٧، ٤٣٠
الزرادشتية: ١٩٠
الزراعة: ٣٠، ١٢٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٧١، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٠، ٤٢٨
الزراعة السودانية: ١٤٦
الزراعة العربية: ١٣٦، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٨
«الزراعة العربية في العقد القادم رؤيا واعدة أم اضغاث أحلام؟»: ١٣٥، ٤٣١
زراعة القطن: ٢٥٧
الزراعيون: ١٧٢
زريق، إيليا: ٤٢١، ٤٣٥
زريق، قسطنطين: ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠١
زغل، عبد القادر: ٤٠٤
زكي، رمزي: ٢٤٣، ٢٤٤
زهرة، السيد: ٢٤٢
الزواج: ٦٢
الزي الاسلامي: ٢٩١ ـ ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢
زيادة، معن «محرر»: ٢٠١
الزيني، بركات «قصة»: ٢١٥

(س)

السادات، محمد انور: ٣٢، ٥٤، ٨٥ ـ ٨٩، ٢٤٣، ٢٧٢، ٢٨٢
ساريد، يوس: ٣٢٨
سام «صواريخ»: ٣٦٠
ستورك، جو: ٤٣٢
ستيبان، ألفرد: ٣٨٥
سحال، فيكتور: ٢٠٠
سراج الدين، اسماعيل: ٢٣١، ٤٣٢
سرايدار: ٤٠٥
سعد، احمد صادق «ماركسي مصري»: ٤٠٤
السعداوي، نوال: ٣٠٠، ٣٠٥
سعودي، منى: ٢٩٩
سعيد، ادوارد: ٢١٨، ٤١٠، ٤١٥
سعيد، علي أحمد «ادونيس»: ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١٢، ٢٢١
سعيد، محمد عبد المنعم: ٢٤٤
«السكان والتنمية في الوطن العربي»: ٢٤٣، ٢٤٤
السكر: ٩٥
السلاح: ٩٤، ١٠١، ١٠٣، ١١٢
سلام الجليل «عملية»: ٣٦٥
السلطة: ٢٠
سلطة الدولة: ٢٢
السلطة المطلقة: ٣١١
السلع الصناعية: ١٦٦
السلع الغذائية: ١٣٦
سلفادور: ٣٣٠
السلفية «حركة»: ١٢، ٩١، ٢٠٨
السمان، غادة: ٣٠٠
سمبسون، مايكل: ١٦٥، ٤٣١
سميث، باميلا: ٤١٦
السنغال: ١٦١
«السنوات العجاف: الاقتصاد السياسي للنفط العربي»: ١١٥، ٤٣١
السنوسي (ملك ليبيا السابق): ٤١
السودان: ١٩، ٢٣، ٣٠ ـ ٣٢، ٣٧، ٣٩، ٤٠ ـ ٤٢، ٤٧، ٤٨، ٥٤، ٥٨، ٧٤، ٧٧، ٨٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٥٠، ١٥١، ١٦٠، ١٦٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٢، ٢٨٩، ٣٩٠

سوريا: ١٩، ٢٠ ـ ٢٣، ٤١، ٤٨، ٥٤، ٧٥، ٧٧، ٨٠ ـ ٨٢، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٧، ١٢٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١ ـ ١٦٤، ١٧٧، ١٨٠، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٠، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٦٠ ـ ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٠
السوريالية: ٢٠٤
السوفيات: ٩٢
السوفياتي ـ الامريكي «البيان المشترك»: ٣٧٦
السوق الاوروبية المشتركة: ١٣٩، ١٥٠
سوق البائعين: ٢٥٠
السوق العالمي: ١٥٢، ٢٥٠
سوق المشترين: ٢٥٠
سوق النفط: ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٢
سولزبورغر، سيروس: ٣٩٣
سوموزا: ٣٣٠
السياب، بدر شاكر: ٢٠٥
السياسة العربية: ١٩، ٢٥، ٧٤، ٧٦، ٨٣
سيد أحمد، سليمان: ٩٦
سيد، حنين: ٢٣١
السيد، عفاف لطفي: ٢٩٤
سيد قطب: ١٩١، ٤٠٥
سيل، باتريك «كاتب»: ٨٢
السيميوطيقي «النظام الرمزي»: ٢١٢، ٢١٣
سيميوطيقيات الثقافة الشعبية «دراسة»: ٢١٦

(ش)

شارون، اريل: ٣٢٤، ٣٢٨
شامير، اسحق: ٣٥١
الشخصية العربية الاسلامية والمصير العربي «كتاب»: ٢٠٠
الشخصية العربية بين صورة الذات والمفهوم الآخر «كتاب»: ١٩٦
شرابي، هشام: ١٠، ١٣، ٢٥٩، ٣٠١، ٣٠٥، ٤٢٩
الشرعية: ٢٠، ٣٥
الشرق: ٢٩١، ٤٢٢
الشرق الاوسط: ٢٣، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٧٨، ٩٣، ١١٦، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧، ١٣١، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٣ ـ ١٥٦، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٧٦، ٣٨٧، ٣٩٠ ـ ٣٩٢، ٤١١، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٢
الشرق العربي: ٤٢
الشركات الاجنبية: ١٦٨
شركات النفط: ١٢٥
شكري، غالي: ٢٠٠
الشريعة الاسلامية: ٥٤
شريعتي، علي: ٤٠٥
الشعب (جريدة حزب العمل الاشتراكي): ٤٦
الشعب العربي: ١٩٦، ٢٨٤، ٢٨٦
الشعر: ٢٠٤، ٢٢٠، ٢٢٦
الشعر «دورية»: ٢٠٩
الشعر الحديث: ٢١٩
شعراء الخمر «ثقافة»: ٢١٩
شعراء المجون «ثقافة»: ٢١٩
الشعير: ١٥٧
«شكل السياسات العربية المتبادلة في العقد القادم»: ٧٠ ـ ٧٣، ٤٣٠
شمال أفريقيا: ٦٧، ١٣٥، ١٣٧، ١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦
شؤون فلسطينية «مجلة»: ٢٧٥
الشيعة: ٣٦٧
الشيعية «الثقافة»: ٢١٩
الشيوعية: ٣٨، ٥٦
الشيوعيون: ٣٢، ٥٦
شيلي: ١٦١

(ص)

صادرات اسرائيل العسكرية: ٣٢٢
الصادرات النفطية: ١٨، ١٢٤
صالح، سنية: ٣٠٠
الصالح، الطيب: ٤٣٢
صالح، ناهد: ٤٠٤، ٤٠٥

صايغ، ماي: ٣٠٠
صايغ، يوسف: ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٧٨، ٢٨٣
صبرا وشاتيلا «مخيما المجزرة الاسرائيلية»: ٢٢٤، ٣٥٥
الصحافة الشعبية: ١٣٧
الصحة: ١١٢، ١٣٨، ١٤٣، ٢٣٦، ٤٢٨
الصحة العامة: ١٧٣، ٢٤٦
الصحراء الكبرى: ١٣٧، ١٤١، ٣٨٤
الصدر، باقر: ٤٠٥
صديقي، كليم: ٤٠٥
الصراع الاجتماعي: ٢٦٧
الصراع الايراني ـ العراقي: ٧٩
الصراع الطبقي: ١٢، ٢٤، ١٩٣، ٢٨٦
الصراع العربي ـ الاسرائيلي: ٣٠، ٣١، ٧٩، ١١٢، ٣١٣، ٣١٩، ٢٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٤١، ٣٤٧، ٢٥٨، ٢٦٨، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٧، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٣
الصراع على سوريا: ٨٢
الصراع الفلسطيني: ٢٢٧
الصراع اللبناني: ٧٥
صعب، حسن: ٢٠٠، ٢٠١
صلاة في معبد الصحراء «كتاب»: ٢١٩
صلاح الدين الأيوبي: ٣٩٣
الصلب «انتاج»: ١٨١، ٢٧٣
الصناعات الالكترونية والمعدنية: ٣٢٠
الصناعات البتروكيماويات والصلب والاسمدة والمنسوجات: ١٧٢
الصناعات التكنولوجية العالية: ٢٧٣
الصناعات الثقيلة: ١٦٥
الصناعات الحربية الاسرائيلية: ٣٢٠، ٣٢٤
الصناعات الخفيفة: ١٨٠
الصناعة: ١٢٠، ١٤٣، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ٢٧٩، ٣٩٣
الصناعة الجديدة: ٣٠٨
صناعة الطائرات الاسرائيلية: ٣٢٠
الصناعة في شرق الاردن: ٢٧٩
صناعة النسيج في انكلترا: ٢٥٧
الصناعيون: ١٧٢
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي «تقرير»: ١٣٢
صندوق النقد الدولي: ٣١، ٤٨، ٤٣١
الصهيونية: ١٢، ٥٦، ١٩٥، ٢٦٢، ٣١٥
الصواريخ: ٣٦٨، ٣٦٩
الصوفية «ثقافة»: ٢١٧، ٢١٩
الصومال: ١١٢، ١٧٧، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٥٩
الصينيون: ١٩٠
ضرورة التراث «كتاب»: ٢٠٠
الضفة الغربية: ٧٨، ٢٧٠، ٢٨٧، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٧ ـ ٣٦٩، ٣٧٦، ٤٣٤
«الضيف الثقيل، الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية العظمى»: ٨٥، ٤٣١

(ط)

الطائرات: ٣٦٨، ٣٦٩
الطاقات العربية: ١٨٠
الطاقة: ١١٥، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦
طالقاني: ٤٠٥
الطب: ٣٠٦
«الطبقات الاجتماعية والتغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الابيض المتوسط»: ٢٦٩
الطبقات الوسطى: ٢٧
الطبقة الاجتماعية: ٢٦١
الطبقة العاملة: ٢٧٧
الطبقة المتوسطة: ٤٢
طرابلس: ٤٢
طرابلس «معارك»: ٣٤٣، ٣٤٦
طريق الاحزاب الشيوعية في الوطن العربي «كتاب»: ٢٠١
الطلاب: ٤٥
الطلاق: ٦٢
طه حسين: ٣٠١
طوقان، فدوى: ٣٠٠
طويل، ريموندة: ٣٠٠

(ع)

عائدات النفط: ١٣٢، ١٦٧، ٢٧٦، ٢٨٦، ٢٨٧

العائلات الحاكمة: ١٨، ٢٠
العالم: ١٦٨
عالم الاجتماع: ١٣
العالم الاسلامي: ٢٩١
العالم الأوروبي ـ الاميركي: ٩٣
العالم الثالث: ٢٤، ٢٦، ٣٧، ٣٩، ٤٥، ٩٠، ١١٢، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٦٠، ٤٠٦، ٤٢٣، ٤٢٤
العالم الغربي ـ الافريقي: ٣٨
العالم الغربي: ٢٧٧
العالم، محمود أمين: ١٨٩، ١٩٣
العالم النامي: ١١٨، ١١٩
العبد، جورج: ١١٥، ٤٣١
عبد الخالق، جودت: ٢٤٢
عبد الدائم، عبدالله: ١٩٢، ٢٠١
عبد الرزاق، حسين: ٩٤
عبد الصبور، صلاح: ٢٠٥
عبد الفضيل، محمود: ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨٠
عبدالله، اسماعيل صبري: ٢٥٢
عبد المجيد، عصمت: ٣٤٧
عبد الملك، أنور: ١٩٣، ١٩٤، ٢٠١
العبرانيون: ١٩٠
العداء العربي ـ الاسرائيلي: ٩٢
العدالة الاجتماعية: ٤٠٠
العدل الاجتماعي: ٦٤
عدن ـ الجزائر «اتفاق»: ٣٥٦
العدوان الاسرائيلي: ٢٦٦
العراق: ١٩ ـ ٢١، ٢٣، ٢٦، ٣٢، ٥٤، ٧٤، ٧٦، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٨، ١١٧، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٦٢ ـ ١٦٤، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٧٢، ٢٧٥، ٣٤٦، ٣٦٠، ٣٨٨، ٣٩٤، ٤١٦
العرب: ٨، ٩، ١٢، ١٣، ٣٢، ٥٦، ٦٥، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٩٠، ١٠٧، ١١٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٥٢، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٦ ـ ١٩٩، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٥٢، ٢٨٥، ٣٠٩، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٦٨، ٣٨٠، ٣٩٤
العربية السعودية: ١٩، ٢٣، ٢٦، ٣٠ ـ ٣٢، ٤٩، ٥٣، ٧٤، ٨٣، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٨، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ١٢٣، ١٢٧، ١٣١، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٢ ـ ١٦٤، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٦، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٧٢، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٨٨
عروة بن الورد: ٢١٩
عروري، نصير: ٣٢٣، ٤٣٣
العروي، عبدالله: ١٩٣
العريان، محمد: ١٩٣
العصر الاموي: ٢١٧
العصور الوسطى: ٢٩٤
العظم، صادق جلال: ٢٠٠، ٢٠١
العقل العربي: ١٨٩
العقلانية: ٩٩
العلاقات الاقليمية والدولية: ١٢، ٤٣٠
«العلاقات العربية الاقليمية والدولية»: ٧١
العلم: ١٦٧، ١٦٨، ١٩١، ١٩٩، ٤٠٢، ٤٢٨
علم الاجتماع: ٣٠٦، ٣٨٧ ـ ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٣
علم الاجتماع العربي: ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥
علم الاحياء: ٣٠٦
علم الانسان: ٣٩٠، ٣٩١
علم السكان: ٢٣٦
العلم العربي: ١٧٢
«علم المستقبل ودراسة الوطن العربي»: ٤٢١، ٤٣٥
علم النفس: ٣٠٦، ٤٢٦
علماء الاجتماع: ٨٩، ٢٤٢، ٢٥٩، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩١، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٥، ٤٢٨
علماء الاستشراق: ٤١٠
علماء الانسان: ٣٩٠
العلماء العرب: ١٧١
العلمانية: ٢٧، ٢١٩
العلوم الاجتماعية: ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٠
علي، خالد محسن: ٢٧١

عليان، سليمان «ممول سعودي»: ١١١
العمال: ٤٥، ١١٢، ٢٧٨، ٢٨٢
العمال الصناعيون: ٢٣٩
العمال النقابيون: ٤٢٨
العمالة: ١٣٨، ١٣٩، ٢٥١، ٢٧٣، ٢٧٥
العمالة الاجنبية: ٦٧
العملة الاجنبية: ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠
عُمان: ١٩، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٧، ١٢٠، ١٦١، ١٦٣، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٤
عمّان (اتفاق): ٣٤٦، ٣٤٨
«عن غياب التنمية في الوطن العربي»: ٢٤٣
العوائد النفطية: ١٤٦
عودة، عبد القادر: ٤٠٥
عوض، لويس: ٢٠١
عويس، ابراهيم: ١١٣، ٤٣١
عويس، سيد: ٣٨٧
عبادي، شارل: ٣٨٤

(غ)

الغابون: ١٢٥
غاليلي، اسرائيل: ٣٢٤
غاندي «المهاتما»: ٣٨٠
الغذاء: ٣٨، ٩٤، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١ - ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ٢٥٣
غارمتشي، انطونيو: ٢٦٧
الغرب: ١٢، ٢٢، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ١٠٧، ١٠٨، ١١٩، ١٢١، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٨، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٧٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٩٠، ٤٠٦، ٤٢٥
غرب افريقيا: ١٢٧
الغرب الصناعي: ١٣٠، ١٣١
الغزالي، زينب: ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨
غزة: ٧٧، ٢٧٠، ٢٨٧، ٣٢٧، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٥
الغزو الاسرائيلي: ٨٦، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٤٢
اغندسبير، ايرين: ٤١٥
الغنيمي، محمد رياض: ١٣٨، ١٤٣
غواتيمالا: ٣٣٠
غور: ٣٢٤
غور، موتا: ٣٢٥
غوريون، بن: ٩٣
غولدمن، لوسيان: ٢٢٢، ٢٢٣
غولدمن، ناحوم: ٩٢، ٩٣
غيرتز، كليفورد: ٣٨٤، ٣٨٦
الغيطاني، جمال: ٢١٥

(ف)

«فاتحة لنهايات القرآن: بيانات من أجل ثقافة عربية جديدة»: ٢٠١
فاروق «الملك السابق»: ٤٦
فاس: ٩٦، ٣٤٥، ٣٤٨
الفاشية: ٣٢
فاغنر، روبرت: ٢٥٩
فان ونكل، ريب (RipVanwinkle): ٤١١
فانون، فرنز: ٢١٤
فتح «منظمة»: ٣٦٧
فجوة الغذاء: ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٥١، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨
الفراعنة: ١٩٠
فرح، نادية رمسيس: ٢٤٤
الفرجاني، نادر: ٢٤٣، ٢٤٤
الفرس: ١٩٠
«فرست شيكاغو كوربوريشن»: ١١١
فرسون، سميح: ٢٦٩، ٤٣٣
الفرنجة: ١٩٠
فرنسا: ٩٠، ٣٠٨
الفرنك الفرنسي: ١٥٠
فرزان «منطقة في ليبيا»: ٤٢
الفساد: ٢٦٣
فصول «مجلة»: ٢٠٩
فصيلة الدراسات العربية «مجلة»: ٤١٦
الفكر العربي: ١٩٠، ١٩١
الفلاحون: ١٤٣ - ١٤٥، ١٥٣، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٠، ٤٢٨
الفلاسفة: ٤٠٢، ٤٢١

لفلاسفة الغربيون: ٢٤
فلسطين: ٥٥، ٩٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣٣٣، ٣٣٦ ـ ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٨٠، ٣٩٩، ٤١٦، ٤٢٣
الفلسطينيون: ٣٠، ٦٨، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٢٢٤، ٢٧٠، ٢٨٧، ٣١٥، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٧، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٢٦
فلسفة تنموية: ٢٤٢
فن الزخرفة العربي (أرابيك): ٢١٧، ٢١٨
الفن السوري: ٢١٨
الفن العراقي: ٢١٨
الفن العربي: ٢١٨
الفن المغربي: ٢١٨
فنزويلا: ١٢٥
فهد «الملك»: ٣٤٥
فورد، ريفر: ٨٩
فورد «مؤسسة»: ٣٨٩
فوكو، ميشيل: ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٢٦
فولبرايت «برنامج»: ٤١٣
فياض، الزا ماري: ١١٥
فيبر، ماركس: ٤٠٣
فيرني، اليزابيت: ٤١٨
فيصل بن عبد العزيز «الملك»: ٣١، ٧٥
الفيليبين: ٣٣٠
الفينيقيون: ١٩٠

(ق)

القادة العرب: ٢٠٩
القارة الافريقية: ٤٠
قاسم، عبد الحكيم: ٢٢٠
القاهرة: ٣٩، ٥١، ٥٨، ٦٧، ٧٥، ٨٧، ٩٤، ٢٠١، ٢٦٦، ٣٠٥، ٣٨٧، ٤١٨
قبرص: ٣٨٩
القدس: ٨١، ٨٦، ٨٩، ٣٢٠، ٤٢٢
القرآن الكريم: ٦٢، ٦٤، ١٩١
القرامطة (حركات): ٣٠٣
قرني، بهجت: ٨٥، ٤٠٣، ٤٣١
القروض العسكرية: ٣١٨
القضية الفلسطينية: ٣٠، ٨٠، ٨٢، ٨٣
القضية القومية: ١١
قضية المرأة: ٣٠١، ٣٠٢
القطاع الزراعي: ١٤٦
قطاع الموارد البشرية: ٢٥١
قطر: ١٩، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٨، ١١٧، ١٢٥، ١٦٣، ١٧٥،
القعيد، يوسف: ٢٢٠
قمح الدقيق: ٩٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٧
القمر الصناعي العربي «Arab Sat»: ٢١١، ٢٥٩
قناة السويس: ٤٤
القوى السياسية والاقتصادية: ٣٥٩
القوى العظمى: ٩٢
القوانين الخاصة بالمرأة: ٦١
القوى السياسية والاقتصادية: ٣٥٩
القوى العظمى: ٩٢
القوانين الخاصة بالمرأة: ٦١
القوانين والأخلاق الاوروبية «تاريخ»: ٢٩٣
القوتان العظميان: ٣٩
القوط الغربيون: ١٩٠
القومية: ٢٠٧، ٢١٩
القومية العربية: ٣٢، ٤٢
القومية العربية في الفكر والممارسة «بحوث ومناقشات الندوة ـ مركز دراسات الوحدة العربية»: ٢٠١
القوة النفطية: ٩٠

(ك)

«الكاتب في مجتمع متغير»: ٤٣٢
كاتيرث، رونالد: ٤١٨
كارتر، جيمي: ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٧٦
كامب ديفيد (اتفاقات): ١٥٢، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٧٦، ٣٧٨
الكتاب العرب: ٢١٢، ٢١٣
الكتابات الاسلامية: ٤٠٥
الكتابات العربية: ٢٦٦
الكتابة العربية: ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٢٦
الكتابة في مصر: ٢٢٦

الكتلة الاشتراكية: ١٢٣
الكتلة الشرقية: ٤٢١
الكتلة الغربية: ٤٢١
كريستيفا: ٣٩٨
الكسكسي: ١٤٠
الكفاح الفلسطيني المسلح: ٣٣٤، ٣٣٧
الكلاسيكية «المناهج»: ٢٥٧
كلمات «دورية»: ٢١٠
كليلاند، ديفيد ماك «Clelland»: ٤٢٤
كندا: ٤٠، ٤١، ٨٥، ١٨٧
الكنعانيون: ١٩٠
الكنيست: ٣٢٦ - ٣٢٨، ٣٧٩
الكواري، علي: ٢٤٤
كوردسمان، انتوني: ٣٥٩، ٤٣٤
كوريا الجنوبية: ١٧١، ١٧٦، ١٧٧، ٣٣٠
كوستريكا: ٣٣٩
الكولاك «والفلاحون الاغنياء»: ١٤٥
كولمان، كوهن: ٤٢٦
كولومبيا: ١٢٧، ١٦١
كونت، اوغست: ٤٠٢
الكونغرس الامريكي: ٣٨، ٣٣٠
كونفوشيوس: ٢٣٨، ٣٥٠
كوهن، ت.س.: ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٥
الكويت: ١٩، ٢٦، ٣٣، ٥٧، ٧٤، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٢، ١٦٣، ١٧٥، ١٧٦، ٢٠١، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٧٣، ٣٨٨
كويد «سجن في الخرطوم»: ٥٨
كيدي، فكي: ٤١٨
كيسنجر، هنري: ٢٥٠، ٣٧٦
كيلمان: ٣٢١
كينيا: ١٦١

(ل)

اللاجئون: ٤٢٨
اللباس الاسلامي: ٢٩٧
لبنان: ١٩، ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٥٣، ٥٧، ٦٨، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٦، ٩٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٧٥، ١٧٦، ٢٠٦، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٨٧، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٩
اللبنانيون: ٧٨
اللجنة الامريكية العربية المعادية للتمييز: ٣٢٠
اللجنة الدولية لاصلاح الزراعة والتنمية في آسيا «ايكاردا ICARDA»: ١٥٥
اللجنة الدولية للحقوقين: ٥٢
اللغات السامية: ٤١٠
اللغة الاسبانية: ٣٨٤
اللغة الانكليزية: ١٣، ٣٨٤
اللغة الايرانية: ٣٨٤
اللغة البرتغالية: ٣٨٤
اللغة التركية: ٣٨٧
اللغة العربية: ١٣، ٣٨٧
اللغة الفرنسية: ٣٨٤
لندن: ١٠٤
بوتركتنغ، مارتن: ٣٨٠
لوس انجلوس: ٤١٦
لوكاش، جيورغا: ٢٥٩
لوكسمبورغ، روزا: ٢٤٠، ٣٤٩
لوكمان، زخاري: ٤١٨
الليبرالية: ١٧، ٢٣ - ٢٥، ٣١، ٣٥، ٤٥، ٥٦، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٤٣، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٨١، ٢٨٥، ٣٠٧، ٣٨٩
الليبرالية العلمانية: ٢٤٣
الليبراليون: ١٩٠، ١٩٢، ٣٥٦
الليبراليون الدستوريون: ٤٦
ليبيا: ١٩، ٢٢، ٢٣، ٣٢، ٣٧، ٣٩، ٤١ - ٤٣، ٤٧ - ٤٩، ٥٤، ٧٥، ٧٨، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١١٧، ١٢٥، ١٥٦، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢ - ١٦٤، ١٧٦، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٧٢، ٣٦١
ليرنر، دانيال: ٤٢٤
ليفياثان «كتاب»: ٥٠
الليكود: ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤٩، ٣٥٦، ٣٦٨
لينين، فلاديمير ايليتش: ٨٨، ٢٤٠

(م)

المابام (حزب اسرائيلي): ٣٢٨
مابرو، روبرت: ٢٤٩
المادية الجدلية: ١٩٣
ماركس، كارل: ٢٤٢، ٢٣٦، ٢٣٨
ماركس ونهاية الاستشراف «كتاب»: ٤١٥
الماركسية: ١٧، ٢٤، ٢٥، ١٩٤، ٢١٩، ٢٥٣، ٢٥٧، ٤٠٤
الماركسية العلمانية: ٢٤٣
الماركسية والاسلام: ٢٢٥
الماركسيون: ١٩٣، ١٩٤، ٣٠٧
الماركسيون العرب: ١٩٤
الماركسيون العلمانيون: ٢٤٣
«المأزق الفلسطيني: القيود والفرص»: ٣٣٣، ٤٣٣
الماضي العربي: ١٨٩، ١٩١
ماغنز، جودة (حاخام): ٣٨٠
الماكينات والاجهزة الدقيقة الاجنبية: ١٨٠
مالتوس «مفكر»: ٢٣٨، ٢٣٩
المالتوسية: ٢٥٣
المال النفطي: ١٧٣
مالك الحزين (رواية): ٢٢٣
المبادىء الاسلامية: ٢٤٣
مبارك، محمد حسني: ٨١، ٨٧، ٣٤٥، ٣٤٦
هـ«متضمنات التوجهات الراهنة للتوازن العسكري العربي ـ الاسرائيلي»: ٣٥٩، ٤٣٣
المتنبي: ٢٢٤
المثقفون: ١٩٠، ٣٨٧
المثقفون العرب: ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٨٠، ٢٨٣، ٣٠٦، ٤٠٧
المجتمع: ١٧، ٢١، ٢٥، ٢٨، ٣٣، ٣٧، ٤٢، ٤٤، ٥١، ٦٤، ١٦٦، ٢٠٥، ٢٦٢، ٢٨٢، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٨، ٤٢٧
المجتمع الأبوي: ١٢، ١٣، ٦١، ٢٦٥، ٢٦٦
المجتمع الاستهلاكي: ٢١، ٢٢٤
المجتمع الاسرائيلي: ٣١١، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٥٢
«المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته الدفاعية»: ٣١٦
المجتمع الاسلامي: ١٩١، ٢١٥، ٣٠٣
المجتمع التقليدي: ٢٢٧
مجتمع جديد أو كارثة «كتاب»: ٢٠١
المجتمع الدولي: ١٨٧، ٢٣٢
المجتمع الرأسمالي: ٢٢٢
المجتمع الريفي: ١٥٣، ١٥٤
المجتمع السياسي: ٤١
المجتمع العبودي: ٣٠٩، ٣١٠
المجتمع العربي: ٢٦، ٤٦، ٦٤، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٦٠، ٢٧٦، ٣٠١، ٣٠٢، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٢٨
المجتمع العربي الاسلامي: ١٩١، ١٩٤
المجتمع العلمي: ١٧١، ١٧٢، ٤٠١
المجتمع الغربي: ٢٠٣، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٩٤، ٣٠٨، ٤٢٤
المجتمع الفلسطيني: ١٩، ٣٥٦
المجتمع اللبناني: ٢٢
المجتمع الليبي: ٤٢
المجتمع المدني: ٤٧، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٨٤، ٢٨٦
المجتمع المعاصر في اوروبا: ١٩٤
مجتمع المعلوماتية: ٢٥٧
المجتمعات: ٢٩٢
مجتمعات الشرق الاوسط: ٤٢٠
المجتمعات الصناعية: ٣٠٨
المجتمعات العربية: ٢١٧، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٨
المجتهدون الباكستانيون: ٤٠٥
المجتهدون السنيون: ٤٠٥
مجلس الأمة: ٤٥
مجلس بحوث العلوم الاجتماعية: ٤١١، ٤١٣
مجلس التعاون الخليجي: ٤٩، ١٣٠
مجلس الشعب السوداني: ٥٥
مجلس الشعب في مصر: ٥٧
مجلس شورى النواب: ٤٥
مجلس الشيوخ: ٣٧٧
مجلس القضاء الاعلى: ٥٥
المجمع الصناعي ـ العسكري: ٣٢١
مجموعات الضغط الزراعية «اللوبي»: ١٥١
المجموعة الاشتراكية: ١٦٥
المجموعة الرأسمالية: ١٦٥
المحاصيل الزراعية: ١٧٤

المحركات والآلات الصناعية (تصنيع): ١٧٢
محسن، صفية: ٢٩٧
محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ٥٠
محمود، زكي نجيب: ١٩٢، ٢٠١
المحيط الهندي: ٩٢
المخابرات: ١١، ٢٩
المخطوطات القرآنية: ٢١٨
المدارس الثانوية: ٤٤
المدارس الفكرية: ٨٥
«المدارس الفكرية الغربية واشاكل الاجتماعية في الشرق الأوسط»: ٤٠٤
المدارس المهنية: ١٧٣
المدرسة الابتدائية: ٦٦
مرابط، فضيلة: ٣٠٠، ٣٠١
المرأة: ٣٠، ٦١، ٦٢، ٦٦
المرأة الانكليزية: ٣٠٠
«المرأة العربية»: ٢٩١
«المرأة العربية في العقد القادم»: ٢٩١، ٤٣٣
«المرأة والاسرة في الشرق الاوسط»: ٤١٨
مراجعات في دراسات الشرق الاوسط «مجلة»: ٤١٥
المرحلة الزراعية: ٢٣٥
المرض الهولندي «مرض الموارد البشرية»: ١٤٣، ١٥٧، ٢٥١
مرقص، الياس: ٢٠١
المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق للعلوم الاجتماعية بالقاهرة: ٤٠٤
مركز دراسات السياسة والاستراتيجية ـ القاهرة: ٣٩٧، ٤٣٤
مركز التقويمات التحليلية: ٣٥٩
مركز الدراسات العربية المعاصرة: ٥٨ ـ ٦٠، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٤
مركز دراسات الوحدة العربية: ٨، ٩، ١٣، ٥٨، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٤٤، ٢٧٠، ٢٧١، ٤٢٧، ٤٢٩
المركز القومي للبحوث الاجتماعية في مصر: ٤٠٤
مرناسي، فاطمة: ٣٠٠
مروة، حسين: ١٩٣
المزارع: ١٤٣ ـ ١٤٥، ٢٨٠
المزارعون: ١٤٣، ١٥٤، ١٥٥
المزارعون الصغار: ٢٧٢
المساواة: ٦١
المساواة بين الرجال والنساء: ١٩٢
المستعمرون الاوروبيون: ١٤٤
مستقبل الحضارة الاسلامية «كتاب»: ٤٠٥
«مستقبل حقوق الانسان في الوطن العربي»: ٥٠، ٥١، ٤٣٠
«مستقبل دراسات الشرق الاوسط»: ٤١٩
المستقبل العربي «مجلة»: ٨، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٩، ٣٨٧، ٤٠٤
المستهلك الغربي: ٢٧٨
المسرح السياسي: ٢٠
مسعود، مجيد: ٢٤٤
مسلم، باسم: ٤١٢
المسيحية: ٣٠٧، ٣٠٩
«المشاكل الاجتماعية»: ١٢
المشرق: ١٨، ٤٩، ٧٥، ٢٦٩، ٢٨٨
المشرق العربي: ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٧
«مشروع بحث استشراق مستقبل الوطن العربي: الاطار العام»: ٤٢٧
«المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة»: ٢٤٤
المشكلة اللبنانية: ٣٦٧
المصانع: ٣٠٨
مصانع البتروكيماويات: ١٧٩
مصر: ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٧ ـ ٤١، ٤٣، ٤٩، ٥٣، ٥٧، ٥٨، ٦٧، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٧، ٨٨، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٩، ١٤٤ ـ ١٤٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٢، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٨٨، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤١٣، ٤١٧
مصر المعاصرة «مجلة»: ٣٨٨
مصرف الخليج المتحد: ١٠٤، ١٠٦
المصري، طاهر: ٣٤٧

المصريون: ١٩٠، ٢٧٢
مصطفى، شاكر (محرر): ٢٠١
مصلح، روز: ٢٧٥
مطر، محمد عفيفي: ٢٢٠
المعارضة: ٢٨، ٢٩، ٣٤، ٢٨٣
معاش السادات: ٢٨٢
المعامل والمكتبات (الخاصة بالطلاب): ١٧٥
معاهد البحث العلمي: ٢٥٨
معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية: ٨٠
معاوية بن أبي سفيان: ٥١
معرخوت (دورية): ٣٢١
المعري، ابو العلاء: ٢١٧
معمر القذافي: ٢٢، ٤١، ٤٢، ٥٤
معهد الانماء العربي: ٢٠٠، ٢٠١
معهد الدراسات الاسلامية: ١٨٧، ٤٣٢
معهد الدراسات العربية في بلمونت: ٤١٦
المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء «IFPRI»: ١٣٦
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية: ١٠٤
معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI): ٣٢٢
المعهد العربي للتخطيط: : ٢٥٢، ٢٧٣
معهد الكويت للبحث العلمي: ٢٣١، ٤٣٣
المغرب العربي: ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٣١، ٣٢، ٤١، ٤٩، ٥٣، ٥٧، ٥٩، ٧٥، ٨٣، ٩٢، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٠ - ١٦٤، ١٨٠، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٩، ٤١٣، ٤١٨
المفاعل النووي العراقي: ٨٠
المفكرون الجذريون: ١٩٣
المفكرون العرب: ١٨٧، ٣٠١
المقاولون الصناعيون: ١٨١
المقاومة الفلسطينية: ٣٣٥ - ٣٣٧
المقاومة اللبنانية: ٣٤٣
المكسيك: ١٢٥، ١٥١، ١٥٤، ١٦١، ٣٨٩
«ملاحظات عن اضطهاد المرأة العربية»: ٣٠٥
الملاك الكبار: ١٤٥
الملكيات القزمية: ١٤٣
الملكيات الكبيرة: ١٤٣
الملكية: ١٤٢، ١٤٤، ١٥٤
ملكية الارض: ١٤٣
الملكية الخاصة: ١٤٤
الملكية الدستورية: ١٧، ٣٥
الملكية الزراعية في الأقطار العربية: ١٤٥، ٢٧٩
الملكية الفردية: ١٤٤
ملكية المخابرات: ٢٠
الملكية الوراثية: ١٨
«الممكنات الاقتصادية - السكانية العربية المستقبلية: هل هي سياسة دواء؟»: ٢٣١، ٤٣٢
المناخ «سوق الاوراق المالية في الكويت»: ١١٨
المناطق الريفية: ١٣٨، ١٤٣، ٢٧٩
المنتجات الحيوانية: ١٥٥، ١٥٧
المنتجات الزراعية: ١٧٣
المنتجات الصناعية: ١٧٢، ١٧٣
منتدى العالم الثالث في القاهرة: ٥٨
«منتدى الفكر الديمقراطي»: ٤٠٧
منتدى الفكر العربي في عمان: ٥٨، ٤٠٧
من التراث الى الثورة «كتاب»: ٢٠٠
منديس، فرانس: ٢٧٧
المنطقة العربية: ٢٧، ١٢٠، ٢٨٧
منظمة الاقطار العربية المصدِّرة للنفط: ١٠٩
منظمة الامم المتحدة للاغذية «FAO»: ١٣٧، ١٤١
منظمة التحرير الفلسطينية: ٨٠، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٤ - ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٥ - ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٧، ٢٦٨، ٣٧٧
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD»: ١٤٣، ١٤٧، ١٥٠
المنظمة العربية للتنمية الزراعة «ADAD»: ٩٦، ١٣٧
المنظمة العربية لحقوق الانسان: ٥٢، ٥٧
منظمة العفو الدولية: ٥٢
المنظمة اليهودية العالمية: ٩٢، ٩٣
من النكسة الى الثورة «كتاب»: ٢٠٠
مهد «دورية»: ٢١٠
مهدي، عامل: ٢٠١
الموارد: ١٦٧

الموارد الاقتصادي: ٢٠٧
الموارد البشرية: ١٦٥، ١٨٢، ٢٦٣
موارد الثروة النفطية: ٧٧
الموارد الطبيعية: ٧٨
موازين المدفوعات: ١٤٧
المواطنون العرب: ٥٦
مؤتمر الرباط: ٣٣٨، ٣٤٤
مؤتمر القمة العربي في الجزائر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣: ٣٢٨
المؤتمر الوطني الفلسطيني السابع عشر: ٣٤٧
مؤتمر يالطا: ٩٠
المؤتمر اليهودي العالمي: ٩٢
المودودي: ٤٠٥
موراشا «حزب يميني»: ٣٢٧
المؤرخون: ٤٠٢
موريتانيا: ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٨
مؤسسات تكنولوجية: ١٦٩
المؤسسات العربية: ٥١، ٧٧
المؤسسات العسكرية: ٢٧٧
المؤسسات العلمانية: ٤٥
«المؤسسات المالية والانسانية للقوة العربية في العام ١٩٩٥»: ٤٣٠
موسكو: ٣٩، ٧٥، ١٠١
الموسيقى: ٢١٩
موقف «دورية»: ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١
الموقف الاسرائيلي: ٨٢
المؤن الغذائية: ١٣٩
المياه: ٣٨، ١١٢
مياه النيل: ٤٩
الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية: ٥٢
الميثودولوجيات «طرائق البحث»: ٦٥
ميخائيل، حنان: ٣٠٠
الميراث: ٦١، ٦٣
ميرفي، ريتشارد: ٣٤٥
ميركافا «مركبات»: ٣٦١
الميزان التجاري: ٢٥٣، ٢٧٩
الميزان العسكري: ٣٦٨، ٣٧١
ميزان المدفوعات: ١١٩
الميزانية العسكرية لاسرائيل: ٣٢٠
ميلز، رايت «MILLS»: ٤٢٤

(ن)

النازية: ٨٨
الناصرية: ٢٢، ٤٢، ٤٦، ٢٨١
الناصريون: ٤٧
ناغازاكي: ٨٨
نافون، اسحق: ٢٢٥
نحن والمستقبل «كتاب»: ٢٠١
نحو ثورة في الفكر الديني «كتاب»: ٢٠١
نحو علم اجتماع عربي «موضوع ندوة القاهرة»: ٤٠٤
«نحو علم اجتماع عربي: دراسة في سوسيولوجيا مناهج البحث»: ٤٠٤
النخب السياسية: ١٦٦، ١٦٧
النزاع العربي ـ الاسرائيلي: ٧٥
النساء: ٦١، ٦٢ ـ ٦٤، ٦٧، ١٨٠، ١٨١، ٢١٣، ٢٩١ ـ ٣٠٩
النساء الامريكيات: ٣٠٠
النساء العربيات: ٦٦، ٦٧، ٢٩٩، ٣٠٩
النساء الغربيات: ٣٠٩
النساء الكويتيات: ٦٦
النساء المصريات: ٣٠٩
النسيج: ٢٧٣
النشاط الثقافي: ٢٠٤
النشاط الدبلوماسي: ١١
النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب: ٣٨٨
النضال العربي القومي: ٣٣٦
«نظارات في تجربة التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث»: ٢٥٢
النظام الأبوي: ١٢، ٢٦٠ ـ ٢٦٢، ٣٠٨، ٣١١
النظام الابوي والتبعية ومستقبل المجتمع العربي»: ٢٥٩، ٤٢٩
النظام الاجتماعي: ٢٥٦
النظام الاقتصادي: ١٩١، ١٩٢
النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي: ٢٤٥
نظام التبادل الدولي: ٢٤٥
النظام التعاوني: ١٤٦
النظام الدولي: ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٧
النظام الرأسمالي: ٢٣٨، ٢٤٥، ٤٢٣

النظام الزراعي: ١٥٣
النظام السياسي العربي: ١٨، ٢٦، ٣٣، ٧٣، ٧٤
النظام السيميوطيقي: ٢١٤، ٢١٦
النظام العالمي: ٢٤٧، ٢٥٠
النظام الغربي: ٣٣٥
نظام القمح الداخلي: ٢٦٣
النظام الكلاسيكي: ٢٣٨، ٢٤٥
النظام الماركسي: ٢٣، ٢٤٥
النظم العربية: ٢٨٢
النفط: ٢٩، ٣٠، ٤٠، ٤٤، ٦٧، ٧٦، ٨٩، ٩٢، ٩٨، ١٠٨ ـ ١١٠، ١١٥ ـ ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤ ـ ١٣٠، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٣، ١٧٩، ٢٤٩ ـ ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٤٤
النفط العالمي: ١٥٢
النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية (كتاب): ٢٧٠، ٢٨٠
النقابات: ٢٩١ ـ ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٢
النقابية الوطنية: ١٧، ٣٥
النقد الأدبي: ٢١٧، ٢١٨
النقد الذاتي بعد الهزيمة «كتاب»: ٢٠٠
نقد الفكر الديني «كتاب»: ٢٠١
«نمط الحياة الخاصة للنخب الايرانية»: ٤١٣
النمو الأفقي: ١٤٠، ١٤١
النمو الاقتصادي العالمي: ٢٣٨
النمو البطيء: ١٤٩، ١٥٨
نمو الدخل الفردي: ١٣٧
النمو الزراعي: ٣٠، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٨
النمو السكاني: ١٣٧ ـ ١٤٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٥١، ٢٥٧
النمو الصناعي: ٢٧٣
النموذج اللبناني: ٢٢
النميري، جعفر: ٤٠، ٤٤، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٩٤، ١٠٥، ١٠٦
النهضة العربية: ٢٥٩
النويهي، محمد: ١٩٢
نيجيريا: ١٢٥
نيكاراغوا: ٣٣٠
نيكلسون، هارولد: ٨٩
نيو باخ: ٣٢١
نيومان، روبرت: ٣٧٧
نيويورك: ٤١٦
النيويورك تايمز (دورية): ٣٢٢

(هـ)

هاربرز (دورية): ٣٥٣
هارتس (دورية): ٣٢٧
هالبران، مانفريد «منظّر»: ٣١
هايلبرونر: ٣٩٣
الهجرة: ٢٣٤، ٢٥٣، ٢٧٦
الهجرة الاقليمية: ٢٥٢
الهجرة الانتقائية: ٢٥٣
الهجرة الدولية: ٢٥٢
هجمات تقليدية او نووية على السكان والاقتصاد: ٣٦٠
هدى شعراوي: ٢٩٧، ٢٩٨
هدسون، مايكل: ٤٣٠، ٤٣٣
هرماسي، عبد الباقي: ٤٠٣
هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧: ٢٠٦، ٢١٠
الهزيمة العربية: ١٨٨، ١٩٠
هضبة الجولان: ٣٢٧
الهلال الخصيب: ٢٦
هنتنغتون، ريك: ٣٩٠
الهند: ١٢٧، ١٦١، ١٦٩، ١٧١، ١٧٧، ٢٦٠، ٣٨٠، ٣٨٦
هندوراس: ٣٣٠
الهندوسية: ٣٨٦
الهندوكية: ١٩٠
الهنود: ١٩٠
هوارد، ايثير: ٣١٦
هوك «صاروخ»: ٣٦٤
هولندا: ١٥٢، ٣٤٩
هولوكوست «المحارق النازية»: ٣٥٥
هومنز: ١٠٩
هونغ كونغ: ١٧٨
الهوية الوطنية: ٢١٦

هويز (مؤلف): ٥٠
هيدروليكا (الموارد المائية): ١٥٦
هيروشيما: ٨٨
هيغ، الكسندر: ٣٤٠، ٣٤٤
هيكل، حسنين: ٨٦
الهيمنة الاستعمارية: ٢٤٥

(و)

واتس، ميتشيل: ١٤٢
وادي النيل: ١٤٢
وارسو «حلف»: ٣٦٤
واشنطن: ١٢، ٣١، ٣٨، ٣٩، ٧٦، ٣٠٥، ٣٢٠، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥٧، ٤١٦
الواشنطن بوست «دورية»: ٢٧٠، ٣٥٢
الواقع الاجتماعي الغربي: ٢٠٣
الواقع الراهن واحتمالات المستقبل «كتاب»: ٢٥٢
الواقع العربي: ٩
وايزمن، عيزر: ٣٢٤، ٣٥٥
الوجود العربي: ١٢٠
الوحدة: ١١، ٤٧
الوحدة الجزئية: ١١
الوحدة السياسية والاقتصادية: ١٦٧
الوحدة العربية: ١١، ٤٢، ٥٥، ١٩٦، ٤٠٠
الوحدة العربية والاشتراكية: ٣٩٩
الوحدة الوطنية: ٤١
وزارة التعليم العالي: ١٧٠
وزارة التكنولوجيا: ١٧٠
وزارة الزراعة المصرية: ١٦١
الوضع الزراعي: ١٥٣
الوضع العربي: ٩٤
الوطن العربي: ١٣، ١٨، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦ - ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٤٩، ٥١، ٥٥، ٥٧ - ٥٩، ٦١، ٦٣ - ٦٥، ٦٧ - ٦٩، ٧٣ - ٧٥، ٧٧ - ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١٠٥، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١١٨، ١٢٠، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٦٦ - ١٦٩، ١٧١ - ١٧٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥١ - ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٥ - ٣٠٧، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٦١، ٣٧٠، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٢١ - ٤٢٥، ٤٢٨.
الوعي الاجتماعي: ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٤
الوفديون: ٤٧
وفيات الاطفال: ١٢٠
الوفيات والمواليد: ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٥٦، ٢٥٧
وكالة مخابرات الدفاع: ٤١٣
وكالة المخابرات المركزية الاميركية: ٣٢٠
وكالة الولايات المتحدة الامريكية للتنمية: «USDA»: ١٣٦، ١٣٧
الولايات المتحدة الامريكية: ٨، ١٢، ٣٠، ٣٤، ٣٧ - ٤٠، ٥٨ - ٦٠، ٧٠ - ٧٢، ٧٦، ٧٨ - ٨١، ٨٦، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩ - ١١٢، ١١٨، ١١٩، ١٢٥، ١٣٥، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٦٥، ٢١٠، ٢٣١، ٢٦٩، ٢٨٢، ٢٩١، ٢٩٣، ٣١٥، ٣١٨ - ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٩ - ٣٧١، ٣٧٥ - ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٣، ٣٢٣
الوهن القومي: ١٢
ووتربري، جون: ٣٨٣، ٤٣٤
وولف، فرجينيا: ٣٠٠

(ي)

اليابان: ٨٨، ٩١، ١٢٩، ٣٥٢، ٣٨٦
اليابانيون: ١٩٩
ياردا، هووارد: ٣٨٥
ياسر عرفات: ٣٤٦، ٣٧٦، ٣٨٠

ياسوموزا، كورودا «مفكر ياباني»: ٢٠٢
يديعوت أحرونوت «دورية»: ٣٢٧
يزيد بن معاوية بن ابي سفيان: ٥١
اليسار: ٣٠٧
اليسار العربي: ٣٣٧
اليسار العلماني: ٣١
اليسارية: ـ ٢٠٥، ٢٠٨
اليساريون: ٤٧
يسين، السيد: ٢٠٠، ٣٩٧، ٤٣٤
اليمن الديمقراطية: ١٩، ٢٣، ٣٠، ٣٢، ٦٢، ٦٣، ٧٤، ٧٧، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٧، ١٢٠، ١٢٧، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٠، ١٨١، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٧٠
اليمن العربية: ١٩، ٢٣، ٣٠، ٣٢، ٧٤، ٧٧، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٧، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٠، ١٨١، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٧٠، ٢٧٢
اليمين الديني: ٣١، ٢٦٦
اليمين واليسار في اسرائيل: ٣٢٨
اليهود: ٩٢، ٩٣، ٣١٦، ٣٥٥
يهود الشتات: ٩٢، ٩٣
اليهودية: ١٩٠، ٣٠٧، ٣٠٩
يوسف، سعدي: ٢٢٠
اليونان: ٢٦٩
اليونسكو: ٦٥، ١٧٥، ٤٣٢

(A)

Abed, George T.: 132
Abid Rob, Kohan: 406
Abrahamian, Ervand: 417
Abu-Rouwayda, Khalil: 340
The Accumulation of Capital «Bank»: 240
Acharya, Shakar N.: 146
Adams, F. Gerard: 133
Adams, James: 330
Adams, Richard: 145
Adelman, M.A.: 151
«After Chayanov and Lenin: New Paths of Agrarian Capitalism»: 145
The Agrarian Question and Reformism in Latin America «Book»: 142
«Agrarian Structure and Productivity in Developing Countries»: «Book»: 161
Agriculture and Structural Transformation: Economic Strategies for Least-Developing Countries: 143
«Agriculture: Towards 2000»: 136
Ahmad, Jamal M: 45
Ahmed, Leila: 302
Ait-Laoussine, Nordine: 124, 133
Ajami, Fouad: 89, 201
Al-Janabi, Adnan: 133
Allen, J.A.: 156
Alternative Middle East Studies Seminar: 416
American-Arab Affairs (review): 132
American Economic Review: 139
Amin, Samir: 240, 241, 338
Amouzegar, Jahangir: 146
The Anatomy of Revolution «Book»: 36
Anderson, Lisa: 42
«An Approach to Evaluating in the World's Medium-Term and long-Term Oil Demands»: 133
Approach to the Study of Social Structure «Book»: 109
The Arab Cold War «Book»: 335
The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects «Book»: 164
Arab Financial Resources: An Analysis and Critique of a Current Development Strategy «Book»: 132
The Arab Future: Critical Issues «Book»: 201
Arab Intellectuals and the Implications of the Defeat of 1967: 200
The Arab left «Book»: 201
Arab Manpower and Migration and Development in the Arab World «Book»: 270
Arab Nationalism: A Critical Inquiry: 201
The Arab Oil Economy: Present Structure and Future Prospects: 271
«Arab Oil Exporters in the World Economy»: 132
Arab Politics: The Search for legitimacy «Book»: 41, 46
The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice «Book»: 89, 201
Arab Resources: The Transformation of a Society «Book»: 77, 132
Arab Society: Continuity and Change «Book»: 271, 275, 282
Arab Studies Quarterly: 279

The Arabs Today: Alternative for Tomorrow «Book»: 201
Arndt, H.W.: 237, 238
Artisans et comerçants au Caire ou XVIIIe Sièce1 «Book»: 418
Aruri, Naseer: 344
Asad, Talal: 200
Askari, H: 270
Aspects of Development and Underdevelopment «Book»: 238
«Assessing Libya's Qaddafi»: 42
Attiga, Ali. A: 133

(B)

Bach, Robert: 241
Balance of Payments Problems of Developing Countries «Book»: 132
Baltimore: 161
Bank of Israel: 318, 319, 322, 323
Batatu, Hanna: 36, 282, 416
Bates, Robert: 147
Beck, Lois: 148
Behrman, Jack N.: 169
Beinin, Joel: 316
Benevisti, Meron: 423
Berbeglua, Berch: 417
Berque Jacque: 200
Berry, Albert R: 161
Between Battles and Ballots: Israeli Military in Policies «Book»: 314, 324
Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa: 241
Bezirgan, Basima Quattan: 418
Bhagwati, Jadish N.: 237, 250
Bilateral Institutional Links in Science and Technology «Book»: 183
Binder, Leonard: 36, 201
Birks, J.S: 270
Births life and Death of Development Economics»: 273
Biswaf, A. ed.: 142
Blau, Peter
Bloomington: 41, 74
Boullata, Kamal: 301
Bourgey, A: 273, 275
Bouvier, Leon.F: 257
The Breakdown of Democratic Regimes «Book»: 36
Brecher, Michael: 92
Brenner, R: 241
Brinton, Clarence Crane S: 36
Brookes, L.G.: 133
Brown, Carl. L: 73, 90, 91
Buttner, Friedemann: 44, 46

(C)

Cairo: 36, 77, 161
Cambridge: 153, 169, 183, 201, 237, 417, 418
«Capital Importing Oil Exporters: Adjustment Issues Policy Choices»: 147
Carnoy, M: 36
«Challenge From Israel's Military»: 316
Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization 1920-1941 «Book»: 417
Chicago: 36, 142, 183, 237, 269
A Chill in Egypt Ties «Washington Worries That Mubarak may Move Closer to other Arab Lands»: 80
The China lectures: Program in Population Research: 238
Churchill, Charles W: 200
«Class and Political Economic Development in the Mediterranian»: 283
«Climatic Constraints and Human Activities»: 142
Cohen, Stephen P.: 426
«Conditions of Technological Development»: 183
Contemporary Islam and Challenge of History «Book»: 200
Cordesman, Anthony H.: 104
Corwin, Ronald: 183
«A Country Scenario Analysis of Egypt»: 44, 46
The Crisis of the Arab Intellectual or Historicism «Book»: 201
«A Critical Evaluation of Quantitative Cross-national Studies of Dependency»: 241
«A Critique of Latin American Theoies of Dependency»: 241
Cultural Creation in Modern Society «Book»: 223
Cultural Expression in Arab Society Today «Book»: 200

(D)

Damas: 418
David, Mary Mc: 44
Davis, Eric: 417
Davis, Susan Schaefer: 418
Deagle, Edwin A.Jr.: 132, 133
De Alcantara, Cynthia Hewitt: 154
Deeb, Marius K: 43
Deeb, Mary Jane: 43
Defence Intelligence Agency: 413
De Groot, Joanna: 415
De Haen, Hartwig: 156
De Janury, Alain: 143, 241
Dekmejian, R. Hrair: 200, 201

«Demographic Transition and Socio-Economic Development»: 242
«Demographic Update»: 351
Deng, Franis M: 41
Dependent Development «Book»: 36
De S. price, Derek, J: 183
Dessouki, Ali E, Hillal: 92, 109, 200, 201
«Development Economist in Emperor's Clothes»: 237
«The Development of Oil Supplies During the Energy Crisis of the 1970's and some Questions for the Future»: 124, 133
«The Dialectics of Patriarchy in Arab Society»: 276
Domestic Energy in OPEC Member Countries»: 133
Durbin, Paul: 183
«The Dutch Disease: A Disease After All?»: 147

(E)

The Economic Crisis in Israel: 318
«Economic Crisis: Third World and 1984»: 250
Economic Development and the Development of Economics: Some observations from the left»: 237
The Economic Development of Latin America and its principal problems: 240
The Economic Development of Latin America in the post War period: 240
Economic Growth, Income Distribution and Rural Poverty in the Near East: 138, 143
The Economic History of the Middle East, 1800-1914 «Book»: 269
Economic journal: 147
Economic philosphy «Book»: 237
The Economics of the West Bank and Gaza Strip «Book»: 270
«Economic Woes in the Territories»: 351
The Effects of Food Price and Subsidy Policies on Egyptian Agriculture: 156
«Egypt Identity Crisis: Struggling to Surmont Economic Ills and Islamic Extremism»: 38
The Egypt of Nasser and Sadat «Book»: 36, 39, 43
«Egyptian Education and the Development Process»: 44
Egypt's Agriculture Development, 1800-1980 «Book»: 155
Egypt's Liberation: The philosophy of the Revolution «Book»: 83
Eisenhower, Dwight. D: 91
Embattled Arab Intellectuel: 46
«Empty Elites or the Perils of Political Science»: 415
«Energy and Development in the Arab World: Present Situation and Future Prospects»: 133
«Energy Forecasting and Energy Data in the Arab Countries»: 133
«The Energy - GDP Relationship in Developing Countries»: 133
«Equity, Social Mobility and Fertility Control Policies»: 239-240, 243
Esposito, John L: 200, 201
Essays in Trespassing «Book»: 237
Estimating Energy Demand in OPEC Countries: 133
European and World Energy perspectives: The 1980s and 1990s: 133
European Economic Review: 133
Evans, P: 36
Evolving Food Gaps in the Middle East/North Africa, policy and Policy Implications: 136, 141
«Evolving Intergroup Techniques for Conflict Resolution: An Israeli-Palestine Workshop»: 426

(F)

Faroqhi, Suraiya: 417
Farsoun, S.K.: 271, 275, 282, 284
«Feminism and Feminist Moment in the Middle East-A Preliminary Exploration: Turkey, Egypt, Algeria, People's Democratic Republic of Yemen»: 302
Fernea, Elizabeth Warnock: 296, 301, 418
«Feudalism and Capitalism in latin America»: 241
Food and Agriculture Organization [FAO]: 136
Food for War-Food for Peace: United States Food Aid in Global Context: 152
«Food Prospects for the Developing Countries»: 139, 141
Food Research Institute Studies: 153
Food Subsides in Egypt: Their Impact on Foreign Exchange and Trade: 149
The Foreign Policies of Arab Staes «Book»: 92, 109
The Foreign Policy System of Israel: 92
Foreign Service Journal: 152
Foreign Trade Regime and Economic Development Egypt «Book»: 146
Foster-Carter, Aidan: 241
Foucault, Michel: 426
Frame, J Davidson: 175
Frank, Andre Gunder: 150
Freeman, Christopher: 88, 89
From National Development to Global Community: Essays in honour of Karl W. Dentsch «Book»: 36

«From Republic to Jamahirya: Libya's Search For Political community»: 42
«From Restow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment»: 241
«From Subsistance to Market Economy, 1850's»: 269
«Further Thoughts on North-South Negociations»: 237, 250
Future Demand for Refined Products in OPEC Member Countries and possible Export Outlets: 133
«Future Directions?»: 301
The Future of The International Oil Market «Book»: 132
«The Future of Oil: A Re-Evaluation»: 133
«The Future of World Oil Prices: The End of an Era?»: 133

(G)

Gardner, George: 201
Garramon, Carlos: 241
Gaston, Jerry: 183
Gately, Dermot: 133
Gelb, Alan: 147
Gendzier, Irene: 415
Gereffi, Gary: 241
Gharaibeh, F.A.: 270
El Ghonemy M. Riad: 138, 143
Gilseman, Michael: 200
Glodman, Lucien: 223
Grah, Bart: 262
Gran, Peter: 416, 417
Growth without Development in Rural Egypt: A local level Study of Institutional and Social change»: 145
A Guide to the Culture of Science, Technology and Medicine «Book»: 183
The Gulf and the Search for Strategic Stability: 104
Gurr, Ted Robert: 36
Gwertzman, Bernard: 80

(H)

Haddad, Yvonne yazbeck: 200
Halpern, Manfred: 36
Hammed, E.A: 238
Hanna, Sami: 201
Hathway, Robert, M: 152
Heilbroner, Robert: 393
Hersh, Seymour: 336
Al-Hibri, Aziza: 302
The Hidden Face of Eve: Woman in the Arab World «Book»: 301
Hinnebusch, Raymond: 161
Hirschman, A.O.: 237
Historical Predict on Business «Book»: 88
Hobson, J.A.: 241
Hoffman, Valerie. J: 296, 297
Honsen, Bent: 146
Howard, Esther: 316
How Foreign Policy Decisions are Made in the Third World: «Book»: 109
Hudson, Michael: 36, 41, 46
Human, Ressources, Employment and Development: The Issues: 237, 240
Huntington, Samuel P: 36

(I)

Ibrahim, Ibrahim : 77, 132, 133
Ibrahim, Saad Eddine: 36, 161, 296
The Ideological Revolution in the Middle East «Book»: 201
Illinois, Glencoe: 200
Images of the Absolutist State «Book»: 36
«The Impact of Elites and Their Future Study»: 426
Imperialism «Book»: 241
Imperialism: The Highest Stage of Capitalism «Book»: 240
'Incentives for Ressources Allocation: A Case Study of Sudan»: 146
Indiana: 141
«Indicators of Scientific and Technological Efforts in the Middle East and North Africa»: 175
Industrialization et changements Sociaux dans l'orient Arabe «Book»: 273, 275
Industry Ties with Science and Technology Policies in Developing Countries: 169
An Inquiry into the Human Prospect: with «Second Thought»: 393
Instability and New Leadership: 44
Institute for Scientific Information Yearbook: 175
Intellectual Origins of Egyptian Nationalism «Book»: 45
International Center for Peace in the Middle East: 316
International Institute for Strategic Studies: 183
International Monetary Fund [IMF]: 252
Inernational Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game «Book»: 73
International Relation of the Middle East «Book»: 90
Iran Between Two Revolutions «Book»: 417
Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change «Book»: 200
Islam continuity and Change in the Moderr World «Book»: 200

Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World «Book»: 200, 201
«An Islamic Activist: Zaynab al Ghazali»: 296 297
Islamic Resurgence in the Arab World «Book» 200, 201
Islamic Roots of Capitalism: Egypt 1760-1840 417
Ismail, Tarek, Y: 201
Israel and South Africa: The Unnatural Alliance: 330
«Israel Arms Trade: Cozying up to Latir Armies»: 330
«Israel as public Works projects»: 352
«Israel - Settlement Policy Today»: 352
«Israeli Arms in Central America»: 330
Israeli Arms Sales: Perspectives and Prospects: 316, 321, 329, 330
Israel's Global Role: Weapons for Repression: 330
«Israel's 190% Inflation on Sparks Debate»: 353
Israel's Sacred Terrorism: A Study Based on Moshe Sharett's Personal Diary: 324
Issawi, Charles: 269
Issues in Third World Development: 149

(J)

Jahoda, Marie: 88, 89
Jansen, G.H.: 201
Jerusalem: 319, 351
Jerusalem Post Weekly: 318
Johnson, Lindon: 13, 92
Johnson, Todd: 133
Johnston, Bruce F: 137, 143
Jones, Ghraham: 183
Jones, Thomas: 89
«Jordanian Migrant Workers in the Arab Region: A Case Study of Consequences for Labor Supplying Countries»: 274, 278
«The Jordanian Option»: 349
Journal of Development Economics: 145
Journal of Development Studies:
Journal of Economic Literature: 133, 137
Journal of Industrial Economics: 133
Journal of Palestine Studies: 183
Journal of Strategic Studies: 320

(K)

Kantner, John, F: 239, 242
Kaplan, B.H.: 284
Kazimi, M.S.: 183
Keddie, Nikki: 418
Keely, C.B.: 274, 278
Kelman, H.C.: 426
Kerr, Malcolm: 36, 77, 335
Khaldi, Nabil: 136, 141, 155
Khaldi, Rashid: 73
Kifner, Jon: 78
Kilby, Peter: 143
Klieman, Aharon: 316, 321, 329
Korany, Bahgat: 92, 98, 109
Kouris, George: 133
Krishna, Raj: 153, 156

(L)

Labor, Class and The International System: 237, 240, 241
Ladan, Ernest: 241
Land Reform: Sector Policy Paper: 144
Laroui, Abdallah: 201
«The Latin American periphery in the Global System of Capitalism»: 240
«Laws of Motion of Capital in the Center-periphery Structure»: 241
Layton, Edwin: 183
Lehman, David: 145
Lenin, V.I.: 240
Lerner, Daniel: 200
The Letters and Works of Lady Mary Wartley Montague: 293
Libya: The Experience of Oil: 156
Libya since the Revolution: Aspects of Social and Political Development «Book»: 43
Linz, J: 36
«Livestock-Crop Interactions: The Decision to Harvest or to Graze Mature Grain Crops»: 155
London: 36, 45, 46, 65, 73, 83, 89, 92, 101, 109, 132, 143, 149, 155, 156, 183, 201, 237, 240, 241, 246, 251, 301, 302, 320, 322, 330, 335, 404, 412, 417
Los Angeles: 147
Lotfyya, Abdulla M.: 200
Lukaes, George: 262
Lusane, Clarence: 330
Luxemburg, Rosa: 240

(M)

Maher, Vanessa: 418
«Maintaining Momentum on the Middle East Peace Negociations»: 345
Mahklouf, J.I.: 183
Al Malaika, Nazik: 301
Managing Political Change: Social Scientists and the Third World «Book»: 415
Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa: 139
Markets and States in Tropical Africa: 147

Marsot, Afaf Lutffi al Sayyid: 45, 295
Marx and the End of Orientalism «Book»: 404, 415
Marxism and Muslim World: 201
Mattione, Richard P.:110
Mellor, John: 137, 139, 141
Merritl, R: 36
Merton, Robert K.: 183
Meyer, Lawrenece: 252
Michael, Richard P: 201
The Middle East: 91
The Middle East and North Africa «Book»: 101
«The Middle East and North Africa: Outlook and Situation Report»: 137
Middle East Association Bulletins, 1971 to 1975: 411, 416
«The Middle East Conflict in World Context» Contemporary Marxism: 338
The Middle East in the World Economy, 1900-1914 «Book»: 417
Middle East Research and Information Project (MERIP) Reports: 409
Middle East Studies Network in U.S.A (MERIP) Reports: 409
Middle Eastern Muslim Women Speak «Book»: 301, 418
Militant Islam «Book»: 201
«The Military Industrial Complex in Israel»: 316, 323, 325
«The Military Industrial Complex: The Israeli Case»: 320, 323
Miller, Judith: 46, 78
Mintz, Alex: 320, 323
«A Model of General Economics Equilibrium»: 239
Modernization and Bureaucratic - Authoritarianism «Book»: 36
Modernization without Revolution: Lebanon's Experience «Book»: 74
«Modernizing Mexican Agriculture: Socio Economic Implication of Technological Change, 1940-1970»: 154
Mohnfeld, Jacken H: 133
Mohsen, Safiak: 296
Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt «Book»: 36
«More on the Output Elasticity of Energy Consumption»: 133
Morgen, Robert P: 183
Morocco: Economic and Social Development Report: 144
Mossavar, Rahmani Bijan: 133
M'Rabet, Fadela: 301
Murphy, Richard: 345
Musallam, Basim: 412

(N)

Nader, Claire: 183
Nagi, Saad: 183
Naqvi, S.N.H.: 237
Nashashibi, Karim: 146
Nasr, Salim: 275
Nasser: A Political Biography «Book»: 46
National Science Policies in Countries of South and South-East Asia (UNESCO): 183
Neubach, Amoun: 316, 325
The New Arab Social Order «Book»: 36, 296
The New Economics «Book»: 240
New Haven: 36, 41
«New Images Old Reflections: Working Middle Class Women in Egypt»: 296
New York: 36, 43, 45, 46, 88, 89, 91, 92, 132, 143, 146, 160, 164, 175, 190, 181, 183, 200, 201, 237, 240, 270, 336, 393, 410, 415, 418, 426
The New York Times (Review): 46, 78, 80, 83, 345, 347
Nobe, Kenneth C: 149
Nordblom, Thomos. L.: 155

(O)

Obert, John: 200
O'Brien, Philip: 241
Odell, Peter R: 133
O'Donnell, Guiellerino A: 36
«Oil and Economic Development in the Middle East»: 270
«Oil Demand and Energy Markets: An Interpretation of Forecasts for the 1980's: 133
Oil Exporter's Economic Development in an Interdependent World: 146
«Oil Trends and ices in the Next Decade»: 133
«Oil Wealth: A Very Mixed Blessing»: 146
The Old Culture and the New Culture»: 262
«The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's landed and Commercial Classes and of its Communists, Bathists and Free Oficers «Book»: 36, 282, 416
«OPEC Domestic Oil Demand: Future Scenarious of Product Consumption»: 133
«OPEC Domestic Oil Demand: Product Forecasts for 1985 and 1990»: 133
OPEC Energy Studies Department: 133
OPEC papers: 132
OPEC: Retrospective and Prospects 1973-1990»: 133
OPEC Review: 124, 133

OPEC's Investments and the International Financial System «Book»: 110
Options for the Future «Book»: 89
Orientalism «Book»: 410
The Origins of Capitalist Development: A Critique of Neo-Smithian Marixism»: 241
«The Origins of Structuralism»: 237, 238
Ottawa: 98
Overseas Development Institute Review: 133
Owen, Roger: 200, 271
Oxaal, Ivar: 241
Oxford: 92, 201, 240
Oxford Bulletin of Economics and Statistics: 138

(P)

Pakistan: 232
Palestine and the Palestinians «Book»: 147
Palestinians, from Peasants to Revolutionaries: people's History Recorded from Interviews with Camp Palestinians in Lebanon: 427
Parra, Francisco R: 132, 133
Paris: 65, 169, 175, 183
Party and Peasant in Syria «Book»: 161
The Passing of Traditional Society «Book»: 200
Patience and Power Women's lives in a Moroccan Village «Book»: 418
«Pan American in Middle East»: 340
Peri, Yoram: 316, 324, 325, 352
Perpsectives on Technological in the Arab World: 183
Petras, J: 281
Petroleum: Price Prospect for Major Primary Commodities «Book»: 132
Philadelphia: 175
Piccone, Paul: 262
Plan Earth 1984-2034: A Demographic Visioin «Book»: 257
«The PLO and Jordan Option»: 344
«Political Economy as a paradigm for the Study of Islamic History»: 416
The Political Economy of Inequality in the Arab World»: 279
Political Modernization in Japan and Turkey «Book»: 202
Political Order in Changing Societies «Book»: 36
«Political Power and Social Structure in Syria and Iraq»: 282
The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa «Books»: 36
Population and Urbanization in Morocca «Book»: 161
Population Policies and Development in the 80's «Book»: 232, 240, 244
Portes, Alejandro: 237, 240, 241
Power, Passions and Purpose: Prospects for North-Negociations «Book»: 237, 250
Prebish, Raul: 240
Preobrazhensky, Evgeny: 240
The Price of Power: Kissenger in the Nixon White House «Book»: 336
Princeton, N.J.: 36, 73, 90, 202, 417
Public Action and the Quality of Life in Developing Countries: 138

(Q)

Quataert, Donald: 418

(R)

Rabi, Zion: 351
Raup, Philip, M: 149
Raymond, Andre: 418
Readings in Arab Middle Eastern Societies and Cultures: 200
Recognizing Islam: Religion and Society in the Modern Arab World «Book»: 200
Regan and the Middle East «Book»: 344
«Religion or Oppression?: Urban Protest Movements in Egypt»: 295
«The Reproduction of Trivality: Critical Notes on Recent Attempts to Test the Dynamics of World Capitalism»: 241
«A Return to the Veil in Egypt»: 294
Review of Middle East Studies: 415
«Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order»: 36, 77
Richard, Alain: 155
Richard, Allen: 146
Robinson, Joan: 237, 238
Rodinson, Maxim: 201
Rokash, Liva: 324
The Role of Science and Technology in Developing Countries «Book»: 183
The Role of Science and Technology in Economic Development «Book»: 183
Rosing, Kenneth E: 133
hRostow, Dankwart A: 202
Rouleau, Eric: 38, 44
Roumani, Jacques: 42
Rubinstein, Danny: 351
Ruggie, John Gerard: 237, 250
Russelt, B: 36

(S)

Al-Sa'adawi, Nawal: 301
Safran, Nadav: 349
Said, Edward: 201, 410
Saket, B: 274, 278

Salem, Elie: 74
Sampath, Rajan. K.: 149
Saudis in Transition: The Challenges of a Changing labor Market «Book»: 251
Sayigh, Rosemary: 427
Sayigh, Yousif. A: 164
Science and Science Policy in the Arab World «Book»: 175, 177
Science and Technology for Development «Book»: 183
«The Science and Technology Gap in the Arab Israeli Conflict»: 183
Science and Technology in Developing Countries «Book»: 183
Science, Technology and Economic Growth in Developing Countries «Book»: 183
Science Technology and Society «Book»: 183
Scobie, Grant M: 149
Scudder, R. Lewis, Jr: 200
Seale, Patrick: 82
«Security Problems: An African Predicament»: 41
Seers, Dudely: 237
Sen, Amartyo: 138
Serageldine, Ismail: 132, 239, 240, 242, 244, 251, 253, 332
Serageldine, M.I: 251
Sex and Society: Birth Control before the Nineteenth Century «Book»: 412
Shahak, Israel: 330
Sharabi, Hisham: 276
Sherbiny, N: 251
Shively, Donald: 202
Sinclair, C.A: 270
Singer, Hans W: 237, 250
Skorow, G.E.: 183
Slaughter, Ronald: 330
Smilianskaya, I.M.: 269
Smith, Pamela Ann: 417
Social Change in the Capitalist World Economy «Book»: 284
The Social Contexts of Research «Book»: 183
Social Disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire 1881-1908: Reactions to European Economic Penetration «Book»: 418
Social Mobilization Theory and Arab Politics: 36
The Social Science Research Council. Annual Reports: 411, 413
Social Science Research on Women in the Arab World- see [UNESCO]
«Social Transformation and political Power in the Radical Arab States»: 73
The Society of Muslim Brothers «Book»: 201
Sociology of Developing Societies: The Middle East: 200
The Sociology of Science «Book»: 183
Sociology of Science and Technology «Book»: 183
Some Aspects of Agricultural Growth, Price Policy and Equity in Developing Countries»: 153, 156
Some Domestic Consequences of the Expanded Role of The United States in Meeting World Food Needs: 149
«Some Issues in Middle Eastern International Migration»: 253
«The Sorcerer's Apprentice»: 316
Spiegel-Roseing, Ina: 183
Spragve, Aileen: 175
The State and Political Theory «Book»: 36
«State Capitalism and Counter Revolution: A Thesis»: 284
Statistical Yearbook (UNESCO): 174, 175, 176, 177
Stephens, Robert: 46
Steppan, A: 36
Stevans, Paul: 133
Store, Russell: 426
«Strategic Studies in the Third World: A suggested Approach»: 406
Stressler, Nehmiah: 252
«The Struggle of Syria: A Study of Post War Arab Politics»: 82
Styrikovich, M.A.: 133
Suleiman, Fuad: 201
Syracuse: 73, 200, 201

(T)

Technology Transfer and Change in the Arab World «Book»: 183
Tel Aviv: 316
«A Ten-year Retrospective: OPEC and the World Oil Market»: 133
«Ten years of Infitah Class. Rent and Policy Stasis in Egypt»: 146
Thompson, Dorothy: 83
Three Guineas «Books»: 300
Tiby, Bassam: 201
Totta, Lisa: 133
Toward a New Marxism. «Book»: 262
Toward Sustained Development: Ajoint Program of Action for Sub Saharian Africa: 150
Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia: Trade, Crafts and Food Production in an Urban Setting 1520-1650 «Book»: 417
Traditions and Modernization in Japanese Culture «Book»: 202
«Les Travailleurs de l'Industrie manufacturier au Machrek»: 275

Tsuru, Shigeto: 237, 240
Tucker, Judith: 409
Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neo-Colonialism «Book»: 417
Turner, Bryan: 404, 415

(U)

Unequal Devleopment: An Essay on the Social Formations of peripheral Capitalism: 240, 241
UNESCO: 65, 169, 174, 176, 183
United Nations: Demographic Yearbook: 181
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization See (UNESCO)
United Nations, Statistical Yearbook: 180
United States Assistance to the State of Israel: 320, 329
United States Department of Agriculture, Economic Research Service, 137, 162, 163
«An Unstable World Oil Market»: 151

(V)

Van Wijnbergen, Sweder: 147
The Vantage point «Book»: 92
Voices of Resurgent Islam «Book»: 201
Von Brawn, Joachim: 156
Von Neumann: 239

(W)

Wallerstein, Mitchel B: 152
Walton, John: 237, 240, 241
«Washing Off Digrace»: 301
Washington D.C.: 44, 77, 83, 132, 139, 140, 144, 149, 150, 156, 201, 257, 270, 301
Washington Post (Newspaper): 38, 39, 347
Waterbury, John: 36,-39, 43
Weisskoph, Thomas: 237
The West Bank Data Project «Book»: 423
Wharn Cliffe, E: 293
«What has Posterity Ever Done for Me?»: 393
The White House years: Mandate for Change 1953-1956 «Book»: 91
Why Men Rebel «Book»: 36
Williams, John Alden: 294
Women and The Family in the Middle East «Book»: 296, 418
Women and Islam «Book»: 302
Women and Property in Morocco: Their changing Relation to the process of Social Stratification in the Middle Atlas «Book»: 418
Women in the Muslim World «Book»: 418
Women of the Fertile Crescent «Book»: 301
Woolf, Virginia: 300
Word E. Robert: 202
World Armament and Disarmament Agency: 320, 322, 323, 329
World Bank: 132, 137, 138, 140, 144, 146, 147, 150, 160, 234, 254
World Fertility Survey: Major Findings and Implications: 246
«The World Food Equation: Interrelation Among Development, Employment and Food Consumption: 137
World Futures: 88

(Y)

Yassin, El Sayed: 36, 77

(Z)

Zahlan, A.B.: 175, 177, 183
Zartman, I.W.: 425
Zilberfarb, Ben Zion: 133

هذا الكتاب

يشرف العالم على القرن الحادي والعشرين، ويحث السير نحوه. وبدأ الناس في العديد من بلدان هذا العالم يستشرفون القرن القادم ويحاولون أن يستطلعوا ما سيكون عليه واقعهم في مطلعه. ولكي يتحسس العرب حالهم آنذاك، يجدر بهم أن يتصوروا ماذا سيكون عليه أمرهم من الآن. وإذا كان الحاضر استمراراً للماضي، فهو بلا شك تمهيد للمستقبل، ولا انفصام في عرى السلسلة.

ومركز دراسات الوحدة العربية الذي يهمه ما سيكون عليه المستقبل العربي ويسعى لاستكناهه، والمساعدة على تقويم الخطى لبلوغه بسلامة وحكمة، معني باستشراف هذا المستقبل. ولهذا اهتم بمسعى مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون في الولايات المتحدة، عندما عقد ندوة دعا اليها باحثين عربا وأجانب للمساهمة فيها لاستشراف ما سيكون عليه العقد العربي القادم في بلاد العرب من واقع حاضرهم.

حصيلة تلك الندوة يضمها هذا الكتاب، مع الصورة التي رسمها الاختصاصيون الذين ساهموا في الندوة. ولعل القارىء العربي يلاحظ انهم، ولا سيما المساهمون العرب، كانوا صادقين مع أنفسهم بالدرجة الأولى، وصريحين مع قرائهم إلى حدّ القسوة أحياناً. ولهذا جاء تحليل الواقع العربي خالصا لوجه الحقيقة الى درجة المرارة، وربما الأسف. ومركز دراسات الوحدة العربية يقدر فيهم هذه الصراحة وهذا الاخلاص مهما كانت درجة المرارة فيه.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب.: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الثمن